

رسائل وفناوى شيخ الاسلام

في التفسير والحديث والأصول
والعقائد والآداب والأحكام

لشيخ الإسلام

عبد الله بن أبي العباس أحمد بن حنبل

المجلد الثاني

٤ - ٥

تصحيح وتصحيح
مجمع تبيين وتفسير

محمد بن عبد الله بن عبد الله

مجمع تبيين وتفسير

محمد بن عبد الله بن عبد الله
عبد الله بن عبد الله

المطبعة

مكتبة وهيب

المطبعة العامة
القاهرة ١٩١٧



رَسَائِلُ وَفَنَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ
وَالْعَقَائِدِ وَالْأَدَابِ وَالْأَحْكَامِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِي الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ نَيْمِيَّةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

المجلد الثاني

٤ - ٥

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع - بهذا الشكل - محفوظة

سَيِّدُنا وَفَنّا وَشَيْخُنا أَسْلَمُ

في التفسير والحديث والأصول والعقائد والآداب والأحكام

لشيخ الإسلام

تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

الجزء الرابع

قدّم له ونقحه وراجعه
دعرج آياته وأضاف إلى موابيته

محمد فوزي أحمد البدوي

حققه وعائنه موابيته

السيد محمد شيرعنا
منشئ مجلة النار

الناشر

مكتبة وهبة

٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقيقة مذهب الاتحاديين - أو وحدة الوجود -

وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية

● رسالة شيخ الإسلام إلى مَنْ سألَه عن حقيقة مذهب الاتحاديين -
أي القائلين بوحدة الوجود :

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (١) ،
وأشهد أن لا إله إلا الله الأحد الحق المبين ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
خاتم النبيين ، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً ، وعلى سائر إخوانه المرسلين .
أما بعد .. فقد وصل كتابك تلتمس فيه بيان حقيقة مذهب هؤلاء الاتحادية
وبيان بطلانه ، وأنت كنت قد سمعت منى بعض البيان لفساد قولهم ، وضاق
الوقت بك عن استتمام بقية البيان ، وأعجلك السفر ، حتى رأيتَ عندكم بعض
مَنْ ينصر قولهم ممن ينتسب إلى الطريقة والحقيقة ، وصادف منى كتابك موقعاً ،
ووجد محلاً قابلاً ، وقد كتبتُ إليك بما أرجو من الله أن ينفع به المؤمنين ، ويدفع
به بأس هؤلاء الملاحدة المنافقين ، الذين يلحدون فى أسماء الله وآياته المخلوقات
والمنزلات فى كتابه المبين ، ويبين الفرق بين ما عليه أهل التحقيق واليقين ، من
أهل العلم والمعرفة المهتدين ، وبين ما عليه هؤلاء الزنادقة المشبهين بالعارفين ،
كما تشبهه بالأنبياء مَنْ تشبه من المتنئين ، وكما شبَّهوا بكلام الله ما شبَّهوه به
من الشعر المفتعل وأحاديث المفتريين ، لتبيين أن هؤلاء من جنس الكفار المنافقين
المرتدين ، أتباع فرعون والقرامطة الباطنيين (٢) ، وأصحاب مسيلمة والعنسى
ونحوهما من المفتريين ، وإنَّ أهل العلم والإيمان من الصديقين والشهداء

(١) الفاتحة : ١ - ٣

(٢) للتعريف بالقرامطة والباطنية انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ٩١ ، ١٧٢ (البلتاچى) .

والصالحين ، سواء أكانوا من المقرّبين السابقين أو من المقتصدّين أصحاب اليمين ، هم من أتباع إبراهيم الخليل وموسى الكليم ، ومحمد المبعوث إلى الناس أجمعين . وقد فرق الله في كتابه المبين الذي جعله حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه من الحق بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والمؤمنين والكافرين ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ؛ (١) ، وقال : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ ؛ (٢) ، وقال : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ ؛ (٣) .

وقد بيّن حال مَنْ تشبه بالأنبياء وبأهل العلم والإيمان من أهل الكذب والفجور الملبوس عليهم اللابسين . وأخبر أن لهم تنزلاً وحيّاً ولكن من الشياطين ، فقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلَ الشَّيَاطِينُ * تَنْزَلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ (٥) ، وأخبر أن كل مَنْ ارتد عن دين الله فلا بد أن يأتى الله بدله بمن يقيم دينه المبين ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ، ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٦) .

(٣) القلم : ٣٥ - ٣٦

(٢) سورة ص : ٢٨

(١) الجاثية : ٢١

(٦) المائدة : ٥٤

(٥) الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٢

(٤) الأنعام : ١٢١

● مذهب الاتحاديين حديث مفترى وشعر مفتعل :

وذلك أن مذهب هؤلاء الملاحدة فيما يقولونه من الكلام وينظمونه من الشعر بين حديث مفترى وشعر مفتعل ، وإليهما أشار أبو بكر الصديق رضى الله عنه - لما قال له عمر بن الخطاب فى بعض ما يخاطبه به : يا خليفة رسول الله ، تألف الناس . فأخذ بلحيته وقال : يابن الخطاب ، أجباراً فى الجاهلية خواراً فى الإسلام ؟ علام أتألفهم ؟ أعلى حديث مفترى ؟ أم شعر مفتعل ؟ يقول : إني لست أدعوهم إلى حديث مفترى كقرآن مسيلمة ^(١) ، ولا شعر مفتعل كشعر طليحة الأسدى ^(٢) .

وهذان النوعان هما اللذان يعارض بهما القرآن أهل الفجور والإفك المبين ، قال تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ * وَمَا لَا تُبْصَرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ... إلى آخر الآية ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ الآيات ^(٤) ... إلى قوله : ﴿ وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ ... ^(٥) إلى آخر السورة . فذكر فى هذه السورة علامة الكهان الكاذبين ، والشعراء الغاوين ، ونزّهه عن هذين الصنفين كما فى سورة الحاقة ، وقال تعالى ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ ^(٦) ... إلى آخر السورة . فالرسول هنا جبريل ، وفى الآية الأولى

(١) مسيلمة : توفى عام ١٢ هـ ، رجل من بنى حنيفة فى اليمامة ، ادعى النبوة ، هزم الجيش الإسلامى بقيادة عكرمة ، وانتصر عليه المسلمون فى معركة عقرباء التى عُرفت بـ « حديقة الموت » (البلتاجى)

(٢) طليحة بن خويلد الأسدى : توفى عام ٢١ هـ ، ادعى النبوة فى قومه ومن يليهم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فوجه أبو بكر إليه خالد ابن الوليد فانتصر عليه فى بزاخة وفر طليحة ثم عاد مسلماً . كان ذا بلاء فى فتوح فارس بعهد عمر . (البلتاجى) .

(٤) الشعراء : ١٩٢ - ١٩٣

(٣) الحاقة : ٣٨ - ٤٠

(٦) التكوير : ١٩ - ٢٠

(٥) الشعراء : ٢١٠

محمد ﷺ ، ولهذا نزّه محمداً هناك أن يكون شاعراً أو كاهناً ، ونزّه هنا الرسول إليه أن يكون من الشياطين .

* * *

فصل

فى حقيقة مذهب الوحدة التى لا يفهمها أكثر منتحليه

اعلم - هداك الله وأرشدك - أن تصور مذهب هؤلاء كاف فى بيان فسادهم ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر ، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم ، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشاركة ، بل وهم أيضاً لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه ، ولهذا يتناقضون كثيراً فى قولهم ، وإنما يتخيلون شيئاً ويقولونه أو يتبعونه ، ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق ، ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم ، مع استشعارهم أنهم مفترقون ، ولهذا لما بينت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم ، وسر مذهبهم ، صاروا يعظمون ذلك ، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم ، وبذلوا لى من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجلب عن الوصف ، كما تبذله النصارى لرؤسائهم ، والإسماعيلية ^(١) لكبرائهم ، وكما بذل آل فرعون لفرعون .

وكل من يقبل قول هؤلاء فهو أحد رجلين ، إما جاهل بحقيقة أمرهم ، وإما ظالم يريد علواً فى الأرض وفساداً ، أو جامع بين الوصفين ، وهذه حال أتباع فرعون الذين قال الله فيهم : ﴿ فَاسْتَخَفْ قَوْمَهُ فَاَطَاعُوهُ ﴾ ^(٢) ، وحال القرامطة مع رؤسائهم ، وحال الكفار والمنافقين فى أئمتهم الذين يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعيراً ﴾ ... إلى آخر الآية ^(٣) وقوله : ﴿ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيراً ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى :

(١) للتعريف بالإسماعيليين انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ١٧٢ (البلتاجى) .

(٤) الأحزاب : ٦٨

(٣) الأحزاب : ٦٤

(٢) الزخرف : ٥٤

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَاداً ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ (١) .

* * *

فصل

فى حقيقة قولهم : « إن وجود الكائنات هو عين وجود الله »

اعلم أن حقيقة قول هؤلاء : إن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى ليس وجودها غيره ولا شئ سواه ألبتة ، ولهذا من سماهم حلولية - أو قال : هم قائلون بالحلول - رأوه محجوباً عن معرفة قولهم خارجاً عن الدخول إلى باطن أمرهم ، لأن من قال : إن الله يحل فى المخلوقات فقد قال : بأن المحل غير الحال ، وهذا تثنية عندهم وإثبات لموجودين - أحدهما : وجود الحق الحال ، والثانى : وجود المخلوق المحل - وهم لا يقرون بإثبات وجودين ألبتة ، ولا ريب أن هذا القول أقل كفراً من قولهم ، وهو قول كثير من الجهمية (٢) الذين كان السلف يردون قولهم ، وهم الذين يزعمون أن الله بذاته فى كل مكان . وقد ذكره جماعات من الأئمة والسلف عن الجهمية وكفروهم به ، بل جعلهم خلق من الأئمة - كابن المبارك ويوسف بن إسباط وطائفة من أهل العلم والحديث من أصحاب أحمد وغيره - خارجين بذلك عن الثنتين والسبعين فرقة . وهو قول بعض متكلمي الجهمية وكثير من متعبيديهم . ولا ريب أن إلحاد هؤلاء المتأخرين وتجهمهم وزندقتهم تفرع وتكميل لإلحاد هذه الجهمية الأولى وتجهمها وزندقتها .

وأما وجه تسميتهم « اتحادية » ففيه طريقان - أحدهما : لا يرضونه لأن الاتحاد على وزن الاقتران ، والاقتران يقتضى شيئين اتحد أحدهما بالآخر ، وهم

(١) البقرة : ١٦٥ - ١٦٧

(٢) للتعريف بالجهمية انظر ج ١ هامش ص ١١٧ ، وج ٣ هامش ص ١٢ ، ٢٨ (البلتاجى)

لا يقرون بوجودين أبداً . والطريق الثانى : صحة ذلك بناءً على أن الكثرة صارت وحدة كما سأليناه من اضطرابهم .

وهذه الطريقة إما على مذهب ابن عربى ^(١١) فإنه يجعل الوجود غير الثبوت ، ويقول : إن وجود الحق قاض على ثبوت الممكنات ، فيصح الاتحاد بين الوجود والثبوت ، وإما على قول من لا يفرق فيقول : إن الكثرة الخيالية صارت وحدة بعد الكشف ، أو الكثرة العينية صارت وحدة إطلاقية .



(١١) ابن عربى : هو أبو بكر محمد بن على ، محبى الدين ، الحاتمى الطائى - نسبة إلى حاتم الطائى - الأندلسى . متصوف مشهور ، من أنصار مذهب وحدة الوجود . أطلق عليه أتباعه : « الشيخ الأكبر » ، وكان يُعرف فى الأندلس باسم « ابن سراقه » ، أما فى المشرق فقد كان يُعرف بابن عربى - من غير أداة التعريف - تمييزاً له عن القاضى أبى بكر بن العربى .

ولد ابن عربى بمرسية فى ١٧ رمضان سنة ٥٦٠ هـ ، ورحل إلى اشبيلية عام ٥٦٨ هـ واستقر بها قرابة الثلاثين عاماً حيث درس الحديث والفقه فيها ثم فى سبتة ، وزار تونس عام ٥٩٠ هـ ، ثم نزح إلى المشرق عام ٥٩٨ هـ حيث تنقل بين مصر - التى تعرض فيها لمحاولة الاغتيال - ثم مكة وبغداد وحلب والموصل وآسيا الصغرى ، حتى استقر أخيراً بدمشق ومات بها عام ٦٣٨ هـ حيث دفن بسفح جبل قاسيون .

كان ابن عربى باطنياً ، واستمد معارفة كلها من ذلك النور الباطنى الذى اعتقد أن الله قد أفاضه عليه ، وذهب إلى أن الوجود كله واحد ، وأنه ليس إلا مظهراً للذات الإلهية ، وعلى ذلك فالأديان المختلفة - فى نظره - كانت متكافئة ، وزعم أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنه عرف اسم الله الأعظم ، وعرف الكيمياء بالمكاشفة لا بالتحصيل ، مما دعا الناس إلى اتهامه بالزندقة ومحاولة قتله فى مصر .

وتنحصر فلسفة ابن عربى فى ثلاثة مبادئ : وحدة الوجود ، والتجليات - التى تأثر فيها بالفلسفة الأفلاطونية الجديدة ، والكلمة - التى ابتدع فيها نظرية هى الأولى من نوعها فى الإسلام .

● أما وحدة الوجود - ذلك المذهب الذى اعتنقه ابن عربى - فليس من الإسلام فى قليل أو كثير ، لأنه يرى أن الوجود حقيقة واحدة ، وبعد التعدد والكثرة أمراً قضت به الحواس الظاهرة والعقل الإنسانى القاصر عن أن يدرك الوحدة الذاتية للأشياء ، أو يدرك المجموع كمجموع ، =

.....
= ويتلخص مذهبه فى عبارته القصيرة الواردة فى « الفتوحات » ، وهى قوله : « سبحانه مَنْ خلق الأشياء وهو عينها » ، فهو هنا يقرر وجود الأشياء ووجود خالق لها ، كما يقرر الوحدة الذاتية أو العينية للثنين : الخالق والمخلوق .

ويقول فى الفصوص :

يا خالق الأشياء فى نفسه أنت لما تخلقه جاسع
تخلق ما لا ينتهى كونه فيك فأنت الضيق الواسع

فلا فرق فى نظره بين الواحد والكثير ، أو الحق والخلق ، إلا بالاعتبار والنظر العقلى . أما العارف فيدرك بطريق الذوق وحدها - وعلى هذا فمذهبه « واحدى » لا « ثنوى » ، إلا إذا اعتبرنا الثنوية فى الصفات لا غير ، لأنه كثيراً ما يصف الحقيقة الوجودية الواحدة بالمتقابلات أمثال : الحق والخلق ، والباطن والظاهر ، والأول والآخر ، والمشبه والمنزه ... وأمثال ذلك .. أما الحقيقة فى ذاتها فواحدة لا تقبل كثرة ما .

ويستند مذهب ابن عربى فى وحدة الوجود إلى مذهب الأشاعرة فى الجوهر والأعراض ، فالذات الإلهية ، أو العين الواحدة التى هى أصل كل شئ تقابل الجوهر عند الأشاعرة ، والمجالى المختلفة التى تظهر فيها هذه الذات تقابل الأعراض والأحوال عندهم ، واختلاف الأعراض على الجوهر الواحد وعدم استقرارها عند الأشاعرة يقابله ما يسميه ابن عربى : بالخلق الجديد ، وهو ظهور الذات الإلهية فى صور الموجودات المختلفة فى كل لحظة فى ثوب جديد ، والفرق بين مذهبه ومذهبهم ينحصر فى أن ما يسميه الأشاعرة جوهرًا ، يسميه ابن عربى ذاتًا إلهية ، وحقيقة مطلقة وحقًا وباطنًا ، وما يسمونه أعراضًا وأحوالًا يسميه هو : الخلق والعالم الظاهرى وعالم الحس ... وغير ذلك .

ولا يحاول ابن عربى أن يقيم الدليل على وجود الحق ولا على وحدة الحق والخلق ، أما وجود الحق ففنى - فى نظره - عن البرهان لأن الحق ظاهر بصور جميع الموجودات ، ولا شئ أظهر من الوجود ولا أعرف منه ، وأما وحدته مع الحق فليست مما يقوم عليه الدليل المنطقى ، بل طريق إدراكها الذوق لا غير ، لذلك لا يبالغ ابن عربى فى إظهار عجز العقل عن إدراك الحقائق ، ويصف لنا القلب وأسراره والذوق وإدراكه ، وهذا الجزء من فلسفته يشرح نظرياته فى المعرفة وفى ماهية النفس .

وقد أداه قوله بوحدة الوجود إلى القول بوحدة الأديان ، لا فرق بين سماويها وغير سماويها ، إذ الكل يعبدون الإله الواحد المتجلى فى صورهم وصور جميع المعبودات ، والغاية الحقيقية من عبادة العبد لربه - عند ابن عربى - هى التحقق من وحدته الذاتية معه ، وإنما الباطل من العبادة - فى نظره - أن يقتصر العبد ربه على مجلى واحد دون غيره ويسميه إلهًا . يقول فى « الفصوص » : =

.....

= عَقَدَ الخَلَّاقُ فِي الإله عَقَائِدًا وأنا اغتقدتُ جميع ما عقده
كما يقول :

لقد كنتُ قبل اليوم أنكر صاحبي	إذا لم يكن ديني إلى دينه داني
لقد صار قلبي قابلاً كل صورة	فمرعى لغزلان ، ودير لرهبان
وبيت لأوثان ، وكعبة طائف	وألواح تسوارة ، ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت	ركائبه ، فالدين ديني وإيماني

ولهذا نرى ابن عربي يحذر أتباعه أن يؤمنوا بدين خاص ، ويكفروا بما سواه ، فيقول : « فأياك أن تتقيد بعقد مخصوص ، وتكفر بما سواه ، فيفوتك خير كثير ، بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه ، فكُنْ في نفسك « هبولى » لصور المعتقدات كلها ، فإنَّ الله تعالى أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد ، فالكل مصيب ، وكل مصيب مأجور ، وكل مأجور سعيد ، وكل سعيد مرضى عنه » .

ويستلزم هذا الدين الأسطوري نفى عذاب الآخرة ، قرب الصوفية - في دينهم - كل مشرك وكل موحد ، ويستحيل أن يعذب الرب نفسه ، ولهذا يقول ابن عربي :

فلم يبق إلا صادق الوعد وحده	وما لوعيد الحق عين تعان
وإن دخلوا دار الشقاء ، فإنهم	على لذة فيها نعيم مبين
نعيم جنان الخلد فالأمر واحد	وبينهما عند التجلى تباين
يُسمى عذاباً من عذوبة طعمه	وذاك له كالقشر ، والقشر صائن

● أما التجليات - التى تأثر فيها ابن عربي بالفلسفة الأفلاطونية الجديدة فليست هى الفيوضات التى تكلم عنها أفلوطين . وبالرغم من أنه يذكر « الطفل الأول » و « النفس الكلية » و « الطبيعة » و « الجسم الكلى » وغيرها من الألفاظ التى يطلقها أفلوطين على فيوضاته ، إلا أن ابن عربي لا يعنى بها سوى أسماء مختلفة لمسمى واحد هو الحقيقة الوجودية المطلقة .

فالتجليات عنده مسألة اعتبارية محضة ، وليست أسماء لموجودات مختلفة متميزة كما هى عند أفلوطين ، فإذا اعتبرنا الواحد مجرداً عن العلاقات والنسب وعن كل ما من شأنه أن يحده أو يقيده ، قلنا إنه تجلى فى صورة الأحدية أو فى العماء .

وإذا نظرنا إليه من حيث علاقته بما هو ممكن الوجود من الكائنات ، قلنا إنه تجلى فى مرتبة الألوهية أو مرتبة الوجدانية ، أو فى مقام الجمع ، أو مرتبة الأعيان الثابتة .

.....
= وإذا نظرنا إليه من حيث كونه عقلاً كلياً يحتوى جميع صور الموجودات ، قلنا إنه تجلى فى صورة العقل الأول فى الاسم الباطن ، أو فى الغيب ، أو فى صورة حقيقة الحقائق .

وإذا نظرنا إليه من حيث إنه مبدأ الحياة فى الكون ، قلنا إنه تجلى فى صورة النفس الكلية . أو من حيث ظهوره بالفعل فى صورة الكائنات ، قلنا إنه تجلى فى صورة أعيان الموجودات أو الجسم الكلى أو فى الاسم الظاهر .. أو من حيث كونه جوهرًا يتقبل جميع صور الكون ، قلنا إنه تجلى فى صورة الهولى أو المادة الأولى أو الكتاب المسطور .

وبهذه الطريقة بشرح ابن عربى ما يسميه بالتجليات ويضعها موضع فيوضات أفلوطين مؤولاً هذه الفيوضات بما يلائم مذهبه الخاص ، واضعاً اصطلاحات جديدة لها مستمدة من القرآن أو غيره ، زائداً عليها عناصر جديدة من فلسفة أنباز قليس وأفلاطون وأرسطو وغيرهم .

● ولابن عربى نظرية خاصة فى « الكلمة » يمكن أن يقال إنها أول نظرية من نوعها فى الإسلام ، وعنهما أخذ كل من أتى بعده من الفلاسفة والمتصوفين الإسلاميين الذين خاضوا فى هذا الموضوع ..

ويبحث ابن عربى فى « الكلمة » من ثلاث نواح :

الأولى - الناحية الميتافيزيقية : وفيها يستعمل « الكلمة » كمرادف للعقل الأول أو العقل الكلى ، وسميها حقيقة الحقائق ، ويقصد بها العقل الإلهى الذى هو مبدأ الحياة والوجود فى الكون .

الثانية - الناحية الصوفية : وهنا يسمي ابن عربى « الكلمة » بالقطب ، وبروح الخاتم ، وبالحقيقة المحمدية ، ويقصد بها المنبع الذى يُستمد منه كل علم إلهى وكل وحى وإلهام وعلم باطن .

ولا يعنى - ابن عربى - بالحقيقة المحمدية محمداً الرسول ، بل الكلمة الكلية الجامعة الظاهرة بصورة الأنبياء من لدن آدم ، أو الواسطة فى نقل العلم الإلهى إلى قلوب الكلم - جمع كلمة - ويقصدون بها الأنبياء والأولياء وأفراد الإنسان الكامل - بحسب ما فيها من الاستعدادات وما جُبلت عليه أعيانها ، وبحسب الأسماء الإلهية التى تؤثر فيها .

الثالثة - الناحية الإنسانية : وفيها يبحث ابن عربى عن « الكلمة » متمثلة فى صورة الإنسان الكامل ، وهو يعنى بالإنسان الكامل : الإنسان الذى تحقق فيه الوجود بكل معانيه ، ولذلك يصفه بأنه الكون الجامع والعالم الصغير الذى تتجلى فيه الجمعية الإلهية التى استحق من أجلها أن يسمى خليفة الله وصورته وروح العلم وعِلته .

وهذا الإنسان الكامل بالنسبة لحقيقة الحقائق بمثابة الظاهر من الباطن ، فلا يتجلى الله فى كامل صفاته إلا فيه ، ولا يعرفه حق معرفته إلا هو ، والإنسان الكامل اسم عام يُطلق على كل الأناسى الكاملين الذين تحققت بوجودهم كل معانى الوجود ، وأخص هؤلاء الأنبياء والأولياء . =

.....
= وعلى هذا .. فالكلمة فى نظرية ابن عربى هى العقل الإلهى السارى فى جميع الكون ،
أو العالم العقلى الشامل لجميع الأعيان الثابتة للوجودات ، فهى لهذا مبدأ الحياة والتدبير ، ومبدأ
المعرفة الحقيقية والعلم الباطن ، أو هى تجلى الواحد الحق فى ثلاث صور : صورة حقيقة الحقائق ،
وصورة الحقيقة المحمدية ، وصورة الإنسان الكامل ، والكل فى نهاية مذهبه واحد ..

وهكذا .. أثار مذهب ابن عربى اختلافاً كبيراً فى آراء المسلمين فى عقيدته ، وكثر محبوه
والمعجبون به ، كما كثر الناقمون عليه ، ووصفت عقيدته بأعظم المتناقضات ، فسماه قوم :
قطب الله ، ووليه ، والعارف بالله ، كما نعتة آخرون بأنه أكبر زنديق ، وأدناً مشرك .

ومن أشهر المعجبين بابن عربى : مجد الدين الفيروز آبادى ، وسراج الدين المخزومى ،
وكمال الدين الزملىكانى ، وقطب الدين الحموى ، وصلاح الدين الصفدى ، وشهاب الدين عمر
السهروردى ، ومؤيد الدين الخجندى ، وكمال الدين الكاشى ، وفخر الدين الرازى ، ومحمد المغربى
- أستاذ الجلال السيوطى - ، ويدر الدين بن جماعة ، وسراج الدين البلقينى ، وتقى الدين السبكى ،
والجلال السيوطى ، وابن كمال باشا ، وعبد الرازق القاشانى وغيرهم .

ومن أشهر الناقمين عليه : رضى الدين بن الخطايط - الذى كتب عن عقيدته كتاباً رماه فيه
بالكفر ، كما أن من ألد أعدائه وأعداء الصوفية على الإطلاق : شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ،
وابن إياس - صاحب تاريخ مصر ، والتفتازانى ، وعلى القارى ، والإمام جمال الدين محمد بن
نور الدين - الذى ذكره فى كتابه « كشف الظلمة عن هذه الأئمة » وكثيرون غيرهم .

ويقول الإمام برهان الدين البقاعى (المتوفى عام ٨٨٥ هـ) : « ويدور كلام ابن عربى على
الوحدة المطلقة ، وهى أنه لا شئ سوى هذا العالم ، وأن الإله أمر كلى لا وجود له إلا فى ضمن
جزئياته ، ثم إنه يسعى فى إبطال الدين من أصله ، بما يحل به عقائد أهله ، بأن كل أحد على
صراط مستقيم ، وأن الوعيد لا يقع منه شئ ، وعلى تقدير وقوعه فالعذاب المتوعد به إنما هو نعيم
وعذوبة ، ونحو ذلك !! وإن حصل لأهله ألم ، فهو لا ينافى السعادة والرضا ، كما لم ينافها
ما يحصل من الآلام فى الدنيا ، وهذا يحط عند من له وعى على اعتقاد : أنه لا إله أصلاً ، وأنه
ما ثم إلا أرحام تدفع ، وأرض تبلع ، وما وراء ذلك شئ » .

من أجل هذا صرح بكفره ، وكفر من نحا نحوه فى مثل هذه الأقوال الظاهرة فى الضلال - جماعة
من العلماء الأعلام ومشايخ الإسلام كالإمام شهاب الدين بن أبى حجلة التلمسانى الحنفى ، والإمام
سيف الدين بن بلبان السعودى (ت ٧٣٦ هـ) ، والقاضى عز الدين بن عبد السلام الدمشقى =

.....

= الشافعى (ت . ٦٦ هـ) ، وشيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ، والحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) والصلاح خليل الصفدى ، وابن سيد الناس (ت ٧٣٤ هـ) ، والعلامة محمد بن محمد المعروف بابن الجزرى (ت ٨١٤ هـ) ، وعماد الدين إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، وقاضى القضاة تقي الدين على بن عبد الكافى (ت ٧٥٦ هـ) .

كما أنكر عليه الإمام قطب الدين بن القسطلانى وحذر الناس من تصديقه ، ويبين فى مصنفاته فساد قاعدته وضلال طريقه ، بالإضافة إلى عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطى (ت ٧١١ هـ) ، فضلاً عن شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية (المتوفى عام ٧٢٨ هـ) والذى تصدى لزندقته وكفره وضلاله .

وتم قول مشهور ، على السنة الصوفية بقتل محبى الدين بن عرى فى قوله : « معبودكم تحت قدمى » ، على أن الثابت أن المسلمين رجموا قبره بالحجارة ، وطمروا جثته حينما تبين لهم زيفه فى نظريته المعروفة بوحدة الوجود ، وظل قبره موضع ازدراء المسلمين إلى أن أفلح الصوفية على عهد السلطان سليم الأول فى الترويج لمؤلفاته ، وإقامة مسجد على قبره .

وأهم تصانيف ابن عرى : الفتوحات المكية ، وفصوص الحكم .

وله مجموعة صغيرة من الاشعار الغزلية نظمها فى مكة عام ٦١١ هـ - فى امرأة عالمة عرفها بمكة عام ٥٩٨ هـ - أشاد فيها بعلم هذه المرأة وجمالها الفتان ، وما كان بينه وبينها من حب ، ثم رأى فى العام التالى أنه من المفيد أن يتبع أشعاره بشرح صوفى .

ولابن عرى - إلى جانب ذلك - من الكتب المطبوعة : محاضرة الأبرار - وهو فى الأدب والتاريخ (القاهرة عام ١٢٨٢ هـ) وديوان فى الأشعار الصوفية (بولاق عام ١٢٧١ هـ) ، وتفسير للقرآن (بولاق عام ١٢٨٧ هـ) ، وكتاب الأخلاق (القاهرة د . ت) ، والأمر المحكم (استانبول عام ١٣١٥ هـ) ، وتحفة السفرة إلى حضرة البررة (الآستانة عام ١٣٠٠ هـ) ، ومجموع الرسائل الالهية (القاهرة عام ١٣٢٥ هـ) ، ومواقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار والعلوم (القاهرة عام ١٣٢٥ هـ) . ويبلغ ما بقى لنا من تأليفه مائة وخمسين كتاباً ، ويظهر أن هذا العدد ليس إلا نصف ما ألفه ابن عرى فى الواقع .

(انظر دائرة المعارف الإسلامية مادة « ابن عرى » ، وكذا ، « تنبيه الغبى إلى تكفير ابن عرى » للعلامة برهان الدين البقاعى ، نشر دار التقوى ص ١٩ ، ١٥٠ بتصرف ، وانظر أيضاً : كتابنا « الله توحيد .. وليس وحدة » - نشر مكتبة وهبة سنة ١٩٨٦ م) . (البلتاجى) .

فصل

فى أن أصل مذهب الاتحادية واضطرابهم فيه على ثلاث مقالات
ولما كان أصلهم الذي بنوا عليه أن وجود المخلوقات والمصنوعات - حتى
وجود الجن والشیاطین والكافرين والفاسقین والکلاب والخنایز والنجاسات
والکفر والفسوق والعصیان - عین وجود الرب ، لا أنه متمیز عنه منفصل عن
ذاته ، وإن كان مخلوقاً له مریوياً مصنوعاً له قائماً به ، وهم یشهدون أن فی
الکائنات تفرقاً وكثرة ظاهرة بالحس والعقل ، فاحتاجوا إلى جمع یزیل الکثرة ،
ووحدة ترفع التفرق مع ثبوتها ، فاضطربوا على ثلاث مقالات ، أنا أبینها لك
وإن كانوا هم لا یبین بعضهم مقالة نفسه ومقالة غیره لعدم کمال شهود الحق
وتصوره .

* * *

المقالة الأولى

مقالة ابن عربى صاحب « فصوص الحکم »

وهى مع كونها كفراً فهو أقربهم إلى الإسلام لما يوجد فى كلامه من الكلام الجيد كثيراً ، ولأنه لا يثبت على الاتحاد ثبات غيره ، بل هو كثير الاضطراب فيه ، وإنما هو قائم مع خياله الواسع الذى يتخيل فيه الحق تارة والباطل أخرى . والله أعلم بما مات عليه . فإن مقالته مبنية على أصلين ..

● الأصل الأول لمذهب ابن عربى « أن المعدوم شئ ثابت فى العدم » :

أحدهما : أن المعدوم شئ ثابت فى العدم ، موافقة لمن قال ذلك من المعتزلة والرافضة . وأول من ابتدع هذه المقالة فى الإسلام أبو عثمان الشحام شيخ أبى على الجبائى ، وتبعه عليها طوائف من القدرية المبتدعة من المعتزلة والرافضة ^(١) ، وهؤلاء يقولون : إن كل معدوم يمكن وجوده فإن حقيقته وماهيته وعينه ثابتة فى العدم ، لأنه لولا ثبوتها لما تميز المعلوم المخبر عنه من غير المعلوم المخبر عنه ، ولما صح قصد ما يراد إيجاده ، لأن القصد يستدعى التمييز ، والتمييز لا يكون إلا فى شئ ثابت ، لكن هؤلاء - وإن ابتدعوا هذه المقالة التى هى باطلة فى نفسها وقد كفرهم بها طوائف من متكلمة السنة - فهم يعترفون بأن الله خلق وجودها ، ولا يقولون إن عين وجودها عين وجود الحق . وأما صاحب

(١) انظر فى التعريف بالقدرية والمعتزلة والرافضة ج ١ هامش ص ٣٥ ، ٢١٣ ، وج ٣

هامش ص ١٢ ، ١١١ (البلتاجى)

(٢ - الرسائل والفتاوى / ٢)

الفصوص وأتباعه فيقولون : عين وجودها عين وجود الحق ، فهي متميزة بذواتها الثابتة في العدم متحدة بوجود الحق العالم بها . وعامة كلامه ينبئ على هذا لمن تدبره وفهمه .

وهؤلاء القائلون بأن المعدوم شيء ثابت في العدم سواء قالوا بأن وجودها خلق الله أو هو الله ، يقولون إن الماهيات والأعيان غير مجعولة ولا مخلوقة ، وإن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته ، وقد يقولون : الوجود صفة للموجود .

● رد شبه القائلين بقدم العالم ومادته :

وهذا القول وإن كان فيه شبه بقول القائلين بقدم العالم ، أو القائلين بقدم مادة العالم وهيولاه المتميزة عن صورته ، فليس هو إياه ، وإن كان بينهما قدر مشترك فإن هذه الصورة المحدثّة من الحيوان والنبات والمعادن ليست قديمة باتفاق جميع العقلاء ، بل هي كائنة بعد أن لم تكن ، وكذلك الصفات والأعراض القائمة بأجسام السموات ، والاستحالات القائمة بالعناصر من حركات الكواكب والشمس والقمر والسحاب والمطر والرعد والبرق وغير ذلك ، كل هذا حادث غير قديم ، عند كل ذي حس سليم ، فإنه يرى ذلك بعينه . والذين يقولون بأن عين المعدوم ثابتة في القدم أو بأن مادته قديمة ، يقولون بأن أعيان جميع هذه الأشياء ثابتة في القدم ، ويقولون إن مواد جميع العالم قديمة دون صورته .

واعلم أن المذهب إذا كان باطلاً في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله على وجه يتصور تصوراً حقيقياً فإن هذا لا يكون إلا للحق . فأما القول الباطل فإذا بُيِّنَ فبيانه يُظهر فساده ، حتى يقال : كيف اشتبه هذا على أحد ، ويتعجب من اعتقادهم إياه ، ولا ينبغي للإنسان أن يعجب ، فما من شيء يُتخيل من أنواع الباطل إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس . ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات وأنهم : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمْى ﴾ (١) ، وأنهم : ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٢) .

(١) البقرة : ١٨

(٢) الأعراف : ١٧٩

و ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (١) ، وأنهم : ﴿ فِي قَوْلٍ مُّخْتَلَفٍ * يُوقُفُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ ﴾ (٢) ، وأنهم : ﴿ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ (٣) ، وأنهم : ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤) .

وإنما نشأ - والله أعلم - الاشتباه على هؤلاء من حيث رأوا أن الله سبحانه يعلم ما لم يكن قبل كونه - أو ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٥) فرأوا أن المعدوم الذي يخلقه يتميز في علمه وإرادته وقدرته ، فظنوا ذلك لتميز ذات له ثابتة وليس الأمر كذلك ، وإنما هو متميز في علم الله وكتابه ، والواحد منا يعلم الموجود والمعدوم الممكن والمعدوم المستحيل ، ويعلم ما كان كآدم والأنبياء ، ويعلم ما يكون كالقيامة والحساب ، ويعلم ما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، كما يعلم ما أخبر الله به عن أهل النار : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ (٦) ، وأنهم : ﴿ وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ (٧) ، وأنه : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٨) ، وأنه : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا تُبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ (٩) ، وأنهم : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ (١٠) ، وأنه : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ (١١) ونحو ذلك من الجمل الشرطية التي يُعلم فيها انتفاء الشرط أو ثبوته .

(١) البقرة : ١٧١	(٢) الذاريات : ٨ - ٩ بلفظ : ﴿ إِنَّكُمْ لَنِي ... ﴾ .
(٣) التوبة : ٤٥	(٤) البقرة : ١٥
(٦) الأنعام : ٢٨	(٧) الأنفال : ٢٣
(٩) الإسراء : ٤٢	(١٠) التوبة : ٤٧
	(١١) النور : ٢١
	(٨) الأنبياء : ٢٢
	(٥) يس : ٨٢

• أحاديث كتابة المقادير وكتابة محمد نبياً وآدم بين الروح والجسد :

فهذه الأمور التي نعلمها نحن ونتصورها - إما نافين لها أو مثبتين لها في الخارج أو مترددين - ليس بمجرد تصورنا يكون لأعيانها ثبوت في الخارج عن علمنا وأذهاننا ، كما نتصور جبل ياقوت ويخر زئبق وإنساناً من ذهب وفرساً من حجر . فثبوت الشيء في العلم والتقدير ليس هو ثبوت عينه في الخارج ، بل العالم يعلم الشيء ويتكلم به ويكتبه وليس لذاته في الخارج ثبوت ولا وجود أصلاً . وهذا هو تقدير الله السابق لخلقه كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ » .

وفي سنن أبي داود عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ : اكْتُبْ ، قَالَ : رَبُّ وَمَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : أَكْتُبُ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، وقال ابن عباس : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِّمِهِ : كُنْ كِتَاباً ، فَكَانَ كِتَاباً ، ثُمَّ أَنْزَلَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ﴾ (١) » .

وهذا هو معنى الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن ميسرة الفجر قال : قلتُ : يا رسول الله ، متى كنت نبياً - وفي رواية : متى كتبت نبياً ؟ - قال : « وآدم بين الروح والجسد » هكذا لفظ الحديث الصحيح ، وما مايرويه هؤلاء الجهال (٢) كابن عريبي في الفصوص وغيره من جهال العامة : « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » ، « كنت نبياً وآدم لا ماء ولا طين » فهذا لا أصل له ولم

(٢) أى الجهال بعلم الرواية والأسانيد ونقد الحديث .

(١) الحج : ٧٠ .

يرويه أحد من أهل العلم الصادقين ، ولا هو فى شئ من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ بل هو باطل ، فإن آدم لم يكن بين الماء والطين قط فإن الله خلقه من تراب ، وخلط التراب بالماء حتى صار طيناً ، ويبس الطين حتى صار صلصالاً كالفخار ، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والتراب ، ولو قيل : بين الماء والتراب لكان أبعد عن المحال ، مع أن هذه الحال لا اختصاص لها ، وإنما قال : « بين الروح والجسد » ، وقال : « وإن آدم لمنجدل فى طينته » لأن آدم بقى أربعين سنة قبل نفخ الروح فيه كما قال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ... الآية (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ ﴾ ... الآيتين (٢) ، وقال تعالى : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾ ... الآيتين (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ ﴾ ... الآية (٤) . والأحاديث فى خلق آدم ونفخ الروح فيه مشهورة فى كتب الحديث والتفسير وغيرهما .

● روايات حديث : « كنتُ نبياً وإن آدم لكذا » وتفسيره الحق :

فأخبر ﷺ أنه كان نبياً - أى كُتِبَ نبياً - وآدم بين الروح والجسد . وهذا والله أعلم لأن هذه الحالة فيها يُقدَّر التقدير الذى يكون بأيدى ملائكة الخلق فيُقدَّر لهم ويُظهر لهم ويُكتب ما يكون من المخلوق قبل نفخ الروح فيه ، كما أخرج الشيخان فى الصحيحين وفى سائر الكتب الأمهات حديث الصادق المصدوق ، وهو من الأحاديث المستفيضة التى تلقاها أهل العلم بالقبول وأجمعوا على تصديقها وهو حديث الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إن أحدكم يُجمع خلقه فى بطن

(٢) الحجر : ٢٨

(١) الإنسان : ١

(٤) سورة ص : ٧١

(٣) السجدة : ٧

أمه أربعين يوماً نُطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مُضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ، ثم يُنفخ فيه الروح » - وقال : « فوالذى نفسى بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة » ، فلما أخبر الصادق المصدوق أن الملك يكتب رزقه وعمله وأجله وشقى أو سعيد بعد خلق الجسد وقبل نفخ الروح ، وآدم هو أبو البشر كان أيضاً من المناسب لهذا أن يكتب بعد خلق جسده وقبل نفخ الروح فيه ما يكون منه ، ومحمد ﷺ سيد ولد آدم فهو أعظم الذرية قدراً وأرفعهم ذكراً ، فأخبر ﷺ أنه كُتِبَ نبياً حينئذ ، وكتابة نبوته هو معنى كون نبوته فإنه كون فى التقدير الكتابى ، ليس كوناً فى الوجود العينى ، إذ نبوته لم يكن وجودها حتى نبأه الله تعالى على رأس أربعين من عمره ﷺ كما قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ ... الآية (١) . وقال : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾ ... الآية (٢) . وقال : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ ... الآية (٣) . ولذلك جاء هذا المعنى مفسراً فى حديث العرياض بن سارية عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إني عبد الله مكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل فى طينته ، وسأخبركم بأول أمرى : دعوة إبراهيم ، وبشارة عيسى ، ورؤيا أمى التى رأت حين وضعتنى وقد خرج لها نور أضاءت لها منه قصور الشام » (هذا لفظ الحديث من رواية ابن وهب) :

حدثنا معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد عن عبد الأعلى بن هلال السلمى عن العرياض رواه البغوى فى شرح السنة هكذا ، ورواه الليث بن سعد عنه نحوه ،

(١) الشورى : ٥٢

(٢) الضحى : ٦

(٣) يوسف : ٣

ورواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مهدي : حدثنا معاوية بن صالح بالإسناد عن العرياض . قال : قال رسول الله ﷺ : « إني عبد الله خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته ، وسأنبئكم بأول ذلك : دعوة أبي إبراهيم » ... الحديث . وفيه : « كذلك أمهات النبيين يرين » ، وقوله : « لمنجدل في طينته » أي ملتف ومطروح على وجه الأرض صورة من طين لم تجر فيه الروح بعد .

وقد رُويَ أَنَّ الله كتب اسمه على العرش وعلى ما في الجنة من الأبواب والقباب والأوراق ، ورُويَ في ذلك عدة آثار توافق هذه الأحاديث الثابتة التي تبين التنويه باسمه وإعلاء ذكره حينئذ .

وقد تقدم لفظ الحديث الذي في المسند عن مسيرة الفجر لما قيل له : متى كنت نبياً ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » ، وقد رواه أبو الحسن بن بشران من طريق الشيخ أبي الفرج بن الجوزي في « الوفا ، بفضائل المصطفى » ﷺ : حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو ، حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح ، حدثنا محمد بن صالح ، حدثنا محمد بن سنان العوفي ، حدثنا إبراهيم بن طهمان عن يزيد بن ميسرة عن عبد الله بن سفيان عن ميسرة قال : قلت : يا رسول الله ، متى كنت نبياً ؟ قال : « لما خلق الله الأرض واستوى إلى السماء فسوَاهن سبع سموات وخلق العرش كتب على ساق العرش : محمد رسول الله خاتم الأنبياء ، وخلق الله الجنة التي أسكنها آدم وحواء فكتب اسمي على الأبواب والأوراق والقباب والخيام ، وآدم بين الروح والجسد ، فلما أحياه الله تعالى نظر إلى العرش فرأى اسمي فأخبره الله أنه سيد ولدك ، فلما غرهما الشيطان تابا واستشفعا باسمي إليه » .

● حديثا استشفاع آدم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهما لا يصحان :
ورى أبو نعيم الحافظ في كتاب « دلائل النبوة » ، ومن طريق الشيخ أبي الفرج : حدثنا سليمان بن أحمد ، حدثنا أحمد بن رشدين ، حدثنا أحمد بن سعيد الفهرى ، حدثنا عبد الله بن إسماعيل المدني عن عبد الرحمن زيد بن أسلم عن أبيه عن

عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « لما أصاب آدم الخطيئة رفع رأسه فقال : يارب ، بحق محمد إلا غفرت لي ، فأوحى إليه : وما محمد ؟ ومن محمد ؟ فقال : يارب ، إنك لما أتممت خلقي رفعت رأسي إلى عرشك فإذا عليه مكتوب : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فعلمت أنه أكرم خلقك عليك ، إذ قرنت اسمه مع اسمك . فقال : نعم ، قد غفرت لك وهو آخر الأنبياء من ذريتك ولولاه ما خلقتك » ، فهذا الحديث يؤيد الذي قبله وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة (١) .

وفى الصحيحين عن عائشة قالت : « أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُببَ إليه الخلاء ، فكان يأتي غار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى فجأه الحق ، وهو بحراء ، فأتاه الملك فقال له : اقرأ . قال : لست بقارىء . قال : فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني ، فقال : اقرأ . فقلت : لست بقارىء . قال : فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . فقلت : لست بقارىء ، ثم أخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني ، فقال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (٢) ، فرجع لها رسول الله ﷺ ترجف بوادره ... الحديث بطوله ، فقد أخبر في هذا الحديث الصحيح أنه لم يكن قارئاً ، وهذه السورة أول ما أنزل الله عليه وبها صار نبياً ، ثم أنزل عليه سورة المدثر ، وبه صار رسولاً لقوله : ﴿ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ (٣) ، ولهذا ذكر سبحانه في هذه السورة الوجود العيني والوجود العلمي . وهذا أمر بين يعقله الإنسان بقلبه لا يحتاج فيه إلى سمع ، فإن الشئ

(١) يشير بقوله : « كالتفسير للأحاديث الصحيحة » إلى عدم صحتها وكونها ليسا بمعنى الأحاديث الصحيحة السابقة وإنما يوافقانها من وجه واحد وهو كتابة المقادير قبل خلق ما جرت فيه من الخلق ، وغرضه منها تقوية الشواهد على علم الله بالأشياء وكتابته إياها قبل خلقها ، وأن ثبوتها في العلم غير ثبوتها في الوجود .

(٣) المدثر : ٢

(٢) العلق : ١ - ٢

لا يكون قبل كونه . وأما كون الأشياء معلومة لله قبل كونها فهذا حق لا ريب فيه . وكذلك كونها مكتوبة عنده أو عند ملائكته ، كما دلّ على ذلك الكتاب والسُّنة وجاءت به الآثار .

● ذكر الوجودين « العلمى » و « العينى » فى سورة العلق ، وإثبات القَدَر وكتابتَه :

وهذا العلم والكتاب هو القَدَر الذى ينكره غالبية القَدَرية ^(١) ويزعمون أن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها وهم كفار ، كفرهم الأئمة كالشافعى وأحمد وغيرهما

وقد بيّن الكتاب والسُّنة هذا القَدَر وأجاب النبى ﷺ عن السؤال الوارد عليه ، وهو ترك العمل لأجله ، فأجاب ﷺ عن ذلك ، ففى الصحيحين عن على بن أبى طالب قال : كنا فى جنارة فى بقيع الغرقد ، فأتانا رسول الله ﷺ فقعدا وقعدنا حوله ، ومعه مخرصة ^(٢) فجعل ينكت بمخرصته ثم قال : « ما منكم من أحد - أو قال : ما نفس منفوسة - إلا قد كتب الله مكانها من الجنة والنار ، وإلا قد كتب شقية أو سعيدة » . قال : فقال رجل : يا رسول الله ، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل ، فمن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ؟ ، فقال : « اعملوا فكل ميسر : أما أهل السعادة فيُيسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فيُيسرون لعمل أهل الشقاوة » - ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ ^(٣) ... إلى آخر الآيات .

وفى رواية : كان رسول الله ﷺ ذات يوم جالسا وفى يده عود ينكت به الأرض فرفع رأسه فقال : « ما منكم من نفس إلا وقد علِمَ منزلها من الجنة

(١) للتعريف بالقَدَرية انظر ج ١ هامش ص ٣٥ (البلتاجى) .

(٢) كمكنسة : ما يتوكأ عليه كالعصا ونحوه وما يأخذه الملك ، يشير به إذا خاطب ، والخطيب

إذا خطب . (٣) الليل : ٥

والنار» ، قالوا : يا رسول الله ، فلمَ نعمل ؟ أفلا نتكل ؟ قال : « لا .. اعملوا فكل ميسر لما خلق له » - ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ ... الآية .

● أحاديث القدر وكونه يقتضى العمل لا تركه :

وفى الصحيحين أيضاً عن عمران بن حصين قال : قيل : يا رسول الله ، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال : « نعم » قال فقيل : ففيم يعمل العاملون ؟ فقال : « كل ميسر لما خلق له » ، وفى رواية : أن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ . فقالا : يا رسول الله ، أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه ، أشئ قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون به مما آتاهم به نبيهم وتثبت الحجة عليهم ؟ فقال : « لا .. بل شئ قضى عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك كتاب الله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (١) .»

وفى صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال : جاء سراقه بن مالك بن جعشم قال : يا رسول الله ، بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن ، فيم العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ؟ أم فيما يستقبل ؟ قال : « لا .. بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير » قال : ففيم العمل ؟ قال : « اعملوا فكل ميسر » .

وفى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة - قال : وعرشه على الماء .»

وفى سنن أبى داود عن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه : يا بني ، إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن

(١) الشمس : ٧ - ٨

ليصيبك . سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إنَّ أول ما خلق الله القلم فقال له : اكتب ، قال : رَبُّ ، ما أكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة » ، يا بنى ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ مات على غير هذا فليس منى » .

وراه الترمذى من وجه آخر عن الوليد بن عباد أنه قال : دعانى - يعنى أباه - عند الموت فقال : يا بنى ، اتقُ الله ، واعلم أنك إن تتقُ الله تؤمن بالله وتؤمن بالقَدَر كله ، خيره وشره ، وإن متُ على غير هذا دخلت النار ، إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إنَّ أول ما خلق الله القلم فقال : اكتب ، قال : ما أكتب ؟ قال : اكتب القَدَر ، ما كان وما هو كائن إلى الأبد » .

وفى الترمذى أيضاً عن أبى حراثة عن أبيه أن رجلاً أتى النبى ﷺ فقال : أرأيت رُقًى نسترقها وداوء نتداوى به وثقاة نتقيها ، هل ترد من قضاء الله تعالى شيئاً ؟ قال : « هى من قَدَرِ الله » .

● تعليق العلم بالمحال والممكن الذى لا يوجد لا يقتضى وجودهما فيه :

لكن إنما ثبتت فى التقدير المعدوم الممكن الذى سيكون ، فأما المعدوم الممكن الذى لا يكون فمثل إدخال المؤمنين النار ، وإقامة القيامة قبل وقتها ، وقلب الجبال يواقيت ... ونحو ذلك ، فهذا المعدوم ممكن وهو شئ ثابت فى العدم عند مَنْ يقول : المعدوم شئ ، ومع هذا فليس بمقدَّر كونه ، والله يعلمه على ما هو عليه ، يعلم أنه ممكن وأنه لا يكون ، وكذلك الممتنعات مثل شريك البارى وولده ، فإن الله يعلم أنه لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، ويعلم أنه ليس له شريك فى الملك ولا ولى من الذل ، ويعلم أنه حى قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ، ويعلم أنه لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض . وهذه المعدومات الممتنعة ليست شيئاً باتفاق العقلاء مع ثبوتها فى العلم ، فظهر أنه

قد ثبت فى العلم ما لا يوجد وما يمتنع أن يوجد إذ العلم واسع ، فإذا توسع المتوسع وقال : المعدوم شئ فى العلم ، أو موجود فى العلم ، أو ثابت فى العلم فهذا صحيح ، أما إنه فى نفسه شئ فهذا شئ باطل ، وبهذا تزول الشبهة الحاصلة فى هذه المسألة .

والذى عليه أهل السنة والجماعة وعامة عقلاء بنى آدم من جميع الأصناف : أن المعدوم ليس فى نفسه شيئاً ، وأن ثبوته ووجوده وحصوله شئ واحد ، وقد دلّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع القديم ، قال الله تعالى لذكربا : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً ﴾ (١) ، فأخبر أنه لم يك شيئاً ، وقال تعالى : ﴿ أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٣) ، فأنكر عليهم اعتقاد أن يكونوا خلقوا من غير شئ خلقهم أم خلقوا هم أنفسهم ، ولهذا قال جبير بن مطعم : لما سمعتُ رسول الله ﷺ قرأ هذه السورة أحسستُ بفؤادى قد انصدع . ولو كان المعدوم شيئاً لم يتم الإنكار ، إذا جاز أن يقال : ما خلقوا إلا من شئ ، لكن هو معدوم فيكون الخالق لهم شيئاً معدوماً . وقال تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ (٤) ولو كان المعدوم شيئاً لكان التقدير : لا يظلمون موجوداً ولا معدوماً ، والمعدوم لا يتصور أن يظلموه فإنه ليس لهم .

وأما قوله : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) فهو إخبار عن الزلزلة الواقعة أنها شئ عظيم ، ليس إخباراً عن الزلزلة فى هذه الحال ، ولهذا قال : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ (٦) ولو أريد به الساعة لكان المراد بها شئ عظيم فى العلم والتقدير .

(٣) الطور : ٣٥

(٢) مريم : ٦٧

(١) مريم : ٩

(٦) الحج : ٢

(٥) الحج : ١

(٤) مريم : ٦٠

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١) قد استدل به مَنْ قال : المعدوم شئ ، وهو حُجَّةٌ عليه ، لأنه أخبر أنه يريد الشئ وأنه يكونه ، وعندهم أنه ثابت فى العدم ، وإنما يراد وجوده لا عينه ونفسه . والقرآن قد أخبر أن نفسه تُراد وتكون وهذا من فروع هذه المسألة .

● حقيقة الشئ وماهيته ووجوده الذهني والخارجي واللفظي :

فإن الذى عليه أهل السُّنة والجماعة وعامة العقلاء أن الماهيات مجعولة ، وأن ماهية كل شئ عين وجوده ، وأنه ليس وجود الشئ قدراً زائداً على ماهيته ، بل ليس فى الخارج إلا الشئ الذى هو الشئ وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته ، وليس وجوده وثبوته فى الخارج زائداً على ذلك .

وأولئك يقولون : الوجود قدر زائد على الماهية ، ويقولون : الماهيات غير مجعولة ، ويقولون : وجود كل شئ زائد على ماهيته ، ومن المتفلسفة مَنْ يفرق بين الوجود والواجب والممكن فيقول : الوجود الواجب عين الماهية . وأما الوجود الممكن فهو زائد على الماهية . وشبهة هؤلاء ما تقدم من أن الإنسان قد يعلم ماهية الشئ ولا يعلم وجوده ، وأن الوجود مشترك بين الموجودات وماهية كل شئ مختصة به .

ومن تدبر تبين له حقيقة الأمر فإننا قد قدمنا الفرق بين الوجود العلمى والعينى . وهذا الفرق ثابت فى الوجود والعين والثبوت والماهية وغير ذلك . فثبوت هذه الأمور فى العلم والكتاب والكلام ليس هو ثبوتها فى الخارج عن ذلك (٢) وهو ثبوت حقيقتها وماهيتها التى هى هى ، والإنسان إذا تصور ماهية فقد علم وجودها الذهني ، ولا يلزم من ذلك الوجود الحقيقى الخارجى . فقول القائل :

(١) النحل : ٤ .

(٢) أى الخارج عن الأمور الثلاثة المذكورة .

قد تصورت حقيقة الشئ وعينه ونفسه وماهيته وما علمت وجوده حصل وجوده العلمى ، وما حصل وجوده العينى الحقيقى ولم يعلم ماهيته الحقيقية ولا عينه الحقيقية ولا نفسه الحقيقية الخارجية فلا فرق بين لفظ وجوده ولفظ ماهيته إلا أن أحد اللفظين قد يُعبر به عن الذهنى والآخر عن الخارجى ، فجاء الفرق من جهة المحل لا من جهة الماهية والوجود .

وأما قولهم : إن الوجود مشترك والحقيقة لا اشتراك فيها - فالقول فيه كذلك - فإن الوجود المعين الموجود فى الخارج لا اشتراك فيه ، كما إن الحقيقة المعينة الموجودة فى الخارج لا اشتراك فيها . وإنما العلم يدرك الوجود المشترك كما يدرك الماهية المشتركة ، فالمشترك ثبوته فى الذهن لا فى الخارج ، وما فى الخارج ليس فيه اشتراك ألبتة ، والذهن إن أدرك الماهية المعينة الموجودة فى الخارج لم يكن فيها اشتراك ، وإنما الاشتراك فيما يدركه من الأمور المطلقة العامة وليس فى الخارج شئ مطلق عام يوصف بالإطلاق والعموم (؟) وإنما فيه المطلق لا بشرط الإطلاق وذلك لا يوجد فى الخارج إلا معيناً ، فينبغى للعاقل أن يفرق بين ثبوت الشئ ووجوده فى نفسه ، وبين ثبوته ووجوده فى العلم ، فإن ذاك هو الوجود العينى الخارجى الحقيقى ، وأما هذا فيقال له الوجود الذهنى والعلمى . وما من شئ إلا له هذان الثبوتان ، والعلم يُعبر عنه باللفظ ، ويكتب اللفظ بالخط ، فيصير لكل شئ أربعة مراتب : وجود فى الأعيان ، ووجود فى الأذهان ، ووجود فى اللسان ، ووجود فى البنان ، وجود عينى ، وعلمى ، ولفظى ، ورسمى

● ذكر الله جميع المخلوقات بوجودها العينى عموماً ثم خصوصاً فى سورة العلق :

ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه سورة ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ذكر فيه نوعين فقال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (١) ، فذكر جميع المخلوقات بوجودها العينى عموماً ثم خصوصاً ،

(١) العلق : ١ - ٢

فَخَصَّ الْإِنْسَانَ بِالْخَلْقِ بَعْدَ مَا عَمَّ غَيْرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ *
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (١) فَخَصَّ التَّعْلِيمَ لِلْإِنْسَانَ
بَعْدَ تَعْمِيمِ التَّعْلِيمِ بِالْقَلَمِ ، وَذَكَرَ الْقَلَمَ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ بِالْقَلَمِ هُوَ الْخَطُّ وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ
لِتَّعْلِيمِ اللَّفْظِ ، فَإِنَّ الْخَطَّ يَطَابِقُهُ ، وَتَّعْلِيمُ اللَّفْظِ هُوَ الْبَيَانُ وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِتَّعْلِيمِ
الْعِلْمِ ، لِأَنَّ الْعِبَارَةَ تَطَابِقُ الْمَعْنَى ، فَصَارَ تَّعْلِيمُهُ بِالْقَلَمِ مُسْتَلْزِمًا لِلْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ :
الْلَفْظِي ، وَالْعِلْمِي ، وَالرَّسْمِي ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ التَّعْلِيمُ ، أَوْ ذَكَرَ الْعِلْمُ فَقَطْ ،
لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَوْعِبًا لِلْمَرَاتِبِ .

فَذَكَرَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْوُجُودَ الْعَيْنِي وَالْعِلْمِي وَأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ هُوَ مُعْطِيهِمَا
فَهُوَ خَالِقُ الْخَلْقِ وَخَالِقُ الْإِنْسَانِ ، وَهُوَ الْمَعْلَمُ بِالْقَلَمِ وَمُعَلِّمُ الْإِنْسَانِ .

فَأَمَّا إِثْبَاتُ وُجُودِ الشَّيْءِ فِي الْخَارِجِ قَبْلَ وُجُودِهِ ، فَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ الْفَسَادُ
بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

* * *

فصل

فِي أَنَّ الْأَصْلَ الثَّانِي لِمَذْهَبِ ابْنِ عَرَبِي : وَجُودُ الْخَلْقِ نَفْسِ وَجُودِ الْحَقِّ
هَذَا أَحَدُ أَصْلِي ابْنِ عَرَبِي . وَأَمَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَقَوْلُهُمْ : إِنَّ وَجُودَ الْأَعْيَانِ
نَفْسِ وَجُودِ الْحَقِّ وَعَيْنُهُ . وَهَذَا انْفَرَدُوا بِهِ عَنْ جَمِيعِ مُثَبِّتَةِ الصَّانِعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةُ قَوْلِ فِرْعَوْنَ وَالْقِرَامِطَةِ (٢)
الْمُنْكَرِينَ لَوْجُودِ الصَّانِعِ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) العلق : ٣ - ٥

(٢) للتعريف بالقرامطة انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ١٧٢ (البلتاجي) .

فَمَنْ فهم هذا فهم جميع كلام ابن عربى نظمه ونثره ^(١) وما يدعيه من أن الحق يفتدى بالخلق ، لأن وجود الأعيان معتمد بالأعيان الثابتة فى العدم ، ولهذا يقول بالجمع من حيث الوجود ، وبالفارق من حيث الماهية والأعيان ، ويزعم أن هذا هو سر القَدَر ، لأن الماهيات لا تقبل إلا ما هو ثابت لها فى العدم فى أنفسها ، فهى التى أحسنت وأساءت ، وحمدت وذمت ، والحق لم يعطها شيئاً إلا ما كانت عليه فى حال العدم .

فتدبر كلامه كيف انتظم شيئين : إنكار وجود الحق ، وإنكار خلقه لمخلوقاته ، فهو منكر للرب الذى خلق ، فلا يقر برب ولا بخلق ، ومنكر لرب العالمين ، فلا رب ولا عالمون مربوبون ، إذ ليس إلا أعيان ثابتة ووجود قائم بها ، فلا الأعيان مربوبة ولا الوجود مربوب ، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق . وهذا يفرق بين المظاهر والظاهر والمجلى والمتجلى ، لأن المظاهر عنده هى الأعيان الثابتة فى العدم ، وأما الظاهر فهو وجود الخلق

* * *

فصل

فى مذهب الصدر الرومى وما خالف فيه ابن عربى

وأما صاحبه الصدر الفخر الرومى ^(٢) فإنه لا يقول إن الوجود زائد على الماهية ، فإنه كان أدخل فى النظر والكلام من شيخه ، لكنه أكفر وأقل علماً

(١) هذا بمعنى قول شيخنا : إن لكلام ابن عربى مفتاحاً مَنْ عرفه فهم جميع كلامه فأنا أقرأ الفتوحات كما أقرأ تاريخ ابن الأثير . وقال أيضاً : إنما أبهم هؤلاء الصوفية مذهبهم بالاصطلاحات التى تشبه الألفاظ تقية وهرباً من تكفير الجمهور لهم .

(٢) الصدر الرومى : هو محمد بن إسحاق القونوى ، صدر الدين الرومى ، الصوفى ، صاحب ابن عربى وابن زوجته ، ولد بقونية عام ٦١٢ هـ ، أخذ عن ابن عربى الذى كان زوجاً لأمه ، وجرى وبينه وبين نصرالطوسى مكاتبات فى مسائل فلسفية ، له « إعجاز البيان فى تفسير أم القرآن » =

وإيماناً ، وأقل معرفة بالإسلام وكلام المشايخ . ولما كان مذهبهم كفراً كان كل مَنْ حذق فيه كان أكفر ، فلما رأى أَنَّ التفريق بين وجود الأشياء وأعيانها لا يستقيم ، وعنده أَنَّ الله هو الوجود ، ولا بد من فرق بين هذا وهذا ، فرق بين المطلق والمعين ، فعنده أَنَّ الله هو الوجود المطلق الذى لا يتعين ولا يتميز ، وأنه إذا تعين وتميز فهو الحق سواء تعين فى مرتبة الإلهية أو غيرها . وهذا القول قد صرَّح فيه بالكفر أكثر من الأول ، وهو حقيقة مذهب فرعون والقرامطة ، وإن كان الأول أفسد من جهة تفرقته بين وجود الأشياء وثبوتها ، وذلك أنه على القول الأول يمكن أن يجعل للحق وجوداً خارجاً عن أعيان الممكنات ، وأنه فاض عليها فيكون فيه اعتراف بوجود الرب القائم بنفسه الفنى عن خلقه ، وإن كان فيه كفر من جهة أنه جعل المخلوق هو الخالق ، والمربوب هو الرب ، بل لم يثبت خلقاً أصلاً ، ومع هذا فما رأيت صرَّح بوجود الرب متميزاً عن الوجود القائم بأعيان الممكنات .

وأما هذا .. فقد صرَّح بأنه ما ثمَّ سوى الوجود المطلق السارى فى الموجودات المعيّنة . والمطلق ليس له وجود مطلق ، فما فى الخارج جسم مطلق بشرط الإطلاق ، ولا إنسان مطلق ولا حيوان مطلق بشرط الإطلاق ، بل لا يوجد إلا فى شئ معين ، والحقائق لها ثلاث اعتبارات : اعتبار العموم ، والخصوص ، والإطلاق ، فإذا قلنا : حيوان عام ، أو إنسان عام ، أو جسم عام ، ووجود عام ، فهذا لا يكون إلا فى العلم واللسان ، وأما الخارج عن ذلك فما ثمَّ شئ موجود فى الخارج بعم شيئين ، ولهذا كان العموم من عوارض صفات الحى فيقال : علم عام ، وإرادة عامة ، وغضب عام ، وخبر عام ، وأمر عام ، ويوصف صاحب

= - أى الفاتحة ، إلى جانب مؤلفات أخر ، ومات بقونية عام ٦٧٢ هـ ، وأوصى بأن يُنقل تابوته إلى دمشق ليُدفن عند ابن عربى شيخه فلم يتفق ، وكان كثير الإنكار عليه - وإن كان على مذهبه فى وحدة الوجود - إلى أن مات . (البلتاجى) .

الصفة بالعموم أيضاً كما فى الحديث الذى فى سنن أبى داود أن النبى ﷺ مرُّ بعلی وهو يدعو فقال : « يا على عُمٌ ، فإنَّ فضل العموم على الخصوص كفضل السماء على الأرض » ، وفى الحديث أنه لما نزل قوله : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (١) عُمٌ وخص . رواه مسلم من حديث موسى بن طلحة عن أبى هريرة ، وتوصف الصفة بالعموم كما فى حديث التشهد : « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا قلت ذلك فقد أصابت كل عبد صالح لله فى السماء والأرض » .

● معانى العموم والخصوص والإطلاق والتقييد :

وأما إطلاق مَنْ أطلق أن العموم من عوارض الألفاظ فقط ، فليس كذلك إذ معانى الألفاظ القائمة بالقلب أحق بالعموم من الألفاظ . وسائر الصفات : الإرادة والحب والبغض والغضب والرضا يعرض لها من العموم والخصوص ما يعرض للقول ، وإنما المعانى الخارجة عن الذهن هى الموجودة فى الخارج ، كقولهم : مطر عام ، وخصب عام . هذه التى تنازع الناس : هل وصفها بالعموم حقيقة أو مجاز ؟ على قولين ، أحدهما : مجاز ، لأن كل جزء من أجزاء المطر والخصب لا يقع إلا حيث يقع الآخر فليس هناك عموم ، وقيل : بل حقيقة ، لأن المطر المطلق قد عُمٌ .

وأما الخصوص .. فيعرض لها إذا كانت موجودة فى الخارج ، فإن كل شئ له ذات وعين تختص به ويمتاز بها عن غيره ، أعنى الحقيقة العينية الشخصية التى لا اشتراك فيها ، مثل : هذا الرجل ، وهذه الحبة ، وهذا الدرهم ، وما عرض لها فى الخارج فإنه يعرض لها فى الذهن . فإن تصور الذهنية أوسع من الحقائق الخارجية فإنها تشمل الموجود والمعدوم والممتنع والمقدرات .

(١) الشعراء : ٢١٤

وأما الإطلاق .. فيعرض لها إذا كانت في الذهن بلا ريب ، فإنَّ العقل يتصور انساناً مطلقاً ووجوداً مطلقاً . وأما في الخارج فهل يتصور شيء مطلق ؟ هذا فيه قولان - قيل : المطلق له وجود في الخارج فإنه جزء من المعين ، وقيل : لا وجود له في الخارج ، إذ ليس في الخارج إلا معين مقيد ، والمطلق الذي يشترك فيه العدد لا يكون جزءاً من المعين الذي لا يشركه فيه .

والتحقيق أنَّ المطلق بلا شرط أصلاً يدخل فيه المقيد المعين ، وأما المطلق بشرط الإطلاق فلا يدخل فيه المعين المقيد ، وهذا كما يقول الفقهاء : الماء المطلق ، فإنه بشرط الإطلاق فلا يدخل فيه المضاف . فإذا قلنا : الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر ، ونجس ، فالثلاثة أقسام الماء . الطهور هو الماء المطلق الذي لا يدخل ما ليس بطهور كالعصارات والمياه النجسة . فالماء المقسوم هو المطلق لا بشرط ، والماء الذي هو قسيم للمائين هو المطلق بشرط الإطلاق .

لكن هذا الإطلاق والتقييد الذي قاله الفقهاء في اسم الماء إنما هو في الإطلاق والتقييد اللفظي ، وهو ما دخل في اللفظ المطلق كلفظ : ماء ، أو في اللفظ المقيد كلفظ : ماء نجس ، أو ماء ورد .

وأما ما كان كلامنا فيه أولاً .. فإنه الإطلاق والتقييد في معاني اللفظ ، ففرق بين النوعين . فإنَّ الناس يغلطون لعدم التفريق بين هذين غلطاً كثيراً جداً ، وذلك أنَّ كل اسم ، فيما أن يكون مسماه معيناً لا يقبل الشركة : كأنا ، وهذا ، وزيد ، ويقال له المعين والجزء ، وإما أن يقبل الشركة ، فهذا الذي يقبل الشركة هو المعنى الكلي المطلق وله ثلاث اعتبارات كما تقدم .

● المطلق والمقيد في اللفظ أو المعنى :

وأما اللفظ المطلق والمقيد .. فمثال : « تحرير رقبة » ، و « لم تجدوا ماءً » ، وذلك أنَّ المعنى قد يدخل في مطلق اللفظ ، ولا يدخل في اللفظ المطلق ، أى يدخل في اللفظ لا بشرط الإطلاق ، ولا يدخل في اللفظ بشرط الإطلاق ،

كما قلنا فى لفظ الماء ، وأن الماء يقال على المنى وغيره كما قال : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ (١) ، ويقال : ماء الورد ، لكن هذا لا يدخل فى الماء عند الإطلاق لكن عند التقييد . فإذا أخذ القدر المشترك بين لفظ الماء المطلق ولفظ الماء المقيد فهو المطلق بلا شرط الإطلاق ، فيقال : الماء ينقسم إلى مطلق ومضاف ، ومورد التقسيم ليس له اسم مطلق لكن بالقرينة يقتضى الشمول والعموم ، وهو قولنا : الماء ثلاثة أقسام . فهنا أيضاً ثلاثة أشياء : مورد التقسيم - وهو الماء العام وهو المطلق بلا شرط ، لكن ليس له لفظ مفرد إلا لفظ مؤلف ، والقسم المطلق - وهو اللفظ بشرط إطلاقه ، والثانى المقيد - وهو اللفظ بشرط تقييده .

• الفرق بين اللفظ والمعنى فى الإطلاق والتقييد :

وإنما كان كذلك لأن المتكلم باللفظ إما أن يطلقه أو يقيده ، ليس له حال ثالثة ، فإذا أطلقه كان له مفهوم ، وإذا قيده كان له مفهوم ، ثم إذا قيده إما أن يقيده بقيد العموم أو بقيد الخصوص . فقيد العموم كقوله : الماء ثلاثة أقسام ، وقيد الخصوص كقوله : ماء الورد .

وإذا عُرِفَ الفرق بين تقييد اللفظ وإطلاقه وبين تقييد المعنى وإطلاقه ، عُرِفَ أن المعنى له ثلاثة أحوال : إما أن يكون أيضاً مطلقاً ، أو مقيداً بقيد العموم ، أو مقيداً بقيد الخصوص ، والمطلق من المعانى نوعان : مطلق بشرط الإطلاق ، ومطلق لا بشرط ، وكذلك الألفاظ المطلق منها قد يكون مطلقاً بشرط الإطلاق كقولنا : الماء المطلق ، والرقبة المطلقة ، وقد يكون مطلقاً لا بشرط الإطلاق ، كقولنا : إنسان .

فالمطلق المقيد بالإطلاق لا يدخل فيه المقيد بما ينافى الإطلاق ، فلا يدخل ماء الورد فى الماء المطلق . وأما المطلق لا بقيد فيدخل فيه المقيد كما يدخل الإنسان الناقص فى اسم الإنسان .

(١) الطارق : ٦

فقد تبين أن المطلق بشرط الإطلاق من المعانى ليس له وجود فى الخارج ،
فليس فى الخارج إنسان مطلق ، بل لا بد أن يتعين بهذا أو ذاك ، وليس فيه
حيوان مطلق ، وليس فيه مطر مطلق بشرط الإطلاق .

وأما المطلق بشرط الإطلاق من الألفاظ - كالماء المطلق - فسماه موجود فى
الخارج ، لأن شرط الإطلاق هنا فى اللفظ فلا يمنع أن يكون معناه معيناً ،
وبشرط الإطلاق هناك فى المعنى ، والمسمى المطلق بشرط الإطلاق لا يتصور
إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها ، وما لا حقيقة له يتميز بها ليس بشئ ، وإذا
كان له حقيقة يتميز بها فتمييزه يمنع أن يكون مطلقاً من كل وجه ، فإن المطلق
من كل وجه لا تميز له ، فليس لنا موجود هو مطلق بشرط الإطلاق ، ولكن
العدم المحض قد يُقال هو مطلق بشرط الإطلاق ، إذ ليس هناك حقيقة تتميز
ولا ذات تتحقق حتى يقال : تلك الحقيقة تمنع غيرها بحدّها أن تكون إياها ،
وأما المطلق من المعانى لا بشرط .. فهذا إذا قبل بوجوده فى الخارج فإنما يوجد
معيناً متميزاً مخصوصاً ، والمعين المخصوص يدخل فى المطلق لا بشرط ولا يدخل
فى المطلق بشرط الإطلاق ، إذ المطلق لا بشرط أعم ، ولا يلزم إذا كان المطلق
بلا شرط موجوداً فى الخارج أن يكون المطلق المشروط بالإطلاق موجوداً فى
الخارج لأنّ هذا أخص منه ، فإذا قلنا : حيوان ، أو إنسان ، أو جسم ، أو وجود
مطلق ، فإن عنيينا به « المطلق بشرط الإطلاق » فلا وجود له فى الخارج ، وإن
عنيينا « المطلق لا بشرط » فلا يوجد إلا معيناً مخصوصاً ، فليس فى الخارج
شئ إلا معين متميز منفصل عما سواه بحدّه وحقيقته .

فمن قال : إن وجود الحق هو الوجود المطلق دون المعين فحقيقة قوله إنه
ليس للحق وجود أصلاً ولا ثبوت إلا نفس الأشياء المعينة المتميزة ، والأشياء
المعينة ليست إياه فليس شيئاً أصلاً .

● الحق ليس له وجود معين ، بل هو كالكلى فى الجزئى :

وتلخيص النكتة : إنه لو عنى به المطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له فى الخارج فلا يكون للحق وجود أصلاً ، وإن عنى به المطلق بلا شرط ، فإن قيل بعدم وجوده فى الخارج فلا كلام ، وإن قيل بوجوده فلا يوجد إلا معيناً فلا يكون للحق وجود إلا وجود الأعيان . فيلزم محذوران - أحدهما : أنه ليس للحق وجود سوى وجود المخلوقات ، والثانى : التناقض ، وهو قوله : إنه الوجود المطلق دون المعين .

فتدبر قول هذا فإنه يجعل الحق فى الكائنات بمنزلة الكلى فى جزئياته ومنزلة الجنس والنوع والخاصة والفصل فى سائر أعيانه الموجودة الثابتة فى العدم . وصاحب هذا القول يجعل المظاهر والمراتب فى المتعينات كما جعله الأول فى الأعيان .

* * *

فصل

فى أن مذهب التلمسانى فى الوحدة مخالف لابن عربى والرومى

وأما التلمسانى ^(١) ونحوه .. فلا يفرق بين ماهية ووجود ، ولا بين مطلق ومعين ، بل عنده ما ثم سوى ، ولا غير بوجه من الوجوه ، وإنما الكائنات أجزاء منه وأبعاض له بمنزلة أمواج البحر فى البحر ، وآخر البيت من البيت ، فمن شعرهم :

(١) التلمسانى : هو عفيف الدين سليمان بن على بن عبد الله بن على بن يس ، ولد فى تلمسان عام ٦١٦ هـ ، وقدم إلى الشام مبكراً ، وشغل أحياناً بعض مناصبها ، ولكنه كثيراً ما بقى من غير عمل ، وقد زعم عفيف الدين أنه التمس الخلوة فى آسيا الصغرى أربعين مرة ، كل مرة أربعين يوماً من غير انقطاع - ويشكك الذهبى فى هذه الرواية لأن أيام خلوته تبلغ قياساً على ذلك . . ١٦ .
يوم !!

البحر لا شك عندى فى توحده وإن تعدد بالأمواج والزبد
فلا يغرنك ما شاهدت من صور فالواحد الرب سارى العين فى العدد
ومنه :

فما البحر إلا الموج لا شىء غيره وإن فرقتة كثرة المتعدد
ولا ريب أن هذا القول هو أحق فى الكفر والزندقه ، فإن التمييز بين الوجود
والماهية ، وجعل المعدوم شيئاً أو التمييز فى الخارج بين المطلق والمعين ، وجعل
المطلق شيئاً وراء المعينات فى الذهن قولان ضعيفان باطلان ؛ وقد عرف من حدّد

= وأشرف التلمسانى زمناً على جباية المكوس ، فلما قدم الأسعد إلى دمشق فى حاشية السلطان
المنصور قلاوون طلب إليه أن يقدم بياناً بما فى ذمته ، وكرر الأسعد الطلب فلم يفر بطائل ، فعنف
عفيف الدين ، وتميز عفيف الدين من الغيظ وهم بالاحتجاج لدى السلطان على مخالفته الشريعة
بتوليته قبطياً أمر المسلمين ، فطُيّب خاطره آخر الأمر ، والغالب أنه لم يقدم البيان الذى طُلب منه !!
كان عفيف الدين تلميذاً وفياً لابن عربى ، واعتنق مثله نظرية وحدة الوجود ، ويروى أنه مرّ
والشيرازى على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم ، فقال الشيرازى له : هذا - يشير إلى
جثة الكلب الميت الأجرب - أيضاً هو ذات الله ؟ فقال : « وهل ثم شىء خارج عنها ، نعم .. الجميع
ذاته » !! .

وأثر عنه قوله : « القرآن كله شرك ليس فيه توحيد ، وإنما التوحيد فى كلامنا نحن » !!
وبالرغم من أنه كانت تبدو على التلمسانى سمات من الوقار ، إلا أنه كان أهدأ موضع الريبة -
كما يقول الذهبى - لأن أحداً لم يكن يعرف حقيقة آرائه ، بل لقد اتهم بأنه من النصيرية ، والعجيب
أن شعره كان بليغاً سهلاً عذبا ، ولكنه كان يخفى السم - كما يقول كُتّاب سيرته - وجُمِعت أشعاره
فى ديوان ، ومن هذا الديوان نسخ بمكتبات المتحف البريطانى ، ومكتبة وزارة الهند ، وبودليانا
باكسفورد وفى غيرها .. وقد نسجت أشعاره فى كثير من الأحيان على منوال الأشعار الصوفية
التي تخاطب محبوباً متخيلاً ..

وقد أنس قطب الدين البونينى بصحبته ، ونسب إليه أنه ادعى الوصول إلى مرتبة العرفان .
وألّف عفيف الدين - علاوة على ديوانه - كتباً فى علوم شتى لم يبق منها فيما يظهر سوى
رسالة فى علم العروض ، وينسب له الذهبى زيادة على ذلك « شرح الأسماء الحسنى » ، و « شرح
مقامات النفزى » ، و « شرح فصوص الحكم لابن عربى » ، وتدلنا عناوين هذه المؤلفات على شيوخه .
توفى عفيف الدين التلمسانى بدمشق فى الخامس من رجب سنة ٦٩٠ هـ ، ودفن بجبانة هذه
المدينة - (وانظر ج ١ هامش ص ١١٢ من هذا الكتاب) (البلتاجى) .

النظر أن مَنْ جعل فى هذه الأمور الموجودة فى الخارج شيئين - أحدهما : وجودها ، والثانى : ذواتها ، أو جعل لها حقيقة مطلقة موجودة زائدة على عينها الموجودة فقد غلط غلطاً قوياً ، واشتبه عليه ما يأخذه من العقل من المعانى المجردة المطلقة عن التعيين ، ومن الماهيات المجردة عن الوجود الخارجى بما هو موجود فى الخارج من ذلك ، ولم يدر أن متصورات العقل ومقدراته أوسع مما هو موجود حاصل بذاته ، كما يتصور المعدومات والممتنعات والمشروطات ، وبقدر ما لا وجود له ألبتة مما يمكن أو لا يمكن ، ويأخذ من المعينات صفات مطلقة فيه . فإن الموجودات ذوات متصورة فيه ، لكن هذا القول أشد جهلاً وكفراً بالله تعالى ، فإن صاحبه لا يفرق بين المظاهر والظاهر ، ولا يجعل الكثرة والتفرقة إلا فى ذهن الإنسان لما كان محجوباً عن شهود الحقيقة ، فلما انكشف غطاؤه عاين أنه لم يكن غير ، وأن الرأى عين المرئى ، والشاهد عين المشهود .



فصل

فى أن الحلول والاتحاد أربعة أقسام

واعلم أن هذه المقالات لا أعرفها لأحد من أمة قبل هؤلاء على هذا الوجه ، ولكن رأيت فى بعض كتب الفلسفة المنقولة عن أرسطو ^(١) أنه حكى عن بعض الفلاسفة قوله : إن الوجود واحد ورد ذلك ، وحسبك بمذهب لا يرضاه متكلمة الصابئين .

(١) أرسطو : (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) ، مربي الإسكندر الأكبر ، وتلميذ أفلاطون ، فيلسوف يونانى من كبار مفكرى البشرية ، تأثرت بواحد التفكير العربى بتأليفه التى نقلها إلى العربية النقلة السريان وأهمهم إسحاق بن حنين ، مؤسس مذهب « فلسفة المشائين » . مؤلفاته فى المنطق والطبيعيات والإلهيات والأخلاق ، أهمها « المقولات » ، « الجدل » ، « الخطابة » ، « كتاب ما بعد الطبيعة » ، « السياسة » ، « النفس » (البلتاجى) .

وإنما حدثت هذه المقالات بحدوث دولة التتار ، وإنما كان الكفر الحلول العام أو الاتحاد أو الحلول الخاص . وذلك أن القسمة رباعية لأن من جعل الرب هو العبد حقيقة ، فإما أن يقول بحلوله فيه ، أو اتحاده به ، وعلى التقديرين : فإما أن يجعل ذلك مختصاً ببعض الخلق كالنصارى ، أو يجعله عاماً لجميع الخلق . فهذه أربعة أقسام :

الأول : هو الحلول الخاص - وهو قول النسطورية ^(١) من النصارى ونحوهم ممن يقول : إن اللاهوت حل في الناسوت وتدرع به كحلول الماء في الإناء ، وهؤلاء حققوا كفر النصارى بسبب مخالطتهم للمسلمين ، وكان أولهم في زمن المأمون . وهذا قول من وافق هؤلاء النصارى من غالبية هذه الأمة ، كغالبية الرافضة ^(٢) الذين يقولون : إنه حل بعلي بن أبي طالب وأئمة أهل بيته ، وغالبية النسك الذين يقولون بالحلول في الأولياء ومن يعتقدون فيه الولاية ، أو في بعضهم كالخلاج ويونس والحاكم ونحو هؤلاء ^(٣) .

(١) للتعريف بالنسطورية انظر ج ١ هامش ص ٢١٩

(٢) للتعريف بالرافضة انظر ج ١ هامش ص ٩١ ، ٢١٣

(٣) الخلاج : الحسين بن منصور، توفي سنة ٣٠٩ هـ ، ولد في الطور قرب البيضاء (فارس) ، وتوفي في بغداد ، فيلسوف صوفي ، قضى السنوات في خلوات الصوفية لا سيما مع التستري والجنيد ، ثم طاف البلدان واعياً إلى الزهد ، اتهم بالزندقة والقول بالحلول فحكم عليه وسجن ثمان سنوات في بغداد ، ثم عذب وصلب بعد أن قطعت أطرافه لادعائه الربوبية ، ولقوله بسقوط الفرائض واستبدالها بقربات وغيرها . ومما حدث في أثناء محاكمته أن حكم على تلميذه أبي العباس أحمد بن عطاء بالموت كذلك لقوله بمقالته ، فضرب على رأسه بأمر القاضي حتى نزل الدم من أنفه وفمه فمات .

أنشأ الخلاج مذهباً في التصوف وأثار حوله الجدل ، فقدسه البعض وكفّره غيرهم ، لم يبق من مؤلفاته باللغة العربية إلا كتاب « الطواسين » .

● أما الحاكم فهو : منصور بن عبد العزيز بن المعز الفاطمي ، ادعى الألوهية ، وكان غدوراً سفاكاً للدماء ، تشير تصرفاته المتناقضة دهشة بالغة تدفع إلى الظن بأنه كان نهب لوثة عقلية جامحة ، ولد سنة ٣٧٥ هـ ، ولقى مصرعه سنة ٤١١ هـ على يد عبيد بن لابن دواس ، تنفيذاً لمؤامرة دبرتها له أخته ست الملك للخلاص منه ، وما زال أتباعه الدروز حتى اليوم ينتظرون رجوعه ، إذ يؤمنون بأنه لم يقتل ، وإنما اختفى وسيعود مرة ثانية . (البلتاجي) .

والثانى : هو الاتحاد الخاص - وهو قول يعقوبية النصارى ^(١) وهم أخبث قولاً وهم السودان والقبط ، يقولون : إن اللاهوت والناسوت اختلطاً وامتزجاً كاختلاط اللبن بالماء ، وهو قول من وافق هؤلاء من غالية المنتسبين إلى الإسلام .

والثالث : هو الحلول العام - وهو القول الذى ذكره أئمة أهل السنة والحديث عن طائفة من الجهمية ^(٢) المتقدمين ، وهو قول غالب متعبدة الجهمية الذين يقولون : إن الله بذاته فى كل مكان ، ويتمسكون بمتشابه القرآن كقوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ ^(٤) والرد على هؤلاء كثير مشهور فى كلام أئمة السنة وأهل المعرفة وعلماء الحديث .

• كفر القائلين بالاتحاد العام أعظم من كفر النصارى :

الرابع : الاتحاد العام - وهو قول هؤلاء الملاحدة الذين يزعمون أنه عين وجود الكائنات ، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى من وجهين : من جهة أن أولئك قالوا : إن الرب يتحد بعبد الذى قرّبه واصطفاه بعد أن لم يكونا متحدين ، وهؤلاء يقولون : ما زال الرب هو العبد وغيره من المخلوقات ليس هو غيره ، والثانى : من جهة أن أولئك خصوا ذلك بمن عظموه كالمسيح ، وهؤلاء جعلوا ذلك سارياً فى الكلاب والخنازير والقذر والأوساخ ، وإذا كان الله تعالى قال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ .. الآية ^(٥) . فكيف بمن قال : إن الله هو الكفار والمنافقون والصبيان والمجانين والأنجاس والأثتان وكل شئ ؟ وإذا كان الله قد ردّ قول اليهود والنصارى لما قالوا : ﴿ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾ ^(٦) ، وقال لهم : ﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمْ ،

(١) للتعريف باليعقوبية انظر ج ١ هامش ص ٢١٩

(٢) للتعريف بالجهمية انظر ج ١ هامش ص ١١٧ ، وج ٣ ص ١٢

(٣) الأنعام : ٣ (٤) الحديد : ٤

(٥) المائدة : ١٧ (٦) المائدة : ١٨

بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ﴿... الآية (١)﴾ ، فكيف بمن يزعم أن اليهود والنصارى هم أعيان وجود الرب الخالق ليسوا غيره ولا سواه ؟ ولا يُتصور أن يعذب إلا نفسه ؟ وأن كل ناطق فى الكون فهو عين السامع ؟ كما فى قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمْتَى عَمَّا حَدَّثَتْ بِهَا أَنْفُسُهَا » ، وأن الناكح عين المنكوح ، حتى قال شاعرهم (٢) .

واعلم أن هؤلاء لما كان كفرهم فى قولهم : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ مَخْلُوقَاتِهِ كُلِّهَا » أعظم من كفر النصارى بقولهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ (٣) فكان النصارى ضلّال أكثرهم لا يعقلون مذهبهم فى التوحيد إذ هو شئ متخيل لا يعلم ولا يُعقل ، حيث يجعلون الرب جوهراً واحداً ثم يجعلونه ثلاثة جواهر ، ويتأولون ذلك بتعدد الخواص والأشكال التى هى الأقانيم ، والخواص عندهم ليست جواهر ، فيتناقضون مع كفرهم ، كذلك هؤلاء الملاحدة الاتحادية ضلّال أكثرهم لا يعقلون قول رؤوسهم ولا يفقهونه ، وهم فى ذلك كالنصارى ، كلما كان الشيخ أحق وأجهل ، كان بالله أعرف ، وعندهم أعظم ، ولهم حظ من عبادة الرب الذى كفروا به كما للنصارى . هذا ما دام أحدهم فى الحجاب ، فإذا ارتفع عن قلبه وعرف أنه هو فهو بالخيار بين أن يسقط عن نفسه الأمر والنهى ويبقى سدى يفعل ما أحب ، وبين أن يقوم بمرتبة الأمر والنهى لحفظ المراتب ، وليقتدى به الناس المحجوبون ، وهم غالب الخلق . ويزعمون أن الأنبياء كانوا كذلك إذ عدّوهم كاملين .

* * *

(١) المائة : ١٨

(٢) سقط من الأصل هذا الشعر وقد يُعرف بماسبق من أشعارهم .

(٣) المائة : ١٧

فصل

فى أن مذهب الاتحادية مركّب من ثلاث مواد وشبههم بالنصارى

مذهب هؤلاء الاتحادية : كابن عربى ، وابن سبعين ، والقونوى ، والتلمسانى ^(١) مركّب من ثلاثة مواد : سلب الجهمية وتعطيلهم ، ومجملات الصوفية ، وهو ما يوجد فى كلام بعضهم من الكلمات المجملة المتشابهة ، كما ضلت النصارى بمثل ذلك فيما يروونه عن المسيح فيتبعون المتشابه ويتركون المحكم . وأيضاً كلمات المغلوين على عقلهم الذين تكلموا فى حال سُكر ، ومن الزندقة الفلسفة التى هى أصل التجهم ، وكلامهم فى الوجود المطلق والعقول والنفوس والروحى والنبوة والوجوب والإمكان ، وما فى ذلك من حق وباطل . فهذه المادة أغلب على ابن سبعين والقونوى ، والثانية أغلب على ابن عربى ، ولهذا هو أقربهم إلى الإسلام ، والكل مشتركون فى التجهم . والتلمسانى أعظمهم تحقيقاً لهذه الزندقة والاتحاد التى انفردوا بها ، وأكفرهم بالله وكتبه ورسله وشرائعه واليوم الآخر .

(١) ابن سبعين : هو أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلى ، فيلسوف صوفى أندلسى ، ولد فى مرسية عام ٦١٧ هـ ، انتهج تصوفاً فلسفياً خاصاً ، وانخرط فى سلك الطريقة الشاذلية (نسبة إلى الصوفى الأندلسى عبد الله الشاذلى) ، واستوعب العلوم الفلسفية ، وتدعو تعاليمه إلى وحدة الوجود ، ويشبه مذهب فى الحب الإلهى مذهب رابعة العدوية ، ويلاحظ على أسلوبه الغموض مما جعل لتأويل كلامه احتمالات عديدة ، من أهم مؤلفاته : « ما لا بد للعارف منه » ، و « جواب صاحب صقلية » - وهى رده على الأسئلة الفلسفية التى وجهها فردريك الثانى إلى علماء سبتة حيث كان يعيش ابن سبعين - بالإضافة إلى « رسالة الإحاطة » و « كتاب الألواح » ، و « الرسالة النورية فى الذكر » ، وبعض الرسائل الأخرى ، مات مسموماً أو منتحراً عام ٦٦٧ هـ عن خمس وخمسين سنة .

(وانظر فى التعريف بالاتحادية ج ١ هامش ص ٤٢ ، وفى التعريف بابن عربى هامش ص ٩ ، وبالقونوى (الصدر الرومى) هامش ص ٢٣ ، وبالتلمسانى هامش ص ٢٨ من هذا الجزء) .

(البلتاجى)

وبيان ذلك أنه قال : « هو فى كل متجل بوحده الذاتية ، عالماً بنفسه وبما يصدر عنه ، وأن المعلومات بأسرها كانت منكشفة فى حقيقة العلم شاهداً لها » .

فيقال له : قد أثبت علمه بما يصدر منه وبمعلومات يشهدها غير نفسه ، ثم ذكرت أنه عرض نفسه على هذه الحقائق الكونية المشهودة المعدومة ، فعند ذلك عبّر بـ « أنا » وظهرت حقيقة النبوة التى ظهر فيها الحق واضحاً ، وانعكس فيها الوجود المطلق ، وأنه هو المسمى باسم الرحمن كما أن الأول هو المسمى باسم الله ، وسُقت الكلام . إلى أن قلت : « وهو الآن على ما عليه كان » فهذا الذى علم أنه يصدر عنه وكان مشهوداً له معدوماً فى نفسه هو الحق أو غيره ؟ فإن كان الحق ، فقد لزم أن يكون الرب كان معدوماً وأن يكون صادراً عن نفسه ، ثم إنه تناقض ، وإن كان غيره ، فقد جعلت ذلك الغير هو مرآة لانعكاس الوجود المطلق ، وهو الرحمن ، فيكون الخلق هو الرحمن ، فأنت حائر بين أن تجعله قد علم معدوماً صدر عنه ، فيكون له غير وليس هو الرحمن ، وبين أن تجعل هذا الظاهر الواصف هو إياه وهو الرحمن ، فلا يكون معدوماً ولا صادراً عنه ، وأما أن تصف الشئ بخصائص الحق الخالق تارة ، وبخصائص العبد المخلوق تارة ، فهذا مع تناقضه كفر من أغلظ الكفر ، وهو نظير قول النصارى : اللاهوت الناسوت . لكن هذا أكفر من وجوه متعددة .

* * *

فصل

فى ما كان به الاتحادية أكفر من النصارى

الوجه الأول : أن هذه الحقائق الكونية التى ذكرت أنها كانت معدومة فى نفسها مشهودة أعيانها فى علمه فى تجليه المطلق الذى كان فيه متحداً بنفسه بوحده الذاتية ، هل خلقها وبرأها وجعلها موجودة بعد عدمها ، أم لم تنزل معدومة ؟ فإن كانت لم تنزل معدومة فيجب أن لا يكون شئ من الكونيات موجوداً ، وهذا مكابرة للحس والعقل والشرع ، ولا يقوله عاقل ، ولم يقله عاقل .

وإن كانت صادرة موجودة بعد عدمها امتنع أن تكون هي إياه ، لأن الله لم يكن معدوماً فيوجد . وهذا يُبطل الاتحاد ، ووجب حينئذ أن يكون ^(١) به موجوداً ليس هو الله ، بل هو خلقه ومماليكه وعبيده . وهذا يُبطل قولك ! وهو الآن لا شيء معه على ما عليه كان .

الثانى : أن قولك : « تركبت الخلقة الإلهية من كان إلى سر شأنه » ^(٢) ، أو قولك : « ظهر الحق فيه » ... أو نحو ذلك من الألفاظ التى يُطلقها هؤلاء الاتحادية فى هذا الموضع مثل قولهم : ظهر الحق وتجلى ، وهذه مظاهر الحق ومجاليه ، وهذا مظهر إلهى ومجلى إلهى ، ونحو ذلك - أتعنى به أن عين ذاته حصلت هناك ؟ أو تعنى به أنه صار ظاهراً متجلياً لها بحيث تعلمه ؟ أو تعنى به أن ظهر لخلقها بها وتجلى بها وأنه ما ثمّ قسم رابع ؟

فإن عنيّة الأول - وهو قول الاتحادية - فقد صرّحت بأن عين المخلوقات - حتى الكلاب والخنازير والنجاسات والشياطين والكفار - هي ذات الله ، أو هي وذات الله متحدتان ، أو ذات الله حالة فيها ، وهذا الكفر أعظم من كفر الذين قالوا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ^(٤) وإن الله يلد ويولد . وإن له بنين وبنات . وإذا صرّحت بهذا عرف المسلمون قولك فألحقوك ببني جنسك ^(٥) ، فلا حاجة إلى ألفاظ مجملة يحسبها الظمآن ماءً . وياليتهم إذا جاءها لم يجدها شيئاً ، بل يجدها سمّاً ناقعاً .

(١) كذا فى الأصل ولعله : أن يكون ما صار به المعدوم موجوداً ... إلخ .

(٢) كذا فى الأصل . (٣) المائدة : ١٧ (٤) المائدة : ٧٣

(٥) بهذا صرح شيخ الإسلام أن غرضه من هذه الإلزامات الباطلة بيان خروجهم بها عن دائرة الإسلام الذى يُلبسون بادعائهم إياه على المسلمين بأنهم من أوليائه العارفين . وليس غرضه أنه ألزمهم ما يلتزمون ولا يعتقدونه .

وإن عنيّت أنه صار ظاهراً متجلياً لها ، فهذا حقيقة أمر صار معلوماً لها ، ولا ريب أن الله يصير معروفاً لعبده . لكن كلامك في هذا باطل من وجهين : من جهة أنك جعلته معلوماً للمعدومات التي لا وجود لها لكونه قد علمها ، واعتقدت أنها إذا كانت معلومة يجوز أن تصير عالمة ، وهذا عين الباطل : من جهة أنه إذا علم أن الشيء سيكون لم يجز أن يكون هذا قبل وجوده عالماً قادراً فاعلاً . ومن جهة أن هذا ليس حكم جميع الكائنات المعلومة ، بل بعضها هو الذي يصح منه العلم

وأما إن قلت : إن الله يعلم لكونها آيات دالة عليه ، فهذا حق ، وهو دين المسلمين وشهود العارفين ، لكنك لم تقل هذا لوجهين :

أحدهما : أنها لا تصير آيات إلا بعد أن يخلقها ويجعلها موجودة ، لا في حال كونها معدومة معلومة ، وأنت لم تثبت أنه خلقها ولا جعلها موجودة ، ولا أنه أعطى شيئاً خلقه ، بل جعلت نفسه هو هي المتجلية له .

الوجه الثاني : أنك قد صرّحت بأنه تجلّى لها وظهر لها ، لا أنه دلّ بها خلقه وجعلها آيات تكون تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، والله قد أخبر في كتابه أنه يجعل في هذه المصنوعات آيات ، والآية مثل العلامة والدلالة كما قال : ﴿ وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ لَا آيَاتَ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ، وتارة يسميها نفسها آية كما قال تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ ^(٢) ، وهذا الذي ذكره الله في كتابه هو الحق .

فإذا قيل في نظير ذلك : تجلّى بها وظهر بها كما يقال : علم وعرف بها ، كان المعنى صحيحاً لكن لفظ التجلّى والظهور في مثل هذا الوضع غير مأثور .

(٢) يس : ٣٣

(١) البقرة : ١٦٣ - ١٦٤

وفيه إيهام وإجمال . فإنَّ الظهور والتجلى يُفهم منه الظهور والتجلى للعين لا سيما لفظ « المتجلى » ، وأنَّ استعماله في التجلى للعين هو الغالب . وهذا مذهب الاتحادية ، صرَّح به ابن عربى وقال : فلا تقع العين إلا عليه (١) .

وإذا كان عندهم أنَّ المرئى بالعين هو الله ، فهذا كفر صريح باتفاق المسلمين . بل قد ثبت في صحيح مسلم أنَّ النبي ﷺ قال : « واعلموا أنَّ أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، ولا سيما إذا قيل : ظهر فيها وتجلى ، فإنَّ اللفظ يصير مشتركاً بين أن تكون ذاته فيها أو تكون قد صارت بمنزلة المرأة التى يظهر فيها مثال المرئى ، وكلاهما باطل . فإنَّ ذات الله ليست في المخلوقات ، ولا في نفس ذاته ترى المخلوقات كما يرى المرئى في المرأة ، ولكن ظهورها دلالتها عليه وشهادتها له ، وأنها آيات له على نفسه وصفاته سبحانه وبحمده ، كما نطق بذلك كتاب الله .

الوجه الثالث : أنَّ مقارنة الألف والنون المعبر عنها بـ « أنا » واللفظة التى هى « حقيقة النبوة » و « الروح الإضافى » هذه الأشياء داخلية في مسمى أسمائه الظاهرة والمضمرة ، أم ليست داخلية في مسمى أسمائه ؟ فإن كان الأول ، فتكون جميع المخلوقات داخلية في مسمى أسماء الله ، وتكون المخلوقات جزءاً من الله وصفة له ، وإن كان الثانى ، فهذه الأشياء معدومة ليس لها وجود في أنفسها ، فكيف يُتصور أن تكون موجودة لا موجودة ، ثابتة لا ثابتة ، منتفية لا منتفية ؟ وهذا القسم بين ، وهو أحد ما يكشف حقيقة هذا التلبيس .

فإنَّ هذه الأمور التى كانت معلومة له معدومة عند نزول الخلية ظهرت هذه الأمور التى ذكرها ، فهذه الأمور الظاهرة المعلومة بعد هذا النزول قد صارت « أنا » وحقيقة نبوة ، وروحاً إضافياً ، وفعل ذات ، ومفعول ذات ، ومعنى وسائط ، فإن كان جميع ذلك في الله ، ففيه كفران عظيم : كون جميع

(١) بياض في الأصل .

المخلوقات جزءاً من الله ، وكونه متغيراً ، هذه التغيرات هي من نقص إلى كمال ومن كمال إلى نقص ، وإن كانت خارجة من ذاته. فهذه الأشياء كانت معدومة ، ولم يخلقها عندهم خارجة عنه ، فكيف يكون الحال ؟

الوجه الرابع : أنَّ عنده حقيقة النبوة وما معها ، إما أن يكون شيئاً قائماً بنفسه ، أو صفة له أو لغيره ، فإن كان قائماً بنفسه فيما أن يكون هو الله أو غيره ، فإن كان ذلك هو الله فيكون الله هو النقطة الظاهرة ، وهو حقيقة النبوة ، وهو الروح الإضافي ، وقد قال بعد هذا : « إنه جعل الروح الإضافي في صورة فعل ذاته ، وإنه أعطى محمداً عقدة نبوته » ، فيكون قد جعل نفسه صورة فعله وأعطى محمداً ذاته ، وهذا مع أنه من أبين الكفر وأقبحه فهو متناقض ، فمن المعطى ومن المعطى ؟ إذا كان أعطى ذاته لغيره ، وإن كانت هذه الأشياء أعياناً قائمة بنفسها وهي غير الله فسواء أكانت ملائكة أو غيرها من كل ما سوى الله من الأعيان فهو خلق من خلق الله . مصنوع مريب ، والله خالق كل شيء ، فهو قد جعل ظهور الحق وصفاً ، وأنه المسمى باسم الرحمن ، فيكون المسمى باسم الرحمن الواصف لنفسه مخلوقاً ، وهذا كفر صريح وهو أعظم من إلحاد الذين : ﴿ قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ؟ ^(١) ومن إلحاد الذين قيل فيهم : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٢) فإن أولئك كفروا باسمه وصفته مع إقرارهم برب العالمين ، وهؤلاء أقروا بالاسم وجعلوا المسمى مخلوقاً من مخلوقاته .

وأما إن كان المراد بهذه الحقيقة وما معها صفة ، فيما أن تكون صفة لله أو لغيره ، فإن كانت صفة لله لم يجز أن تكون هي المسمى باسم الرحمن ، فإن ذلك اسم لنفس الله لا لصفاته ، والسجود لله لا لصفاته ، والدعاء لله لا لصفاته ، وإن كانت صفة لغيره فهذا الإلزام أعظم وأعظم .

(٢) الرعد : ٣ .

(١) الفرقان : ٦ .

وهذا تقسيم لا محيص عنه ، فإن هذا الملحد فى أسماء الله جعل هذه العقدة التى سماها « عقدة حقيقة النبوة » وجعلها صورة علم الحق بنفسه ، وجعلها مرآة لانعكاس الوجود المطلق ، محلاً لتمييز صفاته القديمة ^(١) ، وأن الحق ظهر فيه بصورته وصفته واصفاً يصف نفسه ويحيط به ، وهو المسمى باسم الرحمن ، ثم ذكر أنه أعطى محمداً هذه العقدة ، ومعلوم أن المسمى باسم الرحمن هو المسمى باسم الله كما قال تعالى : ﴿ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ، أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢) ، فيكون هو سبحانه هذه العقدة التى أعطاها لمحمد ، وإن كانت صفة له أو غيره فتكون هى الرحمن ، فهذا الملحد دائر بين أن يكون الرحمن هو خلق من خلق الله أو صفة من صفاته ، وبين أن يكون الرحمن قد وهبه الله لمحمد ، وكل من القسمين من أسمع الكفر وأشنعه .

الوجه الخامس : أن قوله : « لهذه الحقيقة طرفان ، طرف إلى الحق المواجه إليها الذى ظهر فيه الوجود الأعلى واصفاً ، وطرف إلى ظهور العالم منه وهو المسمى بالروح الإضافى » ، فذكر فى هذا الكلام ظهور الوجود وظهور العالم ، وقد تقدم أن الحق كان ولم يكن معه شئ وهو متجلى بنفسه بوحدته الذاتية ، وأنه لما نزلت الخلية ظهرت عقدة حقيقة النبوة ، فصارت مرآة لانعكاس الوجود فظهر الحق فيه بصورة وصفة واصفاً .

وقد ذكر فى هذا الكلام الحق المواجه إليها والوجود الأعلى الذى ظهر ، فهذا الحق والطرف الذى لها إلى الحق ، فقد ذكر هنا ثلاثة أشياء : الحق ، والوجود ، والطرف ، وقد جعل فيما تقدم الحق هو الوجود المطلق الذى انعكس ، وهو الحق الذى ظهر فيه واصفاً ، فتارة يجعل الحق هو الوجود المطلق ، وتارة يجعل الوجود المطلق قد ظهر فى هذا الحق ، وهذا تناقض .

(١) قوله : « محلاً لتمييز صفاته القديمة » هو المفعول الثانى لـ « جعل » .

(٢) الإسراء : ١١٠ .

ثم يُقال له : هذان عندك عبارة عن الرب تعالى فقد جعلته ظاهراً وجعلته مظهراً ، فإن عنيتَ بالظهور الوجود فيكون الرب قد وُجِدَ مرة بعد مرة ، وهذا كفر شنيع ، فكيف يُتصور تكرّر وجوده ؟ وكيف يُتصور أن يكون قد وُجِدَ في نفسه بعد أن لم يكن موجوداً في نفسه ؟ وإن عنيتَ الوضوح والتجلي ، وليس ^(١) هناك مخلوق يظهر له ويتجلي إذ العالم بعد لم يخلق ، وأنت قلت : ظهر الحق فيه واصفاً ، وسميته الرحمن ، ولم تجعل ظهوره معلوماً ولا مشهوراً ، فكيف يُتصور أن يكون متجلياً لنفسه بعد أن لم يكن متجلياً ؟ فإن هذا وصف له بأنه لم يكن يعلم نفسه حتى علمها .

وأيضاً فقد قلت : « إنه كان متجلياً لنفسه بوحده » ، فهذا كفر وتناقض .

● حيرة الاتحادية وتناقضهم في الاتحاد كالنصارى في التثليث :

الوجه السادس : أن هذا التحير والتناقض مثل تحير النصارى وتناقضهم في الأقانيم . فإنهم يقولون : الآب والابن وروح القدس ثلاثة آلهة ، وهى إله واحد . والمتدرع بناسوت المسيح هو الابن ، ويقولون : هى الوجود ، والعلم ، والحياة ، والقدرة .

فيُقال لهم : إن كانت هذه صفات فليست آلهة ، ولا يُتصور أن يكون المتدرع بالمسيح إلهاً إلا أن يكون هو الآب ، وإن كانت جواهر وجب أن لا تكون إلهاً واحداً ، لأن الجواهر الثلاثة لا تكون جوهراً واحداً . وقد يمثلون ذلك بقولنا : زيد العالم القادر الحى ، فهو بكونه عالماً ليس هو بكونه قادراً . فإذا قيل لهم : هذا كله لا يمنع أن يكون ذاتاً واحدة لها صفات متعددة وأنهم لا يقولون ذلك ^(٢) .

(١) لعله : « فليس » .

(٢) سقط جواب : « إذا » أو تركه للعلم به ، وتقديره : انقطعوا .

وأيضاً : فالمتحد بالمسيح إذا كان إلهاً امتنع أن يكون صفة ، وإنما يكون هو الموصوف . وأنتم لا تقولون بذاك ، فما هو الحق لا تقولونه ، وما تقولونه ليس بحق ، وقد قال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (١) ، فالنصارى حيارى متناقضون ، إن جعلوا الأَقْنوم صفة امتنع أن يكون المسيح إلهاً ، وإن جعلوه جوهرأ امتنع أن يكون الإله واحداً ، وهم يريدون أن يجعلوا المسيح الله ويجعلوه ابن الله ، ويجعلوا الآب والابن وروح القدس إلهاً واحداً . ولهذا وصفهم الله فى القرآن بالشرك تارة ، وجعلهم قسماً غير المشركين تارة ، لأنهم يقولون الأمرين وإن كانوا متناقضين .

وهكذا حال هؤلاء ، فإنهم يريدون أن يقولوا بالاتحاد وأنه ما ثم غيره ، ويريدون أن يثبتوا وجود العالم ، فجعلوا ثبوت العالم فى علمه وهو شاهد له ، وجعلوه متجلياً لذلك المشهود له ، فإذا تجلى فيه كان هو المتجلى لا غيره . وكانت تلك الأعيان المشهودة هى العالم .

وهذا الرجل وابن عربى يشتركان فى هذا ولكن يفترقان من وجه آخر ..

فإن ابن عربى يقول : « وجود الحق ظهر فى الأعيان الثابتة فى نفسها . فإن شئت قلت هو الحق ، وإن شئت قلت هو الخلق ، وإن شئت قلت هو الحق والخلق ، وإن شئت قلت لا حق من كل وجه ولا خلق من كل وجه ، وإن شئت قلت بالحيرة فى ذلك » . وأما هذا فإنه يقول : تجلى الأعيان المشهودة له ، فقد قالوا فى جميع الخلق ما يشبه قول ملكية (٢) النصارى فى المسيح ، حيث قالوا : بأن اللاهوت والناسوت صاراً جوهرأ واحداً له أقنومان . وأما التلمسانى فإنه لا يثبت بعد ذلك بحال ، فهو مثل يعاقبة النصارى ، وهم أكفرهم ، والنصارى قالوا

(١) النساء : ١٧١

(٢) طائفة من النصارى كاليعاقبة والنسطورية وغيرها ، وانظر ج ١ هامش ص ٢١٩

بذلك فى شخص واحد ، وقالوا : إنَّ اللاهوت به يتدرع الناسوت بعد أن لم يكن متدرعاً به ، وهؤلاء قالوا : إنه فى جميع العالم ، وإنه لم يزل ، فقالوا بعموم ذلك ولزومه ، والنصارى قالوا بخصوصه وحدوثه ، حتى قال قائلهم : النصارى إنما كفروا لأنهم خصَّصوا ، وهذا المعنى قد ذكره ابن عربى فى غير موضع من الفصوص ، وذكر أنَّ إنكار الأنبياء على عبَّاد الأصنام إنما كان لأجل التخصيص ، وإلا فالعارف المكمل من عبده فى كل مظهر وهو العابد والمعبود ، وأنَّ عبَّاد الأصنام لو تركوا عبادتهم لتركوا من الحق بقدر ما تركوا منها ، وأنَّ موسى إنما أنكر على هارون لكون هارون نهاهم عن عبادة العجل لضيق هارون وعلم موسى بأنهم ما عبدوا إلا الله ، وأنَّ هارون إنما لم يُسلط على العجل ليعبدوا الله فى كل صورة ، وأنَّ أعظم مظهر عبْدٍ فيه هو الهوى ، فما عبْدٌ أعظم من الهوى . لكن ابن عربى يثبت أعياناً ثابتة فى العدم .

● بيان بطلان أقوال الاتحادية بالعقل والنقل :

وهذا ابن حمويه إنما أثبتتها مشهودة فى العلم فقط ، وهذا القول هو الصحيح لكن لا يتم له معه ما طلبه من الاتحاد ، ولهذا كان هو أبعدهم عن تحقيق الاتحاد والقرب إلى الإسلام ، وإن كان أكثرهم تناقضاً وهذياناً ، فكثرة الهذيان خير من كثرة الكفر . ومقتضى كلامه هذا أنه جعل وجوده مشروطاً بوجود العالم ، وإن كان له وجود ما غير العالم ، كما أنَّ نور العين مشروط بوجود الأجفان وإن كان قائماً بالحدقة ، فعلى هذا يكون الله مفتقراً إلى العالم محتاجاً إليه كاحتياج نور العين إلى الجفنين . وقد قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ ... إلى آخر الآية ^(١) . فإذا كان هذا قوله فيمن وصفه بأنه فقير إلى أموالهم ليعطيها الفقراء ، فكيف قوله فيمن

(١) آل عمران : ١٨١

جعل ذاته مفتقرة إلى مخلوقاته ، بحيث لولا مخلوقاته لانتشرت ذاته وتفرقت وعدمت ، كما ينتشر نور العين ويتفرق ويعدم إذا عدم الجفن ؟ وقد قال فى كتابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا .. الْآيَةِ (١) . فَمَنْ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ ؟ وَقَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿ وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ ... الْآيَةِ (٢) . وَقَالَ : ﴿ رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ (٣) ، وَقَالَ : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ (٤) لَا يَئُودُهُ : لَا يَثْقُلُهُ وَلَا يَكْرَهُهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ - حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ : « مَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي الْكَرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مَلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ ، وَالْكَرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ كَتَلِكِ الْحَلْقَةِ فِي الْفَلَاةِ » وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الْآيَةِ (٥) . وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحَاحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِيَدِهِ » ، فَمَنْ يَكُونُ فِي قَبْضَتِهِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ ، وَكَرْسِيهِ قَدْ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ ، وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ، وَبِأَمْرِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، وَهُوَ الَّذِي يُمْسِكُهُمَا أَنْ تَزُولَا ، أَيْ كَوْنُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِمَا مَفْتَقَرًا إِلَيْهِمَا ، إِذَا زَالَا تَفَرَّقَ وَانْتَشَرَ ؟ وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُكْفَرُونَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ السَّمَوَاتِ ثَقُلَهُ أَوْ تَظَلَّهُ ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ احتياجه إِلَى مَخْلُوقَاتِهِ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّهُ فِي اسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ مُحْتَاجٌ إِلَى الْعَرْشِ كاحتياج المَحْمُولِ إِلَى حَامِلِهِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ ؟ لِأَنَّ اللَّهَ غَنَى عَنِ الْعَالَمِينَ ، حَتَّى قِيَوْمٌ ، هُوَ الْغَنَى الْمَطْلُوقُ وَمَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إِلَيْهِ ، مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُئِمَّةِ السُّنَّةِ ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ أَرْسَلَ ، فَكَيْفَ يَمُنُّ يَقُولُ إِنَّهُ مَفْتَقَرٌ إِلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ،

(٣) الرعد : ٢

(٢) الروم : ٢٥

(١) فاطر : ٤١

(٥) الزمر : ٦٧

(٤) البقرة : ٢٥٥

وإنه إذا ارتفعت السموات والأرض تفرّق وانتشر وعدم ؟ فإن حاجته فى الحمل إلى العرش أبعد من حاجة ذاته إلى ما هو دون العرش .

ثم يقال لهؤلاء : إن كنتم تقولون بقدّم العالم وإنكار انقطار السموات والأرض وانشقاقهما ، وإن كنتم تقولون بحدوثهما فكيف كان قبل خلقهما ؟ هل كان منتشرًا متفرقًا معدومًا ، ثم لما خلقهما صار موجودًا مجتمعًا ؟ هل يقول هذا عاقل ؟ فأنتم دائرون بين نوعين من الكفر ، مع غاية الجهل والضلال ، فاختاروا أيهما شئتم : إن صور العالم لا تزال تبنى ويحدث فى العالم بدلها مثل الحيوان والنبات والمعادن ، ومثل ما يحدثه الله فى الجو من السحاب والرعد والبرق والمطر وغير ذلك ، فكلما عدم شئ من ذلك انتقص من نور الحق ويتفرق ويعدم بقدر ما عدم من ذلك ، وكلما زاد شئ من ذلك زاد نوره واجتمع ووُجد .

وأما إن عنى أن نور الله باق بعد زوال السموات والأرض لكن لا يظهر فيه شئ - فما الشئ الذى يظهر بعد عدم هذه الأشياء ؟ وأى تأثير للسموات والأرض فى حفظ نور الله ، وقد ثبت فى الصحيح عن أبى موسى الأشعرى عن النبى ﷺ أنه قال : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابُه النور - أو النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه » ، وقال عبد الله بن مسعود : « إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار ، نور السموات من نور وجهه » ، فقد أخبر الصادق المصدوق أن الله لو كشف حجابَه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من السموات والأرض وغيرهما ، فمن يكون سبحات وجهه تحرق السموات والأرض وإنما حجابُه هو الذى يمنع هذا الإحراق ، أ يكون نوره إنما يُحفظ بالسموات والأرض ؟

الوجه السابع : قوله : « فالعلويات جفنها الوقائى ، والسفليات جفنها التحتانى ، والفرقة البشرية فى السفليات ، أهداب الجفن الفوقانى ، والنفس الكلية

سوادها ، والروح الأعظم بياضها » . يقال له : فإذا كان العالم هو هذه العين ، فالعين الأخرى أى شئ هى ؟ وبقية الأعضاء أين هى ؟ هذا لأنه على قولك إن عنيتَ بالعين المتعين ، وإن عنيتَ الذات والنفس وهو ما تعين فيه ، فقد جعلتَ نفس السموات والأرض والحيوان والملائكة أبعاضاً من الله وأجزاءً منه ، وهذا قول هؤلاء الزنادقة والفرعونية الاتحادية الذين أتبعهم الله فى الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين .

فيُقال له : فعلى هذا لم يخلق الله شيئاً ولا هو رب العالمين ، لأنه إما أن يخلق نفسه أو غيره ، فخلقه لنفسه محال وهذا معلوم بالبديهة أن الشئ لا يخلق نفسه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (١) ، يقول : أخلقوا من غير خالق أم هم خلقوا أنفسهم ؟ ولهذا قال جبير بن مطعم لما سمعتُ النبی ﷺ . يقرأ هذه الآية أحسست بفؤادى قد انصدع . فقد علموا أن الخالق لا يكون هو المخلوق بالبديهة ، وخلقه لغيره ممتنع على أصلهم لأن هذه الأشياء هى أجزاء منه ليست غيراً له .

الوجه الثامن : أنه جعل البشر أهداب جفن حقيقة الله ، وهم دائماً يزيدون وينقصون ، ويموتون ويحيون ، وفيهم الكافر والمؤمن ، والفاجر والبر ، فتكون أهداب جفن حقيقة الله لا تزال منتوفة كاشرة فاسدة ، ويكون المشركون واليهود والنصارى أجفان حقيقته ، وقد لعن من جعلهم أبناءه على سبيل الاصطفاء ، فكيف بمن جعلهم من نفسه ؟

الوجه التاسع : أنه متناقض من حيث جعل الروح بياضها والنفس الكلية سوادها والسموات الجفن الأعلى والأرضون الجفن الأسفل . ومعلوم أن جفنى عين الإنسان محيطان بالسواد والبياض ، والروح والنفس عنده هى فوق السموات والأرض ليست بين السماء والأرض ، كما أن سواد العين وبياضها بين الجفنين ، فهذا التمثيل مع أنه من أقبح الكفر ففيه من الجهالة والتناقض ما تراه .

(١) الطور : ٣٥

الوجه العاشر : أَنَّ النفس الكلية اسم تلقاه عن الصابئة ^(١) الفلاسفة .
وأما الروح فَإِنَّ مقصوده بها هو الذى يسمونه « العقل » وهو أول الصادرات .
وسماه هو « روحاً » ، وهذا بناء على مذهب الصابئة ، وليس هذا من دين
الحنفاء ، وقد بينا فساد ذلك فى غير هذا الموضع . لكن الصابئة الفلاسفة خير
من هؤلاء ، فإنهم يقرون بواجب الوجود الذى صدرت عنه العقول والنفوس
والأفلاك والأرض لا يجعلونها إياه ، وهؤلاء يجعلونها إياه . فقولهم إنما ينطبق
على المعطلة مثل فرعون وحزبه الذى قال : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) ،
وقال : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي
صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾ ... الآية ^(٤) ، فَإِنَّ
فرعون يقر بوجود هذا العالم ويقول : ما فوقه رب ولا له خالق غيره . فهؤلاء
إذا قالوا إنه عين السموات والأرض ، فقد جحدوا ما جحده فرعون ، وأقروا بما
أقر به فرعون ، إلا أَنَّ فرعون لم يسمه إلهاً ولم يقل هو الله . وهؤلاء قالوا هذا
هو الله . فهم مقرون بالصانع لكن جعلوه هو الصنعة . فهم فى الحقيقة معطلون ،
وفى اعتقادهم مقرون ، وفرعون بالعكس كان منكراً للصانع فى الظاهر ، وكان فى
الباطن مقراً به . فهو أكفر منهم ، وهم أضل منه وأجهل . ولهذا يعظمونه جداً .

الوجه الحادى عشر : قول القائل : « بل هذا هو الحق الصريح المتبع ، لا ما يرى
المنحرف عن مناهج الإسلام ودينه ، المتحير فى بيدااء ضلالته وجهله » . فيقال :
مَنْ الذى قال هذا الحق من الأولين والآخرين ؟ وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره
الذى هو كلام الله ووحيه وتنزيله ، ليس فيه شئ من هذا ، ولا فى حديث واحد
عن النبى ﷺ . ولا عن أحد من أئمة الإسلام ومشايخه . إلا عن هؤلاء المفتريين

(١) للتعريف بالصابئة انظر ج ١ هامش ص ١٧٢

(٤) غافر : ٣٦ - ٣٧

(٣) القصص : ٣٨

(٢) الشعراء : ٢٣

على الله الذين هم في مشايخ الدين نظير « چنكيز خان » في أمر الحرب ،
فديانتهم تشبه دولته ، ولعل إقراره بالصانع خير من إقرارهم ، لكن بعضهم قد
يوجب الإسلام فيكون خيراً من التتار من هذا الوجه .

وأما محققوهم وجمهورهم فيجوز عندهم التهود والتنصر والإسلام والإشراك ،
لا يحرمون شيئاً من ذلك ، بل المحقق عندهم لا يحرم عليه شيء ولا يجب عليه
شيء ، معلوم أن التتار الكفار خير من هؤلاء ، فإن هؤلاء مرتدّون عن الإسلام
من أقبح أهل الردّة ، والمرتد شر من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة ، وإذا كان
أبو بكر الصديق (١) .

● رد قول بعض طواغيتهم « إن العالم حذقة عين الله » :

وأما ما حكاه عن الذي سماه الشيخ المحقق العالم الرباني الغوث السابع في
الشمعة من أنه قال : « اعلم أن العالم بمجموعه حذقة عين الله التي لا تنام ... »
إلى آخره ، فالكلام عليه من وجوه :

أحدها : أن تسمية قائل مثل هذا المقال محققاً وعالمياً وربانياً عين الضلالة
والغواية ، بل هذا كلام لا تقوله لا اليهود ولا النصارى ولا عبّاد الأوثان ،
فإن كان الذي قاله مسلوب العقل كان حكمه حكم غيره في أن الله رفع عنه
القلم ، وإن كان عاقلاً فجرة على الله الذي يقول : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ
وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ * ... إلى آخر
الآيات (٢) ، وقال : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ
مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ * ... إلى قوله : ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ (٣) وقال :

(١) بياض في الأصل قدر سطرين لعله ذكر فيه أمثاله للمرتدين ومانعي الزكاة من العرب وكون
هؤلاء شر منهم لإباحتهم ترك جميع شرائع الإسلام .

(٢) مريم : ٨٨ - ٩٠

(٣) الأنبياء : ٢٦ - ٢٩

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ، قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً إِنَّ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (١) .. فإذا كَانَ هذا قوله فيمن يقول : إنهم أبناؤه وأحبائه ، فكيف قوله فيمن يقول : إنهم أهداب جفنه ؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

الوجه الثاني : أن هذا الشيخ الضال الذي قال هذا الكفر والضلال قد نقض آخر كلامه بأوله ، فإن لفظ العين مشترك بين الشيء وبين العضو المبصر وبين مسميات آخر ، وإذا قال بعين الشيء ، فهو من العين التي بمعنى النفس - أي تميز بنفسه عن غيره ، فإذا قال : إن العالم بمجموعه حدقة عين الله التي لا تنام ، فالعين هنا بمعنى البصر .

ثم قال في آخر كلامه : « ونعني بعين الله ما تعين الله فيه » . فهذا من العين بمعنى النفس ، وهذه العين ليس لها حدقة ولا أجفان ، وإنما هذا بمنزلة مَنْ قال : نبتت العين وفاضت وشرينا منها واغتسلنا ، ووزنتها في الميزان فوجدتها عشرة مثاقيل وذهبها خالص ، وسبب هذا أنه كثيراً ما كان يتصرف في حروف بلا معان .

الوجه الثالث : أنه تناقض من وجه آخر فإنه إذا كان العالم هو حدقة العين فينبغي أن يكون قد بقي من الله بقية الأعضاء غير العين ، فإذا قال في آخر كلامه : « والله هو نور العين » ، كان الله جزءاً من العين أو صفة له ، فقد جعل في أول كلامه العالم جزءاً من الله ، وفي آخر كلامه جعل الله جزءاً من العالم ، وكل من القولين كفر ، بل هذا أعظم من كفر الذين ذكرهم الله بقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ * أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾ (٢) .. فإذا كان الله كفر مَنْ جعل له من

(٢) الزخرف : ١٥ - ١٦

(١) المائدة : ١٧ - ١٨

عباده جزءاً ، فكيف مَنْ جعل عباده تارة جزءاً منه وتارة جعله هو جزءاً منهم ؟
فلعن الله أرباب هذه المقالات وانتصر لنفسه ولكتابه ولرسوله ولعباده المؤمنين
منهم .

الوجه الرابع : أنه تناقض من جهة أخرى ، فإنه إذا قال : « العين : ما يتعين
الله فيه ، والعالم كله حدقة عينه التي لا تنام » ، فقد جعله متعيناً في جميع
العالم ، فإذا قال بعدها : « وهو نور العين » ، بقيت سائر أجزاء العين من
الأجفان والأهداب والسواد والبياض لم يتعين فيها ، فقد جعله متعيناً فيها
غير متعين فيها .

الوجه الخامس : أن نور العين مفتقر إلى العين محتاج إليها لقيامه بها ، فإذا
كان الله في العالم كالنور في العين وجب أن يكون محتاجاً إلى العالم .

واعلم أن هذا القول يشبه قول الحلوية الذين يقولون : « هو في العالم كالماء
في الصوفة ، وكالحياة في الجسم » ... ونحو ذلك ، ويقولون : « هو بذاته في
كل مكان » ، وهذا قول قدماء الجهمية الذين كفرهم أئمة الإسلام . وحكى عن
الجهم^(١) أنه كان يقول : هو مثل هذا الهواء ، أو قال : هو هذا الهواء .

وقوله أولاً : « هو حدقة عين الله » ، يشبه قول الاتحادية ، فإن الاتحادية
يقولون : « هو مثل الشمعة التي تتصور في صور مختلفة وهي واحدة » ،
فهو عندهم الوجود ، واختلاف أحواله كاختلاف أحوال الشمعة ، ولهذا كان
صاحب هذه المقالات متخبطاً لا يستقر عند المسلمين الموحدين المخلصين ، ولا هو
عند هؤلاء الملاحدة الاتحادية من محققهم العارفين . فإن هؤلاء كلهم من جنس
النصيرية والإسماعيلية^(٢) ، مقالات هؤلاء في الرب من جنس مقالات أولئك ،
وأولئك فيهم المتمسك بالشرعة وفيهم المتخلى عنها ، وهؤلاء كذلك ، لكن
أولئك أحذق في الزندقة ، وهم يعلمون أنهم معطلون مثل فرعون ، وهؤلاء
جهال يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

(١) للتعريف بالجهمية ، والجهم بن صفوان انظر ج ١ هامش ص ١١٧ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، ٢٨

(٢) للتعريف بالنصيرية والإسماعيلية انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ١٧٢

الوجه السادس : قوله : « من العلويات والسفليات لو ارتفعت لانبسط نور الله تعالى بحيث لا يظهر فيه شئ أصلاً » . وهذا كلام مجمل ، لا ريب أن قائل هذه المقالة من المذبذبين بين الكافرين والمؤمنين ، لا هو من المؤمنين ولا من الاتحادية المحضة ، لكنه قد لبس الحق بالباطل ، وذلك أن الاتحادية يقولون : إن عين السموات والأرض لو زالت لعدم الله ، واللفظ يُصرّح به بعضهم ، وأما غالبهم فيشيرون إليه إشارة ، وعوامهم لا يفهمون هذا من مذهب الباقين ، فإن هؤلاء من جنس القرامطة والباطنية ^(١) ، وأولئك إنما يصل إلى البلاغ الأكبر الذي هو آخر المراتب خواصهم . ولهذا حدثني بعض أكابر هؤلاء الاتحادية عن صاحب هذه المقالة أنه كان يقول : « ليس بين التوحيد والإلحاد إلا فرق لطيف » ، فقلت له : هذا من أبطل الباطل ، بل ليس بين مذهبين من الفرق أعظم مما بين التوحيد والإلحاد . وهذا قاله بناءً على هذا الخلط واللبس الذي خلطه ، مثل قوله : « إن العلويات والسفليات لو ارتفعت لانبسط نور الله بحيث لا يظهر فيه شئ » .

فيقال له : إذا ارتفعت العلويات والسفليات فما تعنى بانبساطه ؟ أتعنى تفرقه وعدمه كما يتفرق نور العين عند عدم الأجفان ؟ أم تعنى أنه ينبسط شئ موجود ؟ وما الذي ينبسط حينئذ ؟ هو نفس الله أم صفة من صفاته ؟ وعلى أي شئ ينبسط ؟ وما الذي يظهر فيه أو لا يظهر ؟

فإن عنيّة الأول وهو مقتضى أول كلامك ، لأنك قلت : وإنما قلنا إن العلويات والسفليات أجفان عين الله لأنهما يحافظان على ظهور النور ، فلو قطعت أجفان عين الإنسان لتفرق نور عينه وانتشر بحيث لا يرى شيئاً أصلاً ، فكذا العلويات والسفليات لو ارتفعت لانبسط نور الله بحيث لا يظهر فيه شئ أصلاً .

وقد قلت : إن الله هو نور العين والروح الأعظم بياضها والنفس الكلية سوادها . ومعلوم أن نور العين على ما ذكرته بشرط وجوده هو الأجفان ،

(١) للتعريف بالقرامطة والباطنية انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ٩١ ، ١٧٢

فإذا ارتفع الشرط ارتفع المشروط ، فيكون العالم عندك شرطاً في وجود الله ، فإذا ارتفع العالم ارتفعت حقيقة الله لانتفاء شرطه ، وإن أثبت له ذاتاً غير العالم فهذا أحد قولى الاتحادية ، فإنهم تارة يجعلون وجود الحق هو عين وجود المخلوقات ليس غيرها . وعلى هذا فلا يتصور وجوده مع عدم المخلوقات ، وهذا تعطيل محض للصانع ، وهو قول القنوى والتلمسانى ^(١) ، وهو قول صاحب الفصوص فى كثير من كلامه ، وتارة يجعلونه وجوداً قائماً بنفسه ، ثم يجعلون نفس ذلك الوجود هو أيضاً وجود المخلوقات بمعنى أنه فاض عليها . وهذا أقل كفراً من الأول ، وإن كان كلاهما من أغلظ الكفر وأقبحه .

وفى كلام صاحب الفصوص وغيره فى بعض المواضع ما يوافق هذا القول . وكذلك كلام هذا فإنه قد يشير إلى هذا المعنى .

ثم مع ذلك .. هل يجعلون وجوده مشروطاً بوجود العالم فيكون محتاجاً إلى العالم أو لا يجعلون ؟ قد يقولون هذا ، وقد يقولون هذا .

• مدحهم للكفر والضلال وجعلهم الكفار أعلم بالله من الأنبياء :

السابع : أنهم يمدحون الضلال والخيرة والظلم والخطا والعذاب الذى عذب الله به الأمم ، ويقلبون كلام الله وكلام رسوله قلباً يُعلم فسادَه بضرورات العقول ، مثل قول صاحب الفصوص : « لو أن نوحاً ما جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه ، فدعاهم جهاراً ، ثم دعاهم إسراراً » - إلى أن قال : « وذكر عن قومه أنهم تصاموا عن دعوته ، لعلمهم بما يجب عليهم من إجابة دعوته ، فعلم العلماء بالله ما أشار إليه نوح فى حق قومه من الثناء عليهم بلسان الذم ، وعلم أنهم إنما لم يجيبوا دعوته لما فيها من الفرقان ، والأمر قرآن لا فرقان ومَن أقيم فى القرآن لا يصفى إلى الفرقان وإن كان فيه .

(١) للتعريف بالقنوى والتلمسانى انظر جـ ١ هامش ص ١١٢ ، وص ٢٣ ، ٢٨ من الجزء

فيمدحون ويحمدون ما ذمّه الله ولعنه ونهى عنه ، ويأتون من الإفك والفرية على الله والإلحاد فى أسماء الله وآياته بما ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ (١) كقول صاحب الفصوص فى فص نوح :

﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ فهى التى خطت بهم فغرقوا فى بحار العلم بالله وهو الحيرة ﴿ فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾ (٢) فى عين الماء فى المحدثين ، ﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ (٣) - سَجَرَتُ التَّنُورِ إِذَا أُوقِدَتْه : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا ﴾ (٤) فكان الله عين أنصارهم ، فهلكوا فيه إلى الأبد ، فلو أخرجتهم إلى السيف سيف الطبيعة لنزلوا عن هذه الدرجة الرفيعة ، وإن كان الكحل لله وبالله بل هو الله ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الذين استغشوا ثيابهم وجعلوا أصابعهم فى آذانهم ، طلباً للستر لأنه دعاهم ليغفر لهم ، والغفر الستر ﴿ دَيَّارًا ﴾ (٥) أحداً حتى تعم المنفعة كما عمت الدعوة ﴿ إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ ﴾ أى تدعهم وتتركهم ﴿ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾ أى يحيروهم ويخرجوهم من العبودية ، إلى ما فيهم من أسرار الربوبية ، فينظروا أنفسهم أرباباً ، بعد ما كانوا عند أنفسهم عبيداً ، فهم العبيد الأرباب ﴿ وَلَا يَلِدُوا ﴾ أى ما ينتجون ولا يظهرون ﴿ إِلَّا فَاَجِرًا ﴾ أى مظهر ما ستر ﴿ كَفَّارًا ﴾ (٦) أى ساتراً ما ظهر بعد ظهوره ، فينظرون ما سترهم ثم يسترون بعد ظهوره . فيحار الناظر ، ولا يعرف قصد الفاجر فى فجوره ولا الكافر فى كفره ، والشخص واحد ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ أى استرنى واستر مراحلى ، فيُجهل مقامى وقدرى كما جهل قدرك فى قولك : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ (٧) ﴿ وَلَوْ أَلَدَى ﴾ أى من كنت تنتجه عنهما وهما العقل والطبيعة ﴿ وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي ﴾ أى قلبى ﴿ مُؤْمِنًا ﴾ مصداقاً بما يكون فيه من الأخبار الإلهية

(٣) التكوين : ٦

(٢) نوح : ٢٥

(١) مريم : ٩٠

(٦) نوح : ٢٧

(٥) نوح : ٢٦

(٤) نوح : ٢٥

(٧) الزمر : ٦٧

وهو ما حدثت به أنفسها ﴿ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ من العقول ﴿ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ من النفوس ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ ﴾ من الظلمات أهل العنت المكتنفين داخل الحجب الظلمانية ﴿ إِلَّا تَبَارَأَ ﴾ (١) أى هلاكاً ، فلا يعرفون نفوسهم ، لشهودهم وجه الحق دونهم . اهـ .

• زعمهم أن كلامهم وحى من الله لهم أو من النبى مناماً :

وهذا كله من أقبح تبديل كلام الله وتحريفه ، ولقد ذمَّ الله أهل الكتاب فى القرآن على ما هو دون هذا ، فإنه ذمهم على أنهم حرفوا الكلم عن مواضعه وأنهم : ﴿ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، ﴿ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) وهؤلاء قد حرفوا كلام الله عن مواضعه أقبح تحريف ، وكتبوا كتب النفاق والإلحاد بأيديهم وزعموا أنها من عند الله ، تارة يزعمون أنهم يأخذون من حيث يأخذ الملك الذى يوحى به إلى النبى ، فيكون فوق النبى بدرجة ، وتارة يزعمون أنهم يأخذون من حيث يأخذ الله ، فيكون أحدهم فى عمله بنفسه بمنزلة علم الله به لأنَّ الأخذ من معدن واحد ، وتارة يزعم أحدهم أن النبى ﷺ أعطاه فى منامه هذا النفاق العظيم ، والإلحاد البليغ ، وأمره أن يخرج به إلى أُمته وأنه أبرزه كما حدَّ له رسول الله ﷺ . من غير زيادة ولا نقصان ، وكان جماعة من الفضلاء - حتى بعض من خاطبنى فيه وانتصر له - يرى أنه كان يستحل الكذب ، ويختارون أن يُقال : كان يتعمد الكذب ، وأنَّ ذلك هو أهون من الكفر ، ثم صرَّحوا بأنَّ مقالته كفر . وكان ممن يشهد عليه بتعمد الكذب غير واحد من عقلاء الناس وفضلائهم من المشايخ والعلماء .

(٣) آل عمران : ٧٨

(٢) البقرة : ٧٩

(١) نوح : ٢٨

ومعلوم أن هذا من أبلغ الكذب على الله ورسوله ، وأنه من أحق الناس بقوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ (١) وكثير من المتنبيين الكذابين كالمختار بن أبي عبيد (٢) وأمثاله لم يبلغ كذبهم وافتراؤهم إلى هذا الحد ، بل مسيلمة الكذاب لم يبلغ كذبه وافتراؤه إلى هذا الحد ، وهؤلاء كلهم كان يُعظم النبي ﷺ ويقر له بالرسالة ، لكن كان يدعى أنه رسول آخر ، ولا ينكر وجود الرب ولا ينكر القرآن في الظاهر ، وهؤلاء جحدوا الرب وأشركوا به كل شيء وافتروا هذه الكتب التي قد يزعمون أنها أعظم من القرآن ، ويفضلون نفوسهم على النبي ﷺ من بعض الوجوه ، كما قد صرح به صاحب الفصوص عن خاتم الأولياء .

• زعمهم أن القرآن كله شرك ، وذهمهم للصراط المستقيم :

وحدثني الثقة عن الفاجر التلمساني أنه كان يقول : « القرآن كله شرك ليس فيه توحيد ، وإنما التوحيد في كلامنا » .

وأما الضلال والخيرة فما مدح الله ذلك قط ولا قال النبي ﷺ : « زدني فيك تحيراً » ولم يرو هذا الحديث أحد من أهل العلم بالحديث ، ولا هو في شيء من الحديث ، ولا في شيء من كتب من يعلم الحديث ، بل ولا من يعرف الله ورسوله ، وكذلك احتجاجه بقوله : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مِشْوًى فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (٣) ، وإنما هذا حال المنافقين المرتدّين ، فإن الضلال والخيرة مما ذمّه الله

(١) الأنعام : ٩٣

(٢) المختار بن أبي عبيد : المختار الثقفي ، من زعماء الثائرين على بني أمية ، اشترك في ثورة مسلم بن عقيل فسجنه عبد الله بن زياد ونفاه ، ثم ثار في الكوفة طلباً بشار الحسين ، انتصر قائده إبراهيم بن مالك الأشتر على الجيش الأموي في معركة الحازر حيث قتل عبد الله بن زياد ، قتل في محاولة يائسة للدفاع عن الكوفة وقد حاصره فيها مصعب بن الزبير ، توفي المختار الثقفي عام ٦٧ هـ بعد ادعائه بالنبوة ، ثم ادعاه روح الله فيه ١١ ، وانظر التعريف بمسيلمة : هامش ص ٦ من الجزء الرابع (البلتاجي) .

(٣) البقرة : ٢٠

فى القرآن ، قال الله تعالى فى القرآن : ﴿ قُلْ أُنَدُّعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ ﴾ ... الآية (١١) .

وهكذا يريد هؤلاء الضالون المتحيرون أن يفعلوا بالمؤمنين ، يريدون أن يدعوا من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم وهى المخلوقات والأوثان والأصنام وكل ما عُبد من دون الله ، ويريدون أن يردوا المؤمنين على أعقابهم ، يردونهم عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت ، ويصيروا حائرين ضالين كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى : اثنا ، وقال تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ (٢) أى يحارون ويترددون ، وقال تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) فأمر بأن نسأله هداية الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم المغايرين للمغضوب عليهم وللضالين . وهؤلاء يذمون الصراط المستقيم ويمدحون طريق أهل الضلال والحيرة ، مخالفة لكتب الله ورسله ، ولما فطر الله عليه عباده من العقول والألباب .

* * *

فصل

فى ذكر بعض ألفاظ ابن عربى التى تبين ما ذكرنا من مذهبه ،
فإن أكثر الناس قد لا يفهمونه

قال فى فص يوسف - بعد أن جعل العالم بالنسبة إلى الله كظل الشخص ، وتناقض فى التشبيه : « فكل ما تدركه فهو وجود الحق فى أعيان الممكنات ، فمن حيث هوية الحق هو وجوده ، ومن حيث اختلاف الصور فيه هو أعيان الممكنات ، فكما لا يزول عنه باختلاف الصور اسم الظل ، كذلك لا يزول عنه

(٣) الفاتحة : ٦ - ٧

(٢) الأنعام : ١١٠

(١) الأنعام : ٧١

باختلاف الصور اسم العالم أو اسم سوى الحق ، فمن حيث أحدية كونه ظلاً هو الحق ، لأنه الواحد الأحد ، ومن حيث كثرة الصور هو العالم ، فتفطن وتحقق ما أوضحناه لك . وإذا كان الأمر على ما ذكرته لك فالعالم متوهم ما له وجود حقيقي ، وهذا معنى الخيال ، أى خُيِّلَ لك أنه أمر زائد قائم بنفسه خارج عن الوجود الحق ، وليس كذلك فى نفس الأمر . ألا تراه فى الحس متصلاً بالشخص الذى امتد عنه يستحيل عليه الانفكاك عن ذلك الاتصال ، لأنه يستحيل على الشئ الانفكاك عن ذاته ، فاعرف عينك ومن أنت وما هويتك ؟ وما نسبتك إلى الحق وبما أنت حق وبما أنت عالم وسوى وغير « وما شاكل هذه الألفاظ .

وقال فى أول الفصوص بعد « فص حكمة إلهية فى كلمة آدمية » : وهو « فص حكمة نفثية ، فى كلمة شيثية » وقد قسم العطاء بأمر الله ، وإنما يكون عن سؤال وعن غير سؤال وذكر القسم الذى لإنسان ^(١) لأن شيثاً هو هبة الله « ... إلى أن قال : « ومن هؤلاء من يعلم أن علم الله به فى جميع أحواله هو ما كان عليه فى حال ثبوت عينه قبل وجودها ، ويعلم أن الحق لا يعطيه إلا ما أعطاه عينه من العلم به ، وهو ما كان عليه فى حال ثبوته ، فيعلم علم الله به من أين حصل ، وما ثم صنف من أهل الله أعلا وأكشف من هذا الصنف ، فهم الواقفون على سر القدر ، وهم على قسمين : منهم من يعلم ذلك مجملأ ، ومنهم من يعلم ذلك مفصلاً ، والذى يعلمه مفصلاً أعلا وأتم من الذى يعلمه مجملأ ، فإنه يعلم ما تعين فى علم الله فيه ، إما بإعلام الله إياه بما أعطاه عينه من العلم به ، وإما بأن يكشف له عن عينه الثابتة وعن انتقالات الأحوال عليها إلى ما لا يتناهى ، وهو أعلا ، فإنه يكون فى علمه بنفسه بمنزلة علم الله به ، لأن

(١) كذا فى الأصل وهو محرف أو سقط منه شئ ، والكلام فى « فص شيث » هذا يقتضى أن المراد أول إنسان حصل له العلم بالنفث الملكى فى الروح هو « شيث » وهو علة تسميته . والشيخ أشار إلى مقدمة هذا الفصل إشارة مجملة لأن غرضه ما بعدها .

الأخذ من معدن واحد ، إلا أنه من جهة العبد عناية من الله سبقت له هي من جملة أحوال عينه يعرفها صاحب هذا الكشف إذا أطلعه الله على ذلك - أى على أحوال عينه - فإنه ليس فى وسع المخلوق إذا أطلعه الله على أحوال عينه الثابتة التى تقع صورة الوجود عليها أن يطلع فى هذه الحال على إطلاع الحق على هذه الأعيان الثابتة فى حال عدمها ، لأنها نسب ذاتية لا صورة لها ، فبهذا القدر نقول : إنَّ العناية الإلهية سبقت لهذا العبد بهذه المساواة فى إفادتها العلم ، ومن هنا يقول : « الله حتى نعلم » وهى كلمة محققة المعنى ، ما هى كما يتوهم من ليس له هذا المشرب ، وغاية المنزه أن يجعل ذلك الحدوث فى العلم للتعليق ، وهو أعلا وجه يكون للمتكلم يعقله فى هذه المسألة ، لولا أنه أثبت العلم زائداً على الذات فجعل التعليق له لا للذات ، وبهذا انفصل عن المحقق من أهل الله صاحب الكشف والوجود .

• قول ابن عربى فى الأعطيات الذاتية والأسمائية :

« ثم نرجع إلى الأعطيات فنقول : إنَّ الأعطيات إما ذاتية أو أسمائية ، فأما المنح والهبات والعطايا الذاتية فلا تكون أبداً إلا عن تجلى إلهى ، والتجلى من الذات لا يكون أبداً إلا لصورة استعداد العبد المتجلى له ، وغير ذلك لا يكون ، فإذاً المتجلى له ما رأى سوى صورته فى مرآة الحق وما رأى الحق ولا يمكن أن يراه مع علمه أنه ما رأى صورته إلا فيه ، كالمرآة فى الشاهد إذا رأيت الصور فيها لا تراها مع علمك أنك ما رأيت الصور أو صورتك إلا فيها ، فأبرز الله ذلك مثلاً نصبه لتجليه الذاتى ، ليعلم المتجلى له أنه ما رآه ، وما ثم أقرب ولا أشبه بالرؤية والتجلى من هذا ، واجهد فى نفسك عند ما ترى الصورة فى المرآة أن ترى جُرم المرآة لا تراها أبداً ألبتة ، حتى إنَّ بعض من أدرك مثل هذا فى صور المرئى ذهب إلى أن الصورة المرئية بين بصر الرأى وبين المرآة ، هذا أعظم ما قدر عليه من العلم ، والأمر كما قلناه وذهبنا إليه . وقد بينا

هذا فى « الفتوحات المكية » ، وإذا ذقتَ هذا ذقتَ الغاية التى ليس فوقها غاية فى حق المخلوق ، فلا تطمع ولا تتعب نفسك فى أن ترقى أعلا من هذا الدرج فما هو ثمُ أصلاً وما بعده إلا العدم المحض ، فهو مرأتك فى رؤيتك نفسك ، وأنت مرأته فى رؤيته أسماءه وظهور أحكامها ، وليست سوى عينه فاختلط الأمر وانبههم ، فمننا مَنْ جهل فى علمه فقال : « والعجز عن درك الإدراك إدراك » (١) ومننا مَنْ علم فلم يقل مثل هذا القول وهو أعلا القول ، بل أعطاه العلم السكوت ما أعطاه العجز ، وهذا هو أعلا عالمٍ بالله .

● تفضيل ابن عربى نفسه على الصديق مطلقاً ، وعلى النبى صلى الله عليه وسلم مقيداً :

« وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء ، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم ، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم ، حتى إن الرسل لا يرونه متى رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء ، فإن الرسالة والنبوة - أعنى نبوة التشريع ورسالته - ينقطعان ، والولاية لا تنقطع أبداً . والمرسلون من حيث كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء ، فكيف مَنْ دونهم من الأولياء ، وإن كان خاتم الأولياء تابعاً فى الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع ، فذلك لا يقدر فى مقامه ولا يناقض ما ذهبنا إليه ، فإنه من وجه يكون أنزل ، كما إنه من وجه يكون أعلا . وقد ظهر فى ظاهر شرعنا ما يؤيد ما ذهبنا إليه فى فضل عمر فى أسارى بدر بالحكم فيهم ، وفى تأبير النخل . فما يلزم الكامل أن يكون له التقدم فى كل شئ وفى كل مرتبة . وإنما نظر الرجال إلى التقدم فى مرتبة العلم بالله ، هنالك مطلبهم ، وأما حوادث الأكوان فلا تعلق لخواطهم بها ، فتحقق ما ذكرناه . »

(١) هذا القول منسوب إلى الصديق الأكبر أبى بكر رضى الله عنه ، وابن عربى يفضل نفسه عليه فى العلم بالله كما ترى بعده ويدعى أنه مساوٍ لرسول الله ﷺ بل يفضل نفسه عليه من بعض الجهات .

• بيان ما فى هذا الفص من الكفر بالألوهية والربوبية والإزراء
بالرسالة :

« ولما مثل النبى ﷺ النبوة بالحائط من اللبن وقد كمل سوى موضع لبنة فكان النبى ﷺ تلك اللبنة ، غير أنه ﷺ لا يراها إلا كما قال لبنة واحدة . وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤية ما مثل به رسول الله ﷺ فيرى فى الحائط موضع لبنتين واللبن من ذهب وفضة فيرى اللبنتين اللتين ينقص الحائط عنهما ويكمل بهما لبنة ذهب ولبنة فضة ، فلا بد من أن يرى نفسه تنطبع فى موضع تينك اللبنتين فيكون خاتم الأولياء تينك اللبنتين ، ليكمل الحائط .

« والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل فى الظاهر ، وهو موضع اللبنة الفضة وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام ، كما هو آخذ عن الله تعالى فى السر ما هو بالصورة الظاهرة متبع فيه ، لأنه رأى الأمر على ما هو عليه ، فلا بد أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية فى الباطن ، فإنه آخذ من المعدن الذى يأخذ منه الملك الذى يوحى به إلى الرسول .

« فإن فهمت ما أشرت به فقد حصل لك العلم النافع ، فكل نبى من لدن آدم إلى آخر نبى ما منهم أحد يأخذ إلا من مشكاة خاتم النبيين وإن تأخر وجود طينته ، فإنه بحقيقته موجود ، وهو قوله ﷺ : « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » ، وغيره من الأنبياء ما كان نبياً إلا حين بُعث ، . وكذلك خاتم الأولياء كان ولياً وآدم بين الماء والطين ، وغيره من الأولياء ما كان ولياً إلا بعد تحصيله شرائط الولاية من الأخلاق الإلهية والاتصاف بها من أجل كون الله يسمى بالولى الحميد .

« فخاتم الرسل من حيث ولايته نسبته مع الختم للولاية مثل نسبة الأنبياء والرسل معه ، وأنه الولى الرسول النبى . وخاتم الأولياء الولى الوارث الآخذ عن الأصل المشاهد المراتب وهو حسنة من حسنات خاتم الرسل محمد ﷺ ، مقدم الجماعة ، وسيد ولد آدم فى فتح باب الشفاعة . فعين بشفاعته حالاً خاصاً

ما عَمُّ . وفى هذه الحال الخاص تقدم على الأسماء الإلهية . فإنَّ الرحمن ما شفع
عند المنتقم فى أهل البلاء إلا بعد شفاعة الشافعين ، ففاز محمد بالسيادة فى
هذا المقام الخاص .

فَمَنْ فهم المراتب والمقامات لم يعسر عليه قبول مثل هذا الكلام « أ هـ .

*

● رد مذهب ابن عربى من وجوه :

فهذا الفصل قد ذكر فيه حقيقة مذهب التى بينى عليها سائر كلامه فتدبر
ما فيه من الكفر الذى ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ
الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ (١) وما فيه من جحد خلق الله وأمره ، وجحود ربوبيته وألوهيته
وشتمه وسبه ، وما فيه من الإزراء برسله وصديقيه والتقدم عليهم بالدعوى
الكاذبة ، التى ليس عليها حجة ، بل هى معلومة الفساد بأدنى عقل وإيمان ،
وأيسر ما يُسمع من كتاب وقرآن ، وجعل الكفار والمنافقين والفراعنة هم أهل
الله وخاصته أهل الكشف ... وذلك باطل من وجوه :

أحدها : أنه أثبت له عيناً ثابتة قبل وجوده ولسائر الموجودات وأن ذلك ثابت
له ولسائر أحواله ، وكل ما كان موجوداً من الأعيان والصفات والجواهر
والأعراض فعينه ثابتة قبل وجوده . وهذا ضلال قد سبق إليه كما تقدم .

الثانى : أنه جعل علم الله بالعبد إنما حصل له من علمه بتلك العين الثابتة
فى العدم التى هى حقيقة العبد ، لا من نفسه المقدسة ، وأن علمه بالأعيان
الثابتة فى العدم وأحوالها تمنعه أن يفعل غير ذلك ، وأن هذا هو سر القدر .
فتضمن هذا وصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه ، ونفى ما استحقه
بنفسه من كمال علمه وقدرته ، ولزوم التجهيل والتعجيز ، وبعض ما فى هذا

(١) مريم : ٩٠

الكلام المضاهاة لما ذكره الله عن قال : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ ... الآية (١) ، فإنه جعل حقائق الأعيان الثابتة فى العدم غنية عن الله فى حقائقها وأعيانها ، وجعل الرب مفتقراً إليه فى علمه بها ، فما استفاد علمه بها إلا منها ، كما يستفيد العبد العلم بالمحسوسات ممن إدراكه لها ، مع غنى تلك المدركات عن المدرك . والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها بعلمه القديم الأزلى الذى هو من لوازم نفسه المقدسة لم يستفد علمه بها منها : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (٢) فقد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت البراهين المذكورة لأهل النظر والاستدلال القياسى العقلى من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم .

أحدها : أنه خالق لها والخلق هو الإبداع بتقدير ، وذلك يتضمن تقديرها فى العلم قبل كونها فى الخارج .

الثانى : أن ذلك مستلزم للإرادة والمشيئة ، والإرادة مستلزمة لتصوير المراد والشعور به ، وهذه الطريقة المشهورة عند أكثر أهل الكلام .

الثالث : أنها صادرة عنه وهو سببها التام ، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب ، فعلمه بنفسه مستلزم العلم بكل ما يصدر عنه .

الرابع : أنه فى نفسه لطيف يدرك الدقيق ، خبير يدرك الخفى ، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء ، فيجب وجود المقتضى لوجود السبب التام ، فهو فى علمه بالأشياء مستغن بنفسه عنها كما هو غنى بنفسه فى جميع صفاته . ثم إذا رأى الأشياء بعد وجودها وسمع كلام عباده ونحو ذلك فإنما يدرك ما أبدع وما خلق وما هو مفتقر إليه ومحتاج من جميع وجوهه ، لم يحتج فى علمه وإدراكه إلى غيره ألبتة . فلا يجوز القول بأن علمه بالأشياء استفاده من نفس الأشياء الثابتة الغنية فى ثبوتها عنه .

● ما تضمنه كلامه من جحود قُدرة الرب وتسميته بسر القَدَر :

وأما جحود قُدرة فلأنه جعل الرب لا يقدر إلا على تجليه فى تلك الأعيان الثابتة فى العدم الغنية عنه ، فقُدرة محدودة بها مقصورة عليها مع غناها عنه وثبوت حقائقها بدونه . وهذا عنده هو السر الذى أعجز الله أن يقدر على غير ما خلق ، فلا يقدر عنده على أن يزيد فى العالم ذرَّة ولا ينقص منه ذرَّة ، ولا يزيد فى المطر قطرة ولا ينقص منه قطرة ، ولا يزيد فى طول الإنسان ولا ينقص منه ، ولا يغيّر شيئاً من صفاته ولا حركاته ولا سكناته ، ولا ينقل حجراً عن مقره ، ولا يحول ماءً عن عمره ، ولا يهدى ضالاً ولا يضل مهتدياً ، ولا يحرك ساكناً ولا يسكن متحركاً . ففى الجملة لا يقدر إلا على ما وجد ، لأن ما وجد فعينه ثابتة فى العدم ولا يقدر على أكثر من ظهوره فى تلك الأعيان .

● ما انفرد به ابن عربى من الكفر الذى لم يسبق إليه :

وهذا التجلى والتعجيز الذى ذكره وزعم أنه هو سر القَدَر وإن كان قد تضمن بعض ما قاله غيره من الضلال ففيه من الكفر ما لا يرضاه غيره من الضالين . فإنَّ القائلين بأنَّ المعدوم شئ ، يقولون ذلك فى كل ممكن كان أو لم يكن ، ولا يجعلون علمه بالأشياء مستفاداً من الأشياء قبل أن يكون وجودها ، ولا خلقه وقُدرة مقصورة على ما علمه منها ، فإنه يعلم أنواعاً من الممكنات لم يخلقها . فمعلومه من الممكنات أوسع مما خلقه ، ولا يجعلون المانع من أن يخلق غير ما خلق هو كون الأعيان الثابتة فى العدم لا تقبل سوى هذا الوجود ، بل يمكن عندهم وجودها على صفة أخرى ، هى أيضاً من الممكن الثابت فى العدم . فلا يفضى قولهم لا إلى تجهيل ولا إلى تعجيز من هذا الوجه . وإنما قد يقولون : المانع من ذلك أن هذا هو أكمل الوجوه وأصلحها ، فعلمه بأنه لا أكمل من هذا يمنع أن يريد ما ليس أكمل بحكمته فيجعلون المانع أمراً يعود إلى نفسه المقدسة حتى لا يجعلونه ممنوعاً من غيره ، فأين من لا يجعل له مانعاً من غيره ولا راداً لقضائه ممن يجعله ممنوعاً مصدوداً ؟ وأين من يجعله عالماً بنفسه ممن

يجعله مستفيداً للعلم من غيره ؟ ومن هو غنى عنه ؟ هذا مع أن أكثر الناس أنكروا على من قال : ليس فى الإمكان أبدع من هذا العالم .

الثالث : أنه زعم أن من الصنف الذى جعله أعلا أهل الله من يكون فى علمه بمنزلة علم الله ، لأن الأخذ من معدن واحد إذا كُشف له عن أحوال الأعيان الثابتة فى العدم فيعلمها من حيث علمها الله ، إلا أنه من جهة العبد عناية من الله سبقت له هى من جملة أحوال عينه يعرفها صاحب هذا الكشف إذا أطلعه الله على ذلك فجعل علمه وعلم الله من معدن واحد .

الرابع : أنه جعل الله عالماً بها بعد أن لم يكن عالماً واتبع التشابه الذى هو قوله : « حتى يعلم » وزعم أنها كلمة محققة المعنى بناءً على أصله الفاسد أن وجود العبد هو عين وجود الرب ، فكل مخلوق عليم ما لم يكن علمه فهو الله علم ما لم يكن علمه . وهذا الكفر ما سبقه إليه كافر ، فإن غاية المكذب بقدر الله أن يقول : إن الله عليم ما لم يكن عالماً ، أما أنه يجعل كل ما تجدد لمخلوق من العلم فإنما تجدد لله ، وأن الله لم يكن عالماً بما علمه كل مخلوق حتى علمه ذلك المخلوق .

الخامس : أنه زعم أن التجلى الذاتى بصورة استعداد المتجلى ، والمتجلى له ما رأى سوى صورته فى مرآة الحق ، وأنه لا يمكن أن يرى الحق مع علمه بأنه ما رأى صورته إلا فيه ، وضرب المثل بالمرآة فجعل الحق هو المرآة والصورة فى المرآة هى صورته .

● ملخص مذهب ابن عربى مع بيان كفره وبطلانه :

وهذا تحقيق ما ذكرته من مذهبه : أن وجود الأعيان عنده وجود الحق ، والأعيان كانت ثابتة فى العدم ، فظهر فيها وجود الحق بالمتجلى له ، والعبد لا يرى الوجود مجرداً عن الذوات ، ما يرى إلا الذوات التى ظهر فيها الوجود ، فلا سبيل له إلى رؤية الوجود أبداً . وهذا عنده هو الغاية التى ليس فوقها غاية فى حق المخلوق وما بعده إلا العدم المحض ، فهو مرآتك فى رؤيتك نفسك ، وأنت مرآته فى رؤيته أسماءه وظهور أحكامها . وذلك لأن العبد لا يرى نفسه

التي هي عينه إلا في وجود الحق الذي هو وجوده ، والعبد مرآته في رؤيته
أسماء وظهور أحكامها ، لأن أسماء الحق عنده هي النسب والإضافات التي
بين الأعيان وبين وجود الحق ، وأحكام الأسماء هي الأعيان الثابتة في العدم ،
وظهور هذه الأحكام بتجلي الحق في الأعيان ، والأعيان التي هي حقيقة العيان
هي مرآة الحق التي بها يرى أسماء وظهور أحكامها ، فإنه إذا ظهر في
الأعيان حصلت النسبة التي بين الوجود والأعيان وهي الأسماء ، وظهرت
أحكامها وهي الأعيان ، ووجود هذه الأعيان هو الحق ، فلماذا قال : وليست
سوى عينه ، فاختلط الأمر وانبههم .

فتدبر هذا من كلامه وما يناسبه لتعلم ما يعتقده من ذات الحق وأسمائه ،
وأن ذات الحق عنده هي نفس وجود المخلوقات ، وأسماءه هي النسب التي بين
الوجود والأعيان ، وأحكامها هي الأعيان . لتعلم كيف اشتمل كلامه على
المجود لله ولأسمائه ولصفاته وخلقه وأمره ، وعلى الإلحاد في أسماء الله
وآياته ، فإن هذا الذي ذكره غاية الإلحاد في أسماء الله وآياته - الآيات
المخلوقة والآيات المتلوة - فإنه لم يثبت له اسماً ولا آية ، إذ ليس إلا وجوداً
واحداً وذاك ليس هو اسماً ولا آية ، والأعيان الثابتة ليست هي أسماء
ولا آياته ، ولما ثبت شيئين فرّق بينهما الوجود والثبوت ، وليس بينهما فرق ،
اختلط الأمر عليه وانبههم .

● دعوى ابن عربي أن المرسلين يأخذون من مشكاته :

وهذا حقيقة قوله وسر مذهبه الذي يدعى أنه به أعلم العالم بالله ، وأنه تقدم
بذلك على الصديق الذي جهل فقال : العجز عن الإدراك إدراك ، وتقدم به على
المرسلين الذين علموا ذلك من مشكاته (١) ، وفيه من أنواع الكفر والضلال

(١) لأنه يدعى أنه هو ختم الولاية ، وأن خاتم الولاية أعلى من خاتم النبوة في الباطن ،
وإن كان يتبعه في الظاهر ، إلى آخر ما تقدم ، وغايته أنه بلغ من غروره بما حذقه من الثروة
بخلط النظريات الفلسفية بالخيالات الصوفية إن حاول إقناع قراء فصوصه بأنه رب العالمين من
حيث أنه أكمل مظهر للخلق الذي هو عين الحق ، وما الرب عنده إلا نسبة إضافية بين ما يسمى حقاً
وما يسمى خلقاً وهما في نفس الأمر بشيء واحد .

ما يطول عدها . منها : الكفر بذات الله إذ ليس عنده إلا وجود المخلوق ، ومنها :
الكفر بأسماء الله وأنها ليست عنده إلا أمور عديمية ، فإذا قلنا : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فليس الرب عنده إلا نسبة إلى (١) .

السادس : أنه قال : « واختلط الأمر وانبههم » ، أو هو على أصله الفاسد
مختلط منبههم ، وعلى أصل الهدى والإيمان متميز متبين ، قد بين الله بكتابه
الحق من الباطل والهدى من الضلال .

● كذب الجاهلين على آل البيت والصحابة في النقل :

قال : « فمنا من جهل علمه فقال : العجز عن درك الإدراك إدراك » ، وهذا
الكلام مشهور عندهم نسبته إلى أبي بكر الصديق ، فجعله جاهلاً وإن كان هذا
اللفظ لم يُنقل عن أبي بكر ولا هو مأثور عنه في شيء من النقول المعتمدة ، وإنما
ذكر ابن أبي الدنيا في كتاب « الشكر » نحوه من ذلك عن بعض التابعين غير
مسمى ، وإنما يرسل إرسالاً من جهة من يكثر الخطأ في مراسليهم ، كما يحكون
عن عمر أنه قال : « كان النبي ﷺ وأبو بكر إذا تخاطبا كنت كالزنجي بينهما » .
وهذا أيضاً كذب باتفاق أهل المعرفة ، وإنما الذي في الصحيح عن أبي سعيد
الخدرى قال : خطبنا رسول الله ﷺ على المنبر فقال : « إن عبداً خيرهُ الله بين الدنيا
والآخرة فاختار ذلك العبد ما عند الله » ، فبكى أبو بكر فقال : بل نفديك
بأنفسنا وأموالنا - أو كما قال - فجعل الناس يقولون : عجباً لهذا الشيخ ،
يبكى أن ذكر رسول الله ﷺ عبداً خيرهُ الله بين الدنيا والآخرة . فكان رسول الله
ﷺ هو المخير وكان أبو بكر هو أعلمنا به . وكان أبو بكر هو أعلمهم بمراد
رسول الله ﷺ ومقاصده في كلامه . وإن كانوا كلهم مشتركين في فهمه .

وهذا كما في الصحيح أنه قيل لعلي عليه السلام : هل ترك عندكم رسول
الله ﷺ شيئاً ؟ - وفي لفظ : هل عهد إليكم رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده

(١) بياض في الأصل يُعلم ما سقط منه مما تقدم .

إلى الناس ؟ فقال : « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهماً يؤتيه الله عبداً فى كتابه ، وما فى هذه الصحيفة » (١) ، وبهذا ونحوه من الأحاديث الصحيحة استدلل العلماء على أن ما يُذكر عن على وأهل البيت من أنهم اختصوا بعلم خصهم به النبى ﷺ دون غيرهم كذب عليهم ، مثل ما يذكر من الجفر والبطاقة والجدول ، وغير ذلك وما يآثره القرامطة الباطنية عنهم ، فإنه قد كُذِبَ على جعفر الصادق رضى الله عنه ما لم يُكذَّب على غيره . وكذلك كُذِبَ على على عليه السلام وغيره من أئمة أهل البيت رضى الله عنهم ، كما قد بُيِّنَ هذا وبُسطَ فى غير هذا الموضع .

وهكذا يكذب قوم من النُّسَّاك ومدعى الحقائق على أبى بكر وغيره وأن النبى ﷺ كان يخاطبه بحقائق لا يفهمها عمر مع حضوره . ثم قد يدعون أنهم عرفوها وتكون حقيقتها زندقة وإلحاداً . وكثير من هؤلاء الزنادقة والجُهاال قد يحتج على ذلك بحديث أبى هريرة : « حفظتُ عن رسول الله ﷺ جرابين ، أما أحدهما فبثثته فيكم . وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا الحلقوم » وهذا الحديث صحيح ، لكن الجراب الآخر لم يكن فيه شئ من علم الدين ومعرفة الله وتوحيده الذى يختص به أولياؤه ، ولم يكن أبو هريرة من أكابر الصحابة الذين يُخصَّصون بمثل ذلك لو كان هذا يُخصَّص به ، بل كان فى ذلك الجراب أحاديث الفتن التى تكون بين المسلمين ، فإن النبى ﷺ أخبرهم بما سيكون من الفتن بين المسلمين ، ومن الملاحم التى تكون بينهم وبين الكفار .

ولهذا لما كان مقتل عثمان وفتنة ابن الزبير ونحو ذلك قال ابن عمر : لو أخبركم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتم وتهدمون البيت (٢) وغير ذلك لقلتم :

(١) هى صحيفة علقها فى سيفه كتب فيها عن النبى ﷺ أحكام الدية وفكاك الأسير وتحريم المدينة .

(٢) بل قال أبو هريرة نفسه : لو قلتُ لكم إنكم ستحرقون بيت رىكم وتقتلون ابن نبيكم لقلتم لا أكذب من أبى هريرة . وقد كان قتل الحسين عليه السلام بعد موت أبى هريرة ، وإنما كان يخاف قطع حلقومه من بنى أمية .

كذب أبو هريرة ، فكان أبو هريرة يمتنع من التحديث بأحاديث الفتن قبل وقوعها لأن ذلك مما لا يحتمله رؤوس الناس وعوامهم . وكذلك يحتجون بحديث حذيفة بن اليمان وأنه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ، وحديث حذيفة معروف ، لكن السر الذي لا يعلمه غيره هو معرفته بأعيان المنافقين الذين كانوا في غزوة تبوك . ويقال : إنهم كانوا هموا بالفتك بالنبي ﷺ فأوحى إلى النبي ﷺ أمرهم ، فأخبر حذيفة بأعيانهم . ولهذا كان عمر لا يُصلّى إلا على من صلى عليه حذيفة ، لأن الصلاة على المنافقين منهي عنها .

● كان سر النبي ﷺ كعلانيته ، وما أخبر به حذيفة :

وقد ثبت في الصحيح عن حذيفة أنه لما ذكر الفتن وأنه أعلم الناس بها بين أن النبي ﷺ لم يخصه بحديثها ولكن حدث الناس كلهم ، قال : « وكان أعلمنا أحفظنا » .

ومما يبيّن هذا في السُنن أن النبي ﷺ كان عام الفتح قد أهدر دم جماعة : منهم عبد الله بن أبي سرح ، فجاء به عثمان إلى النبي ﷺ ليبايعه ، فتوقف عنه النبي ﷺ ساعة ، ثم بايعه وقال : « أما كان فيكم رجل رشيد ينظر إلى وقد أمسكتُ عن هذا فيضرب عنقه » ؟ فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، هلاً أرمأت إلى ؟ فقال : « ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين » ، فهذا ونحوه مما يبيّن أن النبي ﷺ يستوى ظاهره وباطنه ، لا يُظهر للناس خلاف ما يُبطنه ، كما تدعيه الزنادقة من المتفلسفة والقرامطة وضُلال المتنسكة ونحوهم .

● كلام ابن عري في خاتم النبوة وخاتم الولاية :

السابع : أنه قال : « ومنا من علّم فلم يقل مثل هذا ، وهو أعلى القول ، بل أعطاه العلم والسكوت ما أعطاه العجز . وهذا هو أعلا عالم بالله . وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء ، وما يراه أحد من الأولياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم ، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي

الخاتم . حتى إن الرسل لا يرونه متى رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء .
فإن الرسالة والنبوة - أعنى نبوة التشريع ورسالته - ينقطعان ، والولاية
لا تنقطع أبداً . فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة
خاتم الأولياء ، فكيف من دونهم من الأولياء ؟ وإن كان خاتم الأولياء تابعا في
الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع ، فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض
ما ذهبنا إليه ، فإنه من وجه يكون أنزل ، كما أنه من وجه يكون أعلا ...
إلى قوله : « ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن ... » .

ففي هذا الكلام من أنواع الإلحاد والكفر وتنقيص الأنبياء والرسل ما لا تقوله
لا اليهود ولا النصارى . وما أشبهه في هذا الكلام بما ذكر في قول القائل :
« فخر عليهم السقف من تحتهم » إن هذا لا عقل ولا قرآن . وكذلك ما ذكره
هنا من أن الأنبياء والرسل تستفيد من خاتم الأولياء الذي بعدهم هو مخالف
للعقل ، فإن المتقدم لا يستفيد من المتأخر . ومخالف للشرع ، فإنه معلوم
بالاضطرار من دين الإسلام أن الأنبياء والرسل أفضل من الأولياء الذين ليسوا
أنبياء ولا رسلاً . وقد يزعم أن هذا العلم الذي هو عنده أعلى العلم - وهو
القول بوحدة الوجود ، وأن وجود الخالق هو وجود المخلوق - وهو تعطيل الصانع
حقيقة وجحده ، وهو القول الذي يظهره فرعون . فلم يكفه زعمه أن هذا حق ،
حتى زعم أنه أعلا العلم ، ولم يكفه ذلك حتى زعم أن الرسل إنما يرونه من
مشكاة خاتم الأولياء . فجعل خاتم الأولياء أعلم بالله من جميع الأنبياء والرسل ،
وجعلهم يرون العلم بالله من مشكاته .

ثم أخذ يبين ذلك فقال : « فإن الرسالة والنبوة - أعنى نبوة التشريع ورسالته -
ينقطعان ، والولاية لا تنقطع أبداً . فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه
إلا من مشكاة خاتم الأولياء » ، وذلك أنه لم يمكنهم أن يجعلوا بعد النبي ﷺ

نبياً ورسولاً فإن هذا كفر ظاهر ، فزعموا أنه إنما تنقطع نبوة التشريع ورسالته ،
يعنى وأما نبوة التحقيق ورسالة التحقيق - وهى الولاية عندهم - فلم تنقطع ،
وهذه الولاية عندهم هى أفضل من النبوة والرسالة ، ولهذا قال ابن عربى فى
بعض كلامه :

مقام النبوة فى برزخ فوق الرسول ودون الولي

وقال فى الفصوص فى « كلمة عزيرية » : « فإذا سمعت أحداً من أهل الله
تعالى يقول أو يُنقل إليك عنه أنه قال : الولاية أعلى من النبوة ، فليس يريد
ذلك القائل إلا ما ذكرناه ، أو يقول : إن الولي فوق النبي والرسول ، فإنه يعنى
بذلك فى شخص واحد ، وهو أن الرسول عليه السلام من حيث هو ولي أتم منه
من حيث هو نبي ورسول ، لا أن الولي التابع له أعلا منه ، فإن التابع لا يدرك
المتبوع أبداً فيما هو تابع له فيه ^(١) ، إذ لو أدركه لم يكن تابعاً له . وإذا
حقوقوا على ذلك قالوا : إن ولاية النبي فوق نبوته ، وإن نبوته فوق رسالته ،
لأنه يأخذ بولايته عن الله ، ثم يجعلون مثل ولايته ثابتة لهم ، ويجعلون ولاية
خاتم الأولياء أعظم من ولايته ، وأن ولاية الرسول تابعة لولاية خاتم الأولياء
الذى ادعوه .

• ما أخطأ فيه الحكيم الترمذى فى فرية خاتم الأولياء :

وفى هذا الكلام أنواع قد بيئناها فى غير هذا الموضع ..

منها : أن دعوى المدعى وجود خاتم الأولياء على ما ادعوه باطل لا أصل له ،
ولم يذكر هذا أحد من المعروفين قبل هؤلاء ، إلا أبو عبد الله محمد بن على

(١) بهامش الأصل ما نصه : قوله : « فيما هو تابع له فيه » ، كأنه يريد ما يزعم من أنه تابع
للنبي ﷺ فى الشرع الظاهر . وأما الباطن فلا ، لأنه يزعم أن خاتم الأنبياء وجميع الأنبياء والرسول
يأخذون من مشكاته ، فهو عند نفسه أعلى منهم فى ذلك . قبحه الله . انتهى من خط الشيخ أحمد
ابن إبراهيم بن عيسى رحمه الله .

الترمذى الحكيم ^(١) فى كتاب « ختم الولاية » ، وقد ذكر فى هذا الكتاب ما هو خطأ وغلط مخالف للكتاب والسنة والإجماع ، وهو رحمه الله تعالى وإن كان فيه فضل ومعرفة ومن الكلام الحسن المقبول والحقائق النافعة أشياء محمودة ، ففى كلامه من الخطأ ما يجب رده ومن أشنعها ما ذكره فى ختم الولاية ، مثل دعواه فيه أنه يكون فى المتأخرين من درجاته عند الله أعظم من درجة أبى بكر وعمر وغيرهما. ثم إنه تناقض فى موضع آخر لما حكى عن بعض الناس أن الولي يكون منفرداً عن الناس ، فأبطل ذلك واحتج بأبى بكر وعمر وقال : يلزم هذا أن يكون أفضل من أبى بكر وعمر ، وأبطل ذلك .

ومنها : أنه ذكر فى كتابه ما يشعر أن ترك الأعمال الظاهرة ولو أنها التطوعات المشروعة أفضل فى حق الكامل ذى الأعمال القلبية ، وهذا أيضاً

(١) الحكيم الترمذى - وهو غير الترمذى المحدث - : محمد بن على ، فقيه ومتصوف ومحدث خراسانى ، ألف كتاب « ختم الولاية » فنفى من ترمذ واتهم بالزندقة ، له « الرياضة وأدب النفس » و « نوادر الأصول فى معرفة أخبار الرسول » ، و « النهج » - توفى عام ٣٢٠ هـ .
وكان الترمذى أول من عقد مقارنة بين النبوة والولاية ، متأثراً بما اطلع عليه من مسائل اللاهوت والفلسفة ، وقد انتهت أبحاثه ومقارناته إلى اختراع ضخم هو القول بوجود « خاتم الأولياء » ، ولذلك وقفت الولاية بجوار النبوة بهذا اللقب الذى يعادل صفة « خاتم النبيين » ، وقد احتاط الترمذى فاختر لمقام ختم الولاية عيسى عليه السلام .

ولم يكد هذا الاختراع يستقر فى الأرض حتى تهافت الصوفية عليه من كل حدب ، مدعياً كل منهم حقه فى أن يكون هو « خاتم الأولياء » هذا !

وقد خشى ابن عربى أن تفلت منه هذه الدرجة ، فلم ينقطع عن التأكيد لاتباعه بأنه المختص من دون الناس بهذا المقام ، وزعم أنه أقيم له فى هذه المناسبة حفل كبير ، نُصِبَ له فيه كرسى بين يدى الله ، ومن حوله عظماء الملائكة والأنبياء ... إلى آخر هذا الهذيان !!

وكان إبراهيم الدسوقي يقول - كما حكى عنه الشعرانى - : « أنا موسى فى مناجاته ، وأنا على فى حملاته ، أنا كل ولى فى الأرض ، أنا فى السماء شاهدت ربي ، وعلى الكرسى خاطبته .. وهكذا ... إلى أن زعم أن رسول الله ﷺ قال له : « يا إبراهيم ، أنت نقيب على الأولياء » !

(البلتاجى)

خطأ عند أئمة الطريق ، فإن أكمل الخلق رسول الله ﷺ ، وخير الهدى هدى محمد ﷺ ، وما زال محافظاً على ما يمكنه من الأوراد والتطوعات البدنية إلى مماته .

ومنها : ما ادعاه من خاتم الأولياء الذى يكون فى آخر الزمان وتفضيله وتقديمه على من تقدم من الأولياء ، وأنه يكون معهم كخاتم الأنبياء مع الأنبياء ، وهذا ضلال واضح . فإن أفضل أولياء الله من هذه الأمة أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وأمثالهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، كما ثبت ذلك بالنصوص المشهورة . وخير القرون قرنه ﷺ كما فى الحديث الصحيح : « خير القرون القرن الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ، وفى الترمذى وغيره أنه قال فى أبى بكر وعمر : « هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين » . قال الترمذى : حديث حسن ، وفى صحيح البخارى عن على عليه السلام أنه قال له ابنه : يا أبت ، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : « يا بنى ، أبو بكر » قال : ثم من ؟ قال : « ثم عمر » ، وروى بضع وثمانون نفساً عنه أنه قال : « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » .

وهذا باب واسع وقد قال تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ ﴾ (١) ، وهذه الأربعة هى مراتب العباد : أفضلهم الأنبياء ثم الصديقون ثم الشهداء ثم الصالحون . وقد نهى النبى ﷺ أن يُفضَّل أحد منا نفسه على يونس بن متى مع قوله : ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ (٣) ، تنبيهاً على أن غيره أولى أن لا يُفضَّل أحدٌ نفسه عليه . وفى صحيح البخارى عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال : « لا تقولن أحدكم أنى خير من يونس بن متى » ،

(١) النساء : ٦٩

(٢) القلم : ٤٨

(٣) الصافات : ١٤٢

وفى صحيح البخارى أيضاً عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ينبغي لعبد أن يكون خيراً من يونس بن متى » - وفى لفظ : « أن يقول : أنا خير من يونس ابن متى » ، وفى البخارى أيضاً عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « مَنْ قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب » ، وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال - يعنى رسول الله - : « لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » وفى الصحيحين عن ابن عباس عن النبى ﷺ - وفى لفظ : فيما يرويه عن ربه : « لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » ... وهذا فيه نهى عام .

وأما ما يرويه بعض الناس : « لا تُفضلونى على يونس بن متى » ويفسره باستواء حال صاحب المعراج وصاحب الحوت ، فنقل باطل وتفسير باطل . وقد قال النبى ﷺ : « اثبت حراء ، فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد » وأبو بكر أفضل الصديقين .

• بيان كلام الله ورسوله لأولياء الله ودرجاتهم :

ولفظ خاتم الأولياء لا يوجد فى كلام أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ، ولا له ذكر فى كتاب الله ولا سنة رسوله . وموجب هذا اللفظ أنه آخر مؤمن تقى ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ... الآية (١) فكل مَنْ كان مؤمناً « تقياً » كان لله ولياً ، وهم على درجتين : السابقون المقربون ، وأصحاب اليمين المقتصدون ، كما قسمهم الله تعالى فى سورة فاطر ، وسورة الواقعة ، والإنسان ، والمطففين .

وفى صحيح البخارى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « يقول الله تعالى : مَنْ عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة ، وما تقرب إلى عبدى بمثل

(١) يعنى الآية التى بعد هذه المفسرة للأولياء : بالمؤمنين المتقين - والآية من سورة يونس : ٦٢

أداء ما افترضتُ عليه ، وما يزال عبدي يتقربُ إلىُ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وما ترددتُ عن شيءٍ أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وكره مساءته ، ولا بد له منه » ، فالمتقربون إلى الله بالفرائض هم الأبرار المقتصدون أصحاب اليمين ، والمتقربون إليه بالنوافل التي يحبها بعد الفرائض هم السابقون المقربون ، وإنما تكون النوافل بعد الفرائض . وقد قال أبو بكر الصديق في وصيته لعمر بن الخطاب : « اعلم أن لله عليك حقاً بالليل لا يقبله بالنهار ، وحقاً بالنهار لا يقبله بالليل ، وأنها لا تُقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة » .

والاتحادية يزعمون أن قُرَب النوافل يوجب أن يكون عين الحق عين أعضائه ، وأن قُرَب الفرائض يوجب أن يكون الحق عين وجوده كله . وهذا فاسد من وجوه كثيرة ، بل كفر صريح كما بيناه في غير هذا الموضع . وإذا كان خاتم الأولياء آخر مؤمن تقى في الدنيا ، فليس ذلك الرجل أفضل الأولياء ولا أكملهم ، بل أفضلهم وأكملهم سابقوهم الذين هم أخص بأفضل الرسل من غيرهم ، فإنه كلما كان الولي أعظم اختصاصاً بالرسول وأخذاً عنه وموافقة له كان أفضل ، إذ الولي لا يكون ولياً لله إلا بمتابعة الرسول باطناً وظاهراً . فعلى قدر المتابعة للرسول يكون قدر الولاية لله .

● أبو بكر فعمر أفضل الأولياء ، وإلهام عمر وعدم عصمته :

والأولياء وإن كان فيهم محدث كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « إنه كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي فعمر » ، فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر ، وأبو بكر أفضل منه ، إذ هو الصديق والمحدث ، وإن كان يُلهم ويُحدث من جهة الله تعالى فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسنة فإنه ليس بمعصوم كما قال أبو الحسن الشاذلي : قد ضُمنتُ لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة ولم تُضمن لنا العصمة في

الكشوف والإلهام . ولهذا كان عمر بن الخطاب وقافاً عند كتاب الله ، وكان أبو بكر الصديق يبين أشياء تخالف ما يقع له كما بُيِّنَ له يوم الحديبية ويوم موت النبي ﷺ ويوم قتال مانعى الزكاة وغير ذلك ، وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة ، فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه ، وربما قال القول وترد عليه امرأة من المسلمين قوله وتبين له الحق فيرجع إليها ويدع قوله كما قدر الصداق ، وربما يرى رأياً فيذكر له حديث عن النبي ﷺ فيعمل به ويدع رأيه ، وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه في قضايا متعددة ، وكان يقول القول فيقال له : أصبت فيقول : ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأ . فإذا كان هذا إمام المحدثين ، فكل ذي قلب يحدثه قلبه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر ، فليس فيهم معصوم ، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم وإن طائفة تدعى أن الولي محفوظ وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة ، والحكيم الترمذى قد أشار إلى هذا - فهذا باطل مخالف للسنة والإجماع ، ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ وإن كانوا متفاضلين في الهدى والنور والإصابة ، ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث ، لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة فلا يأخذ إلا شيئاً معصوماً محفوظاً ، وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه . وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسنة ، لا بد لهم أن يزنوا جميع أمورهم بآثار الرسول ، فما وافق آثار الرسول فهو الحق ، وما خالف ذلك فهو باطل وإن كانوا مجتهدين فيه ، والله تعالى يشيهم على اجتهداهم ويغفر لهم خطأهم .

ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداءً واتباعاً للآثار النبوية ، فهم أعظم إيماناً وتقوى . وأما آخر الأولياء ، فلا يحصل له مثل ما حصل لهم .

والحديث الذي يروى : « مَثَلُ أُمْتِي كَمَثَلِ الْغَيْثِ لَا يُدْرِي أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ » قد تكلم في إسناده ، وبتقدير صحته إنما معناه بما في آخر الأمة من يقارب

أولها (١) ، حتى يشتبه على بعض الناس أيهما خير كما يشتبه على بعض الناس طرفا الثوب . مع القطع بأن الأول خير من الآخر ولهذا قال : « لا يُدرى » ومعلوم أن هذا السلب ليس عاماً لها فإنه لا بد أن يكون معلوماً أيهما أفضل .

● إدعاء مرتبة خاتم الأولياء الوهمية كثير من المضلين :

ثم إن هذا خاتم الأولياء صار مرتبة موهومة لا حقيقة له ، وصار يدعيها لنفسه أو لشيخه طوائف ، وقد ادعاها غير واحد ولم يدعها إلا من في كلامه من الباطل ما لم تقله اليهود ولا النصارى ، كما ادعاها صاحب الفصوص ، وتابعه صاحب الكلام في الحروف ، وشيخ من أتباعهم كان بدمشق ، وآخر كان يزعم أنه المهدي الذي يزوج بنته بعيسى ابن مريم ، وأنه خاتم الأولياء . ويدعى هؤلاء وأمثالهم من الأمور ما لا يصلح إلا لله وحده ، كما قد يدعى المدعى منهم لنفسه أو لشيخه ما ادعته النصارى في المسيح .

● بطلان زعمهم أن الولي يأخذ عن الله بلا واسطة :

ثم صاحب الفصوص وأمثاله بنوا الأمر على أن الولي يأخذ عن الله بلا واسطة ، والنبى يأخذ بواسطة الملك ، فلهذا صار خاتم الأولياء أفضل عندهم من هذه الجهة ، وهذا باطل وكذب ، فإن الولي لا يأخذ عن الله إلا بواسطة الرسول إليه ، وإذا كان محدثاً قد ألقى إليه شئ وجب عليه أن يزنه بما جاء به الرسول من الكتاب والسنة .

وتكليم الله لعباده على ثلاثة أوجه : من وراء حجاب - كما كلم موسى ، وبارسال رسول - كما أرسل الملائكة إلى الأنبياء ، وبالإيحاء ، وهذا فيه للولى نصيب ، وأما المرتبتان الأوليان فإنهما للأنبياء خاصة ، والأولياء الذين قامت

(١) فيه معنى آخر ، وهو أن هذا الخير فى المتأخر نسبى وهو أن القليل منه يُعدُّ كثيراً بالنسبة إلى فساد زمنه . ويدل عليه أحاديث : منها أنه عندما يجاهر الناس بالزنا فى الطرق يقول قائلهم : ما ضرُّ هذين لو استترا وراء هذا الجدار - وهو يُعدُّ كأبى بكر وعمر فيكم .

عليهم الحُجَّة بالرسل لا يأخذون علم الدين إلا بتوسط رسل الله اليهم ، ولو لم يكن إلا عرضه على ما جاء به الرسول (١) ، ولن يصلوا في أخذهم عن الله إلى مرتبة نبي أو رسول ، فكيف يكونون آخذين عن الله واسطة ويكون هذا الأخذ أعلى وهم لا يصلون إلى مقام تكليم موسى ولا إلى مقام نزول الملائكة عليهم كما نزلت على الأنبياء ، وهذا دين المسلمين واليهود والنصارى .

وأما هؤلاء الجهمية الاتحادية .. فبنوا على أصلهم الفاسد : أن الله هو الوجود المطلق الثابت لكل موجود ، وصار ما يقع في قلوبهم من الخواطر - وإن كانت من وساوس الشيطان - يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن الله بلا واسطة ، وأنهم يكلمون كما كلم موسى بن عمران ، وفيهم من يزعمون أن حالهم أفضل من حال موسى بن عمران ، لأن موسى سمع الخطاب من الشجرة وهم - على زعمهم - يسمعون الخطاب من حى ناطق .. كما يُذكر عن صاحب الفصوص أنه قال :

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

● إثبات أهل السنة رؤية الرب في الآخرة ، ومخالفة الجهمية والاتحادية :

وأعانهم على ذلك ما اعتقدوه من مذاهب الجهمية وأتباعهم الذين يزعمون أن تكليم الله لموسى إنما كان من جنس الإلهام ، وأن العبد قد يرى الله في الدنيا إذا زال عن عينه المانع إذ لا حجاب عندهم للرؤية منفصل عن العبد ، وإنما الحجاب متصل به ، فإذا ارتفع شاهد الحق ، وهم لا يشاهدون إلا ما يتمثلونه من الوجود المطلق الذى لا حقيقة له إلا فى أذهانهم ، ومن الوجود المخلوق . فيكون الرب المشهود عندهم الذى يخاطبهم - فى زعمهم - لا وجود له إلا فى

(١) كذا .. ولعل جواب « لو » سقط من النسخ أو حُذِفَ للعلم به . وفيه أنهم يعترفون بهذا الأخذ لأحكام التشريع الظاهرة دون الحقائق الباطنة التى يدعونها ويطلقونها على فلسفتهم وخيالاتهم الباطلة .

أذهانهم أو لا وجود له إلا وجود المخلوقات . هذا هو التعطيل للرب تعالى ولكتبه ولرسله ، والبدع دهليز الكفر والنفاق ، كما أن التشيع دهليز الرفض ، والرفض دهليز القرمطة والتعطيل ، فالكلام الذى فيه تجهيم دهليز الزندقة والتعطيل . وقد ثبت فى صحيح مسلم عن النبى ﷺ أنه قال : « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله يرى فى الآخرة ، وأنه لا يراه أحد فى الدنيا بعينه .

وفى رؤية النبى ﷺ ربه كلام معروف لعائشة وابن عباس ، فعائشة أنكرت الرؤية ، وابن عباس ثبت عنه فى صحيح مسلم أنه قال : رأى محمد ربه بفؤاده مرتين . وكذلك ذكر أحمد عن أبى ذر وغيره أنه أثبت رؤيته بفؤاده ، وهذا المنصوص عن ابن عباس وأبى ذر وغيرهما هو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السُّنة ، ولم يثبت عن أحد منهم إثبات الرؤية بالعين فى الدنيا ، كما لم يثبت عن أحد منهم إنكار الرؤية فى الآخرة ، ولكن كلاً القولين تقول به طوائف من الجهمية ، فالنفي يقول به متكلمة الجهمية ، والإثبات يقول به بعض متصوفة الجهمية كالاتحادية وطائفة من غيرهم ، وهؤلاء الاتحادية يجمعون بين النفى والإثبات ، كما يقول ابن سبعمين : « عين ما ترى ذات لا ترى ، وذات لا ترى عين ما ترى » . ونحو ذلك ، لأن مذهبهم مستلزم الجمع بين النقيضين ، فهم يقولون فى عموم الكائنات ما قالته النصارى فى المسيح ، ولهذا تنوعوا فى ذلك تنوع النصارى فى المسيح .

● تفنيد كفرهم بتفضيل الأولياء على الأنبياء كالفلاسفة :

ومن الأنواع التى فى دعواهم أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من بعض الوجوه ، فإن هذا لم يقله أبو عبد الله الحكيم الترمذى ولا غيره من المشايخ المعروفين ، بل الرجل أجَلُّ قَدَرًا وأعظم إيماناً من أن يفترى هذا الكفر الصريح ، ولكن أخطأ شبراً ، ففرعوا على خطئه ماصار كفراً .

وأعظم من ذلك زعمه أن الأولياء والرسل من حيث ولايتهم تابعون لخاتم الأولياء وأخذوا من مشكاته ، فهذا باطل بالعقل والدين ، فإن المتقدم لا يأخذ من المتأخر ، والرسل لا يأخذون من غيرهم . وأعظم من ذلك أنه جعلهم تابعين له فى العلم بالله الذى هو أشرف علومهم ، وأظهر من ذلك أنه جعل العلم بالله هو مذهب أهل وحدة الوجود القائلين بأن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق .

فليتدبر المؤمن هذا الكفر القبيح درجة بعد درجة . واستشهاداه على تفضيل غير النبى عليه بقصة عمر وتأبير النخل ، فهل يقول مسلم أن عمر كان أفضل من النبى ﷺ برأيه فى الأسرى ؟ وأن الفلاحين الذين يحسنون صناعة التأبير أفضل من الأنبياء فى ذلك ؟ ثم ما قنع بذلك حتى قال : فما يلزم الكامل أن يكون له التقديم فى كل علم وكل مرتبة ، وإنما نظر الرجال إلى التقدم فى مرتبة العلم بالله ، هنالك مطلبهم ..

فقد زعم أنه أعلم بالله من خاتم الأنبياء ، وأن تقدمه عليه بالعلم بالله ، وتقدم خاتم الأنبياء عليه بالتشريع فقط . وهذا من أعظم الكفر الذى يقع فيه غالية المتفلسفة وغالية المتصوفة وغالية المتكلمة الذين يزعمون أنهم فى الأمور العلمية أكمل من الرسل ، كالعلم بالله ونحو ذلك ، وأن الرسل إنما تقدموا عليهم بالتشريع العام الذى جعل لصلاح الناس فى دنياهم . وقد يقولون : إن الشرائع قوانين عدلية وضعت لمصلحة الدنيا ، فأما المعارف والحقائق والدرجات العالية فى الدنيا والآخرة فيفضلون فيها أنفسهم وطرقهم على الأنبياء وطرق الأنبياء .

وقد علم بالاضطرار من دين المسلمين أن هذا من أعظم الكفر والضلال ، وكان من سبب جحد حقائق ما أخبر به الرسل من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر وزعمهم أن ما يقوله هؤلاء فى هذا الباب هو الحق ، وصاروا فى أخبار الرسل تارة يكذبونها ، وتارة يحرفونها ، وتارة يفوضونها ، وتارة يزعمون أن الرسل كذبوا لمصلحة العموم .

ثم عامة الذين يقولون هذه المقالات يُفضّلون الأنبياء والرسل على أنفسهم إلا الغالية منهم كما تقدم ، فهؤلاء من شر الناس قولاً واعتقاداً .

وقد كان عندهم شيخ من أجهل الناس كان يعظمه طائفة من الأعاجم ويقال إنه خاتم الأولياء ، يزعم أنه يفسّر العلم بوجهين ، وأنّ النبي ﷺ إنما فسّره بوجه واحد ، وأنه هو أكمل من النبي ﷺ ، وهذا تلقاه من صاحب الفصوص وأمثال هذا في هذه الأوقات كثير ، وسبب ضلال المتفلسفة وأهل التصوف والكلام الموافقة لضلّالهم ، وليس هذا موضع الإطناب في بيان ضلال هذا ، وإنما الغرض التنبيه على أن صاحب الفصوص وأمثاله قالوا قول هؤلاء .

فأما كفر مَنْ يفضّل نفسه على النبي ﷺ - كما ذكر صاحب الفصوص - فظاهر ، ولكن من هؤلاء مَنْ لا يرى ذلك ولكن يرى أن له طريقاً إلى الله غير إتباع الرسول ، ويسوّغ لنفسه إتباع تلك الطريق وإن خالف شرع الرسول ، ويحتجون بقصة موسى والخضر .

● بطلان الاحتجاج بقصة موسى والخضر على مخالفة الشريعة :

ولاحُجّة فيها لوجهين ...

أحدهما : أن موسى لم يكن مبعوثاً إلى الخضر ، ولا كان يجب على الخضر إتباع موسى ، فإن موسى كان مبعوثاً إلى بني إسرائيل ولهذا جاء في الحديث الصحيح : « إن موسى لما سلّم على الخضر قال : وأنتى بأرضك السلام ؟ قال : أنا موسى ، قال : موسى بنى إسرائيل ؟ قال : نعم ، قال : إنك على علم من علم الله علمك الله لا أعلمه . وأنا على علم من الله علمنيه لا تعلمه » ، ولهذا قال نبينا ﷺ : « فضّلنا على الناس بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، فأى رجل أدركته الصلاة فعنده مسجده وطهوره ، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة » (١) .

(١) لم يذكر الخامسة ، وفى بعض الأحاديث هى : « ونصرت بالربع مسيرة شهر » .

وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (١) ،
وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾
... الآية (٢) .

فمحمد ﷺ رسول الله إلى جميع الثقلين : إنسهم وجنهم ، عربهم وعجمهم ،
ملوكهم وزهادهم ، الأولياء منهم وغير الأولياء . فليس لأحد الخروج عن مبايعته
باطناً وظاهراً ، ولا عن متابعة ما جاء به من الكتاب والسنة في دقيق ولا جليل ،
لا في العلوم ولا الأعمال ، وليس لأحد أن يقول له كما قال الخضر لموسى ،
وأما موسى فلم يكن مبعوثاً إلى الخضر .

● قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشرعة :

الثانى : أن قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشرعة ، بل الأمور التى فعلها
تباح فى الشرعة ، إذا علم العبد أسبابها كما علمها الخضر ، ولهذا لما بين
أسبابها لموسى وافقه على ذلك ، ولو كان مخالفاً لشرعته لم يوافقه بحال .

وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع . فإن خرق السفينة مضمونه أن المال
المعصوم يجوز للإنسان أن يحفظه لصاحبه بإتلاف بعضه فإن ذلك خير من
ذهابه بالكلية ، كما جاز للراعى على عهد النبى ﷺ أن يذبح الشاة التى خاف
عليها الموت . وقصة الغلام مضمونها جواز قتل الصبى الصائل ، ولهذا قال
ابن عباس : وأما الغلمان ، فإن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر من ذلك الغلام
فاقتلهم وإلا فلا تقتلهم . وأما إقامة الجدار ففيها فعل المعروف بلا أجر مع
الحاجة إذا كان لذرية قوم صالحين .

* * *

● بطلان زعمه أن الحقيقة من حيث يأخذ ملك الوحي :

الوجه الثامن : أنه قال : « ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط ... » إلى آخر كلامه ، وهو متضمن أن العلم نوعان :

أحدهما : علم الشريعة وهو يأخذه عن الله كما يأخذ النبي ، فإنه قال : « والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر وهو موضع اللبنة الفضية وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام ، كما هو أخذ عن الله في السر ما هو بالصورة الظاهرة متبع فيه لأنه يرى الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا . »

وهذا الذي زعمه من أن الولي يأخذ عن الله في السر ما يتبع فيه الرسل كأئمة العلماء مع أتباعهم ، فيه من الاتحاد ما لا يخفى على من يؤمن بالله ورسوله ، فإن هذا يدعى أنه أوتى مثل ما أوتى رسل الله ، ويقول إنه أوحى إلى ولم يوح إليه شيء ، ويجعل الرسل بمنزلة معلمي الطب والحساب والنحو ... وغير ذلك إذا عرف المتعلم الدليل الذي قال به معلمه فينبغي موافقته لمشاركته له في العلم لا لأنه رسول وواسطة من الله إليه في تبليغ الأمر والنهي . وهذا الكفر يشبه كفر مسيلمة الكذاب ونحوه ممن يدعى أنه مشارك للرسول في الرسالة ، وكان يقول مؤذنه : أشهد أن محمداً ومسيلمة رسولا لله .

والنوع الثاني : علم الحقيقة ، وهو فيه فوق الرسول ، كما قال : هو موضع اللبنة الذهبية في الباطن ، فإنه أخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول ، فقد ادعى أن هذا العلم الذي هو موضع اللبنة الذهبية - وهو علم الباطن والحقيقة - هو فيه فوق الرسول لأنه يأخذه من حيث يأخذ الملك العلم الذي يوحى به إلى الرسول ، والرسول يأخذه من الملك ، وهو أخذه من فوق الملك ، من حيث يأخذه الملك ، وهذا فوق دعوى مسيلمة الكذاب ، فإن مسيلمة لم يدع أنه أعلا من الرسول في علم من العلوم الإلهية ، وهذا ادعى أنه فوقه في العلم بالله .

ثم قال : « فَإِنْ فَهَمْتَ مَا أَشَرْتُ بِهِ فَقَدْ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ » . ومعلوم أن هذا الكفر فوق كفر اليهود والنصارى ، فإن اليهود والنصارى لا ترضى أن تجعل أحداً من المؤمنين فوق موسى وعيسى ، وهذا يزعم هو وأمثاله ممن يدعى أنه خاتم الأولياء أنه فوق جميع الرسل ، وأعلم بالله من جميع الرسل ، وعقلاء الفلاسفة لا يرضون بهذا وإنما يقول مثل هذا غلاتهم ، وأهل الحق منهم الذين هم من أبعد الناس عن العقل والدين .

* * *

● بطلان زعمه أخذ كل من الأنبياء والأولياء عن خاتمهم :

التاسع : قوله : « فكل نبي من لدن آدم ... » إلى آخر الفصل . تضمن أن جميع الأنبياء والرسل لا يأخذون إلا من مشكاة خاتم النبيين ، ليوطن نفسه بذلك أن جميع الأنبياء لا يأخذون إلا من مشكاة خاتم الأولياء ، وكلاهما ضلال ، فإن الرسل ليس منهم من يأخذ من آخر إلا من كان مأموراً باتباع شريعته كأنبياء بني إسرائيل والرسل الذين فيهم الذين أمروا باتباع التوراة كما قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ ... الآية (١) .

وأما إبراهيم ... فلم يأخذ عن موسى وعيسى ، ونوح لم يأخذ عن إبراهيم ، ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى لم يأخذوا عن محمد وإن بشروا به وآمنوا به كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ ... الآية (٢) ، قال ابن عباس : « ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه العهد في أمر محمد وأخذ العهد على قومه ليؤمنن به ، ولئن بُعثَ وهم أحياء لينصرنه » .

* * *

(٢) آل عمران : ٨١

(١) المائدة : ٤٤

● الأحاديث الموضوعة فى سبق خلقه - صلى الله عليه وسلم -
لولادته فى الدنيا :

العاشر : قوله : « فإنَّ تحقيقه موجود ، وهو قوله : « كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين » بخلاف غيره من الأنبياء ، وكذلك خاتم الأولياء كان ولياً وآدم بين الماء والطين » - كذب واضح مخالف لإجماع أئمة الدين ، وإن كان هذا يقوله طائفة من أهل الضلال والإلحاد ، فإنَّ الله عَلمَ الأشياء وقدرها قبل أن يكونها ، ولا تكون موجودة بحقائقها إلا حين توجد ، ولا فرق فى ذلك بين الأنبياء وغيرهم ، ولم تكن حقيقته ﷺ موجودة قبل أن يُخلق إلا كما كانت حقيقة غيره ، بمعنى أنَّ الله علمها وقدرها ، لكن كان ظهور خبره واسمه مشهوراً أعظم من غيره ، فإنه كان مكتوباً فى التوراة والإنجيل وقبل ذلك ، كما روى الإمام أحمد فى مسنده عن العرياض بن سارية ، عن النبى ﷺ قال : « إني لعبد الله مكتوب خاتم النبيين وإنَّ آدم لمنجدل فى طينته ، وسأنبئكم بأول ذلك : دعوة أبى إبراهيم ، وبُشرى عيسى ، ورؤيا أمى ، رأت حين ولدتنى كأنها خرج منها نور أضاءت له قصور الشام » ، وحديث ميسرة الفجر : قلتُ يا رسول الله ، متى كنتُ نبياً ؟ - وفى لفظ : متى كُتبتُ نبياً ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » وهذا لفظ الحديث .

وأما قوله : « كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين » فلا أصل له ، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بهذا اللفظ وهو باطل ، فإنه لم يكن بين الماء والطين ، إذ الطين ماء وتراب ، ولكن لما خلق الله جسد آدم قبل نفخ الروح فيه كتب نبوة محمد ﷺ وقدرها ، كما ثبت فى الصحيحين عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إنَّ خلق أحدكم يُجعل فى بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يُبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب رزقه ، وعمله ، وأجله ، وشقى أو سعيد ، ثم يُنفخ فيه الروح » .

وروي أنه كُتِبَ اسمه على ساق العرش ومصاريع الجنة ^(١) فأين الكتاب والتقدير من وجود الحقيقة ؟ وما يُروى في هذا الباب من الأحاديث هو من هذا الجنس مثل كونه كان نوراً يسبح حول العرش ، أو كوكباً يطلع في السماء ... ونحو ذلك - كما ذكره ابن حمويه صاحب ابن عربي ، وذكر بعضه عمر الملا في « وسيلة المتعبدين » وابن سبعين وأمثالهم ممن يروي الموضوعات المكذوبات باتفاق أهل المعرفة بالحديث . فإنَّ هذا المعنى روي فيه أحاديث كلها كذب حتى إنه اجتمع بي قديماً شيخ معظم من أصحاب ابن حمويه يسميه أصحابه « سلطان الأقطاب » وتفاوضنا في كتاب الفصوص وكان معظماً له ولصاحبه حتى أبديتُ له بعض ما فيه فهاله ذلك وأخذ يذكر مثل هذه الأحاديث ، فبينتُ له أنَّ هذا كله كذب .

* * *

● بعض من كفر ابن عربي وجعله ملحداً معطلاً :

الحادي عشر : قوله : « وخاتم الولاية كان ولياً وآدم بين الماء والطين » ... إلى قوله : « فخاتم الرسل من حيث ولايته نسبته مع الختم للولاية كنسبة الأولياء والرسل معه » ... إلى آخر الكلام - ذكر فيه ما تقدم من كون رسول الله ﷺ مع هذا الختم المدعى - كسائر الأنبياء والرسل معه - يأخذ من مشكاته العلم بالله الذي هو أعلا العلم وهو « وحدة الوجود » ، أنه مقدم الجماعة وسيد ولد آدم في فتح باب الشفاعة . فعينُ حالاً خاصاً ما عمم - إلى قوله : « ففاز محمد بالسيادة في هذا المقام الخاص » . فكذب على رسول الله ﷺ في قوله : أنه قال : « سيد ولد آدم في الشفاعة فقط لا في بقية المراتب » بخلاف الختم المفتري فإنه سيد في العلم بالله وغير ذلك من المقامات .

(١) أشار بقوله : « روى » إلى أنَّ هذا ضعيف غير صحيح كالذي قبله ، وأما : « كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين » فإنه باطل رواية ومعنى .

ولقد كنت أقول : لو كان المخاطب لنا ممن يُفضّل إبراهيم أو موسى أو عيسى على محمد ﷺ لكانت مصيبة عظيمة لا يحملها المسلمون ، فكيف بمن يفضل رجلاً من أمة محمد على محمد وعلى جميع الأنبياء والرسل في أفضل العلوم ويدّعى أنهم يأخذون ذلك من مشكاته ؟ وهذا العلم هو غاية الإلحاد والزندقة . وهذا المفضّل من أضل بنى آدم وأبعدهم عن الصراط المستقيم ، وإن كان له كلام كثير ومصنفات متعددة ، وله معرفة بأشياء كثيرة ، وله استحواذ على قلوب طوائف من أصناف المتفلسفة والمتصوفة والمتكلمة والمتفقهة والعامّة ، فإنّ هذا الكلام من أعظم الكلام ضللاً عند أهل الكلام والإيمان ، والله أعلم .

* * *

● جَمَاعُ أمر ابن عربى وذويه هدم أصل الإيمان :

وقد تبين أن في هذا الكلام من الكفر والتنقيص بالرسول والاستخفاف بهم والغض منهم والكفر بهم وبما جاءوا به ما لا يخفى على مؤمن ، وقد حدثني أحد أعيان الفضلاء أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبرى رحمة الله عليه يقول : رأيت ابن عربى وهو شيخ نجس يُكذّب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله . ولقد صدق فيما قال ، ولكن هذا بعض الأنواع التى ذكرها من الكفر ، وكذلك قول أبى محمد بن عبد السلام : هو شيخ سوء مقبوح كذاب يقول بقدّم العالم ولا يُحرّم فرجاً - هو حق عنه لكنه بعض أنواع ما ذكره من الكفر ، فإنّ قوله لم يكن قد تبين له حاله وتحقق ، وإلا فليس عنده رب وعالم كما تقوله الفلاسفة الإلهيون الذين يقولون بواجب الوجود ، وبالعالم الممكن الوجود ، بل عنده وجود العالم هو وجود الله ، وهذا يطابق قول الدهرية الطبايعية الذين ينكرون وجود الصانع مطلقاً ولا يقرون بوجود واجب غير العالم كما ذكر الله عن فرعون وذويه ، وقوله مطابق لقول فرعون ، لكن فرعون لم يكن مقراً بالله وهؤلاء يقرون بالله ، ولكن يفسرونه بالوجود الذى أقرّ به فرعون ، فهم أجهل من فرعون وأضل ، وفرعون أكفر منهم ، فى كفره من العناد والاستكبار ما ليس فى كفرهم ،

كما قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ (١) ،
وقال له موسى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
بَصَائِرَ ﴾ (٢) ، وجماع أمر صاحب الفصوص وذويه هدم أصول الإيمان الثلاثة ،
فإن أصول الإيمان : الإيمان بالله ، والإيمان برسله ، والإيمان باليوم الآخر .

فأما الإيمان بالله : فزعموا أن وجوده وجود العالم ليس للعالم صانع غير
العالم ، وأما الرسول فزعموا انهم أعلم بالله منه ومن جميع الرسل ، ومنهم من
يأخذ العلم بالله - الذى هو التعطيل ووحدة الوجود - : من مشكاته ، وأنهم يساوونه
فى أخذ العلم بالشرعية عن الله ، وأما الإيمان باليوم الآخر ... فقد قال :

فلم يبق إلا صادق الوعد وحده وبالوعيد الحق عين تعالين

وإن دخلوا دار الشقاء فإنهم على لذة فيها نعيم يباين

● زعم الاتحادية أن العابد والمعبود واحد :

وهذا يُذكر عن بعض أهل الضلال قبله أنه قال : إن النار تصير لأهلها طبيعة
نارية يتمتعون بها ، وحينئذ فلا خوف ولا محذور ولا عذاب لأنه أمر مستعذب ،
ثم إنه فى الأمر والنهى عنده الأمر والنهى والمأمور والمنهى واحد ، ولهذا كان
أول ما قاله فى « الفتوحات المكية » التى هى أكبر كتبه :

الرب حق والعبد حق ياليت شعرى من المكلف

إن قلتَ عبدٌ فذاك رب أو قلتَ ربُّ أنى يكلف ؟

وفى موضع آخر : « فذاك ميت » ، رأيت به بخطه .

وهذا مبني على أصله ، فإن عنده ما ثمَّ عبد ولا وجود إلا وجود الرب فمن
المكلف ؟ وعلى أصله هو المكلف كما يقولون : أرسل من نفسه إلى نفسه رسولا ،

(١) النمل : ١٤

(٢) الإسراء : ١٠٢

وكما قال ابن الفارض ^(١) فى قصيدته التى نظمها على مذهبهم وسماها نظم السلوك :

(١) ابن الفارض : هو عمر بن الفارض ، شاعر صوفى من القائلين بوحدة الوجود ، ولد سنة ٥٧٦ هـ ، وتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، ودفن بمصر ، اشتهر بقصيدته الثائية التى نظمها شرحاً لفصوص الحكم لابن عربى .

يقول عنه الإمام برهان الدين البقاعى (ت ٨٨٥ هـ) : « إنه لم يوجد لأحد من أهل عصره الخبيرين بحاله ثناء عليه بعدالة ولا ولاية ، ولا ظهر عنه علم من العلوم الدينية ، ولا مدح النبى صلى الله عليه وسلم بقصيدة واحدة على كثرة شعره ، فدل ذلك على سوء طويته ، ونقل القدح فيه نقلاً قطعياً عن محبيه ومبغضيه ، فقد قال شراح ثابته التابعون لطريقته والمنتقدون عليه من أهل السنة : « إن أهل زمانه كلهم من أهل الشريعة وأرباب الطريقة رموه بالفسق والإباحة والزندقة على الإجمال » .

وقد رماء بالزندقة بشهادة الكتب الموثوق بها نحو من أربعين عالماً ، هم دعائم الدين من عصره . فمن أهل عصره : سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام الشافعى ، والحافظ الفقيه الأصولى تقى الدين بن الصلاح الشافعى ، والإمام الفقيه المحدث الصوفى قطب الدين القسطلانى الشافعى ، والإمام نجم الدين أحمد بن حمدان الحنبلى (ت ٦٩٥ هـ) ، وشرح الثائية وبين عواره فيها بيتاً بيتاً ، وأبو على عمر بن خليل الكونى المالكى ، والشيخ جمال الدين بن الحاجب المالكى .

كما رماء بالزندقة ممن يليهم : قاضى القضاة تقى الدين بن دقيق العيد الصوفى الشافعى ، وقاضى القضاة تقى الدين عبد الرحمن ابن بنت الأعز الشافعى ، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة الشافعى ، والشرف عيسى الزواوى المالكى ، والسعد الحارثى الحنبلى ، والإمام أبو حيان الشافعى ، وأبو أمانة بن النقاش الشافعى ، والحافظ شمس الدين الموصلى الشافعى ، وشيخ الإسلام تقى الدين السبكى الشافعى ، وشيخ الفقهاء الزين الكتنانى الشافعى ، والشيخ تقى الدين ابن تيمية الحنبلى .

ومن يليهم : الكمال جعفر الأدفوى الشافعى (ت ٧٤٨ هـ) - ونقل ذم الثائية عن العلماء - والبرهان إبراهيم السفاقسى المالكى ، والشهاب أحمد بن أبى حجلة الحنفى ، والحافظ شمس الدين الذهبى الشافعى ، والحافظ عماد الدين بن كثير الشافعى .

ومن يليهم : العلامة شمس الدين محمد العيزرى الشافعى (ت ٨٠٨ هـ) ، وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى الشافعى ، وعلامة زمانه علاء الدين محمد البخارى الحنفى الصوفى - =

إلى رسولاً كنت منى مرسلأ وذاتى بآياتى على استدللت
ومضمونها هو القول بوحدة الوجود ومذهب ابن عربى وابن سبعين وأمثالهم
كما قال :

لها صلاتى بالمقام أقيمها وأشهد فيها أنها لى صلت
كلانا مُصَلِّ عابد ساجد إلى حقيقة الجمع فى كل سجدة (١)
وما كان لى صلي سوى فلم تكن صلاتى لغيرى فى أدا كل ركعة

= وكفر بعض من قال بحضرته - وهو شمس الدين البساطى - : إن ذلك يزول ، وما أنكر عليه
أحد ممن كان حاضره من العلماء تكفيره له ، ولا غيرهم من أهل زمانه من مذهب من المذاهب ،
وما وسع المكفر إلا البراءة من الاتحادية ومذهبهم .

ورماه بالزندقة ممن يليهم : قاضى القضاة ولى الدين العراقى ، وقاضى القضاة حافظ عصره
شهاب الدين أحمد بن حجر الشافعى ، وقاضى القضاة بدر الدين محمود العينى الحنفى ، وقاضى
القضاة شمس الدين البساطى المالكى ، وعلمة اليمن بدر الدين حسين بن الأهدل الشريف الشافعى
الصوفى ، كما شهد بهذا النقل عنهم نحو عشرين كتاباً من مصنفاتهم ، ومصنفات غيرهم من
العلماء ، وهى شرح التائية لابن حمدان ، وديباجة ديوان ابن الفارض ، ولحن العوام لابن خليل ،
وتفسير أبى حيان البحر والنهر ، والفرقان لابن تيمية ، وقصيدة السفاقي التى يقول فيها :

وكالشترى القونوى ابن فارض فلا برد الله نراهم ، ولا أسمى

والقونوى الذى ذكره ، صدر الدين صاحب ابن عربى ، وكتاب ابن أبى حجلة ، والميزان ولسانه
لابن حجر ، والتاريخ لابن كثير بخطه ، وناصحة الموحدين للعلاء البخارى ، والفتاوى المكية للعراقى ،
وتاريخ العينى ، وشرح التائية للبساطى ، وكشف الغطاء لابن الأهدل ، فهذه ستة عشر كتاباً
وقصيدة شهدت بكفره من بضع وعشرين عالماً ، هم أعيان كل عصر .

ومن كفره : قاضى القضاة سعد الدين الديرى الحنفى ، وقاضى القضاة محقق زمانه شمس الدين
القاياتى ، ونادرة وقته عز الدين بن عبد السلام القدسى الشافعى ، والعلامة علاء الدين القلقشدى
الشافعى ، والشيخ يحيى العجيسى المالكى ، والعلامة شمس الدين البلاطيسى الشافعى شيخ
الشاميين فى وقته ، وشيخ الإسلام عبد الأول السمرقندى الحنفى ابن صاحب الهداية ، والعلامة
الصوفى كمال الدين ابن إمام الكاملية الشافعى ، والعلامة شهاب الدين بن قر الشافعى ، والعلامة
أبوالقاسم النورى المالكى ، كما شهد بذلك الثقات من أصحابهم .

وانظر « تنبيه الغبى إلى تكفير ابن عربى » ، للعلامة برهان الدين البقاعى - نشر دار التقوى
ص ٢١٤ - ٢١٧ بتصرف ، و ج ١ هامش ص ١١٤ من هذا الكتاب . (البلتاجى)

(١) البيت فى ديوانه الذى بين الأيدى هكذا :

كلانا مُصَلِّ واحد ناظر إلى حقيقته بالجمع فى كل سجدة

إلى قوله :

وما زلتُ إياها وإيأي لم تزل ولا فرق بل ذاتى لذاتى أحبتِ
... ومثل هذا كثير والله أعلم .

● كبار العلماء الذين طعنوا فى ابن عربى :

وحدثنى صاحبنا الفقيه الصوفى أبو الحسن على بن قرياص أنه دخل على
الشيخ قطب الدين بن القسطلانى فوجده يصنّف كتاباً فقال : ما هذا ؟ فقال :
هذا فى الرد على ابن سبعين ^(١) وابن الفارض وأبى الحسن الجربى والعفيف
التلمسانى ^(٢) .

وحدثنى عن جمال الدين بن واصل وشمس الدين الأصبهانى أنهما كانا
ينكران كلام ابن عربى ويبطلانه ويردان عليه ، وأن الأصبهانى رأى معه كتاباً
من كتبه فقال : إن اقتنيت شيئاً من كتبه فلا تجبىء إلى ، أو ما هذا معناه .

وأن ابن واصل لما ذكر كلامه فى التفاحة التى انقلبت عن جوار معلم معها
فقال : والله الذى لا إله إلا هو يكذب . ولقد برّ فى يمينه .

وحدثنى صاحبنا الفاضل أبو بكر بن سالار ، عن الشيخ تقى الدين بن دقيق
العيد شيخ وقته ، عن الإمام أبى محمد بن عبد السلام أنهم سألوه عن ابن عربى ،
لما دخل مصر ، فقال : شيخ سوء مقبوح يقول بقدم العالم ولا يُحرّم فرجاً .

وكان تقى الدين يقول : هو صاحب خيال واسع . حدثنى بذلك غير واحد من
الفقهاء ممن سمع كلام ابن دقيق العيد .

وحدثنى ابن بحير عن رشيد الدين سعيد وغيره أنه قال : كان يستحل الكذب ،
هذا أحسن أحواله .

(١) للتعريف بابن سبعين انظر ج ١ هامش ص ١١٤ ، وهامش ص ٣١ من هذا الجزء .

(٢) للتعريف بالتلمسانى انظر ج ١ هامش ص ١١٢ ، وهامش ص ٢٨ من هذا الجزء .

وحدثني الشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي شيخ زمانه أنه لما قدم وبلغه كلام هؤلاء في التوحيد قال : قرأتُ على العفيف التلمساني من كلامهم شيئاً فرأيتُه مخالفاً للكتاب والسنة ، فلما ذكرتُ ذلك له قال : القرآن ليس فيه توحيد ، بل القرآن كله شرك ، ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد ، قال : فقلت له : ما الفرق عندكم بين الزوجة والأجنبية والأخت والكل واحد ؟ قال : لا فرق بين ذلك ، وإنما هؤلاء المحجوبون اعتقدوه حراماً فقلنا : هو حرام عليهم عندهم ، وأما عندنا فما ثم حرام .

وحدثني كمال الدين بن المراغي أنه لما تحدث مع التلمساني في هذا المذهب قال : وكنتُ أقرأ عليه في ذلك فإنهم كانوا قد عظموه عندنا ونحن مشتاقون إلى معرفة « فصوص الحكم » ، فلما صار يشرحه لي أقول هذا خلاف القرآن والأحاديث ، فقال : ارم هذا كله خلف الباب واحضر بقلب صاف حتى تتلقى هذا التوحيد - أو كما قال - ثم خاف أن أشيع ذلك عنه فجاء إلى باكيأ وقال : استر عني ما سمعته مني .

وحدثني أيضاً كمال الدين أنه اجتمع بالشيخ أبي العباس الشاذلي تلميذ الشيخ أبي الحسن فقال عن التلمساني : هؤلاء كفار .. هؤلاء يعتقدون أن الصنعة هي الصانع ، قال : وكنتُ قد عزمتُ على أن أدخل الخلوة على يده فقلت : أنا لا آخذ عنه هذا وإنما أتعلم منه أدب الخلوة ، فقال لي : مثلك مثل من يريد أن يقترب إلى السلطان على يد صاحب الأتون والزبال ، فإذا كان الزبال هو الذي يُقرِّبه إلى السلطان ، كيف يكون حاله عند السلطان ؟

وحدثنا أيضاً قال : قال لي قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد : إنما استولت التتار على بلاد المشرق لظهور الفلسفة فيهم وضعف الشريعة ، فقلت له : ففي بلادكم مذهب هؤلاء الذين يقولون بالاتحاد وهو شر من مذهب الفلاسفة . فقال : قول هؤلاء لا يقوله عاقل ، بل كل عاقل يعلم فساد قول

هؤلاء - يعنى أن فسادهم ظاهر فلا يذكر هذا فيما يشتبه على العقلاء بخلاف
مقالة الفلاسفة فإن فيها شيئاً من المعقول وإن كانت فاسدة .

وحدثنى تاج الدين الأنبارى الفقيه المصرى الفاضل أنه سمع الشيخ إبراهيم
الجعبرى يقول : رأيت ابن عربى شيخاً مخضوب اللحية وهو شيخ نجس يكفر
بكل كتاب أنزله الله ، وكل نبي أرسله الله .

وحدثنى الشيخ رشيد الدين بن المعلم أنه قال : كنت وأنا شاب بدمشق أسمع
الناس يقولون عن ابن عربى والخسرو شافى أن كلاهما زنديق - أو كلاماً هذا
معناه .

وحدثنى عن الشيخ إبراهيم الجعبرى أنه حضر ابن الفارض عند الموت وهو
ينشد :

إن كان منزلتى فى الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضيعت أيامى
أمنية ظفرت نفسى بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

وحدثنى الفقيه الفاضل تاج الدين الزنبارى أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبرى
يقول : رأيت فى منامى ابن عربى وابن الفارض وهما شيخان أعميان يمشيان
ويتعثران ويقولان : كيف الطريق ؟ أين الطريق ؟

وحدثنى شهاب الدين المزى عن شرف الدين بن الشيخ نجم الدين ابن الحكيم
عن أبيه أنه قال : قدمت دمشق فصادفت موت ابن عربى فرأيت جنازته كأنما ذُرُّ
عليها الرماد فرأيتها لا تشبه جنازات الأولياء - أو قال : فعلت أن هذا .

وعن أبيه عن الشيخ إسماعيل الكورانى أنه كان يقول : ابن عربى شيطان .
وعنه أنه كان يقول عن الحريرى : إنه شيطان .

وحدثنى شهاب الدين عن القاضى شرف الدين البارلى أن أباه كان ينهاه عن
كلام ابن عربى وابن الفارض وابن سبعين .

* * *

فصل

فى بيان كفر الاتحادية وفساد قولهم بالأدلة النظرية

● بعض ما يظهر به كفرهم ، وفساد قولهم . وذلك من وجوه :

أحدها : أن حقيقة قولهم : إن الله لم يخلق شيئاً ولا ابتدعه ولا برأه ولا صورته ، لأنه إذا لم يكن وجود إلا وجوده فمن الممتنع أن يكون خالقاً لوجود نفسه ، أو بارئاً لذاته ، فإن العلم بذلك من أبين العلوم وأبدها للعقول أن الشئ لا يخلق نفسه ، ولهذا قال سبحانه : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ ؟ ^(١) فإنهم يعلمون أنهم لم يكونوا مخلوقين من غير خالق ، ويعلمون أن الشئ لا يخلق نفسه فتعين أن لهم خالقاً ، وعند هؤلاء الكفار الملاحدة الفرعونية أنه ما ثم شئ يكون الرب قد خلقه وبرأه أو أبدعه إلا نفسه المقدسة ، ونفسه المقدسة لا تكون مخلوقة مبروكة مصنوعة مبروءة لامتناع ذلك فى بدائه العقول ، وذلك من أظهر الكفر عند جميع أهل الملل ، وأما على رأى صاحب الفصوص فما ثم إلا وجوده والذوات الثابتة فى العدم الغنية عنه ، ووجوده لا يكون مخلوقاً ، والذوات غنية عنه ، فلم يخلق الله شيئاً .

الثانى : أن عندهم أن الله ليس رب العالمين ، ولا مالك الملك ، أو ليس إلا وجوده ، وهو لا يكون رب نفسه ، ولا يكون الملك المملوك هو الملك المالك ، وقد صرحوا بهذا الكفر مع تناقضه وقالوا : إنه هو ملك الملك ، بناءً على أن وجوده مفتقر إلى ذوات الأشياء ، وذوات الأشياء مفتقرة إلى وجوده ، فالأشياء مألكة لوجوده ، فهو ملك الملك .

الثالث : أن عندهم أن الله لم يرزق أحداً شيئاً ، ولا أعطى أحداً شيئاً ، ولا رحم أحداً ، ولا أحسن إلى أحد ، ولا هدى أحداً ، ولا أنعم على أحد نعمة ،

(١) الطور : ٣٥

ولا علم أحداً علماً ، ولا علم أحداً البيان ، وعندهم فى الجملة لم يصل منه إلى أحد لا خير ولا شر ، ولا نفع ولا ضرر ، ولا عطاء ولا منع ، ولا هدى ولا إضلال أصلاً . وأن هذه الأشياء جميعها عين نفسه ومحض وجوده . فليس هناك غير يصل إليه ، ولا أحد سواه ينتفع بها ، ولا عبد يكون مرزوقاً أو منصوراً أو مهدياً .

ثم على رأى صاحب « الفصوص » : أن هذه الذوات ثابتة فى العدم ، والذوات هى أحسنت وأساءت ، ونفعت وضرت ، وهذا عنده سر القدر . وعلى رأى الباقيين : ما ثم ذات ثابتة غيره أصلاً ، بل هو ذام نفسه بنفسه ، ولا عن نفسه بنفسه ، وهو المرزوق المضروب المشتوم ، وهو الناكح والمنكوح ، والأكول والمأكول ، وقد صرّحوا بذلك تصريحاً بيّناً .

الرابع : أن عندهم أن الله هو الذى يركع ويسجد ويخضع ويعبد ويصوم ويجوع ويقوم وينام . وتصيبه الأمراض والأسقام ، وتبتليه الأعداء ، ويصيبه البلاء ، وتشتد به اللأواء ، وقد صرّحوا بذلك وصرّحوا بأن كل كرب يصيب النفوس فإنه هو الذى يصيبه . وأنه إذا نفّس الكرب فإنما يتنفس عنه ، ولهذا كره بعض هؤلاء الذين هم من أكفر خلق الله وأعظمهم نفاقاً وإلحاداً وعتواً على الله وعناداً أن يصبر الإنسان على البلاء لأن عندهم هو المصاب المبتلى . وقد صرّحوا بأنه موصوف بكل نقص وعيب فإنه ما ثم من يتصف بالنقائص والعيوب غيره . فكل عيب ونقص وكفر وفسوق فى العالم فإنه هو المتصف به لا متصف به غيره . كلهم متفقون على هذا فى الوجود .

ثم صاحب « الفصوص » يقول : إن ذلك ثابت فى العدم ، وغيره يقول : ما ثم سوى وجود الحق الذى هو متصف بهذه المعاييب والمثالب .

● تحريف الفصوص القرآن بقصة نوح وموسى لتأييد المشركين :

الخامس : أن عندهم أن الذين عبدوا اللّات والعزى ومناة الثالثة الأخرى والذين عبدوا ودأ وسواع ويغوث ويعوق ونسراً . والذين عبدوا الشعري والنجم والشمس والقمر ، والذين عبدوا المسيح وعزيراً والملائكة وسائر من عبد الأوثان والأصنام : قوم نوح وعاد وحمود وقوم فرعون وبنى إسرائيل وسائر المشركين والعرب - ما عبدوا إلا الله . ولا يتصور أن يعبدوا غير الله ، وقد صرحوا بذلك فى مواضع كثيرة مثل قول صاحب « الفصوص فى » فص الكلمة النوحية » :

﴿ وَمَكَّرُوا مَكْرًا كُبَارًا ﴾ (١) : لأن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو ، لأنه ما عدم من البداية فيدعى إلى الغاية ، ﴿ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ ﴾ هنا عدة المكر ﴿ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ (٢) ففيه أن الأمر له كله فأجابه مكرًا كما دعاهم ... إلى أن قال : فقالوا فى مكرهم : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٣) ، فإنهم إذا تركوهم جهلوا من الحق على قدر ما تركوا من هؤلاء ، فإن الحق فى كل معبود وجهاً خاصاً يعرفه من عرفه ويجهله من جهله فى المحمدين ، ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (٤) أى حَكَمَ ، فالعالم يعلم من عبد وفى أى صورة ظهر حتى عبد ، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء فى الصورة المحسوسة وكالقوى المعنوية فى الصورة الروحانية . فما عبد غير الله فى كل معبود . فالأدنى من تخيل فيه الألوهية . فلولا هذا التخيل ما عبد الحجر ولا غيره . ولهذا قال تعالى : ﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ (٥) فلو سموهم لسموهم حجراً وشجراً وكوكباً . ولو قيل : من عبدتم ؟ لقالوا : إلهاً واحداً كما كانوا يقولون : « الله ولا إله » ، وإلا على ما تخيل بل قال : هذا مجلى إلهى ينبغي تعظيمه فلا يقتصر . فالأدنى صاحب التخيل يقول : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (٦) والأعلى العالم يقول :

(٣) نوح : ٢٣

(٢) يوسف : ١٠٨

(١) نوح : ٢٢

(٦) الزمر : ٣

(٥) الرعد : ٣٣

(٤) الإسراء : ٢٣

﴿ فَأَلْهَمُكُمْ إِلَهًا وَاحِدًا فَلَهُ أَسْلَمُوا ﴾ (١) حيث ظهر ﴿ وَبَشَّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴾ (٢)
الذين خبت نار طبيعتهم فقالوا : « إلهاً » ولم يقولوا : « طبيعة »

• زعمه أن عبادة العجل والأصنام والهوى أعلى المعرفة :

وقال أيضاً في « فص الهارونية » : « ثم قال هارون لموسى : ﴿ إِنِّي خَشِيتُ
أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ (٣) فتجعلنى سبياً فى تفرقتهم ، فإن عبادة
العجل فرقت بينهم ، وكان فيهم من عبده اتباعاً للسامرى وتقليداً له ، ومنهم من
توقف عن عبادته حتى يرجع موسى إليهم فيسألونه فى ذلك ، فخشى هارون أن
ينسب ذلك التفرق إليه ، فكان موسى أعلم بالأمر من هارون لأنه علم ما عبده
أصحاب العجل ، لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يُعبد إلا إياه ، وما حكم الله
بشئ إلا وقع ، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر فى إنكاره وعدم
إتساعه ، فإن العارف من يرى الحق فى كل شئ ، بل يراه عين كل شئ ، فكان
موسى يربى هارون تربية علم وإن كان أصغر منه فى السن ، ولذلك لما قال له
هارون ما قال رجع إلى السامرى فقال : ﴿ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ ﴾ (٤) يعنى
فيما صنعت من عدولك إلى صورة العجل على الاختصاص ... وساق الكلام
إلى أن قال : فكان عدم قوة إرداع هارون بالفعل أن تنفذ فى أصحاب العجل
بالتسليط على العجل كما سلبط موسى عليه - حكمة من الله ظاهرة فى الوجود
ليُعبد فى كل صورة ، وإن ذهبت تلك الصورة بعد ذلك فما ذهبت إلا بعد
ما تلبست عند عابدها بالألوهية ، ولهذا ما بقى نوع من الأنواع إلا وعُبد ،
إما عبادة تأله ، وأما عبادة تسخير ، ولا بد من ذلك لمن عقل ، وما عبَدَ شئ
من العالم إلا بعد التلبس بالرفعة عند العابد والظهور بالدرجة فى قلبه ، ولذلك
تسمى الحق لنا بـ « رفيع الدرجات » ولم يقل « رفيع الدرجة » فكثُر الدرجات

(٢) الحج : ٣٤

(٤) طه : ٩٥

(١) الحج : ٣٤

(٣) طه : ٩٤

فى عين واحدة فإنه قضى أن لا يُعبد إلا إياه فى درجات له كثيرة مختلفة أعطت كل درجة مجلى إلهياً عُبد فيها ، وأعظم مجلى عُبد فيه وأعلاه « الهوى » كما قال : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (١) فهو أعظم معبود ، فإنه لا يُعبد شئ إلا به ، ولا يُعبد هو إلا بذاته . وفيه أقول :

وحق الهوى إن الهوى سبب الهوى ولولا الهوى فى القلب ما عُبد الهوى

● فلسفته وثرثرته فى تسمية الشريك معرفة :

« ألا ترى علم الله بالأشياء ما أكمله كيف تم فى حق من عبد هواه واتخذها إلهاً فقال : ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ (٢) والضلالة : الحيرة ، وذلك أنه لما رأى هذا العابد ما عبد إلا هواه بانقياده لطاعته فيما يأمر به من عبادة من عبده من الأشخاص ، حتى إن عبادة الله كانت عن هوى أيضاً فإنه لو لم يقع له فى ذلك الجنب المقدس هوى - وهو الإرادة بمحبة - ما عبد الله ولا أثره على غيره ، وكذلك كل من عبد صورة من صور العالم واتخذها إلهاً ما اتخذها إلا بالهوى ، فالعابد لا يزال تحت سلطان هواه ثم رأى المعبودات تتنوع فى العابدين ، وكل عابد أمراً ما يُكفر من يعبد سواه ، والذي عنده أدنى تنبه لا يحار لاتحاد الهوى بل لأحادية الهوى كما ذكر ، فإنه عين واحدة فى كل عابد : ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ ﴾ أى حيره على علم بأن كل عابد ما عبد إلا هواه ، ولا استعبده إلا هواه ، سواء صادف الأمر المشروع أو لم يصادف ، والعارف المكمل من رأى كل معبود مجلى للحق يُعبد فيه . ولذلك سموه كلهم إله مع اسمه الخاص : شجر أو حجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك ، هذا اسم الشخصية فيه والألوهية مرتبة تخيل العابد له أنها مرتبة معبوده ، وهى على الحقيقة مجلى الحق لبصر هذا العابد المعتكف على هذا المعبود فى هذا المجلى المختص بحجر ، ولهذا قال بعض من لم يعرف مقاله جهالة : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (٣) مع

(١) الجاثية : ٢٣

(٢) الجاثية : ٢٣

(٣) الزمر : ٣

تسميتهم إياهم آلهة ، كما قالوا : ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ، إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾ (١) فما أنكروه بل تعجبوا من ذلك فإنهم وقفوا على كثرة الصور ونسبة الألوهية له ، فجاء الرسول ودعاهم إلى إله واحد يُعرف ، ولا يشهد أيضاً بشهادتهم أنهم أثبتوه عندهم واعتقدوه فى قولهم : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (٢) لعلمهم بأن تلك الصور حجارة ، ولذلك قامت الحجة عليهم بقوله : ﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ (٣) فما يسمونهم إلا بما يعلمون أن تلك الأسماء لهم حقيقة - كحجر وخشب وكوكب وأمثالها - وأما العارفون بالأمر على ما هو عليه فيظهرون صورة الإنكار لما عبَدَ من الصور لأن مرتبتهم فى العلم تعطىهم أن يكونوا بحكم الوقت لحكم الرسول الذى آمنوا به عليهم الذى به سموا مؤمنين ، فهم عبَاد الوقت ، مع علمهم بأنهم ما عبدوا من تلك الصور أعيانها وإنما عبدوا الله فيها بحكم سلطان التجلى الذى عرفوه منهم ، وجهله المنكر الذى لا علم له بما يتجلى . وستره العارف المكمل من نبي أو رسول أو وارث عنهم ، فأمرهم بالانتزاع عن تلك الصور لما انتزع عنها رسول الوقت اتباعاً للرسول طمعاً فى محبة الله إياهم بقوله : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (٤) فدعا إلى إله يصمد إليه ويعل من حيث الجملة ولا يُشهد ولا تدركه الأبصار ، بل هو يدرك الأبصار للطفه وسريانه فى أعيان الأشياء ، فلا تدركه الأبصار كما أنها لا تدرك أرواحها المدبرة أشباحها ، وصورها الظاهرة ، فهو اللطيف الخبير ، والخبرة ذوق ، والذوق تجلى ، والتجلى فى الصور ، فلا بد منها ولا بد منه ، فلا بد أن يعبد من رآه بهواه . إن فهمت هذا .. اهـ .

(١) سورة ص : ٥

(٢) الزمر : ٣

(٣) الرعد : ٣٣

(٤) آل عمران : ٣١

• رد الشيخ على الحاد ابن عربى وشركه بأنه خلاف دين الله وسائر الأديان :

فتدبر حقيقة ما عليه هؤلاء ، فإنهم أجمعوا على كل شرك فى العالم وعدلوا بالله كل مخلوق وجوزوا أن يُعبد كل شئ ، ومع كونهم يعبدون كل شئ فيقولون : ما عبدنا إلا الله ، فاجتمع فى قولهم أمران : كل شرك ، وكل جحود وتعطيل مع ظنهم أنهم ما عبدوا إلا الله ، ومعلوم أن هذا خلاف دين المرسلين كلهم وخلاف دين أهل الكتاب كلهم ، والمثل كلها ، بل وخلاف دين المشركين أيضاً ، وخلاف ما فطر الله عليه عباده مما يعقلونه بقلوبهم ويجدون فى نفوسهم ، وهو فى غاية الفساد والتناقض والسفسطة والجحود لرب العالمين .

وذلك أنه عُلِمَ بالاضطرار أن الرسل كانوا يجعلون ما عبده المشركون غير الله ، ويجعلون عابده عابداً لغير الله مشركاً بالله عادلاً به جاعلاً له نداً . فإنهم دعوا المخلوق إلى عبادة الله وحده لا شريك له . وهذا هو دين الله الذى أنزل به كتبه وأرسل به رسله ، وهو الإسلام العام الذى لا يقبل الله من الأولين والآخرين غيره ، ولا يغفر لمن تركه بعد بلاغ الرسالة كما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) وهو الفارق بين أهل الجنة وأهل النار والسعداء والأشقياء كما قال النبى ﷺ : « مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » ، وقال : « مَنْ مَاتَ يَعْلَمُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » ، وقال : « إِنِّى لأَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ عِنْدَ الْمَوْتِ إِلَّا وَجَدَ لَهَا رَوْحاً وَهِيَ رَأْسُ الدِّينِ » ، وكما قال : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّى رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِذَا قَالُوا عَصِمُوا مِنِّى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » .

(١) النساء : ٤٨

● تفنيد شركهم بآيات القرآن في أخبار الرسل :

وفضائل هذه الكلمة وحقائقها وموقعها من الدين فوق ما يصفه الواصفون ويعرفه العارفون ، وهى حقيقة الأمر كله كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (١) ، فأخبر سبحانه أنه يوحى إلى كل رسول بنفى الألوهية عما سواه وإثباتها له وحده . وزعم هؤلاء الملاحدة المشركون أن كل شئ يستحق الألوهية كاستحقاق الله لها ، وقال تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ ؟ (٢) وزعم هؤلاء الملاحدة أن كل شئ فإنه إله معبود ، فأخبر سبحانه أنه لم يجعل من دون الرحمن آلهة . وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ (٣) فأمر الله سبحانه بعبادته واجتناب الطاغوت . وعند هؤلاء : أن الطواغيت جميعها فيها الله ، أو هى الله ، ومن عبدها فما عبد إلا الله . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ... الآيتين (٤) ، وأمر سبحانه بعبادة الرب الخالق لهذه الآيات . وعند هؤلاء الملاحدة الملاحين : هو عين هذه الآيات . ونهى سبحانه أن يجعل الناس له أنداداً ، وعندهم : هذا لا يتصور فإن الأنداد هى عينه ، فكيف يكون نداً لنفسه ؟ والذين عبدوا الأنداد فما عبدوا سواه .

● تصحيحهم لعبادة اللات والعزى وغيرها وعبادة الشيطان :

ثم إن هؤلاء الملاحدة احتجوا بتسمية المشركين لما عبدوه إلهاً كما قال : ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ ؟ (٥) ، واعتقدوا أنهم لما سموهم آلهة كانت تسمية المشركين دليلاً على أن إلهية الله لهم . وهذه الحجة قد ردها الله على المشركين فى غير موضع كقوله سبحانه عن هود فى مخاطبته للمشركين من قومه :

(٣) النحل : ٣٦

(٢) الزخرف : ٤٥

(١) الأنبياء : ٢٥

(٥) سورة ص : ٥

(٤) البقرة : ٢١

﴿ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ ... الآية (١) هذا رداً لقولهم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ (٢) فأخبر رسول الله ﷺ أن تسميتهم إياها آلهة ومعبودين تسمية ابتدعوها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من حجة ولا سلطان ، والحكم ليس إلا لله وحده ، وقد أمر هو سبحانه أن لا يُعبد إلا إياه ، فكيف يحتج بقول مشركين لا حجة لهم ؟ وقد أبطل الله قولهم ؟ وأمر الخلق أن لا يعبدوا إلا إياه دون هذه الأوثان التي سماها المشركون آلهة ، وعند الملاحدة عابدو الأوثان ما عبدوا إلا الله .

ثم إن المشركين أنكروا على الرسول حيث جاءهم ليعبدوا الله وحده ويذروا ما كان يعبد آباؤهم ، فإذا كانوا هم ما زالوا يعبدون الله وحده كما تزعمه الملاحدة ، فلم يدعو إلى ترك ما يعبد آباؤهم هو وغيره من الأنبياء ؟ وكذلك قال سبحانه في سورة يوسف عنه : ﴿ يَا صَاحِبِي السَّجْنَءُ أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ * مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وقال سبحانه : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴾ (٤) ، وهذه الثلاثة المذكورة في هذه السورة هي الأوثان العظام الكبار التي كان المشركون ينتابونها من أمصارهم ، فاللات كانت حذو قديد بالساحل لأهل المدينة ، والعزى كانت قريبة من عرفات لأهل مكة ، ومناة كانت بالطائف لثقيف ، وهذه الثلاثة هي أمصار أرض الحجاز .

(١) الأعراف : ٧١

(٢) الأعراف : ٧٠

(٣) يوسف : ٣٩ - ٤٠

(٤) النجم : ١٩ - ٢٣

● فى توحيد خليل الرحمن وتنقيص ابن عربى له ولسائر الرسل :

أخبر سبحانه أن الأسماء التى سماها المشركون أسماء ابتدعوها لا حقيقة لها ، فهم إنما يعبدون أسماء لا مسميات لها ، لأنه ليس فى المسمى من الألوهية ولا العزة ولا التقدير شئ ، ولم يُنزل الله سلطانا بهذه الأسماء ، إن يتبع المشركون إلا ظناً لا يُغنى من الحق شيئاً فى أنها آلهة تنفع وتضر ويتبعوا أهواء أنفسهم . وعند الملاحدة أنهم إذا عبدوا أهواءهم فقد عبدوا الله ، وقد قال سبحانه عن إمام الأئمة و خليل الرحمن وخير البرية بعد محمد ﷺ أنه قال لأبيه : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً * يَا أَبَتِ إِنَّى قَدْ جَاءَنى مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ فَتَكُونُ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً ﴾ (١) فنهاه وأنكر عليه أن يعبد الأوثان التى لا تسمع ولا تبصر ولا تغنى عنه شيئاً .

وعلى زعم هؤلاء الملحدين : فما عبدوا غير الله فى كل معبود ، فيكون الله هو الذى لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنه شيئاً ، وهو الذى نهاه عن عبادته ، وهو الذى أمره بعبادته . وهكذا قال أحمق طواغيتهم الفاجر التلمسانى فى قصيدة له :

يا عاذلى أنت تنهانى وتأمرنى والوجد أصدق نهاء وأمار

فإن أطعك وأعص الوجد عذرنى عمى عن العيان إلى أوهام أخبار (٢)

وعين ما أنت تدعونى إليه إذا حققته تهره المنهى يا جسارى

وقد قال أيضاً إبراهيم لأبيه : ﴿ يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً ﴾ (٣) ، وعندهم أن الشيطان مجلى إلهى ينبغى تعظيمه

(١) مريم : ٤٢ - ٤٥

(٢) كذا فى الأصل وليحرر . (٣) مريم : ٤٤

وَمَنْ عِبْدَهُ فَمَا عِبْدَ غَيْرِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ الشَّيْطَانُ غَيْرَ الرَّحْمَنِ حَتَّى نَعْصِيهِ ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَلَمْ أُعْهِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنَى آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ، إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنْ اعْبُدُونِي ، هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ (١) فَنَهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ وَأَمَرَهُمْ بِعِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَعِنْدَهُمْ : عِبَادَةُ الشَّيْطَانِ هِيَ عِبَادَتُهُ أَيْضاً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ الشَّيْطَانُ وَجَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ فَإِنَّهَا عَيْنُهُ

وَقَالَ تَعَالَى أَيْضاً عَنْ إِمَامِ الْخَلَّاتِقِ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ لَمَّا ﴿ رَأَى كَوْكَباً ، قَالَ هَذَا رَبِّي ، فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحَبُّ الْآفَلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَذَا رَبِّي ، فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ، فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٢) ، وَقَالَ أَيْضاً : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ (٣) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٥) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾ (٦) .

(٣) المتحنة : ٤

(٢) الأنعام : ٧٦ - ٨٢

(١) يس : ٦٠ - ٦٢

(٥) الشعراء : ٧٥ - ٩٨

(٤) الزخرف : ٢٦

(٦) الشعراء : ٧٠ - ٧١ ، أما ما بعد : « إِلَى قَوْلِهِ » فهو من سورة الأنبياء : ٦٨

• بيان كفر الاتحاديين بحُجة الله التى آتاها إبراهيم على قومه :

فهذا الخليل الذى جعله الله إمام الأئمة الذين يهتدون بأمره من الأنبياء والمرسلين بعده وسائر المؤمنين قال : ﴿ إِنِّى بَرِىُّ مِمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ ﴾ (١) وعند الملاحدة : الذى أشركوه هو عين الحق ليس غيره ، فكيف يتبرأ من الله الذى وجَّه وجهه إليه ؟ وأحد الأمرين لازم على أصلهم ، إما أن يعبدوه فى كل شئ من المظاهر بدون تقيد ولا اختصاص وهو حال المكمل عندهم فلا يتبرأ من شئ ، وإما أن يعبدوه فى بعض المظاهر كفعل الناقصين عندهم .

وأما التبرىء من بعض الموجودات فقد قال : إن قوم نوح لو تركوهم لتركوا من الحق بقدر ما تركوا من تلك الأوثان ، والرسل قد تبرأت من الأوثان فقد تركت الرسل من الحق شيئاً كثيراً وتبرؤا من الله الذى دعوا الخلق إليه ، والمشركون على زعمهم أحسن حالاً من المرسلين ، لأن المشركين عبدوه فى بعض المظاهر ولم يتبرؤا من سائرهما ، والرسل يتبرؤن منه فى عامة المظاهر .

ثم قول إبراهيم : ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٢) باطل على أصلهم ، فإنه لم يفطرها إذ هى ليست غيره ، فما أجدرهم بقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ ... الآية (٣) .

ثم قول الخليل : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ ... الآية (٤) وهذه حُجة الله التى آتاها إبراهيم على قومه بقوله : كيف أخاف ما عبدتموه من دون الله ؟ وهى المخلوقات المعبودة من دونه ، وعندهم : ليست معبودة من دونه ، ومن لم يقم بحقها فلم يخف الله ، والرسل لم يخافوا الله .

(٢) الأنعام : ٧٩

(٤) الأنعام : ٨١

(١) الأنعام : ٧٨ - ٧٩

(٣) النساء : ٥١

● جعلهم الشرك الذى لم ينزل به سلطاناً أكمل الإيمان :

وقول الخليل : ﴿ أَتُكْمُ أَشْرَكْتُمْ بِاللّٰهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾ (١) لم يصح عندهم فإنهم لم يشركوا باللّٰه شيئاً إذ ليس ثمّ غيره حتى يشركوا به ، بل المعبود الذى عبدوه هو اللّٰه ، وأكثر ما فعلوه أنهم عبدوه فى بعض المظاهر وليس فى هذا أنهم جعلوا غيره شريكاً له فى العبادة

وقوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (٢) ورد فى الصحيحين عن عبد اللّٰه بن مسعود قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب النّبى ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال النّبى ﷺ : « ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ ، إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣) » ؟ فقد أخبر اللّٰه ورسوله أنّ الشرك ظلم عظيم ، وأنّ الأمن هو لمن آمن باللّٰه ولم يخلط إيمانه بشرك ، وعلى زعم هؤلاء الملاحدة : فإيمان الذين خلطوا إيمانهم بشرك هو الإيمان الكامل التام ، وهو إيمان المحقق العارف عندهم ، لأنّ من آمن باللّٰه فى جميع مظاهره وعبدته فى كل موجود هو أكمل ممن لم يؤمن بالأمر حيث لم يظهر ، ولم يعبدته إلا من حيث لا يشهد ولا يعرف (٤) ، وعندهم : لا يتصور أن يوجد إلا فى المخلوق ، فمن لم يعبدته فى شئ من المخلوقات أصلاً فما عبده فى الحقيقة ، وإذا أطلقوا أنه عبده فهو لفظ لامعنى له ، أى إذا فسروه فيكون بالتخصيص بمعنى أنه خصّ بعض المظاهر بالعبادة ، وهذا عندهم نقص لا من جهة ما أشركه وعبدته ، وإنما هو من جهة ما تركه ، فليس عندهم فى الشرك ظلم ولا نقص إلا من جهة قلته ، وإلا فإذا كان الشّرك عاماً كان أكمل وأفضل .

(١) الأنعام : ٨١

(٢) الأنعام : ٨٢

(٣) لقمان : ١٣

(٤) يعنون بهذا : الإيمان بالغيب الذى هو أساس دين اللّٰه فى القرآن وسائر الكتب الإلهية . وهذا عندهم أدنى وأنقص درجات الإيمان بل هو عندهم باطل ، إذ لا موجود عندهم غير هذه المظاهر ، فأكمل العبادة عبادتها أو عبادة ما سمي الإله فيها كلها وهو هى ، ودون ذلك عبادته فى بعضها كعبادة المسيح وغيره من البشر وعبادة العجل والأصنام ، فكلما كثرت المعبودات كانت العبادة أكمل ، ولا يسمى هذا شركاً عندهم لأنّ هذه كلها وسائر الموجودات شئ واحد فى نفسه متعدد فى مظاهره .

وكذلك أيضا قول الخليل لقومه : ﴿ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (١) تبرأ عندهم من الحق الذي ظهر فيهم وفي آلهتهم ، وكذلك كفره به ومعاداته لهم كفر بالحق عندهم ومعاداة له .

● تحريفهم لآية : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ بحمل القضاء على التكوين القَدَرى :

ثم قوله : ﴿ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ ﴾ (٢) كلام لا معنى له عندهم ، فإنهم كانوا مؤمنين بالله وحده ، إذ لا يُتصور عندهم غيره ، وإنما غايتهم أنهم عبدوه في بعض المظاهر وتركوا بعضها من غير كفر به فيها ، وكذلك سائر ما قصه عن إبراهيم من معاداته لما عبده أولئك هو عندهم معاداة لله لأنه ما عبد غير الله كما زعم الملحدون محتجين بقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (٣) قالوا : وما قضى الله شيئا إلا وقع . وهذا هو الإلحاد في آيات الله ، وتحريف الكلم عن مواضعه ، والكذب على الله ، فإن « قَضَى » هنا ليست بمعنى القَدَر والتكوين بإجماع المسلمين بل وبإجماع العقلاء حتى يُقال ما قَدَّر الله شيئا إلا وقع ، وإنما هي بمعنى أمر ، وما أمر الله به فقد يكون وقد لا يكون . فتدبر هذا التحريف ، وكذلك قوله : « ما حكم الله بشئ إلا وقع » كلام مجمل ، فإن الحكم يكون بمعنى الأمر الدينى وهو الأحكام الشرعية كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ، أُحْلِلْتُ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ ... الآية (٤) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ ، يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾ (٦) ، ويكون الحكم حكما بالحق والتكوين والعقل كقوله : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ﴾ (٧) ، وقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ (٨) .

(١) المتحنة : ٤

(٢) المتحنة : ٤

(٣) الإسراء : ٢٣

(٤) المائدة : ١

(٥) المائدة : ٥٠

(٦) المتحنة : ١٠

(٧) يوسف : ٨٠

(٨) الأنبياء : ١١٢

ولهذا كان بعض السلف يقرأون : « ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه. » ،
 وذكروا أنها كذلك فى بعض المصاحف ، ولهذا قال فى سياق الكلام :
 ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ... الآية (١) ، وساق أمره ووصياه إلى أن قال :
 ﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ
 فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾ (٢) فختَم الكلام بمثل ما فتحه به من أمره
 بالتوحيد ونهيه عن الشرك ليس هو إخباراً أنه ما عبدَ أحدٌ إلا الله وأنَّ الله قدَّرَ
 ذلك وكونه ، وكيف وقد قال : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ ؟ وعندهم :
 ليس فى الوجود شئ يُجعل إلهاً آخر ، فأى شئ عبدَ فهو نفس الإله ليس آخر
 غيره .

ومثل معاداة إبراهيم والمؤمنين لله - على زعمهم - حيث عادى العابدين
 والمعبودين وما عبد غير الله ، وما عبد الله غير الله ، فهو عين كل عابد وعين
 كل معبود ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ
 إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (٣) ، وعلى زعمهم : ما لله عدو أصلاً ، وأنه ما ثمَّ غير ولا سوى
 بحيث يُتصور أن يكون عدو نفسه أو عدو الذوات التى لا يظهر إلا بها .

● زعمهم أن الدعوة إلى عبادة الله مكر بالعباد :

السادس : أن عندهم أن دعوة العباد إلى الله مكر بهم كما صرَّح به حيث
 قال : « إن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو فإنه ما عُدِمَ من البداية فيدعى
 إلى الغاية » .

وقال أيضاً صاحب الفصوص : « ﴿ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴾ (٤) : الذين خبت نار
 طبيعتهم فقالوا : إلهاً ولم يقولوا : طبيعة ، ﴿ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ (٥) أى

(٣) المتحنة : ١

(٢) الإسراء : ٣٩

(١) الإسراء : ٢٣

(٥) نوح : ٢٤

(٤) الحج : ٣٤

حيروهم فى تعداد الواحد بالوجوه والنسب ، ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ ﴾ لأنفسهم المصطفين الذين أورثوا الكتاب فهم أول الثلاثة فقدّمه على المقتصد والسابق ﴿ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ (١) أى إلا حيرة . وفى المحدثى : زدنى فيك تحيراً ، ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَءٌ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (٢) له فالمحير له الدور ، والحركة الدورية حول القطب فلا تبرح منه ، وصاحب الطريق المستطيل مائل خارج عن المقصود طالب ما هو فيه ، صاحب خيال إليه غايته ، فله « من » و « إلى » وما بينهما ، وصاحب الحركة الدورية لا بدء له فيلزمه « من » ولا غاية فتحكم عليه « إلى » فله الوجود الأتم وهو المؤتى جوامع الكلم « اهـ .

وقال بعض شعرائهم :

ما بال عينك لا يقر قرارها وإلام خطوك لا ينى متنقلا

فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن إلا إليسك إذا بلغت المنزلا

ف عندهم : الإنسان هو غاية نفسه ، وهو معبود نفسه ، وليس وراءه شئ يعبد . أو يقصده ، أو يدعو أو يستجيب له ، ولهذا كان قولهم حقيقة قول فرعون .

و كنت أقول لمن أخاطبه : إن قولهم هو حقيقة قول فرعون حتى حدثنى بعض من خاطبته فى ذلك من الثقات العارفين : أن بعض كبرائهم لما دعا هذا المحدث إلى مذهبهم وكشف له حقيقة سرهم قال : فقلت له : هذا قول فرعون ، قال : نعم ، ونحن على قول فرعون ، فقلت له : والحمد لله الذى اعترفوا بهذا ، فإنه مع إقرار الخصم لا يحتاج إلى بيّنة .

* * *

(٢) البقرة : ٢٠

(١) نوح : ٢٤

• جعلهم متبّع الصراط المستقيم صاحب خيال :

وقد جعل صاحب الطريق المستطيل صاحب خيال ، ومدح الحركة المستديرة الحائرة ، والقرآن يأمر بالصراط المستقيم ويمدحه ويشنّى على أهله لا على المستدير . ففى أم الكتاب : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا ... ﴾ الآيتين (٣) . وقال تعالى فى موسى وهارون : ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ، قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (٥) ، وقال عن إبليس : ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَا تَجِدُنَّهُمْ ... ﴾ الآية (٦) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٧) ، وهؤلاء الملحدون من أكابر متبعيه ، وأنه قد لهم على صراط الله المستقيم فصدّهم عنه حتى كفروا بربهم ، وآمنوا أن نفوسهم هى معبودهم وإلههم . وقال تعالى فى حق خاتم الرسل : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ... الآية (٨) .

وأيضاً فإن الله يقول : ﴿ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ ﴾ (٩) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ (١٠) ، وقال تعالى :

(٢) الأنعام : ١٥٣

(١) الفاتحة : ٦

(٣) أى أقرأ الآيتين بعد هذه إذ آخرهما : ﴿ وَلَهْدَيْنَاهُم صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ (النساء : ٦٦ - ٦٨) .

(٤) الصافات : ١١٧ - ١١٨ (٥) الأنعام : ١٢٦ (٦) الأعراف : ١٦ - ١٧

(٧) سبأ : ٢٠ (٨) الشورى : ٥٢ - ٥٣ (٩) يونس : ٣٠

(١٠) الفاشية : ٢٥ - ٢٦

﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾ ... الآية (١) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا
الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ ﴾ (٢) ، وهؤلاء : عندهم
ما ثمَّ إلا أنت ، وأنت من الآن مردود إلى الله ، وما رأيت مردوداً إليه وليس
هو شئ غيرك حتى ترد إليه أو ترجع إليه ، أو تكدح إليه أو تلاقيه .

• حال ابن الفارض والتلمساني عند الموت ، وتصحيح ابن عربى
لدعوى فرعون :

ولهذا حدثونا أن ابن الفارض لما احتضر أنشد بيتين :

إن كان منزلتى فى الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضيعت أيامى

أمنية ظفرت نفسى بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

وذلك أنه كان يتوهم أنه الله ، وأنه ما ثمَّ مرد إليه ومرجع إليه غير ما كان
عليه ، فلما جاءته ملائكة الله تنزع روحه من جسمه ، وبدا له من الله ما لم
يكن يحسب ، تبين له أن ما كان عليه من أضغاث أحلام من الشيطان .

وكذلك حدثنى بعض أصحابنا عن بعض من أعرفه وله اتصال بهؤلاء عن
الفاجر التلمساني أنه وقت الموت تغير واضطرب ، قال : دخلت عليه وقت الموت
فوجدته يتأوه ، فقلت له : مم تتأوه ؟ فقال : من خوف الفوت ، فقلت : سبحان
الله ، ومثلك يخاف الفوت وأنت تدخل الفقير إلى الخلوة فتوصله إلى الله فى
ثلاثة أيام ؟ فقال ما معناه : زال ذلك كله وما وجدت لذلك حقيقة .

الثامن (٣) : أن عندهم من يدعى الإلهية من البشر كفرعون والدجال المنتظر ،
أو أُدعيت فيه وهو من أولياء الله نبياً كال المسيح ، أو غير نبي كعلی ، أو ليس
من أولياء الله كالحاكم (٤) بمصر وغيرهم ، فإنه عند هؤلاء الملاحدة المنافقين

(٣) لم يذكر السابع .

(٢) الانشقاق : ٦

(١) المائدة : ٤٨

(٤) للتعريف بالحاكم انظر هامش ص ٣ من هذا الجزء .

يصحح هذه الدعوى ، وقد صرح صاحب « الفصوص » أن هذه الدعوى كدعوى فرعون ، وهم كثيراً ما يعظمون فرعون فإنه لم يتقدم لهم رأس في الكفر مثله ، ولا يأتى متأخر لهم مثل الدجال الأعور الكذاب ، وإذا نافقوا المؤمنين وأظهروا الإيمان قالوا : إنه مات مؤمناً وأنه لا يدخل النار ، وقالوا : ليس في القرآن ما يدل على دخوله النار . وأما في حقيقة أمرهم فما زال عندهم عارفاً بالله ، بل هو الله ، وليس عندهم نار فيها ألم أصلاً كما سنذكره إن شاء الله عنهم ، ولكي يتفطن بهذا لكون البدع مظان النفاق ، كما أن السنن شعائر الإيمان .

● تحريف ابن عربى آيات مراجعة فرعون لموسى واعترافه بربوبيته :

قال صاحب « الفصوص » في فص « الحكمة التى فى الكلمة الموسوية » لما تكلم على قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) : « وهنا سر كبير فإنه أجاب بالفعل لمن سأل عن الحد الذاتى فجعل الحد الذاتى عين إضافته إلى ما ظهر به من صور العالم أو ما ظهر فيه من صور العالم ، فكأنه قال له فى جواب قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ؟ قال : الذى يظهر فيه صور العالمين من علو وهو السماء وسفل وهو الأرض ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ ^(٢) أو يظهر هو بها ، فلما قال فرعون لأصحابه : « إنه لمجنون » كما قلنا فى معنى كونه مجنوناً . أى لمستور عنه علم ما سألته عنه أو لا يتصور أن يعلم أصلاً ، زاد موسى فى البيان ليعلم فرعون رتبته فى العلم الإلهى لعلمه بأن فرعون يعلم ذلك فقال : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ ^(٣) فجاء بما يظهر ويستر وهو الظاهر والباطن ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ ^(٣) وهو قوله : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) . ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ^(٥) أى إن كنتم أصحاب تقييد فإن العقل للتقييد .

(٣) الشعراء : ٢٨

(٢) الشعراء : ٢٤

(١) الشعراء : ٢٣

(٥) الشعراء : ٢٨

(٤) البقرة : ٢٩

« والجواب الأول جواب الموقنين وهم أهل الكشف والوجود ، فقال له : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ ^(١) أى أهل كشف ووجود فقد أعلمتكم ما تيقنتموه فى كشفكم ووجودكم ، فإن لم تكونوا من هذا الصنف فقد أجبتكم بالجواب الثانى إن كنتم أهل عقل وتقييد وحصرتم الحق فيما تعطيه أدلة عقولكم ، فظهر موسى بالوجهين ليعلم فرعون فضله وصدقه ، وعلم موسى أن فرعون لكونه سأل عن ذلك من الماهية فعلم أن سؤاله ليس على اصطلاح القدماء فى السؤال فلذلك أجاب ، فلو علم منه غير ذلك لخطأه فى السؤال ، فلما جعل موسى المسؤول عنه عين العالم خاطبه فرعون بهذا اللسان والقوم لا يشعرون فقال له : ﴿ لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ ^(٢) والسين من حروف الزوائد ، أى لأسترنك فإنك أجبت بما أيدتنى به أن أقول مثل هذا القول ، فإن قلت لى بلسان الإشارة : فقد جهلت يا فرعون بوعيدك إياى والعين واحدة فكيف فرقت ؟ فيقول فرعون : إنما فرقت المراتب العين ما تفرقت العين ولا انقسمت فى ذاتها ، ومرتبتي الآن التحكم فيك يا موسى بالفعل ، وأنا أنت بالعين ، وأنا غيرك بالرتبة » - وساق الكلام إلى أن قال : « ولما كان فرعون فى منصب الحكم صاحب الوقت وأنه الخليفة بالسيف وإن جار فى العرف الناموسى لذلك قال : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما ، فأنا الأعلى منهم بما أعطيته فى الظاهر من التحكم فيكم ، ولما علمت السحرة صدقه فيما قال لهم لم ينكروه وأقرؤا له بذلك وقالوا له : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ، إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) فالدولة لك فصح قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ، وإن كان عين الحق فالصورة لفرعون فقطع الأيدى والأرجل وصلب بعين حق فى صورة باطل لنيل مراتب لا تُنال إلا بذلك الفعل ، فإن الأسباب لا سبيل إلى تعطيلها لأن الأعيان الثابتة اقتضتها ، فلا تظهر فى الوجود إلا بصورة ما هى عليه فى الشبوت ، إذ لا تبدل لكلمات الله ، وليست كلمة الله سوى أعيان الموجودات » .

* * *

(٢) الشعراء : ٢٩

(٤) طه : ٧٢

(١) الشعراء : ٢٤

(٣) النازعات : ٢٤

فصل

فى تحريفهم وزيادتهم فى حديث : « كان الله ولم يكن شئ قبله »
ومن أعظم الأصول التى يعتمد عليها هؤلاء الاتحادية الملاحدة ، المدعون للتحقيق
والعرفان ، ما يأترونه عن النبى ﷺ قال : « كان الله ولا شئ معه ، وهو الآن
على ما عليه كان » وهذه الزيادة وهى قوله : « وهو الآن على ما عليه كان »
كذب مفترى على رسول الله ﷺ اتفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع
مختلق ، وليس هو فى شئ من دواوين الحديث ، لا كبارها ولا صغارها .
ولا رواه أحد من أهل العلم بإسناد لا صحيح ولا ضعيف ، ولا بإسناد مجهول ،
وإنما تكلم بهذه الكلمة بعض متأخرى متكلمة الجهمية . فتلقاه من هؤلاء الذين
وصلوا إلى آخر التجهم وهو التعطيل والإلحاد ، ولكن أولئك قد يقولون : كان
الله ولا مكان ولا زمان ، وهو الآن على ما عليه كان ، فقال هؤلاء : كان الله
ولا شئ معه ، وهو الآن على ما عليه كان ، وقد عُرِفَ بأن هذا ليس من كلام
النبى ﷺ أعلم هؤلاء بالإسلام ابن عربى فقال : « ما لا بد للمريد منه ، وكذلك
جاء فى السنة : « كان الله ولا شئ معه » قال : وزاد العلماء : « وهو الآن
على ما عليه كان » ، ولم يرجع إليه من خلقه العالم وصف لم يكن عليه
ولا عالم موجود ، فاعتقد فيه من التنزيه مع وجود العالم ما يعتقده فيه ولا عالم
ولا شئ سواه . »

• كلام الجهمية وأهل السنة فى حديث : « كان الله ... » إلخ:

وهذا الذى قاله هو قول كثير من أهل القبلة . ولو ثبت على هذا لكان قوله
من جنس قول غيره . لكنه متناقض ، ولهذا كان مقدم الاتحادية الفاجر
التلمسانى يرد عليه فى مواضع يقرب فيها إلى المسلمين ، كما يرد عليه
المسلمون الموضع التى خرج فيها إلى الاتحاد ، وإنما الحديث المأثور عن النبى
ﷺ ما أخرجه البخارى ومسلم عن عمران بن حصين عن النبى ﷺ أنه قال :
« كان الله ولم يكن شئ قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل

شيء ، ثم خلق السموات والأرض » ، وهذه الزيادة الإلحادية ، وهي قولهم : « وهو الآن على ما عليه كان » ، قصد بها المتكلمة المتجهمة نفى الصفات التي وصف بها نفسه من استوائه على العرش ونزوله إلى السماء الدنيا ، وغير ذلك فقالوا : كان في الأزل ليس مستوياً على العرش ، وهو الآن على ما عليه كان ، فلا يكون على العرش لما يقتضى ذلك من التحول والتغير ، ويجيبهم أهل السنة والإثبات بجوابين :

أحدهما : أن المتجدد نسبة إضافية بينه وبين العرش بمنزلة المعية ويسمى ابن عقيل « الأحوال » ، وتجدد النسب والإضافات متفق عليه بين جميع أهل الأرض من المسلمين وغيرهم . إذ لا يقتضى ذلك تغيراً ولا استحالة .

والثاني : أن ذلك وإن اقتضى تحولاً من حال إلى حال ، ومن شأن إلى شأن ، فهو مثل مجيئه وإتيانه ونزوله . وتكليمه لموسى وإتيانه يوم القيامة في صورة ... ونحو ذلك مما دلت عليه النصوص . وقال به أكثر أهل السنة في الحديث . وكثير من أهل الكلام وهو لازم لسائر الفرق . وقد ذكرنا نزاع الناس في ذلك في قاعدة الفرق بين الصفات والمخلوقات والصفات الفعلية ، وأما هؤلاء الجهمية الاتحادية فقالوا : « وهو الآن على ما عليه كان ، ليس معه غيره كما كان في الأزل ولا شيء معه » ، قالوا : « إذ الكائنات ليست غيره ولا سواه ، فليس إلا هو ، فليس معه شيء آخر لا أزلاً ولا أبداً ، بل هو عين الموجودات ، ونفس الكائنات » ، وجعلوا المخلوقات المصنوعات هي نفس الخالق البارئ المصور ، وهم دائماً يهزون بهذه الكلمة : « وهو الآن على ما عليه كان » وهي أجلُّ عندهم من ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) ، ومن آية الكرسي ، لما فيها من الدلالة على الاتحاد الذي هو إلحادهم ، وهم يعتقدون أنها ثابتة عن النبي ﷺ وأنها من كلامه ومن أسرار معرفته ، وقد بينا أنها كذب مختلق ، ولم يروها

(١) الإخلاص : ١

أحد من أهل العلم ولا فى شىء من دواوين الحديث . بل اتفق العارفون بالحديث على أنها موضوعة ، ولا تُنقل هذه الزيادة عن إمام مشهور فى الأمة بالإمامة ، وإنما مخرجها ممن يُعرف بنوع من التجهم ، وتعطيل بعض الصفات ، ولفظ الحديث المعروف عند علماء الحديث الذى أخرجه أصحاب الصحيح : « كان الله ولا شىء معه ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شىء » وهذا إنما ينفى وجود المخلوقات من السموات والأرض . وما فىهما من الملائكة والإنس والجن . لا ينفى وجود العرش .

● حديث : « أول ما خلق الله القلم » ، وحديث : « كان فى عماء » :

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن العرش متقدم على القلم واللوح ، مستدلين بهذا الحديث ، وحملوا قوله : « أول ما خلق الله القلم فقال له : اكتب ، فقال : وما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة » على هذا الخلق المذكور فى قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (١) ، وهذا نظير حديث أبى رزین العقيلي المشهور فى كتب المسانيد والسُنن أنه سأل النبی ﷺ فقال : يا رسول الله ، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ فقال : « كان فى عماء ، ما فوقه هواء وما تحته هواء » فالخلق المذكور فى هذا الحديث لم يدخل فيه الغمام ، وذكر بعضهم أن هذا هو السحاب المذكور فى قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ (٢) وفى ذلك آثار معروفة .

● بطلان زيادة : « وهو الآن على ما عليه كان » :

والدليل على أن هذا الكلام - وهو قولهم : « وهو الآن على ما عليه كان » - كلام باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع والاعتبار وجوه :

(٢) البقرة : ٢١٠

(١) هود : ٧

أحدها : أن الله قد أخبر بأنه مع عباده في غير موضع من الكتاب عموماً
وخصوصاً مثل قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ (١) ،
وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ ... إلى قوله :
﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ
مُحْسِنُونَ ﴾ (٣) ، ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٤) في موضعين ، وقوله :
﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ (٥) ، ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ (٦) ،
﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ (٧) ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (٨) ، وكان
النبي ﷺ إذا سافر يقول : « اللهم أنت صاحب في السفر والخليفة في
الأهل ، اللهم اصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا » .. فلو كان الخلق عموماً
وخصوصاً ليسوا غيره ولا هم معه بل ما معه شيء آخر امتنع أن يكون هو مع
نفسه وذاته ، فإن المعية توجب شيئين كون أحدهما مع الآخر ، فكما أخبر الله
أنه مع هؤلاء امتنع علم بطلان قولهم : « هو الآن على ما عليه كان » لا شيء
معه . بل هو عين المخلوقات ، وأيضاً فإن المعية لا تكون إلا من الطرفين ،
فإن معناها المقارنة والمصاحبة ، فإذا كان أحد الشيين مع الآخر امتنع ألا يكون
الآخر معه ، فمن الممتنع أن يكون الله مع خلقه ولا يكون لهم وجود معه
ولا حقيقة أصلاً بل هم هو .

الوجه الثاني : أن الله قال في كتابه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ
فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَذْحُورًا ﴾ (٩) ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ

(٣) النحل : ١٢٨

(٢) المجادلة : ٧

(١) الحديد : ٤

(٦) التوبة : ٤٠

(٥) طه : ٤٦

(٤) البقرة : ٢٤٩

(٩) الإسراء : ٣٩

(٨) الشعراء : ٦٢

(٧) المائدة : ١٢

إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ ﴿١﴾ ، وقال : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٢) ، فنهاء أن يجعل أو يدعو معه إلهاً آخر ، ولم ينهه أن يثبت معه مخلوقاً ، أو يقول : إنَّ معه عبداً مملوكاً أو مريباً فقيراً ، أو معه شيئاً موجوداً خلقه ، كما قال : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٣) ولم يقل : لا موجود إلا هو ، ولا هو إلا هو ، ولا شيء معه إلا هو ، بمعنى أنه نفس الموجودات وعينها . وهذا كما قال : ﴿ وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (٤) فأثبت وحدانيته في الألوهية ولم يقل إنَّ الموجودات واحد ، فهذا التوحيد الذي في كتاب الله هو توحيد الألوهية وهو أن لا تجعل معه ولا تدعو معه إلهاً غيره ، فأين هذا من أن يجعل نفس الوجود هو إياه ، وأيضاً فنهيه أن يجعل معه أو يدعو معه إلهاً آخر دليل على أن ذلك ممكن كما فعله المشركون الذين دعوا مع الله آلهة أخرى .

فهذه النصوص تدل على أنَّ معه أشياء ليست بآلهة ، ولا يجوز أن تجعل آلهة ولا تدعى آلهة ، وأيضاً فعند الملحد يجوز أن يعبد كل شيء ويدعى كل شيء إذ لا يتصور أن يعبد غيره فإنه هو الأشياء ، فيجوز للإنسان حينئذ أن يدعو كل شيء من الآلهة المعبودة من دون الله ، وهو عند الملحد ما دعا معه إلهاً آخر ، فجعل نفس ما حرَّمه الله وجعله شريكاً جعله توحيداً ، والشرك عنده لا يتصور بحال .

الوجه الثالث : أنَّ الله لما كان ولا شيء معه لم يكن معه سماء ولا أرض ولا شمس ولا قمر ، ولا جن ولا إنس ولا ذوات ولا شجر ولا جنة ولا نار ولا جبال ولا بحار . فإن كان الآن على ما عليه كان ، فيجب أن لا يكون معه شيء من هذه الأعيان ، وهذا مكابرة للعيان ، وكفر بالقرآن والإيمان .

(٢) القصص : ٨٨

(١) الشعراء : ٢١٣

(٤) البقرة : ١٦٣

(٣) البقرة : ١٦٣

الوجه الرابع : أن الله كان ولا شيء معه ثم كتب في الذكر كل شيء كما جاء في الحديث الصحيح ، فإن كان لا شيء معه فيما بعد فما الفرق بين حال الكتابة وقبلها ، وهو عين الكتابة واللوح عند الفراعنة الملاحدة ؟

* * *

فصل

فى قولهم بإيمان فرعون وأنه لا يدخل النار وتحريفهم الآيات فيه وزعمت طائفة من هؤلاء الاتحادية الذين ألدوا فى أسماء الله وآياته أن فرعون كان مؤمناً وأنه لا يدخل النار ، وزعموا أنه ليس فى القرآن ما يدل على عذابه بل فيه ما ينفيه كقوله : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (١) قالوا : فإنما أدخل آلَه دونه ، وقوله : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ (٢) قالوا : إنما أوردتهم ولم يدخلها ، قالوا : ولأنه قد آمن أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ، ووضع جبريل الطين فى فمه لا يرد إيمان قلبه .

وهذا القول كفر معلوم فساد به بالاضطرار من دين الإسلام لم يسبق ابن عربى إليه فيما أعلم أحد من أهل القبلة ولا من اليهود ولا من النصارى ، بل جميع أهل الملل مطبقون على كفر فرعون . فهذا عند الخاصة والعامة أبين من أن يُستدل عليه بدليل ، فإنه لم يكفر أحد بالله ويدعى لنفسه الربوبية والإلهية مثل فرعون ، ولهذا ثنى الله قصته فى القرآن فى مواضع ، فإن القصص هى أمثال مضروبة للدلالة على الإيمان ، وليس فى الكفار أعظم من كفره ، والقرآن قد دلّ على كفره وعذابه فى الآخرة فى مواضع :

أحدها : قوله تعالى فى القصص : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ (٣) فأخبر سبحانه

(٣) القصص : ٣٢ - ٤٢

(٢) هود : ٩٨

(١) غافر : ٤٦

أنه أرسله إلى فرعون وقومه ، وأخبر أنهم كانوا قوماً فاسقين ، وأخبر أنهم : ﴿ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرٍ ﴾ (١) ، وأخبر أن فرعون قال : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (٢) ، وأنه أمر باتخاذ الصرح ليطلع إلى إله موسى وأنه يظنه كاذباً ، وأخبر أنه استكبر فرعون وجنوده وظنوا أنهم لا يرجعون إلى الله . وأنه أخذ فرعون وجنوده فنبذهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ، وأنه جعلهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا يُنصرون ، وأنه أتبعهم في الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين .

فهذا نص في أن فرعون من الفاسقين المكذبين لموسى ، الظالمين الداعين إلى النار ، الملعونين في الدنيا بعد غرقهم ، المقبوحين في الدار الآخرة . وهذا نص في أن فرعون بعد غرقه ملعون ، وهو في الآخرة مقبوح غير منصور . وهذا إخبار عن غاية العذاب ، وهو موافق للموضع الثاني في سورة المؤمن ، وهو قوله : ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (٣) ، وهذا إخبار عن فرعون وقومه أنه حاق بهم سوء العذاب في البرزخ ، وأنهم في القيامة يدخلون أشد العذاب ، وهذه الآية إحدى ما استدلل به العلماء على عذاب البرزخ .

● النصوص في أن الرجل يدخل في آله وأهل بيته وهو منهم : وإنما دخلت الشبهة على هؤلاء الجهال لما سمعوا : « آل فرعون » فظنوا أن فرعون يخرج منهم . وهذا تحريف للكلم عن مواضعه ، بل فرعون داخل في آل فرعون بلا نزاع بين أهل العلم والقرآن واللغة ... يتبين ذلك بوجوه :

أحدها : أن لفظ : « آل فلان » يدخل فيها ذلك الشخص مثل قوله في الملائكة الذين ضافوا إبراهيم : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾ (٤) ، ثم قال : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ

(٢) القصص : ٣٨

(١) القصص : ٣٦

(٤) الحجر : ٥٨ - ٦٠

(٣) غافر : ٤٥ - ٤٦

الْمُرْسَلُونَ * قَالَ ﴿ - يعنى لوطاً - ﴾ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿ (١) ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ ، نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ (٢) ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ * كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ (٣) ، ومعلوم أن لوطاً داخل فى « آل لوط » فى هذه المواضع ، وكذلك فرعون داخل فى « آل فرعون » المكذبين المأخوذين ، ومنه قول النبى ﷺ : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم » ، وكذلك قوله : « كما باركت على آل إبراهيم » فإبراهيم داخل فى ذلك ، وكذلك قوله للحسن : « إن الصدقة لا تحل لآل محمد » .

وفى الصحيح عن عبد الله بن أبى أوفى قال : كان القوم إذا أتوا رسول الله ﷺ بصدقة يُصلّى عليهم ، فأتى أبى بصدقة فقال : « اللهم صل على آل أبى أوفى » وأبو أوفى هو صاحب الصدقة .

ونظير هذا الاسم « أهل البيت » اسماً ، فالرجل يدخل فى أهل بيته كقول الملائكة : ﴿ رَحِمَتْهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ (٤) ، وقول النبى ﷺ : « سلمان منا أهل البيت » وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ (٥) ، وذلك لأن آل الرجل من يتولى أباه ونفسه ممن يؤول إليه ، وأهل بيته هم من يأهله وهو من يأهل أهل بيته .

فقد تبين أن الآية التى ظنوا أنها حجة لهم هى حجة عليهم فى تعذيب فرعون مع سائر آل فرعون فى البرزخ وفى القيامة ، ويبين ذلك أن الخطاب فى القصة كلها إخبار عن فرعون وقومه . قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ ...

(٣) القمر : ٤١ - ٤٢

(٢) القمر : ٣٤

(١) الحجر : ٦١ - ٦٢

(٥) الأحزاب : ٣٣

(٤) هود : ٧٣

إلى قوله : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ (١) ، فأخبر عقب قوله : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (٢) عن محاجتهم في النار وقول الضعفاء للذين استكبروا وقول المستكبرين للضعفاء : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ ، ومعلوم أن فرعون هو رأس المستكبرين ، وهو الذي استخف قومه فأطاعوه ، ولم يستكبر أحد استكبار فرعون فهو أحق بهذا النعت والحكم من جميع قومه .

● بقية الآيات في كفر فرعون وعذابه مع آله وهو منهم :

الموضع الثاني : وهو حُجَّة عليهم لا لهم قوله : ﴿ فَاتَّبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ * يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ، وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ بِئْسَ الْرَقْدُ الْمَرْقُودُ ﴾ (٣) أخبر أنه يقدم قومه ولم يقل : « يسوقهم » ، وأنه أوردتهم النار . ومعلوم أن المتقدم إذا أورد المتأخر النار كان هو أول من يردّها وإلا لم يكن قادماً بل كان سائقاً . يوضح ذلك أنه قال : ﴿ وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) فعلم أنه وهم يردون النار ، وأنهم جميعاً ملعونون في الدنيا والآخرة . وما أخلق المحاج عن فرعون أن يكون بهذه المثابة فإن المرء مع من أحب ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَصْنِهِمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ ﴾ (٥) ، وأيضاً فقد قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (٦) يقول : هلا آمن قوم فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس . وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ (٧)

(٣) هود : ٩٧ - ٩٩

(٢) غافر : ٤٦

(١) غافر : ٢٣ - ٤٨

(٦) يونس : ٩٨

(٥) الأنفال : ٧٣

(٤) هود : ٦٠

(٧) غافر : ٨٢ - ٨٥

فأخبر عن الأمم المكذّبين للرسول أنهم آمنوا عند رؤية البأس ، وأنه لم يك ينفعهم إيمانهم حينئذ ، وأن هذه سُنَّة الله الخالية في عباده ، وهذا مطابق لما ذكره الله في قوله لفرعون : ﴿ أَلَا أَنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (١) فإن هذا الخطاب هو استفهام إنكار - أى الآن تؤمن وقد عصيت قبل ؟ فأنكر أن يكون هذا الإيمان نافعا أو مقبولا ، فمن قال : إنه نافع مقبول فقد خالف نص القرآن وخالف سُنَّة الله التى قد خلت في عباده .

يبين ذلك أنه لو كان إيمانه حينئذ مقبولا لدفع عنه العذاب كما دفع عن قوم يونس ، فإنهم لما قبل إيمانهم متعموا إلى حين ، فإن الإغراق هو عذاب على كفره ، فإذا لم يك كافرا لم يستحق عذابا . وقوله بعد هذا : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ﴾ (٢) فوجب أن يعتبر به من خلفه ، ولو كان إنما مات مؤمنا لم يكن المؤمن مما يُعتبر بإهلاكه وإغراقه . وأيضاً فإن النبي ﷺ لما أخبره ابن مسعود بقتل أبى جهل قال : « هذا فرعون هذه الأمة » فضرب النبي ﷺ المثل فى رأس الكفار المكذّبين له برأس الكفار المكذّبين لموسى . فهذا يبين أنه هو الغاية فى الكفر ، فكيف يكون قد مات مؤمنا ؟ ومعلوم أن من مات مؤمنا لا يجوز أن يوسم بالكفر ولا يوصف ، لأن الإسلام يهدم ما كان قبله ، وفى مسند أحمد وإسحاق وصحيح ابن أبى حاتم عن عوف بن مالك عن عبد الله ابن عمرو عن النبي ﷺ : « فى تارك الصلاة : « يأتى مع قارون وفرعون وهامان وأبى بن خلف » .

« هذا آخر ما وُجدَ من هذه الرسالة »

* * *

(٢) يونس : ٩٢

(١) يونس : ٩١

محتويات الجزء الرابع

حقيقة مذهب الاتحاديين - أو وحدة الوجود -

وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية

(٥ - ١٣٢)

الصفحة

٥	رسالة شيخ الإسلام إلى مَنْ سألَه عن حقيقة مذهب الاتحاديين - أى القائلين بوحدة الوجود
٧	مذهب الاتحاديين حديث مفترى وشعر مفتعل
٨	فصل : فى حقيقة مذهب الوحدة التى لا يفهمها أكثر منتحليه
٩	فصل : فى حقيقة قولهم : « إن وجود الكائنات هو عين وجود الله »
١٦	فصل : فى أن مذهب الاتحادية واضطرابهم فيه على ثلاث مقالات
١٧	المقالة الأولى : مقالة ابن عربى صاحب « فصوص الحكم »
١٧	الأصل الأول لمذهب ابن عربى : « أن المعلوم شئ ثابت فى العدم »
١٨	رد شبه القائلين بقَدَم العالم ومادته
٢٠	أحاديث كتابة المقادير وكتابة محمد نبياً وآدم بين الروح والجسد
٢١	روايات حديث : « كنتُ نبياً وإنَّ آدم لكذا » وتفسيره الحق
٢٣	حديثاً استشفاع آدم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهما لا يصحان
٢٥	ذكر الوجوديين « العلمى » و « العينى » فى سورة العلق ، وإثبات القَدَر وكتابته
٢٦	أحاديث القَدَر وكونه يقتضى العمل لا تركه
٢٧	تعليق العلم بالمحال والممكن الذى لا يوجد لا يقتضى وجودهما فيه
٢٩	حقيقة الشئ وماهيته ووجوده الذهنى والخارجى واللفظى
٣٠	ذكر الله جميع المخلوقات بوجودها العينى عموماً ثم خصوصاً فى سورة العلق ...
٣١	فصل : فى أن الأصل الثانى لمذهب ابن عربى : وجود الخلق نفس وجود الحق ...
٣٢	فصل : فى مذهب الصدر الرومى وما خالف فيه ابن عربى

٣٤ معانى العموم والخصوص والإطلاق والتقييد
٣٥ المطلق والمقيد فى اللفظ أو المعنى
٣٦ الفرق بين اللفظ والمعنى فى الإطلاق والتقييد
٣٨ الحق ليس له وجود معين ، بل هو كالكلى فى الجزئى
٣٨ فصل : فى أن مذهب التلمسانى فى الوحدة مخالف لابن عربى والرومى
٤٠ فصل : فى أن الحلول والاتحاد أربعة أقسام
٤٢ كفر القائلين بالاتحاد العام أعظم من كفر النصارى
٤٤ فصل : فى أن مذهب الاتحادية مركب من ثلاث مواد وشبههم بالنصارى
٤٥ فصل : فى ما كان به الاتحادية أكفر من النصارى
٥١ حيرة الاتحادية وتناقضهم فى الاتحاد كالنصارى فى التشليث
٥٣ بيان بطلاق أقوال الاتحادية بالعقل والنقل
٥٨ رد قول بعض طواغيتهم : « إن العالم حذقة عين الله »
٦٢ مدحهم للكفر والضلال وجعلهم الكفار أعلم بالله من الأنبياء
٦٤ زعمهم أن كلامهم وحى من الله لهم أو من النبى مناماً
٦٥ زعمهم أن القرآن كله شرك ، وذمهم للصراط المستقيم
 فصل : فى ذكر بعض ألفاظ ابن عربى التى تبين ما ذكرنا من مذهبه ، فإن أكثر
٦٦ الناس قد لا يفهمونه
٦٨ قول ابن عربى فى الأعطائيات الذاتية والأسمائية
٦٩ تفضيل ابن عربى نفسه على الصديق مطلقاً ، وعلى النبى صلى الله عليه وسلم مقيداً
٧٠ بيان ما فى هذا الفصل من الكفر بالآلوهية والربوبية والإزراء بالرسالة
٧١ رد مذهب ابن عربى من وجوه
٧٣ ما تضمنه كلامه من جحود قدرة الرب وتسميته بسر القدر
٧٣ ما انفرد به ابن عربى من الكفر الذى لم يسبق إليه
٧٤ ملخص مذهب ابن عربى مع بيان كفره وبطلانه
٧٥ دعوى ابن عربى أن المرسلين يأخذون من مشكاته
٧٦ كذب الجاهلين على آل البيت والصحابة فى النقل

٧٨ كان سر النبي صلى الله عليه وسلم كعلاتيته ، وما أخبر به حذيفة
٧٨ كلام ابن عري في خاتم النبوة وخاتم الولاية
٨٠ ما أخطأ فيه الحكيم الترمذى في فرية خاتم الأولياء
٨٣ بيان كلام الله ورسوله لأولياء الله ودرجاتهم
٨٤ أبو بكر فعمر رضى الله عنهما أفضل الأولياء ، وإلهام عمر وعدم عصيته
٨٦ إدعاء مرتبة خاتم الأولياء الوهمية كثير من المضلين
٨٦ بطلان زعمهم أن الولي يأخذ عن الله بلا واسطة
٨٧ إثبات أهل السنة رؤية الرب في الآخرة ، ومخالفة الجهمية والاتحادية
٨٨ تفنيدهم كفرهم بتفضيل الأولياء على الأنبياء كالفلاسفة
٩٠ بطلان الاحتجاج بقصة موسى والخضر على مخالفة الشريعة
٩١ قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة
٩٢ بطلان زعمه أن الحقيقة من حيث يأخذ ملك الوحي
٩٣ بطلان زعمه أخذ كل الأنبياء والأولياء عن خاتمهم
٩٤ الأحاديث الموضوعة في سبق خلقه - صلى الله عليه وسلم - لولادته في الدنيا ..
٩٥ بعض من كفر ابن عري وجعله ملحداً معطلاً
٩٦ جماع أمر ابن عري وذويه هدم أصل الإيمان
٩٧ زعم الاتحادية أن العابد والمعبود واحد
١٠٠ كبار العلماء الذين طعنوا في ابن عري
١٠٣ فصل : في بيان كفر الاتحادية وفساد قولهم بالأدلة النظرية
١٠٣ بعض ما يظهر به كفرهم ، وفساد قولهم
١٠٥ تحريف القصص القرآن بقصة نوح وموسى لتأييد المشركين
١٠٦ زعمه أن عبادة العجل والأصنام والهوى أعلى المعرفة
١٠٧ فلسفته وثرثرته في تسمية الشرك معرفة
١٠٩ رد الشيخ على إلحاد ابن عري وشركه بأنه خلاف دين الله وسائر الأديان
١١٠ تفنيدهم شركهم بآيات القرآن في أخبار الرسل
١١٠ تصحيحهم لعبادة الآلات والعزى وغيرها وعبادة الشيطان

١١٢ فى توحيد خليل الرحمن وتنقيص ابن عربى له ولسائر الرسل
١١٤ بيان كفر الاتحاديين بحُجَّة الله التى آتاها إبراهيم على قومه
١١٥ جعلهم الشرك الذى لم ينزل به سلطاناً أكمل الإيمان
١١٦ تحريفهم لآية : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ۖ بِحَمْلِ الْقُضَاءِ عَلَى التَّكْوِينِ الْقَدَرِ ﴾
١١٧ زعمهم أن الدعوة إلى عبادة الله مكر بالعباد
١١٩ جعلهم متبع الصراط المستقيم صاحب خيال
١٢٠ حال ابن الفارضى والتلمسانى عند الموت ، وتصحيح ابن عربى لدعوى فرعون ...
١٢١ تحريف ابن عربى آيات مراجعه فرعون لموسى واعترافه بربوبيته
١٢٢ فصل : فى تحريفهم وزيادتهم فى حديث : « كان الله ولم يكن شئ قبله »
١٢٣ كلام الجهمية وأهل السنَّة فى حديث : « كان الله ... » إلخ
١٢٥ حديث : « أول ما خلق الله القلم » ، وحديث : « كان فى عَمَاء »
١٢٥ بطلان زيادة : « وهو الآن على ما عليه كان »
١٢٨ فصل : فى قولهم بإيمان فرعون وأنه لا يدخل النار وتحريفهم الآيات فيه
١٢٩ النصوص فى أن الرجل يدخل فى آله وأهل بيته وهو منهم
١٣١ بقية الآيات فى كفر فرعون وعذابه مع آله وهو منهم
١٣٣ محتويات الجزء الرابع



رقم الإيداع : ٤٣٧٧ / ٩٢

I.S.B.N 977 - 225 - 019 - 5

سَيِّدُ الْوَقْتِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ

فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ
وَالْعَقَائِدِ وَالْآدَابِ وَالْأَحْكَامِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقَى الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ نَيْمِيَّةَ

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

الجزء الخامس

قديم له ونقحه وراجعه
وخرج آياته وأضاف إلى مواضعه
محمد فوزي أحمد البدائي

حققه وعلقه مواضعه
السيد محمد شيرعنا
منشئ مجلة النور

الناشر
مكتبة وهبة
٤ شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع - بهذا الشكل - محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

قاعدة فى المعجزات والكرامات ، وأنواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، العارف الربانى ، المقذوف فى قلبه النور
القرآنى ، شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضى الله عنه
وأرضاه : الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا
ويرضاه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا إله سواه ، وأشهد أن
محمدآ عبده ورسوله الذى اصطفناه واجتباه وهداه ، صلى الله عليه وعلى آله
وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

قاعدة شريفة فى المعجزات والكرامات

وإن كان اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة فى اللغة وعُرف الأئمة المتقدمين
كالإمام أحمد بن حنبل وغيره - ويسمونها : الآيات - لكن كثير من المتأخرين
يُفرّق فى اللفظ بينهما ، فيجعل المعجزة للنبي ، والكرامة للولى . وجَماعهما
الأمر الخارق للعادة .

فنقول : صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة : العلم ، والقدرة ، والغنى ، وإن شئت
أن تقول : العلم والقدرة ، والقدرة : إما على الفعل وهو التأثير ، وإما على
الترك وهو الغنى ، والأول أجود . وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال
إلا لله وحده ، فإنه الذى أحاط بكل شىء علماً ، وهو على كل شىء قدير ، وهو

غنى عن العالمين . وقد أمر الرسول ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ ، إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (١) وكذلك قال نوح عليه السلام ، فهذا أول أولى العزم ، وأول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض . وهذا خاتم الرسل وخاتم أولى العزم ، كلاهما يتبرأ من ذلك . وهذا لأنهم يطالبون الرسول ﷺ تارة بعلم الغيب كقوله : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٢) ، و ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ (٣) ، وتارة بالتأثير كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خَلَائِفَافًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ (٤) ، وتارة يعيبون عليه الحاجة والبشرية ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا مَا هَذَا الرَّسُولُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ (٥) فأمره أن يخبر أنه لا يعلم الغيب ، ولا يملك خزائن الله ، ولا هو ملك غنى عن الأكل والمال ، إن هو إلا متبع لما أوحى إليه ، واتباع ما أوحى إليه هو الدين ، وهو طاعة الله ، وعبادته علماً وعملاً بالباطن والظاهر . وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله تعالى فيعلم منه ما علمه إياه ، ويقدر منه على ما أقدره الله عليه ، ويستغنى عما أغناه الله عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة أو لعادة غالب الناس .

(٣) الأعراف : ١٨٧

(٢) يونس : ٤٨

(١) الأنعام : ٥٠

(٥) الفرقان : ٧ - ٨

(٤) الإسراء : ٩٠ - ٩٣

● أنواع الخوارق العلمية والعملية :

فما كان من الخوارق من باب العلم ، فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومناماً ، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحياً وإلهاماً ، أو إنزال علم ضرورى . أو فراسة صادقة ، ويسمى كشفاً ، ومشاهدات ، ومكاشفات ، ومخاطبات . فالسمع مخاطبات ، والرؤية مشاهدات ، والعلم مكاشفة ، ويسمى ذلك كله كشفاً ومكاشفة ، أى كُشِفَ له عنه .

وما كان من باب القدرة فهو التأثير ، وقد يكون همة وصدقاً ودعوة مجابة ، وقد يكون من فعل الله الذى لا تأثير له فيه بحال ، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه كقوله (١) : « من عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة » ، « وإنى لأتأثر لأوليائى كما يثار الليث المجرد » (٢) . ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إياه ونحو ذلك . وكذلك ما كان من باب العلم والكشف قد يكشف لغيره من حاله بعض أمور ، كما قال النبى ﷺ فى المبشرات : « هى الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو تُرى له » ، وكما قال النبى ﷺ : « أنتم شهداء الله فى الأرض » . وكل واحد من الكشف والتأثير قد يكون قائماً به وقد لا يكون قائماً به ، بل يكشف الله حاله ويضع له من حيث لا يحتسب ، كما قال يوسف بن أسباط : « ما صدق الله عبد إلا صنع له » ، وقال أحمد بن حنبل : « لو وضع الصدق على جرح لبرأ » .. لكن مَنْ قام بغيره له من الكشف والتأثير فهو سببه أيضاً ، وإن كان خرق عادة فى ذلك الغير ، فمعجزات الأنبياء وأعلامهم ودلائل نبوتهم تدخل فى ذلك .

(١) أى النبى ﷺ عن ربه عز وجل .

(٢) كذا فى الأصل بالجيم ، ولعلها : « المحرد ، أو المحرب » - بالخاء المهملة مع الدال ، أو مع الباء ، والله أعلم .

• جُمعَ لنبينا ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق :

وقد جُمعَ لنبينا محمد ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق . أما العلم والأخبار الغيبية والسماع والرؤية فمثل إخبار نبينا ﷺ عن الأنبياء المتقدمين وأممهم ومخاطباته لهم وأحواله معهم ، وغير الأنبياء من الأولياء وغيرهم بما يوافق ما عند أهل الكتاب الذين ورثوه بالتواتر أو بغيره من غير تعلم له منهم ، وكذلك إخباره عن أمور الربوبية والملائكة والجنة والنار بما يوافق الأنبياء قبله من غير تعلم منهم . ويُعلم أن ذلك موافق لنقول الأنبياء ، تارة بما فى أيديهم من الكتب الظاهرة ونحو ذلك من النقل المتواتر ، وتارة بما يعلمه الخاصة من علمائهم ، وفى مثل هذا قد يستشهد أهل الكتاب وهو من حكمة إبقائهم بالجزية وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه .

فإخباره عن الأمور الغائبة ماضيها وحاضرها هو من باب العلم الخارق ، وكذلك إخباره عن الأمور المستقبلية مثل مملكة أمته وزوال مملكة فارس والروم ، وقاتل الترك ، وألوف مؤلفة من الأخبار التى أخبر بها مذكور بعضها فى كتب دلائل النبوة وسيرة الرسول وفوائده وكتب التفسير والحديث والمغازى ، مثل «دلائل النبوة» لأبى نعيم البيهقي و «سيرة ابن إسحاق» ، وكتب الأحاديث المسندة كـ «مسند الإمام أحمد» والمدونة كـ «صحيح البخارى» وغير ذلك مما هو مذكور أيضاً فى كتب أهل الكلام والمجدل كـ «أعلام النبوة» للقاضى عبد الجبار وللماوردى ، و «الرد على النصارى» للقرطبي ، ومصنفات كثيرة جداً . وكذلك ما أخبر عنه غيره مما وُجدَ فى كتب الأنبياء المتقدمين ، وهى فى وقتنا هذا اثنان وعشرون نبوة بأيدي اليهود والنصارى كالتوراة والإنجيل والزبور وكتاب شعيا وحبقوق ودانيال وأرميا . وكذلك أخبار غير الأنبياء من الأخبار والرهبان ، وكذلك أخبار الجن والهواتف المطلقة ، وأخبار الكهنة كسطيح وشق وغيرهما ، وكذلك المنامات وتعبيرها كمنام كسرى وتعبير الموبدان ، وكذا أخبار الأنبياء المتقدمين بما مضى وما عبر هو من أعلامهم .

● أنواع الخوارق بالقُدرة والتأثير الربانى :

وأما القُدرة والتأثير .. فإما أن يكون فى العالم العلوى أو ما دونه ، وما دونه إما بسيط أو مركَّب ، والبسيط إما الجو وإما الأرض ، والمركب إما حيوان وإما نبات وإما معدن . والحيوان إما ناطق وإما بهيم ، فالعلوى كانشقاق القمر ورد الشمس ليوشع بن نون ، وكذلك ردها لما فاتت عليها الصلاة والنبي ﷺ نائم فى حجره - إن صح الحديث - فمن الناس مَنْ صحَّحه كالطحاوى والقاضى عياض . ومنهم مَنْ جعله موقوفاً كأبى الفرج بن الجوزى ، وهذا أصح . وكذلك معراجهُ الى السموات .

وأما الجو .. فاستسقاؤه واستصحائه غير مرة ، كحديث الأعرابى الذى فى الصحيحين وغيرهما ، وكذلك كثرة الرمى بالنجوم عند ظهوره ، وكذلك إسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .

وأما الأرض والماء .. فكاهتزاز الجبل تحته ، وتكثير الماء فى عين تبوك وعين الحديبية ، ونبع الماء من بين أصابعه غير مرة ، ومزادة المرأة .

وأما المركبات .. فتكثيره للطعام غير مرة فى قصة الخندق من حديث جابر وحديث أبى طلحة ، وفى أسفاره ، وجراب أبى هريرة . ونخل جابر بن عبد الله ، وحديث جابر وابن الزبير فى انقلاع النخل له وعوده إلى مكانه ، وسقياه لغير واحد من الأرض كعين أبى قتادة ، وهذا باب واسع لم يكن الغرض هنا ذكر أنواع معجزاته بخصوصه ، وإنما الغرض التمثيل .

وكذلك من باب القُدرة : عصا موسى ﷺ وفلق البحر والقمل والضفادع والدم ، وناقة صالح ، وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى لعيسى ، كما إنَّ من باب العلم إخبارهم بما يأكلون وما يدخرون فى بيوتهم . وفى الجملة لم يكن المقصود هنا ذكر المعجزات النبوية بخصوصها ، وإنما الغرض التمثيل بها .

وأما المعجزات التى لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم : فمثل قول عمر فى قصه سارية ، وإخبار أبى بكر بأن يبطن زوجته أنثى ، وإخبار عمر بمن يخرج من ولده فيكون عادلاً . وقصة صاحب موسى فى علمه بحال الغلام ، والقدرة مثل قصة الذى عنده علم من الكتاب . وقصة أهل الكهف ، وقصة مريم ، وقصة خالد بن الوليد وسفينة مولى رسول الله ﷺ وآبى مسلم الخولانى ، وأشياء يطول شرحها . فإن تعداد هذا مثل المطر ، وإنما الغرض التمثيل بالشىء الذى سمعه أكثر الناس ، وأما القدرة التى لم تتعلق بفعله : فمثل نصر الله لمن ينصره وإهلاكه لمن يشتمه .

* * *

فصل

فى أن الخارق يكون نعمة من الله ، ويكون سبباً للعذاب

الخارق كشفاً كان أو تأثيراً إن حصل به فائدة مطلوبة فى الدين كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً ، إما واجب وإما مستحب . وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التى تقتضى شكراً ، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهى عنه نهى تحريم أو نهى تنزيه كان سبباً للعذاب أو البغض ، كقصة الذى أوتى الآيات فانسلك منها : بلعام بن باعوراء ^(١) ، لكن قد يكون صاحبها معذوراً لإجتهاد أو تقليد أو نقص عقل أو علم أو غلبة حال أو عجز أو ضرورة فيكون من جنس « برح » العابد ، والنهى قد يعود إلى سبب الخارق وقد يعود إلى مقصوده ، فالأول مثل أن يدعو الله دعاءً منهياً عنه اعتداءً عليه . وقد قال تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ ^(٢) ، ومثل الأعمال المنهى عنها إذا أورثت كشفاً أو تأثيراً .

(١) بلعام بن باعوراء : يقال إنه كان رجلاً من بنى إسرائيل أوتى الاسم الأعظم ، وكان إذا سأل الله شيئاً أجابه ، ويقال إنه كان نبياً من أنبياء بنى إسرائيل سكت عن تبليغ رسالته ، ويقول الرازى : « إنه لم يك سوى رجل آتاه الله علماً وهداه إلى دينه ثم انسلخ إلى الكفر » .. ويقول بعض المفسرين إنه هو المعنى بقول الله تعالى : ﴿ وَآتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ .. إلى قوله : « ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا » (الأعراف : ١٧٥ - ١٧٦) - البلتاجى

(٢) الأعراف : ٥٥

والثاني : أن يدعو على غيره بما لا يستحقه ، أو يدعو للظالم بالإعانة ويعينه بهمته ، كخبراء العدو وأعوان الظلمة من ذوى الأخوال ، فإن كان صاحبه من عقلاء المجانين والمغلوبين غلبة بحيث يُعذرون والناقصين نقصاً لا يلامون عليه كانوا برحمة (١) وقد بيّنتُ في غير هذا الموضع ما يُعذرون فيه وما لا يعذرون فيه ، وإن كانوا عالمين قادرين كانوا بلعامية (٢) ، فإن من أتى بخارق على وجه منهى عنه أو لمقصود منهى عنه فإما أن يكون معذوراً معفواً عنه كـ « برج » أو يكون متعمداً للكذب كـ « بلعام » .

فتخلص أن الخارق ثلاثة أقسام : محمود فى الدين ، ومذموم فى الدين ، ومباح لا محمود ولا مذموم فى الدين ، فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة ، وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التى لا منفعة فيها كاللعب والعبث .

قال أبو على الجوزجاني : كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجيلة على طلب الكرامة ، وريك يطلب منك الاستقامة .

قال الشيخ السهروردي (٣) فى عوارفه : وهذا الذى ذكره أصل عظيم كبير فى الباب ، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلّاب ، وذلك أن المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما مُنحوا به من الكرامات وخوارق العادات فأبدأ نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شىء من ذلك ، ويحبون أن يُرزقوا شيئاً من ذلك ، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب متهماً لنفسه فى صحة عمله حيث لم يكشف بشىء من ذلك ، ولو علموا سر ذلك لهان عليهم الأمر ، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً . والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة تفنناً ، فيقوى عزمه على هذا الزهد فى الدنيا ، والخروج من دواعى الهوى ، وقد يكون بعض

(١) نسبة إلى الراهب المتقدم ذكره .

(٢) نسبة إلى بلعام .

(٣) للتعريف بالسهروردي انظر ج ١ هامش ص ١١٠

عباده يكشف بصدق اليقين ويرفع عن قلبه الحجاب ، ومن كوشف بصدق اليقين أغنى بذلك عن رؤية خرق العادات ، لأن المراد منها كان حصول اليقين ، وقد حصل اليقين ، فلو كوشف هذا المرزوق صدق اليقين بشيء من ذلك لازداد يقيناً ، فلا تقتضى الحكمة كشف القدرة بخوارق العادات لهذا الموضع استغناء به ، وتقتضى الحكمة كشف ذلك لآخر لموضع حاجته ، وكان هذا الثانى يكون أتم استعداداً وأهلية من الأول ، فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة ، فهى كل الكرامة . ثم إذا وقع فى طريقه شيء خارق كان كأن لم يقع فما يبالى ولا ينقص بذلك ، وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة . فتعلم هذا لأنه أصل كبير للطالبين ، والعلماء الزاهدين ، ومشايخ الصوفية .

* * *

فصل

فى كشف كلمات الله الكونية ، وكلماته الدينية

كلمات الله تعالى نوعان : كلمات كونية ، وكلمات دينية ، فكلماته الكونية هى التى استعاذ بها النبى ﷺ فى قوله : « أعوذ بكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر » ، وقال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ (٢) رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ (٣) والكون كله داخل تحت هذه الكلمات وسائر الخوارق الكشفية التأثيرية .

والنوع الثانى : الكلمات الدينية وهى القرآن وشرع الله الذى بعث به رسوله وهى : أمره ، ونهييه ، وخبره ، وحظ العبد منها العلم بها والعمل ، والأمر بما أمر الله به ، كما أن حظ العبد عموماً وخصوصاً من الأول العلم بالكونيات ، والتأثير فيها . أى بموجبها .

(١) يس : ٨٢

(٢) وقد كتبت هذه الكلمة فى المصحف هكذا : « كَلِمَتُ » ، وقُرئت بالإفراد .

(٣) الأنعام : ١١٥

● كلمات الله قَدَرِيَّة كُونِيَّة - منها الخوارق - وشرعية ، وأقسام

الناس فيهما ثلاثة :

فالأولى : قَدَرِيَّة كُونِيَّة ، والثانية : شرعية دينية ، وكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية ، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية ، وقُدرة الأولى التأثير في الكونيات ، وقُدرة الثانية التأثير في الشرعيات ، وكما أن الأولى تنقسم إلى تأثير في نفسه ، كمشييه على الماء وطيرانه في الهواء ، وجلوسه على النار ، وإلى تأثير في غيره بإسقام وإصحاح ، وإهلاك وإغناء وإفقار ، فكذلك الثانية تنقسم إلى تأثير في نفسه بطاعته لله ورسوله . والتمسك بكتاب الله وسُنَّة رسوله باطناً وظاهراً ، وإلى تأثير في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعةً شرعيةً ، بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به من طاعة الله ورسوله في الكلمات الدينيات . كما قبلت من الأول ما أراد تكوينه فيها بالكلمات الكونيات .

وإذا تقرر ذلك ، فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقُدرة لا تضر المسلم في دينه ، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات ، ولم يُسَخَّر له شيء من الكونيات ، لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله . بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكن وجود ذلك في حقه مأموراً به أمر إيجاب ولا استحباب ، وأما عدم الدين والعمل به فيصير الإنسان ناقصاً مذموماً ، إما أن يجعله مستحقاً للعقاب ، وإما أن يجعله محروماً من الثواب ، وذلك لأن العلم بالدين وتعليمه والأمر به ينال به العبد رضوان الله وحده وصلاته وثوابه ، وأما العلم بالكون والتأثير فيه فلا ينال به ذلك إلا إذا كان داخلاً في الدين ، بل قد يجب عليه شكره ، وقد يناله به إثم .

إذا عُرِفَ هذا فالأقسام ثلاثة : إما أن يتعلق بالعلم والقُدرة بالدين فقط ، وأما بالكون فقط ، { وإما أن يجتمع له الأمران معاً } ^(١) .

(١) أضفنا هذه العبارة لاستكمال الأقسام الثلاثة (البلتاجي) .

• بيان الأقسام الثلاثة فى الخوارق العلمية والعملية والدين :

فالأول : كما قال لنبيه ﷺ : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ﴾ (١١) فَإِنَّ السُّلْطَانَ النَصِيرَ يَجْمَعُ الْحُجَّةَ وَالْمَنْزِلَةَ عِنْدَ اللَّهِ ، وَهُوَ كَلِمَاتُهُ الدِّينِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ الْكُونِيَّةُ عِنْدَ اللَّهِ بِكَلِمَاتِهِ الْكُونِيَّاتِ ، وَمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تَجْمَعُ الْأُمُورَ ، فَإِنَّهَا حُجَّةٌ عَلَى النَّبُوَّةِ مِنَ اللَّهِ وَهِيَ قَدَرُهُ . وَأَبْلَغَ ذَلِكَ الْقُرْآنُ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ ، فَإِنَّهُ هُوَ شَرَعَ اللَّهُ وَكَلِمَاتُهُ الدِّينِيَّاتِ ، وَهُوَ حُجَّةٌ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَى نَبُوَّتِهِ وَمَجِيئِهِ مِنَ الْخَوَارِقِ لِلْعَادَاتِ . فَهُوَ الدَّعْوَةُ وَهُوَ الْحُجَّةُ وَالْمُعْجِزَةُ .

وأما القسم الثانى : فَمِثْلُ مَنْ يَعْلَمُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ خَيْرًا وَأَمْرًا وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَأْمُرُ بِهِ النَّاسَ ، وَيَعْلَمُ بِوَقْتِ نَزُولِ الْمَطَرِ وَتَغْيِيرِ السَّعْرِ ، وَشِفَاءِ الْمَرِيضِ ، وَقُدُومِ الْغَائِبِ ، وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ ، وَلَهُ تَأْثِيرٌ إِمَّا فِي الْإِنْسَانِ ، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِمْ بِإِصْحَاحِ وَإِسْقَامِ وَإِهْلَاكِ ، أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ وَلايَةٍ أَوْ عَزْلِ . وَجَمَاعُ التَّأْثِيرِ إِمَّا جَلْبُ مَنْفَعَةٍ كَالْمَالِ وَالرِّيَاسَةِ ، وَإِمَّا دَفْعُ مَضَرَّةٍ كَالْعَدُوِّ وَالْمَرَضِ ، أَوْ لَا وَاحِدَ مِنْهُمَا مِثْلَ رَكُوبِ أَسَدٍ بِلَا فَائِدَةٍ ، أَوْ إِطْفَاءِ نَارٍ ... وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وأما الثالث : فَمَنْ يَجْتَمِعُ لَهُ الْأُمُورُ ، بِأَنْ يُؤْتَى مِنَ الْكُشْفِ وَالتَّأْثِيرِ الْكُونِيَّ مَا يُؤَيِّدُ بِهِ الْكُشْفَ وَالتَّأْثِيرَ الشَّرْعِيَّ . وَهُوَ عِلْمُ الدِّينِ وَالْعَمَلِ بِهِ ، وَالْأَمْرِ بِهِ ، وَيُؤْتَى مِنَ عِلْمِ الدِّينِ وَالْعَمَلِ بِهِ ، مَا يَسْتَعْمَلُ بِهِ الْكُشْفَ وَالتَّأْثِيرَ الْكُونِيَّ ، بِحَيْثُ تَقَعُ الْخَوَارِقُ الْكُونِيَّةُ تَابِعَةً لِلْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ ، أَوْ أَنْ تُخْرِقَ لَهُ الْعَادَةُ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ ، بِحَيْثُ يَنَالُ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ ، وَمِنْ الْعَمَلِ بِهَا ، وَمِنْ الْأَمْرِ بِهَا ، وَمِنْ طَاعَةِ الْخَلْقِ فِيهَا ، مَا لَمْ يَنَلْهُ غَيْرُهُ فِي مَطَرِدِ الْعَادَةِ ، فَهَذِهِ أَعْظَمُ الْكَرَامَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ وَهُوَ حَالُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمَرُ وَكُلُّ الْمُسْلِمِينَ .

(١١) الإسراء : ٨٠

فهذا القسم الثالث هو مقتضى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (١) إذ الأول هو العبادة ، والثانى هو الاستعانة ، وهو حال نبينا محمد ﷺ والخواص من أمته المتمسكين بشرعته ومنهاجه باطناً وظاهراً ، فإن كراماتهم كمعجزاته لم يخرجها إلا الحجة أو حاجة ، فالحجة ليظهر بها دين الله ليؤمن الكافر ويخلص المنافق ويزداد الذين آمنوا إيماناً . فكانت فائدتها اتباع دين الله علماً وعملاً كالمقصود بالجهاد ، والحاجة كجلب منفعة يحتاجون إليها كالطعام والشراب وقت الحاجة إليه ، أو دفع مضرة عنهم ككسر العدو بالحصى الذى رماهم به فقبل له : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (٢) وكل من هذين يعود إلى منفعة الدين كالأكل والشرب وقتال العدو والصدقة على المسلمين فإن هذا من جملة الدين والأعمال الصالحة .

● ما يكون من الخوارق كمالاً وما يكون نقصاً :

وأما القسم الأول - وهو المتعلق بالدين فقط - فقد يكون منه ما لا يحتاج إلى الثانى ولا له فيه منفعة ، كحال كثير من الصحابة والتابعين وصالحى المسلمين وعلمائهم وعبادهم ، مع أنه لا بد أن يكون لهم شخصاً أو نوعاً بشىء من الخوارق ، وقد يكون منهم من لا يستعمل أسباب الكونيات ولا عمل بها ، فانتفاء الخارق الكونى فى حقه إما لانتفاء سبب ، وإما لانتفاء فائدته ، وانتفاؤه لانتفاء فائدته لا يكون نقصاً ، وأما انتفاؤه لانتفاء سببه فقد يكون نقصاً وقد لا يكون نقصاً ، فإن كان لإخلاله بفعل واجب وترك محرم كان عدم الخارق نقصاً وهو سبب الضرر ، وإن كان لإخلاله بالمستحبات فهو نقص عن رتبة المقربين السابقين وليس هو نقصاً عن رتبة أصحاب اليمين المقتصدين ، وإن لم يكن كذلك بل لعدم اشتغاله بسبب الكونيات التى لا يكون عدها ناقصاً لشواب لم

(١) الفاتحة : ٥

(٢) الأنفال : ١٧

يكن ذلك نقصاً ، مثل مَنْ يمرض ولده ويذهب ماله فلا يدعو ليعافى أو يجىء ماله ، أو يظلمه ظالم فلا يتوجه عليه لينتصر عليه .

وأما القسم الثانى - وهو صاحب الكشف والتأثير الكونى - فقد تقدم أنه تارة يكون زيادة فى دينه ، وتارة يكون نقصاً ، وتارة لا له ولا عليه ، وهذا غالب حال أهل الاستعانة ، كما أن الأول غالب حال أهل العبادة ، وهذا الثانى بمنزلة الملك والسلطان الذى قد يكون صاحبه خليفه نبياً ، فيكون خير أهل الأرض ، وقد يكون ظالماً من شر الناس ، وقد يكون ملكاً عادلاً فيكون من أوساط الناس ، فإن العلم بالكونيات والقُدرة على التأثير فيها بالحال والقلب كالعلم بأحوالها والتأثير فيها بالملك وأسبابه ، فسلطان الحال والقلب كسلطان الملك واليد ، إلا أن أسباب هذا باطنة روحانية ، وأسباب هذا ظاهرة جثمانية ، وبهذا تبين لك أن القسم الأول إذا صح فهو أفضل من هذا القسم ، وخير عند الله وعند رسوله وعباده الصالحين المؤمنين العقلاء .

وذلك من وجوه ، أحدها : أن علم الدين طلباً وخبراً لا يُنال إلا من جهة الرسول ﷺ ، وأما العلم بالكونيات فأسبابه متعددة ، وما اختص به الرُّسل وورثتهم أفضل مما شركهم فيه بقية الناس ، فلا ينال علمه إلا هم وأتباعهم ، ولا يعلمه إلا هم وأتباعهم .

الثانى : أن الدين لا يعمل به إلا المؤمنون الصالحون الذين هم أهل الجنة وأحباب الله وصفوته وأحباؤه وأولياؤه ولا يأمر به إلا هم .

● الكشف والتأثير الروحانى قد يكونان مفسد فى الدين والدنيا :

وأما التأثير الكونى .. فقد يقع من كافر ومنافق وفاجر ، تأثيره فى نفسه وفى غيره كالأحوال الفاسدة والعين والسحر ، وكالملوك والجبابرة المسلطين والسلاطين الجبابرة ، وما كان من العلم مختصاً بالصالحين أفضل مما يشترك فيه المصلحون والمفسدون .

الثالث : أن العلم بالدين والعمل به ينفع صاحبه فى الآخرة ولا يضره .
وأما الكشف والتأثير فقد لا ينفع فى الآخرة بل قد يضره كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ، لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

● المنافع الدينية والدنيوية بأسبابهما أعم وأعظم منها بالخوارق :

الرابع : أن الكشف والتأثير إما أن يكون فيه فائدة أو لا يكون ، فإن لم يكن فيه فائدة كالاتلاع على سيئات العباد ، وركوب السباع لغير حاجة ، والاجتماع بالجن لغير فائدة ، والمشى على الماء مع إمكان العبور على الجسر... فهذا لا منفعة فيه لا فى الدنيا ولا فى الآخرة ، وهو بمنزلة العبث واللعب ، وإنما يستعظم هذا من لم ينله وهو تحت القدرة والسلطان فى الكون مثل من يستعظم الملك أو طاعة الملوك لشخص وقيام الحالة عند الناس بلا فائدة فهو يستعظمه من جهة سببه لا من جهة منفعته كالمال والرياسة ، ودفع مضرة كالعدو والمرض ، فهذه المنفعة تُنال غالباً بغير الخوارق أكثر مما تُنال بالخوارق ، ولا يحصل بالخوارق منها إلا القليل ، ولا تدوم إلا بأسباب أخرى . وأما الآخر أيضاً فلا يحصل بالخوارق إلا مع الدين ، والدين وحده موجب للآخرة بلا خارق ، بل الخوارق الدينية الكونية أبلغ من تحصيل الآخرة كحال نبينا محمد ﷺ وكذلك المال والرياسة التى تحصل لأهل الدين بالخوارق إنما هو مع الدين وإلا فالخوارق وحدها لا تؤثر فى الدنيا إلا أثراً ضعيفاً .

فإن قيل : مجرد الخوارق إن لم تحصل بنفسها منفعة لا فى الدين ولا فى الدنيا فهى علامة طاعة النفوس له ، فهو موجب الرياسة والسلطان ، ثم يتوسط ذلك فتجلبب المنافع الدينية والدنيوية ، وتدفع المضار الدينية والدنيوية .

(١) البقرة : ١٠٣

قلت : نحن لم نتكلم إلا فى منفعة الدين أو الخارق فى نفسه من غير فعل الناس . وأما إن تكلمنا فيما يحصل بسببها من فعل الناس فنقول أولاً : الدين الصحيح أوجب لطاعة النفوس وحصول الرياسة من الخارق المجرد كما هو الواقع ، فإنه لا نسبة لطاعة مَنْ أطيع لدينه إلى طاعة مَنْ أطيع لتأثيره ، إذ طاعة الأول أعم وأكثر ، والمطيع بها خيار بنى آدم عقلاً ودينياً ، وأما الثانية فلا تدوم ولا تكثر ولا يدخل فيها إلا جهال الناس ، كأصحاب مسيلمة الكذاب وطليحة الأسدى ^(١) ونحوهم ، وأهل البوادي والجبال ونحوهم مَنْ لا عقل له ولا دين .

ثم نقول ثانياً : لو كان صاحب الخارق يناله من الرياسة والمال أكثر من صاحب الدين لكان غايته أن يكون ملكاً من الملوك ، بل ملكه إن لم يقرنه بالدين فهو كفرعون وكمقدمى الإسماعيلية ونحوهم ، وقد قدمنا أن رياسة الدنيا التى ينالها الملوك بسياستهم وشجاعتهم وإعطائهم أعظم من الرياسة بالخارق المجرد ، فإن هذه أكثر ما يكون مدة قريبة .

الخامس : أن الدين ينفع صاحبه فى الدنيا والآخرة ويدفع عنه مضرة الدنيا والآخرة من غير أن يحتاج معه الى كشف أو تأثير .

● أسباب الكشف والتأثير الخارق للعادة ومضارهما :

وأما الكشف أو التأثير .. فإن لم يقترن به الدين وإلا هلك صاحبه فى الدنيا والآخرة ، أما فى الآخرة فلعدم الدين الذى هو أداء الواجبات وترك المحرمات ، وأما فى الدنيا فإن الخوارق هى من الأمور الخطيرة التى لا تنالها النفوس إلا بمخاطرات فى القلب والجسم والأهل والمال ، فإنه إن سلك طريق الجوع والرياضة المفرطة خاطر بقلبه ومزاجه ودينه ، وربما زال عقله ومرض جسمه وذهب دينه ، وإن سلك طريق الوكّه والاختلاط بترك الشهوات ليتصل بالأرواح الجنيّة وتغيب النفوس عن أجسامها ، كما يفعله . مولهو الأحمدية ^(٢) - فقد أزال

(١) للتعريف بمسيلمة الكذاب وطليحة الأسدى انظر ج ٤ هامش ص ٦

(٢) الأحمدية : طريقة صوفية ، تُنسب إلى شهاب الدين أبو العباس أحمد البدوى ، المتوفى عام ٦٥٧ هـ ، وهو صوفى كبير ولد فى فاس وتوفى فى طنطا ، جاب كثيراً من البلاد ، وألقابه الصوفية هى : =

عقله وأذهب ماله ومعيشته ، وأشقى نفسه شقاءً لا مزيد عليه ، وعرض نفسه لعذاب الله في الآخرة لما تركه من الواجبات وما فعله من المحرمات ، وكذلك إن قصد تسخير الجن بالأسماء والكلمات من الإقسام والعزائم فقد عرض نفسه لعقوبتهم ومحاربتهم ، بل لو لم يكن الخارق إلا دلالة صاحب المال المسروق والضال على ماله أو شفاء المريض أو دفع العدو من السلطان والمحاربين - فهذا القدر إذا فعله الإنسان مع الناس ولم يكن عمله ديناً يتقرب به إلى الله كان كأنه قهرمان ^(١) للناس يحفظ أموالهم ، أو طبيب أو صيدلى يعالج أمراضهم ، أو أعوان سلطان يقاتلون عنه ، إذ عمله من جنس أولئك سواء .

ومعلوم أن من سلك هذا المسلك على غير الوجه الدينى فإنه يحابى بذلك أقواماً ولا يعدل بينهم ، وربما أعان الظلمة بذلك كفعل « بلعام » وطوائف من هذه الأمة وغيرهم . وهذا يوجب له عداوة الناس التى هى من أكثر أسباب مضرة الدنيا ، ولا يجوز أن يحتمل المرء ذلك إلا إذا أمر الله به ورسوله ، لأن ما أمر الله به ورسوله - وإن كان فيه مضرة - فمفئته غالبية على مضرته والعاقبة للتحوى .

السادس : أن الدين علماً وعملاً إذا صح فلا بد أن يوجب خرق العادة إذا احتاج إلى ذلك صاحبه . قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدُّ تَنبِيْثاً * وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْراً عَظِيْماً * وَلَهْدَيْنَاهُمْ صَرَاطاً مُسْتَقِيْماً ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ ^(٥) .

= القطاب - أى الفارس - وأبو الفتيان ، والفضيان ، ومجيب الأسارى من بلاد النصارى ، وقبره فى طنطا مزار كبير للصوفية ، له : « صلوات وأذكار » ، و « وصايا » (البلتاجى) .

(١) أى خادم . (٢) الطلاق : ٢ - ٣ (٣) الأنفال : ٢٩

(٤) النساء : ٦٦ - ٦٨ (٥) يونس : ٦٢ - ٦٤

وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » - ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (١) (رواه الترمذى وحسنه من رواية أبى سعيد) .

وقال الله تعالى - فيما روى عنه رسول الله ﷺ (٢) : « مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَى عَدُوِّي بِالْمَحَارِبَةِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، فَبِئْسَ يَسْمَعُ ، وَبِئْسَ يَبْصُرُ ، وَبِئْسَ يَبْطِشُ ، وَبِئْسَ يَمْشِي ، وَلَئِنْ سَأَلْنِي لِأَعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأُعِيذَنَّهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي فِي قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ ، وَلَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ » ، فهذا فيه محاربة الله لمن حارب وليه ، وفيه أن محبوه به يعلم سمعاً وبصراً ، وبه يعمل بطشاً وسعيًا ، وفيه أنه يجيبه إلى ما يطلبه منه من المنافع ، ويصرف عنه ما يستعيبه من المضار . وهذا باب واسع .

وأما الخوارق .. فقد تكون مع الدين ، وقد تكون مع عدمه أو فساده أو نقصه .

● الخوارق تكون مع الدين ومع عدمه ، وحق كل منهما :

السابع : أن الدين هو إقامة حق العبودية وهو فعل ما عليك وما أمرت به ، وأما الخوارق فهي من حق الربوبية إذا لم يؤمر العبد بها ، وإن كانت بسعى من العبد فإن الله هو الذي يخلقها بما ينصبه من الأسباب ، والعبد ينبغي له أن يهتم بما عليه وما أمر به ، وأما اهتمامه بما يفعله الله إذا لم يؤمر بالاهتمام به فهو إما فضول فتكون لما فيها من المنافع ، كالمنافع السلطانية المالية التي يُستعان بها على الدين كتكثير الطعام والشراب وطاعة الناس إذا رأوها ، ولما فيها من دفع المضار عن الدين بمنزلة الجهاد الذي فيه دفع العدو وغلبته .

(١) الحجر : ٧٥

(٢) أي في الحديث القدسي .

ثم هل الدين محتاج إليها في الأصل ، ولأن الإيمان بالنبوة لا يتم إلا بالخارق؟ أو ليس بمحتاج في الخاصة بل في حق العامة؟ هذا نتكلم عليه .

● الخوارق في نفعها بالدين وله ، وضررها في سواه كالرياسة والمال :

وأنفع الخوارق الخارق الديني - وهو حال نبينا محمد ﷺ قال ﷺ : « ما من نبي إلا وقد أعطى من الآيات ما آمن على مثله البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » (أخرجاه في الصحيحين) .. وكانت آيته هي دعوته وحجته بخلاف غيره من الأنبياء ، ولهذا نجد كثيراً من المنحرفين منا إلى العيسوية يفرون من القرآن والقال إلى الحال ، كما أن المنحرفين منا إلى الموسوية يفرون من الإيمان والحال إلى القال ، ونبينا ﷺ صاحب القال والحال ، وصاحب القرآن والإيمان .

ثم بعده الخارق المؤيد للدين المعين له ، لأن الخارق في مرتبة : ﴿ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . والدين في مرتبة : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، فأما الخارق الذي لم يعن الدين فأما متاع دنيا أو مبعد صاحبه عن الله تعالى .

فظهر بذلك أن الخوارق النافعة تابعة للدين حادثة له ، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين ، وكذلك المال النافع ، كما كان السلطان والمال بيد النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فمن جعلها هي المقصودة وجعل الدين تابعاً لها ووسيلة إليها - لا لأجل الدين في الأصل - فهو يشبه بمن يأكل الدنيا بالدين ، وليست حاله كحال من تدبّر خوف العذاب أو رجاء الجنة فإن ذلك مأمور به وهو على سبيل نجاة وشريعة صحيحة .

والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همه قد ارتفع وارتقى عن أن يكون دينه خوفاً من النار أو طلباً للجنة يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا ولعله يجتهد اجتهاداً عظيماً في مثله ، وهذا عُرِف ، ولكن منهم من يكون قصده

بهذا تثبيت قلبه وطمأنينته وإيقانه بصحة طريقه وسلوكه ، فهو يطلب الآية علامة وبرهاناً على صحة دينه ، كما تطلب الأمم من الأنبياء الآيات دلالة على صدقهم ، فهذا أعذر لهم فى ذلك .

ولهذا لما كان الصحابة رضى الله عنهم مستغنين فى علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات بما رأوه من حال الرسول ونالوه من علم ، صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة طريقته يحتاج إلى ما عندهم فى علم دينه وعمله .

فيظهر مع الأفراد فى أوقات الفترات وأماكن الفترات من الخوارق ما لا يظهر لهم ولا لغيرهم من حال ظهور النبوة والدعوة .

* * *

فصل

فى طرق العلم بالكائنات وكشفها والعلم بالدين بقسميه :

« الخبر » و « الإنشاء »

العلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة : حسية وعقلية وكشفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك ، وينقسم إلى قطعى وظنى وغير ذلك . وسنتكلم إن شاء الله تعالى على ما يتبع منها وما لا يتبع فى الأحكام الشرعية ، أعنى الأحكام الشرعية على العلم بالكائنات من طريق الكشف يقظة ومناماً كما كتبه فى الجهاد .

أما العلم بالدين وكشفه .. فالدين نوعان : أمور خبرية اعتقادية ، وأمور طلبية عملية . فالأول : كالعلم بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، ويدخل فى ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم فى الفضائل ، وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم ، ويدخل فى ذلك صفة الجنة والنار ، وما فى الأعمال من الثواب والعقاب ، وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم .. وغير ذلك .

وقد يسمى هذا النوع أصول دين ، ويسمى العقد الاكبر ، ويسمى الجدل فيه بالعقل كلاماً . ويسمى عقائد واعتقادات ، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية ، ويسمى علم المكاشفة .

والثانى : الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات ، فإن الأمر والنهى قد يكون بالعلم والاعتقاد ، فهو من جهة كونه علماً واعتقاداً أو خبراً صادقاً أو كاذباً يدخل فى القسم الأول ، ومن جهة كونه مأموراً به أو منهيّاً عنه يدخل فى القسم الثانى ، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها فهى من القسم الأول ، ومن جهة أنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمناً يستحق الثواب ، وبعدمها يصير كافراً يحل دمه وماله ، فهى من القسم الثانى .

● المتفق عليه والمختلف فيه من طرق العلم بالدين :

وقد يتفق المسلمون على بعض الطرق الموصلة إلى القسمين كاتفاقهم على أن القرآن دليل فيهما فى الجملة ، وقد يتنازعون فى بعض الطرق كتنازعهم فى أن الأحكام العملية من الحسن والقبيح والوجوب والحظر هل تُعلم بالعقل كما تُعلم بالسمع أم لا تُعلم إلا بالسمع ؟ وأن السمع هل هو منشأ الأحكام أو مظهر لها كما هو مظهر للحقائق الثابتة بنفسها ؟ وكذلك الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع على المسائل الكبار فى القسم الأول ، مثل مسائل الصفات والقدر وغيرها مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف ، وأبى ذلك كثير من أهل البدع المتكلمين بما عندهم على أن السمع لا يثبت إلا بعد تلك المسائل فإثباتها بالسمع^(١) حتى يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح

(١) بياض فى الأصل ، ولعل الساقط : « متوقف على إثبات السمع بها » .

الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء ، وتزعم الجهمية ^(١) من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية ^(٢) وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته ، وأنه مستو على العرش .

ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطعية مطلقاً بناءً على أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين بما زعموا .

ويزعم كثير من أهل البدع أنه لا يُستدل بالأحاديث المتلقاة بالقبول على مسائل الصفات والقدر ونحوهما مما يُطلب فيه القطع واليقين .

ويزعم قوم من غالية المتكلمين أنه لا يُستدل بالإجماع على شيء ، ومنهم من يقول : لا يصح الاستدلال به على الأمور العلمية لأنه ظني . وأنواع من هذه المقالات التي ليس هذا موضعها .

فإن طرق العلم والظن وما يتوصل به إليهما من دليل أو مشاهدة ، باطنة أو ظاهرة ، عام أو خاص ، فقد تنازع فيه بنو آدم تنازعا كثيراً .

وكذلك كثير من أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي يعرفها ، حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك . وكذلك الأمور الكشفية التي للأولياء ، من أهل الكلام من ينكرها ، ومن أصحابنا من يغلو فيها ، وخيار الأمور أوساؤها .

● الدلائل العقلية والنقلية والكشفية وغلو الفرق في كل منها :

فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفياً وإثباتاً ، فمن الناس من ينكر منها ما لا يعرفه ، ومن الناس من يغلو فيما يعرفه ، فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه . فالمتكلمة والمتفلسفة تُعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد

(١) للتعريف بالجهمية انظر ج ١ هامش ص ١١٧ ، ج ٣ ص ١٢

(٢) للتعريف بالأشعرية انظر ج ١ هامش ص ٢٥٣ ، ج ٣ ص ١٢

متناقض وهم أكثر خلق الله تناقضاً واختلافاً ، وكل فريق يرد على الآخر فيما يدّعيه قطعياً .

وطائفة ممن تدّعى السُّنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يعلم أنها كذب . وقد يحتجون بالضعيف فى مقابلة القوى ، وكثير من المتصوفة والفقراء يبنى على منامات وأذواق وخيالات يعتقدونها كشفاً وهى خيالات غير مطابقة ، وأوهام غير صادقة ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ (١) فنقول :

● أدلة الشرع المجمع عليها والمختلف فيها وأقسامها :

أما طرق الأحكام الشرعية التى نتكلم عليها فى أصول الفقه فهى - بإجماع المسلمين - : الكتاب ، لم يختلف أحد من الأئمة فى ذلك كما خالف بعض أهل الضلال فى الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية .

والثانى : السُّنة المتواترة التى لا تخالف ظاهر القرآن بل تُفسّره ، مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها ، ونُصُب الزكاة وفرائضها ، وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التى لم تُعلم إلا بتفسير السُّنة .

وأما السُّنة المتواترة التى لا تُفسّر ظاهر القرآن - أو يُقال تخالف ظاهره - كالسُّنة فى تقدير نصاب السرقة ورجم الزانى وغير ذلك ، فمذهب جميع السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج ، فإن من قولهم - أو قول بعضهم - مخالفة السُّنة ، حيث قال أولهم للنبي ﷺ فى وجهه : إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ . ويُحكى عنهم أنهم لا يتبعونه ﷺ إلا فيما بلغه عن الله من القرآن والسُّنة المفسّرة له ، وأما ظاهر القرآن إذا خالفه الرسول فلا يعملون إلا بظاهره ، ولهذا كانوا مارقة مرقوا من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية . وقال النبي ﷺ

(١) النجم : ٢٨

لأولهم : « لقد خِبتَ وخسِرتَ إن لم أعدل » فإذا جُوزَ أن الرسول يجوز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه الله عليه من الأموال ، وهو معتقد أنه أمين الله على وحيه ، فقد اتبع ظالماً كاذباً وجوز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه من المال من هو صادق أمين فيما ائتمنه الله عليه من خبر السماء ، ولهذا قال النبي ﷺ : « أيا منى من فى السماء ولا تأمنونى » ؟ - أو كما قال ، يقول ﷺ : إن أداء الأمانة فى الوحي أعظم ، والوحي الذى أوجب الله طاعته هو الوحي بحكمه وقسميه .

وقد ينكر هؤلاء كثيراً من السُّنن طعنًا فى النقل لا رداً للمنقول كما ينكر كثير من أهل البدع السُّنن المتواترة عند أهل العلم كالشفاعة والخوض والصراط والقدر وغير ذلك .

● الخلاف فى السُّنن المتلقاة بالقبول وفى الإجماع والقياس :

الطريق الثالث : السُّنن المتواترة عن رسول الله ﷺ إما متلقاة بالقبول من أهل العلم بها ، أو برواية الثقات لها . وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الفقه والحديث والتصوف وأكثر أهل العلم ، وقد أنكرها بعض أهل الكلام ، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشىء منها وإنما يوجب العلم ، فلم يُفرِّقوا بين المتلقى بالقبول وغيره ، وكثير من أهل الراى قد ينكر كثيراً منها بشروط اشترطها ، ومعارضات دفعها بها ووضعها ، كما يرد بعضهم بعضاً ، لأنه بخلاف ظاهر القرآن فيما زعم ، أو لأنه خلاف الأصول ، أو قياس الأصول ، أو لأن عمل متأخرى أهل المدينة على خلافه ... أو غير ذلك من المسائل المعروفة فى كتب الفقه والحديث وأصول الفقه .

الطريق الرابع : الإجماع ، وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم فى الجملة ، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة ، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة ، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً ، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يُذكر من الإجماعات

الحادثة بعد الصحابة واختلف فى مسائل منه كإجماع التابعين على أحد قولى الصحابة ، والإجماع الذى لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم ، والإجماع السكوتى وغير ذلك .

الطريق الخامس : القياس على النص والإجماع ، وهو حُجَّةٌ أيضاً عند جماهير الفقهاء ، لكن كثيراً من أهل الرأى أسرف فيه حتى استعمله قبل البحث عن النص ، وحتى ردُّ به النصوص ، وحتى استعمل منه الفاسد ، ومن أهل الكلام وأهل الحديث وأهل القياس مَنْ ينكره رأساً ، وهى مسألة كبيرة والحق فيها متوسط بين الإسراف والنقض .

الطريق السادس : الاستصحاب ، وهو البقاء على الأصل فيما لم يُعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع ، وهو حُجَّةٌ على عدم الاعتقاد بالاتفاق ، وهل هو حُجَّةٌ فى اعتقاد عدم ؟ فيه خلاف ، وما يشبهه الاستدلال بعدم الدليل السمعى على عدم الحكم الشرعى ، مثل أن يُقال : لو كانت الأضحية أو الوتر واجباً لنصب الشرع عليه دليلاً شرعياً ، إذ وجوب هذا لا يُعلم بدون الشرع ، ولا دليل ، فلا وجوب .

فالأول يبقى على نفى الوجوب والتحريم المعلوم بالعقل حتى يثبت المغيّر له . وهذا استدلال بعدم الدليل السمعى المثبت على عدم الحكم ، إذ يلزم من ثبوت مثل هذا الحكم ثبوت دليله السمعى ، كما يستدل بعدم النقل لما تتوفر الهمم والدواعى على نقله وما توجب الشريعة نقله ، وما يُعلم من دين أهلها وعاداتهم أنهم ينقلونه على أنه لم يكن ، كالاستدلال بذلك على عدم زيادة فى القرآن وفى الشرائع الظاهرة ، وعدم النص الجلى بالإمامة على على أو العباس أو غيرهما ، ويعلم الخاصة من أهل العلم بالسُنَن والآثار وسيرة النبی ﷺ وخلفائه انتفاء أمور من هذا ، لا يعلم انتفاءها غيرهم ، ولعلمهم بما ينفىها من أمور منقولة يعلمونها هم ، ولعلمهم بانتفاء لوازم نقلها .. فإن وجود أحد الضدين ينفى الآخر ، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم .

● الخلاف فى دلالة المصالح المرسله وعد أذواق الصوفية منها :

الطريق السابع : المصالح المرسله ، وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة ، وليس فى الشرع ما ينفيه ، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور ، فالفقهاء يسمونها المصالح المرسله ، ومنهم من يسميها الرأى ، وبعضهم يُقرب إليها الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم ، فإن حاصلها أنهم يجدون فى القول والعمل مصلحة فى قلوبهم وأديانهم ويذوقون طعم ثمرته ، وهذه مصلحة ، لكن بعض الناس يخص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان . وليس كذلك ، بل المصالح المرسله فى جلب المنافع وفى دفع المضار ، وما ذكره من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين .

وجلب المنفعة يكون فى الدنيا وفى الدين ، وفى الدنيا كالمعاملات والأعمال التى يُقال فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعى ، وفى الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهادات التى يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعى . فمن قصر المصالح على العقوبات التى فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر .

وهذا فصل عظيم ينبغى الاهتمام به ، فإن من جهته حصل فى الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور فى الشرع ولم يعلموه ، وربما قدم على المصالح المهدية كلاماً بخلاف النصوص ، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناءً على أن الشرع لم يرد بها ، فقوت واجبات ومستحبات ، أو وقع فى محظورات ومكروهات ، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه .

وحجة الأول : أن هذه مصلحة والشرع لا يهمل المصالح ، بل قد دلّ الكتاب والسنة والإجماع على اعتبارها .

وحجة الثانى : أن هذا أمر لم يرد به الشرع نصاً ولا قياساً .

● تحقيق القول فى مسألة المصالح المرسله والاستحسان وما فى معناهما :

والقول بالمصالح المرسله يشرع من الدين ما لم يأذن به الله . وهى تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلى والرأى ونحو ذلك ، فإن الاستحسان طلب الحسن والأحسن كالاستخراج ، وهو رؤية الشئ حسناً ، كما أن الاستقباح رؤيته قبيحاً ، والحسن هو المصلح ، فالاستحسان والاستصلاح متقاربان ، والتحسين العقلى قول بأن العقل يدرك الحسن ، لكن بين هذه فروق .

والقول الجامع : أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط ، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة ، فما من شئ يُقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبى ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ، لكن ما اعتقده العقل مصلحة - وإن كان الشرع لم يرد به - فأحد الأمرين لازم له ، إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر أو أنه ليس بمصلحة ، أو اعتقد مصلحة لأن المصلحة هى المنفعة الحاصلة أو الغالبة ، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشئ ينفع فى الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة ، كما قال تعالى فى الخمر والميسر : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾ (١) .

● اختلاف أهواء الناس فى المنافع والمضار والمصالح والمفاسد دنيا وديناً :

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام وأهل التصوف وأهل الرأى وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة نافعاً وحقاً وصواباً ولم يكن كذلك ، بل كثير من الخارجين عن الإسلام من اليهود والنصارى

(١) البقرة : ٢١٩

والمشركين والصابئين والمجوس يحسب كثير منهم أن ما هم عليه من الاعتقادات والمعاملات والعبادات مصلحة لهم في الدين والدنيا ، ومنفعة لهم ، فقد ﴿ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ (١) وقد زين لهم سوء عملهم فأراه حسناً . فإذا كان الإنسان يرى حسناً ما هو سىء كان استحسانه أو استصلاحه قد يكون من هذا الباب . وهذا بخلاف الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً . فإن باب جحود الحق ومعاندته من باب جهله والعمى عنه ، والكفار فيهم هذا وفيهم هذا ، وكذلك في أهل الأهواء من المسلمين القسمان . فإن الناس كما أنهم في باب الفتوى والحديث يخطئون تارة ويتعمدون الكذب أخرى ، فكذلك هم في أحوال الديانات ، وكذلك في الأفعال قد يفعلون ما يعلمون أنه ظلم ، وقد يعتقدون أنه ليس بظلم وهو ظلم ، فإن الإنسان كما قال الله تعالى : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ، إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٢) فتارة يجهل وتارة يظلم .. ذلك في قوة علمه ، وهذا في قوة عمله .

واعلم أن هذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول ، وبين أهل الإرادة والعمل ، فذلك يقول : هذا جائز أو حسن ، بناءً على ما رآه ، وهذا يفعله من غير اعتقاد تحريمه أو اعتقاد أنه خير له كما يجد نفعا في مثل السماع المحدث : سماع المكاء والتصدية والبراع التي يقال لها الشبابة والصفارة والأوتار وغير ذلك ، وهذا يفعله لما يجده من لذته ، وقد يفعله لما يجده من منفعة دينه بزيادة أحواله الدينية كما يفعل مع القرآن .

وهذا يقول : جائز ، لما يرى من تلك المصلحة والمنفعة ، وهو نظير المقالات المبتدعة . وهذا يقول : هو حق لدلالة القياس العقلى عليه . وهذا يقول : يجوز ويجب اعتقادها وإدخالها في الدين إذ كانت كذلك ، وكذلك سياسات ولاة الأمور من الولاة والقضاة وغير ذلك .

(٢) الأحزاب : ٧٢

(١) الكهف : ١٠٤

● ما اتَّفَقَ عليه واخْتَلَفَ فيه من الحُسْنِ والقُبْحِ والنفع والضرر ... إلخ :

واعلم أنه لا يمكن العاقل أن يدفع عن نفسه أنه قد يُمَيِّزُ بعقله بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، وبين النافع والضرار ، والمصلحة والمفسدة ، ولا يمكن المؤمن أن يدفع عن إيمانه أن الشريعة جاءت بما هو الحق والصدق في المعتقدات ، وجاءت بما هو النافع والمصلحة في الأعمال التي تدخل فيها الاعتقادات ، ولهذا لم يختلف الناس أن الحسن أو القبيح إذا فُسِّرَ بالنافع والضرار والملائم للإنسان والمنافى له واللذيق والأليم - فإنه قد يُعلم بالعقل ، هذا في الأفعال .

وكذلك إذا فُسِّرَ حسنه بأنه موجود أو كمال الموجود يوصف بالحسن . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (٢) ، كما نعلم أن الحى أكمل من الميت فى وجوده ، وأن العالم أكمل من الجاهل ، وأن الصادق أكمل من الكاذب - فهذا أيضاً قد يُعلم بالعقل . وإنما اختلفوا فى أن العقل هل يعتبر المنفعة والمضرة ، وأنه هل باب التحسين واحد فى الخالق والمخلوق ؟

● المنفعة المطلقة والراجحة ، والعبادات الصحيحة والباطلة :

فأما الوجهان الأولان فتأبثان فى أنفسهما ، ومنهما ما يُعلم بالعقل الأول فى الحق المقصود ، والثانى فى الحق الوجود . الأول : متعلق بحب القلب ويُغضه وإرادته وكراهته وخطابه بالأمر والنهى ، الثانى : متعلق بتصديقه وتكذيبه وإثباته ونفيه وخطابه الخبرى المشتمل على النفى والإثبات ، والحق والباطل يتناول النوعين ، فإن الحق يكون بمعنى الموجود الثابت ، والباطل بمعنى المعدوم المتنفى ، والحق بإزاء ما ينبغى قصده وطلبه وعمله ، وهو النافع ، والباطل

(٢) السجدة : ٧

(١) الأعراف : ١٨٠

بإزاء ما لا ينبغي قصده ولا طلبه ولا عمله وهو غير النافع . والمنفعة تعود إلى حصول النعمة واللذة والسعادة التي هي حصول اللذة ، ودفع الألم هو حصول المطلوب ، وزوال المرهوب حصول النعيم وزوال العذاب ، وحصول الخير وزوال الشر ، ثم الموجود والنافع قد يكون ثابتاً دائماً ، وقد يكون منقطعاً لا سيما إذا كان زمناً يسيراً فيستعمل الباطل كثيراً بإزاء ما لا يبقى من المنفعة ، وبإزاء ما لا يدوم من الوجود ، كما يقال : الموت حق والحياة باطل ، وحقيقته أنه يستعمل بإزاء ما ليس من المنافع خالصاً أو راجحاً كما تقدم القول فيه فيما يزهد فيه ، وهو ما ليس بنافع ، والمنفعة المطلقة هي الخالصة أو الراجحة ، وأما ما يفوت أرجح منها أو يعقب ضرراً ليس هو دونها فإنها باطل في الاعتبار والمضرة أحق باسم الباطل من المنفعة . وأما ما يُظن فيه منفعة وليس كذلك أو يحصل به لذة فاسدة فهذا لا منفعة فيه بحال ، فهذه الأمور التي يشرع الزهد فيها وتركها وهي باطل ، ولذلك ما نهى الله عنه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملاً على منفعة خالصة أو راجحة . ولهذا صارت أعمال الكفار والمنافقين باطلة لقوله : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ ثَرَابٌ ﴾ ... الآية (١) . أخبر أن صدقة المرائي والمنان باطلة لم يبق فيها منفعة له ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٢) ، وكذلك الإحباط في مثل قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٣) ولهذا تسميه الفقهاء « العقود » .

والعبادات بعضها صحيح وبعضها باطل وهو ما لم يحصل به مقصوده ولم يترتب عليه أثره ، فلم يكن فيه المنفعة المطلوبة منه ، ومن هذا قوله :

(٣) المائدة : ٥

(٢) محمد : ٣٣

(١) البقرة : ٢٦٤

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾ ...
 الآية (١) ، وقوله : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ
 فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْ ﴾ (٢) ، وقوله :
 ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ (٣) .. ولذلك
 وصف الاعتقادات والمقالات بأنها باطلة ليست مطابقة ولا حقاً كما أن الأعمال
 ليست نافعة .

وقد توصف الاعتقادات والمقالات بأنها باطلة إذا كانت غير مطابقة إن لم يكن
 فيها منفعة كقوله ﷺ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ » فيعود الحق
 فيما يتعلق بالإنسان إلى ما ينفعه من علم وقول وعمل وحال ، قال الله تعالى :
 ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ كَذَلِكَ
 يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ، فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ
 النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ (٤) ، وقال
 تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلُّ أَعْمَالُهُمْ * وَالَّذِينَ
 آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﴾ ... إلى قوله :
 ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴾ (٥) .

وإذا كان كذلك وقد عُلِمَ أن كل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل حابط
 لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه ، فكل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل ،
 لأن ما لم يُرَدَّ به وجهه إما أن لا ينفع به حال ، وإما أن ينفع في الدنيا أو في
 الآخرة . فالأول ظاهر وكذلك منفعته في الآخرة بعد الموت ، فإنه قد ثبت
 بنصوص المرسلين أنه بعد الموت لا ينفع الإنسان من العمل إلا ما أراد به وجه
 الله . وأما في الدنيا فقد يحصل له لذات وسرور ، وقد يُجزى بأعماله في

(٣) الفرقان : ٢٣

(٢) آل عمران : ١١٧

(١) النور : ٣٩

(٥) محمد : ١ - ٣

(٤) الرعد : ١٧

الدنيا ، لكن تلك اللذات إذا كانت تُعقَّب ضرراً أعظم منها وتُفَوَّت أنفع منها وأبقاه ، فهي باطلة أيضاً ، فثبت أن كل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل وإن كان فيه لذة ما .

وأما الكائنات .. فقد كانت معدومة منفية فثبت أن أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : « ألا كل شيء ما خلا الله باطل » .

وكما قال ﷺ : « أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد : « ألا كل شيء ما خلا الله باطل » وأنها تجمع الحق الموجود والحق المقصود ، وكل موجود بدون الله باطل ، وكل مقصود بدون قصد الله فهو باطل ، وعلى هذين فقد فُسِّر قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(١) إلا ما أريد به وجهه وكل شيء معدوم إلا من جهته . هذا على قول ، وأما القول الآخر وهو المأثور عن طائفة من السلف وبه فُسِّر الإمام أحمد رحمه الله تعالى في رده على الجهمية والزنادقة ^(٢) قال أحمد : وأما قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ وذلك أن الله أنزل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٣) فقالت الملائكة : هلك أهل الأرض ، وطمعوا في البقاء ، فأنزل الله تعالى أنه يخبر عن أهل السموات والأرض أنكم تموتون فقال : كل شيء من الحيوان هالك - يعنى ميتاً - إلا وجهه ، فإنه حي لا يموت ، فلما ذكر ذلك أيقنوا عند ذلك بالموت « ذكر ذلك في رده على الجهمية قولهم : إن الجنة والنار تفنيان .

وقد تبين مما ذكرناه أن الحسن هو الحق والصدق والنافع والمصلحة والحكمة والصواب . وأن الشيء القبيح هو الباطل والكذب والضار والمفسدة والسفاهة والخطأ .

(١) القصص : ٨٨

(٢) لعله سقط من هنا لفظ : « الآية » وهو مفعول : « فُسِّر الإمام أحمد » - كما سقط خبر قوله : « وأما القول الآخر ... إلخ » وهو معلوم . (٣) الرحمن : ٢٦

● الاختلاف فى أفعال الله وأفعال العباد من حيث الحسن وعدمه :

وأما مواضع الاشتباه والنزاع واختلاف الخلائق فموضع واحد ، وذلك أن فعل الله كله حسن جميل ، قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ، وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ، سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣) .

وقال النبي ﷺ « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ » ، وهو حَكَمٌ عدل قال الله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ (٦) وهذا كله متفق عليه بين الأمة مجملاً غير مفسر فإذا فُسر تنازعوا فيه .

وذلك أن هذه الأعمال الفاسدة والآلام وهذا الشر الوجودى المتعلق بالحيوان ، وأنه لا يخلو عن أن يكون عملاً من الأعمال ، أو أن يكون ألماً من الآلام الواقعة بالحيوان ، وذلك العمل القبيح والألم شره من ضرره ، وهذا العامل والمعامل ، فالمعتزلة ومن اتبعها من الشيعة تزعم أن الأعمال ليست من خلقه ولا كونها شئ ، وأن الآلام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاءً على عمل سابق ، أو تعويض بنفع لاحق . وكثير من أهل الإثبات ومن اتبعهم من الجبرية يقولون : بل الجميع خلقه ، وهو يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، ولا فرق بين خلق المضار والمنافع ، والخير والشر بالنسبة إليه . ويقول هؤلاء : إنه لا يتصور أن يفعل

(٣) الأعراف : ١٨٠

(٢) النمل : ٨٨

(١) السجدة : ٧

(٦) الأنعام : ١٨

(٥) النساء : ٤٠

(٤) آل عمران : ١٨

ظلماً ولا سفهاً أصلاً ، بل لو قُرِضَ أنه فعل أى شئ كان فعله حكمة وعدلاً وحسناً ، إذ لا قبيح إلا ما نُهيَ عنه وهو لم ينهه أحد ، ويسوون بين تنعيم الخلاق وتعذيبهم ، وعقوبة المحسن ، ورفع درجات الكفار والمنافقين .

والفريقان متفقان على أنه لا ينتفع بطاعات العباد ولا يتضرر بمعصيتهم ، لكن الأولون يقولون : الإحسان إلى الغير حسن لذاته وإن لم يعد إلى المحسن منه فائدة .

والآخرون يقولون : ما حَسُنَ منا حسن منه ، وما قُبِحَ منا قبح منه ، والآخرون مع جمهور الخلاق ينكرون ، والأولون يقولون : إذا أمر بالشئ فقد أراده منا . لا يعقل الحسن والقبح إلا ما ينفع أو يضر ، كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشئ فإنه لا بد أن يريد منه ويعينه عليه ، وقد أقدر الكفار بغاية القدرة ، ولم يبق يقدر على أن يجعلهم يؤمنون اختياراً ، وإنما كفرهم وفسقهم وعصيانهم بدون مشيئته واختياره ، وآخرون يقولون : الأمر ليس بمستلزم لإرادة أصلاً ، وقد بينتُ التوسط بين هذين فى غير هذا الموضع ، وكذلك أمره . والأولون يقولون : لا يأمر إلا بما فيه مصلحة العباد ، والآخرون يقولون : أمره لا يتوقف على المصلحة .

● مقدمات مسلّمات لتحقيق مسألة الحسن والقبح :

وهنا مقدمات ، تكشف هذه المشكلات

إحداها : أنه ليس ما حَسُنَ منه يحسن منا وليس ما قُبِحَ منه يقبح منا ، فإن المعتزلة شبّهت الله بخلقه ، وذلك أن الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة ، ويقبح لجلبه المضرة ، ويحسن لأننا أمرنا به ، ويقبح لأننا نُهيينا عنه ، وهذان الوجهان منتفیان فى حق الله تعالى قطعاً ، ولو كان الفعل يحسن باعتبار آخر كما قال بعض الشيوخ :

ويقبح من سواك الفعل عندى وتفعله فيحسن منك ذاكا

المقدمة الثانية : أن الحُسن والقُبْح قد يكونان صفة لأفعالنا وقد يُدرك بعض ذلك بالعقل وإن فُسِّر ذلك بالنافع والضار والمكمل والمنقص ، فإن أحكام الشارع فيما يأمر به وينهى عنه تارة تكون كاشفة للصفات الفعلية ومؤكدة لها ، وتارة تكون مبيّنة للفعل صفات لم تكن له قبل ذلك ، وأن الفعل تارة يكون حُسنه من جهة نفسه ، وتارة من جهة الأمر به ، وتارة من الجهتين جميعاً . ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به ، وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط ، فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد والمعروف والمنكر وما فى الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها ، وأنكر خاصة الفقه فى الدين الذى هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها .

المقدمة الثالثة : أن الله خلق كل شىء وهو على كل شىء قدير ، ومن جعل شيئاً من الأعمال خارجاً عن قُدرته ومشيبته فقد ألحد فى أسمائه وآياته بخلاف ما عليه القُدَرية .

● الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية والمحبة والرضا :

المقدمة الرابعة : أن الله إذا أمر العبد بشىء فقد أَرادَه منه إرادة شرعية دينية وإن لم يرده منه إرادة قُدَرية كونية ، فإثبات إرادته فى الأمر مطلقاً خطأ ، ونفيها عن الأمر مطلقاً خطأ ، وإنما الصواب التفصيل كما جاء فى التنزيل : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (١) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرْ قُلُوبُهُمْ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ (٦) . وأمثال ذلك كثير .

(٣) المائدة : ٦

(٢) النساء : ٢٨

(١) البقرة : ١٨٥

(٦) البقرة : ٢٥٣

(٥) المائدة : ٤١

(٤) الأنعام : ١٢٥

المقدمة الخامسة : أن محبته ورضاه مستلزم للإرادة الدينية والأمر الدينى ، وكذلك بغضه وغضبه وسخطه مستلزم لهدم الإرادة الدينية ، فالمحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة ، هذا قول جمهور أهل السنة ، ومن قال : إن هذه الأمور بمعنى الإرادة - كما يقوله كثير من القدرية ^(١) وكثير من أهل الإثبات - فإنه يستلزم أحد أمرين : إما الكفر والفسوق والمعاصى مما يكرهها ديناً فقد كره كونها وأنها واقعة بدون مشيئته وإرادته . وهذا قول القدرية ، أو يقول : إنه لما كان مريداً لها شاءها فهو محب لها راض بها كما تقوله طائفة من أهل الإثبات ، وكلا القولين فيه ما فيه . فإن الله تعالى يحب المتقين ويحب المقسطين وقد رضى عن المؤمنين ، ويحب ما أمر به أمر إيجاب واستحباب ، وليس هذا المعنى ثابتاً فى الكفار والفجار والظالمين ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب كل مختال فخور ، ومع هذا فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وأحسن ما يُعْتَذَر به مَنْ قال هذا القول من أهل الإثبات : أن المحبة بمعنى الإرادة أنه أحبها كما أرادها كوناً ، فكذلك أحبها ورضيها كوناً ، وهذا فيه نظر مذكور فى غير هذا الموضع .

● الفرق بين أمر الرب ونهيه لعباده ، وأمرهم ونهيهم لعبيدهم وخدمهم :

فإن قيل : تقسيم الإرادة لا يُعرف فى حقنا بل إن الأمر منه بالشىء إما أن يريده أو لا يريده ، وأما الفرق بين الإرادة والمحبة فقد يُعرف فى حقنا . فيقال : وهذا هو الواجب فإن الله تعالى ليس كمثله شىء ، وليس أمره لنا كأمر الواحد منا لعبده وخدمه ، وذلك أن الواحد منا إذا أمر عبده فإما أن يأمره لحاجته إليه أو إلى المأمور به ، أو لحاجته إلى الأمر فقط ، فالأول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له ، فإن هداية الخلق وإرشادهم بالأمر والنهى هى من

(١) للتعريف بالقدرية انظر ج ١ هامش ص ٣٥

باب الإحسان إليهم ، والمحسن من العباد يحتاج إلى إحسانه قال الله تعالى : ﴿ إِنِ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ، وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (٢) .

والله تعالى لم يأمر عباده ل حاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى أمرهم ، وإنما أمرهم إحساناً منه ونعمة أنعم بها عليهم ، فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم ، وإرسال الرسل وإنزال الكتب من أعظم نعمه على خلقه كما قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ * قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا ﴿ (٥) فمن أنعم الله عليه مع الأمر بالامتثال فقد تمت النعمة في حقه كما قال : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (٦) وهؤلاء هم المؤمنون . ومن لم ينعم عليه بالامتثال بل خذله حتى كفر وعصى فقد شقى لما بدل نعمة الله كفراً كما قال : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ (٧) ، والأمر والنهي الشرعيان لما كانا نعمة ورحمة عامة لم يضر ذلك عدم انتفاع بعض الناس بهما من الكفار ، كإنزال المطر وإنبات الرزق هو نعمة عامة وإن تضرر بها بعض الناس لحكمة أخرى ، كذلك مشيئته لما شاء من المخلوقات وأعيانها وأفعالها لا يوجب أن يحب كل شيء منها ، فإذا أمر العبد بأمر فذاك إرشاد ودلالة ، فإن فعل المأمور به صار محبوباً لله وإلا لم يكن محبوباً له وإن كان مراداً له ، وإرادته له تكويناً لمعنى آخر . فالتكوين غير التشريع .

(٣) الأنبياء : ١٠٧

(٢) فصلت : ٤٦

(١) الإسراء : ٧

(٦) المائدة : ٣

(٥) يونس : ٥٧ - ٥٨

(٤) آل عمران : ١٦٤

(٧) إبراهيم : ٢٨

● ما تقتضيه المحبة والرضا من الملاءمة وضدهما من المنافرة :

فإن قيل : المحبة والرضا يقتضيان ملاءمة ومناسبة بين المحب والمحبوب ويوجب للمحب بدرك محبوبه فرحاً ولذة وسروراً ، وكذلك البُغض لا يكون إلا عن منافرة بين المُبغِض والمُبغُض ، وذلك يقتضى للمبغض بدرك المبغض أذىً وبُغضاً ونحو ذلك ، والملاءمة والمنافرة تقتضى الحاجة . إذ ما لا يحتاج الحى إليه لا يحبه ، وما لا يضر كيف يبغضه ؟ والله غنى لا تجوز عليه الحاجة ، إذ لو جازت عليه الحاجة للزم حدوثه وإمكانه وهو غنى عن العالمين ، وقد قال تعالى - أى فى الحديث القدسى - : « يا عبادى ، إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى » فلهذا فسرت المحبة والرضا بالإرادة ، إذ يفعل النفع والضرر . فيقال : الجواب من وجهين :

أحدهما : الإلزام ، وهو أن نقول : الإرادة لا تكون إلا للمناسبة بين المريد والمراد ، وملائمته فى ذلك تقتضى الحاجة ، وإلا فما لا يحتاج إليه الحى لا ينتفع به ولا يريده ، ولذلك إذا أراد به العقوبة والإضرار لا يكون إلا لنفرة وبُغض ، وإلا فما لم يتألم به الحى أصلاً لا يكرهه ولا يدفعه ، وكذلك نفس نفع الغير وضرره هو فى الحى متنافر من الحاجة ، فإن الواحد منا إنما يحن إلى غيره لجلب منفعة أو دفع مضرة ، وإنما يضر غيره لجلب منفعة أو دفع مضرة ، فإذا كان الذى يثبت صفة وينفى أخرى يلزمه فيما أثبتته نظير ما يلزمه فيما نفاه لم يكن إثبات أحدهما ونفى الأخرى أولى من العكس ، ولو عكس عاكس فنفى ما أثبتته من الإرادة وأثبت ما نفاه من المحبة لما ذكره لم يكن بينهما فرق ، وحينئذ فالواجب إما نفى الجميع ولا سبيل إليه للعلم الضرورى بوجود نفع الخلق والإحسان إليهم وأن ذلك يستلزم الإرادة ، وإما إثبات الجميع كما جاءت به

النصوص ، وحينئذ فَمَنْ توهم ^(١) أنه يلزم من ذلك محذور أو أحد الأمرين لازم :
إما أن ذلك المحذور لا يلزم ، أو أنه إن لزم فليس بمحذور .

الجواب الثانى : أن الذى يُعلم قطعاً هو أن الله قديم واجب الوجود كامل ،
وأنه لا يجوز عليه الحدوث ولا الإمكان ولا النقص ، لكن كون هذه الأمور التى
جاءت بها النصوص مستلزمة للحدوث والإمكان أو النقص هو موضع النظر ،
فإن الله غنى واجب بنفسه ، وقد عُرِفَ أن قيام الصفات به لا يلزم حدوثه
ولا إمكانه ولا حاجته . وأن قول القائل بلزوم افتقاره إلى صفاته اللازمة بمنزلة
قوله : مفتقر إلى ذاته ، ومعلوم أنه غنى بنفسه ، وأنه واجب الوجود بنفسه ،
وأنه موجود بنفسه ، فتوهم حاجة نفسه إلى نفسه ، إن غنى به أن ذاته لا تقوم
إلا بذاته فهذا حق ، فإن الله غنى عن العالمين وعن خلقه ، وهو غنى بنفسه .

● لا يقال : « إنه تعالى غنى عن نفسه ، أو أن احتياجه إلى
نفسه نقص » :

وأما إطلاق القول بأنه غنى عن نفسه .. فهو باطل ، فإنه محتاج إلى نفسه ،
وفى إطلاق كل منهما إيهام معنى فاسد ، ولا خالق إلا الله تعالى ، فإذا كان
سبحانه عليماً يحب العلم ، عَفُوّاً يحب العفو ، جميلاً يحب الجمال ، نظيفاً يحب
النظافة ، طيباً يحب الطيب ، وهو يحب المحسنين والمتقين والمقسطين ، وهو
سبحانه الجامع لجميع الصفات المحبوبة ، والأسماء الحُسنى والصفات العلى ،
وهو يحب نفسه ويشنى بنفسه على نفسه ، والخلق لا يحصون ثناءً عليه ، بل هو
كما أثنى على نفسه . فالعبد المؤمن يحب نفسه ، ويحب فى الله مَنْ أحب الله
وأحبه الله ، فالله سبحانه أولى بأن يحب نفسه ، ويحب فى نفسه عباده المؤمنين ،

(١) يُنظر أين خبر هذا المبتدأ ؟ وأما المراد فظاهر وهو أن يقال لمن يتوهم ما ذُكر : أن اللازم هو
أحد الأمرين اللذين ذكرهما وملخصهما أنه لا يلزم من ذلك شيء أو يلزم شيء ليس بمحذور .

ويبغض الكافرين ، ويرضى عن هؤلاء ويفرح بهم ، ويفرح بتوبة عبده التائب من أولئك ، ويمقت الكفار ويبغضهم ، ويحب حمد نفسه والثناء عليه ، كما قال النبي ﷺ للأسود بن سريع لما قال : إننى حمدتُ ربى بحامد فقال : « إن ربك يحب الحمد » ، وقال ﷺ : « لا أحد أحب إليه المدح من الله ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل ، ولا أحد أصبر على أذى من الله ، يجعلون له ولداً وشريكاً وهو يعافيتهم ويرزقهم » فهو يفرح بما يحبه . ويؤذيه ما يبغضه ، ويصبر على ما يؤذيه ، وحبه ورضاه وفرحه وسخطه وصبره على ما يؤذيه كل ذلك من كماله ، وكل ذلك من صفاته وأفعاله ، وهو الذى خلق الخلائق وأفعالهم ، وهم لن يبلغوا ضره فيضروه ، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه . وإذا فرح ورضى بما فعله بعضهم فهو سبحانه الذى خلق فعله ، كما أنه إذا فرح ورضى بما يخلقه فهو الخالق ، وكل الذين يؤذون الله ورسوله هو الذى مكّنهم وصبر على أذاهم بحكمته ، فلم يفتقر إلى غيره ، ولم يخرج شئ عن مشيئته ولم يفعل أحد ما لا يريد ، وهذا قول عامة القدرية ^(١) ونهاية الكمال والعزة .

وأما الإمكان ^(٢) .. لو افتقر وجوده إلى فرح غيره ، وأما الحدوث .. فيبنى على قيام الصفات فيلزم منه حدوثه ^(٣) وقد ذكر فى غير هذا الموضع أن ما سلكه الجهمية فى نفي الصفات فمبناه على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور فى غير هذا الموضع .

(١) كذا فى الأصل فليُحَرَّر مراده من ذكر القدرية هنا .

(٢) لعله سقط من هنا كلمة : « فيلزم » التى هى جواب « أما الإمكان » . والمعنى : أنه يلزم كونه ممكناً لا واجب الوجود أو افتقر وجوده إلى فرح غيره من الحوادث الممكنة ، وأما فرحه هو ورفعه وغيرهما من صفاته فلا يلزم منها إمكانه .

(٣) أى من قيام الصفات بنفسه كالكلام والسمع والبصر فيلزم منه حدوثه بزعمهم . وعبارته كلها هنا غير جلية فلعلها محرفة .

● نصوص الكتاب والسنة مشتملة على تقديس الله وإثبات كل
كمال له :

ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان ، وأنها
مشتملة على التقديس لله عن كل نقص ، والإثبات لكل كمال ، وأنه تعالى
ليس له كمال يُنتظر بحيث يكون قبله ناقصاً ، بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله
بعد أن لم يكن فاعله ، وأنه إذا كان كاملاً بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملاً
بغيره ولا مفتقراً إلى سواه ، بل هو الغنى ونحن الفقراء ، وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ
سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا
وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ (١) ، وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقتته
وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق
وفوق الكمال ، إذ كل كمال فمن كماله يُستفاد ، وله الثناء الحسن الذي
لا تحصيه العباد ، وإنما هو كما أثنى على نفسه ، له الغنى الذي لا يفتقر إلى
سواه ، ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا *
لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ (٢) .

فهذا الأصل العظيم وهو مسألة خلقه وأمره وما يتصل به من صفاته وأفعاله ،
من محبته ورضاه وفرحه بالمحبوب ، وبُغضه وصبره على ما يؤذيه ، هي متعلقة
بمسائل القدر ومسائل الشريعة . والمنهاج الذي هو المستول عنه ومسائل الصفات
ومسائل الثواب والعقاب والوعد والوعيد ، وهذه الأصول الأربعة كلية جامعة
وهي متعلقة به وبخلقه .

(١) آل عمران : ١٨١

(٢) مريم : ٩٣ - ٩٥

وهى فى عمومها وشمولها وكشفها للشبهات تشبه مسألة الصفات الذاتية والفعلية ، ومسألة الذات والحقيقة والحد وما يتصل بذلك من مسائل الصفات والكلام فى حلول الحوادث ونفى الجسم وما فى ذلك من تفصيل وتحقيق .

● المعطلة .. كذبوا بحق كثير جاء به الرسل :

فإن المعطلة والملحدة فى أسمائه وآياته كذبوا بحق كثير جاءت به الرسل بناءً على ما اعتقدوه من نفى الجسم والعرض ، ونفى حلول الحوادث ونفى الحاجة . وهذه الأشياء يصح نفيها باعتبار ، ولكن ثبوتها يصح باعتبار آخر ، فوقعوا فى نفى الحق الذى لا ريب فيه الذى جاء به الرسل ونزلت به الكتب وفُطِرَتْ عليه الخلاق ودلت عليه الدلائل السمعية والعقلية .. والله أعلم .

« انتهى »

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزِّ يَا كَرِيم

تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال ..
والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملل والنحل
والمذاهب منها باختلاف الدلائل العقلية والنقلية فيه
● الاستفتاء في صفات الكمال لله تعالى :

نص الاستفتاء : المستول من علماء الإسلام ، والسادة الأعلام ، أحسن الله ثوابهم ، وأكرم ثزلهم ومآبهم : أن يرفعوا حجاب الإجمال . ويكشفوا قناع الإشكال ، عن مقدمة جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ، ومستندون في آرائهم إليها ، حاشا مكابراً منهم معانداً ، وكافراً بربوبية الله جاحداً .

وهى أن يُقال : « هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها ، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها » ، لكنهم فى تحقيق مناطها فى أفراد الصفات متنازعون ، وفى تعيين الصفات لأجل القسمين مختلفون . فأهل السنة يقولون : إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها من الصفات الخبرية ، كالوجه واليدين والعينين والغضب والرضا - والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستواء - صفات كمال ، وأضدادها صفات نقصان .

والفلاسفة تقول : اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالاً فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها .

والمعتزلة يقولون : لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقراً إليها وهى مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقراً إلى غيره ، ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم . والجسم مركب ، والمركب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص .

ويقولون أيضاً : لو قَدَّر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها كان ظالماً وذلك نقص ، وخصومهم يقولون : لو كان فى ملكه ما لا يريد له كان ناقصاً .

والكلابية ومن اتبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون : لو قامت به لكان محلاً للحوادث ، والحادث إن أوجب له كمالاً فقد عدمه قبله ، وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالاً لم يجز وصفه به .

وطائفة منهم ينفون صفاته الخيرية لاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار . وهكذا نفاهم أيضاً لمحبته لأنها مناسبة بين المحب والمحبوب ، ومناسبة الرب للخلق نقص ، وكذا رحمته ، لأن الرحمة رقة تكون فى الراحم ، وهى ضعف وخور فى الطبيعة ، وتألم على المرحوم ، وهو نقص . وكذا غضبه .. لأن الغضب غليان دم القلب طلباً للانتقام ، وكذا نفاهم لضحكهم وتعجبه .. لأن الضحك خفة روح يكون لتجدد ما يسر واندفاع ما يضر . والتعجب استعظام للمتعجب منه .

ومنكرو النبوات يقولون : ليس الخلق بمنزلة أن يرسل إليهم رسولاً ، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلاً أن يرسل السلطان إليهم رسولاً .

والمشركون يقولون : عظم الرب يقتضى أن لا يُتقرب إليه إلا بواسطة وحجاب ، فالتقرب إليه ابتداءً من غير شفعاء ووسائط غرض من جنابه الرفيع .

هذا ، وإن القائلين بهذه المقدمة لا يقولون بمقتضاها ولا يطردونها ، فلو قيل لهم : أيما أكمل ؟ ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات : من الشم والذوق واللمس ، أم ذات لا توصف بها كلها ؟ لقالوا : الأولى أكمل ، ولم يصفوا بها كلها الخالق .

وبالجمله .. فالكمال والنقص من الأمور النسبية ، والمعانى الإضافية ، فقد تكون الصفة كمالاً لذات ونقصاً لأخرى ، وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح كمال للمخلوق ، نقص للخالق ، وكذا التعظيم والتكبر والتفاعل النفسى كمال

للمخالق نقص للمخلوق ، وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كمالاً بالنسبة إلى الشاهد ، ولا يلزم أن يكون كمالاً للغائب كما بُيِّنَ ، لا سيما مع تباين الذاتين .

وإن قلتم : نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها ، هل هي كمال أو نقص ؟ فلذلك نحيل الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالاً لذات ، نقصاً لأخرى على ما ذكر .

وهذا من العجب أن مقدمة وقع عليها الإجماع ، هي منشأ الاختلاف والنزاع ، فرضى الله عمَّن يبيِّن لنا بياناً يشفى العليل ، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل ، إنه تعالى سميع الدعاء ، وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
أجاب رضى الله عنه :

فتوى شيخ الإسلام

الحمد لله .. الجواب عن هذا السؤال مبنى على مقدمتين . إحداهما : أن يُعلم أن الكمال ثابت لله ، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، وثبوت ذلك مستلزم نفى نقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم نفى الموت ، وثبوت العلم يستلزم نفى الجهل ، وثبوت القدرة يستلزم نفى العجز ، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية ، مع دلالة السمع على ذلك .

● دلالة القرآن نوعان « شرعية » و « عقلية » :

ودلالة القرآن على الأمور نوعان . أحدهما : خبر الله الصادق ، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به ، والثانى : دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب . فهذه دلالة شرعية عقلية ، فهي شرعية لأن الشرع دل عليها ، وأرشد إليها . وعقلية لأنها تُعلم صحتها بالعقل .

ولا يُقال إنها لم تُعلم إلا بمجرد الخبر . وإذا أخبر الله بالشئ ، ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره ، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعلم به ، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل ، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية .

● وصفه تعالى بالكامل وما يدل عليه لفظ « الصمد » من معانى الكمال له :

وثبت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معانى متضمنة لهذا المعنى . فما فى القرآن من إثبات الحمد له ، وتفصيل محامده ، وأن له المثل الأعلى ، وإثبات معانى أسمائه ، ونحو ذلك كله ، دال على هذا المعنى .

وقد ثبت لفظ الكامل فيما رواه ابن أبى طلحة عن ابن عباس فى تفسير : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (١) ، أن « الصمد » المستحق للكمال ، وهو السيد الذى كمل فى سؤده ، والشريف الذى قد كمل فى شرفه ، والعظيم الذى قد كمل فى عظمته ، والحَكَم الذى قد كمل فى حكمه ، والغنى الذى قد كمل فى غناه ، والجبار الذى قد كمل فى جبروته ، والعالم الذى قد كمل فى علمه ، والحكيم الذى قد كمل فى حكمته ، وهو الشريف الذى قد كمل فى جميع الشرف والسؤدد ، وهو الله سبحانه وتعالى . وهذه صفة لا تنبغى إلا له ، ليس له كفؤ ولا كمثل شئ . وهكذا سائر صفات الكمال ولم يُعلم أحد من الأمة نازع فى هذا المعنى ، بل هذا المعنى مستقر فى فطر الناس ، بل هم مفتطرون عليه ، فإنهم كما أنهم مفتطرون على الإقرار بالخالق ، فإنهم مفتطرون على أنه أَجَلٌ وأَكْبَرُ وأَعْلَى وأَعْلَمُ وأَكْمَلُ من كل شئ .

(١) الإخلاص : ١ - ٢

وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكمالهِ يكون فطرياً ضرورياً في حق مَنْ سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها .

وأما لفظ « الكامل » فقد نقل الأشعري عن الجبائي أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملاً ، ويقول : الكامل الذي له أبعاد مجتمعة .

وهذا النزاع إن كان في المعنى فهو باطل ، وإن كان في اللفظ فهو نزاع لفظي . والمقصود هنا أن ثبوت الكمال له ونفي النقائص عنه مما يُعلم بالعقل .

وزعمت طائفة من أهل الكلام - كأبي المعالي والرازي والآمدي وغيرهم - أن ذلك لا يُعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع ، وأن نفي الآفات والنقائص عنه لم يُعلم إلا بالإجماع ، وجعلوا الطريق التي بها نفوا عنه مانفوه إنما هو نفي مسمى الجسم ونحو ذلك ، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكلمة الصفاتية كالأشعري والقاضي وأبي بكر وأبي إسحاق ومن قبلهم من السلف والأئمة في إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية ، وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية ، ولهذا صار هؤلاء يعملون في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع ويقولون : إذا كنا ثبتت هذه الصفات بناءً على نفي الآفات ، ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي ، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة ، قالوا : والنصوص المثبتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة ، فالاعتماد في إثباتها ابتداءً على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى وأحرى .

● فساد نظريات منكري صفات الله تعالى وتناقضها :

والذي اعتمدوا عليه في النفي من نفي مسمى التحيز ونحوه - مع أنه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين - هو متناقض في العقل لا يستقيم في العقل ، فإنه ما من أحد ينفي شيئاً خوفاً

من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسماً إلا قيل له فيما أثبتته نظير ما قاله فيما نفاه ، وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبتته ، كالمعتزلة لما أثبتوا أنه حي عليم قدير ، وقالوا إنه لا يوصف بالحياة والعلم والقدرة والصفات لأن هذه أعراض لا يوصف بها إلا ما هو جسم ولا يُعقل موصوف إلا جسم . فقيل لهم : فأنتم وصفتموه بأنه حي عليم قدير ، ولا يوصف شيء بأنه عليم حي قدير إلا ما هو جسم ، ولا يُعقل موصوف بهذه الصفات إلا ما هو جسم ، فما كان جوابكم عن الأسماء كان جوابنا عن الصفات .

فإن جاز أن يُقال : ما يسمى بهذه الأسماء ليس بجسم ، جاز أن يُقال : فكذلك يوصف بهذه الصفات ما ليس بجسم ، وأن يُقال : هذه الصفات ليست أعراضاً .

وإن قيل : لفظ الجسم مجمل أو مشترك ، وأن المسمى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره ، جاز أن يُقال : الموصوف بهذه الصفات لا يجب أن يماثله غيره ولا أن يثبت له خصائص غيره .

وكذلك إذا قال نفاة الصفات المعلومة بالشرع أو بالعقل مع الشرع ، كالرضا والغضب والحب والفرح ونحو ذلك : هذه الصفات لا تُعقل إلا لجسم . قيل لهم : هذه بمنزلة الإرادة والسمع والبصر والكلام ، فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله .

وهكذا نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم إذا قالوا : ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعانى فيه ، وذلك يستلزم كونه جسماً أو مركباً ، قيل لهم : هذا كما أثبتتم أنه موجود واجب قائم بنفسه ، وأنه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيد وملتذ ولذة ، وعاشق ومعشوق وعشق ... ونحو ذلك .

فإن قالوا : هذه ترجع إلى معنى واحد ، قيل لهم : إن كان هذا ممتنعاً بطل الفرق ، وإن كان ممكناً أمكن أن يُقال في تلك مثل هذه ، فلا فرق بين صفة وصفة . والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع .

* * *

ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه

● وجوب وجوده وقيوميته وقدمه :

والمقصود هنا أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل ، وأن نقيض ذلك منتف عنه ، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع دون تلك ، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون . وجمهور أهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل ، والفلاسفة تسميه التمام ، وبيان ذلك من وجوه :

● الاستدلال بالممكن والكمال فيه على كمال الواجب بالأولى :

منها : أن يُقال : قد ثبت أن الله قديم بنفسه ، واجب الوجود بنفسه ، قيوم بنفسه ، خالق بنفسه ... إلى غير ذلك من خصائصه . والطريقة المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذه المعاني .

فإذا قيل : الوجود إما واجب وإما ممكن ، والممكن لا بد له من واجب فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين ، فهو مثل أن يُقال : الوجود إما قديم وإما حادث ، والحادث لا بد له من قديم فيلزم ثبوت القديم على التقديرين . والموجود إما غنى وإما فقر ، والفقر لا بد له من الغنى ، فلزم وجود الغنى على التقديرين . والموجود إما قيوم بنفسه وإما غير قيوم ، وغير القيوم لا بد له من القيوم . فلزم ثبوت القيوم على التقديرين . والموجود إما مخلوق وإما غير مخلوق ، والمخلوق لا بد له من خالق غير مخلوق ، فلزم ثبوت غير المخلوق على التقديرين ونظائر ذلك متعددة .

ثم يُقال : هذا الواجب القديم الخالق : إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه الممكن الوجود ممكناً له ، وإما أن لا يكون ، والثاني ممتنع لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن ، فلأن يمكن للواجب الغنى القديم بطريق الأولى

والأخرى ، فإن كلاهما موجود ، والكلام فى الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه ، فإذا كان الكمال الممكن الوجود ممكناً للمفضول فلأن يمكن للفاضل بطريق الأولى ، لأن ما كان ممكناً لما وجوده ناقص فلأن يمكن لما وجوده أكمل منه بطريق الأولى ، لا سيما وذلك أفضل من كل وجه فيمتنع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه ، بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به فلأن يثبت للفاضل بطريق الأولى ، ولأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق والذى جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه ، فالذى جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذى علم غيره أولى بالعلم ، والذى أحيا غيره أولى بالحياة . والفلاسفة توافق على هذا ، ويقولون : كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة والعلة أولى به .

● الكمال فى الوجود الممكن يستلزم الكمال للموجب الموجد له ولكماله :

وإذا ثبت إمكان ذلك له ، فما جاز له من ذلك الكمال الممكن الوجود فإنه واجب له لا يتوقف على غيره ، فإنه لو توقف على غيره لم يكن موجوداً له إلا بذلك الغير ، وذلك الغير إن كان مخلوقاً له لزم الدور القبلى الممتنع فإن ما فى ذلك الغير من الأمور الوجودية فهى منه ، ويمتنع أن يكون كل من الشئيين فاعلاً للآخر ، وهذا هو الدور القبلى فإن الشئ يمتنع أن يكون فاعلاً لنفسه ، فلأن يمتنع أن يكون فاعلاً لفاعله بطريق الأولى والأخرى ، وكذلك يمتنع أن يكون كل من الشئيين فاعلاً لما به يصير الآخر فاعلاً ، ويمتنع أن يكون كل من الشئيين معطياً للآخر كماله ، فإن معطى الكمال أحق بالكمال فيلزم أن يكون كل منهما أكمل من الآخر ، وهذا ممتنع لذاته ، فإن كون هذا أكمل يقتضى أن هذا أفضل من هذا ، وهذا أفضل من هذا ، وفصل أحدهما يمنع مساواة الآخر له ، فلأن يمنع كون الآخر أفضل بطريق الأولى ، وأيضاً فلو كان كماله موقوفاً على ذلك الغير للزم أن يكون كماله موقوفاً على فعله لذلك الغير وعلى معاونة ذلك

الغير فى كماله ومعاونة ذلك الغير فى كماله موقوف عليه ، إذ فعل ذلك الغير وأفعاله موقوفة على فعل المبدع لا تفتقر إلى غيره ، فيلزم أن لا يكون كماله موقوفاً على غيره ، فإذا قيل : كماله موقوف على مخلوقه لزم أن لا يتوقف على مخلوقه ، وما كان ثبوته مستلزماً لعدمه كان باطلاً من نفسه ، وأيضاً فذلك الغير كل كمال له فمنه ، وهو أحق بالكمال منه ، ولو قيل : يتوقف كماله عليه لم يكن متوقفاً إلا على ما هو من نفسه ، وذلك متوقف عليه لا على غيره .

وإن قيل : « ذلك الغير ليس مخلوقاً بل واجباً آخر قديماً بنفسه » فيقال : إن كان أحد هذين هو المعطى دون العكس فهو الرب والآخر عبده ، وإن قيل : بل كل منهما يعطى للآخر الكمال لزم الدور فى التأثير ، وهو باطل ، وهو من الدور القبلى لا من الدور المعنى الاقترانى ، فلا يكون هذا كاملاً حتى يجعله الآخر كاملاً ، والآخر لا يجعله كاملاً حتى يكون فى نفسه كاملاً ، لأن جاعل الكامل كاملاً أحق بالكمال ، ولا يكون الآخر كاملاً حتى يجعله كاملاً ، فلا يكون واحد منهما كاملاً بالضرورة ، فإنه لو قيل : لا يكون كاملاً حتى يجعل نفسه كاملاً ، ولا يجعل نفسه كاملاً حتى يكون كاملاً لكان ممتنعاً ، فكيف إذا قيل : حتى يجعل ما يجعله كاملاً كاملاً .

وإن قيل : « كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية » لزم التسلسل فى المؤثرات ، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء ، فإن تقدير مؤثرات لا تتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضى وجود شىء منها ولا وجود جميعها ولا وجود اجتماعها ، والمبدع للموجودات لا بد أن يكون موجوداً بالضرورة ، فلو قُدر أن هذا كامل فكمال له ليس من نفسه بل من آخر ، وهلم جراً ، للزم أن لا يكون لشىء من هذه الأمور كمال ، وقد قُدر أن الأول كامل ، فلزم الجمع بين النقيضين ، وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقف على غيره كان الكمال له واجباً بنفسه ، وامتنع تخلف شىء من الكمال الممكن عنه ، بل ما جاز له من الكمال وجب له ، كما أقر بذلك الجمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام

والفلسفة وغيرهم ، بل هذا ثابت فى مفعولاته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكان ممتنعاً بنفسه أو ممتنعاً لغيره فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره ، أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره ، والممكن إن حصل مقتضيه التام وجب بغيره وإلا كان ممتنعاً لغيره ، والممكن بنفسه إما واجب لغيره وإما ممتنع لغيره .

* * *

ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه

● ضرب الله الأمثال والدلائل على كونه أحق بكل كمال
والتنزه عن كل نقص :

وقد بين الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره ، وأن غيره لا يساويه فى الكمال فى مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١) وقد بين أن الخلق صفة كمال ، وأن الذى يخلق أفضل من الذى لا يخلق ، وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم . وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ، هَلْ يَسْتَوُونَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) فبين أن كونه مملوكاً عاجزاً صفة نقص ، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال ، وأنه ليس هذا مثل هذا ، وهذا لله ، وذاك لما يُعبد من دونه .

وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ، هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٣) وهذا مثل آخر فالأول مثل العاجز عن الكلام ، وعن الفعل الذى لا يقدر على شىء ، والآخر المتكلم

(١) النحل : ١٧

(٢) النحل : ٧٥

(٣) النحل : ٧٦

الآمر بالعدل الذى هو على صراط مستقيم ، فهو عادل فى أمره ، مستقيم فى فعله ، فبيّن أن التفضيل بالكلام المتضمن للعدل والعمل المستقيم ، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محموداً ، وقد يكون مذموماً . فالمحمود هو الذى يستحق صاحبه الحمد ، فلا يستوى هذا والعاجز عن الكلام والفعل .

وقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ، هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١) ، يقول تعالى : إذا كنتم أنتم لا ترضون بأن المملوك يشارك مالكة لما فى ذلك من النقص والظلم ، فكيف ترضون ذلك لى وأنا أحق بالكمال والغنى منكم ؟ وهذا يبيّن أنه تعالى أحق بكل كمال من كل أحد ، وهذا كقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ، أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ * للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ، ولله المثل الأعلى ، وهو العزيز الحكيم * وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ، وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ * وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ ، لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ﴾ (٢) حيث كانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنت فيعدون هذا نقصاً وعيباً ، والرب تعالى أحق بتنزيهه عن كل عيب ونقص منكم ، فإن له المثل الأعلى . فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أحق بثبوته منه إذا كان مجرداً عن النقص ، وكل ما يُنزه عنه المخلوق من نقص وعيب فالخالق أولى بتنزيهه عنه . وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) وهذا

(١) الروم : ٢٨

(٢) النحل : ٥٨ - ٦٢

(٣) الزمر : ٩

يَبِينُ أَنَّ الْعَالَمَ أَكْمَلَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى
وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾ ^(١) فَبَيَّنَ أَنَّ
البصيرَ أكمل ، والنورَ أكمل ، والظلَّ أكمل ، وحينئذ فالمتصف به أولى ، والله
المثل الأعلى . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ
عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ ، أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا
اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٢) فدل ذلك على أن عدم التكلم والهداية نقص ،
وَأَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ وَيَهْدِي أَكْمَلَ مَنْ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَهْدِي ، وَالرَّبُّ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ، قُلِ اللَّهُ
يَهْدِي لِلْحَقِّ ، أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ
يُهْدَى ، فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ ^(٣) فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ بِمَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي الْفِطْرِ
أَنَّ الَّذِي يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ بِالَاتِّبَاعِ مِنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيهِ غَيْرُهُ ، فَلَزِمَ أَنْ
يَكُونَ الْهَادِي بِنَفْسِهِ هُوَ الْكَامِلُ دُونَ الَّذِي لَا يَهْدِي إِلَّا بِغَيْرِهِ . وَإِذَا كَانَ لَا بَدَ مِنْ
وَجُوبِ الْهَادِي لِغَيْرِ الْمَهْتَدِي بِنَفْسِهِ فَهُوَ الْأَكْمَلُ ، وَقَالَ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْآخَرَى :
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ ^(٤)
فدل على أَنَّ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْقَوْلَ وَيَمْلِكُ الضَّرَّ وَالنَّفْعَ أَكْمَلُ مِنْهُ

● إثبات القرآن للصفات رد على المعطلين والمشركين :

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي
عَنْكَ شَيْئًا ﴾ ^(٥) فدل على أَنَّ السَّمِيعَ الْبَصِيرَ الْغَنَى أَكْمَلُ ، وَأَنَّ الْمَعْبُودَ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ كَذَلِكَ ، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ مُتَعَدِدٌ مِنْ وَصْفِ الْأَصْنَامِ بِسَلْبِ صِفَاتِ الْكَمَالِ
كَعَدَمِ التَّكَلُّمِ وَالْفِعْلِ وَعَدَمِ الْحَيَاةِ ... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَبِينُ أَنَّ الْمُتَصِفَ بِذَلِكَ مُنْتَقِصٌ
مُعِيبٌ كَسَائِرِ الْجَمَادَاتِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتَ لَا تُسَلَبُ إِلَّا عَنْ نَاقِصٍ مُعِيبٍ .

(٣) يونس : ٣٥

(٢) الأعراف : ١٤٨

(١) فاطر : ١٩ - ٢١

(٥) مريم : ٤٢

(٤) طه : ٨٩

وأما رب الخلق الذى هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال ، وأنه يستوى المتصف بصفات الكمال والذى لا يتصف بها ، وهو يذكر أن الجمادات فى العادة لاتقبل الاتصاف بهذه الصفات ، فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف ^(١) فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله تعالى وعاب عابديها .

● للتوحيد أصلان ، والحمد لله نوعان :

ولهذا كانت القرامطة الباطنية ^(٢) من أعظم الناس شركاً وعبادة لغير الله ، إذ كانوا لا يعتقدون فى إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يُغنى عنهم شيئاً . والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لمجرد تقرير صفات الكمال له ، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون سواه ، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد وهو إثبات صفات الكمال رداً على أهل التعطيل ، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو رداً على المشركين ، والشرك فى العالم أكثر من التعطيل ، ولا يلزم من إثبات التوحيد المنافى للإشراك إبطال قول أهل التعطيل ، ولا يلزم من مجرد الإثبات المبطل لقول المعطلة الرد على المشركين إلا ببيان آخر . والقرآن يذكر فيه الرد على المعطلة تارة كالرد على فرعون وأمثاله ، ويذكر فيه الرد على المشركين وهذا أكثر ، لأن القرآن شفاء لما فى الصدور ، ومرض الإشراك أكثر فى الناس من مرض التعطيل ، وأيضاً فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد ، وأن له الحمد فى الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع المحامد .

والحمد نوعان : حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر ، وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله ، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو فى نفسه مستحق للحمد ، وإنما يستحق ذلك ما هو متصف بصفات الكمال ، وهى أمور وجودية فإن الأمور العدمية المحضة لا حمد فيها ولا خير ولا كمال .

(١) أى بصفات الكمال المذكورة كمعطلة الصفات من الجهمية والمعتزلة دع الباطنية الملاحدة .

(٢) للتعريف بالقرامطة الباطنية انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ٩١ ، ١٧٢

ومعلوم أن كل ما يُحمد فيأتما يُحمد على ما له من صفات الكمال ، فكل ما يُحمد به الخلق فهو من الخالق ، والذي منه ما يُحمد عليه هو أحق بالحمد ، فثبت أن المستحق ^(١) للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود والحمد والكمال من كامل وهو المطلوب .



فصل

فى أن الثابت بالعقل : « الكمال الممكن السليم من النقص »

وأما المقدمة الثانية فنقول : لا بد من اعتبار أمرين . أحدهما : أن يكون الكمال ممكن الوجود ، والثانى : أن يكون سليماً عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله ، لكن بعض الناس قد يسمى ما ليس بنقص نقصاً ، فهذا يقال له : إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص ، فإذا سميت أنت هذا نقصاً وقُدِّر أن انتفاءه يمتنع لم يكن نقصه من الكمال الممكن ، والذات التى لا تكون حية عليمة قديرة سمیة بصيرة متكلمة ، ليست أكمل من الذات التى تكون حية عليمة سمیة بصيرة قديرة متكلمة .

وإذا كان صريح العقل يقضى بأن الذات المسلوية هذه الصفات ليست مثل الذات المتصفة بها فضلاً عن أن تكون أكمل منها ، ويقضى بأن الذات المتصفة بها أكمل ، عُلِمَ بالضرورة امتناع كمال الذات بدون هذه الصفات . فإذا قيل بعد ذلك : لا تكون ذاته ناقصة متساوية الكمال إلا بهذه الصفات . قيل : الكمال بدون هذه الصفات ممتنع ، وعدم الممتنع ليس نقصاً ، وإنما النقص عدم ما يمكن ،

(١) قوله : « فثبت أن المستحق ... إلخ » هو كما ترى مختل التركيب ولعل أصله : « فثبت أنه المستحق للمحامد كلها وهو أحق بالحمد من كل محمود ، وبالكمال من كل كامل » ، أو أن « المستحق للمحامد كلها أحق بالحمد ... إلخ » .

وأيضاً فإذا ثبت أنه يمكن إتصافه بالكمال ، وما اتصف به وجب له ، امتنع تجرد ذاته عن هذه الصفات ، فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديراً ممتنعاً ، وإذا قُدِّرَ للذات تقدير ممتنع وقيل إنها ناقصة صفة كان ذلك مما يدل على امتناع ذلك التقدير لا على امتناع نقيضه ، كما لو قيل : إذا مات ناقصاً فهذا يقتضى وجوب كونه حياً ، كذلك إذا كان تقدير ذاته خالية عن هذه الصفات يوجب أن تكون ناقصة كان ذلك مما يستلزم أن يوصف بهذه الصفات .

وأيضاً فقول القائل : اكتمل بغيره ، ممنوع فإننا لا نُطلق على صفاته أنها غيره ولا أنها ليست غيره على ما عليه أئمة السلف كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ، وهو اختيار حُذَّاق المثبتة كابن كلاب وغيره ، ومنهم من يقول : أنا أطلق عليها أنها ليست هي هو ولا أطلق عليها أنها ليست غيره ، ولا أجمع بين السلبين فأقول لا هي هو ولا هي غيره ، وهو اختيار طائفة من المثبتة كالأشعري وغيره ، وأظن قول أبى الحسن التمتى هو هذا أو ما يشبه هذا . ومنهم من يجوز إطلاق هذا السلب ، وهذا السلب فى إطلاقهما جميعاً كالقاضى أبى بكر والقاضى أبى يعلى .

ومنشأ هذا أن لفظ « الغير » يُراد به المغاير للشيء ، ويراد به ما ليس هو إياه ، وكان فى إطلاق الألفاظ المجملة إيهام لمعانى فاسدة . ونحن نجيب بجواب علمى فنقول :

قول القائل : يتكمل بغيره ، أيريد به بشىء منفصل عنه أم يريد بصفة لوازم ذاته ؟ أما الأول فممتنع ، وأما الثانى فهو حق ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها كما لا يمكن وجودها بدونه ، وهذا كمال نفسه لا شىء مباين لنفسه .

وقد نص الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره وأئمة المثبتة كأبى محمد بن كلاب وغيره على أن القائل إذا قال : الحمد لله ، أو قال : دعوتُ الله وعبدته ، أو قال : بالله ... فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته ، وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحُسنى .

وإذا قيل : هل صفاته زائدة على الذات أم لا ؟ قيل : إن أريد بالذات المجردة التي يقربها نفات الصفات فالصفات زائدة عليها ، وإن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها اللازمة . والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات ، وإن كانت زائدة على الذات التي يُقدَّر تجردها عن الصفات .

* * *

فصل

في شبهة نفاة الصفات : « تكمله بها أو افتقاره إليها »

وأما قول القائل : لو قامت به صفات وجودية لكان مفتقراً إليها وهي مفتقرة إليه ، فيكون الرب مفتقراً إلى غيره ، فهو من جنس السؤال الأول .

فيقال أولاً : قول القائل : « لو قامت به صفات وجودية لكان مفتقراً إليها » يقتضى إمكان جوهر تقوم به الصفات وإمكان ذات لا تقوم بها الصفات ، فلو كان أحدهما ممتنعاً لبطل هذا الكلام فكيف إذا كان كلاهما ممتنعاً ، فإن تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات إنما يمكن في الذهن لا في الخارج ، كتقدير وجود مطلق لا يتعين في الخارج . ولفظ « ذات » تأنيث « ذو » ، وذلك لا يُستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره ، فهم يقولون : فلان ذو علم وقُدرة ، ونفس ذات علم وقُدرة . وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ « ذو » ولفظ « ذات » لم يجىء إلا مقروناً بالإضافة كقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (٢) وقول خبيب رضى الله عنه (٣) : وذلك في ذات الإله . ونحو ذلك .

(١) الأنفال : ١

(٢) آل عمران : ١١٩

(٣) حين قدمه كفار قريش للقتل . هذا نص البيت ، وما قبله :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً على أى جنب كان فى الله مصرعى

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلوي ممزج

لكن لما صار النُّظار يتكلمون فى هذا الباب قالوا : إنه يقال إنها ذات علم وقُدرة ، ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه فقالوا : الذات ، وهى لفظ مُؤلد ليس من لفظ العرب العرباء ، ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم كأبى الفتح بن برهان وابن الدهان وغيرهما ، وقالوا : ليست هذه اللفظة عربية ، وردُّ عليهم آخرون كالقاضى وابن عقيل وغيرهما .

● إمتناع وجود ذات فى الخارج لا صفة لها كعكسه :

وفصل الخطاب أنها ليست من العربية العرباء بل من المؤلدة كلفظ الموجود ولفظ الماهية والكيفية ، ونحو ذلك اللفظ يقتضى وجود صفات تضاف الذات إليها فيقال : ذات علم ، وذات قُدرة ، وذات كلام . والمعنى كذلك ، فإنه لا يمكن وجود شىء قائم بنفسه فى الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلاً ، بل فرض هذا فى الخارج كفرض عَرَض يقوم بنفسه لا بغيره . ففرض عَرَض قائم بنفسه لا صفة له كفرض صفة لا تقوم بغيرها ، وكلاهما ممتنع ، فما هو قائم بنفسه فلا بد له من صفة ، وما كان صفة فلا بد له من قائم بنفسه متصف به ، ولهذا سلّم المنازعون أنهم لا يعلمون قائماً بنفسه لا صفة له ، سواء سموه جوهرأً أو جسماً أو غير ذلك ، ويقولون : وجود جوهر معرًى عن جميع الأعراض ممتنع ، فمن قَدَّر إمكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قَدَّر ما لا يُعلم وجوده فى الخارج ولا يعلم إمكانه فى الخارج ، فكيف إذا علِم أنه ممتنع فى الخارج عن الذهن .

وكلام نُفاة الصفات جميعه يقتضى أن ثبوته ممتنع وإنما يمكن فرضه فى العقل ، فالعقل يقدره فى نفسه كما يُقَدَّر المتنعات لا يعقل وجوده فى الوجود ولا إمكانه فى الوجود .

وأيضاً فالرب تعالى إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكناً ، وما أمكن له وجب - امتنع أن يكون مسلوباً صفات الكمال ، ففرض ذاته بدون صفاته اللازمة الواجبة له فرض ممتنع ، وحينئذ فإذا كان فرض عدم هذا ممتنعاً عموماً

وخصوصاً فقول القائل يكون مفتقراً إليها وتكون مفتقرة إليه ، إنما يُعقل مثل هذا في شيئين يمكن وجود كل واحد منهما دون الآخر ، فإذا امتنع هذا بطل هذا التقدير .

ثم يقال : ما تعنى بالافتقار ؟ أتعنى أن الذات تكون فاعلة للصفات مبدعة لها أو بالعكس ؟ أم تعنى التلازم وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالآخر ؟ فإن عنيّت افتقار المفعول إلى الفاعل فهذا باطل ، فإن الرب ليس بفاعل لصفاته اللازمة له بل لا يلزمه شيء معين من أفعاله ومفعولاته ؟ فكيف تجعل صفاته مفعولة له ، وصفاته لازمة لذاته ليست من مفعولاته ؟ وإن عنيّت التلازم فهو حق . وهذا كما يقال : لا يكون موجوداً ، ويقال أيضاً : لا يكون موجوداً إلا أن يكون قديماً واجباً بنفسه ، ولا يكون عالماً قادراً إلا أن يكون حياً ، فإذا كانت صفاته متلازمة كان ذلك أبلغ في الكمال من جواز التفريق بينهما ، فإنه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال لم يكن الكمال واجباً له بل ممكناً له ، وحينئذ فكان يفتقر في ثبوته له إلى غيره ، وذلك نقص ممتنع عليه كما تقدم بيانه ، فعلم أن التلازم بين الذات وصفات الكمال هو كمال الكمال .

* * *

فصل

في طرق المثبتة في إطلاق لفظ العَرَض والجسم

وأما القائل : إنها أعراض لا تقوم إلا بجسم مُركَّب والمُركَّب ممكن محتاج ، وذلك عين النقص . فللمثبتة للصفات في إطلاق لفظ « العَرَض » على صفاته ثلاث طرق : منهم مَنْ يمنع أن تكون أعراضاً ويقول : بل هي صفات وليست أعراضاً كما يقول ذلك الأشعري وكثير من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره ، ومنهم مَنْ يطلق عليها لفظ الأعراض كعشام وابن كرام وغيرهما ، ومنهم مَنْ يمتنع من الإثبات والنفي كما قالوا في لفظ الغير ، وكما امتنعوا عن مثل ذلك

فى لفظ الجسم ونحوه ، فإن قول القائل : « العلم عَرَض » بدعة ، وقوله : « ليس بعَرَض » بدعة ، كما أن قوله : « الرب جسم » بدعة ، وقوله : « ليس بجسم » بدعة .

● أَلْفَاظ « الجسم » و « الجوهر » و « العَرَض اصطلاحية مجملة :

وكذلك إن لفظ الجسم يُراد به فى اللغة : البدن والجسد ، كما ذكر ذلك الأصمعى وأبو زيد وغيرهما من أهل اللغة . وأما أهل الكلام فمَنهم مَن يريد به المُرْكَب ويطلقه على الجوهر الفرد بشرط التركيب أو على الجوهرين أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين ، والمُرْكَب من المادة والصورة ، ومنهم مَن يقول : هو الموجود أو القائم بنفسه .

وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساوياً فى العموم والخصوص ، فلما كان اللفظ قد صار يُفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل - صار مجملاً ، وحينئذ فالجواب العلمى أن يُقال : أتعنى بقولك إنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ونحو ذلك من المعانى الصحيحة ؟ أم تعنى بها أنها آفات ونقائص ؟ أم تعنى بها أنها تعرض وتزول وتبقى زمانين ؟ فإن عנית الأول فهو صحيح ، وإن عנית الثانى فهو ممنوع ، وإن عנית الثالث فهذا مبنى على قول مَن يقول : العَرَض لا يبقى زمانين ، فإن قال ذلك وقال : هى باقية ، قال أسمىها أعراضاً - لم يكن هذا مانعاً من تسميتها أعراضاً .

وقولك : « العَرَض لا يقوم إلا بجسم » ، فيقال : يقال للحى : « عليم قدير » عندك ، وهذه الأسماء لا يتسمى بها إلا جسم ، كما أن هذه الصفات التى جعلتها أعراضاً لا يوصف بها إلا جسم ؟ فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جواباً لأهل الإثبات عن إثبات الصفات .

ويقال له : ما تعنى بقولك : « هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم » ؟ أتعنى بالجسم المُرْكَب الذى كان مفترقاً فاجتمع ؟ أو رُكِّبهُ مُرْكَب فجمع أجزائه ؟

أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك ؟ أم تعنى به ما هو مُركَّب من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ؟ أو تعنى به ما يمكن الإشارة إليه ؟ أو ما كان قائماً بنفسه ؟ أو ما هو موجود ؟

فإن عنيَتَ الأول لم نسلِّمْ أنَّ هذه الصفات التى سميتها أعراضاً لا تقوم إلا بجسم بهذا التفسير ، وإن عنيَتَ به الثانى لم نسلِّمْ امتناع التلازم فإنَّ الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه عندنا ، فلا نسلِّمْ انتفاء التلازم على هذا التقدير .

وقول القائل : « المركَّب ممكن » ، إن أراد بالمركَّب المعانى المتقدمة مثل كونه كان مفترقاً فاجتمع ، أو ركبهُ مُركَّب أو يقبل الانفصال - فلا نسلِّمْ المقدمة الأولى التلازمية ، وإن عنيَ به ما يُشار إليه وما يكون قائماً بنفسه موصوفاً بالصفات - فلا نسلِّمْ انتفاء الثانية ، فالقول بالأعراض مُركَّب من مقدمتين تلازمية واستثنائية بالفاظ مجملة ، فإذا استفصل عن المراد حصل المنع والإبطال لإحدهما أو لكليهما . وإذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير بطلت الحجَّة .



فصل

فى ما يرد على مَنْ وصفوه بصفات الأفعال

دون صفات الذات

وأما قول القائل : « لو قامت به الأفعال لكان محلاً للحوادث ، إن أوجب له كمالاً فقد عدمه قبله وهو نقص ، وإن لم يوجب له كمالاً لم يجز وصفه به » - فيقال أولاً : هذا معارض بنظيره من الحوادث التى يفعلها ، فإنَّ كليهما حادث بقدرته ومشيتته ، وإنما يفترقان فى المحل ، وهذا التقسيم وارد على الجهتين .

وإن قيل فى الجواب : « بل هم يصفونه بالصفات الفعلية . ويقسمون الصفات إلى نفسية وفعلية ، فيصفونه بكونه خالقاً ورازقاً بعد أن لم يكن

كذلك ، وهذا التقسيم وارد عليهم ، وقد أورده عليهم الفلاسفة فى مسألة حدوث العالم فزعموا أن صفات الأفعال ليست صفة كمال ولا نقص « - فيقال لهم : كما قالوا لهؤلاء فى الأفعال التى تقوم به أنها ليست كمالاً ولا نقصاً . فإن قيل : لا بد أن يتصف إما بنقص وإما بكمال ، فإن جاز خلو أحدهما عن القسمين أمكن الدعوى فى الآخر مثله وإلا فالجواب مشترك .

وأما المتفلسفة فيقال لهم : القديم لا تحله الحوادث ، ولا يزال محلاً للحوادث عندكم ، فليس القدم مانعاً من ذلك عندكم ، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذى لا يمكن غيره . وإنما نفوه عن واجب الوجود لظنهم اتصافه به ، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم فى ذلك لاسيما وما قالت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة أزلية موجبة لمعلولها ، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها أو شىء من معلولها ، ومتى تأخر عنها شىء من معلولها كانت علة له بالقوة . هذا عند من سمّاه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه ، فإذا قيل : « خلق المخلوقات فى الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له » ، قيل : وجود الجمادات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحداً منها فى الأزل ، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها فى آن واحد سواء قدر ذلك الآن ماضياً أو مستقبلاً ، فضلاً عن أن يكون أزلياً ، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده فى آن واحد فضلاً عن أن يكون أزلياً ، فليس هذا ممكن الوجود فضلاً عن أن يكون كمالاً ، لكن فعل الحوادث شيئاً بعد شىء أكمل من التعطيل عن فعلها بحيث لا يحدث شيئاً بعد أن لم يكن ، فإن الفاعل القادر على الفعل أكمل من الفاعل العاجز عن الفعل ، فإذا قيل : لا يمكنه إحداث الحوادث بل مفعوله لازم لذاته ، كان هذا نقصاً بالنسبة إلى القادر الذى يفعل شيئاً بعد شىء ، وكذلك إذا قيل : جعل الشىء الواحد متحركاً ساكناً موجوداً معدوماً صفة كمال ، قيل : هذا ممتنع لذاته .

وكذلك إذا قيل : إبداع قديم واجب بنفسه صفة كمال ، قيل : هذا ممتنع لنفسه ، فإن كونه مبدعاً يقتضى أن لا يكون واجباً بنفسه بل واجباً بغيره ، فإذا قيل : هو واجب موجود بنفسه وهو لم يوجد إلا بغيره كان هذا جمعاً بين النقيضين .

وكذلك إذا قيل : الأفعال القائمة والمفعولات المنفصلة عنه إذا كان اتصافه بها صفة كمال فقد فاتته فى الأزل ، وإن كان صفة نقص فقد لزم اتصافه بالنقص . قيل : الأفعال المنفصلة بمشيئته وقدرته بمتنع أن يكون كل منها أزلياً .

وأيضاً فلا يلزم أن يكون وجود هذه فى الأزل صفة كمال ، بل الكمال أن توجد حيث اقتضت الحكمة وجودها ، وأيضاً فلو كانت أزلية لم تكن موجودة شيئاً بعد شيء ، فقول القائل فيما حقه أن يوجد شيئاً بعد شيء فينبغى أن يكون فى الأزل جمع بين النقيضين ، وأمثال هذا كثير ، فلهذا قلنا : الكمال الممكن الوجود ، فما هو ممتنع فى نفسه فلا حقيقة له فضلاً عن أن يقال هو موجود أو يقال هو كمال للموجود .

● إشتراط كون الكمال الواجب له يتضمن نقصاً :

وأما الشرط الآخر وهو قولنا : الكمال الذى لا يتضمن نقصاً على التعبير بالعبارة السديدة ، أو الكمال الذى لا يتضمن نقصاً يمكن انتفاؤه على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصاً - فاحتراز عما هو لبعض المخلوقات كمال دون بعض ، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق لاستلزامه نقصاً كالأكل والشرب مثلاً ، فإن الصحيح الذى يشتهى الأكل والشرب من الحيوان أكمل من المريض الذى لا يشتهى الأكل والشرب لأن قوامه بالأكل والشرب ، فإذا قُدِّرَ غير قابل له كان ناقصاً عن القابل لهذا الكمال ، لكن هذا يستلزم حاجة الأكل الشارب إلى غيره ، وهو ما يدخل فيه من الطعام والشراب ، وهو مستلزم لخروج شيء منه كالفضلات ، وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه أكمل ممن يحتاج إلى دخول شيء فيه ، وما يتوقف كماله على غيره أنقص مما لا يحتاج فى كماله إلى غيره ،

فإن الغنى عن شيء أعلى من الغنى به . والغنى بنفسه أكمل من الغنى بغيره .
ولهذا كان من الكمالات ما هو كمال للمخلوق وهو نقص بالنسبة إلى الخالق وهو
كل ما كان مستلزماً لإمكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته ، أو مستلزماً
للحدوث المنافي لقدمه ، أو مستلزماً لفقره المنافي لغناه .

* * *

فصل

فى نتيجة ما تقدم وهو كون ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق ،
وكون أولى الناس به سلف هذه الأمة

إذا تبين هذا تبين أن ما جاء به الرسول هو الحق الذى يدل عليه المعقول ، وأن
أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها
الذين أثبتوا ما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ، ونزهوه عن مماثلة
المخلوقات ، فإن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كمال
ممكنة بالضرورة ولا نقص فيها ، فإن ما اتصف بهذه فهو أكمل مما لا يتصف بها ،
والنقص فى انتفاءها لا فى ثبوتها . والقابل للاتصاف بها كالحیوان أكمل ممن
لا يقبل الاتصاف بها كالجماد .

وأهل الإثبات يقولون للنفاة : لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها
من الجهل والبكم والعمى والصمم ، فقال لهم النفاة : هذه الصفات متقابلة تقابل
العدم والمملكة لا تقابل السلب والإيجاب ، والمتقابلات تقابل العدم والمملكة إنما
يلزم من انتفاء أحدهما ثبوت الآخر إذا كان المحل قابلاً لهما كالحیوان الذى
لا يخلو إما أن يكون أعمى وإما أن يكون بصيراً لأنه قابل لهما ، بخلاف
الجماد فإنه لا يوصف لا بهذا ولا بهذا .

● دحض الشُّبهات على نفى الصفات من ثلاثة وجوه :

فيقول لهم أهل الإثبات : هذا باطل من وجوه :

أحدها : أن يُقال : الموجودات نوعان ، نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحى ، ونوع لا يقبله كالجماد . ومعلوم أن القابل للاتصاف بصفات الكمال أكمل مما لا يقبل ذلك ، وحينئذ فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها ، وأن يكون القابل لها - وهو الحيوان الأعمى الأصم الذى لا يقبل السمع والبصر - أكمل منه ، فإن القابل للسمع والبصر فى حال عدم ذلك أكمل ممن لا يقبل ذلك فكيف المتصف بها ؟ فلزم من ذلك أن يكون مسلوباً لصفات الكمال على قولهم ممتنعاً عليه صفات الكمال ، فأنتم فررتُم من تشبيهه بالأحياء فشبهتموه بالجمادات وزعمتم أنكم تنزهونه عن النقائص فوصفتموه بما هو أعظم النقص .

الوجه الثانى : أن يُقال : هذا التفريق بين السلب والإيجاب وبين العدم والمملكة أمر اصطلاحى ، وإلا فكل ما ليس بحى فإنه يسمى ميتاً كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (١) .

الوجه الثالث : أن يُقال : نفى سلب هذه الصفات نقص وإن لم يُقدَّر هناك ضد ثبوتى فنحن نعلم بالضرورة أن ما يكون حياً عليمًا قديرًا متكلمًا سميعًا بصيرًا أكمل ممن لا يكون كذلك ، وأن ذلك لا يُقال سميع ولا أصم كالجماد ، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكمال ومجرد سلبها من النقص وجب ثبوتها لله تعالى لأنه كمال ممكن للوجود ولا نقص فيه بحال ، بل النقص فى عدمه ، وكذلك إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات أحدهما يقدر على التصرف بنفسه فيأتى ويجىء وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به ، والآخر يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال ، كان هذا القادر على الأفعال التى تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه .

(١) النحل : ٢٠ - ٢١

وإذا قيل : قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به ، كان كما إذا قيل : قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به ، والأعراض والحوادث لفظان مجملان ، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات ، كما يقال : فلان قد عَرَضَ له مرض شديد ، وفلان قد أحدث حَدَثاً عظيماً ، كما قال النبي ﷺ : « إياكم ومُحَدَّثَاتِ الأمور ، فإن كل مُحَدَّثَةٍ بدعة وكل بدعة ضلالة » ، وقال : « لعن الله من أحدث حَدَثاً أو آوى مُحَدَّثاً » ، وقال : « إذا أَحَدَثَ أحدكم فلا يُصَلِّي حتى يتوضأ » ويقول الفقهاء : الطهارة نوعان : طهارة الْحَدَثِ وطهارة الْحَبَثِ . ويقول أهل الكلام : اختلف الناس في أهل الأحداث من أهل القبلة ، كالربا والسرقة وشرب الخمر ، ويقال : فلان به عارض من الجن ، وفلان حدث له مرض . فهذه من النقائص التي تنزه الله عنها .

وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص ، فإنما أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام ، وليست هذه لغة العرب ولا لغة أحد من الأمم ، لا لغة القرآن ولا غيره ولا العُرف العام ولا اصطلاح أكثر الخائضين في العلم ، بل مبتدعو هذا الاصطلاح هم من أهل البدع المحدثين في الأمة الداخلين في ذم النبي ﷺ .

وبكل حال .. مجرد هذا الاصطلاح وتسمية هذه أعراضاً وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف بها أو يمكنه ذلك ولا يتصف بها .

● بيان أن صفات الأفعال الاختيارية له أكمل من عدمها :

وأيضاً فإذا قُدِّرَ اثنان أحدهما موصوف بصفات الكمال التي هي أعراض وحوادث - على اصطلاحهم - كالعلم والقُدرة والفعل والبطش ، والآخر يمتنع أن يتصف بهذه الصفات التي هي أعراض وحوادث .. كان الأول أكمل ، كما أن الحي المتصف بهذه الصفات أكمل من الجمادات .

وكذلك إذا قدر اثنان أحدهما يحب نعوت الكمال ويفرح بها ويرضاها ،
والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص فلا يحب لا هذا ولا هذا ،
ولا يرضى لا هذا ولا هذا ، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا .. كان الأول أكمل من
الثانى .

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب المحسنين والمتقين والصابرين والمقسطين،
ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات .. وهذه كلها صفات كمال .

وكذلك إذا قُدر اثنان أحدهما يبغض المتصف بضد الكمال كالظلم والجهل
والكذب ويبغض على من يفعل ذلك ، والآخر لا فرق عنده بين الجاهل الكاذب
الظالم وبين العالم الصادق العادل لا يبغض لا هذا ولا هذا ، ولا يبغض لا على
هذا ولا على هذا .. كان الأول أكمل .

وكذلك إذا قُدر اثنان أحدهما يقدر أن يفعل بيديه ويقبل بوجهه ، والآخر
لا يمكنه ذلك إما لامتناع أن يكون وجه ويدان ، وإما لامتناع الفعل والإقبال
عليه باليدين والوجه .. كان الأول أكمل .

فالوجه واليدان لا يُعدّان من صفات النقص فى شيء مما يوصف بذلك ، ووجه
كل شيء بحسب ما يُضاف إليه وهو ممدوح به لا مذموم كوجه النهار ، ووجه
الثوب ، ووجه القوم ، ووجه الخيل ، ووجه الرأى ... وغير ذلك ، وليس الوجه
المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه فى شيء من موارد الاستعمال سواء
أكان الاستعمال حقيقة أو مجازاً .

فإن قيل : من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل ممن يفعل
بيديه . قيل : من يمكنه الفعل بقدرته أو تكليمه إذا شاء ويديه إذا شاء هو
أكمل ممن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته أو تكليمه ، ولا يمكنه أن يفعل باليد ،
ولهذا كان الإنسان أكمل من الجمادات التى تفعل بقوى فيها كالنار والماء ،
فإذا قُدر اثنان أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوة فيه ، والآخر يمكنه الفعل بقوة
فيه وبكلامه فهذا أكمل ، فإذا قُدر آخر يفعل بقوة فيه وبكلامه ويديه إذا شاء
فهو أكمل وأكمل .

● تفنيد قولهم إنَّ الكمال بصفات الأفعال يستلزم نقص الذات :

وأما صفات النقص .. فمثل النوم ، فإنَّ الحى اليقظان أكمل من النائم والوسنان واللّه لا تأخذه سنّة ولا نوم ، وكذلك مَنْ يحفظ بلا اكتراث أكمل ممن يلزمه ذلك واللّه تعالى وَسِعَ كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما ، وكذلك مَنْ يفعل ولا يتعب أكمل ممن يتعب واللّه تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسه من لغوب . ولهذا وُصِفَ الربّ بالعلم دون الجهل ، والقُدرة دون العجز ، والحياة دون الموت ، والسمع والبصر والكلام دون الصمم والعمى والبكم ، والضحك دون البكاء ، والفرح دون الحزن .

وأما الغضب مع الرضا والبغض مع الحب .. فهو أكمل ممن لا يكون منه إلا الرضا والحب دون البغض والغضب للأمر التى تستحق أن تُذَمَّ وتُبَغَضَ ، ولهذا كان اتصافه بأنه يعطى ويمنع ، ويخفض ويرفع ، ويعز ويذل ، أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع ، لأن الفعل الآخر حيث تقتضى الكلمة ذلك أكمل ممن لا يفعل إلا أحد النوعين ويخل بالآخر فى المحل المناسب له .

مَنْ اعتبر هذا الباب ، وجده على قانون الصواب ، واللّه الهادى لأولى الألباب .

* * *

فصل

فى الرد على نفاة الأفعال الاختيارية من خمسة وجوه

وأما قول ملاحدة المتفلسفة وغيرهم : « إنَّ اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالاً فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها » ، فيقال :

الكمال المعين هو الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه . وحينئذ فقول القائل : « يكون ناقصاً بذاته » إن أراد به أنه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً

فهذا حق ، ولكن من هذا فررنا وقدّرنا أنه لا بد من صفات الكمال وإلا كان نقصاً . وإن أراد به أنه إنما صار كاملاً بالصفات التي اتصف بها فلا يكون كاملاً بذاته المجردة عن هذه الصفات - فيقال :

أولاً : هذا إنما يتوجه أن لو أمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات ، أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات ، فإذا كان أحد هذين ممتنعاً امتنع كماله بدون هذه الصفات ، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعاً ، فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع ، فإننا نعلم بالضرورة أن الذات التي لا تصير علّة بالفعل واحتاج مصيرها علّة بالفعل إلى سبب آخر فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل ، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً أو فاعلاً ، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب ، وإن كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعاً بالضرورة والاتفاق ، لأن ذلك يناقض وجوب الوجود ولأنه يتضمن الدور المعنى والتسلسل في المؤثرات ، وإن كان هو الذي صار فاعلاً للمعيّن بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علّة تامة أزلية ، فقدم شيء من العالم يستلزم كونه علّة تامة في الأزل وذلك يستلزم أن لا يحدث عنه شيء بواسطة وبغير واسطة وهذا مخالف للمشهود .

ويقال ثانياً - في إبطال قول من جعل حدوث الحوادث ممتنعاً - : هذا مبني على تجدد هذه الأمور بتجدد الإضافات والأحوال والإعدام فإن الناس متفقون على تجدد هذه الأمور . وفرق الآمدى بينهما من جهة اللفظ ، فقال : هذه حوادث وهذه متجددات ، والفروق اللفظية لا تؤثر في الحقائق العلمية ، فيقال : تجدد هذه المتجددات إن أوجب له كمالاً فقد عدمه قبله وهو نقص ، وإن أوجب له نقصاً لم يجز وصفه به .

ويقال ثالثاً : الكمال الذى يجب اتصافه به هو الممكن الوجود ، وأما الممتنع فليس من الكمال الذى يتصف به موجود ، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودها جميعاً فى الأزل ، فلا يكون انتفاؤها فى الأزل نقصاً لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص .

ويقال رابعاً : إذا قُدِّر ذات تفعل شيئاً بعد شئ ، وهى قادرة على الفعل بنفسها ، وذات لا يمكنها أن تفعل بنفسها شيئاً بل هى كالجماد الذى لا يمكنه أن يتحرك ، كانت الأولى أكمل من الثانية . فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة . وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال .

ويقال خامساً : لا نُسلِّم أن عدم هذه مطلقاً نقص ولا كمال ، ولا وجودها مطلقاً نقص ولا كمال ، بل وجودها فى الوقت الذى اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته هو الكمال ، ووجودها بدون ذلك نقص ، وعدمها مع اقتضاء الحكمة كمال ، وإذن فالشئ الواحد يكون وجوده تارة كمالاً وتارة نقصاً ، وكذلك عدمه . فبطل التقسيم المطلق ، وهذا كالماء يكون رحمة بالخلق إذا احتاجوا إليه كالطر ، ويكون عذاباً إذا ضرهم ، فيكون إنزاله لحاجتهم رحمة وإحساناً ، والمحسن الرحيم متصف بالكمال ، ولا يكون عدم إنزاله حيث يضرهم نقصاً ، بل هو أيضاً رحمة وإحسان ، فهو محسن بالوجود حين كان رحمة ، وبالعدم حين كان العدم رحمة .

* * *

فصل

فى نفى النافى للصفات الخيرية لاستلزامها التركيب

وأما نفى النافى للصفات الخيرية المعينة فلاستلزامها التركيب المستلزم للحاجة والافتقار فقد تقدم جواب نظيره ، فإنه إن أريد بالتركيب ما هو المفهوم منه فى اللغة أو فى العرف العام أو عُرِف بعض الناس وهو ما ركبه غيره أو كان مفترقاً فاجتمع ، أو ما جمع الجواهر الفردة أو المادة والصورة ،

أو ما أمكن مفارقة بعضه لبعض ، فلا نُسلّم المقدمة الأولى ولا نُسلّم أن إثبات الوجه واليد مستلزم للتركيب بهذا الاعتبار ، وإن أُريد به التلازم على معنى امتياز شيء عن شيء فى نفسه وأنّ هذا ليس هذا ، فهذا لازم لهم فى الصفات المعنوية المعلومة بالعقل كالعلم والقُدرة والسمع والبصر . فإنّ الواحدة من هذه الصفات ليست هى الأخرى ، بل كل صفة ممتازة بنفسها عن الأخرى ، وإن كانتا متلازمتين يوصف بهما موصوف واحد . ونحن نعقل هذا فى صفات المخلوقين كأبعض الشمس وأعراضها .

وأيضاً فإن أُريد أنه لا بد من وجود ما بالحاجة والافتقار إلى مباين له فهو ممنوع ، وإن أُريد أنه لا بد من وجود ما هو داخل فى مسمى اسمه وأنه يمتنع وجود الواجب بدون تلك الأمور الداخلة فى مسمى اسمه فمعلوم أنه لا بد من نفسه فلا بد له مما يدخل فى مسمائها بطريق الأولى والأخرى . وإذا قيل : هو مفتقر إلى نفسه ، لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه . فكذلك ما هو داخل فيها ولكن العبارة موهمة مجملة فإذا فُسِّرَ المعنى زال المحذور .

ويقال أيضاً : نحن لا نُطلق على هذا اللفظ الغير فلا يلزمه أن يكون محتاجاً إلى الغير ، فهذا من جهة الإطلاق اللفظى ، وأما من جهة الدليل العلمى فالدليل دل على وجود موجود بنفسه لا فاعل ولا علة فاعلة ، وأنه مستغن بنفسه عن كل ما يباينه .

● غلطهم فى أنهم حملوا ألفاظ الصفات ما يوافق مذهبهم :

أما الوجود الذى لا يكون له صفة ولا يدخل فى مسمى اسمه معنى من المعانى الثبوتية ، فهذا إذا ادعى المدعى أنه المعنى بوجوب الوجود وبالغنى ، قيل له : لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة ، ولكن أنت قدّرت أن هذا مسمى الاسم ، وجعل اللفظ دليلاً على هذا المعنى لا ينفعك إن لم يثبت أن المعنى حق فى نفسه ، ولا دليل على ذلك بل الدليل يدل على نقيضه . فهؤلاء

عمدوا إلى لفظ الغنى والقديم والواجب بنفسه فصاروا يجعلونها على معانى^(١) تستلزم معانى تناقض ثبوت الصفات وتوسعوا فى التعبير ثم ظنوا أن هذا الذى فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها . وهذا غلط منهم . فموجب الأدلة العقلية لا يُتلقى من مجرد التعبير ، وموجب الأدلة السمعية يُتلقى من عُرف المتكلم بالخطاب لا من الوضع المحدث ، فليس لأحد أن يقول إن الألفاظ التى جاءت فى القرآن موضوعة لمعانى^(٢) ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعانى هذا من فعل أهل الإلحاد المفتريين ، فإن هؤلاء عمدوا إلى المعانى وظنوها ثابتة فجعلوها هى معنى الواحد والوجوب والغنى والقديم ونفى المثل ، ثم عمدوا إلى ما جاء فى القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بأنه أحد وواحد على ونحو ذلك من نفى المثل والكفر عنه فقالوا : هذا يدل على المعانى التى سميناها بهذه الأسماء . وهذا من أعظم الافتراء على الله .

● التلبيس بإطلاق الألفاظ العربية على المعانى الاصطلاحية :

وكذلك المتفلسفة عمدوا إلى لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدث ونحو ذلك فوضعوها لمعنى ابتدعوه ، وقسموا الحدوث إلى نوعين : ذاتى وزمانى ، وأرادوا بالذاتى كون المربوب مقارناً للرب أزلاً وأبداً ، وأن اللفظ على هذا المعنى لا يُعرف فى لغة أحد من الأمم ، ولو جعلوا هذا اصطلاحاً لهم لم ننازعهم فيه ، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس ، وأن يقولوا : نحن نقول بحدوث العالم ، وأن لا خالق له ولا فاعل له ولا صانع ... ونحو ذلك من المعانى التى يُعلم بالاضطرار أنها تقتضى تأخير المفعول لا يطلق على ما كان قديماً بقديم الرب مقارناً له أزلاً وأبداً ، وكذلك فعل من فعل بلفظ المتكلم وغير ذلك من

(١) كذا فى الأصل ، والمراد : أنهم يطلقونها على مسميات مخترعة محدثة .

(٢) كذا فى الأصل ، والمراد : معانى محدثة اصطلاحية ، فلعله سقط الوصف .

الأسماء ، ولو فُعلَ هذا بكلام سيبويه ^(١) وبقراط ^(٢) لفسد ما ذكروه من النحو والطب ، ولو فُعلَ هذا بكلام آحاد العلماء كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة لفسد العلم بذلك ولكان ملبوساً عليهم ، فكيف إذا فُعلَ هذا بكلام رب العالمين ؟

وهذه طريقة الملاحدة الذين أُلحدوا في أسماء الله وآياته ومن شاركهم في بعض ذلك مثل قول من يقول : الواحد الذي لا ينقسم ، ومعنى قوله : « لا ينقسم » ، أى لا يتميز منه شيء عن شيء ، ويقول : لا تقوم به صفة . ثم زعموا أن الواحد والواحد في القرآن يُراد به هذا .

ومعلوم أن كل ما في القرآن من اسم الواحد والأحد كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ^(٧) ... وأمثال ذلك ، يناقض ما ذكروه فإن هذه الأسماء أطلقت على قائم بنفسه مشار إليه يتميز منه شيء عن شيء ، وهذا الذي يسمونه في اصطلاحهم جسماً .

وكذلك إذا قالوا : « الموصوفات تتماثل ، والأجسام تتماثل ، والجواهر تتماثل » ، وأرادوا أن يستدلوا بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٨) على

(١) سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان ، ولد في البيضاء قرب شيراز وتوفي فيها عام ١٨٠ هـ كان منشأ في البصرة ، تعلم على الخليل ، يعد إمام مذهب البصريين ، وكتابه في النحو هو « الكتاب » شرحه ابن السراج والمبرمان والسيرافي والرماني .. (البلتاجي) .

(٢) بقراط - أو أبقراط - (نحو ٤٦٠ - ٣٧٧ ق . م) ولد في جزيرة كوس باليونان ، أشهر الأطباء الأقدمين . جعل للأمراض مصدرين : الهواء والغذاء . دعاه ارتحشيشتا لمعالجة الوباء المتفشى في بلاده فأبى أن يخدم أعداء وطنه ، نقلت بعض مصنفاته إلى العربية منها : « مقدمة المعرفة » و « طبيعة الإنسان » . (البلتاجي) .

(٥) الإخلاص : ٤

(٤) القصص : ٢٦

(٣) النساء : ١١

(٨) الشورى : ١١

(٧) المدثر : ١١

(٦) التوبة : ٦

نفى مسمى هذه الأمور التى سموها بهذه الأسماء فى اصطلاحهم الحادث ، كان هذا افتراءً على القرآن ، فإن هذا ليس هو المثل فى لغة العرب ولا لغة القرآن ولا غيرهما . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (١) فنفى مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم فى الإنسانية ، فكيف يقال إن لغة العرب توجب أن كل ما يُشار إليه مثل كل ما يُشار إليه ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴾ (٢) فأخبر أنه لم يخلق مثلها فى البلاد وكلاهما بلد ، فكيف يُقال إن كل جسم فهو مثل لكل جسم فى لغة العرب ، حتى يحمل على ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٣) .

وقد قال الشاعر : « ليس كمثلى الفتى زهير » .

وقال : « ما إن كمثلهم فى الناس من بشر » .

ولم يقصد هذا أن ينفى وجود جسم من الأجسام ، وكذلك لفظ « التشابه » ليس هو التماثل فى اللغة ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْتُوا بِهِ مِثْلَ آبِهَا ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ مِثْلَ آبِهَا وَغَيْرَ مِثْلِ آبِهَا ﴾ (٥) ولم يرد به شيئاً هو مماثل فى اللغة ، وليس المراد هنا كون الجواهر متماثلة فى العقل وليست متماثلة . فإن هذا مبسوط فى موضعه ، بل المراد أن أهل اللغة التى بها نزل القرآن لا يجعلون مجرد هذا موجباً لإطلاق اسم المثل ، ولا يجعلون نفى المثل نفياً لهذا فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن .

* * *

(٣) الشورى : ١١

(٢) الفجر : ٦ - ٨

(١) محمد : ٣٨

(٥) الأنعام : ١٤١

(٤) البقرة : ٢٥

فصل

فى المناسبة بين الخالق والكملة من المخلوقين

منها نقص ومنها كمال

وقول القائل : « المناسبة » لفظ مجمل ، فإنه قد يُراد بها التولد والقراية فيقال : هذا نسيب فلان ويناسبه . إذا كان بينهم قراية مستندة إلى الولادة والآدمية ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك ، ويُراد بها الماثلة فيقال : هذا يناسب هذا أى يماثله . والله سبحانه وتعالى أحد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . ويُراد بها الموافقة فى معنى من المعانى ^(١) وضدها المخالفة .

والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتة ، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به فيفعلونه وفيما يحبه فيحبونه ، وفيما نهى عنه فيتركونه ، وفيما يعطيه فيصيبونه . والله وتر يحب الوتر ، جميل يحب الجمال ، علیم يحب العلم ، نظيف يحب النظافة ، محسن يحب المحسنين ، مقسط يحب المقسطين ، إلى غير ذلك من المعانى . بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه فى الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس ، فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته كما ثبت ذلك فى الصحاح عن النبى ﷺ ، فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله فهذه المناسبة حق وهى من صفات الكمال كما تقدّم الإشارة إليه . فإن من يحب صفات الكمال أكمل ممن لا فرق عنده بين صفات النقص والكمال أو لا يحب صفات الكمال . وإذا قُدِّرَ موجودان أحدهما يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك ، والآخر لا فرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك ، لا يحب هذا ولا يبغض هذا ، كان الذى يحب تلك الأمور أكمل من هذا .

(١) من الشواهد على هذا قول الشريف الرضى فى إبراهيم الصابى :

الفضل ناسب بيننا إن لم يكن شرفى يناسبه ولا ميلادى

فدل على أن مَنْ جُرِّدَ عن صفات الكمال والوجود بأن لا يكون له علم كالجماد فالذى يعلم أكمل منه ، والعالم الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لا يحبهما وإما أن يحبهما ^(١) ، ومعلوم أن الذى يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن يحبهما أو يبغضهما .

● قول القَدَرِيَّة والمثبتة فى محبة الله ومشيئته :

وأصل هذه المسألة هى الفرق بين محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وبين إرادته كما هو مذهب السَّكْف والفقهاء وأكثر المثبتين للقَدَر من أهل السُّنَّة وغيرهم ، وصار طائفة من القَدَرِيَّة ^(٢) والمثبتين للقَدَر إلى أنه لا فرق بينهما . ثم قالت القَدَرِيَّة : هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك ، فيكون ما لم يشاء ويشاء ما لم يكن .

وقالت المثبتة : ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ، ولم يرده ديناً ، أو أراد من الكافر ولم يرده من المؤمن ، فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ديناً ، ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن .

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع سَكْف الأمة وأئمتها ، فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وأنه لا يكون شئ إلا بمشيئته ، ومجمعون على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ، وأن الكفار يبيِّتون ما لا يرضى من القول . والذين نفوا محبته بنوها على هذا الأصل الفاسد .

* * *

(١) لعل أصل الكلام : فهو إما أن يبغضهما معاً وإما أن يحبهما ... إلخ .

(٢) للتعريف بالقدرية انظر ج ١ هامش ص ٣٥

فصل

فى تفنىء قول من زعم أن الرحمة ضعف فى الطبعفة وتألم يستحفل على الخالق

وأما قول القائل : « الرحمة ضعف وخور فى الطبعفة وتألم على المرحوم » ،
فهذا باطل .

أما أولاً : فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين ، والرحمة ممدوحة وقد
قال تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ ﴾ (١) ، وقد نهى الله
عباده عن الوهن والحزن فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) وندبهم إلى الرحمة ، وقال النبى ﷺ فى الحديث
الصحيح : « لا تُنزع الرحمة إلا من شقى » ، وقال : « مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ » ،
وقال : « الراحمون يرحمهم الرحمن . ارحموا مَنْ فى الأرض يرحمكم مَنْ فى
السماء » ومحال أن يقول : لا يُنزع الضعف والخور إلا من شقى ، ولكن لما كانت
الرحمة تقارن فى حق كثير من الناس الضعف والخور - كما فى رحمة النساء
ونحو ذلك - ظن الغالط أنها كذلك مطلقاً .

وأيضاً فلو قُدر أنها فى حق المخلوقين مستلزمة لذلك لم يجب أن تكون فى
حق الله تعالى مستلزمة لذلك ، كما أن العلم والقُدرة والسمع والبصر والكلام
فينا يستلزم من النقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه .

وكذلك الوجود والقيام بالنفس فينا يستلزم احتياجاً إلى خالق يجعلنا موجودين ،
والله منزّه فى وجوده عما يحتاج إليه وجودنا ، فنحن وصفاتنا وأفعالنا مقرونون
بالحاجة إلى الغير ، والحاجة لنا أمر ذاتى لا يمكن أن نخلو عنه ، وهو سبحانه

(٢) آل عمران : ١٣٩

(١) البلد : ١٧

الفنى له أمر ذاتى لا يمكن أن يخلو عنه ، فهو بنفسه حى قيوم واجب الوجود ، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء ، فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من العلم والقدرة وغير ذلك هو مقرون بالحاجة والحدوث والإمكان لم يجب أن يكون لله ذات ولا صفات ولا أفعال ، ولا يقدر ولا يعلم ، لكون ذلك ملازماً للحاجة فينا . فكذلك الرحمة وغيرها إذا قُدِّرَ أنها فى حقنا ملازمة للحاجة والضعف لم يجب أن تكون فى حق الله ملازمة لذلك .

وأيضاً فنحن نعلم بالاضطرار أننا إذا فرضنا موجودين أحدهما يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة . والآخر قد استوى عنده هذا وهذا وليس عنده ما يقتضى جلب منفعة ولا دفع مضرة ، كان الأول أكمل .

* * *

فصل

فى تنفيذ قول مَنْ زعموا أن الغضب غليان دم القلب
فيستحيل على الخالق

وأما قول القائل : « الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام » فليس بصحيح فى حقنا ، بل الغضب قد يكون لدفع المنافى قبل وجوده فلا يكون هناك انتقام أصلاً . وأيضاً فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب ، كما أن الحياء يقارن حُمرة الوجه والوجل يقارن صُفرة الوجه ، لا أنه هو، وهذا لأن النفس إذا قام بها دفع المؤذى فإن استشعرت القدرة فاض الدم إلى خارج فكان منه الغضب ، وإن استشعرت العجز عاد الدم إلى داخل فاصفر الوجه كما يصيب الحزين .

وأيضاً فلو قُدِّرَ أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا ، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا ، فليس هو مماثل لنا

لا لذاتنا ولا لأرواحنا ، وصفاته كذاته . ونحن نعلم بالاضطرار أننا إذا قَدَرنا موجودين أحدهما عنده قوة يدفع بها الفساد والآخر لا فرق عنده بين الصلاح والفساد ، كان الذى عنده تلك القوة أكمل . ولهذا يُذَمَّ مَنْ لا غيره له على الفواحش كالديوث ، ويُذَمَّ مَنْ لا حمية له يدفع بها الظلم عن المظلومين ، ويُمدح الذى له غيره يدفع بها الفواحش وحمية يدفع بها الظلم . ويُعلم أن هذا أكمل من ذلك . ولهذا وصف النبى ﷺ الرب بالأكملية فى ذلك فقال فى الحديث الصحيح : « لا أحد أُغَيِّرُ من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » ، وقال : « آتعبون من غيره سعد ؟ أنا أُغَيِّرُ منه والله أُغَيِّرُ منى » .

وقول القائل : « إن هذه انفعالات نفسانية » - فيقال : كل ما سوى الله مخلوق منفعّل ونحن وذاتنا منفعلة ، فكونها انفعالات فينا لغيرنا نعجز عن دفعها ، لا يوجب أن يكون الله منفعلاً لها عاجزاً عن دفعها ، وكان كل ما يجرى فى الوجود فإنه بمشيئته وقدرته ، لا يكون إلا ما يشاء ، ولا يشاء إلا ما يكون ، له الملك وله الحمد .



فصل

فى تفنيد تأويلهم لضحك الرب تعالى
بزعمهم أنه فى الآدمى خفة روح

وقول القائل : « إن الضحك خفة روح » - ليس بصحيح وإن كان ذلك قد يقارنه . ثم قول القائل : « خفة الروح » إن أراد به وصفاً مذموماً فهذا يكون لما لا ينبغي أن يُضحك منه ، وإلا فالضحك فى موضعه المناسب له صفة مدح وكمال ، وإذا قُدِّرَ حيّان أحدهما يضحك مما يُضحك منه والآخر لا يضحك قط ، كان الأول أكمل من الثانى ، ولهذا قال النبى ﷺ : « ينظر إليكم الرب قنطين فيظل يضحك ، يعلم أن فرجكم قريب » فقال له أبو رزين العقيلي : يا رسول الله ،

أَوْ يَضْحَكُ الرَّبُّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » قَالَ : لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا ^(١) .
فَجَعَلَ الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلَ بِصَحَّةِ فِطْرَتِهِ ضَحْكُهُ دَلِيلًا عَلَى إِحْسَانِهِ وَإِنْعَامِهِ ،
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَقْرُونٌ بِالْإِحْسَانِ الْمَحْمُودِ ، وَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ ،
وَالشَّخْصَ الْعَبُوسَ الَّذِي لَا يَضْحَكُ قَطُّ هُوَ مَذْمُومٌ بِذَلِكَ ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْيَوْمِ
الشَّدِيدِ الْعَذَابِ إِنَّهُ : ﴿ يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ ^(٢) .

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ لِآدَمَ : حَيَّاكَ اللَّهُ وَيَّيَّاكَ : أَيُّ أَضْحَكَكَ . وَالْإِنْسَانُ
حَيَوَانٌ نَاطِقٌ ضَاحِكٌ ، مَا يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْبَهِيمَةِ صِفَةُ كَمَالٍ ، فَكَمَا أَنَّ النُّطْقَ
صِفَةُ كَمَالٍ فَكَذَلِكَ الضَّحْكُ صِفَةُ كَمَالٍ ، فَمَنْ يَتَكَلَّمُ أَكْمَلَ مَنْ لَا يَتَكَلَّمُ ، وَمَنْ
يَضْحَكُ أَكْمَلَ مَنْ لَا يَضْحَكُ ، وَإِذَا كَانَ الضَّحْكُ فِينَا مُسْتَلْزِمًا لَشَيْءٍ مِنَ النِّقْصِ
فَاللَّهُ مُنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ الْأَكْثَرُ مُخْتَصٌ لَا عَامَ فَلَيْسَ حَقِيقَةُ الضَّحْكِ مُطْلَقًا
مَقْرُونَةٌ بِالنِّقْصِ كَمَا أَنَّ ذَوَاتَنَا وَصِفَاتَنَا مَقْرُونَةٌ بِالنِّقْصِ ، وَوُجُودُنَا مَقْرُونًا بِالنِّقْصِ
، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ مُوجِدًا وَأَنْ لَا تَكُونَ لَهُ ذَاتٌ .

وَمِنْ هُنَا ضَلَّتِ الْقَرَامِطَةُ ^(٣) الْغَلَاةَ كَصَاحِبِ الْإِقْلِيدِ وَأَمْثَالِهِ فَأَرَادُوا أَنْ يَنْفُوا
عَنْهُ كُلَّ مَا يَعْلَمُهُ الْقَلْبُ وَيَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ مِنْ نَفْيِ وَإِثْبَاتٍ ، فَقَالُوا : لَا نَقُولُ مُوجُودَ
وَلَا لَا مُوجُودَ ، وَلَا مُوصُوفَ وَلَا لَا مُوصُوفَ ، لَمَّا فِي ذَلِكَ - عَلَى زَعْمِهِمْ - مِنَ
التَّشْبِيهِ ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُمْتَنَعًا وَهُوَ مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ بِالْمُتَنَعِ ، وَالتَّشْبِيهِ
الْمُتَنَعِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَشَارَكَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ خِصَائِصِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ
مِمَّا ثَلَا لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ وُصِفَ بِهَا فَلَا
تَمَاطِلَ صِفَةِ الْخَالِقِ صِفَةِ الْمَخْلُوقِ كَالْحَدُوثِ وَالْمَوْتِ وَالْفَنَاءِ وَالْإِمْكَانِ .

* * *

(١) أورد البيهقي الحديث في الأسماء والصفات بسنده وقال : ورُوي عن عائشة مرفوعاً في
معنى هذا .

(٢) الإنسان : ١٠ .

(٣) للتعريف بالقرامطة انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ١٧٢ .

فصل

فى تفنيد زعمهم فى التعجب أنه استعظام للمتعجب منه

وأما قوله : « التعجب استعظام للمتعجب منه » - فيقال : نعم وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب ، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، والله تعالى بكل شىء عليم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له . والله تعالى يُعَظِّمُ ما هو عظيم إما لعظمة سببه أو لعظمته ، فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم . ووصف بعض الشر بأنه عظيم ، فقال تعالى : ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا * وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) ، ولهذا قال تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (٦) - على قراءة الضم - فهذا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة .

وقال النبى ﷺ للذى أثر هو وامراته ضيفهما : « لقد عجب الله » - وفى لفظ فى الصحيح : « لقد ضحك الله الليلة من صنعكما البارحة » ، وقال : « إن الرب ليعجب من عبده إذا قال : رب اغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، يقول : علم عبدى أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا » ، وقال : « عجب ربك من شاب ليست له صَبَوَةٌ » ، وقال : « عجب ربك من راعى غنم على رأس شظية (٧) يُؤَذِّنُ وَيُقيم فيقول الله : انظروا إلى عبدى » أو كما قال ... ونحو ذلك .

* * *

(١) التوبة : ١٢٩ (٢) الحجر : ٨٧ (٣) النساء : ٦٦ - ٦٧

(٤) النور : ١٦ (٥) لقمان : ١٣ (٦) الصافات : ١٢

(٧) الشظية : قطعة مرتفعة فى رأس الجبل ، وأصلها الفلقة المكسورة من العصا أو العظم أو الصدفة وغيرها مما ينكسر ويتشظى .

فصل

فى أن القَدَرِيَّة لا يجعلونه خالقاً لكل شىء ولا قادراً

وأما قول القائل : « لو كان فى ملكه ما لا يريد له كان نقصاً » . وقول الآخر : « لو قَدَّرَ وعذَّب لكان ظلماً ، والظلم نقص » - فيقال : أما المقالة الأولى فظاهرة فإنه إذا قَدَّرَ أنه يكون فى ملكه ما لا يريد وما لا يقدر عليه وما لا يخلقه ولا يحدثه ، لكان نقصاً من وجوه :

أحدها : أن انفراد شىء من الأشياء عنه بالإحداث نقص لو قَدَّرَ أنه فى غير ملكه فكيف فى ملكه ؟ فإننا نعلم أننا إذا فرضنا اثنين أحدهما يحتاج إليه كل شىء ولا يحتاج إلى شىء ، والآخر يحتاج إليه بعض الأشياء ويستغنى عنه بعضها ، كان الأول أكمل ، فنفس خروج شىء عن قدرته وخلقه نقص ، وهذه دلائل الوجدانية ، فإن الاشتراك نقص بكل من المشتركين ، وليس الكمال المطلق إلا فى الواحدية ، فإننا نعلم أن مَنْ قَدَّرَ بنفسه كان أكمل ممن يحتاج إلى مُعين ، ومَنْ فعل الجميع بنفسه فهو أكمل ممن له مشارك ومعاون على فعل البعض ، ومَنْ افتقر إليه كل شىء فهو أكمل ممن استغنى عنه بعض الأشياء .

ومنها أن يقال : كونه خالقاً لكل شىء وقادراً على كل شىء أكمل من كونه خالقاً للبعض وقادراً على البعض .

والقَدَرِيَّة لا يجعلونه خالقاً لكل شىء ولا قادراً على كل شىء . والمتفلسفة القائلون بأنه علّة غائية شر منهم ، فإنهم لا يجعلونه خالقاً لشىء من حوادث العالم ، لا لحركات الأفلاك ولا غيرها من المتحركات ، ولا خالقاً لما يحدث بسبب ذلك ولا قادراً على شىء من ذلك ولا عالماً بتفاصيل ذلك ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً ﴾ (١) وهؤلاء ينظرون فى العالم ولا يعلمون أن الله على كل شىء قدير ، ولا أن الله قد أحاط بكل شىء علماً .

(١) الطلاق : ١٢

ومنها : أننا إذا قَدَرنا مالكين أحدهما يريد شيئاً فلا يكون ويكون ما لا يريد ،
والآخر لا يريد شيئاً إلا كان ولا يكون إلا ما يريد ، علمنا بالضرورة أن هذا
أكمل .

وفى الجملة قول المثبتة للقُدرة يتضمن أنه خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه
على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان فيقتضى كمال خلقه وقُدْرته ومشيئته ،
ونفاة القَدَر يسلبونه هذه الكمالات .

● امتناع وقوع الظلم من الله لأنّ العدل والرحمة من لوازم ذاته :

وأما قوله : « إنّ التعذيب على المقدّر ظلم منه » - فهذه دعوى مجردة ليس
معهم فيها إلا قياس الرب على أنفسهم ، ولا يقول عاقل إنّ كل ما كان نقصاً
من أى موجود كان لزم أن يكون نقصاً من الله ، بل ولا ينتج هذا من الإنسان
مطلقاً ، بل إذا كان له مصلحة فى تعذيب بعض الحيوان وأن يفعل به ما فيه
تعذيب له حسن ذلك منه ، كالذى يصنع القزّ فإنه هو الذى يسعى فى أن دود
القزّ ينسجه ، ثم يسعى فى أن يُلقى فى الشمس ليحصل له المقصود من القزّ ،
وهو هنا له سعى فى حركة الدود التى كانت سبب تعذيبه ، وكذلك الذى يسعى
فى أن يتوالد له ماشية وتبيض له دجاج ثم يذبح ذلك لينتفع به فقد تسبب فى
وجود ذلك الحيوان تسبباً أفضى إلى عذابه لمصلحة له فى ذلك (١) .

ففى الجملة .. الإنسان يحسن منه إيلاء الحيوان لمصلحة راجحة فى ذلك ،
فليس جنس هذا مذموماً ولا قبيحاً ولا ظلماً ، وإن كان من ذلك ما هو ظلم .
وحينئذ فالظلم من الله إما أن يقال : هو ممتنع لذاته لأنّ الظلم تصرف المتصرف
فى غير مُلكه والله له كل شيء ، والظلم مخالفة الأمر الذى يجب طاعته ، والله
تعالى يمتنع منه التصرف فى مُلك غيره أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته .
فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا امتنع الظلم منه .

(١) أوضح من هذا المثل تعذيب الطبيب للمريض أو الجريح فى معالجته لمصلحته .

وإما أن يقال : هو ممكن لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبحه وإخباره أنه لا يفعله ، ولكمال نفسه يمتنع منه وقوع الظلم منه إذ كان العدل والرحمة من لوازم ذاته فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه . على هذا القول ، فالذى يفعله لحكمة اقتضت ذلك ، كما أن الذى يمتنع منه فعله حكمة تقتضى تنزيهه عنه .

● علمنا بحكمة الله فى أفعاله وأحكامه إجمالاً يدلنا على أطرافها تفصيلاً :

وعلى هذا .. نكل ما فعله علمنا أن فيه حكمة وهذا يكفينا من حيث الجملة . وإن لم نعرف التفصيل ، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته ، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا ، وأما كُنْه ذاته فغير معلومة لنا ، فلا نُكْذِّب بما علمناه ما لم نعلمه ، وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمره ، وعدم علمنا بالحكمة فى بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته ، فلا نُكْذِّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها . ونحن نعلم أن مَنْ عِلِمَ حَقُّ أَهْلِ الْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَالنَّحْوِ وَلَمْ يَكُنْ مُتَصِفًا بِصِفَاتِهِمُ الَّتِي اسْتَحَقُّوا بِهَا أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَالنَّحْوِ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَقْدَحَ فِيهَا قَالُوهُ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِتَوْجِيهِهِ ، وَالْعِبَادُ أَبْعَدُ عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَحُكْمَتِهِ فِي خَلْقِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ عَوَامِهِمُ بِالْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَالنَّحْوِ ، فَاعْتَرَضَهُمْ فِي حُكْمَتِهِ أَعْظَمُ جَهْلًا وَتَكْلَفًا لِلْقَوْلِ بِلَا عِلْمٍ مِنَ الْعَامِيِّ الْمُحْضِ إِذَا قَدَحَ فِي الْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَالنَّحْوِ بِغَيْرِ عِلْمٍ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وهذا يتبين بالأصل الذى ذكرناه فى الكمال وهو قولنا : إنَّ الكمال الذى لا نقص فيه الممكن الوجود يجب اتصافه به وتنزيهه عما يناقضه ، فيقال : خلق بعض الحيوان وفعله الذى يكون سبباً لعذابه هل هو نقص مطلقاً أم يختلف ؟

وأيضاً فإذا كان فى خلق ذلك حكمة عظيمة لا تحصل إلا بذلك ، فأيا أكمل :
تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفويتها ؟ وأيضاً فهل يمكن حصول
الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا ؟

فهذه أمور إذا تدبرها الإنسان عَلمَ أنه لا يمكنه أن يقول : خلق فعل الحيوان
الذى يكون سبباً لتعذيبه نقص مطلقاً .

والمثبتة للقدَر قد تجيب بجواب آخر لكن ينازعهم الجمهور فيه فيقولون : كونه
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد صفة كمال ، بخلاف الذى يكون مأموراً منهيّاً ،
الذى يُؤمر بشىء وينهى عن شىء . ويقولون : إنما قُبِحَ من غيره أن يفعل
ما شاء لما يلحقه من الضرر ، وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضرر .

والجمهور يقولون : إذا قَدَرْنَا مَنْ يفعل ما يريد بلا حكمة محبوبة تعود إليه
ولا رحمة وإحسان يعود إلى غيره ، كان الذى يفعل الحكمة ورحمة أكمل ممن
يفعل لا الحكمة ولا لرحمة .

ويقولون : إذا قَدَرْنَا مريداً لا يُميز بين مراده ومراد غيره ، ومريداً يُميز
بينهما فيريد ما يصلح أن يراد وينبغى أن يراد دون ما هو بالضد كان هذا
الثانى أكمل .

ويقولون : المأمور المنهى الذى فوقه أمر ناهٍ هو ناقص بالنسبة إلى مَنْ ليس
فوقه أمر ناهٍ ، لكن إذا كان هو الأمر لنفسه بما ينبغى أن يفعل والمحرم عليها
ما لا ينبغى أن يفعل ، وآخر يفعل ما يريده بدون أمر ونهى من نفسه ،
فهذا الملتزم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكمل من ذلك وقد قال
تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ (١) ، وقال : « يا عبادى إني
حرمتُ الظلم على نفسى وجعلته بينكم مُحَرَّماً فلا تظالموا » .

(١) الأنعام : ٥٤

وقالوا أيضاً : إذا قيل : يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على وجه بيان قُدرته ، وأنه لا مانع له ولا يقدر غيره أن يمنعه مراده ، ولا أن يجعله مريداً ، كان هذا أكمل ممن له مانع يمنعه مراده ومعين لا يكون مريداً أو فاعلاً لما يريد إلا به .

وأما إذا قيل : يفعل ما يريد باعتبار أنه لا يفعل على وجه مقتضى العلم والحكمة بل هو متوسل فيما يفعله ، وآخر يفعل ما يريد لكن إرادته مقرونة بالعلم والحكمة ، كان هذا الثانى أكمل .

وجَماع الأمر فى ذلك : أن كمال القُدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال .

وأما كون الإرادة لا تُمَيِّز بين مراد ومراد ، بل جميع الأجناس عندها سواء ، فهذا ليس بوصف كمال ، بل الإرادة المميّزة بين مراد ومراد كما يقتضيه العلم والحكمة هى الموصوفة بالكمال ، فمن نقصه فى قُدرته وخلقه ومشيئته فلم يُقدِّره قُدْره . ومن نقصه من حكمته ورحمته فلم يُقدِّره حق قُدْره ، والكمال الذى يستحقه إثبات هذا وهذا .

* * *

فصل

فى الرد على منكرو النبوات بالعقل

وأما منكرو النبوات وقولهم : « ليس الخلق أهلاً أن يُرسل الله إليهم رسولاً كما أن أطراف الناس ليسوا أهلاً أن يُرسل السلطان إليهم رسولاً » . فهذا جهل واضح فى حق المخلوق والخالق ، فإن من أعظم ما تُحمد به الملوك : خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية ، فكيف بإرسال رسول إليهم .

وأما فى حق الخالق .. فهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، وهو قادر مع كمال رحمته ، فإذا كان كمال القُدرة كمال الرحمة فما المانع أن يُرسل

إليهم رسولا رحمة منه ؟ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (١) ، وقال النبي ﷺ : « إنما أنا رحمة مهداة » ، ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية وبيان ما ينفعهم وما يضرهم كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٢) فبيّن تعالى أن هذا من منته على عباده المؤمنين .

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدح في كمال قدرته ، وإن كان ينكر إحسانه بذلك فهذا قدح في كمال رحمته وإحسانه ، فعلم أن إرسال الرسول من أعظم الدلالة على كمال قدرته وإحسانه ، والقدرة والإحسان من صفات الكمال لا النقص . وأما تعذيب المكذّبين فذلك داخل في القدر لما فيه من الحكمة .



فصل

في تفنيد قول المشركين بالتقرب إلى الرب بالواسطة كالمملوك وأما قول الشركين : « إن عظمت وجلاله يقتضى أن لا يُتَقَرَّبَ إليه إلا بواسطة وحجاب ، والتقرب بدون ذلك غرض من جنبه الرفيع » - فهذا باطل من وجوه :
 منها : أن الذي لا يُتَقَرَّبُ إليه إلا بوسائط وحُجَابٍ إما أن يكون قادراً على سماع كلام جنده وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحُجَابِ ، وإما أن لا يكون قادراً ، فإن لم يكن قادراً كان هذا نقصاً ، والله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأنه يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويُجيب دعاءهم ، ويُحسن

(٢) آل عمران : ١٦٤

(١) الأنبياء : ١٠٧

إليهم بدون حاجة إلى حُجَاب ، وإن كان الملك قادراً على فعل أموره بدون الحُجَاب ، وترك الحُجَاب إحساناً ورحمة كان ذلك صفة كمال .

وأيضاً فقول القائل : « إِنَّ هَذَا غَضٌ مِنْهُ » - إنما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضرروه ويفتقر في نفعه إليهم ، فأما مع كمال قدرته واستغنائه عنهم وأمنه أن يؤذوه فليس تقربهم إليه غصاً منه ، بل إذا كان اثنان أحدهما يُقَرَّبُ إليه الضعفاء إحساناً إليهم ولا يخاف منهم . والآخر لا يفعل ذلك إما خوفاً وإما كبراً وإما غير ذلك ، كان الأول أكمل من الثاني .

وأيضاً فإن هذا لا يُقال إذا كان ذلك بأمر المطاع ، بل إذا أذن للناس في التقرب منه ودخول داره لم يكن ذلك سوء أدب عليه ولا غصاً منه ، فهذا إنكار على مَنْ تعبد به بغير ما شرع ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾ * وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِآذَنِهِ ﴿ (١) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٢) .

* * *

فصل

في الخلاف في وصفه تعالى بالذوق والشم واللمس

وأما قول القائل : « إنه لو قيل لهم أيما أكمل ؟ ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات من الذوق والشم واللمس ، أم ذات لا توصف بها ؟ لقالوا : الأول أكمل ، ولم يصفوه بها .

فنقول مثبتة الصفات لهم في هذه الإدراكات ثلاثة أقوال معروفة :

أحدها : إثبات هذه الإدراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر . وهذا قول القاضي أبي بكر وأبي المعالي وأظنه قول الأشعرى نفسه ، بل هو قول

(٢) الشورى : ٢١

(١) الأحزاب : ٤٥ - ٤٦

المعتزلة ^(١) البصريين الذين يصفونه بالإدراكات ، وهؤلاء وغيرهم يقولون :
تتعلق به الإدراكات الخمسة أيضاً كما تتعلق به الرؤية . وقد وافقهم على ذلك
القاضي أبو يعلى فى « المعتمد » وغيره .

والقول الثانى : قول مَنْ ينفى هذه الثلاثة كما ينفى ذلك كثير من المثبتة
أيضاً من الصفاتية وغيرهم : وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعى
وأحمد وكثير من أصحاب الأشعرى ^(٢) وغيره .

والقول الثالث : إثبات إدراك اللمس دون إدراك الذوق ، لأنَّ الذوق إنما يكون
بالمطعم فلا يتصف به إلا مَنْ يأكل ولا يوصف به إلا ما يؤكل ، والله سبحانه
منزه عن الأكل ، بخلاف اللمس فإنه بمنزلة الرؤية ، وأكثر أهل الحديث يصفونه
باللمس وكذلك كثير من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، ولا يصفونه
بالذوق .

وذلك أنَّ نفاة الصفات من المعتزلة قالوا للمثبتة : إذا قلتَ إنه يُرى فقولوا إنه
يتعلق به سائر أنواع الحس ، وإذا قلتَ إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات
الخمسة .

فقال أهل الإثبات قاطبة : نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامه كما جاءت
بذلك النصوص . وكذلك نصفه بأنه يسمع ويرى . وقال جمهور أهل الحديث
والسنة : نصفه أيضاً بإدراك اللمس لأنَّ ذلك كمال لا نقص فيه . وقد دلت عليه
النصوص بخلاف إدراك الذوق ، فإنه مستلزم للأكل وذلك مستلزم للنقص كما
تقدم . وطائفة من نُظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمس من الجانبين .

ومنهم مَنْ قال : إنه يمكن أن يتعلق به هذه الأنواع كما تتعلق به الرؤية ،
لاعتقادهم أنَّ مصحح الرؤية الوجود ، ولم يقولوا إنه متصف بها .

(١) للتعريف بالمعتزلة انظر ج ١ هامش ص ٢١٣ ، وج ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١

(٢) للتعريف بالأشعرية انظر ج ١ هامش ص ٢٥٣ ، وج ٣ هامش ص ١٢

وأكثر مثبتى الرؤية لم يجعلوا مجرد الوجود هو المصحح للرؤية ، بل قالوا :
 إنَّ المقتضى أمور وجودية ، لا أنَّ كل موجود يصح رؤيته ، وبين الأمرين فرق ،
 فإنَّ الثانى يستلزم رؤية كل موجود بخلاف الأول ، وإذا كان المصحح للرؤية هى
 أمور وجودية لا يُشترط فيها أمور عدمية ، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن
 العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته ، ومنهم مَنْ نفى ما سوى السمع والبصر من
 الجانبين .

* * *

فصل

فى مسألة كون الكمال والنقص من الأمور النسبية

وأما قول القائل : « الكمال والنقص من الأمور النسبية » - فقد بيَّنا أنَّ
 الذى يستحقه الرب هو الكمال الذى لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأنه الكمال
 الممكن للوجود ، مثل هذا لا ينتفى عن الله أصلاً ، والكمال النسبى هو المستلزم
 للنقص ، فيكون كمالاً من وجه دون وجه كالأكل للجائع كمال له وللشبعان نقص
 فيه ، لأنه ليس بكمال محض بل هو مقرون بالنقص .

والتعالى والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه
 ونحو ذلك مما هو من خصائص الربوبية هذا كمال محمود من الرب تبارك وتعالى ،
 وهو نقص مذموم من المخلوق ، وهذا كالحبر عما هو من خصائص الربوبية
 كقوله : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى :
 ﴿ اذْعُونِى أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُبْذَوْا مَآ فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ
 تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ
 السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ
 سُلْطَانٌ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِى الْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ

(٣) البقرة : ٢٨٤

(٢) غافر : ٦٠

(١) طه : ١٤

(٦) غافر : ٥١

(٥) الحجر : ٤٢

(٤) العنكبوت : ٤

مَخْرَجاً * وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴿ ١١ ﴾ ... وأمثال هذا الكلام الذى يذكر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه وهو فى ذلك صادق فى إخباره عن نفسه بما هو من نعوت الكمال - هو أيضاً من كماله ، فإن بيانه لعباده وتعريفهم ذلك هو أيضاً من كماله . وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه لكان كاذباً مفترياً ، والكذب من أعظم العيوب والتقائص .

وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو صادق فيه فهذا لا يُذَمُّ مطلقاً ، بل قد يُحمد منه إذا كان فى ذلك مصلحة كقول النبى ﷺ : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة أو مساوية ، فيُذَمُّ لفعله ما هو مفسدة لا لكذبه ، والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه بل له الحمد على كل حال ، فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محمود .

* * *

● إمتناع الظلم من الله تعالى لذاته أو بمقتضى حكمته :

وأما قول مَنْ يقول : « الظلم منه ممتنع لذاته » فظاهر . وأما على قول الجمهور من أهل السُّنة والقَدَرية فإنه إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل ، فأخباره كلها وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة ، واقعة على وجه الكمال الذى يستحق عليه الحمد ، وله من الأمور التى يستحق بها الكبرياء والعظمة ما هو من خصائصه تبارك وتعالى ، فالكبرياء والعظمة له بمنزلة كونه حياً قيوماً قديماً واجباً بنفسه ، وأنه بكل شىء عليم ، وعلى كل شىء قدير ، وأنه العزيز الذى لا يُنال ، وأنه قهار لكل ما سواه .. فهذه كلها صفات كمال لا يستحقها إلا هو ، فما لا يستحقه إلا هو كيف يكون كمالاً من غيره وهو معدوم لغيره ؟ فمن ادعاه

(١) الطلاق : ٢ - ٣

كان مفترياً منازعاً للربوبية فى خواصها كما ثبت فى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ قال : « يقول الله تعالى : العظمة إزارى ، والكبرياء ردائى ، فمن نازعنى واحداً منهما عذبتة » وجملة ذلك أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب ، فهذا تحقيق اتصافه بالكمال الذى لا نصيب لغيره فيه . ومثل هذا الكمال لا يكون لغيره فادعاؤه منازعة للربوبية وفرية على الله .

ومعلوم أن النبوة كمال للنبي ، وإذا ادعاه المفترون كمسليمة وأمثلة كان ذلك نقصاً منهم لا لأن النبوة نقص ولكن دعواها ممن ليست له هو النقص . وكذلك لو ادعى العلم والقدرة والصلاح من ليس متصفاً بذلك كان مذموماً ممقوتاً ، وهذا يقتضى أن الرب تعالى متصف بكمال لا يصلح للمخلوق ، وهذا لا ينافى أن ما كان كمالاً للموجود من حيث هو موجود فالخالق أحق به ، ولكن يفيد أن الكمال الذى يوصف به المخلوق بما هو منه إذا وصف الخالق بما هو منه فالذى للخالق لا يماثل ما للمخلوق ولا يقاربه ، وهذا حق ، فالرب تعالى مستحق للكمال مختص به على وجه لا يماثل فيه شيء فليس له سمي ولا كفؤ ، سواء أكان الكمال مما لا يثبت منه شيء للمخلوق كربوبية العباد والغنى المطلق ونحو ذلك ، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق ، فالذى يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق عظمة هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على أدناها .

وملخص ذلك : أن المخلوق يُذم منه الكبرياء والتجبر وتزكيه نفسه أحياناً ... ونحو ذلك .

* * *

● كون بعض الصفات « كمال لذات » و « نقصاً لأخرى » خاص بالخلق :

وأما قول السائل : « فإن قلتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هي كمال أم نقص ؟ فذلك يحيل الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالاً لذات نقصاً لأخرى على ما ذكر » - فيقال : بل نحن نقول : الكمال الذى

لا نقص فيه الممكن الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به . وأيضاً فالكمال الذى هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصاً فى بعض الصور ، لأن ما كان نقصاً فى بعض الصور تماماً فى بعض ، هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون كمالاً للموجود من حيث هو موجود .

ومن الطرق التى بها يُعرف ذلك أن نُقَدِّر موجودين أحدهما متصف بهذا والآخر بنقيضه ، فإنه يظهر من ذلك أيهما أكمل ، وإذا قيل : هذا أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه - لم يكن كمالاً مطلقاً .

والله أعلم .. والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة ست وثلاثين وسبعمائة .

« انتهى »

* * *

يقول السيد / محمد رشيد رضا - صاحب المنار :

إن هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وامتاز به على جميع علماء الملة ، وأدلها على إتقانه لجميع العلوم العقلية ولا سيما المنطق والفلسفة ، وهى حجة من حُجج الله تعالى على حقية مذهب السلف فى إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه فى كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من الصفات والأفعال بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ، وخطأ نُظَار المتكلمين والفلاسفة الذى أنكروها أو أولوها ، وبطلان نظرياتهم التى بنوا عليها مذاهبهم . وكونها اصطلاحات

مجملة موهمة أساسها قياس الخالق على المخلوق ، فليقرأها المخدوعون
بتأويلات كتب الكلام القائلين بأن مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم ،
يعلموا أن مَنْ قال هذا فهو لا يعلم ولا يفهم ، فمذهب السلف هو الأسلم والأعلم
والأحكم ، وقد رجع إليه أكبر علماء نُظَّارهم ، في أواخر أعمارهم ، ولكن لم
يستطع منهم لا من المتقدمين ولا من المتأخرين أن يثبتته بالبراهين العقلية ، على
الأساليب الفلسفية ، والقوانين المنطقية .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

رسالة العبادات الشرعية

والفرق بينها وبين البدعية

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ، بقية السلف الكرام ، العالم الرباني ، المقذوف في قلبه النور القرآني ، أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، وأسكنه فسيح الجنان :

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً . فبلغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، ونصح الأمة ، وكشف الغمة ، وجاهد في الله حق جهاده ، وعبد الله مخلصاً حتى أتاه اليقين من ربه .. صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

فصل

في الفرق بين شرعى العبادات وبدعيها

هذا باب كثر فيه الاضطراب كما كثر في باب الحلال والحرام . فإن أقواماً استحلوا بعض ما حرّم الله ، وأقواماً حرّموا بعض ما أحل الله تعالى ، وكذلك أقواماً أحدثوا عبادات لم يشرعها الله بل نهى عنها . وأصل الدين أن الحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرّمه الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ، ليس لأحد أن يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكَُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) .

وفى حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه خط خطاً وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ثم قال : « هذه سبيل الله ، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » ثم قرأ : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (٢) .

وقد ذكر الله تعالى فى سورة الأنعام والأعراف وغيرهما ما ذم به المشركين حيث حرّموا ما لم يُحرّمه الله تعالى ، كالبخيرة والسائبة (٣) ، واستحلوا ما حرّمه الله كقتل أولادهم ، وشرعوا ديناً لم يأذن به الله ، فقال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٤) ، ومنه أشياء هى محرّمة جعلوها عبادات كالشرك والفواحش ، مثل الطواف بالبيت عراً ... وغير ذلك .

والكلام فى الحلال والحرام له مواضع أخر . والمقصود هنا العبادات فنقول :

● العبادات المقربة إلى الله المحبوبة له : « فرض » و « نافلة » :

العبادات التى يُتقرب بها إلى الله تعالى منها ما كان محبوباً لله ورسوله مرضياً لله ورسوله ، إما واجب وإما مستحب ، كما فى الصحيح عن النبى ﷺ

(٢) الأنعام : ١٥٣

(١) الأنعام : ١٥٣

(٣) البخيرة : كانوا فى الجاهلية إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن آخرها ذكر ، شقوا أذننها وحرّموا ركوبها ولم يطردوها عن ماء ولا مرعى وسموها « بخيرة » أى مشقوقة الأذن ..
أما السائبة : فكانوا ينذرون أنهم إذا قدموا من السفر أو برئوا من المرض أن ناقتهم سائبة ، ثم يجعلونها كالبخيرة : لا ينتفعون بها ، ويتركونها بناء على نذرهم .

وقد أبطل الله تعالى هذه العادات الجاهلية بقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ (المائدة : ١٠٣) . (البلتاجى) . (٤) الشورى : ٢١

أنه قال فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى : « ما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما أفترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى ، ولئن سألتنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيزنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله تردى عن قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » .

ومعلوم أن الصلاة منها فرض : وهى الصلوات الخمس ، ومنها نافلة : كقيام الليل . وكذلك الصيام فيه فرض : وهو صوم شهر رمضان ، ومنه نافلة : كصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وكذلك السفر إلى المسجد الحرام فرض ، وإلى المسجدين الآخرين : مسجد النبى ﷺ وبيت المقدس - مستحب .

وكذلك الصدقة منها ما هو فرض ومنها ما هو مستحب ، وهو العفو كما قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ ﴾ (١) .

وفى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « يابن آدم ، إنك إن تنفق الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعمل » ، والفرق بين الواجب والمستحب له موضع آخر غير هذا ، والمقصود هنا الفرق بين ما هو مشروع سواء أكان واجباً أو مستحباً ، وما ليس بمشروع .

• أنواع العبادات المشروعة وهى طريق التصوف الحق :

فالمشروع هو الذى يُتقرب به إلى الله تعالى ، وهو سبيل الله ، وهو البر والطاعة والحسنات والخير والمعروف ، وهو طريق السالكين ، ومنهاج القاصدين والعابدين ، وهو الذى يسلكه كل من أراد الله وسلك طريق الزهد والعبادة ، وما يسمى بالفقر والتصوف ... ونحو ذلك .

(١) البقرة : ٢١٩

ولا ريب أن هذا يدخل فيه الصلوات المشروعة واجبها ومستحبها ، ويدخل في ذلك قيام الليل المشروع وقراءة القرآن على الوجه المشروع ، والأذكار والدعوات الشرعية . وما كان من ذلك موقتاً بوقت كطرفي النهار ، وما كان متعلقاً بسبب كتحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستخارة ، وما ورد من الأذكار والأدعية في ذلك . وهذا يدخل فيه أمور كثيرة ، وفي ذلك من الصفات ما يطول وصفه ، وكذلك يدخل فيه الصيام الشرعي كصيام نصف الدهر وثلثه أو ثلثيه أو عُشره وهو صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويدخل فيه السفر الشرعي ، كالسفر إلى مكة وإلى المسجدين الآخرين ، ويدخل فيه الجهاد على اختلاف أنواعه ، وأكثر الأحاديث النبوية في الصلاة والجهاد ، ويدخل فيه قراءة القرآن على الوجه المشروع .

والعبادات الدينية أصولها : الصلاة والصيام والقراءة التي جاء ذكرها في الصحيحين في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، لما أتاه النبي ﷺ وقال : « ألم أحدث أنك قلت : لأصومن النهار ، ولأقومن الليل ، ولأقرأن القرآن في ثلاث » ؟ قال : بلى . قال : « فلا تفعل .. فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ، ونفثت له النفس » ^(١) ثم أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، فقال : إني أطيق أكثر من ذلك ، فأنتهى به إلى صوم يوم وفطر يوم فقال : إني أطيق أكثر من ذلك فقال : « لا أفضل من ذلك » ، وقال : « أفضل الصيام صيام داود عليه السلام ، كان يصوم يوماً ويُفطر يوماً ، ولا يفر إذا لاقى . وأفضل القيام قيام داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » وأمره أن يقرأ القرآن في سبع .

● النهي عن الغلو في العبادات المشروعة كالخوارج :

ولما كانت هذه العبادات هي المعروفة قال في حديث الخوارج ^(٢) الذي في الصحيحين : « يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ

(١) هجمت : أي غارت ودخلت في موضعها . ونفثت : أعيت وكلت .

(٢) للتعريف بالخوارج انظر ج ٣ هامش ص ١٠

قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية » فذكر اجتهادهم بالصلاة والصيام والقراءة ، وأنهم يغفلون في ذلك حتى تُحَقَّرَ الصحابة عبادتهم في جنب عبادة هؤلاء .

وهؤلاء غلوا في العبادة بلا فقه فآل الأمر بهم إلى البدعة فقال : « يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية . أينما وجدتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » فإنهم قد استحلوا دماء المسلمين وكفروا من خالفهم . وجاءت فيهم الأحاديث الصحيحة ، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه وأخرج البخاري قطعة منها .

ثم هذه الأجناس الثلاثة مشروعة ^(١) ولكن يبقى الكلام في القدر المشروع منها . وله صُنِّفَ كتاب « الاقتصاد في العبادة » . وقال أبي بن كعب وغيره : « اقتصاد في سنة ، خير من اجتهاد في بدعة »

والكلام في سرد الصوم وصيام الدهر سوى يومى العيد وأيام التشريق ^(٢) وقيام جميع الليل ، هل هو مستحب - كما ذهب إلى ذلك طائفة من الفقهاء والصوفية والعباد ، أو هو مكروه - كما دلت عليه السنة وإن كان جائزاً ؟ لكن صوم يوم وفطر يوم أفضل ، وقيام ثلث الليل أفضل ، وبسطه موضع آخر .

إذ المقصود هنا الكلام في أجناس عبادات غير مشروعة حدثت في المتأخرين كالمخلوات فإنها تُشَبَّه بالاعتكاف الشرعى . والاعتكاف الشرعى في المساجد كما كان النبي ﷺ يفعل هو وأصحابه من العبادات الشرعية .

(١) أى الصلاة والصيام والقراءة .

(٢) أيام التشريق : هى الأيام الثلاثة التى تلى يوم النحر - الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة - ويسمى اليوم الأول منها بيوم القر : لأنهم يرقون بمنى ، والثانى هو يوم النفر الأول : لأن بعض الحجيج ينصرفون من منى فيه ، أما الثالث فيسمى يوم النفر الثانى : لأن باقى الحجيج ينصرفون فى هذا اليوم ، وسميت بـ « أيام التشريق » لأن لحوم الأضاحى تُشَرِّق بها . وترمى الجمار فى يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة . (البلتاجى) .

● خلوة الصوفية واحتجاجهم عليها بتعبد النبي ﷺ في الغار ،
وبأربعين موسى عليه السلام :

وأما الخلوات فبعضهم يحتج فيها بتحنثه ^(١) بغار حراء قبل الوحي وهذا خطأ ، فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه وإلا فلا . وهو من حين نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون . وقد أقام صلوات الله عليه بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة ودخل مكة في عمرة القضاء وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال ، وغار حراء قريب منه ولم يقصده ، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية ، ويقال إن عبد المطلب هو سنُّ لهم إتيانه لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة صلوات الله عليه كالصلاة والاعتكاف في المساجد ، فهذه تُغنى عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي ، فإنه لم يكن يقرأ بل قال له الملك عليه السلام : « اقرأ » قال صلوات الله عليه وسلامه : « فقلت : لست بقارىء » ، ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة . ولهذا لما صلاها النبي ﷺ نهاها عنها مَنْ نهاه من المشركين كأبي جهل ، قال الله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا * بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلِيدَعْ نَادِيَهُ * سَدَّعُ الزَّيَّانِيَّةَ * كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ^(٢) .

وطائفة يجعلون الخلوة أربعين يوماً ويُعَظِّمون أمر الأربعينية ويحتجون فيها بأن الله تعالى واعدَّ موسى عليه السلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر ، وقد رُوِيَ أَنَّ موسى عليه السلام صامها ، وصام المسيح أيضاً أربعين لله تعالى وخطب

(١) التحنث : التعبد ، وأصله التنزه من الحنث وهو الإثم وزناً ومعنى كالتحرج وتقرب منه التحنّف ، وأصل معناه : الميل عن القبيح إلى الحسن ، والحنيفة ملة إبراهيم واختلف في عبادة نبينا ﷺ في غار حراء قبل النبوة فقليل : كانت تفكراً ، وقيل غير ذلك .

(٢) العلق : ٩ - ١٩

بعدها . فيقولون : يحصل بعدها الخطاب والتنزل ، كما يقولون في غار حراء :
حصل بعده نزول الوحي .

وهذا أيضاً غلط ، فإن هذه ليست من شريعة محمد ﷺ بل شرعت لموسى عليه السلام كما شرع له السبت والمسلمون لا يسبتون ، وكما حُرِّم في شرعه أشياء لم تُحَرِّم في شرع محمد ﷺ . . فهذا تمسك بشرع منسوخ . وذاك تمسك بما كان قبل النبوة .

وقد جُرِّبَ أَنْ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ الْبَدْعِيَّةِ أَتَتْهُ الشَّيَاطِينُ وَحَصَلَ لَهُ تَنْزَلُ شَيْطَانِي ، وَخَطَابُ شَيْطَانِي ، وَبَعْضُهُمْ يَطِيرُ بِهِ شَيْطَانُهُ ، وَأَعْرَفَ مِنْ هَؤُلَاءِ عِدَّةٌ طَلَبُوا أَنْ يَحْصَلَ لَهُمْ مِنْ جَنْسٍ مَا حَصَلَ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنَ التَّنْزِيلِ فَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي أَمَرُوا بِهَا . قَالَ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١١) وكثير منهم لا يحد للخلوة مكاناً ولا زماناً بل يأمر الإنسان أن يخلو في الجملة .

ثم صار أصحاب الخلوات فيهم مَنْ يَتَمَسَّكُ بِجَنْسِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ : الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْقِرَاءَةُ وَالذِّكْرُ . وَأَكْثَرُهُمْ يَخْرُجُونَ إِلَى أَجْنَاسٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ طَرِيقَةُ أَبِي حَامِدٍ (١٢) وَمَنْ تَبِعَهُ ، وَهَؤُلَاءِ يَأْمُرُونَ صَاحِبَ الْخُلُوةِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الْفَرَضِ ، لَا قِرَاءَةً وَلَا نَظْرًا فِي حَدِيثِ نَبَوِيٍّ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ

(١١) الجاثية : ١٨ - ١٩

(١٢) الفزالي : أبو حامد محمد ، توفى عام ٥٠٥ هـ ، متكلم ، لقب به « حُجَّةُ الْإِسْلَام » ، ولد بالقرب من طوس بخراسان ، نشأ أولاً نشأة صوفية ثم انصرف إلى دراسة الفقه والكلام والفلسفة ، علم في المدرسة النظامية ببغداد ، وكتب « تهافت الفلاسفة » وفيه كفر الفلاسفة أو بدعهم ، ثم مر بمرحلة من الشك قادت به إلى الصوفية ، فترك التدريس وتبع طريق الصوفية ، وبعد عشر سنوات تجول فيها بين دمشق والقاهرة ومكة عاد إلى نيسابور ومنها إلى طوس حيث توفى ، له « إحياء علوم الدين » ، « والمنقذ من الضلال » (البلتاجي) .

يأمرونه بالذكر ، ثم قد يقولون ما يقوله أبو حامد : ذكر العامة : لا إله إلا الله ، وذكر الخاصة : الله الله ، وذكر خاصة الخاصة : هو هو .

● الذكر بأسماء الله المفردة بدعة غير مشروع :

والذكر بالاسم المفرد مظهرًا ومُضمرًا بدعة في الشرع وخطأ في القول واللغة ، فإنَّ الاسم المجرد ليس هو كلاماً لا إيماناً ولا كُفراً .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ، وفي حديث آخر : « أفضل الذكر : لا إله إلا الله » ، وقال : « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » والأحاديث في فضل هذه الكلمات كثيرة صحيحة .

وأما ذكر الاسم المفرد فبدعة لم يشرع وليس هو بكلام يُعقل ولا فيه إيمان ، ولهذا صار بعض مَنْ يأمر به من المتأخرين يبيِّن أنه ليس قصدنا ذكر الله تعالى ، ولكن جمع القلب على شيء معين حتى تستعد النفس لما يرد عليها ، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات ، فإذا اجتمع قلبه ألقى عليه حالاً شيطانياً فيلبسه الشيطان ويُخيِّل إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى ، وأنه أعطى ما لم يُعطه محمد ﷺ ليلة المعراج ولا موسى عليه السلام يوم الطور ، وهذا وأشباهه وقع لبعض مَنْ كان في زماننا .

وأبلغ من ذلك مَنْ يقول : ليس مقصودنا إلا جمع النفس بأي شيء كان ، حتى يقول : لا فرق بين قولك : يا حي ، وقولك : يا جحش . وهذا مما قاله لى شخص منهم وأنكرتُ ذلك عليه ، ومقصودهم بذلك أن تجتمع النفس حتى يتنزل فيها الشيطان .

ومنهم مَنْ يقول : إذا كان قصد وقاصد ومقصود فاجعل الجميع واحداً فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود .

● بطلان قول مبتدعة أهل الطريقة في ثمراتها من وجوه :

وأما أبو حامد وأمثاله ^(١) ممن أمروا بهذه الطريقة فلم يكونوا يظنون أنها تفضي إلى الكفر ، لكن ينبغي أن يُعرف أن البدع يريد الكفر ، ولكن أمروا المرید أن يُفرغ قلبه من كل شيء ، حتى قد يأمره أن يقعد في مكان مظلم ويغطي رأسه ويقول : الله الله ، وهم يعتقدون أنه إذا فرغ قلبه استمد بذلك فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب ، بل قد يقولون : إنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء .

ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ، وأبو حامد يُكثر من مدح هذه الطريقة في « الإحياء » وغيره ^(٢) كما أنه يبالغ في مدح الزهد ، وهذا من بقايا الفلسفة عليه . فإن المتفلسفة كابن سينا ^(٣) وأمثاله يزعمون أن كل ما يحصل في القلوب من العلم للأنبياء وغيرهم فإنما هو من العقل الفعال . ولهذا يقولون : النبوة مكتسبة ، فإذا تفرغ صفى قلبه عندهم وفاض على قلبه من جنس ما فاض على الأنبياء ، وعندهم أن موسى بن عمران ﷺ كَلَّمَ من

(١) يعني بأمثاله من سلكوا طريقة التصوف بعد التفقه في الدين وقلما تفضي بأمثالهم إلى الكفر إلا إذا اختلت عقولهم بالإفراط في التقشف والاستسلام للتخيلات .

(٢) ولكنه لم يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ولا مثله ، بل هو يُفضل مثل الشافعي على نفسه ، ويُفضل الصحابة على الشافعي ، بل بين غرور بعض الصوفية وضلالهم في ذلك في كتاب « ذم الغرور » من الإحياء .

(٣) ابن سينا : أبو علي ، ولد عام ٣٧٠ هـ ، وتوفي عام ٤٢٩ هـ ، عرف به « الشيخ الرئيس ابن سينا » ، ولد في أفشنة قرب بخارى ، وتوفي في همدان . فيلسوف من كبار فلاسفة العرب وأطبائهم ، تعمق في درس فلسفة أرسطو وتأثر أيضاً بالأفلاطونية المستحدثة . فقد قال بفيض العالم عن الله ، كما فعل أفلوطين ، له مبول صوفية عميقة برزت في « الحكمة المشرقية » . من مؤلفاته المطبوعة : « القانون في الطب » ، و « الشفاء » في الفلسفة ، و « الإشارات والتنبيهات » في المنطق ، و « النجاة » . ولا يزال قسم من تأليفه مخطوطاً في خزائن الكتب ، له في النفس القصيدة المشهورة ومطلعها :

هبطت إليك من المحل الأرفع ورقاء ذات تعزز وتمنع (البلتاجي)

سما عقله لم يسمع الكلام من خارج ، فلهذا يقولون : إنه يحصل لهم مثل ما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى .

وأبو حامد يقول : إنه سمع الخطاب كما سمعه موسى عليه السلام وإن لم يُقصد هو بالخطاب ، وهذا كله لنقص إيمانهم بالرسول وأنهم آمنوا ببعض ما جاء به الرسول وكفروا ببعض ، وهذا الذى قالوه باطل من وجوه :

أحدها : أن هذا الذى يسمونه العقل الفعّال باطل لا حقيقة له كما قد بُسِطَ هذا فى موضع آخر

الثانى : أن ما يجعله الله فى القلوب يكون تارة بواسطة الملائكة ، إن كان حقاً ، وتارة بواسطة الشياطين إذا كان باطلاً ^(١) والملائكة والشياطين أحياء ناطقون كما قد دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من جهة الأنبياء ، وكما يدعى ذلك مَنْ باشره من أهل الحقائق ، وهم يزعمون أن الملائكة والشياطين صفات لنفس الإنسان فقط . وهذا ضلال عظيم .

الثالث : أن الأنبياء جاءتهم الملائكة من ربهم بالوحي ومنهم مَنْ كلمه الله تعالى فقرّبه وناداه ، كما كلم موسى عليه السلام ، لم يكن ما حصل لهم مجرد قبض كما يزعمه هؤلاء .

الرابع : أن الإنسان إذا قرّع قلبه من كل خاطر ، فمن أين يعلم أن ما يحصل فيه حق ؟ هذا إما أن يُعلم بعقل أو سمع ، وكلاهما لم يدل على ذلك ^(٢) .

(١) وأبو حامد قال هذا بعينه فى « شرح عجائب القلب » واستشهد له بحديث الترمذى والنسائى فى « الكبير » فى لمة الملك بابتين آدم ولمة الشيطان ، فهو لا يقول إن الملائكة والشياطين صفات للنفس ، بل يقول فيها ما قاله أهل السنة والجماعة فى مواضع كثيرة من « الإحياء » فمن المستغرب من الشيخ إنكاره عليه .

(٢) فيه أنه إذا وافق الشرع يُعلم به أنه حق وإلا حُكِمَ بأنه باطل كما روى عن الشيخ عبد القادر الجبلى الذى يعترف له شيخ الإسلام بالولاية والكرامات أنه رأى مرة نوراً وسمع منه خطاباً فيه أن ربه يقول له : قد أحللت لك المحرمات ، فأجابه : أخساً بالعين ، فانتقلب دخاناً وقال له : نجات منى بفتحك .

الخامس : أن الذي قد علّم بالسمع والعقل أنه إذا فرغ قلبه من كل شيء (١) حلت فيه الشياطين ثم تنزلت عليه الشياطين ، كما كانت تنزل على الكهّان ، فإن الشيطان إنما يمنعه من الدخول إلى قلب ابن آدم ما فيه من ذكر الله الذي أرسل به رسله ، فإذا خلا من ذلك تولاه الشيطان ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٢) ، وقال الشيطان فيما أخبر الله عنه : ﴿ قَبِعْزَتِكَ لِأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (٤) ، والمخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يشركون به شيئاً ، وإنما يعبد الله بما أمر به على السنة رسله ، فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين .

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية ، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهّان والسحرة ، وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقين كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

السادس : أن هذه الطريقة لو كانت حقاً فإنما تكون في حق من لم يأت به رسول ، فأما من أتاه رسول وأمر بسلوك طريق فمن خالفه ضل ، وخاتم الرسل ﷺ قد أمر أمته بعبادات شرعية من صلاة وذكر ودعاء وقراءة ، لم يأمرهم قط بتفريغ القلب من كل خاطر وانتظار ما ينزل .

فهذه الطريقة لو قدر أنها طريق لبعض الأنبياء لكانت منسوخة بشرع محمد ﷺ ، فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق ، بأن يقذف الله تعالى في قلب العبد إلهاماً ينفعه ، وهذا قد يحصل لكل أحد ليس هو من لوازم هذه الطريق ؟

(١) تفريغ القلب من كل شيء محال ، وإنما يجتهدون في تفريغه من الخواطر التي تشغله عن ذكر الله ومراقبته كما صرح به أبو حامد .

(٢) الزخرف : ٣٦ - ٣٧ (٣) سورة ص : ٨٢ - ٨٣ (٤) الحجر : ٤٢

● تفرغ القلب من الخواطر والتخلية المشروعان وغير المشروعين :

ولكن التفرغ والتخلية التي جاء بها الرسول أن يُفَرِّغ قلبه مما لا يحبه الله ويملؤه بما يحبه الله ، فيفرغه من عبادة غير الله ويملؤه بعبادة الله ، وكذلك يفرغه عن محبة غير الله ويملؤه بمحبة الله ، وكذلك يخرج منه عند خوف غير الله ويدخل فيه خوف الله تعالى ، وينفى عنه التوكل على غير الله ويثبت فيه التوكل على الله (١) وهذا هو الإسلام المتضمن للإيمان الذي يمده القرآن ويقويه ، لا يناقضه وينافيه ، كما قال جندب وابن عمر : « تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازدونا إيماناً ».

وأما الاختصار على الذكر المجرد الشرعى مثل قول : لا إله إلا الله - فهذا قد ينتفع به الإنسان أحياناً لكن ليس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله تعالى دون ما عداه ، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء (٢) والمفضل في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل كالتسبيح في الركوع والسجود فإنه أفضل من القراءة ، ثم قد يُفتح على الإنسان في العمل المفضل ما لا يُفتح عليه في العمل الفاضل ، وقد يُيسر عليه هذا دون هذا فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل كالجائع إذا وجد الخبز المفضل مُيسراً عليه والفاضل متعسراً عليه فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضل ، وشبهه واعتداؤه به حينئذ أولى به .

(١) وأبو حامد يقصد كل هذا بتصوفه وفصله في إحيائه ، وقد أخطأ في بعض المسائل كالمبالغة في الزهد كأكثر العبّاد من السلف والخلف ، والقول بالجبر كأكثر الأشعرية ، وهذا من خطأ العلماء الاجتهادى الذى ذكر شيخ الإسلام مسائل منه عن الصحابة والتابعين وغيرهم وعذرهم فيه بتأولهم واجتهادهم .

(٢) الصوفية الشرعيون كأبى حامد يوافقونه في كل هذا إلا أنهم يقولون بالإكثار من الذكر وقد تكرر في القرآن الترغيب فيه .

• تحامل الشيخ على الغزالي وعدم تثبته فيما نقله عنه :

السابع : أن أبا حامد يُشبه ذلك بنقش الصين والروم على تزويق الحائط وأولئك صقلوا حائطهم حتى بمثل ما صقله هؤلاء ، ^(١) ، وهذا قياس فاسد لأن هذا الذى فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط ، بل هو يقول : إن العلم منقوش فى النفس الفلكية ويسمى ذلك اللوح المحفوظ تبعاً لابن سينا ^(٢) .

وقد بينا فى غير هذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذى ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكية ، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع فوضعوا لها مسميات مخالفة لمسميات صاحب الشرع ثم صاروا يتكلمون بتلك الأسماء فيظن الجاهل أنهم يقصدون بها ما قصده صاحب الشرع ، فأخذوا مخ الفلسفة

(١) يشير إلى المثل الذى ضربه لتطهير القلب وهو أن صنّاع الروم نقشوا جانباً من صفة بيت لأحد الملوك بأبدع النقوش ، وصنّاع الصين صقلوا الجانب الآخر حتى صار كالمرآة ، فلما زال الحجاب المضروب بينهما انطبع ذلك النقش كله فى الجانب المصقول ، فكذلك القلب الذى يُصقل بذكر الله تعالى ينطبع فيه بعض العلوم المكتوبة فى اللوح المحفوظ أو قلوب الملائكة .

(٢) إنما قال أبو حامد فى اللوح ما قاله علماء الشرع لا الفلاسفة ، وعبارته فى الإحياء هكذا : فكما أن المهندس يُصورُ أبنيه الدارفى بياض ثم يخرجها إلى الوجود على وفق تلك النسخة ، فكذلك فاطر السموات والأرض كتب نسخة العالم من أوله إلى آخره فى اللوح المحفوظ ثم أخرجه إلى الوجود على وفق تلك النسخة اهـ .

فهو يقول : إن كتابة مقادير الخلق هو من أفعال الفاطر الاختيارية ، والنفس الفلكية عند الفلاسفة قديمة أزلية بما فيها . وقال أبو حامد : إن حقائق الأشياء المسطورة فى اللوح المحفوظ مسطورة فى قلوب الملائكة المقربين ، وضرب مثلاً لاستفادة القلب العلم منهم ، ومن اللوح بالرؤيا الصادقة ، واستشهد لاستعداده لذلك بحديث : « سبق المفردون » وتفسيره ﷺ لهم : « بالذاكرين الله كثيراً والذاكرات » وهو فى « صحيح مسلم » و « المستدرک » ، واستشهد فى فصل آخر بحديث المحدثين أى الملهمين وكون عمر رضى الله عنه منهم . ولا تتسع هذه الحاشية لبسط هذا الموضوع .

وكسوه لحاء الشريعة وهذا كلفظ الملك والملكوت والجبروت واللوح المحفوظ والشیطان والحدوث والقوم وغير ذلك . وقد ذكرنا من ذلك طرفاً في الرد على الاتحادية لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربی وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يُحرّفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية (١) .

والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية كما يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه ، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل (٢) .

ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين ولهم تنزلات معروفة . وقد بسط الكلام عليها ابن عربی الطائى ومن سلك سبيله كالتلمسانى (٣) وهى تنزلات شيطانية قد عرفتُها وخبرتُ ذلك من وجوه متعددة ، لكن ليس هذا موضع بسطها ، وإنما المقصود التنبيه على هذا الجنس .

ومما يأمر به : الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية ، بل سهر مطلق ، وجوع مطلق ، وصمت مطلق ، مع الخلوة ، كما ذكر ذلك ابن عربی وغيره ، وهى تولد لهم أحوالاً شيطانية ، وأبو طالب (٤) قد ذكر بعض ذلك ،

(١) للتعريف بالقرامطة انظر ج ١ هامش ص ٧٥ ، ١٧٢ (البلتاجى) .

(٢) ليس في هذا الموضوع شيء من التحقيق الذى نعهده في كلام شيخ الإسلام والمظلوم فيه أبو حامد فإنه ليس ممن قرنه بهم من الفلاسفة واتحادية الصوفية ، ولم يقل بنزول العلوم من النفس الفلكية ، وقد فرّق بين الناظر والمستدل وبين المفرغ قلبه بذكر الله من الخواطر الشيطانية بأوضح بيان ومنها هذا التمثيل ، وكأن الشيخ لم يراجع كلامه حين كتب هذا ولم يكن مما عني بحفظه كما يحفظ كتب الحديث وألفاظها ، ولا بمعانيه كما عني بمذاهب الفقه وغيرها ، لأنه لم يكن يراه يستحق هذه العناية . وسبحان من أحاط بكل شيء علماً ، وقال في وصف كتابه : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء : ٨٢) .

(٣) للتعريف بابن عربی انظر ج ١ هامش ص ١٠٩ ، و ج ٤ هامش ص ٩ ، وانظر للتعريف بالتلمسانى ج ١ هامش ص ١١٢ ، و ج ٤ هامش ص ٢٨ (البلتاجى) .

(٤) أبو طالب المكي : محمد بن على بن عطية ، توفى عام ٣٨٩ هـ ، صوفى واعظ من أهل الجبل ، نشأ بمكة ، وكانت له مجاهدات كثيرة ، ورياضات نفسية عديدة ، تتلمذ على أبي الحسن بن سالم البصرى ، شيخ السالمية - وتلميذ سهل التستري - تنسب إلى المكي عبارات تذكر المراجع أن الناس هجروه بشأنها ، ومن أشهر مؤلفاته « قوت القلوب » الذى تأثر به الغزالي في كتابه « إحياء علوم الدين » (البلتاجى) .

لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنة من هؤلاء ، ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة ، من جنس أحاديث المسبغات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ وهو كذب محض وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن ، ويذكر أحياناً عبادات بدعية من جنس ما بالغ في معراج الجوع هو وأبو حامد وغيرهما ، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب ، كلما جف نقص الأكل (١) .

وذكروا صلوات الأيام والليالي ، وكلها كذب موضوعة ، ولهذا قد يذكرون مع ذلك شيئاً من الخيالات الفاسدة وليس هذا موضع بسط ذلك .

● العزلة المشروعة وغير المشروعة :

وإنما الغرض التنبيه بهذا على جنس من العبادات البدعية ، وهي الخلوات البدعية سواء قُدرت بزمان أو لم تُقدَّر لما فيها من العبادات البدعية . إما التي جنسها مشروع ولكن غير مقدرة ، وإما ما كان جنسه غير مشروع ، فأما الخلوة والعزلة والانفراد المشروع فهو ما كان مأموراً به أمر إيجاب أو استحباب (٢) .

فالأول كاعتزال الأمور المحرمة ومجانبتها كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ (٣) ، ومنه قوله تعالى عن الخليل : ﴿ فَلَمَّا اعْتَزَلْتَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ (٤) ، وقوله عن أهل الكهف : ﴿ وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ (٥) فإن أولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة ، ولا من يأمر بشرع نبي فلهذا أووا إلى الكهف وقد قال موسى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزِلُونِ ﴾ (٦) .

(١) إن بعض هذه الرياضات لم يكونوا يعدونها عبادة مطلوبة شرعاً بل تجارب نافعة كتقليل الطعام بالتدريج الذي يؤمن به ضرر تغيير العادة .

(٢) ومنه ما يقوم الدليل على شرعية جنسه وإن لم يرد نص في الأمر به بعينه ، وقد بسط أبو حامد في كتاب « العزلة » من الإحياء فوائد العزلة وغوائلها لمعرفة الراجح من المرجوح منها .

(٤) مريم : ٤٩

(٣) الأنعام : ٦٨

(٦) الدخان : ٢١

(٥) الكهف : ١٦

وأما اعتزال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع ، وذلك بالزهد فيه فهو مستحب وقد قال طاوس : نِعَم صومعة الرجل بيته يكف فيه بصره وسمعه .

وإذا أراد الإنسان تحقيق علم أو عمل فتخلى في بعض الأماكن مع محافظته على الجمعة والجماعة ، فهذا حق كما في الصحيحين أن النبي ﷺ سئل : أى الناس أفضل ؟ قال : « رجل أخذ بعنان فرسه في سبيل الله كلما سمع هيعة ^(١) طار إليها يتتبع الموت مظانه ، ورجل معتزل في شعب من الشُعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير » . وقوله : « يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة » دليل على أن له مالاً يزكّيه وهو ساكن مع ناس يؤذّن بينهم وتقام الصلاة فيهم فقد قال صلوات الله عليه : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقيم فيهم الصلاة جماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان » ، وقال : « عليكم بالجماعة ، فإنما يأخذ الذئب القاصية من الغنم » .

* * *

فصل

في تمثل الشياطين لأهل الخلوات وغيرهم بصورة الصالحين

وهذه الخلوات قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يُصلى فيه الصلوات الخمس ، إما مساجد مهجورة وإما غير مساجد مثل الكهوف والغيّرات التي في الجبال ، ومثل المقابر لا سيما قبر من يحسن به الظن ومثل المقابر التي يقال إن بها أثر نبي أو رجل صالح ، ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية ، يظنون أنها كرامات رحمانية .

فمنهم من يرى أن صاحب القبر قد جاء إليه وقد مات من سنين كثيرة ويقول أنا فلان ، وربما قال له : نحن إذا وُضِعْنَا في القبر خرجنا كما للتونسي مع نعيان السلامي .

(١) الهيعة : الصوت الذي تفرع منه وتخافه من عدو .

والشياطين كثيراً ما يتصورون بصورة الإنس في اليقظة والمنام ، وقد تأتى لمن لا يعرف فتقول : أنا الشيخ فلان والعالم فلان ، وربما قالت : أنا أبو بكر وعمر ، وربما قال : أنا المسيح أنا موسى أنا محمد ، وقد جرى مثل ذلك أنواع أعرفها (١) وثم من يصدق بأن الأنبياء يأتون في اليقظة في صورهم ، وثم شيوخ لهم زهد وعلم ودين يصدقون بمثل هذا .

ومن هؤلاء من يظن أنه حين يأتى إلى قبر نبي أن النبي يخرج من قبره في صورته فيكلمه . ومن هؤلاء من رأى في دائر الكعبة صورة شيخ قال إنه إبراهيم الخليل ، ومنهم من يظن أن النبي ﷺ خرج من الحجرة وكلمه ، وجعلوا هذا من كراماته ، ومنهم من يعتقد أنه إذا سأل المقبور أجابه .

وبعضهم كان يحكى أن ابن منده (٢) كان إذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية ودخل فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأجابه . وآخر من أهل المغرب حصل له مثل ذلك ، وجعل ذلك من كراماته ، حتى قال ابن عبد البر (٣) لمن ظن

(١) من ذلك أنه ذكر له رحمه الله أنه رأى في بعض البلاد يعظ التتار وهو لم يذهب إلى تلك البلاد ، فعلم ذلك بقوله : لعل بعض إخواننا من مسلمي الجن تمثل في صورتنا وصار يعظ هؤلاء الناس لأجل أن يقبل وعظه . ولم يقل إن ذلك شيطان لأنه كان يأمر بالخير ، وبناءً عليه لا ينبغي أن يقال فيمن يرون بعض الأنبياء أو الصحابة يأمرؤنهم بالحق والخير أنهم رأوا شياطين بصورتهم تأمرهم بذلك وإنما يصح أن يقال ذلك فيمن يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف شرعاً كما وقع للشيخ عبد القادر والتحقيق أن أكثر هذه الصور خيالية سببها كثرة الفكر .

(٢) ابن منده : أبو عبد الله محمد بن إسحاق الأصفهاني ، توفي عام ٣٩٥ هـ ، من كبار حفاظ الحديث ، مؤرخ ، رحل في طلب الحديث إلى البلاد الشاسعة وأكثر من التصنيف فيه ، من آثاره : « طبقات الصحابة والتابعين » ، و « تاريخ أصبهان » ، و « فتح الباب في الكنى والألقاب » . (البلتاجي)

(٣) ابن عبد البر : يوسف بن عبد البر ، توفي عام ٤٦٣ هـ ، ولد في قرطبة وتوفي في شاطبة ، فقيه مالكي مهرة في الحديث والرواية حتى نعت بحافظ المغرب ، أعظم محدثي زمانه في أسماء الصحابة ، تولى القضاء في لشبونة ، له « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، و « جامع بيان العلم وفضله » (البلتاجي) .

ذلك : ويحك !! أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ؟
فهل فى هؤلاء مَنْ سأل النبى ﷺ بعه الموت وأجابه ؟ وقد تنازع الصحابة فى
أشياء ، فهلاً سألوا النبى ﷺ فأجابهم ، وهذه ابنته فاطمة تنازع فى ميراثه
فهلأ سألته فأجابها ؟ (١) .

* * *

فصل

فى أن الاتباع للرسول صلى الله عليه وسلم

إنما يكون فيما كان مقصوداً من فعله للقرية لا العادة

والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين قد أمرنا أن نؤمن بما أوتوه وأن
نقتدى بهم وبهداهم ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا
وَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ
مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ
مُسْلِمُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ ، فَبِهُدَاهُمْ
اقتَدِهْ ﴾ (٣) ، ومحمد ﷺ خاتم النبيين لا نبى بعده ، وقد نسخ بشرعه ما نسخه

(١) فى هذا أنه إن صح ما ذكره لا يقتضى أن يكون مَنْ يرى ذلك أفضل من المهاجرين
والأنصار ولا من كل مَنْ لا يرى ما رآه ، إذ يوجد فى المفضل ما لا يوجد فى الفاضل ولا الأفضل
كما بيّنه المؤلف فى رسالة المعجزات والكرامات . وأما المسألة فى نفسها فلا شك أن أكثر ما يروى
فى رؤية الأرواح تخيلات تعرض للمستعدين لها من المرتاضين ولا سيما أصحاب الأمزجة العصبية
ولذلك نرى كل واحد منهم ينقل عنها ما يوافق اعتقاده ومعارفه من حق أو باطل . وبعض الصوفية
وغيرهم يذكرون فرقاً بين الرؤية الخيالية التى تشبه الرؤيا المنامية وبين رؤية الأرواح الحقيقية وهذه
المسألة قد شغلت فريقاً من علماء النفس وغيرهم فى هذا العصر ويحكمون فيها وقائع غريبة ، ولما
ثبت للجماهير ببرهان علمى ولا بتجربة واضحة لا لبس فيها .

(٣) الأتعام : ٩ .

(٢) آل عمران : ٨٤

من شرع غيره ، فلم يبق طريق إلى الله إلا اتباع محمد ﷺ فما أمر به من العبادات أمر إيجاب أو استحباب فهو مشروع وما رغب فيه وذكر ثوابه وفضله .

ولا يجوز أن يُقال : إن هذا مستحب أو مشروع إلا بدليل شرعى ، ولا يجوز أن يُثبت شريعة بحديث ضعيف ، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب بدليل شرعى ، وروى له فضائل بأسانيد ضعيفة جاز أن تروى إذا لم يعلم أنها كذب ، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة ، فإذا روى فى مقدار الثواب حديث لا يعرف أنه كذب لم يجر أن يُكذَّب به ، وهذا هو الذى كان للإمام أحمد بن حنبل وغيره يرخصون فيه وفى روايات أحاديث الفضائل . وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف فحاشا لله . كما أنهم إذا عرفوا أن الحديث كذب فإنهم لم يكونون يستحلون روايته إلا أن يثبتوا أنه كذب لقول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح : « مَنْ روى عنى حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » .

وما فعله النبى ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع الناسى به فيه . فإذا تخصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة كتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه ، فالتأسى به أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذى فعل لأنه فعل .

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد ، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا لذلك كنا متبعين له ، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد ، بخلاف مَنْ شاركه فى السفر وكان قصده غير قصده أو شاركه فى الضرب وكان قصده غير قصده ، فهذا ليس بمتابع له ، ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله فى السفر بمكان ، أو أن يصب فى إداوته ماءً فصبه فى أصل شجرة ، أو أن تمشى راحلته فى أحد جانبي الطريق ... ونحو ذلك ، فهل يُستحب قصد متابعتها فى ذلك ؟ كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك . وإما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لأن هذا ليس بمتابعة له ، إذ المتابعة لا بد فيها من القصد ، فإذا

لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق ^(١) كان في قصده غير متابع له ، وابن عمر رحمه الله يقول : وإن لم يقصده ^(٢) لكن نفس فعله حسن على أى وجه كان فأحب أن أفعل مثله ، إما لأن ذلك زيادة في محبته وإما لتركه مشابته .

● أماكن الأنبياء في إقامتهم وسفرهم لا تُقصد بعبادة ولا زيارة :

ومن هذا الباب إخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته ، وأحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك ويرخص في مثل ما فعله ابن عمر ، وكذلك رخص أحمد في التمسح بمقعده من المنبر اتباعاً لابن عمر . وعن أحمد في التمسح بالمنبر روايتان : أشهرهما أنه مكرره كقول الجمهور . وأما مالك وغيره من العلماء فيكرهون هذه الأمور وإن فعلها ابن عمر فإن أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلها ، فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في السفر قرأهم ينتابون مكاناً يصلون فيه فقال : ما هذا ؟ قالوا : مكان صلى فيه رسول الله ﷺ فقال : أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، من أدركته فيه الصلاة فليُصل فيه وإلا فليمض . وهكذا للناس قولان فيما فعله من المباحات على غير وجه القصد ، هل متابعتة فيه مباحة فقط أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد وغيره كما قد بسط ذلك في موضعه ، ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها وبيت فيها مثل بيوت أزواجه ومثل مواضع نزوله في مغازيه ، وإنما كان الكلام في مشابته في صورة الفعل فقط وإن كان هو لم يقصد التعبد به ، فأما الأمكنة نفسها فالصحابة متفقون على أنه لا يُعظم منها إلا ما عظمه الشارع .

* * *

(١) وقد نبّه ﷺ لمثل هذا لئلا يُقصد فقال في نسكه في حجة الوداع : « وقفتُ هنا وعرفة كلها موقف . ومنى كلها منحر » وإذا لم يرد أن يتبع في مثل هذه الأمور الاتفاقية في النسك فغير النسك أولى ، ومخالفة ابن عمر لجمهور الصحابة في هذا يُعذر فيها بحسن نيّته ولا يُتبع .

(٢) أى لم يقصد النبي ﷺ هذا الفعل .

فصل

فى النهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد

وأما قصد الصلاة والدعاء والعبادة فى مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة بل رُوى أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه ، فهذا كما تقدم لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعلونه فإنه ليس فيه متابعتهم لا فى عمل عملوه ولا قصد قصده ، ومعلوم أن الأمكنة التى كان النبى ﷺ يحل فيها إما فى سفره وإما فى مقامه مثل طرقة فى حجه وغزواته ومنازله فى أسفاره ، ومثل بيوته التى كان يسكنها والبيوت التى كان يأتى إليها أحياناً ^(١) فلا تتخذوا القبور مساجد فإنى أنهاكم عن ذلك .»

فهذه نصوصه الصريحة توجب تحريم اتخاذ قبورهم مساجد مع أنهم مدفونون فيها ، وهم أحياء فى قبورهم ، ويستحب إتيان قبورهم للسلام عليهم ، ومع هذا يحرم إتيانها للصلاة عندها واتخاذها مساجد .

ومعلوم أن هذا إنما نهى عنه لأنه ذريعة إلى الشرك ، وأراد أن تكون المساجد خالصة لله تُبنى لأجل عبادته فقط ، لا يشركه فى ذلك مخلوق . فإذا بُنى المسجد لأجل ميت كان حراماً ، فكذلك إذا كان لأثر آخر ، فإن الشرك فى الموضعين حاصل ، لهذا كانت النصارى يبنون الكنائس على قبر النبى والرجل الصالح وعلى أثره وباسمه ، وهذا الذى خاف عمر رضى الله عنه أن يقع فيه

(١) سقط من هنا ورقة من الأصل . والظاهر من سياق الكلام أنه تكلم فيه على ما اتخذته الناس من القبور والأماكن محال عبادة . وأن ذلك غير مشروع . واحتج على ذلك بأحاديث . منها حديث : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد فلا تتخذوا القبور مساجد ... إلخ » . ويُعلم تفصيل هذا من كتاب التوسل والوسيلة له وهو مطبوع مشهور .

المسلمون وهو الذى قصد النبى ﷺ منع أمته منه ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ ، وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ ، أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفَى النَّارَ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (٣) .

ولو كان هذا مستحباً لكان يُستحب للصحابة والتابعين أن يصلُّوا فى جميع حُجَر أزواجه وفى كل مكان نزل فيه فى غزواته أو أسفاره ، ولكان يُستحب أن يبتوا هناك مساجد ، ولم يفعل السلف شيئاً من ذلك .

ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكاناً يُقصد للصلاة إلا المسجد ، ولا مكاناً يُقصد للعبادة إلا المشاعر ، فمشاعر الحج كعرفة ومزدلفة ومنى تُقصد بالذكر والدعاء والتكبير لا الصلاة ، بخلاف المساجد ، فإنها هى التى تُقصد للصلاة ، وما ثم مكان يُقصد بعينه إلا المساجد والمشاعر ، وفيها الصلاة والنسك ، قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ * لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَيَذَلِكَ أَمْرْتُ ﴾ (٤) وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يُستحب قصد بقعة بعينها للصلاة ولا الدعاء ولا الذكر ، إذ لم يأت فى شرع الله ورسوله قصدها لذلك وإن كان مسكناً لنبى أو منزلاً أو ممراً .

فإن الدين أصله متابعة النبى ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسننه لنا ، ونقتدى به فى أفعاله التى شرع لنا الاقتداء به فيها بخلاف ما كان من خصائصه .

(٢) الأعراف : ٢٩

(١) الجن : ١٨

(٤) الأنعام : ١٦٢ - ١٦٣

(٣) التوبة : ١٧ - ١٨

● شرط التأسى به صلى الله عليه وسلم : « التفرقة بين قُرب العبادات ومباح العادات » :

فأما الفعل الذى لم يشرعه هو لنا ولا أمرنا به ولا فعله فعلاً سَنَ لنا أن نتأسى به فيه ، فهذا ليس من العبادات والقُرب ، فاتخاذ هذا قُربة مخالفة له ﷺ ، وما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا أن نفعله مباحاً كما فعله مباحاً ، ولكن هل يُشرع لنا أن نجعله عبادة وقُربة ؟ فيه قولان كما تقدم ، وأكثر السلف والعلماء على أننا لا نجعله عبادة وقُربة بل نتبعه فيه ، فإن فعله مباحاً فعلناه مباحاً ، وإن فعله قُربة فعلناه قُربة . ومن جعله عبادة رأى أن ذلك من تمام التأسى به والتشبيه به ، ورأى أن فى ذلك بركة لكونه مختصاً به نوع اختصاص (١) .

* * *

فصل

فى نفور المتصوفة من العلم والعلماء ، ونفور هؤلاء منهم وأهل العبادات البدعية يُزَيَّن لهم الشيطان تلك العبادات وَيُبَغِّضُ إليهم السُّبُل الشرعية ، حتى يُبَغِّضَهم فى العلم والقرآن والحديث ، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره ، وقد يُبَغِّضُ إليهم جنس الكتاب فلا يحبون كتاباً ولا مَنْ معه كتاب ولو كان مصحفاً أو حديثاً ، كما حكى النصر أباذى (٢) أنهم كانوا

(١) أى هذا مدرك اجتهاد مخالفى جمهور السلف وأئمة الأمصار فى المسألة ومدرك الجمهور أقوى ، فإن التعبد بما لم يجعله الشارع عبادة شرع لم يأذن به الله وغلو فى الدين ، وكلاهما من عظام الموبقات المذمومة فى القرآن ، وقصد التبرك لا يبيح مخالفته فى أصل التشريع وكون دينه وسطاً لا غلو فيه .

(٢) هو أبو الحسن النصر أباذى من فقهاء الرى (البلتاجى) .

يقولون : يدع علم الخرق ، ويأخذ علم الورق ، قال : ولست أستر ألواحى منهم ، فلما كبرت احتاجوا إلى علمى ، وكذلك حكى السرى السقطى ^(١) أن واحداً منهم دخل عليه فلما رأى عنده محبرة وقلماً خرج ولم يقعد عنده . ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري ^(٢) : يامعشر الصوفية ، لا تفارقوا السواد على البياض ، فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق . وقال الجنيد ^(٣) : علمنا هذا مبنى على الكتاب والسنة ، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يُقْتَدَى به فى هذا الشأن . وكثير من هؤلاء ينفر ممن يذكر الشرع أو القرآن أو يكون معه كتاب أو يكتب ، وذلك أنهم استشعروا أن هذا الجنس فيه ما يخالف طريقهم فصارت شياطينهم تُهَرِّبُهم من هذا ، كما يُهَرِّبُ اليهودى والنصرانى ابنه أن يسمع كلام المسلمين حتى لا يتغير اعتقاده فى دينه ، وكما كان قوم نوح يجعلون أصابعهم فى آذانهم ويستغشون ثيابهم لئلا يسمعوا كلامه ولا يروه . وقال الله تعالى عن المشركين : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى :

(١) هو سرى بن المغلس ، توفى عام ٢٥٣ هـ ، صوفى من الكبار ، أستاذ الجنيد وخاله ، ولد وتوفى فى بغداد ، قال : إن المحبين يفوقون فى النعيم ثباع موسى وعيسى ومحمد ، وقد لاهه ابن حنبل على هذه الأقوال . (البلتاجى) .

(٢) سهل التستري : توفى عام ٢٨٣ هـ ، من كبار الصوفيين ، ولد فى تستر بالأهواز وتوفى منفياً بالبصرة لقوله إن التوبة فريضة ، له « تفسير القرآن العظيم » ، و « مجموعة أجوبة » نقلها محمد بن سالم مؤسس مذهب السالية . من تلاميذه الحلاج (البلتاجى) .

(٣) الجنيد : هو أبو القاسم الزجاج القواريرى ، توفى عام ٢٩٧ هـ ، صوفى وزاهد ببغدادى ، ولد وتوفى ببغداد . تلقى العلوم الصوفية عن خاله السرى السقطى ، سيد الطريقة الصوفية ، حج ثلاثين حجة ماشياً ، أتباعه ومريده لا يحصيهم عاد وهم منتشرون فى أنحاء العالم (البلتاجى) .

(٤) فصلت : ٢٦

﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ * كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ (١) . وهم من أرغب الناس في السماع البدعى ، سماع المعازف ، ومن أزهدهم في السماع الشرعى سماع آيات الله تعالى .

وكان مما زين لهم طريقهم أن وجدوا كثيراً من المشتغلين بالعلم والكتب معرضين عن عبادة الله تعالى وسلوك سبيله ، إما اشتغلاً بالدنيا وإما بالمعاصي ، وإما جهلاً وتكذيباً بما يحصل لأهل التأله والعبادة ، فصار وجود هؤلاء مما ينفرهم وصار بين الفريقين نوع تباغض يشبه من بعض الوجوه ما بين أهل الملتين : هؤلاء يقولون : ليس هؤلاء على شيء ، وهؤلاء يقولون : ليس هؤلاء على شيء ، وقد يظنون أنهم يحصل لهم بطريقهم أعظم مما في الكتب .

● دعوى الصوفية الأخذ عن الله بلا واسطة :

فمنهم من يظن أنه يلقي القرآن بلا تلقين . ويحكون أن شخصاً حصل له ذلك . وهذا كذب . نعم .. قد يكون سمع آيات الله فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها . فإن الرياضة تصقل النفس فيذكر أشياء كان قد نسيها ، ويقول بعضهم أو يحكى أن بعضهم قال : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحى الذى لا يموت ، وهذا يقع ، لكن منهم من يظن ما يلقي إليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة ، وقد يكون من الشيطان ، وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحمانى والشيطانى فإن الفرق الذى لا يخطئ هو القرآن والسنة ، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق ، وما خالف ذلك فهو خطأ .

وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ * حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴾ (٢) .

وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله قال تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ، وَكَذَلِكَ الْيَوْمُ تُنْسَى ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً * وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٧) .

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من الله بلا واسطة صاروا عند أنفسهم أعظم من أتباع الرسول . يقول أحدهم : فلان عطيته على يد محمد وأنا عطيتي من الله بلا واسطة ، ويقول أيضاً : فلان يأخذ عن الكتاب وهذا الشيخ يأخذ عن الله ... ومثل هذا .

(٣) طه : ١٢٣ - ١٢٦

(٢) القلم : ٥٢

(١) الأنبياء : ٥٠

(٦) إبراهيم : ١

(٥) الشورى : ٥٢ - ٥٣

(٤) الإسراء : ٩ - ١٠

(٧) الأعراف : ١٥٧

وقول القائل : « يأخذ عن الله » و « أعطاني الله » لفظ مجمل ، فإن أراد به الإعطاء والأخذ العام وهو الكونى الخلقى - أى بمشيئة الله وقدرته حصل لى هذا ، فهو حق ، ولكن جميع الناس يشاركونه فى هذا ، وذلك الذى أخذ عن الكتاب هو أيضاً عن الله أخذ بهذا الاعتبار ، والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضاً هم كذلك ، وإن أراد أن هذا الذى حصل لى هو مما يحبه الله ويرضاه ويُقَرَّب إليه ، وهذا الخطاب الذى يُلقَى إلى هو كلام الله تعالى : فهنا طريقان :

● وحى الشياطين والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان :

أحدهما : أن يقال له : من أين لك أن هذا إنما هو من الله لا من الشيطان وإلقائه ووسوسته ؟ فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم كما أخبر الله تعالى بذلك فى القرآن ، وهذا موجود كثيراً فى عبّاد المشركين وأهل الكتاب وفى الكُفَّان والسَّحرة ونحوهم ، وفى أهل البدع بحسب بدعتهم . فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية ، فلا بد من الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، والفرقان إنما هو الفرقان الذى بعث الله به محمداً ﷺ فهو : ﴿ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (١) ، وهو الذى فرَّق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والغى ، وبين طريق الجنة وطريق النار ، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان . كما قد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه يُقال لهم : إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركاً بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يُبين أن ما حصل لكم هو الحق .

الطريق الثانى : أن يُقال : بل هذا من الشيطان لأنه مخالف لما بعث الله به محمداً ﷺ وذلك أنه ينظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته ، فإن كان

(١) الفرقان : ١

السبب عبادة غير شرعية مثل أن يُقال له : اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد ، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب ، أو ادع هذا المخلوق واستغث به مثل أن يدعو الكواكب كما يذكرونه فى كتب دعوة الكواكب ، أو أن يدعو مخلوقاً كما يدعو الخالق سواء أكان المخلوق ملكاً أو نبياً أو شيخاً ، فإذا دعاه كما يدعى الخالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشركاً به ، فحينئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك كما كان يحصل للمشركين ، وكانت الشياطين تتراءى لهم أحياناً وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم ببعض الأمور الغائبة أو يقضون لهم بعض الحوائج ، فكانوا يبذلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من توحيدهم وإيمانهم الذى هلكوا بزواله كالسحر قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ، فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ، وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ، وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ، وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ، لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

● سماع المعازف كالسكر يُفضى إلى الفسق والقتل :

وكذلك قد يكون سببه سماع المعازف ، وهذا كما يُذكر عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال : « اتقوا الخمر فإنها أم الخبائث . وإن رجلاً سأل امرأة فقالت : لا أفعل حتى تسجد لهذا الوثن ، فقال : لا أشرك بالله ، فقالت : أو تقتل هذا الصبى ؟ فقال : لا أقتل النفس التى حرم الله ، فقالت : أو تشرب هذا القدح ؟ فقال : هذا أهون ، فلما شرب الخمر قتل الصبى وسجد للوثن وزنى بالمرأة » .

(١) البقرة : ١٠٢

والمعازف هي خمر النفوس ، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكؤوس ،
فإذا سكرُوا بالأصوات حَلَّ فيهم الشِّرك ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم
فيشركون ويقتلون النفس التي حَرَّمَ الله ويزنون .

وهذه الثلاثة موجودة كثيراً في أهل سماع المعازف : سماع المِكَاء والتصدية ،
أما الشِّرك فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غير مثل ما يحبون الله ،
ويتواجدون على حبه .

وأما الفواحش .. فالغناء رقية الزنا وهو من أعظم الأسباب لوقوع الفواحش ،
ويكون الرجل والصبي والمرأة في غاية العِفَّة والحريّة حتى يحضره فتتحل نفسه
وتسهل عليه الفاحشة ويميل لها فاعلاً أو مفعولاً به أو كلاهما كما يحصل بين
شاربي الخمر وأكثر .

وأما القتل .. فإنَّ قتل بعضهم بعضاً في السماع كثير يقولون : قتله بحاله ،
ويعدون ذلك من قوته ، وذلك أنَّ معهم شياطين تحضرهم فأيهم كانت شياطينه
أقوى قتل الآخر ، كالذين يشربون الخمر ومعهم أعوان لهم فإذا شربوا عريدوا
فأيهم كانت أعوانه أقوى قتل الآخر ، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم ، ومنهم
مَنْ يقتل إما شخصاً وإما فرساً أو غير ذلك بحاله ثم يقوم صاحب الشار
ويستغيث بشيخه فيقتل ذلك الشخص وجماعة معه إما عشرة وإما أقل أو أكثر
كما جرى مثل هذا لغير واحد ، وكان الجهَّال يحسبون هذا من باب الكرامات .

فلما تبين لهم أنَّ هذه أحوال شيطانية ، وأنَّ هؤلاء معهم شياطين تعينهم على
الإثم والعدوان عَرَفَ ذلك مَنْ بَصُرَهُ الله تعالى وانكشف التلييس والغش الذي
كان لهؤلاء .

وكنْتُ في أوائل عمري حضرتُ مع جماعة من أهل الزهد والعبادة والإرادة
فكانوا من خيار أهل هذه الطبقة ، فبتنا بمكان وأرادوا أن يقيموا سماعاً وأن
أحضر معهم ، فامتنعتُ من ذلك فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدتُ فيه ، فلما

سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير يهتف بى فى حال وجدته ويقول :
يا فلان ، قد جاءك نصيب عظيم تعال خذ نصيبك ، فقلت فى نفسى ثم أظهرته
لهم لما اجتمعنا : أنتم فى حل من هذا النصيب فكل نصيب لا يأتى على طريق
محمد بن عبد الله فإنى لا آكل منه شيئاً . وتبين لبعض من كان فيهم ممن له
معرفة وعلم أنه كان معهم الشياطين وكان فيهم من هو سكران بالخمير .

والذى قلته معناه أن هذا النصيب وهذه العطية والموهبة والحال سببها غير
شرعى ، ليس هو طاعة لله ورسوله ولا شرعها الرسول ، فهو مثل من يقول :
تعال اشرب معنا الخمر ونحن نعطيك هذا المال ، أو عظم هذا الصنم ونحن
نوليكم هذه الولاية ... ونحو ذلك .

● تلاعب الشياطين بمبتدعة الصوفية ونذورهم الشركية :

وقد يكون سببه نذر لغير الله سبحانه وتعالى مثل أن ينذر لصنم أو كنيسة
أو قبر أو نجم أو شيخ ... ونحو ذلك من النذور التى فيها شرك ، فإذا أشرك
بالنذر فقد يعطيه الشيطان بعض حوائجه كما تقدم فى السحر ، وهذا بخلاف
النذر لله تعالى ، فإنه ثبت فى الصحيحين عن ابن عمر عن النبى ﷺ أنه نهى
عن النذر وقال : « إنه لا يأتى بخير وإنما يُستخرج به من البخل » ، وفى
الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ نحوه ، وفى رواية : « فإن النذر يُلقى
ابن آدم إلى القدر » ، فهذا المنهى عنه هو النذر الذى يجب الوفاء به منهى عن
عقده ، ولكن إذا كان قد عقده فعليه الوفاء به كما فى صحيح البخارى عن
النبى ﷺ أنه قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعصِيَ اللَّهَ
فلا يعصه » .

وإنما نهى عنه ﷺ لأنه لا فائدة فيه إلا التزام ما التزمه وقد لا يرضى به
فيبقى إثماً ، وإذا فعل تلك العبادات بلا نذر كان خيراً له ، والناس يقصدون
بالنذر تحصيل مطالبهم ، فبين النبى ﷺ أن النذر لا يأتى بخير ، فليس النذر

سبباً فى حصول مطلوبهم ، وذلك أن الناذر إذا قال : لله على إن حفظنى الله القرآن أن أصوم مثلاً ثلاثة أيام ، أو إن عافانى الله من هذا المرض ، أو إن دفع الله هذا العدو ، أو إن قضى عنى هذا الدين فعلتُ كذا ، فقد جعل العبادة التى التزمها عوضاً عن ذلك المطلوب ، والله سبحانه لا يقضى تلك الحاجة بمجرد تلك العبادة المنذورة ، بل يُنعم على عبده بذلك المطلوب ليبتليه أيُشكر أم يكفر ؟ وشُكره يكون بفعل ما أمره به وترك ما نهاه عنه .

● نذر الطاعة لا ينفع ويجب الوفاء به ، ونذر المعصية يضر ولا يجب :

وأما تلك العبادة المنذورة فلا تقوم بشكر تلك النعمة ولا بنعم الله ، تلك النعمة ليعبده العبد تلك العبادة المنذورة التى كانت مستحبة فصارت واجبة ، لأنه سبحانه لم يوجب تلك العبادة ابتداءً بل هو يرضى من العبد بأن يؤدي الفرائض ويجتنب المحارم ، لكن هذا الناذر يكون قد ضيّع كثيراً من حقوق الله ثم بذل ذلك النذر لأجل تلك النعمة ، وتلك النعمة أجلُّ من أن يُنعم الله بها لمجرد ذلك المنذور المحتقر ، وإن كان المبذول كثيراً والعبد مطيع لله فهو أكرم على الله من أن يحوجه إلى ذلك المبذول الكثير ، فليس النذر سبباً لحصول مطلوبه كالدعاء ، فإن الدعاء من أعظم الأسباب ، وكذلك الصدقة وغيرها من العبادات جعلها الله تعالى أسباباً لحصول الخير ودفع الشر إذا فعلها العبد ابتداءً ، وأما ما يفعله على وجه النذر فإنه لا يجلب منفعة ولا يدفع عنه مضرة ، لكنه كان بخيلاً فلما نذرَ لزمه ذلك ، فالله تعالى يستخرج بالنذر من البخيل فيعطى على النذر ما لم يكن يعطيه بدونه .. والله أعلم .

« تمت والحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، وذلك نهار الثلاثاء آخر شهر صفر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة .. وحسبنا الله ونعم الوكيل . »

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتيا شيخ الإسلام في مسألة الغيبة

مسألة في الغيبة : هل تجوز على أناس معينين ، أو يعيّن شخص بعينه ؟ وما حكم ذلك ؟ أفتونا بجواب بسيط ليعلم ذلك الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، ويستمد كل واحد بحسب قوته بالعلم والحكم .

● الجواب : الحمد لله رب العالمين .. أصل الكلام في هذا أن يُعلم أن الغيبة هي كما فسرها النبي ﷺ في الحديث الصحيح لما سُئِلَ عن الغيبة فقال : « هي ذِكْرُكَ أَخَاكَ بما يكره » قيل : يا رسول الله ، أرايتَ إن كان في أخى ما أقول ؟ قال : « إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » .

بين ﷺ الفرق بين الغيبة والبُهتان ، وأن الكذب عليه بهت له كما قال سبحانه : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِتَانٍ بِهِتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾ (٢) ، وفي الحديث الصحيح : « إن اليهود قوم بهت » .

فالكذب على الشخص حرام كله ، سواء أكان الرجل مسلماً أو كافراً ، براً أو فاجراً ، ولكن الافتراء على المؤمن أشد ، بل الكذب كله حرام .

ولكن يُباح عند الحاجة الشرعية « المعارض » ، وقد تسمى كذباً لأن الكلام يعنى به المتكلم معنى ، وذلك المعنى يريد أن يفهمه المخاطب ، فإذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض ، وإن كان على ما يعنيه ولكن ليس على ما يفهمه المخاطب فهذه المعارض ، وهي كذب باعتبار الأفهام ، وإن لم تكن

(١) النور : ١٦

(٢) المتحنة : ١٢

كذباً باعتبار الغاية السائغة ، ومنه قول النبي ﷺ : « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله : قوله لسارة أختي ، وقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ (٢) » وهذه الثلاثة معاريض ، وبها احتج العلماء على جواز التعريض للمظلوم ، وهو أن يعنى بكلامه ما يحتمله اللفظ وإن لم يفهمه المخاطب ، ولهذا قال مَنْ قال من العلماء : إنَّ ما رُخِّص فيه رسول الله ﷺ إنما هو من هذا كما في حديث أم كلثوم بنت عقبة عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس بالكاذب الذي يُصلح بين الناس فيقول خيراً أو ينمي خيراً » ولم يُرَخِّص فيما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث : في الإصلاح بين الناس ، وفي الحرب ، وفي الرجل يُحدث امرأته .

قال : فهذا كله من المعاريض خاصة ، ولهذا نفى عنه النبي ﷺ اسم الكذب باعتبار القصد والغاية ، كما ثبت عنه أنه قال : « الحرب خدعة » ، وأنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها .

ومن هذا الباب قول الصديق في سفر الهجرة عن النبي ﷺ : « هذا الرجل يهديني السبيل » ، وقول النبي ﷺ للمكافر السائل له في غزوة بدر : « نحن من ماء » ، وقوله للرجل الذي حلف على المسلم الذي أراد الكفار أسره : « إنه أخى » وعنى إخوة الدين ، وفهموا منه إخوة النسب ، فقال النبي ﷺ : « إن كنت لأبرهم وأصدقهم .. المسلم أخو المسلم » .

● الغيبة .. تحقيق معناها ، والكذب ، والمعاريض :

والمقصود هنا أن النبي ﷺ فرَّق بين الاغتياب وبين البُهتان ، وأخبر أن المخبر بما يكره أخوه المؤمن عنه إذا كان صادقاً فهو المغتاب ، وفي قوله ﷺ : « ذكرك أخاك بما يكره » موافقة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ (٣) فجعل جهة التحريم كونه

(٣) الحجرات : ١٢

(٢) الصفات : ٨٩

(١) الأنبياء : ٦٣

أخاً إخوة الإيمان ، ولذلك تغلظت الغيبة بحسب حال المؤمن ، فكلما كان أعظم إيماناً كان اغتيابه أشد .

ومن جنس الغيبة : الهمز واللمز ، فإن كلاهما فيه عيب الناس والطعن عليهم كما فى الغيبة ، لكن الهمز هو الطعن بشدة وعنف ، بخلاف اللمز فإنه قد يخلو من الشدة والعنف ، كما قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِى الصَّدَقَاتِ ﴾ (١) أى يعيبك ويطعن عليك . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٢) أى لا يلمز بعضكم بعضاً . وقال : ﴿ هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَيَلِّ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمَزَةٍ ﴾ (٤) .

● مدح ما مدح الله ورسوله ، وذم ما ذمناه :

إذا تبين هذا فنقول : ذكر الناس بما يكرهون هو فى الأصل على وجهين ؛ أحدهما : ذكر النوع ، والثانى : ذكر الشخص المعين الحى أو الميت .

أما الأول : فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب ذمه وليس ذلك من الغيبة ، كما أن كل صنف مدحه الله ورسوله يجب مدحه ، وما لعنه الله ورسوله لعن كما أن من صلى الله وملائكته يصلّى عليه ، فالله تعالى ذم الكافر والفاجر والفاسق والظالم والغاوى والضال والحاسد والبخيل والساحر وآكل الربا وموكله والسارق والزانى والمحتال والفخور والمتكبر الجبار وأمثال هؤلاء ، كما حمد المؤمن التقى والصادق والبار والعادل والمهتدى والراشد والكريم والمتصدق والرحيم وأمثال هؤلاء ، ولعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ، والمحلل والمحلل له ، ولعن من عمل عمل قوم لوط ، ولعن من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً ، ولعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمول إليه وبائعها ومشتريها وساقيتها وشاربها وآكل ثمنها ، ولعن اليهود والنصارى حيث حُرمت

(١) التوبة : ٥٨

(٢) الحجرات : ١١

(٣) القلم : ١١

(٤) الهمزة : ١

عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا أثمانها ، ولعن الله الذين يكتمون ما أنزل الله من البيّنات من بعد ما بيّنه للناس ، وذكر لعنة الظالمين .

والله هو وملائكته يُصلُّون على النبي ويُصلُّون على الذين آمنوا ، والصابر المسترجع عليه صلاة من ربه ورحمة ، والله وملائكته يُصلُّون على معلّم الناس الخير ، ويستغفر له كل شيء حتى الحيتان والطير ، وأمر الله نبيه أن يستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات .

فإذا كان المقصود الأمر بالخير والترغيب فيه والنهي عن الشر والتحذير منه فلا بد من ذكر ذلك ، ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه أن أحداً فعل ما ينهى عنه يقول : « ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ مَنْ اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » ، « ما بال رجال يتنزهون عن أشياء أترخص فيها ؟ والله إنى لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده » ، « ما بال رجال يقول أحدهم : أما أنا فأصوم ولا أفطر ، ويقول الآخر : أما أنا فأقوم ولا أنام ، ويقول الآخر : لا أتزوج النساء . ويقول الآخر : لا أكل اللحم .. لكنى أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وأكل اللحم ، فمَنْ رغب عن سنّتي فليس مني » .

وليس لأحد أن يُعلّق الحمد والذم والحب والبُغض والموالة والمعاداة والصلاة واللعن بغير الأسماء التي علّق الله بها ذلك مثل أسماء القبائل والمدائن والمذاهب والطرائق المضافة إلى الأئمة والمشايخ ... ونحو ذلك مما يراد به التعريف كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ (٣) وقال ﷺ : « إِنَّ آلَ أَبِي فَلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ ، إِنَّمَا وَلِيِّي

(٣) مريم : ٦٣

(٢) يونس : ٦٢ - ٦٣

(١) الحجرات : ١٣

الله وصالح المؤمنين » ، وقال : « ألا إن أوليائي المتقون حيث كانوا ومن كانوا » ، وقال : « إن الله أذهب عنكم عيبة ^(١) الجاهلية وفخرها بالآباء ... الناس رجلان : مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، الناس من آدم وآدم من تراب » ، وقال : « إنه لا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى » .

● الموالاة والمعاداة لله ، وفى الله ، بقدر طاعة الله :

فذكر الأزمان والعدل بأسماء الإيثار والولاء والبلد والانتساب إلى عالم أو شيخ إنما يقصد بها التعريف به لتمييز عن غيره ، فأما الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة فإنما تكون بالأشياء التى أنزل الله بها سلطانه ، وسلطانه كتابه ، فمن كان مؤمناً وجبت موالاته من أى صنف كان ، ومن كان كافراً وجبت معاداته من أى صنف كان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ افْتَتَحْنَاهُ وذرَّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ، بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٦) ، وقال تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ، أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ ^(٧) .

(١) يعنى الكبر والعصبية بغير حق . (٢) المائدة : ٥٥ - ٥٦ (٣) المائدة : ٥١

(٤) التوبة : ٧١ (٥) المتحنة : ١ (٦) الكهف : ٥٠

(٧) المجادلة : ٢٢

● المعصية لا تنفى إخوة الإسلام وولايته ، ومتى يُذكر شره
وعيبه :

ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أُعطى من الموالاة بحسب إيمانه ومن البغض بحسب فجوره ، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي كما يقوله الخوارج والمعتزلة (١) ، ولا يجعل الأنبياء والصدّيقون والشهداء والصالحون بمنزلة الفسّاق فى الإيمان والدين والحب والبغض والموالاة والمعاداة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (٢) فجعلهم إخوة مع وجود الاقتتال والبغى ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ ؟ (٣) ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٤) فهذا الكلام فى الأنواع .

وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر فى مواضع .

منها : المظلوم له أن يذكر ظالمه بما فيه إما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه كما قالت هند : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه ليس يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى . فقال لها النبى ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » ، كما قال ﷺ : « لى (٥) الواجد يُحل عرضه وعقوبته » وقال وكيع : عرضه شكايته وعقوبته حبسه ، وقال تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (٦) ، وقد روى : أنها نزلت فى رجل نزل

(١) للتعريف بالخوارج انظر ج ٣ هامش ص ١٠ ، وبالمعتزلة : ج ١ هامش ص ٢١٣ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، ج ٥ هامش ص ١٤٤

(٢) الحجرات : ٩ - ١٠ (٣) سورة ص : ٢٨ (٤) النور : ٢

(٥) بما طمته بالحق الذى عليه . (٦) النساء : ١٤٨

بقوم فلم يقرره ، فإذا كان هذا فيمن ظلم بترك قراه الذى تنازع الناس فى وجوبه - وإن كان الصحيح أنه واجب - فكيف بمن ظلم بمنع حقه الذى اتفق المسلمون على استحقاقه إياه ؟ أو يذكر ظالمه على وجه القصاص من غير عدوان ولا دخول فى كذب ولا ظلم الغير وترك ذلك أفضل .

ومنها : أن يكون على وجه النصيحة للمسلمين فى دينهم ودنياهم من الحديث الصحيح عن فاطمة بنت قيس لما استشارت النبى ﷺ ، مَنْ تنكح ؟ وقالت : إنه خطبنى معاوية وأبو جهم فقال : « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء » ، ورؤى : « لا يضع عصاه عن عاتقه » فبين لها أن هذا فقير قد يعجز عن حقك وهذا يؤذيك بالضرب . وكان هذا نصحا لها - وإن تضمن ذكر عيب الخاطب .

وفى معنى هذا : نصح الرجل فيمن يعامله ومن يوكله ويوصى إليه ومن يستشده ، بل ومن يتحاكم إليه ... وأمثال ذلك ، وإذا كان هذا فى مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء والحكام والشهود والعمال أهل الديوان وغيرها ؟ فلا ريب أن النصح فى ذلك أعظم كما قال النبى ﷺ : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة » قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » ، وقد قالوا لعمر بن الخطاب فى أهل الشورى : أمرٌ فلاناً وفلاناً ، فجعل يذكر فى حق كل واحد من الستة - وهم أفضل الأمة - أمراً جعله مانعاً له من تعيينه .

● جرح رواية الحديث بالحق وبدع المبتدعة واجب شرعاً :

وإذا كان النصح واجباً فى المصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون كما قال يحيى بن سعيد : سألت مالكا والشورى والليث بن سعد - أظنه - والأوزاعى عن الرجل يُتهم فى الحديث أو لا يحفظ ؟ فقالوا : بين أمره .

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل : إنه يثقل على أن أقول فلان كذا وفلان كذا ، فقال : إذا سكنت أنت وسكنت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم .

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة ، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لأحمد بن حنبل : الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال : إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه ، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين ، هذا أفضل . فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله ، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغى هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب ، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً ، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً .

وقد قال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ » وذلك أن الله يقول في كتابه : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ﴾ (١) فأخبر أنه أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنه أنزل الحديد كما ذكر ، فقوام الدين بالكتاب الهادي ، والسيف الناصر : ﴿ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ (٢) .

والكتاب هو الأصل ، ولهذا أول ما بعث الله رسوله أنزل عليه الكتاب ومكث بمكة لم يأمره بالسيف حتى هاجر وصار له أعوان على الجهاد .

(٢) الفرقان : ٣١

(١) الحديد : ٢٥

● التحذير من المنافقين والمبتدعين وبيان حالهم مشروع لا غيبة :

وأعداء الدين نوعان : الكفار والمنافقون ، وقد أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين فى قوله : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) فى آيتين من القرآن .

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب ويُلَبِّسُونَهَا عَلَى النَّاسِ ولم تبيِّن للناس فساد أمر الكتاب ويُدِّلُّ الدين ، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذى لم يُنكر على أهله .

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سَمَاعُونَ لِلْمُنَافِقِينَ قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً وهو مخالف للكتاب وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين كما قال تعالى : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وُضْعُوا خَلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ ﴾ ^(٢) فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء ، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم فإن فيهم إيماناً يوجب موالاتهم .

وقد دخلوا فى بدع من بدع المنافقين التى تُفْسِدُ الدين فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم ، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق لكن قالوها ظانين أنها هُدًى وأنها خير وأنها دين ولم يكن كذلك لوجب بيان حالها .

● شروط غيبة المنافق والمبتدع : « العلم » و « حسن النية » :

ولهذا وجب بيان حال مَنْ يغلط فى الحديث والرواية وَمَنْ يغلط فى الرأى والفُتْيا وَمَنْ يغلط فى الزُّهد والعبادة ، وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه ، وهو مأجور على اجتهاده ، فبيان القول والعمل الذى دل عليه الكتاب والسُّنة واجب وإن كان فى ذلك مخالفة لقوله وعمله ، وَمَنْ عَلِمَ منه الاجتهاد

(٢) التوبة : ٤٧

(١) التوبة : ٧٣ ، والتحريم : ٩

السائق فلا يجوز أن يُذكر على وجه الذم والتأثيم له ، فإنَّ الله غفر له خطأه بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك ، وإن عُلِمَ منه النفاق كما عُرِفَ نفاق جماعة على عهد رسول الله ﷺ مثل عبد الله بن أبيّ^(١) وذويه ، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة عبد الله بن سبأ^(٢) وأمثاله مثل عبد القدوس بن الحجاج ومحمد بن سعيد المصلوب فهذا يُذكر بالنفاق ، وإن أعلن بالبدعة ولم يُعَلِّم هل كان منافقاً أو مؤمناً مخطئاً ذكراً بما يُعلم منه ، فلا يحل للرجل وأن يقفو ما ليس له به علم ، ولا يحل له أن يتكلم فى هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى ، وأن تكون كلمة الله هى العليا ، وأن يكون الدين كله لله ، فمن تكلم فى ذلك بغير علم أو بما يُعلم خلافه كان آثماً ، وكذلك القاضى والشاهد والمفتى كما قال النبى ﷺ : « القضاة ثلاثة : قاضيان فى النار وقاض فى الجنة .. رجل عَلمَ الحق وقضى به فهو فى الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار ، ورجل عَلمَ الحق فقضى بخلاف ذلك فهو فى النار » ، وقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ،

(١) ابن أبيّ : عبد الله بن أبيّ (توفى عام ٩ هـ) ، يعرف بابن سلول ، من أهل المدينة ، كان سيد الخزرج فى آخر جاهليتهم ، هو كبير المنافقين فى الإسلام (البلتاجى) .

(٢) ابن سبأ : عبد الله بن سبأ ، كان يهودياً من يهود صنعاء ، وأظهر إسلامه فى خلافة عثمان ابن عفان رضى الله عنه ، ويعرف بلقبه « ابن السوداء » .. انتقل إلى المدينة وأخذ يبيث آراءً وأقوالاً منافية لروح الإسلام ، نابعه من يهوديته ، ومن معتقدات فارسية كانت شائعة فى اليمن ، وعمل على مزجها لتحقيق أهداف سياسية ، حتى أنهم بأنه كان يحاول قصداً أن يفسد على المسلمين دينهم .

شيعى من غلاة الشيعة ، وإليه تنسب الطائفة السبئية .. فى أول أمره ظهر بصورة الداعية لحق على بن أبي طالب كرم الله وجهه فى الخلافة ، ثم ما لبث أن راح يطوف بين أنحاء العراق ناشراً تعاليمه التى تشتمل : الوصاية ، والرجعة ، والتوقف ، والتناسخ .. وتنقل بين العراق والبصرة ودمشق ، ثم انتهى أمره بادعاء الألوهية لعلى كرم الله وجهه ، مات ابن سبأ بعد عام ٤١ هجرية (البلتاجى)

إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَّ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١١﴾ وَاللَّهُ هُوَ الْكَذِبُ ، وَالْإِعْرَاضُ كَتَمَانُ الْحَقِّ .. ومثله ما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « الْبَيْعَانِ بِالْخَبَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بَوْرُكٌ لَّهُمَا فِى بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » .

ثم القائل فى ذلك بعلم لا بد له من حسن النية ، فلو تكلم بحق لقصد العلو فى الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذى يقاتل حمية ورياء ، وإن تكلم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدين كان من المجاهدين فى سبيل الله من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل ، وليس هذا الباب مخالفاً لقوله : « الغيبة ذكر ك أخاك بما يكره » فإن الأخ هو المؤمن ، وأخ المؤمن إن كان صادقاً فى إيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذى يحبه الله ورسوله وإن كان فيه شهادة عليه وعلى ذويه ، بل عليه أن يقوم بالقسط ويكون شاهداً لله ولو على نفسه أو والديه أو أقربيه ، ومتى كره هذا الحق كان ناقصاً فى إيمانه ، ينقص من إخوته بقدر ما نقص من إيمانه ، فلم يعتبر كراهته من الجهة التى نقص منها إيمانه ، إذ كراهته لما يحبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الله ورسوله كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٢) .

ثم قد يُقال : هذا لم يدخل فى حديث الغيبة لفظاً ومعنى ، وقد يقال : دخل فى ذلك الذين خص منه كما يخص العموم اللفظى والعموم المعنوى ، وسواء زال الحكم لزوال سببه أو لوجود مانعه ، فالحكم واحد والنزاع فى ذلك يؤول إلى اللفظ إذ العلة قد يعنى بها التامة وقد يعنى بها المقتضية ، والله أعلم وأحكم .
وصلى الله على نبىء محمد وآله وصحبه وسلم .

* * *

(٢) التوبة : ٦٢

(١) النساء : ١٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

أقوم ما قيل فى المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل
وبطلان الجبر والتعطيل

سؤال ورد على الشيخ تقى الدين بن تيمية رضى الله عنه من الديار
المصرية فى سؤال سنة أربع عشرة وسبعمائة ، فى حسن إرادة الله تعالى لخلق
الخلق وإنشاء الأنام ، وهل يخلق لعلّة أو لغير علّة ؟ فإن قيل : لا لعلّة : فهو
عبث - تعالى الله عنه ، وإن قيل : لعلّة ، فإن قلت : إنها لم تنزل ، لزم أن
يكون المعلول لم ينزل ، وإن قلت : إنها محدثة .. لزم أن يكون لها علّة
والتسلسل محال .

● الجواب : الحمد لله رب العالمين .. هذه المسألة من أجل المسائل الكبار
التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعباً وفروعاً ، وأكثرها شبهاً ومحارات .
فإن لها تعلقاً بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله وأحكامه من الأمر والنهى
والرعد والوعيد ، وهى داخلة فى خلقه وأمره ، فكل ما فى الوجود متعلق بهذه
المسألة ، فإن المخلوقات جميعها متعلقة بها وهى متعلقة بالخالق سبحانه ،
وكذلك الشرائع كلها : الأمر والنهى والوعد والوعيد متعلقة بها وهى متعلقة
بمسائل القدر والأمر ، ومسائل الصفات والأفعال ، وهذه جوامع علوم الناس ،
فعلم الفقه هو الأمر والنهى .

وقد تكلم الناس فى تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهى كالأمر بالتوحيد
والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والنهى عن الشرك والكذب
والظلم والفواحش ، هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلّة اقتضت ذلك ؟ أم ذلك

لمحض المشيئة وصرف الإرادة ؟ وهل علل الشرع بمعنى الداعى والباعث ؟
أو بمعنى الأمانة والعلامة ؟ وهل يسوغ فى الحكمة أن ينهى الله عن التوحيد
والصدق والعدل ، ويأمر بالشرك والكذب والظلم .. أم لا ؟

وتكلم الناس فى تنزيه الله تعالى عن الظلم .. هل هو منزّه عنه مع قُدْرته
عليه ، أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه .

وتكلموا فى محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه .. هل هو بمعنى إرادته وهو
الثواب والعقاب المخلوق ، أم هذه صفات أخص من الإرادة .

وتنازعوا فيما وقع فى الأرض من الكفر والفسوق والعصيان ، هل يريد
ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث ؟ أم هو واقع بدون قُدْرته
ومشيئته ، وهو لا يقدر أن يهدى ضالاً ولا يضل مهتدياً ؟ أم هو واقع بقُدْرته
ومشيئته ؟ ولا يكون فى ملكه ما لا يريد وله فى جميع خلقه حكمة بالغة ، وهو
يبغضه ويكرهه ويمقت فاعله ، ولا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر
ولا يريد الإرادة الدينية المتضمنة لمحبه ورضاه ، وإن أراد الإرادة الكونية
التي تتناول ما قُدْرته وقضاه ، وفروع هذه المسألة كثيرة .

ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات
الثلاثة المذكورة فى سؤال السائل ، وكل تقدير قال به طوائف من بنى آدم من
المسلمين وغير المسلمين .

فالتقدير الأول : هو قول من يقول : خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلّة
ولا لداع ولا باعث ، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة ، وهذا قول
كثير ممن يُثبت القُدْر ، وينتسب إلى السُنّة من أهل الكلام والفقه وغيرهم ، وقد
قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، وهو قول

الأشعري (١) وأصحابه ، وقول كثير من نُفاة القياس الظاهرية كابن حزم (٢) وأمثاله .

• حجج نُفاة تعليل أفعال الله وأحكامه كالأشعرية (٣) :

ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق الخلق لعلّة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها ، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء ، أو يكون وجودها أولى به . فإن كان الأول : امتنع أن يفعل لأجلها ، وإن كان الثاني : ثبت أن وجودها أولى به ، فيكون مستكملاً بها ، فيكون قبلها ناقصاً .

ومن حُجَّتْهم ما ذكره السائل من أن العلة إن كانت قديمة وجب قدم المعلول ، لأنّ العلة الغائية وإن كانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد كما يقال : أول الفكرة آخر العمل ، وأول البغية آخر الدرك ، ويقال : إنّ العلة الغائية بها

(١) الأشعري : أبو الحسن علي بن إسماعيل متكلم من الأئمة ، أسس مذهب الأشاعرة . كان معتزلاً ثم جاهر بخلافهم ، ولد في البصرة عام ٢٦٠ هـ ، وتوفي ببغداد عام ٣٢٤ هـ . ألف قرابة ثلاثمائة كتاب منها : « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع » ، و « مقالات الإسلاميين » . (البلتاجي) .

(٢) ابن حزم : علي بن أحمد ، فقيه وشاعر وفيلسوف ومؤرخ ومتكلم أندلسي من أصل مسيحي ، ولد في قرطبة عام ٣٠٤ هـ ، وتوفي بمدينة ليلة بالأندلس عام ٤٥٦ هـ ، اشترك في حرب غرناطة وصار وزيراً للمستظهر عام ٤١٤ هـ ، وبعد مقتله اعتزل السياسة وانصرف إلى التأليف ، له « طوق الحمامة » الذي يتأثر فيه بأفلاطون ، و « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، ويعتبر أول تاريخ مقارنة للأديان . (البلتاجي) .

(٣) الأشعرية : أتباع أبي الحسن الأشعري مؤسس المذهب الكلامي الإسلامي المنسوب إليه ، والذي اعتنقه أهل السُنّة وأصحاب الحديث وخاصة الشافعية . وهو مذهب يعارض المعتزلة وسائر الفرق التي تتهم بالانحراف . انتشر المذهب الأشعري بمختلف البلاد الإسلامية وبرز فيه أعلام من أمثال الباقلاني وابن فورك والاسفراييني والجويني والغزالي . وبالرغم من اعتداد الأشعرية بالعقل فإنهم لم يمنحوه سلطة التحسين أو التقبيح ، كما لم يجاروا المعتزلة في وجوب تحرى مصالح العباد بالنسبة للإله ، وانظر ج ١ هامش ص ٢٥٣ ، ج ٣ هامش ص ١٢ (البلتاجي) .

صار الفاعل فاعلاً فلا ريب أنها متأخرة فى الوجود عن العمل ، فمن فعل فعلاً
لمطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل ، فإذا قُدِّرَ أن ذلك
المطلوب الذى هو العلة قديماً كان الفعل قديماً بطريق الأولى .

فلو قيل : إنه يفعل لعلّة قديمة لزم أن لا يحدث شىء من الحوادث وهو خلاف
المشاهدة ، وإن قيل : إنه فعل لعلّة حادثة لزم محذوران ، أحدهما : أن يكون
محلاً للحوادث ، فإنّ العلة إذا كانت منفصلة عنه فإن لم يعد إليه منها حكم
امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها ، وإذا قُدِّرَ أنه عاد إليه منها حكم
كان ذلك حادثاً فتقوم به الحوادث .

والمحذور الثانى : أن ذلك يستلزم التسلسل من وجهين ، أحدهما : أن تلك
العلّة الحادثة المطلوبة بالفعل هى أيضاً مما يُحدثه الله تعالى بقدرته ومشيئته ،
فإن كانت لغير علة لزم العبث كما تقدم ، وإن كانت لعلّة عاد التقسيم فيها ،
فإذا كان كل ما أحدثه أحدثه لعلّة والعلّة مما أحدثه لزم تسلسل الحوادث .

الثانى : أن تلك العلة إما أن تكون مرادة لنفسها أو لعلّة أخرى ، فإن كانت
مرادة لنفسها امتنع حدوثها لأنّ ما أَرَادَهُ الله تعالى لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر
إحداثه ، وإن كانت مرادة لغيرها فالقول فى ذلك الغير كالقول فيها ويلزم
التسلسل ، وهذا ونحوه من حُجَج مَنْ ينفى تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه .

● تعليل وجود العالم بالعلّة الفاعلية والعلّة الغائية القديمتين :

والتقدير الثانى : قول مَنْ يجعل العلة الغائية قديمة كما يجعل العلة الفاعلية
قديمة ، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتى بيانه . كما يقول ذلك مَنْ
يقوله من المتفلسفة القائلين بقِدَمِ العالم ، وهؤلاء أصل قولهم : إنّ للمبدع للعالم
علّة تامة تستلزم معلولها لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها ، وأعظم حُجَجهم
قولهم : إنّ جميع الأمور المعتبرة فى كونه فاعلاً : إن كانت موجودة فى الأزل
لزم وجود المفعول فى الأزل لأنّ العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ، فإنه لو تأخر

لم تكن جميع شروط الفعل وَجِدَتْ فى الأزل فإننا لا نعى بالعلّة التامة إلا ما يستلزم المعلول ، فإذا قُدِّرَ أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة ، وإن لم تكن العلة التامة التى هى جميع الأمور المعتبرة فى الفعل وهى المقتضى التام لوجود الفعل وهى جميع شروط الفعل التى يلزم من وجودها وجود الفعل وإن لم يكن جميعها فى الأزل فلا بد إذا وَجِدَ المفعول بعد ذلك من تجدد سبب وإلا لزم ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح ، وإذا كان هناك سبب حادث فالقول فى حدوثه كالقول فى الحادث الأول ويلزم التسلسل . قالوا : فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجح .

• قولهم : « إن الواجب موجب بالذات لا فاعل بالاختيار » :

ثم أكثر هؤلاء يشبتون علة غائية للفعل وهى بعينها الفاعلة ، ولكنهم متناقضون فإنهم يشبتون له العلة الغائية ويشبتون لفعله العلة الغائية ، ويقولون مع هذا : ليس له إرادة بل هو موجب بالذات ، لا فاعل بالاختيار ، وقولهم باطل من وجوه كثيرة .. منها أن يُقال : هذا القول مستلزم أن لا يحدث شيء ، وإن كل ما حدث حدث بغير إحداث مُحْدَث ، ومعلوم أن بطلان هذا أبين من بطلان التسلسل وبطلان الترجيح بلا مرجح ، وذلك أن العلة التامة المستلزمة لمعلولها يقتزن بها معلولها ولا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها ، فكل ما حدث من الحوادث لا يجوز أن يحدث عن هذه العلة التامة ، وليس هناك ما يصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه الذى سماه هؤلاء علة تامة ، فإذا امتنع صدور الحوادث عنه وليس هناك ما يُحدثها غيره لزم أن يحدث بلا مُحْدَث .

وأيضاً فلو قُدِّرَ أن غيره أحدثها ، فإن كان واجباً بنفسه كان القول فيه كالقول فى الواجب الأول ، وأصل قولهم : إن الواجب بنفسه علة تامة تستلزم مقارنة معلوله له فلا يجوز أن يصدر على قولهم : عن العلة التامة حادث ، لا بواسطة ولا بغير واسطة ، لأن تلك الواسطة إن كانت من لوازم وجوده كانت قديمة معه ، فامتنع صدور الحوادث عنها ، وإن كانت حادثة كان القول فيها كالقول فى غيرها .

● بطلان القول بالعلّة القديمة من ثلاث وجوه :

وإن قُدِّرَ أنَّ المُحدث للحوادث غير واجب بنفسه كان ممكناً مفتقراً إلى موجب
يوجب به ، ثم إن قيل : إنه مُحدث .. كان من الحوادث ، وإن قيل : إنه قديم
.. كان له علّة تامة مستلزمة له ، وامتنع حينئذ حدوث الحوادث عنه ، فإن
الممكن لا يوجد هو ولا شيء من صفاته وأفعاله إلا عن الواجب بنفسه ، فإذا
قُدِّرَ حدوث الحوادث عن ممكن قديم معلول لعلّة قديمة قيل : هل حدث فيه سبب
يقتضى الحدث أم لا ؟ فإن قيل : لم يحدث سبب .. لزم الترجيح بلا مرجح .
وإن قيل : حدث سبب .. لزم التسلسل كما تقدم .

الوجه الثانى الذى يبين بطلان قولهم : أن يُقال : مضمون الحُجّة أنه إذا لم
يكن ثمّ علّة قديمة لزم التسلسل أو الترجيح بلا مرجح ، والتسلسل عندكم جائز .
فإن أصل قولهم أن هذه الحوادث متسلسلة شيئاً بعد شيء ، وأن حركات الفلك
توجب استعداد القوابل لأن تفيض عليها الصور الحادثة من العلّة القديمة سواء
قلتم هى العقل الفعّال أو هى الواجب الذى يصدر عنه بتوسط العقول أو غير
ذلك من الوسائط ، وإذا كان التسلسل جائزاً عندكم لم يمتنع حدوث الحوادث من
غير علّة موجبة للمعلول وإن لزم التسلسل ، بل هذا خير فى الشرع والعقل من
قولكم ، وذلك أن الشرع أخبر أن الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام وهذا
مما اتفق عليه الملل : المسلمون واليهود والنصارى . فإن قيل : بأنه خلقها بسبب
حادث قبل ذلك كان خيراً من قولهم إنها قديمة أزلية معه فى الشرع ، وكان
أولى فى العقل ، لأنّ العقل ليس فيه ما يدل على قِدَم هذه الأفلاك حتى
يعارض الشرع ، وهذه الحُجّة العقلية إنما تقتضى أنه لا يحدث شيء إلا بسبب
حادث ، فإذا قيل : إن السموات والأرض خلقها الله تعالى بما حدث قبل ذلك ،
لم يكن فى حجتكم العقلية ما يُبطل هذا .

الوجه الثالث : أن يقال : حدوث حادث بعد حادث بلا نهاية إما أن يكون
ممكناً فى العقل أو ممتنعاً ، فإن كان ممتنعاً فى العقل لزم أن الحوادث جميعها
لها أول كما يقول ذلك مَنْ يقوله من أهل الكلام ، وبطل قولهم بقدم حركات

الأفلاك ، وإن كان محدثاً أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسماوات والأرض موقوفاً على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث فى هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك ، فيلزم فساد حُجَّتكم على التقديرين .

● إثبات الحكمة المرادة لله من أفعاله وأحكامه :

ثم يقال : إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة ، وإما أن لا تثبتوا ، فإن لم تثبتوا بطل قولكم بإثبات العلة الغائية وبطل ما تذكرونه من حكمة البارئ تعالى فى خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات ، وأيضاً فالوجود يُبطل هذا القول ، فإن الحكمة الموجودة فى الوجود أمر يفوق العد والإحصاء ، كإحداثه سبحانه لما يُحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق إليه ، كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة ، وإحداثه للإنسان الآلات التى يحتاج إليها بقدر حاجته ... وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه ، وإن أثبتتم له حكمة مطلوبة - وهى باصطلاحكم العلة الغائية - لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة ، فإن القول بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريداً لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين ، وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضاً ولهذا يجعلون العلم هو العالم ، والعلم هو الإرادة ، والإرادة هى القدرة ... وأمثال ذلك .

وأما التقدير الثالث : وهو « أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة » فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وغيرهم ، وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة ^(١) وغيرهم ، وقول أكثر أهل الحديث

(١) المعتزلة : ويسمون أصحاب العدل ، والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يُطلق على مَنْ يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى . =

والتصوف وأهل التفسير وأكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كأبي البركات وأمثاله ، لكن هؤلاء على أقوال :

= ويعممهم في الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص صفاته ، ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا : قادر بذاته حتى بصفاته لا يعلم بقدرة وحياة وهي صفات قديمة ومعان قائمة به ، ويتفقون على أن كلامه تعالى محدث مخلوق في محل وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه .

وعندهم أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاتها ، كما يتفقون على نفى رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ونفى التشبيه عنه من كل وجه : جهة ومكاناً وصوتاً وجسماً وتحيزاً وانتقالاً وزوالاً وتغيراً وتأثراً ، ويوجبون تأويل الآيات المتشابهة فيها ، ويسمون هذا النمط توحيداً إلخ .

وانقسمت المعتزلة إلى واصلية أصحاب واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) ، وهذيلية أصحاب أبي الهذيل العلاف ، ونظامية أصحاب إبراهيم بن سيار النظام ، وحابطية أصحاب أحمد بن حابط ، وبشرية أصحاب بشر بن المعتمر ، ومعمرية أصحاب معمر بن عباد السلمي ، ومزدارية أصحاب عيسى بن صبيح المزدار ، وثمامية أصحاب ثمامة بن أشرس ، وهشامية أصحاب هشام بن عمرو الفوطي ، وجاحظية أصحاب عمرو بن بحر الجاحظ ، وخباطية أصحاب أبي الحسن بن عمرو الخياط ، وجبائية أصحاب أبي علي بن عبد الوهاب الجبائي . وانظر ج ١ هامش ص ٣٥ ، ٢١٣ ، وج ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، وفي تعريف الكرامية : انظر ج ٣ هامش ص ١٣ .

● والمرجئة : فرقة ظهرت في أوائل الإسلام يقول أتباعها بأن المسلم لا يفقد إيمانه بالخطيئة .

والإرجاء على معنيين . الأول : الإمهال والتأخير ، والثاني : الرجاء .

والمرجئة أصناف أربعة : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . ويؤخر المرجئة العمل عن النية والقصد ، كما أنهم يقولون بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، ويؤخرون حكم صاحب الكبيرة إلى القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار .

وانقسمت المرجئة إلى يونسية أصحاب يونس السمرى ، وعبيدية أصحاب عبيد المكبت ، وغسانية أصحاب غسان الكوفى ، وثوبانية أصحاب أبي ثوبان المرجنى ، وتومنية أصحاب أبي معاذ التومنى ، وصالحية أصحاب صالح بن عمرو الصالحى .. إلخ .

ورجال المرجئة من أئمة الحديث الذين لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة ولم يحكموا بتخليدهم في النار - خلافاً للخوارج والقدرية - هم : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعد بن =

منهم مَنْ قال : إنَّ الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضاً كما يقول ذلك مَنْ يقوله من المعتزلة والشيعة ومَنْ وافقهم ، وقالوا : الحكمة فى ذلك إحسانه إلى الخلق ، والحكمة فى الأمر تعريض المكلفين للثواب ، وقالوا : إنَّ فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود فى العقل . فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم ولا قام به فعل ولا نعت .

فقال لهم الناس : أنتم متناقضون فى هذا القول لأنَّ الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يُحمد لأجله ، إما لتكميل نفسه بذلك وإما لقصده الحمد والثواب بذلك ، وإما لركة وألم يجده فى نفسه يدفع ذلك الإحسان لألم ، وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان ، فإنَّ النفس الكريمة تفرح وتُسَرُّ وتلتذ بالخير الذى يحصل منها إلى غيرها ، فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يُحمد لأجله ، وأما إذا قُدِّرَ أنَّ وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أنَّ مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يُعَدُّ عبثاً فى عقول العقلاء ، وكل مَنْ فعل فعلاً ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عبثاً ولم يكن محموداً على هذا ، وأنتم علَّتم أفعاله فراراً من العبث فوقعتم فى العبث ، فإنَّ العبث هو الفعل الذى ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل ، ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاء أحداً بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له فى ذلك من المنفعة والمصلحة ، وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا فى العاجل ولا فى الآجل لا يُستحسن من الأمر .

= جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو بن مرة ، ومحارب بن دثار ، ومقاتل بن سليمان ، وذَر ، وعمرو ابن ذر ، وحماة بن أبى سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسين ، وقديد بن جعفر . وانظر ج ٣ هامش ص ١٢ (البلتاجى) .

● مَنْ أثبت التحسين والتقبيح العقلين من أهل السُّنة :

ونشأ من هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومَنْ وافقهم فى مسألة التحسين والتقبيح العقلى ، فأثبت ذلك المعتزلة وغيرهم ومَنْ وافقهم من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وأهل الحديث وغيرهم ، وحكوا ذلك عن أبى حنيفة نفسه ، ونفى ذلك الأشعرية ومَنْ وافقهم من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، واتفق الفريقان على أن الحُسن والقُبْح إذا فُسِّرَا بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له وكونه ضاراً للفاعل منافراً له أنه يمكن معرفته بالعقل كما يُعرف بالشرع ، وظن مَنْ ظن من هؤلاء أن الحُسن والقُبْح المعلوم بالشرع خارج عن هذا ، وهذا ليس كذلك ، بل جميع الأفعال التى أوجبها الله تعالى وندب إليها هى نافعة لفاعلها ومصلحة لهم ، وجميع الأفعال التى نهى الله عنها هى ضارة لفاعلها ومفسدة فى حقهم ، والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له ، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له ، والمعتزلة أثبتت الحُسن فى أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود إليه من أفعاله . ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حُسن ولا قُبْح إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا : القبيح فى حق الله تعالى هو الممتنع لذاته ، وكل ما يُقدَّر ممكنناً من الأفعال فهو حسن ، إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول ، وأولئك أثبتوا حُسنًا وقُبْحاً لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته ، إذ عندهم لا يقوم بذاته وصف ولا فعل ولا غير ذلك وإن كانوا قد يتناقضون .

● خطأ المعتزلة فى مسألة التحسين والتقبيح والعدل والحكمة :

ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويتقبح ، فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد ، ويُحرِّمون عليه من جنس ما يُحرِّمون على العبد ، ويسمون ذلك « العدل والحكمة » مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته ،

فلا يشبتون له مشيئة عامة ، ولا قُدرة تامة ، فلا يجعلونه « على كل شئ قدير » ، ولا يقولون : « ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » ، ولا يقرون بأنه خالق كل شئ . ويشبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه سبحانه ، فإنه قال : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (١) أى لا يخاف أن يُظلم فيُحمل عليه من سيئات غيره ولا يُهضم من حسناته . وقال تعالى : ﴿ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٢) ، وقال ﷺ فى حديث البطاقة الذى رواه الترمذى وغيره : « يُجاء برجل من أمتى يوم القيامة فتُنشر له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل مد البصر ، فيقال له : هل تنكر من هذا شيئاً ؟ فيقول : لا يارب ، فيقال له : لا ظلم عليك اليوم ، ويُوثى ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله فتوضع البطاقة فى كفة والسجلات فى كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة » فقد أخبر النبى ﷺ إنه لا يُظلم بل يُثاب على ما أتى به من التوحيد ، كما قال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٣) .

وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم عدلية يقولون : مَنْ فعل كبيرة واحدة أحبطت جميع حسناته وخُلد فى نار جهنم ، فهذا الذى سماه الله ورسوله ظلماً يصفون الله به مع دعواهم تنزيهه عن الظلم ، ويسمون تخصيصه مَنْ يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلماً . والكلام فى هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع ، وإنما نبهنا على مجامع أصول الناس فى هذا المقام .

(٣) الزلزلة : ٧ - ٨

(٢) سورة ق : ٣٩

(١) طه : ١١٢

● قول المعتزلة والشيعة بوجوب الأصلح على الله والعجز عن غيره :

وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة ^(١) يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه ، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه ، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل ، ولا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً .

(١) تطلق كلمة الشيعة ويراد منها الأتباع والأنصار والأعوان خاصة ، وتُطلق على الفرقة الواحدة ، وتقع على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

وتطلق هذه التسمية على أنصار علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وأبنائه وأحفاده من بعده . وظهرت في الشيعة فرق الإمامية الإثني عشرية ، والإسماعيلية ، بالإضافة إلى الزيدية أصحاب زيد بن علي ، والكيسانية أصحاب كيسان مولى علي بن أبي طالب ، والمختارية أصحاب المختار ابن عبيد ، والهاشمية أصحاب أبي هاشم بن محمد ابن الحنفية ، والمنصورية أصحاب أبي منصور العجلي ، والخطابية أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع .. وغيرهم . ويجمع الشيعة القول بالإمامة والوصاية والرجعة . والإمامة عندهم حتمية يفرضها الدين وتحتّمها العقيدة ، وتنحصر في علي بن أبي طالب وأولاده وأحفاده : أما الوصاية فإن كل إمام عندهم وصي من قبله كما كان علي كرم الله وجهه وصي الرسول ﷺ .

● والرجعة - عندهم - هي رجعة الرسول ﷺ ، وكذا علي بن أبي طالب ، كما ينتظرون محمد ابن الحسن العسكري وهو المهدي المنتظر في عقيدتهم .

وكما يجمع الشيعة القول بوجوب التعيين والتنصيب ، يجمعهم أيضاً القول بثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر ، كذا القول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً ، إلا في حال الشبهة ، وإن كان بعض الزيدية يخالفونهم في ذلك .

ويرى الشيعة الإمامية أن النبي ﷺ قد أوصى لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه بالإمامة ، كما أن علياً أوصى بها لابنه الحسن ، ثم أوصى الحسن لأخيه الحسين ، وبعده كانت الإمامة لابنه علي زين العابدين ، ثم لابنه محمد الباقر ، ثم لابنه جعفر الصادق ، ثم لابنه موسى الكاظم ، ثم لابنه علي الرضا ، ثم لابنه محمد الجواد ، ثم لابنه علي الهادي ، ثم لابنه الحسن العسكري ، ثم لابنه محمد المهدي المنتظر ، وهو الإمام الثاني عشر . (البلتاجي)

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام وغيرهم ، والمتفلسفة أيضاً ، فلا يوافقونهم على هذا بل يقولون إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه ، وهو يُعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك . والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ، كإرسال محمد ﷺ فإنه كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (١) فإن إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق وفيه أعظم حكمة للخالق ورحمة منه لعباده كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ بَيْنِنَا ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ (٤) قالوا : هو محمد ﷺ .

● كون رسالة محمد ﷺ نعمة ورحمة عامة ، وأفعال الله خيراً لا شراً ، فضلاً أو عدلاً :

فاذا قال قائل : « فقد تضرر برسالته طائفة من الناس كالذين كذبوه من المشركين وأهل الكتاب » كان عن هذا جوابان :

أحدهما : أنه نفعهم بحسب الإمكان فإنه أضعف شرهم الذي كانوا يفعلونه لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التي زلزلت ما فى قلوبهم ، وبالجهد والجزية التي أخافتهم وأذلتهم حتى قل شرهم ، ومن قتله منهم مات قبل أن يطول عمره فى الكفر فيعظم كفره ، وكان ذلك تقليلاً لشره ، والرسول صلوات الله عليهم بعثوا لتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان .

(٢) آل عمران : ١٦٤

(١) الأنبياء : ١٠٧

(٤) إبراهيم : ٢٨

(٣) الأنعام : ٥٣

والجواب الثانى : أن ما حصل من الضرر أمر مغمور في جنب ما حصل من النفع ، كالمطر الذى عمّ نفعه إذا خرب به بعض البيوت أو احتبس به بعض المسافرين والمكتسبين كالقصارين ونحوهم ، وما كان نفعه ومصلحته عامة كان خيراً مقصوداً ورحمة محبوبة وإن تضرر به بعض الناس . وهذا الجواب أجاب به طوائف من المسلمين وأهل الكلام والفقه وغيرهم من الحنفية والحنبلية وغيرهم ومن الكرامية والصوفية ، وهو جواب كثير من المتفلسفة .

وقال هؤلاء : جميع ما يحدثه فى الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة ، قال تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ ^(٢) والضرر الذى يحصل به حكمة مطلوبة لا يكون شراً مطلقاً ، وإن كان شراً بالنسبة إلى من تضرر به . ولهذا لا يجىء فى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى الله ، بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة : إما أن يدخل فى عموم المخلوقات فإنه إذا دخل فى العموم أفاد عموم القدرة والمشیئة والخلق ، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم ، وإما أن يُضاف إلى السبب الفاعل ، وإما أن يُحذف فاعله .

● شواهد أنواع النصوص الثلاثة فى مخلوقية الشر أو الضرر :

فالأول كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٣) ونحو ذلك ، ومن هذا الباب أسماء الله المقتترنة كـ « المعطى المانع ، والضرار النافع ، المعز المذل ، الخافض الرافع » ، فلا يُفرد الاسم المانع عن قرينه ، ولا الضرار عن قرينه ، لأن اقترانها يدل على العموم ، وكل ما فى الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله تعالى ، وما فى الوجود من غير ذلك فمن عدله ، فكل نعمة منه فضل ، وكل نقمة منه عدل ، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة ، سحاً الليل والنهار ، أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات

(١) النمل : ٨٨

(٢) السجدة : ٧

(٣) الرعد : ١٦

والأرض ؟ فإنه لم يغض ما فى يمينه ، والقِسط بيده الأخرى يخفض ويرفع «
فأخبر أن يده اليمنى فيها الإحسان إلى الخلق ، ويده الأخرى فيها العدل والميزان
الذى به يخفض ويرفع ، فخفضه ورفع من عدله ، وإحسانه إلى خلقه من فضله .

وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي
الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٢) ... ونحو ذلك .

وإضافته إلى السبب كقوله : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ فَأَرَدْتُ
أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (٤) مع قوله : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا
كَنْزَهُمَا ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ
مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ (٧) ، وقوله
تعالى : ﴿ أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ،
قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٨) ... وأمثال ذلك .

ولهذا ليس فى أسماء الله الحُسنى اسم يتضمن الشر ، وإنما يُذكر الشر فى
مفعولاته كقوله : ﴿ نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي
هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ، وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ
رَحِيمٌ ﴾ (١٠) ، وقوله : ﴿ اْعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ... الآية (١١) ،
وقوله : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ
الْوَدُودُ ﴾ (١٢) . فبين سبحانه أن بطشه شديد ، وأنه هو الغفور الودود .

(١) الجن : ١٠	(٢) الفاتحة : ٧	(٣) الفلق : ٢
(٤) الكهف : ٧٩	(٥) الكهف : ٨٢	(٦) النساء : ٧٩
(٧) الأعراف : ٢٣	(٨) آل عمران : ١٦٥	(٩) الحجر : ٤٩ - ٥٠
(١٠) الأعراف : ١٦٧	(١١) المائدة : ٩٨	(١٢) البروج : ١٢ - ١٤

● الانتقام من أفعال الله ، والمنتقم ليس من أسمائه الحسنى :

واسم المنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ ، وإنما جاء فى القرآن مقيّداً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ (٢) ، والحديث الذى فى عدد الأسماء الحسنى الذى يُذكر فيه « المنتقم » وذكره فى سياقه : « البر التواب المنتقم العفو الرؤوف » ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن بعض شيوخه ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذى ، رواه من طريق الوليد بن مسلم بسياق ، ورواه غيره باختلاف فى الأسماء وفى ترتيبها يبين أنه ليس من كلام النبي ﷺ . وسائر من روى هذا الحديث عن أبى هريرة ثم عن الأعرج ثم عن أبى الزناد لم يذكروا أعيان الأسماء ، بل ذكروا قوله ﷺ : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا - مائة إلا واحداً - من أحصاها دخل الجنة » وهكذا أخرجه أهل الصحيح كالبخارى ومسلم وغيرهما ، ولكن روى عدد الأسماء من طريق أخرى من حديث محمد بن سيرين عن أبى هريرة ، ورواه ابن ماجه وإسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ ، وليس فى عدد الأسماء عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروى من طريق أبى هريرة ، وهذا مبسوط فى موضعه (٣) .

والمقصود هنا التنبيه على أصول تنفع فى معرفة هذه المسألة فإن نفوس بنى آدم لا يزال يجول فيها من هذه المسألة أمر عظيم .

(٢) إبراهيم : ٤٧

(١) السجدة : ٢٢

(٣) ملخص كلامه : أن الانتقام من أفعاله التى لم يثبت له منها اسم . ونقول : إنه فى اللغة التى ورد بها القرآن بمعنى الجزاء والقصاص لا يعم معنى الظلم كما يستعمله الناس .

وإذا علم العبد من حيث الجملة أن لله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يُبهر عقله ويتبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه حيث قال : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (١) فإنه ﷺ قال في الحديث الصحيح : « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » ، وفي الصحيحين عنه أنه قال : « إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة ، فيها يتراحم الخلق حتى إن الدابة لترفع حافرهما عن ولدها من تلك الرحمة ، واحتبس عنده تسعاً وتسعين رحمة ، فإذا كان يوم القيامة جمع هذه إلى تلك فرحم بها عباده » .. أو كما قال .

● مذهب جمهور السلف - ومنهم الأئمة الأربعة - إثبات الحكمة لا نفيها كالأشعرية :

ثم هؤلاء الجمهور من المسلمين وغيرهم كأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والعلماء الذين يُثبتون حكمة فلا ينفونها (٢) كما نفاها الأشعرية ونحوهم الذين يثبتون إرادة بلا حكمة ومشينة ، بلا رحمة ولا محبة ولا رضا ، وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواء لا يُفرقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، بل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا : « إنه يحبه ويرضاه كما يريد » ، وإذا قالوا : « لا يحبه ولا يرضاه ديناً » قالوا : إنه لا يريد ديناً ، وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم كما لا يريد . وقد قال تعالى : ﴿ إِذْ يَبْيِتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ (٣) فأخبر أنه لا يرضاه ، مع أنه قدره

(١) فصلت : ٥٣

(٢) كذا في الأصل وظاهره أن كلمة « الذين » صفة لما قبله ، وحينئذ يبقى مبدأ الكلام بغير خبر . فإذا حذفت كانت جملة « يثبتون » خبر المبتدأ ، وإذا بقيت وجب حذف الفاء من قوله « فلا ينفونها » لتكون الجملة بعدها هي الخبر . وربما كان في الأصل تحريف غير هذا .

(٣) النساء : ٨١

وقضاه ، ولا يوافقون المعتزلة على إنكار قَدَرِ الله تعالى وعموم خلقه ومشيئته وقدرته ، ولا يشبهونه بخلقه فيما يوجب ويُحرِّم كما فعل هؤلاء ، ولا يسلبونه ما وصف به نفسه من صفاته وأفعاله ، بل أثبتوا له ما أثبتته لنفسه من الصفات والأفعال ونزهوه عما نزه عنه نفسه من الصفات والأفعال ، وقالوا : إنَّ الله خالق كل شيء ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وهو يحب المحسنين والمتقين ، ويرضى عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يرضى بالقول المخالف لأمر الله ورسوله ، وقالوا : مع أنه خالق كل شيء وربّه ومليكه فقد فرّق بين المخلوقات ، أعيانها وأفعالها ، كما قال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (١) ، وكما قال : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُّورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (٤) ... وأمثال ذلك مما يبيّن الفرق بين المخلوقات وانقسام الخلق إلى شقى وسعيد كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٧) . وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَتَفَرَّقُونَ * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾ (٨) ... ونظائر هذا في القرآن كثير .

(٣) سورة ص : ٢٨

(٦) الأعراف : ٣٠

(٢) الجاثية : ٢١

(٥) التغابن : ٢

(٨) الروم : ١٤ - ١٦

(١) القلم : ٣٥

(٤) فاطر : ١٩ - ٢٢

(٧) الإنسان : ٣١

● الضلال فى القَدَر بإنكار عمومہ فى الخير والشر ، أو بالجبر وتعطيل التكليف :

وينبغى أن يُعلم أن هذا المقام زل فيه طوائف من أهل الكلام والتصوف وصاروا فيه إلى ما هو شر من قول المعتزلة ونحوهم من القَدَرية ، فإن هؤلاء يُعظمون الأمر والنهى والوعد والوعيد وطاعة الله ورسوله ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، لكن ضلُّوا فى القَدَر واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مشيئة عامة وقُدرة شاملة وخلقاً متناولاً لكل شىء لزم من ذلك القدح فى عدل الرب وحكمته وغلطوا فى ذلك .

فقابل هؤلاء قوم من العلماء والعُبَّاد وأهل الكلام والتصوف ، فأثبتوا القَدَر وآمنوا بأن الله رب كل شىء ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل شىء ، وهذا حسن وصواب . لكنهم قَصَّروا فى الأمر والنهى والوعد والوعيد ، وأفرطوا حتى غلا بهم إلى الإلحاد فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١) فأولئك القَدَرية وإن كانوا يشبهون المجوس (٢) من حيث أنهم أثبتوا فاعلاً لما اعتقدوه شراً غير الله سبحانه ، فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ فالمشركون شر من المجوس ، فإن المجوس يُقرُّون (٣) بالجزية باتفاق المسلمين ، وذهب بعض العلماء إلى حل نسائهم وطعامهم ، وأما المشركون فاتفقت الأمة على تحريم

(١) الأنعام : ١٤٨

(٢) المجوس : هم الوثنيون من الفُرس الذين يتبعون أصليين مدبرين قديمين يقتسمان الخير والشر هما النور والظلام ، فالأول يصنع الخير قصداً واختياراً ، والثانى يفعل الشر طبعاً واضطراراً ... ويزعمون أن سمع النور وبصره وسائر حواسه شىء واحد ، فسمعه هو وبصره هو حواسه .

(البلتاجى)

(٣) يُقرُّون - بفتح القاف - مبنى للمفعول : أى يقرهم المسلمون على دينهم بأداء الجزية .

نكاح نسائهم ، ومذهب الشافعى وأحمد فى المشهور عنه وغيرهما أنهم لا يُقَرُون بالجزية ، وجمهور العلماء على أن مشركى العرب لا يُقَرُون بالجزية وإن أقرت المجوس ، فإن النبى ﷺ لم يقبل الجزية من المشركين بل قال : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّى رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

● تسوية بعض الصوفية بين الإيمان والكفر والخير والشر بكونها منه تعالى :

والمقصود هنا أن مَنْ أثبت القَدْر واحتج به على إبطال الأمر والنهى فهو شر من أثبت الأمر والنهى ولم يُثبت القَدْر ، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل من جميع الخلق ، فإن مَنْ احتج بالقَدْر وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات ولم يُفرّق بين المأمور والمحظور ، والمؤمن والكافر ، وأهل الطاعة وأهل المعصية ، لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشيء من الكتب ، وكان عنده آدم وإبليس سواء ، ونوح وقومه سواء ، وموسى وفرعون سواء ، والسابقون الأولون والكافرون سواء . وهذا الضلال قد كثر فى كثير من أهل التصوف والزهد والعبادة ، لا سيما إذا قرنوا به توحيد أهل الكلام المشبتهين للقَدْر والمشبهة من غير إثبات المحبة والبغض والرضا والسخط ، الذين يقولون : التوحيد هو توحيد الربوبية ، والإلهية عندهم هى القُدرة على الاختراع ، ولا يعرفون توحيد الإلهية ، ولا يعلمون أن الإله هو المألوه المعبود ، وأن مجرد الإقرار بأن الله رب كل شيء لا يكون توحيداً حتى تشهد أن لا إله إلا الله كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ (١) . قال عكرمة : تسألهم مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ فيقولون : الله ، وهم يعبدون غيره ، وهؤلاء يدعون التوحيد والفناء (٢) فى التوحيد ويقولون إن هذا نهاية المعرفة ، وإن

(١) يوسف : ١٠٦

(٢) الفناء عند الصوفية : اصطلاح ابتدعوه تمهيداً لتقرير وحدة الوجود ، وأول مَنْ تكلم به هو طيفور بن عيسى البسطامى (البلتاجى) .

العارف إذا صار فى هذا المقام لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة لشهوده الربوبية العامة والقيومية الشاملة . وهذا الموضع وقع فيه من الشيوخ الكبار مَنْ شاء الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

● الآيات فى إثبات إيمان المشركين بتوحيد الربوبية دون الألوهية :

وهؤلاء غاية توحيدهم هو توحيد المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام الذين قال الله عنهم : ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ، فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ، قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ، فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ، فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ، فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، قُلْ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ، قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ، أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى ، فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى :

(١) المؤمنون : ٨٤ - ٨٩

(٢) العنكبوت : ٦١

(٣) لقمان : ٢٥

(٤) يونس : ٣١ - ٣٥

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ، أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ * أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ، أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ، أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ ، قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ * أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ، أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَلَيْهَ مَعَ اللَّهُ ، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿ ١١ ﴾ فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مُقَرَّنِينَ بَأَنَّ اللَّهَ خَالِقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَالِقِهِمْ وَبِيدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَكَانُوا مُقَرَّنِينَ بِالْقَدَرِ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُشْبِتُونَ الْقَدَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُمْ فِي النُّظْمِ وَالنَّشْرِ ، وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، بَلْ عَبَدُوا غَيْرَهُ فَكَانُوا مُشْرِكِينَ شِرًّا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَمَنْ كَانَ غَايَةَ تَوْحِيدِهِ وَتَحْقِيقَهُ هُوَ هَذَا التَّوْحِيدُ كَانَ غَايَةَ تَوْحِيدِهِ تَوْحِيدَ الْمُشْرِكِينَ .

● المعتزلة والشيعة خير من جبرية الصوفية :

وهذا المقام مقام وأى مقام ، زلت فيه أقدام ، وضلت فيه أفهام ، ويُدَلَّ فيه دين المسلمين ، والتبس فيه أهل التوحيد بعباد الأصنام على كثير ممن يدعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام ، ومعلوم عند كل مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ورسوله أَنَّ المعتزلة والشيعة القَدَرِيَّةَ المُثْبِتِينَ لِلأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِمَّنْ يَسُوَّى بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، وَالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ، وَالنَّبِيِّ الصَّادِقِ ، وَالْمُتَنَبِّئِ الْكَاذِبِ ، وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ السَّلَفُ ، بَلْ هُمْ أَحَقُّ بِالذَّمِّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، كَمَا قَالَ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ « السُّنَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ » وَقَوْلُهُمْ :

(١) النمل : ٦٠ - ٦٤

إِنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي ، وَذَكَرَ الْمُرُودِي قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ :
رَجُلٌ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ ، فَقَالَ : هَكَذَا لَا نَقُولُ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَقَالَ :
﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) .

وَذَكَرَ عَنِ الْمُرُودِي أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْبِرِ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي ، فَرَدَّ
عَلَيْهِ آخِرَ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ جَبَرَ الْعِبَادَ ، أَرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتَ الْقَدَرِ ، فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا حَتَّى قَالَ - أَوْ أَمَرَ أَنْ يُقَالَ : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ
مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ .

● الفرق بين معنى « جَبَلَ » و « جَبَرَ » :

وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ : أَنْكَرَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ « جَبَرَ » وَقَالَ :
إِنَّ اللَّهَ جَبَلَ الْعِبَادَ . قَالَ الْمُرُودِي : أَرَادَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَشْجَعِ عَبْدِ الْقَيْسِ ، يَعْنِي
قَوْلَهُ : « إِنْ فِيكَ لَخُلْتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ : الْحِلْمُ وَالْإِنَاءَةُ » فَقَالَ : أَخْلَقْتِنِ تَخَلَّقْتُ
بِهِمَا أَمْ خُلِقْتِنِ جُبِلْتُ عَلَيْهِمَا ؟ فَقَالَ : « بَلْ خُلِقْتِنِ جُبِلْتُ عَلَيْهِمَا » فَقَالَ : الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا .

وَذَكَرَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ قَالَ : قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : أَتَانِي رَجُلَانِ فَسَأَلَانِي
عَنِ الْقَدَرِ فَأُحْبِبْتُ أَنْ آتِيكَ بِهِمَا تَسْمَعُ كَلَامَهُمَا وَتُجِيبُهُمَا . قُلْتُ : رَحِمَكَ اللَّهُ ،
أَنْتَ أَوْلَى بِالْجَوَابِ ، قَالَ : فَأَتَانِي الْأَوْزَاعِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ فَقَالَ : تَكَلَّمَا ،
فَقَالَا : قَدِمَ عَلَيْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ فَنَازَعُونَا فِي الْقَدَرِ وَنَازَعَنَاهُمْ فِيهِ حَتَّى بَلَغَ
بُنَا وَبِهِمْ إِلَى أَنْ قُلْنَا : إِنَّ اللَّهَ جَبَرَنَا عَلَى مَا نَهَانَا عَنْهُ ، وَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ
مَا أَمَرْنَا بِهِ ، وَرَزَقْنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا ، فَقُلْتُ : يَا هَؤُلَاءِ ، إِنَّ الَّذِينَ أَتَوْكُمْ بِمَا أَتَوْكُمْ بِهِ
قَدْ ابْتَدَعُوا بِدْعَةً وَأَحْدَثُوا حَدَثًا ، وَإِنِّي أَرَاكُمْ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْبِدْعَةِ إِلَى مِثْلِ
مَا خَرَجُوا إِلَيْهِ . فَقَالَ : أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ .

وذكر عن بقية بن الوليد قال : سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر فقال الزبيدي : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يُجبر أو يُعزل ، ولكن يقضى ويُقدَّر ويخلق ويُجبل عبده على ما أحب^(١) .

وقال الأوزاعي : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة فأهابُ أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يُعرف في القرآن والحديث .

وقال مطرف بن الشخير : لم نوكل إلى القدر وإليه نصير .

وقال ضمرة بن ربيعة : لم نؤمر أن نتوكل على القدر وإليه نصير .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ قال : « ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار » قالوا : يا رسول الله ، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : « لا ، اعملوا فكلٌ ميسرٌ لما خُلِقَ له » .. وهذا باب واسع

والمقصود هنا أن الخلأ وغيره أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى القدرية ، وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي ، فكيف بمن يحتج به على المعاصي ؟ ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له ، فإن ضلال هذا أعظم . ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف ، ورؤي في ذلك حديث مرفوع لأن كلاً من هاتين البدعتين تُفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد . فالإرجاء يُضعف الإيمان بالوعد ويُهون أمر الفرائض والمحارم ، والقدرى إن احتج به كان

(١) ، (٢) كلمة « الجبل » هنا موهمة للجبر حتى كأن الخلاف بينهما لفظي . والحق أن الجبل بمعنى الخلق والفطرة ، وقد خلق الله جميع البشر مستعدين للحق والباطل وفعل الخير والشر ، وخلق لهم إرادة تمكنهم من الترجيح بين ما يتعارض من هذه الأضداد التي تعرض لهم بما عند كل من المرجحات ، وجعل الدين مرشداً للفطرة فيما تخطئ فيه بالجهالة واتباع الهوى . وما يتفاضلون به من الأخلاق الفطرية بسنة الله في الورثة أو غيرها يكون من أسباب الترجيح ، ولكنه لا يدخل في معنى الجبر وسلب الاختيار ... فتدبر .

عوناً للمرجىء ، وإن كذب به كان هو والمرجىء قد تقابلا ، هذا يباليغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ، وهذا يباليغ في الناحية الأخرى .

ومن المعلوم أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فيما أخبرت ، وتطاع فيما أمرت ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (٢) ، والإيمان بالقدر من تمام ذلك . فمن أثبت القدر وجعل ذلك معارضاً للأمر فقد أذهب الأصل .

● إسقاط الأمر والنهي بحجة القدر كفر باتفاق الملل :

ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ، بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحداً منهم أن يعيش به ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق ولا يتعاشر عليه اثنان ، فإن القدر إن كان حجة فهو حجة لكل أحد ، وإلا فليس حجة لأحد . فإذا قدر أن الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك ، فمتى لامه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقدر . ومن ادعى أن العارف إذا شهد الإرادة سقط عنه الأمر ، كان هذا الكلام من الكفر الذي لا يرضاه اليهود ولا النصارى ، بل ذلك ممتنع في العقل محال في الشرع ، فإن الجائع يُفرق بين الخبز والتراب ، والعطشان يُفرق بين الماء والسراب ، فيحب ما يشبعه ويرويه دون ما لا ينفعه ، والجميع مخلوق لله تعالى ، فالحي وإن كان من كان لا بد وأن يُفرق بين ما ينفعه وينعمه ويسره ، وبين ما يضره ويشقيه ويؤلمه . هذه حقيقة الأمر فإن الله تعالى أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم .

* * *

(٢) النساء : ٨٠

(١) النساء : ٦٤

● تقسيم الناس فى الشرع والقدر إلى أربعة أصناف :

والناس فى الشرع والقدر على أربعة أنواع ، فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره ، يستند إليه فى الذنوب والمعائب ، ولا يطمئن إليه فى المصائب ، كما قال بعض العلماء : أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى أى مذهب وافق هواك تمذهب به . وبإزاء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب ، كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْكَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ، إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ (٣) ، قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويُسَلِّم . قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ وَلَا يُلَاحِظْ إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

● حديث محاجة آدم وموسى ليس من الاحتجاج بالقدر :

وقد ذكر الله تعالى عن آدم عليه السلام أنه لما فعل ما فعل قال : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٥) ، وعن إبليس أنه قال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٦) فمن تاب أشبه أباه آدم ، ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس . والحديث الذى فى الصحيحين فى احتجاج آدم وموسى عليهما السلام لما قال له

(٣) التغابن : ١١

(٢) الحديد : ٢٢ - ٢٣

(١) غافر : ٥٥

(٦) الحجر : ٣٩

(٥) الأعراف : ٢٣

(٤) آل عمران : ١٣٥

موسى : « أنت آدم أبو البشر : خلقتك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وعلمك أسماء كل شيء ، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ، وخط لك التوراة بيده ، فبكم وجدت مكتوباً على قبل أن أخلق : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ ؟ (١) قال : بكذا وكذا سنة ، قال : فحج آدم موسى ، وهذا الحديث فى الصحيحين من حديث أبى هريرة وقد روى بإسناد جيد عن عمر رضى الله عنه .

فآدم إنما حج موسى لأن موسى لأمه على ما فعل لأجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة ، لم يكن لومه لأجل حق الله فى الذنب . فإن آدم قد تاب من الذنب كما قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ (٣) ، ومن هو دون موسى عليه السلام يعلم أنه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب ، وآدم أعلم بالله من أن يحتج بالقدر على الذنب ، وموسى عليه السلام أعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحجة ، فإن هذه لو كانت حجة على الذنب لكانت حجة لإبليس عدو آدم ، وحجة لفرعون عدو موسى ، وحجة لكل كافر ، وبطل أمر الله ونهيه ، بل إنما كان القدر حجة لآدم على موسى لأنه لام غيره لأجل المصيبة التى حصلت له بفعل ذلك وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه .

● سيرته ﷺ فى العفو عن حقوقه والعقوبة لحق الشرع :

وقد قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ (٤) .

وقال أنس : خدمتُ النبی ﷺ عشر سنين فما قال لى أف قط ، ولا قال لشيء فعلته - لم فعلته ؟ ولا لشيء لم أفعله - لم لا فعلته ؟ وكان بعض أهله إذا عتبني على شيء يقول : « دعوه ، فلو قضى شيء لكان » .

(٢) البقرة : ٣٧

(١) طه : ١٢١

(٤) التغابن : ١١

(٣) طه : ١٢٢

وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد فى سبيل الله ، ولا ينيل منه قط شئ ، فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله ، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه بشئ حتى ينتقم لله » .

وقد قال ﷺ : « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » وفى أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة ويقيم الحدود على من تعدى حدود الله ولا تأخذه فى الله لومة لائم ، وإذا آذاه مؤذ أو قصر مقصر فى حقه عفا عنه ولم يؤاخذ به نظراً إلى القدر (١) .

فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً . وهذا واجب فيما قُدر من المصائب بغير فعل آدمى كالمصائب السماوية ، أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم عليه السلام فإنه لا سبيل إلى لومه شرعاً لأجل التوبة ، ولا قِدرًا لأجل القضاء والقدر . وأما إذا ظلم رجل رجلاً فله أن يستوفى مظلمته على وجه العدل ، وإن عفا عنه كان أفضل له كما قال تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (٢) .

● الصنف الثالث : « الذين لا ينظرون إلى القدر فى أفعال العباد » :

وأما الصنف الثالث .. فهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا فى المعايير ولا فى المصائب التى هى من أفعال العباد ، بل يضيفون ذلك إلى العبد ، وإذا أساءوا استغفروا ، وهذا أحسن .. لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذى مضى بها عليهم ، ولا يقولون لمن قصر فى حقهم : دعوه فلو قضى

(١) الظاهر أنه ﷺ كان يفعل ذلك إشاراً للعفو لأنه أفضل وأقرب للتقوى لا لأجل القدر .

(٢) المائدة : ٤٥

شيء لكان ، لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها وقد قال تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدُمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ (٣) .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ، وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا * مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ (٤) فإن هذه الآية تنازع فيها كثير من مثبتى القدر ونفاته ، هؤلاء يقولون : الأفعال كلها من الله لقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، وهؤلاء يقولون : الحسنة من الله والسيئة من نفسك لقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ .

وقد يجيبهم الأولون بقراءة مكذوبة : « فَمِنْ نَفْسِكَ » ؟ - بالفتح على معنى الاستفهام ، وربما قُدِّرَ بعضهم تقديراً : أى أفعن نفسك ؟ وربما قُدِّرَ بعضهم القول فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ فيقولون : تقدير الآية : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ يقولون فيحرفون لفظ القرآن ومعناه ، ويجعلون ما هو من قول الله - قول الصدق - من قول المنافقين الذين أنكر الله قولهم ، ويضمرون فى القرآن ما لا دليل على ثبوته بل سياق الكلام ينفيه . فكل من هاتين الطائفتين جاهلة بمعنى القرآن وبحقيقة المذهب الذى ينصره .

(٢) الشورى : ٣٠

(١) آل عمران : ١٦٥

(٤) النساء : ٧٨ - ٧٩

(٣) الشورى : ٤٨

● إطلاق الحسنة والسيئة بمعنى النعمة والمصيبة ، وبمعنى الطاعة والمعصية :

وأما القرآن فالمراد منه هنا بـ « الحسنات والسيئات » : النعم والمصائب ، ليس المراد الطاعات والمعاصي ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ (١) ، وكقوله : ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ ، وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ * قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا ﴾ ... الآية (٢) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٣) ، كما قال تعالى : ﴿ وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ، وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ (٤) أى بالنعم والمصائب .

وهذا بخلاف قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾ (٥) ... وأمثال ذلك ، فإن المراد بها الطاعة والمعصية ، وفى كل موضع ما يُبين المراد باللفظ ، فليس فى القرآن العزيز - بحمد الله تعالى - إشكال بل هو مبين وذلك إنه إذا قال : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ ، و « مَا مَسَّكَ » .. ونحو ذلك .. كان من فعل غيرك بك كما قال : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ نَسِيئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ (٦) ، وكما قال تعالى : ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٨) .

وإذا قال : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾ كانت من فعله لأنه هو الجائى بها ، فهذا يكون فيما فعله العبد لا فيما فُعلَ به . وسياق الآيتين يُبين ذلك فإنه ذكر هذا

(٣) الأعراف : ١٦٨

(٢) التوبة : ٥٠

(١) آل عمران : ١٢٠

(٦) النساء : ٧٩

(٥) الأنعام : ١٦٠

(٤) الأنبياء : ٣٥

(٨) الروم : ٣٦

(٧) التوبة : ٥٠

فى سياق الحز على الجهاد وضم المتخلفين عنه فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ وَفِرُوا جَمِيعًا * وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا * وَلَكِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولُوا كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَأْلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ قَافُوزًا فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

فأمر سبحانه بالجهاد وضم المتبطئين ، وذكر ما يصيب المؤمنين تارة من المصيبة فيه وتارة من فضل الله فيه ، كما أصابهم يوم أحد فقال : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٢) وأصابهم يوم بدر فضل من الله بنصره لهم وتأيبه كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (٣) ثم إنه سبحانه قال : ﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ ... الآية (٤) ﴿ وَمَالَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ (٥) فهذا من كلام الكفار والمنافقين ، إذا أصابهم نصر وغيره من النعم قالوا : هذا من عند الله ، وإن أصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا : هذا من عند محمد بسبب الدين الذى جاء به ، فإن الكفار كانوا يضيفون ما أصابهم من المصائب إلى فعل أهل الإيمان .

● ليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباً للشر ، وإنما هو بذنوب العباد :

وقد ذكر نظير ذلك فى قصة موسى وفرعون قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسُّنَنِ وَنَقَصْنَا مِنَ الشُّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ * فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ (٦) ،

(١) النساء : ٧١ - ٧٣ (٢) آل عمران : ١٦٥ (٣) آل عمران : ١٢٣
(٤) النساء : ٧٤ (٥) النساء : ٧٥ - ٧٨ (٦) الأعراف : ١٣٠ - ١٣١

ونظيره قوله تعالى فى سورة يس : ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ * وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ، لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) فأخبر الله تعالى أن الكفار كانوا يتطيرون بالمؤمنين ، فإذا أصابهم بلاء جعلوه بسبب أهل الإيمان ، وما أصابهم من الخير جعلوه من الله عز وجل ، فقال تعالى : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (٢) ، والله تعالى نزل أحسن الحديث ، فلو فهموا القرآن لعلموا أن الله أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر ، أمر بالخير ونهى عن الشر ، فليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباً للشر ، بل الشر حصل بذنوب العباد ، فقال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) أى ما أصابك من نصر ورزق وعافية فمن الله نعمة أنعم بها عليك ، وإن كانت بسبب أعمالك الصالحة فهو الذى هداك وأعانك ويسرك لليسرى ، ومن عليك بالإيمان وزينه فى قلبك وكرة إليك الكفر والفسوق والعصيان .

وفى آخر الحديث الصحيح الإلهى حديث أبى ذر عن النبى ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى : « يا عبادى ، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفىكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

وفى الصحيح : « سيد الاستغفار : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتنى وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك على ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . من قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من يومه دخل الجنة ، ومن قالها إذا أمسى موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة » .

ثم قال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ ﴾ (٤) من ذل وخوف وهزيمة

(٢) النساء : ٧٨

(١) يس : ١٦ - ١٨

(٤) النساء : ٧٩

(٣) النساء : ٧٩

كما أصابهم يوم أحد ﴿ فَمَنْ نَفْسِكَ ﴾ (١) أى بذنوبك وخطاياك ، وإن كان ذلك مكتوباً مقدراً عليك ، فإنَّ القَدْرَ ليس حُجَّةً لأحد على الله ولا على خلقه ، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقَدْر على ما يفعله من السيئات لم يُعاقب ظالم ولم يُقتل مشرك ولم يَقم حد ولم يكف أحد عن ظلم أحد ، وهذا من الفساد فى الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده بصريح المعقول ، المطابق لما جاء به الرسول .

● القَدْرُ يُؤْمَنُ بِهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وصفات المخالفين لذلك :

فالقَدْرُ يُؤْمَنُ بِهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ ، فَمَنْ لم يؤمن بالقَدْر ضارع المجوس (٢) ، وَمَنْ احتج به ضارع المشركين ، وَمَنْ أقر بالأمر والقَدْر وطعن فى عدل الله وحكمته كان شبيهاً بإبليس ، فإنَّ الله ذكر عنه أنه طعن فى حكمته وعارضه برأيه وهواه ، وأنه قال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) .

وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين فى المقالات كالشهرستانى (٤) : أنه ناظر الملائكة فى ذلك معارضاً لله تعالى فى خلقه وأمره ، لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التى ذكرها الشهرستانى فى أول المقالات ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يُعتمد عليه ، ولو وجدناها فى كتاب أهل الكتاب لم يجر أن نصدقها لمجرد ذلك ، فإنَّ النبى ﷺ ثبت عنه فى الصحيح أنه قال : « إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ ، فإِذَا أَن يَحْدِثُوكُمْ بِحَقِّ فَتَكْذِبُونَهُ ، وَإِذَا أَن يَحْدِثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتَصَدِّقُونَهُ » ويشبه - والله أعلم - أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المكذِّبين بالقَدْر ، إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين . والشهرستانى نقلها من كتب المقالات ، والمصنِّفون فى المقالات

(١) النساء : ٧٩

(٢) للتعريف بالمجوس انظر ج ٥ هامش ص ١٥٦ (البلتاجى) . (٣) الحجر : ٣٩

(٤) الشهرستانى : محمد بن عبد الكريم أبو الفتح ، توفى عام ٥٤٨ هـ ، متكلم من فلاسفة الإسلام ومؤرخى الأديان فى القرون الوسطى ، اشتهر بكتابه « الملل والنحل » ، استعرض فيه المذاهب الدينية والفلسفية التى عرفها (البلتاجى) .

ينقلون كثيراً من المقالات من كتب المعتزلة (١) ، كما نقل الأشعري (٢) وغيره ما نقله في المقالات من كتب المعتزلة ، فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفاً في هذا الباب ، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم فوضعوا هذه المناظرة على لسان إبليس ، كما رأينا كثيراً منهم يضع كتاباً أو قصيدة على لسان بعض اليهود أو غيرهم ، ومقصودهم بذلك الرد على المثبتين للقدّر ، يقولون : إن حجة الله على خلقه لا تتم بالتكذيب بالقدّر ، كما وضعوا في مثالب ابن كلاب (٣) أنه كان نصرانياً لأنه أثبت الصفات ، وعندهم مَنْ أثبت الصفات فقد أشبه النصراني ، وتُتلقى أمثال هذه الحكايات بالقبول من المنتسبين إلى السُّنة ممن لم يعرف حقيقة أمرها .

● الآية حُجَّة على مَنْ احتج بالقدّر على الجبر وعلى مَنْ أنكره :

والمقصود هنا أن الآية الكريمة حُجَّة على هؤلاء وهؤلاء : حُجَّة على مَنْ يحتج بالقدّر فإن الله تعالى أخبر أنه عذبهم بذنوبهم ، فلو كانت حُجَّتُهم مقبولة لم يعذبهم ، وحُجَّة على مَنْ كذب بالقدّر ، فإنه سبحانه أخبر أن الحسنه من الله وأن السيئة من نفس العبد ، والقدّرية (٤) متفقون على أن العبد هو المحدث للمعصية كما هو المحدث للطاعة ، والله عندهم ما أحدث هذا ولا هذا ، بل أمر

(١) للتعريف بالمعتزلة انظر جـ ١ هامش ص ٢١٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، جـ ٥ ص ١٤٤ (البلتاجي) .

(٢) للتعريف بالأشعري انظر جـ ٥ هامش ص ١٤ (البلتاجي) .

(٣) ابن كلاب : هو عبد الله بن سعيد الكلابي ، من المتكلمين الذين أيدوا عقائد السكف بحجج كلامية وبراهين أصولية ، ولهذا يُعد من الصفاتية الذين يُثبتون لله تعالى صفات أزلية كالعلم والقدرة والحياة ... ، وصفات جبرية مثل اليدين والرجلين ، ولا يؤولون ذلك ، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل . (البلتاجي) .

(٤) للتعريف بالقدّرية انظر جـ ١ هامش ص ٣٥ (البلتاجي) .

بهذا ونهى عن هذا ، وليس عندهم لله نعمة أنعمها على عباده المؤمنين فى الدين إلا وقد أنعم بمثلها على الكفار ، فعندهم أن على بن أبى طالب رضى الله عنه وأبا لهب مستويان فى نعمة الله الدينية ، إذ كل منهما أرسل إليه الرسول وأجبر على الفعل وأزاحت عِلته ، لكن هذا فعل الإيمان بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها ، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يفضل الله عليه ذاك المؤمن ولا خصه بنعمة آمن لأجلها ، وعندهم أن الله حبب الإيمان إلى الكفار كأبى لهب وأمثاله ، كما حببه إلى المؤمنين كعلى رضى الله عنه وأمثاله ، وزينه فى قلوب الطائفتين ، وكره الكفر والفسوق والعصيان إلى الطائفتين سواء ، لكن هؤلاء كرهوا ما كرهه الله إليهم بغير نعمة خصهم بها ، وهؤلاء لم يكرهوا ما كرهه الله إليهم .

ومن توهم منهم أو من نقل عنهم أن الطاعة من الله والمعصية من العبد فهو جاهل بمذهبهم ، فإن هذا لم يقله أحد من علماء القدرية ولا يمكن أن يقوله ، فإن أصل قولهم : إن فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية ، كلتاهما فعله بقدرته تحصل له من غير أن يخصه بإرادة خلقها فيه تختص بأحدهما ، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما ، فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم كانوا جاهلين بمذهبهم وكانت الآية حجة عليهم لا لهم ، لأنه تعالى قال : ﴿ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (١) ، وعندهم : ليس الحسنات المفعولة ولا السيئات المفعولة من عند الله بل كلاهما من العبد ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ (٢) مخالف لقولهم ، فإن عندهم الحسنة المفعولة والسيئة المفعولة من العبد لا من الله سبحانه .

(١) النساء : ٧٨

(٢) النساء : ٧٩

● حجة آيات الحسنة والسيئة على القدرية :

وكذلك مَنْ احتج من مثبتة القدر بالآية على إثباته إذا احتج بقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ كان مخطئاً فإن الله ذكر هذه الآية رداً على مَنْ يقول : الحسنة من الله والسيئة من العبد ، ولم يقل أحد من الناس إن الحسنة المفعولة من الله والسيئة المفعولة من العبد .

وأيضاً .. فإن نفس فعل العبد وإن قال أهل الإثبات إن الله خلقه وهو مخلوق له ومفعول له ، فإنهم لا ينكرون أن العبد هو المتحرك بالأفعال ، وبه قامت ، ومنه نشأت ، وإن كان الله خلقها .

وأيضاً .. فإن قوله بعد هذا : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ ^(١) يمتنع أن يُفسر بالطاعة والمعصية ، فإن أهل الإثبات لا يقولون إن الله خالق إحداهما دون الأخرى ، بل يقولون بأن الله خالق لجميع الأفعال وكل الحوادث .

ومما ينبغي أن يُعلم أن مذهب سلف الأمة مع قولهم : الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه هو الذي خلق العبد هلوعاً ، إذا مسه الشر جزوعاً ، وإذا مسه الخير منوعاً ، ونحو ذلك - أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقُدرة ، قال تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ * وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ ^(٤) .

(١) النساء : ٧٩

(٢) التكوين : ٢٨ - ٢٩

(٣) الإنسان : ٢٩ - ٣٠

(٤) المدثر : ٥٤ - ٥٦

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون فى القَدَر ، فقالت المعتزلة ونحوهم من النُفَاة : الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة ، والله مُنَزَّهٌ عن فعل القبيح باتفاق المسلمين ، فلا يكون فعلاً له .

● الجبر وكسب الأشعرية وما استشكل به :

وقال مَنْ رد عليهم من المائلين إلى الجبر ^(١) ، بل هى فعله وليست أفعالاً للعباد بل هى كسب للعبد : وقالوا : إِنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ لَا تَأْثِيرُ لَهَا فِي حَدُوثِ مَقْدُورِهَا وَلَا فِي صِفَةِ مِنْ صِفَاتِهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ مَقْدُورِهَا مَقَارِنًا لَهَا ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ خَلْقًا مِنَ اللَّهِ وَإِبْدَاعًا ، وَإِحْدَاثًا وَكَسْبًا مِنَ الْعَبْدِ لَوُقُوعِهِ مَقَارِنًا لِقُدْرَتِهِ ، وقالوا : إِنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ مُحْدِثًا لِأَفْعَالِهِ وَلَا مُوجِدًا لَهَا ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ يَقُولُونَ : إِنَّا لَا نَقُولُ بِالْجَبْرِ الْمُحْضِ ، بَلْ تُثَبِتُ لِلْعَبْدِ قُدْرَةُ حَادِثَةٍ ، وَالْجَبْرُ الْمُحْضُ الَّذِي لَا يُثَبِتُ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً .

وَأَخَذُوا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَسْبِ الَّذِي أَثَبَتُوهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ ، فَقَالُوا : الْكَسْبُ عِبَارَةٌ عَنْ اقْتِرَانِ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ ، وَقَالُوا أَيْضًا : الْكَسْبُ هُوَ الْفِعْلُ الْقَائِمُ بِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْفِعْلُ الْخَارِجُ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ .

● إبطال الشرع والعقل لقول القائل : « إِنَّ الْعَبْدَ لَا فِعْلَ لَهُ » :

فَقَالَ لَهُمُ النَّاسُ : هَذَا لَا يُوْجِبُ فَرْقًا بَيْنَ كَوْنِ الْعَبْدِ كَسْبًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ فِعْلًا وَأَوْجَدَ وَأَحْدَثَ وَصَنَعَ وَعَمِلَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ فِعْلَهُ وَإِحْدَاثَهُ وَعَمَلَهُ وَصُنْعَهُ هُوَ أَيْضًا مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ . وَأَيْضًا فَهَذَا فَرْقٌ

(١) هم الأشعرية ، وانظر ج ١ هامش ص ٢٥٣ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، ج ٥ هامش ص ١٤ .
(البلتاجى)

لا حقيقة له فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى تأثير القدرة فيه ، وهو مبني على أصلين : أن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه ، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم ، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك .

والثاني : أن قدرة العبد لا يكون مقدورها خارجاً عن محلها . وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه .

وأيضاً فإذا فُسِّرَ التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في المحل أو خارجاً عن المحل .

وأيضاً قال لهم المنازعون : من المستقر في فطر الناس أن مَنْ فعل العدل فهو عادل ، وَمَنْ فعل الظلم فهو ظالم ، وَمَنْ فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم ، قالوا : وهذا كما قلتم أنتم وسائر الصفاتية ^(١) : من المستقر في فطر الناس أن مَنْ قام به العلم فهو عالم ، وَمَنْ قامت به القدرة فهو قادر ، وَمَنْ قامت به الحركة فهو متحرك ، وَمَنْ قام به التكلم فهو متكلم ، وَمَنْ قامت به

(١) الصفاتية : جماعة من السلف ، كانوا يُثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة . ولا يُفرق الصفاتية بين صفات الذات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً ، وكذلك يثبتون صفات جبرية مثل اليدين والرجلين ولا يزلون ذلك ، إلا أنهم يقولون بتسميتها صفات جبرية .

ولما كانت الصفاتية ينفون الصفات واسم يسوب . سى السلف صفاتية والمعتزلة معطلة ، وبلغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات ، واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد الخبر ، فافترقوا فرقتين ، منهم من أولها على وجه يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم من توقف في التأويل (البلتاجي) .

الإرادة فهو مريد ، وقلتم : إذا كان الكلام مخلوقاً كان كلاماً للمحل الذى خلقه فيه كسائر الصفات ، فهذه القاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها أيضاً من فعل الأفعال .

وقالوا أيضاً : القرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٤) وأمثال ذلك .

وقالوا أيضاً : إن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يُحمد ويُذم على فعله ويكون حسنة له ، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها . وفى المسألة كلام ليس هذا موضع بسطه لكن ننبه على نكت نافعة فى هذا الموضع المشكل فنقول :

● إطلاق الفعل على المعنى المصدرى وعلى متعلقه الحاصل بالمصدر :

قول القائل : « هذا فعل هذا » ، وفعل هذا لفظ فيه إجمال ، فإنه تارة يُراد بالفعل نفس الفعل ، وتارة يراد به مسمى المصدر . فيقول : فعلتُ هذا أفعله فعلاً ، وعملت هذا أعمله عملاً ، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذى هو مسمى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك فالعمل هنا المعمول ، قال تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ (٥) ، فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن . ومن هذا الباب قوله

(٢) فصلت : ٤٠

(١) الطور : ١٦ ، وفى الأصل : ﴿ جَزَاءً بِمَا ... ﴾

(٥) سبأ : ١٣

(٤) البقرة : ٢٧٧

(٣) التوبة : ١٠٥

تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) فإنه في أصح القولين « ما » بمعنى « الذى » ، والمراد به ما تنحتونه من الأصنام ^(٢) كما قال تعالى : ﴿ اتَعَبُدُونِ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٣) : أى والله خلقكم وخلق الأصنام التى تنحتونها . ومنه حديث حذيفة عن النبى ﷺ : « إن الله خالق كل صانع وصنعتة » لكن قد يُستدل بالآية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر ، فيقال : إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذى أحدثوه فيها فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف ، وإلا فهى بدون ذلك ليست معمولة لهم ، وإذا كان خالقاً للتأليف كان خالقاً لأفعالهم .

والمقصود أن لفظ الفعل والعمل والصنع أنواع ، وذلك كلفظ البناء والخيطة والنجارة تقع على نفس مسمى المصدر وعلى المفعول ، وكذلك لفظ التلاوة والقراءة والكلام والقول يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام ، فيراد بالتلاوة والقراءة : المقروء والمتلو ، كما يراد بها مسمى المصدر .

والمقصود هنا أن القائل إذا قال : « هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد » ، فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل بإتفاق المسلمين وبصريح

(١) الصفات : ٩٦

(٢) التنظير هنا لا محل له فإن هذا عين الأول ، وإنما جاء بأول الآية لإثبات أن « ما » موصولة لا مصدرية ، والآية من محاجة إبراهيم ﷺ لقومه : ﴿ قَالَ اتَعَبُدُونِ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ وهى الأصنام ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أى والحال أن الله خلقكم وخلق الذى تعملونه منها فهى مخلوقة له . وإذن يكون هو الحقيق بالعبادة وحده . ولو كانت « ما » مصدرية لكان المعنى : كيف تعبدون ما تنحتون والله خلقكم وخلق عملكم ، وعملهم يشمل نحت الأصنام ويشمل عبادتها ، فإذا كان خلقه لعملهم يقتضى أنه لا عمل لهم ، يصير الكلام متناقضاً ويبطل معنى الإنكار عليهم ، إذ يصير المعنى : كيف تعبدونها وأنتم لا تعبدونها ؟ إذ الله هو الذى خلق هذه العبادة الصورية لكم ؟

(٣) الصفات : ٩٥ - ٩٦

العقل ، ولكن مَنْ قال : هي فعل الله .. أراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات .

ثم من هؤلاء مَنْ قال : إنه ليس لله فعل يقوم به ، فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله وخلقته ومخلوقه .

● أفعال العباد القائمة بهم مفعولة للرب لا نفس فعله القائم به :

وأما الجمهور الذين يُفرِّقون بين هذا وهذا فيقولون : هذه مخلوقة لله مفعولة ليست هي نفس فعله ، وأما العبد فهي فعله القائم به ، وهي أيضاً مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول ، فمن لم يُفرِّق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول قال : إنها فعل الله تعالى وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان ، وحينئذ فلا تكون فعلاً للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى ، وبعض هؤلاء قال : هي فعل للرب وللعبد ، فأثبت مفعولاً بين فاعلين .

وأكثر المعتزلة ^(١) يوافقون هؤلاء على أن فعل الرب تعالى لا يكون إلا بمعنى مفعوله مع أنهم يُفرِّقون في العبد بين الفعل والمفعول ، فلهذا عظم النزاع وأشككت المسألة على الطائفتين وحاروا فيها .

وأما مَنْ قال : « خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته » قال : إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ومفعولة للرب كسائر المفعولات ، ولم يقل إنها نفس فعل الرب وخلقته ، بل قال إنها نفس فعل العبد ، وعلى هذا نزول الشبهة ، فإنه يقال : الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها مَنْ كانت فعلاً له كما يفعلها العبد وتقوم به ، ولا يتصف بها مَنْ كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره ، كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك ، فإذا كان قد

(١) للتعريف بالمعتزلة انظر ج ١ هامش ص ٢١٣ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، ج ٥ هامش ص ١٤٤ (البلتاجي) .

خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به ، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعماً مرّاً أو صورة قبيحة - ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح ، لم يكن هو متصفاً بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة . ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها ، وسبباً لذهمه وعقابه ، وجالبة لألمه وعذابه . وهذا أمر يعود على الفاعل الذى قامت به لا على الخالق الذى خلقها فعلاً لغيره .

● حكمة الله فيما يخلقه مما يضر الناس ويستقبح منهم :

ثم على قول الجمهور الذين يقولون : « له حكمة فيما خلقه فى العالم مما هو مستقبح وضار ومؤذ » ، يقولون : له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة ، كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم . ومن يقول : « لا تعلل أفعاله » .. لا يعلل لا هذا ولا هذا . يوضح ذلك أن الله تعالى إذا خلق فى الإنسان عى ومرضاً وجوعاً وعطشاً ووصباً ونصباً ونحو ذلك كان العبد هو المريض الجائع العطشان المتألم ، فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الأذى والكراهة عاد إليه ولا يعود إلى الله تعالى شيء من ذلك ، فكذلك ما خلق فيه من كذب وظلم وكفر ونحو ذلك هى أمور ضارة مكروهة مؤذية . وهذا معنى كونها سيئات وقبائح ، أى أنها تسوء صاحبها وتضره ، وقد تسوء أيضاً غيره وتضره ، كما أن مرضه وتنت ربحه ونحو ذلك قد يسوء غيره ويضره .

يبين ذلك أن القَدَرِيَّةَ ^(١) سلموا أن الله قد يخلق فى العبد كفراً وفسوقاً على سبيل الجزاء كما فى قوله تعالى : ﴿ وَنَقَلْبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ فِى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ ^(٤) .

(١) القَدَرِيَّة : فرقة إسلامية أكثرت من الحديث حول القَدَر . ويشيع أنها قالت بحرية الإنسان وقدرته فى أفعاله . ظهرت فى الشام والعراق وخاصة البصرة . وكان معبد الجهنى وغيلان الدمشقى على رأسها . ويسمى المعتزلة أحياناً « القدرية » ، والجبرية ضد القَدَرِيَّة ، وانظر ج ١ هامش ص ٣٥ (البلتاجى)

(٤) الصف : ٥

(٣) البقرة : ١٠

(٢) الأنعام : ١١٠

ثم إنه من المعلوم أن هذه المخلوقات تكون فعلاً للعبد وكسباً له يُجزى عليها ويستحق الذم عليها والعقاب وهي مخلوقة لله تعالى ، فالقول عند أهل الإثبات فيما يخلقه من أعمال العباد ابتداءً كالقول فيما يخلقه جزاءً من هذا الوجه وإن افترقا من وجه آخر ، وهم لا يمكنهم أن يُفرّقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلاً لله دون هذا ، وهذا فعلاً للعبد دون هذا ، لكن يقولون : « هذا يحسن من الله تعالى لكونه جزاءً للعبد ، وذلك لا يحسن منه لكونه ابتداءً للعبد بما يضره » ، وهم يقولون : « لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق ، أو عوض لاحق » .

وأما أهل الإثبات للقدّر فمن لم يعلل منهم لا يُفرّق بين مخلوق ومخلوق .
وأما القائلون بالحكمة - وهم الجمهور - فيقولون : « لله تعالى فيما يخلقه من الحيوان حكمٌ عظيم كما له حكمٌ في غير هذا ، ونحن لا نحصر حكمته في الثواب والعوض فإن هذا قياس لله تعالى على الواحد من الناس وتمثيل لحكمة الله وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله » .

● المعتزلة مُشَبَّهة في الأفعال معطّلة للصفات :

والمعتزلة مُشَبَّهة في الأفعال مُعطّلة في الصفات ، ومن أصولهم الفاسدة أنهم يصفون الله بما يخلقه في العالم ، إذ ليس عندهم صفة لله قائمة به ولا فعل قائم به يسمونه به ، ويصفونه بما يخلقه في العالم .. مثل قولهم : « هو متكلم بكلام يخلقه في غيره ومريد بإرادة يحدثها لا في محل » ، وقولهم : « إن رضاه وغضبه وحبّه وبغضه هو نفس المخلوق الذي يخلقه من الثواب والعقاب » ، وقولهم : « إنه لو كان خالقاً لظلم العبد وكذبه لكان هو الظالم الكاذب » ، وأمثال ذلك من الأقوال التي إذا تدبرها العاقل علم فسادها بالضرورة . ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة عليهم ، لا سيما لما أظهروا القول بأن القرآن مخلوق ، وعلم السلف أن هذا في الحقيقة هو إنكار لكلام الله تعالى ، وأنه لو كان كلامه هو ما يخلقه للزم أن يكون كل كلام مخلوق كلاماً له ، فيكون إنطاقه للجلود

يوم القيامة ، وإنطاقه للجبال والخصى بالتسبيح ، وشهادة الأيدي والأرجل ...
ونحو ذلك كلاماً له ، وإذا كان خالقاً لكل شيء ، كان كل كلام موجود كلامه ،
وهذا قول الحلولية والجهمية ^(١) كصاحب الفصوص ^(٢) وأمثاله ولهذا يقولون :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وقد عُلِمَ بصريح المعقول أن الله تعالى إذا خلق صفة فى محل كانت صفة
لذلك المحل ، فإذا خلق حركة فى محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها ، وإذا

(١) الجهمية : أصحاب جهنم بن صفوان (المتوفى عام ١٢٨ هـ) وهو من الجبرية الخالصة ،
ظهرت بدعته بترمذ وقتله سالم بن أحوز المارنى بمرور فى آخر ملك بنى أمية ، ووافق المعتزلة فى
نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء ، منها قوله : لا يجوز وصف الله تعالى بصفة يوصف بها
خلقه ، لأن ذلك يقتضى تشبيهاً ، فنفى كونه حياً عالماً ، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً ، لأنه
لا يوصف شئ من خلقه بالقُدرة والفعل والخلق .

ومنها : إثباته علوماً حادثة لله تعالى لا فى محل ، قال : لا يجوز أن يعلم الشئ قبل خلقه ،
لأنه لو علم ثم خلق أفبقى علمه على ما كان أو لم يبق ، فإن بقى فهو جهل فإن العلم بأن سيجد
غير العلم بأن قد وجد ، وإن لم يبق فقد تغير والمتغير مخلوق ليس بقديم .

ومنها : قوله فى القُدرة الحادثة أن الإنسان ليس يقدر على شئ ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما
هو مجبور فى أفعاله لا قُدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على
حسب ما يخلق فى سائر الجمادات وينسب إليه الأفعال مجازاً كما ينسب إلى الجمادات .

ومنها : قوله إن حركات أهل الخلدن تنقطع ، والجنة والنار يفتيان بعد دخول أهلها فيهما ،
وتلذذ أهل الجنة بتعبيهما وتألم أهل النار بجحيمهما ، إذ لا يتصور حركات لا تتناهى آخرها كما لا
تتصور حركات لا تتناهى أولاً ، وانظر ج ١ هامش ص ١١٧ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، وانظر
للتعريف بالحلولية ج ١ هامش ص ٤٢ (البلتاجى) .

(٢) لمحيى الدين بن عربى ، المولود بمرسية بالأندلس عام ٥٦٠ هـ ، والمتوفى بسفح قاسيون فى
دمشق عام ٦٣٨ هـ ، وكان ابن عربى صوفياً يلقب بالشيخ الأكبر ، أقام ٣ عاماً فى إشبيلية ثم رحل
إلى الشرق ، وكان ظاهرياً فى العبادات باطنياً فى الاعتقاد ، وقد بلغت مصنفاته الأربعمائة مصنف
منها : « الفتوحات المكية فى معرفة الأسرار المالكية والملكية » و « فصوص الحكم » ، و « ترجمان
الأشواق » ، و « محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار » ، و « جامع الأحكام » . (البلتاجى) .

خلق لوناً أو ريحاً في جسم كان هو المتلون المتروّج بذلك ، وإذا خلق علماً أو قدرة أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم القادر الحي ، فكذلك إذا خلق إرادة وحباً وبغضاً في محل كان هو المرید المحب المبغض ، فإذا خلق فعلاً لعبد كان العبد هو الفاعل ، فإذا خلق له كذباً وظلماً وكفراً كان العبد هو الكاذب الظالم الكافر ، وإن خلق له صلاة وصوماً وحباً كان العبد هو المصلّي الصائم الحاج .

● صفات الله القائمة بنفسه كأفعاله هي غير متعلقها وأثرها في خلقه :

والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقاته ، بل صفاته قائمة بذاته ، وهذا مطرد على أصول السلف وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم ، ويقولون : « إن خلق الله للسموات والأرض ليس هو نفس السموات والأرض ، بل الخلق غير المخلوق » ، لا سيما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة الذين وافقوهم على إثبات صفات الله وأفعاله ، فإن المعتزلة ومن وافقهم من الجهمية القدرية نقضوا هذا الأصل على من لم يقل إن الخلق غير المخلوق كالأشعري^(١) ومن وافقه ، فقالوا : إذا قلتم إن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره ، كما ذكرتم في الحركة والعلم والقدرة وسائر الأعراض - انتقض ذلك عليكم بالعدل والإحسان وغيرهما من أفعال الله تعالى ، فإنه يسمى عادلاً بعدل خلقه في غيره ، محسناً بإحسان خلقه في غيره ، فكذا يسمى متكلماً بكلام خلقه في غيره .

(١) الأشعري : أبو الحسن على ، متكلم من الأئمة ، أسس مذهب الأشاعرة ، كان معتزلياً ثم جاهر بخلافهم ، ولد في البصرة عام ٢٦٠ هـ ، وتوفي ببغداد عام ٣٢٤ هـ ، ألف قرابة ثلاثمائة كتاب منها : « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع » ، و « مقالات الإسلاميين » ، وانظر ج ١ هامش ص ٢٥٣ ، ج ٣ هامش ص ١٢ ، ج ٥ هامش ص ١٤٠ للتعريف بالأشعرية والأشعري (البلتاجي) .

والجمهور من أهل السُّنة وغيرهم يجيبون بالتزام هذا الأصل ويقولون : إنما كان عادلاً بالعدل الذى قام بنفسه ، ومحسناً بالإحسان الذى قام بنفسه ، وأما المخلوق الذى حصل للعبد فهو أثر ذلك ، كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التى هى صفته ، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة ، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التى هى المصدر ، ويقع تارة على متعلقها الذى هو مسمى المفعول ، كلفظ الخلق يقع تارة على الفعل ، وعلى المخلوق أخرى ، والرحمة تقع على هذا وهذا ، وكذلك الأمر يقع على أمره الذى هو مصدر : أمر يأمر أمراً ، ويقع على المفعول تارة كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ (١) ، وكذلك لفظ العلم يقع على المعلوم ، والقدرة تقع على المقدور .. ونظائر هذا متعددة .

وقد استدل أحمد وغيره من أئمة السُّنة فى جملة ما استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بقوله عليه السلام : « أَعُوذُ بكلمات الله التامات » ونحو ذلك ، وقالوا : الاستعاذة لا تحصل بالمخلوق ، ونظير هذا قول النبى ﷺ : « اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك » .

● إلزام أهل الضلال لأهل الهدى بعض الباطل كالمعتزلة والأشعرية :

ومن تدبر هذا الباب وجد أهل البدع والضلال لا يستطيعون على فريق المنتسبين إلى السُّنة والهدى إلا بما دخلوا فيه من نوع بدعة أخرى وضلال آخر ، لا سيما إذا وافقوهم على ذلك فيحتجون عليهم بما وافقوهم عليه من ذلك ، ويطلبون لوازمه حتى يخرجوهم من الدين إن استطاعوا خروج الشعرة من العجين ، كما فعلت القرامطة الباطنية (٢) والفلاسفة وأمثالهم بفريق فريق من طوائف المسلمين ، والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم

(١) الأحزاب : ٣٨

(٢) للتعريف بالقرامطة والباطنية انظر ج ١ ص ٧٥ ، ٩١ ، ١٧٢ (البلتاجى) .

عليه من نفي الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم من أن كلام الله غير مخلوق ، وأن الكلام وغيره من الأمور إذا خُلِقَ بمحل عاد حكمه على ذلك المحل . واستطالوا عليهم بذلك في مسألة القَدَر ، واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد ، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له فإنه لا يُعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل ، ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون : ثلاثة أشياء لا حقيقة لها : طفرة النظام ^(١) ، وأحوال أبي هاشم ،

(١) النظام : إبراهيم بن سيار ، تلميذ أبي الهذيل العلاف ، متكلم معتزلي ، نشأ في البصرة وأقام في بغداد حيث توفي عام ٢٣١ هـ ، منطقي وشاعر ، ترك أثراً كبيراً في تاريخ الفكر الإسلامي ، معلم الجاحظ ، عارض آراء الفقهاء وانتقد الجبرية والمرجئة ، وإليه تُنسب النظامية من فرق المعتزلة .

طالع النظام كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل ، فزاد على القول بالقَدَر : خيره وشره من الناس ، وأن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي وليست هي مقدرة له ، وقوله في الإرادة : إن الله تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة ، وقوله : إن أفعل العباد كلها حركات فحسب ، وقوله : إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح والبدن آلتها وقالها ، وقوله : بأن كل ما جاوز محل القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخليفة ، ووافق الفلاسفة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ ، وأحدث القول بالطفرة ، وقوله : إن الجوهر مؤلف من أعراض اجتمعت ، وأن الألوان والطعوم والروائح أجسام ، وأن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليها الآن ، وقوله في إعجاز القرآن : إنه من حيث الأخبار عن الأمور الماضية والآتية ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً ، وقوله : إن الإجماع ليس بحجة في الشرع وكذلك القياس في الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة في قول الإمام المعصوم ، وميله إلى الرفض ، ووقعته في كبار الصحابة ، وقوله في المفكر قبل ورود السمع أنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة الله تعالى بالنظر والاستدلال . وتكلم في مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهماً بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانتته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً فحينئذ يفسق ، وقال في المعاد : إن الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم ... إلخ (البلتاجي) .

وكسب الأشعري ، اضطروهم إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران العادي ، والاقتران العادي يقع بين كل ملزوم ولازمه ، ويقع بين المقدور والقدرة ، فليس جعل هذا مؤثراً في هذا الباب بأولى من العكس . ويقع بين المعلول وعلته المنفصلة عنه مع أن قدرة العباد عنده لا يتجاوز محلها . ولهذا فر القاضى أبو بكر إلى قول ، وأبو إسحاق الإسفرائينى إلى قول ، وأبو المعالى الجوينى إلى قول ، لما رأوا فى هذا القول من التناقض . والكلام على هذا مبسوط فى موضعه والمقصود هنا التنبيه .

● التنازع فى الألفاظ المجملة كالقدرة والتأثير والجبر والإرادة :

ومن النكت فى هذا الباب أن لفظ التأثير ولفظ الجبر ولفظ الرزق ونحو ذلك ألفاظ مجملة ، فإذا قال القائل : هل قدرة العبد مؤثرة فى مقدورها أم لا ؟ قيل له : أولاً لفظ القدرة يتناول نوعين :

أحدهما : القدرة الشرعية المصححة للفعل التى هى مناط الأمر والنهى .

والثانى : القدرة القدرية الموجبة للفعل التى هى مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها .

فالأولى هى المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) فإن هذه الاستطاعة لو كانت هى المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلا على مَنْ حَجَّ ، فلا يكون مَنْ لم يحجج عاصياً بترك الحج ، سواء أكان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن . وكذلك قول النبى ﷺ لعمران بن حصين : « صَلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » وكذا قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل لكان قد قال : فافعلوا منه ما تفعلون ، فلا يكون مَنْ لم يفعل شيئاً عاصياً له . وهذه الاستطاعة المذكورة فى كتب الفقه ولسان العموم .

(١) آل عمران : ٩٧

(٢) التغابن : ١٦

والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقُدرة ، فمنهم مَنْ لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل . وتجد كثيراً من الفقهاء يتناقضون ، فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين المثبتين للقَدَر : « إنَّ الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل » وافقوهم على ذلك ، وإذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي .

● تفصيل معنى القُدرة والإرادة ، والأمران الشرعي والتكويني :

وعلى هذا تتفرع مسألة تكليف ما لا يُطاق ، فإنَّ الطاقة هي الاستطاعة ، وهي لفظ مجمل ، فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يُكَلَّف الله أحداً شيئاً بدونها ، فلا يُكَلَّف ما لا يُطاق بهذا التفسير ، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل .. فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يُطاق بهذا الاعتبار ، فإنَّ هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين .

وكذا تنازعهم في العبد : هل هو قادر على خلاف المعلوم ؟ فإذا أريد بالقُدرة القُدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١) فكل مَنْ أمره الله ونهاه فهو مستطيع بهذا الاعتبار وإن علم أنه لا يطيعه . وإن أريد بالقُدرة : القُدرة القدرية التي لا تكون إلا مقارنة للمفعول فمَنْ علم أنه لا يفعل الفعل لم تكن هذه القُدرة ثابتة له .

ومن هذا الباب تنازع الناس في الأمر والإرادة : هل يأمر بما لا يريد أو لا يأمر إلا بما يريد ؟ . فإنَّ الإرادة لفظ فيه إجمال ، يُراد بالإرادة : الإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وكقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (٢) ،

(١) التغابن : ١٦

(٢) الأنعام : ١٢٥

وقول نوح عليه السلام : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ (١) ولا ريب أن الله يأمر العباد بما لا يريد به هذا التفسير ، والمعنى كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ (٢) فدل على أنه لم يؤت كل نفس هداها مع أنه أمر كل نفس بهداها ، وكما اتفق العلماء على أن من حلف بالله ليقضين دين غريمه غداً إن شاء الله ، أو ليردن وديعته أو غصبه ، أو ليصلين الظهر أو العصر إن شاء الله ، أو ليصومن رمضان إن شاء الله ... ونحو ذلك مما أمره الله به . فإنه إذا لم يفعل المحلوف عليه لا يحنت مع أن الله أمره به لقوله : إن شاء الله ، فعلم أن الله لم يشأ مع أمره به .

وأما الإرادة الدينية فهي بمعنى المحبة والرضا ، وهي ملازمة للأمر كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ، ومنه قول المسلمين : هذا يفعل شيئاً لا يريد به الله ، إذا كان يفعل بعض الفواحش ، أى أنه لا يحبه ولا يرضاه ، بل ينهى عنه ويكرهه .

● تفصيل الإجمال لمعنى الإرادة والجبر والرزق والتأثير :

وكذلك لفظ « الجبر » فيه إجمال يُراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه . كما يقال : إن الأب يجبر المرأة على النكاح ، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير فإنه يخلق للعبد الرضاء والاختيار بما يفعله ، وليس ذلك جبراً بهذا الاعتقاد ، ويُراد بالجبر : خلق ما فى النفوس من الاعتقادات والإرادات كقول محمد بن كعب القرظي : الجبار الذى جبر العباد على ما أراد ، كما فى الدعاء المأثور عن على رضى الله عنه : « جبار القلوب على فطراتها : شقيها وسعيدها » والجبر ثابت بهذا التفسير .

(١) هود : ٣٤

(٢) السجدة : ١٣

(٣) النساء : ٢٦

فلما كان لفظ « الجبر » مجعلاً نهى الأئمة عن إطلاق إثباته أو نفيه .

وكذلك لفظ « الرزق » فيه إجمال ، فقد يُراد بلفظ « الرزق » ما أباحه أو ملكه فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق كما في قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ (٣) ... وأمثال ذلك . وقد يُراد بالرزق ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تملك ، فيدخل فيه الحرام كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (٤) ، وقوله عليه السلام في الصحيح : « فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقى أو سعيد » .

ولما كان لفظ « الجبر » و « الرزق » ونحوهما فيه إجمال منع الأئمة من إطلاق ذلك نفيًا وإثباتًا كما تقدم عن الأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري وغيرهما .

وكذا لفظ « التأثير » فيه إجمال ، فإن القدرة مع المقدور كالسبب مع المسبب ، والعلّة مع المعلول ، والشرط مع المشروط ، فإن أريد بالقدرة : القدرة الشرعية المصححة للفعل المتقدمة عليه فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه ، وعلّة ناقصة له ، وإن أريد بالقدرة : القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علّة للفعل وسبب تام ، ومعلوم أنه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علّة تامة وسبب تام للحوادث بمعنى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث ، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق ، والشمس في الإشراق ، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء ، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به

(٢) المنافقون : ١٠

(١) البقرة : ٣

(٤) هود : ٦

(٣) النحل : ٧٥

وحده ، بل لا بد أن ينضم إليه سبب آخر ، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر ، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع . وليس فى المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شىء .

● الأسباب والعلل التامة والناقصة والواحد العقلى والكللى المجرّد :

وهذا يُبيّن لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك ، فإنّ هذا غلط ، فإنّ التسخين لا يكون إلا بشيئين ، أحدهما : فاعل كالنار ، والثانى : قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق ، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه ، وكذلك الشمس فإنّ شعاعها مشروط بالجسم القابل للشمس الذى ينعكس عليه الشعاع ، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك ، فهذا الواحد الذى قدّروه فى أنفسهم لا وجود له فى الخارج ، وقد بسّط هذا فى موضع آخر .

فإنّ الواحد العقلى الذى يثبتته الفلاسفة كالوجود المجرّد عن الصفات ، وكالعقول المجردة ، وكالكليات التى يدّعون تركيب الأنواع منها ، وكالمادة والصور العقليين وأمثال ذلك .. لا وجود لها فى الخارج بل إنما توجد فى الأذهان لا فى الأعيان ، وهى أشدّ بُعداً عن الوجود من الجوهر الفرد الذى يُثبتته مَنْ يُثبتته من أهل الكلام ، فإنّ هذا الواحد لا حقيقة له فى الخارج وكذلك الواحد ^(١) كما بسّط فى موضعه .

● تفصيل الإجمال فى لفظ التأثير .. أى بالذات وبالسبب :

والمقصود هنا : أن التأثير إذا فُسِّرَ بوجود شرط الحادث أو بسبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكل ذلك بخلق الله تعالى - فهذا حق ، وتأثير قُدرة العبد فى مقدورها ثابت بهذا الاعتبار . وإن فُسِّرَ التأثير بأنّ

(١) فى الأصل : « وكذلك الواحد » وفيه تكرار وتشبيه للشىء بنفسه ، وما صححناه به هو مقتضى ما قبله .

المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مؤثراً ، بل الله وحده خالق كل شيء فلا شريك له ولا ند له ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ، وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (١) ، ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظهير * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ (٢) ، ﴿ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ، قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ، عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ (٣) ونظائر هذا في القرآن كثيرة .

فإذا عُرِفَ ما في لفظ التأثير من الإجمال والاشتراك ارتفعت الشبهة وعُرِفَ العدل المتوسط بين الطائفتين . فَمَنْ قال : إِنْ المؤمن والكافر سواء فيما أنعم الله عليهما من الأسباب المقتضية للإيمان ، وأن المؤمن لم يخصه الله بقُدرة ولا إرادة آمن بها ، وأن العبد إذا فعل لم تحدث له معونة من الله وإرادة لم تكن قبل الفعل - فقله معلوم الفساد ، وقيل لهؤلاء : فعل العبد من جملة الحوادث والممكنات ، فكل ما به يُعْلَم أن الله تعالى أحدث غيره يُعْلَم به أن الله أحدثه . فكون العبد فاعلاً بعد أن لم يكن أمر ممكن حادث ، فإن أمكن صدور هذا الممكن الحادث بدون محدث واجب يحدثه ويرجع وجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره ، فانتقض دليل إثبات الصانع .

● امتناع الترجيح بلا مرجح تام ، ومنه إرادة القادر المختار : ولا ريب أن كثيراً من متكلمة الإثبات القائلين بالقَدَر سلّموا للمعتزلة أن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، وقالوا في مسألة إحداث العالم : أن القادر المختار أو الإرادة القديمة التي نسبتها إلى جميع

(٣) الزمر : ٣٨

(٢) سبأ : ٢٢ - ٢٣

(١) فاطر : ٢

جميع الحوادث والأزمنة نسبة واحدة رجّحت أنواعاً من الممكنات فى الوقت الذى رجّحته بلا حدوث سبب يقتضى الرجحان ، وادّعوا أن القادر المختار يمكنه الترجيح بلا مرجّح ، أو الإرادة القديمة ترجّح بل مرجّح آخر ، فاعترض عليهم هناك من نازعهم من أهل الملل والفلاسفة القائلين بأن الله لم يحدث الحوادث بأفعال تقوم بنفسه ، وأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام . والقائلين بقدم العالم . قالوا : هذا الذى قلتموه معلوم الفساد بالضرورة ، وتجويز هذا يقتضى جواز حدوث الحوادث بلا سبب ، والترجيح بلا مرجّح ، وذلك يسد باب إثبات الصانع .

تم إن هؤلاء المثبتين للقدر احتجوا بهذه الحجة على نفاة القدر ، وقالوا : حدوث فعل العبد بعد أن لم يكن لا بد له من محدث مرجّح تام غير العبد ، فإن ما كان من العبد فهو محدث ، وعند وجود ذلك المحدث المرجّح التام يجب وجود فعل العبد ، وهذا الذى قالوه حق وهو حجة قاطعة على القدرية ، لكنهم نقضوه وتناقضوا فيه فى فعل الرب تبارك وتعالى ، وادّعوا هناك أن البديهة فرقت بين فعل القادر وبين الموجب بالذات ، فإن كان هذا الفرق صحيحاً بطلت حجّتهم على المعتزلة ولم تبطل قول القدرية ، وإن كان باطلاً بطل قولهم فى إحداث الله وفعله للعالم ، وهذا هو الباطل فى نفس الأمر ، فإن القول بأن الممكن لا يترجّح وجوده على عدمه إلا بمرجّح تام أمر معلوم بالفطرة الضرورية لا يمكن القدح فيه ، وهو عام لا تخصيص فيه ، فالفرق المذكور باطل ، وذلك يبطل قولهم بأن خلق العالم هو العالم ، وأنه حدث بعد أن لم يكن بغير سبب حادث .

● بطلان نظرية خلق الله عند وجود الأسباب لا بها :

ومن قال : إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التى خلق الله تعالى بها المخلوقات ليست أسباباً ، أو أن وجودها كعدمها ، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادى كاقتران الدليل بالمدلول ، فقد جحد ما فى خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم ، ولا يجعل فى العين قوة تمتاز بها عن الحُدد تبصر بها ، ولا فى القلب

قوة يمتاز بها عن الرجل يعقل بها ، ولا فى النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها ، وهؤلاء ينكرون ما فى الأجسام المطبوعة من الطبائع والغرائز .

قال بعض الفضلاء : تكلم قوم من الناس فى إبطال الأسباب والقوى والطبائع فأضحكوا العقلاء على عقولهم .

ثم إن هؤلاء يقولون : لا ينبغى للإنسان أن يقول إنه شيع بالخبز ورؤى بالماء ، بل يقول : شيعتُ عنده ورويتُ عنده ، فإن الله يخلق الشيع والرى ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة لا بها . وهذا خلاف الكتاب والسنة ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ، حَتَّى إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثِقَالًا سَقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ... الآية (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ ... إلى قوله : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ (٨) ، وقال : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ (٩) ومثل

(١) الأعراف : ٥٧	(٢) البقرة : ١٦٤	(٣) التوبة : ١٤
(٤) التوبة : ٥٢	(٥) سورة ق : ٩	(٦) الأنعام : ٩٩
(٧) النحل : ١٠ - ١١	(٨) البقرة : ٢٦	(٩) المائدة : ١٥ - ١٦

هذا فى القرآن كثر . وكذلك فى الحديث عن النبى ﷺ كقوله : « لا يموتن أحد منكم إلا آذنتمونى حتى أصلى عليه ، فإن الله جاعل بصلاتى عليه بركة ورحمة » ، وقال ﷺ : « إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله جاعل بصلاتى عليهم نوراً » ... ومثل هذا كثير .

● الأسباب فى الخلق والتقدير وفى التشريع :

ونظير هؤلاء الذين أبطلوا الأسباب المقدرة فى خلق الله من أبطل الأسباب المشروعة فى أمر الله كالذين يظنون أن ما يحصل بالدعاء والأعمال الصالحة وغير ذلك من الخيرات إن كان مقدراً حصل بدون ذلك ، وإن لم يكن مقدراً لم يحصل بذلك . وهؤلاء كالذين قالوا للنبى ﷺ : أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : « اعملوا .. فكل ميسر لما خلق له »

وفى السنن أنه قيل : يا رسول الله ، أرأيت أدرية نتداوى بها ، ورقى نسترقى بها ، وتقىة نتقيها ، هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ فقال : « هى من قدر الله » ولهذا قال من قال من العلماء : الالتفات إلى الأسباب شرك فى التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تغيير فى وجوه العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح فى الشرع .

والله سبحانه خلق الأسباب والمسببات ، وجعل هذا سبباً لهذا ، فإذا قال القائل : إن كان هذا مقدوراً حصل بدون السبب وإلا لم يحصل ، جوابه : إنه مقدور بالسبب وليس مقدوراً بدون السبب ، كما قال النبى ﷺ : « إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم » ، وقال ﷺ : « اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له » .. أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة . وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ، ثُمَّ يَكُونُ عُلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ : فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا » . فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ هَذَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِالْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُهُ وَيُخْتَمُ لَهُ بِهِ ، وَهَذَا يَدْخُلُ النَّارَ بِالْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُهُ وَيُخْتَمُ لَهُ بِهِ ، كَمَا قَالَ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّحْوَاتِيمِ » ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ تُحْبَطُ بِالرَّدَّةِ ، وَجَمِيعَ السَّيِّئَاتِ تُغْفَرُ بِالتَّوْبَةِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَنْ صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ صَلَّى وَأَحْدَثَ عَمْدًا قَبْلَ كَمَالِ الصَّلَاةِ ثُمَّ ^(١) أَبْطَلَ عَمَلَهُ .

● مذهب السلف والأئمة فى القدر والصفات :

وبالجملة .. فالذى عليه سلف الأمة وأئمتها ما بعث الله به رسوله وأنزل كتبه فيؤمنون بخلق الله وأمره بقدره وشرعه بحكمه الكونى وحكمه الدينى وإرادته الكونية والدينية ، كما قال فى الآية : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) ، وقال نوح عليه السلام : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى فى الإرادة الدينية : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ^(٤) ،

(١) حرف « ثم » لا يظهر له هنا معنى ، وكما أن هذا يقل أن يقع فما جعل مثلاً له يقل أن يقع ، وإنما ذكر فى الحديث مثلاً لاطراد نظام القدر ، وأما الغالب فهو أن المرء يموت على ما عاش عليه ، وكذلك يُبعث على ما مات عليه .

(٢) الأنعام : ١٢٥

(٤) البقرة : ١٨٥

(٣) هود : ٣٤

وقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) ، وهم مع إقرارهم بأن الله خالق كل شيء وربهم ومليكم ، وأنه خلق الأشياء بقدرته ومشيئته يقرون بأنه لا إله إلا هو ، لا يستحق العبادة غيره ، ويطيعونه ويطيعون رسله ، ويحبونه ويرجونه ويخشونه ، ويتكلمون عليه وينيبون إليه ، ويوالون أوليائه ، ويعادون أعداءه ، ويقرون بحبته لما أمر به ولعباده المؤمنين أيضاً ورضاه بذلك ، وبغضه لما نهى عنه ، وللكافرين وسخطه لذلك ومقتته له ، ويقرون بما استفادوا عن النبي ﷺ من : « أن الله أشد فرحاً بتوبة عبده التائب من رجل أضلّ راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها ، فقال تحت شجرة ، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه ، فالتفت أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته » فهو إلههم الذي يعبدونه ، وربهم الذي يسألونه كما قال تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٣) فهو المعبود المستعان .

● العبادة لله والاستعانة به وحده :

والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل . فهم يحبونه أعظم مما يحب كل محب لمحبيه كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مَنِ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ (٤) ، وكل ما يحبونه سواه فإنما يحبونه لأجله كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله ، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه

(١) النساء : ٢٦

(٢) المائدة : ٦

(٣) الفاتحة : ١ - ٥

(٤) البقرة : ١٦٥

الله منه كما يكره أن يلتقى في النار » . وفي الترمذى وغيره : « أوثق عرى الإيمان ، الحب في الله والبغض في الله ، ومن أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » .

● حب الله لعباده ، وحب عباده له :

وهو سبحانه يحب عباده المؤمنين ، وكمال الحب هو الخلقة التي جعلها الله لإبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم . فإن الله اتخذ إبراهيم خليلاً . واستفاض عن النبي ﷺ في الصحيح من غير وجه أنه قال : « إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً » .

وقال : « لو كنت متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن صاحبكم خليل الله » - يعنى نفسه - ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة وأهل المعرفة أن الله نفسه يحب ويحب .

وأنكرت الجهمية ومن تبعهم محبته . وأول من أنكر ذلك الجعد بن درهم (١) شيخ الجهم بن صفوان (٢) ، فضحى به خالد بن عبد الله القسرى بواسط وقال :

(١) الجعد بن درهم : من أصحاب الآراء المنحرفة ومن اتهموا بالزندقة ، عاش بشمال العراق في أواخر حكم الدولة الأموية ، قيل كان مؤدباً لمروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، ومن ثم عرف بالجعدى نسبة إلى الجعد بن درهم ، ومن أقواله : « إن النظر الذي يوجد المعرفة تكون تلك المعرفة فعلاً لا فاعل لها » .

ويذكر أن الجعد كان أول من قال بخلق القرآن مما أثار الفتنة بعد ذلك في خلافة الرشيد ، قتله خالد القسرى أمير العراق لزندقته بأمر هشام بن عبد الملك حوالى عام ١١٨ هـ ، وانظر ج ٣ هامش ص ٢٨ ، ١١١ (البلتاجى) .

(٢) الجهم بن صفوان : أبو محرز مولى بنى راسب ، يلقبه البعض بالترمذى والبعض الآخر بالسمرقندى ، من علماء الكلام المسلمين ، انضم إلى الحارث بن سريج (الرجل ذو العلم الأسود) إبّان الفتن التي نشبت في خراسان في آخر ملك بنى أمية ، ومن ثم قُتل على يد سالم بن أحوز عام ١٢٨ هـ ، ولجهم - يوصفه من المتكلمين موقف خاص يميزه عن غيره ، ذلك أنه يتفق مع المرجئة في القول بأن الاعتقاد يكون بالقلب ، ويتفق مع المعتزلة في نفى الصفات ، ولكنه كان من ناحية أخرى =

« يا أيها الناس ضَحُّوا ، تقبَّل الله ضحاياكم ، فإننى مضج بالجمع بن درهم ، إنه زَعَمَ أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولك يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » .. ثم نزل فذبحه .

وهذا أصل مسألة إبراهيم الذى جعله الله إماماً للناس قال تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ، قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ۖ ﴾ (٢) .

● المؤمنون يحبون الله وهو يحبهم ، ورؤيتهم له فى الآخرة :

ومن قال : إن المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه ، فقله متناقض ، فإن محبة التقرب إليه تبع لمحبه . فمن أحب الله نفسه أحب التقرب إليه ، ومن كان لا يحبه نفسه امتنع أن يحب التقرب إليه . وأما من كان لا يطيعه ولا يمثله أمره إلا لأجل غرض آخر فهو فى الحقيقة إنما يحب ذلك الغرض الذى عمل لأجله وقد جعل طاعة الله وسيلة إليه ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة ، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيئنا وجوهنا ؟ ويثقل موازيننا ؟ ويدخلنا الجنة ؟ ويخرجنا من النار ؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهو الزيادة » فأخبر أن النظر إليه أحب إليهم من كل ما يتنعمون فيه ، ومحبة النظر إليه تبع لمحبه ، فإنما أحبوا النظر إليه لمحبتهم إياه ، وما من مؤمن إلا ويجد فى قلبه محبة الله وطمانينة بذكره وتنعماً

= من أشد القائلين بالجبر ، وجههم إنما يسلم بأن الله قادر فاعل خالق لأنه لا يوصف شئ من خلقه بالقُدرة والفعل والخلق ، ثم يقول بأن الجنة والنار تفنيان ، وأتباعه يُعرفون بالجهمية نسبة إليه ، وظلوا إلى القرن الحادى عشر حول ترمذ ثم اعتنقوا مذهب الأشاعرة ، وانظر ج ٣ هامش ص ٢٨ ، وانظر فى التعريف بالقسرى ج ١ هامش ص ١٦٢ (البلتاجى) .

(٢) النساء : ١٢٥

(١) البقرة : ١٢٤

بعرفته ولذّة وسروراً بذكره ومناجاته . وذلك يقوى ويضعف ويزيد وينقص بحسب إيمان الخلق . فكل مَنْ كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا أكمل . ولهذا قال ﷺ في الحديث الذى رواه أحمد وغيره : « حُبِّبَ إِلَى من دنياكم النساء والطيب وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ » ، وكان ﷺ يقول : « أرحنا بالصلاة يا بلال » .. وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

● حب المؤمنين لله وحبهم لهم وحبهم لأنفسه ، وحمد العباد له وحمده لأنفسه :

والمقصود هنا أن عبادة المؤمنين يحبونه وهو يحبهم سبحانه ، وحبهم له بحسب فعلهم ما يحبه كما فى صحيح البخارى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « يقول الله تعالى : مَنْ عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة ، وما تقرب إلى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى ، ولئن سألتنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيدنه . وما ترددت عن شىء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » .

فقد بين أن العبد إذا تقرب إلى الله بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الله ، فحب الله لعبده بحسب فعل العبد لما يحبه الله . وما يحبه الله من عبادته وطاعته فهو تبع لحب نفسه ، وحب ذلك هو سبب حب عباده المؤمنين ، فكان حبه للمؤمنين تبعاً لحب نفسه .

فالمؤمنون وإن كانوا يحمدون ربهم ريشتون عليه فهم لا يحصون ثناءً عليه بل هو كما أثنى على نفسه ، كما فى الصحيح عنه ﷺ أنه كان يقول : « اللهم إنى أعوذُ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وبك منك ، لا أحصى

ثناءً عليك ، أنت كما أثبتت على نفسك » ، وفي الصحيح أنه قال : « لا أحد أحب إليه المدح من الله ، من أجل ذلك مدح نفسه » ، وقال له الأسود بن سريع : إنى حمدتُ ربى ، فقال : « إنَّ ربك يُحبُّ الحمد » .. فهو يحب حمد العباد له وحمده لنفسه أعظم من حمد العباد له ، ويحب ثناءهم عليه وثناءه على نفسه أعظم من ثنائهم عليه . وكذلك حبه لنفسه وتعظيمه لنفسه فهو سبحانه أعلم بنفسه من كل أحد ، وهو الموصوف بصفات الكمال التى لا تبلغها عقول الخلائق ، فالعظمة إزاره والكبرياء رداؤه . وفي الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قرأ : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ ﴾ (١) ، قال : « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يهزهن ، ثم يقول : أنا الملك ، أنا القدوس ، أنا السلام ، أنا المؤمن ، أنا المهيمن ، أنا الذى بدأت الدنيا ولم تك شيئاً ، أنا الذى أعيدها » ، وفي رواية : « يحمد الرب نفسه » (٢) . فهو يحمد نفسه ويشنى عليها ، ويمجد نفسه سبحانه وهو الغنى بنفسه لا يحتاج إلى أحد غيره ، بل كل ما سواه فقير إليه : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ (٣) ، وهو الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد .

فإذا فرح بتوبة التائب وأحب من تقرب إليه بالنوافل ورضي عن السابقين الأولين لم يجز أن يُقال : هو مفتقر فى ذلك إلى غيره ولا مستكمل بسواه ، فإنه هو الذى خلق هؤلاء وهداهم وأعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرح به .

فهذه المحبوبات لم تحصل إلا بقدرته ومشيبته وخلقه ، فله الملك لا شريك له ، وله الحمد فى الأولى والآخرة ، وله الحكم وإليه ترجعون .

(١) الزمر : ٦٧

(٢) روجع الصحيحان فى التوحيد والتفسير فوجدَ فيهما جهد الطاقة الحديث بغير هذه

(٣) الرحمن : ٢٩

الألفاظ .

● إبطال شبهة منكرى تعليل أفعاله تعالى من خمسة أوجه :

فهذا ونحوه يحتج به الجمهور الذين يثبتون لأفعاله حكمة تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها . قالوا : وقول القائل إن هذا يقتضى أنه مستكمل بغيره فيكون ناقصاً قبل ذلك فعنه أجوبة :

أحدها : أن هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات ، فما كان جواباً فى المفعولات كان جواباً عن هذا ، ونحن لا نعقل فى الشاهد فاعلاً إلا مستكماً بفعله .

الثانى : أنهم قالوا : كماله أن يكون لا يزال قادراً على الفعل بحكمة ، فلو قُدر كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصاً .

الثالث : قول القائل : « إنه مستكمل بغيره » باطل ، فإن ذلك إنما حصل بقدرته ومشيتته لا شريك له فى ذلك ، فلم يكن فى ذلك محتاجاً إلى غيره ، وإذا قيل : « كمل بفعله الذى لا يحتاج فيه إلى غيره » كان كما لو قيل : كمل بصفاته أو بذاته .

الرابع : قول القائل : « كان قبل ذلك ناقصاً » إن أراد به عدم ما تجدد فلا نسلم أن عدمه قبل ذلك الوقت الذى اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون نقصاً ، وإن أراد بكونه ناقصاً معنى غير ذلك فهو ممنوع ، بل يقال : عدم الشيء فى الوقت الذى لم تقتض الحكمة وجوده فيه من الكمال ، كما أن وجوده فى وقت اقتضاء الحكمة وجوده كمال . فليس عدم كل شيء نقصاً ، بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص ، كما أن وجود ما لا يصلح وجوده نقص ، فتبين أن وجود هذه الأمور حين اقتضت الحكمة عدمها هو النقص لا أن عدمها هو النقص . ولهذا كان الرب تعالى موصوفاً بالصفات الثبوتية المتضمنة لكمال ، وموصوفاً بالصفات السلبية المستلزمة لكمال أيضاً . فكان عدم ما ينفى عنه من الكمال كما أن وجود ما يستحق ثبوته من الكمال . وإذا عُقِلَ مثل هذا فى الصفات

فكذلك فى الأفعال ونحوها ، وليس كل زيادة يُقدَّرُها الذهن من الكمال ، بل كثير من الزيادات تكون نقصاً فى كمال المزيد ، كما يُعقَّل مثل ذلك فى كثير من الموجودات . والإنسان قد يكون وجود أشياء فى وقت نقصاً وعبثاً فى حقه ، وفى وقت آخر كمالاً ومدحاً فى حقه ، كما يكون فى وقت مضرة له ، وفى وقت منفعة له .

الخامس : إنّنا إذا قدّرنا مَنْ يقدر على إحداث الحوادث لحكمة ومَنْ لا يقدر على ذلك ، كان معلوماً ببديهة العقل أنّ القادر على ذلك أكمل ، مع أنّ الحوادث لا يمكن وجودها إلا حوادث لا تكون قديمة ، وإذا كانت القدرة على ذلك أكمل ، وهذا المقدور لا يكون إلا حادثاً ، كان وجوده هو الكمال وعدمه قبل ذلك من تمام الكمال ، إذا عدم الممتنع الذى هو شرط فى وجود الكمال .

● تعليل أفعال الله بحكمة له فيها كمال ، والفرق القائلة بتقديمها وقدم رضاه وسخطه :

ثم الجمهور القائلون بهذا الأصل هنا ثلاث فرق :

فرقة تقول : إرادته وحبّه ورضاه - ونحو هذا - قديم ، ولم يزل راضياً عمّن علم أنه يموت مؤمناً ، ولم يزل ساخطاً على مَنْ علم أنه يموت كافراً ، كما يقول ذلك مَنْ يقوله من الكلاية ^(١) وأهل الحديث والفقهاء والصوفية ، فهؤلاء لا يلزمهم التسلسل لأجل حلول الحوادث ، لكن يعارضهم الأكثرون الذين ينازعونهم فى الحكمة المحبوبة كما ينازعونهم فى الإرادة ، فإنهم قالوا : إذا كانت الإرادة قديمة لم تزل ونسبتها إلى جميع الأزمنة والحوادث سواء ، فاختصاص زمان دون زمان بالحدوث ومفعول دون مفعول تخصيص بلا مخصص . قال أولئك : الإرادة من شأنها أن تُخصَّص . قال لهم المعارضون : من شأنها جنس التخصيص . وأما تخصيص هذا المعين على هذا المعين فليس من لوازم الإرادة بل لا بد من سبب يوجب اختصاص أحدهما بالإرادة دون الآخر . والإنسان يجد من نفسه أنه

(١) للتعريف بالكلاية انظر ج ٣ هامش ص ٣٨ (البلتاجى) .

يخصص بإرادته ، ولكنه يعلم أنه لا يريد هذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص ، وإلا فلو تساوى ما يمكن إرادته من جميع الوجوه امتنع تخصيص الإرادة لواحد من ذلك دون أمثاله ، فإن هذا ترجيح بلا مرجح . ومتى جُوزَ هذا انسد باب إثبات الصانع ، قالوا : ومن تدبر هذا وأمعن النظر فيه علمه حقيقة ، وإنما ينازع فيه من يقلد قولاً قاله غيره من غير اعتبار لحقيقته .

وهكذا يقول الجمهور : إذا كان الله تعالى راضياً في أزاله ومحباً وفرحاً بما يحدثه قبل أن يحدثه ، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها ، أو لم يحصل إلا ما كان في الأزل ؟ فإن قلتم : لم يحصل إلا ما كان في الأزل . قيل : ذاك كان حاصلًا بدون ما أحدثه من المفعولات ، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكمي يحصل ذاك ، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها ، قالوا : فقولكم يتضمن نفى إرادته المقارنة ومحبته وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها .

● الفرقة القائلة أن حكمته المتعلقة بأفعاله تحصل له بمشيئته كأفعاله :

والفرقة الثانية : قالوا : إن الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقدرته ، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية وأهل الحديث والصوفية ، قالوا : وإن قام ذلك بذاته فهو كقيام سائر ما أخبر به من صفاته وأفعاله بذاته . والمعتزلة تنفى قيام الصفات والأفعال به وتسمى الصفات أعراضاً والأفعال حوادث ، ويقولون : لا تقوم به الأعراض ولا الحوادث ، فيتوهم من لم يعرف حقيقة قولهم أنهم ينزهون الله تعالى عن النقائص والعيوب والآفات . ولا ريب أن الله يحب تنزيهه عن كل عيب ونقص وآفة ، فإنه القدوس السلام الصمد السيد الكامل في كل نعت من نعوت الكمال كمالاً يدرك الخلق حقيقته ، منزّه عن كل نقص تنزيهاً لا يدرك الخلق كماله . وكل كمال ثبت لموجود من غير استلزام نقص فالخالق تعالى أحق به وأكمل فيه منه ، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه وأولى ببراءته منه .

● كماله تعالى وتفسير اسم « الصمد » بالذى كمل فى كل صفات الكمال :

روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمى وأبى جعفر الطبرى والبيهقى وغيرهم فى تفسير على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ الصمد ﴾ قال : السيد الذى قد كمل فى سؤدده ، والشريف الذى قد كمل فى شرفه ، والعظيم الذى قد كمل فى عظمته ، والحكيم الذى قد كمل فى حكيمته ، والغنى الذى قد كمل فى غناه ، والجبار الذى قد كمل فى جبروته ، والعالم الذى قد كمل فى علمه ، والحليم الذى قد كمل فى حلمه ، وهو الذى قد كمل فى أنواع الشرف والسؤدد ، وهو الله عز وجل ، هذه صفته لا تنبغى إلا له ، ليس له كفؤ ولا كمثله شئ ، سبحانه الواحد القهار .

وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبى صالح عن على بن أبى طلحة الوالى ، لكن يقال : إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس ، ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف ، ورؤى عن سعيد بن جبير أنه قال : الصمد : الكامل فى صفاته وأفعاله . وثبت عن أبى وائل شقيق بن سلمة أنه قال : الصمد : السيد الذى انتهى سؤدده . وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافى ما قاله كثير من السلف كسعيد بن المسيب وابن جبير ومجاهد والحسن والسدى والضحاك وغيرهم من أن الصمد : هو الذى لا جوف له ، وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه موقوفاً أو مرفوعاً ، فإن كلاً القولين حق كما بسط الكلام عليه .

● ظاهر مذهب المعتزلة « التنزيه » وحقيقته « التعطيل » :

ولفظ « الأعراض » فى اللغة قد يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها ، وكذلك لفظ « الحوادث » و « المحدثات » قد يفهم ما يحدثه الإنسان من الأفعال المذمومة والبدع التى ليست مشروعة ، أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك . والله تعالى يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع

نقص فكيف تنزيهه عن هذه الأمور ؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم : « هو منزّه عن الأعراض والحوادث » إلا نفى صفاته وأفعاله ، فعندهم لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب ولا رضا ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا نزول ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله .

وجماهير المسلمين يخالفونهم فى ذلك ، ومن الطوائف من ينزعهم فى الصفات دون الأفعال ، ومنهم من ينزعهم فى بعض الصفات دون بعض ، ومن الناس من ينزعهم فى العلم القديم ويقول : إن فعله قديم وإن كان المفعول محدثاً ، كما يقول فى نظير من يقوله فى الإرادة . ويسط هذه الأقوال وذكر قائلها وأدلتهم مذكورة فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أجوبة الناس عن السؤال المذكور .

وهذا الفريق الثانى إذا قال لهم الناس : إذا أثبتتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن لزمكم التسلسل ، قالوا : القول فى حدوث الحكمة كالقول فى سائر ما أحدثه من المفعولات ، ونحن نخاطب من يُسَلَّم لنا أنه إذا أحدث المحدثات بعد أن لم تكن ، فإذا قلنا : إنه أحدثها بحكمة حادثة ، لم يكن له أن يقول : هذا يستلزم التسلسل ، بل نقول له : القول فى حدوث الحكمة كالقول فى حدوث المفعول الذى ترتبت عليه الحكمة ، فما كان جوابك عن هذا كان جوابنا عن هذا .

● قول الفريق الثالث « الدور والتسلسل قسمان : ممتنع وجائز » :

فلما خَصَمَ الفريق الثانى الفريق الأول قال لهم الفريق الثالث من أئمة الحديث والفقهاء والصوفية وأهل الكلام : هذه حُجَّةٌ جدلية إلزامية ولم تشفوا الغليل بهذا الجواب ، وليس معكم من الأدلة الشرعية ولا العقلية ما ينفى مثل هذا التسلسل ، بل التسلسل نوعان والدور نوعان ، أحدهما : التسلسل فى العلل والمعلولات فهذا ممتنع وفاقاً . والثانى : التسلسل فى الشروط والآثار فهذا فى

جوازه قولان معروفان للمسلمين وغيرهم . وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة يجوزون هذا ، ومن هؤلاء السلف والائمة الذين يقولون : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها .

ويُبين هؤلاء أن ما استدل به منازعوهم على نفى التسلسل في الآثار وامتناع وجود ما لا يتناهى في الماضي أدلة ضعيفة ، كدليل المطابقة بين الجملتين مع زيادة أحدهما ، وكزيادة الشفع والوتر ونحو ذلك من الأدلة التي بين هؤلاء فسادها ونقضوها عليهم بالحوادث في المستقبل ، ويعقود الأعداد وبمعلومات الله مع مقدوراته وغير ذلك مما قد بسط في موضعه .

والدور نوعان : فالدور القَبلي السبقى محتج ، وأما الدور المعى الاقترانى وهو أن لا يكون هذا إلا مع هذا فهذا الدور في الشروط وما أشبهها من المتضايقات والمتلازمات ، ومثل هذا جائز .

● حصر الأقوال في التعليل وعدمه :

فهذه مجامع أجوبة الناس عن هذا السؤال . وهي عدة أقوال :

الأول : قول مَنْ لا يُعَلِّل لا أفعاله ولا أحكامه .

والثانى : قول مَنْ يُعَلِّل ذلك بأمور مبينة له منفصلة عنه من جملة منفعولاتها .

والثالث : قول مَنْ يُعَلِّل ذلك بأمور قائمة به متعلقة بقدرته ومشيئته لكن يقول : جنسها حادث .

والخامس : ^(١) قول مَنْ يُعَلِّل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته . فإن كان

(١) كذا في الأصل ولم يذكر الرابع ، فإما سقط ، وإما غلط الناسخ فجعل الرابع خامساً .

الفعل المفضى للحكمة حادث النوع كانت الحكمة كذلك ، وإن قُدِّرَ أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك كانت الحكمة كذلك ، فيكون النوع قديماً وإن كانت آحاده حادثة .

● التسلسل فى العلل والمؤثرات ممتنع دون التسلسل فى الشروط والآثار :

ويمكن الجواب عن السؤال بتقسيم حاصر ، بأن يُقال : لا ريب أن الله عز وجل يحدث مفعولات لم تكن ، فأما أن تكون الأفعال المحدثه يجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية فى الابتداء كما هى غير متناهية فى الانتهاء ، فإن وجب أن يكون لها ابتداء أمكن حدوث الحوادث بدون تسلسلها ، فإذا قال القائل : لو فعل لعلته محدثة ، لكان القول فى حدوث تلك اللة كالقول فى حدوث معلولها ويلزم التسلسل . كان جوابه على هذا التقدير : أن الحوادث يجب أن يكون لها ابتداء ، وإذا فعل الفعل لحكمة محدثة كان الفعل وحكمته محدثين ، ولا يجب أن يكون لللة المحدثه للة محدثة إلا إذا جاز أن لا يكون للحوادث ابتداء ، فأما إذا جاز أن يكون لها ابتداء بطل هذا السؤال ، فكيف إذا وجب أن يكون لها ابتداء ؟ .

وإن قيل : يجوز أن تكون الحوادث غير متناهية فى الابتداء ، كما أنها غير متناهية فى الانتهاء عند المسلمين وسائر أهل الحق ، ولم يَنَازِع فى ذلك إلا بعض أهل البدع الذين يقولون بفناء الجنة والنار كما يقوله الجهم بن صفوان ، أو بفناء حركات أهل الجنة ، كما يقوله أبو الهذيل ^(١) ، فإن هذين أوجباً أن يكون

(١) أبو الهذيل العلاف : المتوفى عام ٢٣٥ هـ ، متكلم ومفكر معتزلى ، ولد بالبصرة ودرس فيها ثم فى بغداد ، يقول مثلاً : إن الله يعلم وإن علمه ذاته ، وهو بالتالى ينفى الصفات عن الله ، وينسب الشهرستانى هذا الموقف إلى تأثره بالفلاسفة .

والعلاف هو شيخ المعتزلة ومقدم الطائفة ومقرر الطريقة والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان ابن خالد الطويل ، وعن واصل بن عطاء ، ويقال : أخذ واصل عن أبى هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية ، ويقال : أخذه عن أبى الحسن البصرى .

لجنس الحوادث انتهاء كما يجوز أن يكون لها عندهم ابتداء ، وأكثر الذين وافقوهم على وجوب الابتداء خالفوهم في الانتهاء وقالوا : لها ابتداء وليس لها انتهاء . والأقوال الثلاثة معروفة في طوائف المسلمين .

والمقصود هنا : أن الجواب يحصل على التقديرين ، فمن جَوَزَ أن يكون لها نهاية في الابتداء جَوَزَ تسلسل الحوادث وقال : هذا تسلسل في الآثار والشروط لا تسلسل في العلل والمؤثرات ، والمتنع إنما هو الثاني دون الأول ، وقال : إنه لا يقوم دليل على امتناع الثاني كما يقول ذلك طوائف من متقدمي أهل الكلام ^(١) ومتأخريهم . ومن أوجب أن يكون لها ابتداء . قال في حدوث العلة ما يقوله في حدوث المفعول إذ لا فرق بينهما في هذا المعنى .

= وانفرد أبو الهذيل عن أصحابه بقواعد عشر : الأولى : أن الله تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته ، وأنه قادر بقدرته وقدرته ذاته ، حي بحياة وحياته ذاته ، الثانية : أثبت إرادات لا محل لها يكون الله تعالى مريداً بها ، الثالثة : قال في كلام الله تعالى أن بعضه لا في محل ، وهو قول : « كن » ، وبعضه في محل كالأمر والنهي والخبر والاستخبار ، وأمر التكوين عنده غير أمر التكليف ، الرابعة : قوله في القدر مثل ما قاله أصحابه إلا أنه قدرى الأولى جبرى الآخرة ، الخامسة : قوله بانقطاع حركات أهل الخلدین وصيرورتهم إلى سكون دائم خموداً ، والسادسة : قوله في الاستطاعة أنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة ، والتفرقة بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، السابعة : قوله في الفكر قيل ورود السمع ووجوب معرفة الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق أن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص ، والأرزاق على وجهين : ما خلق الله في الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها للعباد ، والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد فما أحل منها فهو رزق وما حرم فليس برزقاً ، التاسعة : قوله بأن إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خلقه له ، وخلق له للشئ عنده غير الشئ ، بل الخلق عنده قول لا في محل ، والعاشرة : قوله إن الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر (البلتاجي) .

(١) أهل الكلام : علماء الكلام منهم الفقهاء والعلماء الذين سمو أهل المناظرة والجدل ، سواء من أهل السنة أو المعتزلة أو الشيعة أو الأشاعرة وغيرهم ، وأكثرهم من أهل الاعتزال .

واهتموا بالكلام في إثبات الحقائق والعلوم ، والكلام في القدم والحدوث ، والكلام في الصفات والأسماء ، والنبوة والرسالة ، والكلام في الأركان وغيرها ، ومن هذه المباحث نشأ ما يسمى بعلم الكلام (البلتاجي) .

ومن الأجوبة الحاصرة أن يُقال : خلق الله إما أن يجوز تعليله أو لا ، فإن لم يجز تعليله كان هذا هو التقرير الأول . وعلى هذا التقرير فلا يسمى هذا عبثاً ، وإذا سماه المسمى عبثاً لم تكن تسميته عبثاً قدحاً فيما تحقق ، فإننا نتكلم على تقدير امتناع التعليل ، وإذا كان التعليل ممتنعاً وجب القول به ، ولو سماه المسمى بأى شىء سماه ، وإن جاز تعليله فلا يخلو إما أن يجوز تعليله بعلة حادثة وإما أن لا يجوز ، فإن قيل : لا يجوز ذلك ، لزم كون العلة قديمة وامتنع على هذا التقدير قدم المعلول ، فإننا نتكلم على تقدير جواز تعليل المفعول الحادث بعلة قديمة ، وإن قيل : يجوز تعليله بعلة حادثة ، أمكن القول بذلك .

ثم إما أن يُقال : يجوز تعليل الحوادث بعلة متناهية للفاعل لثلا يلزم أن يقوم به شىء حادث يجب أن يقوم به لحكمة ، وإن كانت مقدورة مرادة له ، فإن قيل بالأول لزم كون العلة الحادثة منفصلة عنه ، ولزم على هذا كون الفاعل يحدث الحوادث بعد أن لم تكن لعلة حادثة بغيره من غير حدوث سبب يوجب أول الحوادث ولا قيام حادث بالمحدث ، وإن قيل : بل لا يجوز أن يحدث الحوادث لغير معنى يعود إليه بل يجب أن يقوم به ما هو السبب والحكمة فى حدوث الحوادث ، فإنه يجب القول بذلك .

ثم إما أن يقال : هذا يستلزم التسلسل أو لا يستلزمه ، فإن قيل : لا يستلزمه ، لم يكن التسلسل على هذا التقدير محذوراً لأن التقدير أنه يجوز تعليل أفعاله بعلة حادثة وأن ذلك يستلزم التسلسل .

● الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، والتسلسل على هذا غير ممتنع :

ومن المعلوم أن الأمر الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، فإنه لو استلزم ممتنعاً لكان ممتنعاً بغيره وإن كان جائزاً بنفسه ، والتقدير أنه جائز جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه . وما كان جائزاً جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه لم يلزمه ما يمتنع ثبوته فيكون التسلسل على هذا التقدير غير ممتنع .

● الجواب عن أصل السؤال يمنع مقدماته الست :

فهذا جواب عن السؤال من غير التزام قول بعينه ، بل نبين أنه ليس فى نفس الأمر محذور ، ولكن السؤال مبنى على ست مقدمات : لزوم العبث ، وأنه منتف ، ولزوم قَدَم المفعول ، وأنه منتف ، ولزوم التسلسل ، وأنه منتف .

فصاحب القول الأول يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم العبث ، وصاحب القول الثانى يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم قَدَم المفعول ، وصاحب القول الثالث يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم التسلسل ، أو يقول : لا أُسَلِّم أن التسلسل فى الآثار ممتنع . فهذه أربع ممانعات لا بد منها . ويمتنع أن تكون كلها فاسدة بل لا بد من صحة واحد منها وأيها صح اندفع السؤال به وهو المقصود . وذلك لأن القسمة العقلية تُحصَر من الأقسام فيما ذُكِر ، فَمَنْ تَوَجَّه عنده أحد الأقسام قال به ، ونحن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : الذَّب عن مجموع المسلمين ، فإنَّ هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقَدَم العالم ، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه فى جواب شبهة القائلين بقَدَم العالم .

ومن جملة أجوبتهم أن يُقال : هذا السؤال ليس مختصاً بحدوث العالم ، بل هو وارد فى كل ما يحدث فى الوجود من الحوادث ، والحدوث مشهود محسوس متفق عليه بين العقلاء . فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السموات والأرض يورَد عليه نظيره فى الحوادث المشهودة .

وقد نبهنا على جنس ما تحتاج به كل طائفة من الطوائف فى هذا المقام لكن استقصاء الكلام فى ذلك لا تسعه هذه الأوراق ، وَمَنْ فهم ما كُتِبَ انفتح له

الكلام فى هذا الباب وأمكنه أن يحصل تمام الكلام فى جنس هذه المسائل ، فإن الكلام فيها بالتدرىج مقاماً بعد مقام هو الذى يحصل به المقصود ، وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها ، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها . فلهذا يجب أن يكون الخطاب فى المسائل المشككة بطريق ذكر كل قول ومعارضة الآخر حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، والله سبحانه أعلم

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح حديث عمران بن حصين المرفوع :

« كان الله ولم يكن شيء قبله » (١)

الحمد لله نستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً .

فصل

فى خلق الله هذا العالم .. وأول شيء خلقه وكتابته المقادير

فى صحيح البخارى وغيره من حديث عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « يا بنى تميم ، اقبلوا البشرى » قالوا : قد بشرتنا فأعطنا ، فأقبل على أهل اليمن فقال : « يا أهل اليمن ، اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم » فقالوا : قد قبلنا يا رسول الله . قالوا : جئناك لنتفق فى الدين ، ولنسألك عن أول هذا الأمر ، فقال : « كان الله ولم يكن شيء قبله » - وفى لفظ : « معه » ، وفى لفظ : « غيره » - « وكان عرشه على الماء » ، وكتب فى الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض » - وفى لفظ : « ثم خلق السموات والأرض » . ثم جاءنى رجل فقال : أدرك ناقتك ، فذهبت فإذا السراب ينقطع دونها ، فوالله لوددت أنى تركتها ولم أقم .

قوله : « كتب فى الذكر » يعنى اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾ (٢) - أى من بعد اللوح المحفوظ ، يسمى ما يكتب

(١) منقولة من الجزء الحادى والثلاثين من كتاب « الكواكب الدرارى » الموجود بالمكتبة

(٢) الأنبياء : ١٠٥

الظاهرية بدمشق المحروسة .

فى الذكر ذكرأ كما ىسمى ما ىكتب فىه كتابأ كقوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴾ (١) .

والناس فى هذا الحديث على قولين : منهم من قال : إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجودأ وحده ، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث ، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها وأعيانها مسبقة بالعدم ، وأن جنس الزمان حادث لا فى زمان ، وجنس الحركات والمتحركات حادث ، وأن الله صار فاعلأ بعد أن لم يكن يفعل شيئأ من الأزل إلى حين ابتدأ الفعل ولا كان الفعل ممكناً .

ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول : وكذلك صار متكلماً بعد أن لم يكن يتكلم بشىء ، بل ولا كان الكلام ممكناً له . ومنهم من يقول : الكلام يوصف به بأنه يقدر عليه ، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، بل هو أمر لازم لذاته بدون قدرته ومشيئته . ثم هؤلاء منهم من يقول : هو المعنى دون اللفظ المقروء عبر عنه بكل من التوراة والإنجيل والزبور والفرقان . ومنهم من يقول : بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل ولا تزال ، وكل ألفاظ الكتب التى أنزلها وغير ذلك .

والقول الثانى فى معنى الحديث : أنه ليس مراد الرسول هذا ، بل إن الحديث يناقض هذا ، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذى خلقه الله فى ستة أيام ثم استوى على العرش ، كما أخبر القرآن العظيم بذلك فى غير موضع ، فقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (٢) ، وقد ثبت فى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ أنه قال : « قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ » فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم

(٢) هود : ٧

(١) الواقعة : ٧٧ - ٧٨

المخلوق فى ستة أيام وكان حينئذ عرشه على الماء ، كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذى رواه البخارى فى صحيحه عن عمران رضى الله عنه . ومن هذا الحديث الذى رواه أبو داود والترمذى وغيرهما عن عبادة بن الصامت عن النبى ﷺ أنه قال : « أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب . قال : وما أكتب ؟ قال : ما هو كائن إلى يوم القيامة » فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان مخلوقاً قبل خلق السموات والأرض ، وهو أول ما خلق من هذا العالم ، وخلق بعد العرش كما دلت عليه النصوص ، وهو قول جمهور السلف ، كما قد ذكرت أقوال السلف فى غير هذا الموضع . والمقصود هنا بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .

● معنى الحديث : بيان بدء خلق هذا العالم المشاهد لا الخلق مطلقاً :

والدليل على هذا القول الثانى وجوه :

أحدها : أن قول أهل اليمن : « جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر » إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم أو جنس المخلوقات ، فإن كان المراد هو الأول كان النبى ﷺ قد أجابهم لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم ، وإن كان المراد الثانى ، لم يكن قد أجابهم لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقاً بل قال : « كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شيء » ، ثم خلق السموات والأرض « فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض ، لم يذكر خلق العرش ، مع أن العرش مخلوق أيضاً ، فإنه يقول : ﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (١) وهو خالق كل شيء : العرش وغيره ، ورب كل شيء : العرش وغيره . وفى

(١) التوبة : ١٢٩

حديث أبى رزين قد أخبر النبى ﷺ بخلق العرش . وأما فى حديث عمران فلم يُخبر بخلقه ، بل أخبر بخلق السموات والأرض ، فعُلِمَ أنه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقاً .

وإذا كان إنما أجابهم بهذا عُلِمَ أنهم إنما سألوه عن هذا لم يسألوه عن أول الخلق مطلقاً ، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجبههم عما سألوه عنه ، بل هو ﷺ منزّه عن ذلك ، مع أن لفظه إنما يدل على هذا لا يدل على ذكره أول الخلق ، وإخباره بخلق السموات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض ، فإنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب ، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر ، فعُلِمَ أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بذلك كما نطق فى أولها : فى أول الأمر خلق الله السموات والأرض . وبعضهم يشرحها : فى البدء - أو فى الابتداء - خلق الله السموات والأرض .

والمقصود : أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض ، وأنه كان الماء غامراً للأرض ، وكانت الريح تهب على الماء ، فأخبر أنه حينئذ كان هذا ماءً وهواءً وتراباً ، وأخبر فى القرآن العظيم أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام وكان عرشه على الماء ، وفى الآية الاخرى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً ، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (١) وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خُلِقَتْ من بخار الماء وهو الدخان .

والمقصود هنا : أن النبى ﷺ أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتداء خلق السموات والأرض ، فدل على أن قولهم : « جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر » كان مرادهم خلق هذا العالم . والله أعلم .

● المراد بالأمر متعلقه وهو العالم بالمأمور لا كلمة التكوين
« كن » :

الوجه الثانى : أن قولهم : « هذا الأمر » إشارة إلى حاضر موجود ، والأمر يُراد به المصدر ويُراد به المفعول به وهو المأمور الذى كونه الله بأمره ، وهذا مرادهم فإن الذى هو قوله ^(١) ليس مشهوداً مشاراً إليه بل المشهود المشار إليه هذا المأمور به قال تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ونظائره متعددة . ولو سأله عن أول الخلق مطلقاً لم يشيروا إليه بـ « هذا » فإن ذاك لم يشهدوه فلا يشيرون إليه بـ « هذا » ، بل لم يعلموه أيضاً فإن ذاك لا يُعلم إلا بخبر الأنبياء ، والرسول ﷺ لم يخبرهم بذلك ، ولو كان قد أخبرهم به لما سأله عنه ، فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود .

الوجه الثالث : أنه قال : « كان الله ولم يكن شىء قبله » - وقد روى : « معه » ، وروى : « غيره » - والألفاظ الثلاثة فى البخارى ، والمجلس كان واحداً ، وسؤالهم وجوابه كان فى ذلك المجلس ، وعمران الذى روى الحديث لم يقم منه حين انقضى المجلس ، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس ، وهو المخبر بلفظ الرسول فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ ، والآخرون رويها بالمعنى . وحينئذ فالذى ثبت عنه لفظ « القبل » فإنه قد ثبت فى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه كان يقول فى دعائه : « أنت الأول فليس قبلك شىء ، وأنت الآخر فليس بعدك شىء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شىء ، وأنت الباطن فليس دونك شىء » وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ^(٤) .

(١) كذا فى الأصل ، ولعل صوابه : فإن الأمر الذى هو قوله للشىء « كن » فيكون .

(٤) الحديد : ٣

(٣) النحل : ١

(٢) الأحزاب : ٣٨

● الرواية الصحيحة : « ولم يكن شئ قبله » ومعناها :

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ « القبل » فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله واللفظان الآخران لم يثبت (١) واحد منهما أبداً ، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل : « كان الله ولا شئ قبله » مثل الحميدى والبغوى وابن الأثير وغيرهم . وإذا كان إنما قال : « كان الله ولم يكن شئ قبله » لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق .

الوجه الرابع : أنه قال فيه : « كان الله ولم يكن شئ قبله » ، أو معه ، أو غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شئ » فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ الواو ، لم يذكر في شئ منها « ثم » ، وإنما جاء « ثم » في قوله : « خلق السموات والأرض » وبعض الرواة ذكر فيه خلق السموات والأرض بـ « ثم » وبعضهم ذكرها بالواو . فأما الجمل الثلاث المتقدمة فالرواة متفقون على أنه ذكرها بلفظ الواو ، ومعلوم أن لفظ الواو لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور ، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض ، وإن قُدِّرَ أن الترتيب مقصود ، إما من ترتيب الذكر لكونه قَدِّمَ بعض ذلك على بعض ، وإما من الواو (٢) عند مَنْ يقول به ، فإنما فيه تقديم كونه على العرش على الماء ، وتقديم كون العرش على الماء على كتابته في الذكر كل شئ ، وتقديم كتابته في الذكر كل شئ على تقديم خلق السموات والأرض ، وليس في هذا ذكر أول المخلوقات مطلقاً ، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء وإن كان ذلك مخلوقاً كما أخبر به في مواضع أخر ، لكن في جواب أهل اليمن إنما كان مقصود إخباره إياهم عن بدء خلق السموات والأرض وما بينهما وهى المخلوقات التى خُلِقَتْ فى ستة أيام لا بابتداء ما خلقه الله قبل ذلك .

(١) لعل أصله : « لا يثبت » لتأكيد بكلمة « أبداً » التى بمعنى المستقبل .

(٢) لعل أصله : من جعل الواو لترتيب ... إلخ .

● خلق السموات والأرض بعد خلق العرش وكونه على الماء :

الوجه الخامس : أنه ذكر تلك الأشياء بما يدل على كونها ووجودها ، ولم يتعرض لابتداء خلقها ، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقها ، وسواء أكان قوله : « وخلق السموات والأرض » أو « ثم خلق السموات والأرض » فعلى التقديرين أخبر بخلق ذلك ، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن ، وإن كان قد خُلِقَ من مادة ، كما في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : « خلق الله الملائكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وُصِفَ لكم » فإن كان لفظ الرسول ﷺ : « ثم خلق » فقد دل على أن خلق السموات والأرض بعد ما تقدم ذكره من كون عرشه على الماء ومن كتابته في الذكر ، وهذا اللفظ أولى بلفظ رسول الله ﷺ لما فيه من تمام البيان وحصول المقصود بلفظة الترتيب ، وإن كان لفظه « الواو » فقد دل سياق الكلام على أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض بعد ذلك ، وكما دل على ذلك سائر النصوص ، فإنه قد عُلِمَ أنه لم يكن مقصوده الإخبار بخلق العرش ولا الماء فضلاً عن أن يقصد أن خلق ذلك كان مقارناً لخلق السموات والأرض ، وإذا لم يكن في اللفظ ما يدل على خلق ذلك إلا مقارنة خلقه لخلق السموات والأرض وقد أخبر عن خلق السموات مع كون ذلك ، عُلِمَ أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض حين كان العرش على الماء كما أخبر بذلك في القرآن ، وحينئذ يجب أن يكون العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض كما أخبر بذلك في الحديث الصحيح حيث قال : « قَدَّرَ الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » فأخبر أن هذا التقدير السابق لخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة حين كان عرشه على الماء .

● ما يصح من وجوه الحديث المحتملة وما لا يصح :

الوجه السادس : أن النبي ﷺ إما أن يكون قد قال : « كان ولم يكن قبله شيء » ، وإما أن يكون قد قال : « ولا شيء معه » ، أو « غيره » . فإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع

الحوادث ، وإن كان قد قال الثانى أو الثالث فقولہ : « ولم يكن شئ معه وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر » إما أن يكون مراده : أنه حين كان لا شئ معه كان عرشه على الماء ، أو كان بعد ذلك كان عرشه على الماء ، فإن أراد الأول كان معناه : لم يكن معه شئ من هذا الأمر المسؤول عنه وهو هذا العالم ، ويكون المراد : أنه كان الله قبل هذا العالم المشهود وكان عرشه على الماء ، وأما القسم الثالث - وهو أن يكون المراد به : كان لا شئ معه وبعد ذلك كان عرشه على الماء وكتب في الذكر ثم خلق السموات والأرض - فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقاً ، بل ولا فيه إخباره بخلق العرش والماء ، بل إنما فيه إخباره بخلق السموات والأرض ، ولا صرّح فيه بأن كون عرشه على الماء كان بعد ذلك ، بل ذكره بحرف الواو ، الواو للجمع المطلق والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإذا كان لم يبيّن الحديث أول المخلوقات ولا ذكر ما كان خلق العرش الذى أخبر أنه كان على الماء مقروناً بقوله : « كان الله ولا شئ معه » ، دل ذلك على أن النبي ﷺ لم يقصد الإخبار بوجود الله وحده قبل كل شئ وبابتداء المخلوقات بعد ذلك إذ لم يكن لفظه دالاً على ذلك ، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض

الوجه السابع : أن يُقال : لا يجوز أن يُجزم بالمعنى الذى أرادہ الرسول ﷺ إلا بدليل يدل على مراده ، فلو قُدِّرَ أن لفظه يحتمل هذا المعنى وهذا المعنى لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل ، فيكون إذا كان الراجع هو أحدهما لمن جزم بأن الرسول ﷺ إن أراد ذلك المعنى الآخر فهو مخطئ (١) .

الوجه الثامن : أن يُقال : هذا المطلوب لو كان حقاً لكان أجلاً من أن يُحتج عليه بلفظ محتمل في خبر لم يروه إلا واحد ، ولكان ذكر هذا في القرآن والسنة

(١) كذا في الأصل وليحرر .

من أهم الأمور لحاجة الناس إلى معرفة ذلك لما رقع فيه من الاشتباه والنزاع واختلاف الناس ، فلما لم يكن في السُّنة ما يدل على هذا المطلوب لم يجز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث بسياقه ، وإنما سمعوا أن النبي ﷺ قال : « كان ولا شيء معه » فظنوه لفظاً ثابتاً مع مجردة عن سائر الكلام الصادر عن النبي ﷺ وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالى على كل شيء ، وبنوا على هذين الظنين نسبة ذلك إلى النبي ﷺ ، وليس عندهم بوحدة من المقدمتين علم بل ولا ظن يستند إلى أمانة ، وهب أنهم لم يجزموا بأن مراده المعنى الآخر فليس عندهم ما يوجب الجزم بهذا المعنى ، وجاء بينهم الشك وهم ينسبون إلى الرسول ما لا علم عندهم بأنه قاله . وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) . وهذا كله لا يجوز .

الوجه العاشر : أنه قد زاد فيه بعض الناس : « وهو الآن على ما عليه كان » وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده ، وليست في شيء من الروايات . ثم إن منهم من يتأولها على أنه ليس معه الآن موجود ، بل وجوده عين وجود المخلوقات كما يقوله أهل وحدة الوجود الذين يقولون : « عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق » ، كما يقوله ابن عربي وابن سبعين والقونوي والتلمساني وابن الفارض ونحوهم (٣) ، وهذا القول مما يُعلم بالاضطرار شرعاً وعقلاً أنه باطل .

(١) الإسراء : ٣٦

(٢) الأعراف : ٣٣

(٣) ابن عربي : هو أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائفي الأندلسي (توفي عام ٦٣٨ هـ) ، وابن سبعين هو : أبو محمد عن الحق بن إبراهيم الإشبيلي (توفي عام ٦٦٨ هـ) ، والقونوي هو : محمد بن إسحاق (توفي عام ٦٧٣ هـ) ، والتلمساني : هو عفيف الدين سليمان بن علي (توفي عام ٦٩٠ هـ) ، وابن الفارض : هو عمر بن علي (توفي عام ٦٣٢ هـ) . ومن القائلين بالوحدة والاتحاد - عدا هؤلاء : الحلاج ، والشعري ، وابن أخلي ، وسهل التستري ، وابن مطرف ، والصفار ، وابن اللباج ، وأبو الحسن ، وابن عياش المالقي ، وعبد الواحد بن المؤخر ، والأبيكي العجمي ، وأبو يعقوب بن مبشر ، وانظر ج ١ هامش ص ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ج ٤ هامش ص ٩ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣١ للتعريف بابن عربي وابن سبعين ، والقونوي ، والتلمساني ، وابن الفارض ، والحلاج (البلتاجي) .

● قاعدة حدوث العالم وسبق الحوادث بالعدم لا أصل لها من النقل :

الوجه الحادى عشر : أن كثيراً من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع : أن الحوادث لها ابتداء ، وأن جنس الحوادث مسبوق بالعدم إذا (١) لم يجدوا فى الكتاب والسنة ما ينطق به مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى ، كما يوجد مثل هذا فى كتب أكثر أهل الكلام المبتدع فى الإسلام الذى ذمه السلف وخالفوا به الشرع والعقل . وبعضهم يحكيه إجماعاً للمسلمين ، وليس معهم بذلك نقل لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن الكتاب والسنة ، فضلاً عن أن يكون هو قول جميع المسلمين .

● كثير من الناس يجهل الحق لأنه يكتفى بالمذاهب الخلافية عن قول الرسل :

وبعضهم يظن أن من خالف ذلك فقد قال بقديم العالم ووافق الفلاسفة الدهرية ، لأنه نظر فى كثير من كتب الكلام فلم يجد فيها إلا قولين : قول الفلاسفة القائلين بقديم العالم إما صورته وإما مادته ، سواء قيل : هو موجود بنفسه أو معلول لغيره . وقول من رد على هؤلاء من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة والكرامية (٢) الذين يقولون : إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بشيء ، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب أصلاً .

وطائفة أخرى كالكلابية (٣) ومن وافقهم يقولون : بل الكلام قديم العين إما معنى واحد ، وإما أحرف وأصوات قديمة أزلية قديمة الأعيان ، ويقول هؤلاء : إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بمشيئته وقدرته ثم حدث ما يحدث .

(١) لم يظهر لنا معنى هذا الظرف هنا .

(٢) الجهمية : أصحاب جهنم بن صفوان ، والمعتزلة : أصحاب واصل بن عطاء ، والكرامية : أصحاب أبى عبد الله محمد بن كرام (البلتاجى) .

(٣) للتعريف بالكلابية انظر ج ٣ هامش ص ٣٨ (البلتاجى) .

بقُدْرته ومشِيئته ، إما قائماً بذاته أو منفصلاً عنه عند مَنْ يُجَوِّز ذلك ، وإما منفصلاً عنه عند مَنْ لم يُجَوِّز قيام ذلك بذاته .

ومعلوم أنَّ هذا القول أشبه بما أخبرت به الرسل من أنَّ الله خالق كل شيء ، وأنَّ الله خلق السموات والأرض في ستة أيام ، فَمَنْ ظنَّ أنه ليس للناس إلا هذان القولان وكان مؤمناً بأنَّ الرسل لا يقولون إلا حقاً يظنُّ أنَّ هذا قول الرسل ومَنْ اتبعهم . ثم إذا طُوبى بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك ولم يمكن لأحد أن يأتي بآية ولا حديث يدل على ذلك ، لا نصاً ولا ظاهراً ، بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان .

وقد جعلوا ذلك معنى حدوث العالم الذى هو أول مسائل أصول الدين عندهم . فيبقى أصل الدين الذى هو دين الرسل عندهم ليس عندهم ما يعلمون به أنَّ الرسول قاله ولا فى العقل ما يدل عليه . بل العقل والسمع يدل على خلافه . ومَنْ كان أصل دينه الذى هو عنده دين الله ورسوله لا يعلم أنَّ الرسول جاء به كان من أضل الناس فى دينه .

الوجه الثانى عشر : أنهم لما اعتقدوا أنَّ هذا هو دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم ، وعمدتهم التى هى أعظم الحجج ، مبناها على امتناع حوادث لا أول لها ، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة وسموا ذلك إثباتاً لحدوث الأجسام ، فلزمهم على ذلك نفى صفات الرب عزَّ وجلَّ ، وأنه ليس له علم ولا قُدرة ولا كلام يقوم به ، بل كلامه مخلوق منفصل عنه ، وكذلك رضاه وغضبه ، والتزموا على ذلك أنَّ الله لا يُرى فى الآخرة ، وأنه ليس فوق العرش ، إلى غير ذلك من اللوازم التى نفوا بها ما أثبتته الله ورسوله ، وكان حقيقة قولهم تكذيباً لما جاء به الرسول ﷺ ، وتسلب أهل العقول على تلك الحجج التى لهم فبيّنوا فسادها .

● تسلط الدهرية على جهلة المتكلمين النفاة :

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدّم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فسادهم . ثم لما ظنوا أنّ هذا قول الرسول ﷺ واعتقدوا أنه باطل قالوا : إنّ الرسول لم يُبيّن الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها ، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به . فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات ، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة ، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان : قول أولئك المتكلمين وقولهم . وقد رأوا أنّ قول أولئك باطل فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم ، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدّم الأفلاك حجة عقلية أصلاً وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله ﷺ .

الوجه الثالث عشر : أنّ الغلط في معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة ، بل المعقول الصريح ، فإنه أوقع كثيراً من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال ، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين : قول الدهرية القائلين بالقدّم . وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل مُعطلاً عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته ، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فسادهم وتناقضه ، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين ، وهذه حال من لا يُحصى منهم ، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره .

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارناً للفاعل أزلاً وأبداً ، وصريح العقل يقتضي بأنه لا بد أن يتقدم الفاعل على فعله ، وأنّ تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه بل هو معه أزلاً وأبداً أمر يناقض صريح العقل . وقد استقر في الفطر أنّ كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن .

ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السموات والأرض بما يفهم (١) جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم يكونا ، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفِطْر ، ولم يقله إلا شذمة قليلة من الدهرية كابن سينا (٢) وأمثاله .

• الرد على نظريات الفلاسفة في الخلق وعِلَّتْه :

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كأرسطو وأتباعه فلا يقولون إن الأفلاك معلولة لعلّة فاعلة كما يقوله هؤلاء ، بل قولهم وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء . وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم فوجدوا أن الفاعل صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلاً ، ورأوا صريح العقل يقضى بأنه إذا صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً ، فلا بد من حدوث شيء (٣) ، وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكناً بعد أن كان ممتنعاً بلا حدوث ، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث وأن حدث جنس الوقت ممتنع ، فصاروا يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء أنه يلزم الجمع بين النقيضين وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه فيكون الفعل مقارناً غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثاً مسبقاً بالعدم ، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبقاً بالعدم ، ووجدوا عقولهم تقصر بما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفي ، والجمع بين النقيض ممتنع ، فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك .

(١) قوله : « بما يفهم ... » إلخ خبر « كان » لا متعلق بقوله : « أخبر » .

(٢) للتعريف بابن سينا انظر ج ٥ هامش ص ١٠٤ (البلتاجي) .

(٣) أي أوجب كونه فاعلاً على أصولهم .

● وجوب كون كلام الحى وفعله بمشيئته كليهما شيئاً بعد شئ :

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة ولم يُمَيِّزُوا فى المعقولات بين المشتبهات ، وذلك أن العقل يُفَرِّق بين كون المتكلم متكلماً بشئ بعد شئ دائماً ، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شئ دائماً ، وبين آحاد الفعل والكلام ، فيقول كل واحد من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقاً بالفاعل وأن يكون مسبوقاً بالعدم ، ويشتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلاً وأبداً ، وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلاً بعد فعل فهذا من كمال الفاعل ، فإذا كان الفاعل حياً ، وقيل إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمة أهل الحديث كالبخارى والدارمى وغيرهما ، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء وبما شاء ونحو ذلك ، كما قاله ابن المبارك وأحمد وغيرهما من أئمة أهل الحديث والسنة - كان كونه متكلماً أو فاعلاً من لوازم حياته ، وحياته لازمة له ، فلم يزل متكلماً فعلاً مع العلم بأن الحى يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته ، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل ، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق ، ولا نقول إنه كان فى وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق ^(١) والذى ليس له قدرة هو عاجز ، ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً مالكاً ، لا شبه له ولا كيف .

(وقال فى موضع آخر ^(٢) : فقلنا قد أعظمتكم على الله الفرية حتى زعمتم أنه لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التى تُعبد من دون الله ، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان ، فلما ظهرت عليه الحجة قال : إن الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق ، وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم

(١) أصل العبارة : « ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة فقدّر » .

(٢) الظاهر أن هذه الجملة مدرجة فى شرح الحديث نقلها صاحب الكواكب أو غيره من الموضع الآخر ، وقد جعلناها بين علامتين هكذا () .

الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففى مذهبكم قد كان فى وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم . وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً (١) ، فتعالى الله عن هذه الصفة بل إنه لم يزل متكلماً إذا شاء . ولا نقول إنه كان لا يعلم حتى خلق علماً فعلم ، ولا نقول إنه كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة . ثم ساق كلامه رضى الله عنه { .

فليس مع الله شيء (٢) من مفعولاته قديم معه . لا بل هو خالق كل شيء وكل ما سواه مخلوق له ، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وإن قدر أنه لم يزل خالقاً فعالاً . وإذا قيل إن الخلق صفة كمال لقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (٣) أفلا أمكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم وليس مع الله شيء قديم . وهذا أبلغ فى الكمال من أن يكون معطلاً غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً والفعل ممكناً له بلا سبب . وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أزلاً وأبداً فهذا فى الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله ، فإن كون الفاعل مقارناً لمفعوله أزلاً وأبداً مخالف لصريح المعقول .

فهؤلاء الفلاسفة الدهرية - وإن ادّعوا أنهم يشبتون دوام الفاعلية - فهم فى الحقيقة معطلون للفاعلية ، وهى الصفة التى هى أظهر صفات الرب تعالى . ولهذا وقع الإخبار بها فى أول ما نزل على الرسول ﷺ ، فإن أوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٤) فأطلق الخلق ثم خص الإنسان ، وأطلق التعليم ثم خص التعليم بالقلم ، والخلق يتضمن فعله ، والتعليم يتضمن قوله ، فإنه يعلم بتكليمه ، وتكليمه بالإيحاء وبالتكلم من وراء

(١) بياض فى الأصل .

(٢) هذا الكلام متصل بما قبل الجملة المدرجة .

(٣) النحل : ١٧

(٤) العلق : ١ - ٥

حجاب وإرسال رسول يوحى بإذنه ما يشاء ، قال تعالى : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ * الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (٤) .

● بطلان قول الفلاسفة فى الإله لأنه تعطيل للصفات :

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم فى الحقيقة أنه لم يخلق ولم يعلم ، فإن ما يثبتونه من الخلق والتعليم إنما يتضمن التعطيل ، فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارناً له أزلاً وأبداً ، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولاً له ، فإن الفاعل لا بد أن يتقدم على فعله ، وعندهم أنه لا يعلم شيئاً من جزئيات العلم ، والتعليم فرع العلم ، فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع أن يُعَلِّمَهَا غيره ، وكل موجود فهو جزئى لا كلى ، كذا الكليات إنما وجودها فى الأذهان لا فى الأعيان ، فإذا لم يعلم شيئاً من الجزئيات لم يعلم شيئاً من الموجودات ، فامتنع أن يُعَلِّمَ غيره شيئاً من العلم بالموجودات المعينة .

ومن قال منهم : « لا يعلم لا كلياً ولا جزئياً » فقوله أقبح . ومن قال : « يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة » ، فهو عندهم لا يعلم شيئاً من الحوادث ولا يُعَلِّمُهَا لأحد من خلقه ، كما يقتضى قولهم أنه لم يخلقها ، فعلى قولهم لا خلق ولا علم ، وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو ، فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم ولا جعله علّة فاعلة ، بل الذى أثبت أنه علّة غائية يتحرك الفلك لتشبيهه به كتحرريك المعشوق للعاشق ، وصرّح بأنه لا يعلم الأشياء . فعنده لا خلق

(٢) آل عمران : ٦١

(١) النساء : ١١٣

(٤) الرحمن : ١ - ٥

(٣) طه : ١١٤

ولا علم . وأول ما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (١) .

● وجوب الاجتماع في كل أسبوع للعبادة شكراً لله على خلق السموات والأرض :

الوجه الرابع عشر : أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له ، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته وهي المخلوقات المشهودة الموجودة ، من السموات والأرض وما بينهما ، فأخبر الكتاب الذي لم يأت من عنده كتاب أهدى منه بأنه خلق أصول هذه المخلوقات الموجودة المشهودة في ستة أيام ثم استوى على العرش . وشرع أهل الإيمان (٢) أن يجتمعوا كل أسبوع يوماً يعبدون الله فيه ويحتفلون بذلك ، ويكون ذلك آية على الأسبوع الأول الذي خلق الله فيه السموات والأرض . ولما لم يُعرف الأسبوع إلا بخبر الأنبياء فقد جاء في لغتهم عليهم السلام أسماء أيام الأسبوع فإن النفس يتبع النصوص (٣) فالاسم يُعبّر عما تصوره ، فلما كان تصور اليوم والشهر والحول معروفاً بالعقل تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك ، وأما الأسبوع فلما لم يكن في مجرد العقل ما يوجب معرفته ، فإنما عُرف بالسمع ، صارت معرفته عند أهل السمع المتلقين عن الأنبياء دون غيرهم ، وحينئذ فأخبروا الناس بخلق هذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه وأنه خلقه في ستة أيام ، وأما ما خلقه قبل ذلك شيئاً بعد شيء فهذا بمنزلة ما سيخلقه بعد قيام القيامة ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما . وهذا مما لا سبيل للعباد إلى معرفته

(٢) لعله : لأهل الإيمان .

(١) العلق : ١ - ٥

(٣) كذا في الأصل وهو غير ظاهر ، وإنما المعنى الذي يدل عليه المقام أن التسمية تتبع التصور

فالاسم يعبر عما تصوره واضحه .

تفصيلاً . ولهذا قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم » (رواه البخارى) . فالنبي ﷺ أخبرهم ببدء الخلق إلى دخول أهل الجنة والنار منازلهما .

وقوله : « بدأ الخلق » مثل قوله فى الحديث الآخر : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » فإن الخلائق هنا المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش وكونه على الماء . ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو التقدير لخلق هذا العالم ، كما فى حديث القلم : أن الله لما خلقه قال : اكتب ، قال : وماذا أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة . وكذلك فى الحديث الصحيح : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » ، وقوله فى الحديث الآخر الصحيح : « كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شيء ، ثم خلق السموات والأرض » يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه من ذلك فإن لفظ « كل شيء » يعم فى كل موضع بحسب ما سقت له ، كما فى قوله : ﴿ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) ، و ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، و ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٤) ، ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٥) ، و ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٦) ، ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ (٧) ، وأخبرت الرسل بتقدم أسمائه وصفاته كما فى قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ (٨) ، ﴿ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾ (٩) ، ﴿ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (١٠) ... وأمثال ذلك .

(٣) الرعد : ١٦

(٦) الأنعام : ٤٤

(٩) النساء : ٥٨

(٢) البقرة : ١٠٦

(٥) النمل : ٢٣

(٨) النساء : ١٥٨

(١) البقرة : ٢٩

(٤) الأحقاف : ٢٥

(٧) الذاريات : ٤٩

(١٠) النساء : ٢٣

● كمال الله بذاته لذاته وحده عليه أزلاً وأبداً :

قال ابن عباس : « كان ولا يزال » ولم يقيد كونه بوقت دون وقت ، ويمتنع أن يحدث له غيره صفة ، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره سبحانه ، فهو المستحق لغاية الكمال ، وذاته هي المستوجبة لذلك . فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله على غيره ، بل نفسه المقدسة ، وهو المحمود على ذلك أزلاً وأبداً ، وهو الذي يحمد نفسه ويثنى عليها بما يستحقه . وأما غيره فلا يحصى ثناءً عليه بل هو نفسه كما أثنى على نفسه ، كما قال سيد ولد آدم في الحديث الصحيح : « اللهم إني أعوذُ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذُ بك منك ، لا أحصى ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » .

وإذا قيل : « لم يكن متكلاً ثم تكلم » ، أو قيل : « كان الكلام ممتنعاً ثم صار ممكناً له » ، كان هذا - مع وصفه له بالنقص في الأزل ، وأنه تجدد له الكمال ، ومع تشبيهه له بالمخلوق الذي ينتقل من النقص إلى الكمال - ممتنعاً من جهة أن الممتنع لا يصير ممكناً بلا سبب ، والعدم المحض لا شيء فيه ^(١) ، فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكناً بلا سبب حادث . وكذلك إذا قيل : « كلامه كله معنى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة » ، كان هذا في الحقيقة تعطيلاً للكلام وجمعاً بين المتناقضين إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له ، بل يمتنع أن يكون موجوداً مع أنه لا مدح فيه ولا كمال ، وكذلك إذا قيل : « كلامه كله قديم العين ، وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس فيه قدرة ولا مشيئة » ، كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده في المعقول لا كمال فيه إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شا .

أما قول من يقول : « ليس كلامه إلا ما يخلقه في غيره » فهذا تعطيل للكلام من كل وجه ، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قداماء الجهمية ، وهو سلب للصفات إذ فيه من التناقض والفساد حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا

(١) كذا في الأصل والمعنى المراد : أنه ليس فيه شيء من معنى السببية .

لوازمه ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين ، بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهى ويخبر ويبشر وينذر وينادي من غير أن يقوم به شيء من ذلك ، كما قالوا : « إنه يريد ويحب ويبغض ويغضب من غير أن يقوم به شيء من ذلك » ، وفى هذا من مخالفة صريح العقول وصحيح المنقول ما هو مذكور فى غير هذا الموضع .

● إبطال قول الفلاسفة بقدم العالم :

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذي يخلقه فى غيره ، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث فى النفوس من المعقولات والتخيلات ، وهذا معنى تكليمه لموسى عليه السلام عندهم ، فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم . ثم إذا قالوا مع ذلك : إنه لا يعلم الجزئيات ، فلا علم ولا إعلام ، وهذا غاية التعطيل والنقص ، وهم ليس لهم دليل قط على قدم شيء من العالم ، بل حججهم إنما تدل على قدم نوع الفعل ، وأنه لم يزل الفاعل فاعلاً ، أو لم يزل لفعله مدة ، أو أنه لم يزل للمادة مادة ، وليس فى شيء من أدلتهم ما يدل على قدم الفلك ولا قدم شيء من حركاته ولا قدم الزمان الذى هو مقدار حركة الفلك .

● تقدير الأيام التى خلق الله فيها السموات والأرض :

والرسل أخبرت بخلق الأفلاك ^(١) وخلق الزمان الذى هو مقدار حركتها ، مع إخبارها بأنها خلقت من مادة قبل ذلك ، وفى زمان قبل هذا الزمان ، فإنه سبحانه أخبر أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام ، وسواء قيل : إن تلك الأيام بمقدار هذه الأيام المقدرة بطلوع الشمس وغروبها ، أو قيل : إنها أكبر منها كما قال

(١) الذى فى الأصل : مدار الكوكب ومجرأه فى منازلها ، وفى اصطلاح هؤلاء الفلاسفة الذين يرد الشيخ عليهم : أن الفلك جسم صلب شفاف كروى وأن الأفلاك تسعة . سبعة منها للدرارى - السبعة المعروفة على اصطلاحهم - والثامن لجميع النجوم الثابتة ، والتاسع خال من الكواكب والنجوم ويسمونه الأطلس . وقد نقض علم الهيئة الجديد هذا الاصطلاح وأثبت بطلانه . وكلام الشيخ ليس نصاً فى إثباته وإنما يقول إن الفلك بمعناه الأعم وكيفما كان فهو مخلوق .

بعضهم : إن كل يوم قدره ألف سنة ، فلا ريب أن تلك الأيام التى خُلِقَتْ فيها السموات والأرض غير هذه الأيام وغير الزمان الذى هو مقدار حركة هذه الأفلاك . وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والأرض (١) .

وقد أخبر سبحانه أنه : ﴿ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (٢) فخلقت من الدخان . وقد جاءت الآثار عن السلف أنها خلقت من بخار الماء ، وهو الماء الذى كان العرش عليه ، المذكور فى قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (٣) فقد أخبر أنه خلق السموات والأرض فى مدة ومن مادة ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء ، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئاً كما قال : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ (٤) مع إخباره أنه خلقه من نقطة .

• معنى قوله : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ :

وقوله : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٥) فيها قولان : فالأكثر على أن المراد : أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ بَلْ مِنَ الْعَدَمِ الْمُحْضِ ؟ كما قال تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ (٦) ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَتْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٨) . وقيل : أَمْ خُلِقُوا مِنْ

(١) اليوم فى اللغة : الوقت الذى يحده ما يقع فيه كأيام العرب فى حروبها وغيرها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾ (إبراهيم : ٥) ، ومنه يوم الحساب للزمن الذى يقع فيه . فأيام خلق السموات والأرض هى الأزمنة التى خلق الله كل طور أو مقدار منها فى زمن كخلقه لمادة الأرض فى يومين وتقدير أوقاتها النباتية والحيوانية فى يومين تنمى أربعة أيام . كما فى سورة فصلت .

ولا يعلم تقدير كل يوم منها بأيامنا إلا خالقها عز وجل . (٢) فصلت : ١١

(٣) هود : ٧ (٤) مريم : ٩ (٥) الطور : ٣٥

(٦) الجاثية : ١٣ (٧) النساء : ١٧١ (٨) النحل : ٥٣

غير مادة ، وهذا ضعيف لقوله بعد ذلك : ﴿ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (١) فدل ذلك على أن التقسيم : أَمْ خُلِقُوا من غير خالق أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ؟ ولو كان المراد من غير مادة لقال : أَمْ خُلِقُوا من غير شيء أَمْ من ماء مهين ؟ فدل على أن المراد : أنا خالقهم لا مادتهم ، ولأن كونهم خُلِقُوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق ، فلو ظنوا ذلك لم يقدح في إيمانهم بالخالق بل دل على جهلهم ، ولأنهم لم يظنوا ذلك ولا يوسوس الشيطان لابن آدم بذلك ، بل كلهم يعرفون أنهم خُلِقُوا من آبائهم وأمهاتهم ، ولأن اعترافهم بذلك لا يوجب إيمانهم ولا يمنع كفرهم . والاستفهام استفهام إنكار مقصوده تقريرهم أنهم لم يُخْلَقُوا من غير شيء ، فإذا أقروا بأن خالقاً خلقهم نفعمهم ذلك ، وأما إذا أقروا بأنهم خُلِقُوا من مادة لم يُغن ذلك عنهم من الله شيئاً .

الوجه الخامس عشر : أن الإقرار بأن الله لم يزل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء هو وصف الكمال الذي يليق به وما سوى ذلك نقص يجب نفيه عنه ، فإن كونه لم يكن قادراً ثم صار قادراً على الكلام أو الفعل مع أنه وصف له فإنه يقتضى أنه كان ناقصاً عن صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته والتي هي من أظهر صفات الكمال ، فهو ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني ، فإنه إذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً فلا بد من أمر جعله قادراً بعد أن لم يكن ، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن ، وكذلك يمتنع أن يصير عالماً بعد أن لم يكن قبل هذا ، بخلاف الإنسان فإنه كان غير عالم ولا قادر ثم جعله غيره عالماً قادراً ، وكذلك إذا قالوا : « كان غير متكلم ثم صار متكلماً » .

(١) الطور : ٣٥

• عبارة الإمام أحمد في كلام الله وتكلمه بمشيئته مع التنزيه :

وهذا مما أورده الإمام أحمد على الجهمية إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكلماً .

قال : كالإنسان ، قال : فقد جمعتم بين تشبيه وكفر . وقد حكيتُ ألفاظه في غير هذا الموضع (١) .

وإذا قال القائل : « كان في الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال » ، كان هذا كلاماً متناقضاً لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل ، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادراً في الأزل ، فإن الجمع بين كونه قادراً وبين كون المقدور ممتنعاً جمع بين الضدين ، فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادراً .

وأيضاً .. يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعاً إلى كونه ممكناً بغير سبب موجب يحدد ذلك ممتنع .

وأيضاً .. فما من حال يُقدَّرُها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر . وإذا قدَّر قبل ذلك شيئاً شاء الله فالأمر كذلك ، فلم يزل قادراً والفعل ممكن وليس

(١) قال الإمام أحمد في كتاب « الرد على الزنادقة والجهمية » الذي نقله الخلال واعتمد عليه القاضي أبو يعلى وغيره : فلما ظهرت عليه الحجة قال : إن الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق ، قلنا : وكذلك بنو آدم كلامهم فقد شبهتم الله بخلقه حتى زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم في وقت من الأوقات : لا يتكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً . فقد جمعتم بين كفر وبين تشبيهه تعالى الله عن هذه الصفة ، بل نقول : إن الله لم يزل متكلماً أزلاً ولا نقول : إنه كان لا يتكلم حتى خلق كلاماً فتكلم ، ولا نقول : إنه كان لا يعلم حتى خلق علماً فعلم ، ولا نقول : إنه كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة . ولا نقول : قد كان في وقت من الأوقات ولا علم له حتى خلق علماً فعلم ، والذي لا يعلم هو جاهل ، ولا نقول : إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة له حتى خلق قدرة ، والذي ليس له قدرة عاجز . ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً متكلماً بلا متى ولا كيف .

لقدّرتّه وتمكينه من الفعل أول ، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط .

● إثبات كونه تعالى قادراً في الأزل ، ومعنى كلمة الأزل :

وأيضاً .. فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل ، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل ، بل ما من غاية ينتهى إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة ، حتى لو فُرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها وقُدِّرَ أنه كلما مضت ألف سنة فنيت خردلة - فنى الخردل كله والأزل لم ينته ، ولو قُدِّرَ أضعاف ذلك أضعافاً لا ينتهى . فما من وقت يُقَدَّرُ إلا والأزل قبل ذلك . وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً . وإذا كان ممكناً فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى ؟

وأيضاً .. فالأزل معناه عدم الأوليّة ، ليس الأزل شيئاً محدوداً ، فقولنا : « لم يزل قادراً » بمنزلة قولنا : « هو قادر دائماً » ، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له ، فكذلك إذا قيل : « لم يزل متكلماً إذا شاء ولم يزل يفعل ما شاء » ، يقتضى دوام كونه متكلماً وفاعلاً بمشيئته وقُدّرتّه ، وإذا ظن الظان أن هذا يقتضى قدم شيء معه كان من فساد تصوره ، فإنه إذا كان خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم ، فليس معه شيء قديم بقدمه . وإذا قيل : « لم يزل يخلق » كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق ، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق ، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء . وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه .

وإن قُدِّرَ أن نوعها لم يزل معه ، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل ، بل هي من كماله ، قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١) والخلق لا يزالون معه ، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله ، وبين الأزل في المستقبل مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن إذ كان كل مخلوق فله ابتداء ، ولا نجزم أن يكون له انتهاء . وهذا فرق في أعيان المخلوقات ، وهو فرق صحيح لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين ، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام فلم يُفَرِّقُوا بين كون كلامه قديماً - بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء - وبين كون الكلام المعين قديماً ، وكذلك لم يُفَرِّقُوا بين كون الفعل المعين (٢) المعين قديماً كالفعل محدث مخلوق مسبوق بالعدم ، وكذلك كل ما سواه ، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ، وبيننا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح .

● غلط الفلاسفة بعدم التفريق بين القدم بالنوع والقدم بالعين :

وإن من غلط أهل الفلسفة والكلام - أو غيرهم - فإنما هو لغلط فيهما أو في أحدهما ، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضاً لا يكذب بعضه بعضاً قال تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (٣) بعد قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ﴾ (٤) وإنما مدح مَنْ جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه . وهذه حال مَنْ لم يقبل إلا الصدق ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق ، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر ، وحال مَنْ كذب على الله

(١) النحل : ١٧

(٢) بياض في الأصل ولعله : « قديماً والشئ المعين » .

(٣) الزمر : ٣٣

(٤) العنكبوت : ٦٨

ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبته إليه أو كذب بالحق لما جاءه ، فكذب مَنْ جاءه بحق معلوم من سمع أو عقل ، وقال تعالى عن أهل النار : ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ (١) فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار ، وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (٣) أى أن القرآن حق ، فأخبر أنه سيرى عباده الآيات المشهودة المخلوقة حتى يتبين أن الآيات المتلوة المسموعة حق .

● غلط الفلاسفة والمتكلمين فى نظريات الحركة والحدوث :

ومما يُعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين : غلطهم فى الحركة والحدوث ومسمى ذلك ، فطائفة كأرسطو وأتباعه قالت : لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثاً ، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلاً لذلك بعد أن لم يكن ، وأن يكون الزمان حادثاً بعد أن لم يكن حادثاً ، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا فى زمان ، وهذه القضايا كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة ، ثم ظنوا أن الحركة المعينة وهى حركة الفلك هى القديمة الأزلية وزمانها قديم ، فضلوا ضلالاً مبيناً مخالفاً لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم مع مخالفته لصريح المعقول الذى عليه جمهور العقلاء من الأولين والآخرين .

وطائفة ظنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن شىء من ذلك ، أو أنه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلاً ثم

(١) الملك : ١٠

(٢) الحج : ٤٦

(٣) فصلت : ٥٣

حدثت الحوادث بلا سبب أصلاً وانتقل الفعل من الامتناع إلى الإمكان بلا سبب ،
وصاد قادراً بعد أن لم يكن بلا سبب ، وكان الشيء بعد ما لم يكن فى غير
زمان ، وأمثال ذلك مما يخالف صريح العقل ، وهم يظنون مع ذلك أن هذا قول
أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى ، وليس هذا القول منقولاً عن موسى
ولا عيسى ولا محمد صلوات الله عليهم وسلامه ، ولا عن أحد من أصحابهم ،
إنما هو مما أحدثه بعض أهل البدع وانتشر عند الجهال بحقيقة أقوال الرسل
وأصحابهم ، فظنوا أن هذا قول الرسل صلى الله عليهم وسلم ، وصار نسبة هذا
القول إلى الرسل وأتباعهم يوجب القدح فيهم إما بعدم المعرفة بالحق فى هذه
المطالب العالية ، وإما بعدم بيان الحق ، وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا
الكتاب والسنة وآثار السلف عن الاهتداء .

● سبب ضلال المبتدعين جهلهم بهدى الرسول وأصحابه والتابعين :

وإنما ضلُّوا لعدم علمهم بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم
والتابعون لهم بإحسان . فإنَّ الله تعالى أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق
ليُظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً .

« انتهى »

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاعدة جمع كلمة المسلمين ، ووجوب اعتصامهم بحبل الله المتين ، وحظر تفرقهم ، وأفضة تكفير أحد من أهل القبلة ، وترك صلاة الجماعة مع أهل البدعة .. وهى قاعدة أهل السنة والجماعة (١)

قال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله :

قال الله تعالى وتقدس : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون * ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴿ (٢) قال ابن عباس وغيره : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ (٣) .

وفى الترمذى عن أبى أمامة الباهلى عن النبى ﷺ فى الخوارج : « إنهم كلاب أهل النار » وقرأ هذه الآية : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ قال

(١) منقولة من الجزء الحادى والثلاثين من كتاب « الكواكب الدرارى » الموجود بالمكتبة العمومية الظاهرية بدمشق الشام .

(٣) آل عمران : ١٠٦ - ١٠٧

(٢) آل عمران : ١٠٢ - ١٠٦

الإمام أحمد : صح الحديث فى الخوارج من عشرة أوجه . وقد خرَّجها مسلم فى صحيحه ، وخرَّج البخارى طائفة منها . قال النبى ﷺ : « يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ .. يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ » ، وفى رواية : « يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ » .

والخوارج هم أول من كَفَرُ المسلمون بالذنوب . وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِى بَدْعَتِهِمْ وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ . وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِى بَدْعَتِهِمْ . وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَيَتَّبِعُونَ الْحَقَّ ، وَيَرْحَمُونَ الْخَلْقَ .

وأول بدعة حدثت فى الإسلام بدعة الخوارج والشيعة (١) ، حدثتا فى أثناء خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، فعاقب الطائفتين . أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم ، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ (٢) فهرب منه ، وأمر بجلد مَنْ يُفْضِلُهُ عَلَى أبى بكر وعمر . ورؤى عنه من وجوه كثيرة أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبىها أبو بكر ثم عمر . ورواه عنه البخارى فى صحيحه .

* * *

فصل

فى أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ مُسْتَوْرِ الْحَالِ جَائِزَةٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ
ومن أصول أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَ وَالْأَعْيَادَ وَالْجَمَاعَاتِ ،
لَا يَدْعُونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الرَّافِضَةِ (٣) وَغَيْرِهِمْ ، فَإِنْ
كَانَ الْإِمَامُ مُسْتَوْرًا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ بَدْعَةٌ وَلَا فَجُورٌ صَلَّى خَلْفَهُ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ
بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يَقْلُ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ

(١) انظر فى التعريف بالخوارج ج ٣ هامش ص ١٠ ، وفى التعريف بالشيعة ج ٥ هامش ص ١٥٦ (البلتاجى) .

(٢) انظر فى التعريف بآبى سبأ ج ٥ هامش ص ١٣٦ (البلتاجى) .

(٣) انظر فى التعريف بالرأفة ج ١ هامش ص ٩١ ، ٢١٣ (البلتاجى) .

لا تجوز الصلاة إلا خلف مَنْ عُلِمَ باطن أمره ، بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم يُصَلُّون خلف المسلم المستور ، ولكن إذا ظهر من المُصَلِّي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف مَنْ يُعْلَم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تُصَلَّى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة . وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم .

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب أن لا يصلى إلا خلف مَنْ يعرفه على سبيل الاستحياء ، كما نُقِلَ ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سألته . ولم يقل أحد إنه لا تصح إلا خلف مَنْ عُرِفَ حاله .

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق إلى ديار مصر وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع ، وكانوا باطنية ملاحدة ، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية - أمر أصحابه أن لا يُصَلُّوا إلا خلف مَنْ يعرفونه لأجل ذلك ^(١) ، ثم بعد مرته فتحها ملوك السنة قبل صلاح الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة ، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر .

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف مَنْ لا يُعْرَف حاله فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة . وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يُصَلُّون خلف مَنْ يعوفون فجوره ، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وقد كان يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعاً وجلده عثمان بن عفان على ذلك . وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يُصَلُّون خلف الخجاج بن يوسف . وكان الصحابة والتابعون يُصَلُّون خلف ابن أبي عبيد وكان متهماً بالإنحاد وداعياً إلى الضلال .

* * *

(١) أى لأجل كون ملوكهم الفاطميين ودعاتهم ملاحدة لا شيعة مبتدعة فقط .

فصل

فى أن أهل السنة لا يكفرون مسلماً بذنب وبدعة

ولا يمنعون الصلاة خلفه

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ، كالمسائل التى تنازع فيها أهل القبلة ، فإن الله تعالى قال : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ كُتُبُهُ وَرُسُلُهُ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ، وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ (٢) وقد ثبت فى الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم .

والخوارج المارقون الذين أمر النبى ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبى طالب أحد الخلفاء الراشدين ، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفروهم على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم على حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار . ولهذا لم يسب حرهم ولم يغنم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق فى مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يحل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها ، وإن كانت فيها بدعة محقة ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ . والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه .

(١) البقرة : ٢٨٥

● الأحاديث في المسلم الذي له حقوق في الإسلام وحُرْمته :

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا » ، وقال ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » ، وقال ﷺ : « مَنْ صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله » ، وقال : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه أراد قتل صاحبه » ، وقال : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ، وقال : « إذا قال المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما » وهذه الأحاديث كلها في الصِّحاح .

● المسلم المتأول في تكفير غيره أو قتاله لا يكفر وأدلة ذلك :

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر بن الخطاب لحاطب (١) بن أبي بلتعة : « يا رسول الله ، دعني أضرب عنق هذا المنافق » . فقال النبي ﷺ : « إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ؟ وهذا في الصحيحين . وفيهما أيضاً - من حديث الإفك : أن أسيد بن الحضير قال لسعد بن عباد : إنك منافق تجادل عن المنافقين ، واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم . فهؤلاء البدريون فيهم مَنْ قال لآخر منهم : إنك منافق ، ولم يُكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا ، بل شهد للجميع بالجنة .

(١) أي في شأن حاطب .

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلاً بعدما قال : « لا إله إلا الله » ، وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره وقال : « يا أسامة ، أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله » ؟ وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة : تمنيت أنى لم أكن أسلمت إلا يومئذ . ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ولا دية ولا كفارة ، لأنه كان متأولاً ظن جواز قتل ذلك القاتل لظنه أنه قالها تعوداً .

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجمل وصفيين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١) فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغى بعضهم على بعض إخوة مؤمنون وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل . ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالى بعضهم بعضاً موالاة الذين لا يُعادون كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم من بعض ، ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ سأل ربه : « أن لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يُسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فلم يُعطَ ذلك » ، وأخبر أن الله لا يُسلط عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضاً وبعضهم يسبى بعضاً .

(١) الحجرات : ٩

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ (١) قال : « أعوذ بوجهك » ﴿ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ (١) قال : « أعوذ بوجهك » ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ (١) قال : « هاتان أهون » .

• وجوب اتفاق المسلمين وحظر تفرقهم بالاختلاف والذنوب :

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن البدعة والاختلاف ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعاً لَّسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (٢) ، وقال النبي ﷺ : « عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة » ، وقال : « الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد » ، وقال : « الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم ، والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم » .

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يُصَلِّيَ معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم ، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك ، وإلا فلا يُكَلِّفُ الله نفساً إلا وسعها . وإذا كان قادراً على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولأه ، وإن قدر أن يمنع مَنْ يُظهر البدع والفجور منعه . وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعم بكاتب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل ، كما قال النبي ﷺ في الصحيح : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً » وإن كان في هجره لُظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره ، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خُلِفوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً ، وكان قد رد بدعة ببدعة .

● المصلّى خلف الفاجر والمبتدع لا يعيد كأصحاب الأعذار والجاهلين :

حتى إنّ المصلّى الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس فى إعادته الصلاة وكرهها أكثرهم ، حتى قال أحمد بن حنبل فى رواية عبدوس : مَنْ أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لأنّ الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلّى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان أصح قولى العلماء أن مَنْ صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد ، حتى المتيمم لخشية البرد ، ومَنْ عدم الماء والتراب إذا صلّى بحسب حاله ، والمحجوس وذوو الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته .

وقد ثبت فى الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبى ﷺ بالإعادة ، بل أبلغ من ذلك أن مَنْ كان يترك الصلاة جهلاً بوجوبها لم يأمره بالقضاء ، فعمر وعمار لما أجنبا وعمر لم يصل وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة لم يأمرهما بالقضاء ، وأبو ذر لما كان يجنب ولا يصلى لم يأمره بالقضاء ، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء ، والذين أكلوا فى رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا فى معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (١) هو الحبل فقال النبى ﷺ : « إنما هو سواد الليل وبياض النهار » ولم يأمرهم بالقضاء ، والمسيء فى صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت بالأمر بالصلاة إلى الكعبة وصلوا إلى الصخرة حتى بلغهم النسخ لم

(١) البقرة : ١٨٧

يأمرهم بإعادة ما صلوا ، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتمسكهم بشرع منسوخ .

وقد اختلف العلماء فى خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه فى حق العبيد قبل البلاغ ؟ على ثلاثة أقوال ، فى مذهب أحمد وغيره . قيل : يثبت ، وقيل : لا يثبت ، وقيل : يثبت المبتدأ دون الناسخ . والصحيح ما دل عليه القرآن فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لَثَلَا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ (٢) ، وفى الصحيحين : « ما أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

فالتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر ، بل قد جعل الله لكل شىء قدراً .

* * *

فصل

فى الإجماع على قطع المسلم بالشهادتين وما يجوز الاستثناء فيه أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون ، وكل ما علمه المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادراً على تغييره ، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه ، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وإذا قال المسلم : أنا أقطع بذلك ، فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره ، بل من قال : إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض ، فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل .

(٢) النساء : ١٦٥

(١) الإسراء : ١٥

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون في الإيمان كما نُقِلَ ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ويستثنون في أعمال البر ، فيقول أحدهم : صليتُ إن شاء الله . ومراد السلف من ذلك الاستثناء كونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله ، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثنى لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله كقوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (١) مع أن الله علم بأنهم يدخلون لا شك في ذلك ، أو لئلا يُزَكَّى أحدهم نفسه .

● جهل مَنْ كرهوا القطع في كل شيء وقبول التوبة من كل كفر وذنوب :

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة ، وكل مَنْ روى عن النبي ﷺ أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه . وصار الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم في الدين ، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عمرو ابن مرزوق ، ولا أصحابه في حياته ، ولا خيار أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً ، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم .

كما أن طائفة أخرى زعموا أن مَنْ سَبَّ الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب ، ورووا عن النبي ﷺ أنه قال : « سَبُّ أصحابي ذنب لا يُغفر » وهذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتبهم

(١) الفتح : ٢٧

المعتمدة وهو مخالف للقرآن لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) هذا في حق مَنْ لم يتب . وقال في حق التائبين : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (٢) فثبت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن كل مَنْ تاب تاب الله عليه .

ومعلوم أن مَنْ سَبَّ الرسول ﷺ من الكفار المحاربين وقال : هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلم أو مفتر ، وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يَسُبُّونَ النَبِيَّ ﷺ من أهل الحرب ثم أسلموا وحسن إسلامهم وقبل النبي ﷺ منهم : منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي ﷺ ويقول : أنا كنت أعلمه القرآن ، ثم تاب وأسلم وبايعه النبي ﷺ على ذلك .

● قبول توبة مَنْ سب الصحابة :

وإذا قيل : سب الصحابة حق لآدمي . قيل : المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبي ﷺ ديناً . فإذا تاب وصار يحبهم ويثنى عليهم ويدعو لهم محا الله سيئاته بالحسنات . وَمَنْ ظَلَمَ إِنْسَاناً فَقَذَفَهُ أَوْ اغْتَابَهُ أَوْ شَتَمَهُ ثُمَّ تَابَ قَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ . لكن إن عرف المظلوم مكُنه من أخذ حقه ، وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه ففيه قولان للعلماء ، عما روايتان عن أحمد : أصحهما أنه لا يُعلمه أنى اغتبتك . وقد قيل : بل يُحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته . كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبتك . فإذا كان الرجل قد سبَّ الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يُحسن إليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر ما أساء إليهم . والحسنات يُذهبن السيئات . كما أن الكافر الذي كان يسب النبي ﷺ ويقول إنه كذاب إذا تاب وشهد أن محمداً رسول الله الصادق المصدق ، وصار يحبه ويثنى عليه

(١) النساء : ٤٨

(٢) الزمر : ٥٣

وَيُصَلِّي عَلَيْهِ كَانَتْ حَسَنَاتُهُ مَاحِيَةً لِسَيِّئَاتِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(١) ، وقد قال تعالى : ﴿ حَمَّ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذُّنُوبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ ^(٢) .

» آخر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، قدس الله روحه الزكية ، وأسكننا وإياه بمنه الغرف العلية . وصلى الله على محمد وصحبه وسلم . «

* * *

يقول الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار : « هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وأنفعه في التأليف بين أهل القبلة الذين فرق الشيطان بينهم بأهواء البدع وعصبية المذاهب ، على كونه أقوى أنصار السنة برهاناً ، وأبلغ المفنديين للبدع قلماً ولساناً ، ومنهاجه في الرد على المبتدعة ببيان الحق بالأدلة ، وحكم ما خالفه من شرك وكفر وبدعة ، مع عدم الجزم بتكفير شخص معين له شبهة تأويل ، فضلاً عن تكفير فرقة تقيم أركان الدين . فجزاه الله أفضل الجزاء على إرشاده ونصحه للمسلمين » .

* * *

(٢) غافر : ١ - ٣

(١) الشورى : ٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المذهب الصحيح الواضح فيما جاء من النصوص

فى وضع الجوائح فى المبيعات والضمانات والمؤاجرات (١)

قال شيخنا شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانى رحمه الله تعالى ورضى عنه :

الحمد لله رب العالمین ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .. صلى الله عليه وسلم تسليماً .

فصل

فى وضع الجوائح فى المبيعات والضمانات والمؤاجرات

مما تمس الحاجة إليه ، وذلك داخل فى قاعدة تلف

المقصود المعقود عليه قبل التمكن من قبضه

قال الله فى كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْثِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى ، فيما ذم به بنى إسرائيل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٤) ومن أكل أموال

(١) منقول من الجزء الحادى والثلاثين من كتاب « الكواكب الدرارى » الموجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق المحروسة .

(٤) النساء : ١٥٥ - ١٦١

(٣) البقرة : ١٨٨

(٢) النساء : ٢٩

الناس بالباطل أخذ أحد العوضين بدون تسليم العوض الآخر ، لأن المقصود بالعهد والعقد المالية هو التقابض ، فكل من العاقدين يطلب من الآخر تسليم ما عقد عليه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾ (١) أى تتعاهدون وتتعاقدون ، وهذا هو موجب العقود ومقتضاها ، لأن كلاً من المتعاقدين أوجب على نفسه بالعقد ما طلبه الآخر وسأله منه ، فالعقد موجبة للقبوض ، والقبوض هى المسئولة المقصودة المطلوبة ، ولهذا تتم العقود بالتقابض من الطرفين ، حتى لو أسلم الكافران بعد التقابض فى العقود التى يعتقدون صحتها أو تحاكما إلينا لم نتعرض لذلك لانقضاء العقود بموجباتها .

● النهى عن بيع الكالئ بالكالئ ، والثمرة حتى يبدو صلاحها :

ولهذا نُهيَ عن بيع الكالئ بالكالئ ، لأنه عقد وإيجاب على النفوس بلا حصول مقصود لأحد الطرفين ولا لهما . ولهذا حرم الله الميسر الذى منه بيع الغرر ، ومن الغرر ما يمكنه قبضه وعدم قبضه كالدواب الشاردة ، لأن مقصود العقد - وهو القبض - غير مقدور عليه .

● أحكام تلف المعقود عليه كالمبيع والمؤجر قبل التمكن من قبضه :

ولهذا تنازع العلماء فى بيع الدّين على الغير ، وفيه عن أحمد روايتان ، وإن كان المشهور عند أصحابه منعه ، وبهذا وقع التعليل فى بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، كما فى الصحيحين عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهى » قيل : وما تزهى ؟ قال : « حتى تحمر » قال رسول الله ﷺ : « أرايت إذا منع الله الثمرة ، بِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه » ؟ ،

(١) النساء : ١

وفى لفظ أنه : « نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخل حتى يزهر » ، قيل : وما يزهر ؟ قال : يحمار ويصفار ، وفى لفظ أن النبى ﷺ : « نهى عن بيع الثمر حتى تزهر » فقلت لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر وتصفّر ، أرأيت إن منع الله الثمر ، بم تستحل مال أخيك ؟ وهذه ألفاظ البخارى . وعند مسلم : « نهى عن بيع ثمر النخل حتى يزهر » ، وعنده أن النبى ﷺ قال : « إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه » ؟ قال أبو مسعود الدمشقى : جعل مالك والدراوردى قول أنس : « أرأيت إن منع الله الثمرة » - من حديث النبى ﷺ . أدرجاه فيه ، ويرون أنه غلط . وفيما قاله أبو مسعود نظر .

وهذا الأصل متفق عليه بين المسلمين ليس فيه نزاع ، وهو من الأحكام التى يجب اتفاق الأمم والملل فيها فى الجملة ، فإن مبنى ذلك على العدل والقسط الذى تقوم به السماء والأرض ، وبه أنزل الله الكتب وأرسل الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (١) .

وذلك أن المعاوضة كالمبايعة والمؤاجرة مبناها على المعادلة والمساواة من الجانبين ، لم يبذل أحدهما ما بذله ، إلا ليحصل له ما طلبه . فكل منهما آخذ معط ، طالب مطلوب . فإذا تلف المقصود بالعقد المعقود عليه قبل التمكن من قبضه - مثل تلف العين المؤجرة قبل التمكن من قبضها وتلف ما بيع بكيل أو وزن قبل تمييزه بذلك وإقباضه ونحو ذلك - لم يجب على المؤجر أو المشتري أداء الأجرة أو الثمن .

ثم إن كان التلف على وجه لا يمكن ضمانه - وهو التلف بأمر سماوى - بطل العقد ووجب رد الثمن إلى المشتري إن كان قبض منه ، وبرىء منه إن لم يكن قبض ، وإن كان على وجه يمكن فيه الضمان وهو أن يتلفه آدمى يمكن تضمينه فللمشتري الفسخ لأجل تلفه قبل التمكن من قبضه وله الإمضاء لإمكان مطالبة

المتلف ، فإن فسخ كانت مطالبة المتلف للبائع وكان للمشتري مطالبة البائع بالثمن إن كان قبضه ، وإن لم يفسخ كان عليه الثمن وله مطالبة المتلف ، لكن المتلف لا يطالب إلا بالبديل الواجب بالإتلاف ، والمشتري لا يطالب إلا بالمسمى الواجب بالعقد ، ولهذا قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : إن المتلف إما أن يكون هو البائع أو المشتري أو ثالثاً أو يكون بأمر سماوى ، فإن كان هو المشتري فإتلافه كقبضه يستقر به العوض ، وإن كان بأمر سماوى انفسخ العقد ، وإن كان ثالثاً فالمشتري بالخيار ، وإن كان المتلف هو البائع فأشهر الوجهين أنه كإتلاف الأجنبى ، والثانى أنه كالتلف السمائى .

وهذا الأصل مستقر فى جميع المعاوضات إذا تلف المعقود عليه قبل التمكن من القبض تلفاً لا ضمان فيه انفسخ العقد ، وإن كان فيه الضمان كان فى العقد الخيار . وكذلك سائر الوجوه التى يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير إياس ، مثل أن يغصب المبيع أو المستأجر غاصب ، أو يفلس البائع بالثمن ، أو يتعذر فيها ما تستحقه الزوجة من النفقة والمتعة والقسم ، أو ما يستحقه الزوج من المتعة ونحوها ، ولا ينتقض هذا بموت أحد الزوجين ، لأن ذلك تمام العقد ونهايته ، ولا بالطلاق قبل الدخول لأن نفس حصول الصلة بين الزوجين أحد مقصودى العقد . ولهذا ثبتت به حرمة المصاهرة فى غير الريبة .

* * *

فصل

فى أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من القبض يبطل العقد والأصل فى أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من قبضه يفسخ به العقد من السنة ما رواه مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بيم تأخذ مال أخيك بغير حق » ؟ ، وفى رواية أخرى : « أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجوائح » .

فقد بين النبي ﷺ في هذا الحديث الصحيح أنه إذا باع ثمرأ فأصابته جائحة فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً ، ثم بين سبب ذلك وعِلته فقال : « بِمَ تأخذ مال أخيك بغير حق » ؟ وهذا دلالة على ما ذكره الله في كتابه من تحريم أكل المال بالباطل ، وأنه إذا تلف المبيع قبل التمكن من قبضه كان أخذ شيء من الثمن أخذ ماله بغير حق بل بالباطل ، وقد حرم الله أكل المال بالباطل لأنه من الظلم المخالف للقسط الذي تقوم به السماء والأرض . وهذا الحديث أصل في هذا الباب .

والعلماء وإن تنازعوا في حكم هذا الحديث كما سنذكره ، واتفقوا على أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض يُبطل العقد ويُحرّم أخذ الثمن .. فلست أعلم عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً صريحاً في هذه القاعدة وهي : « أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض يُبطل العقد » غير هذا الحديث .

وهذا له نظائر متعددة قد ينص النبي ﷺ نصاً يوجب قاعدة ويخفى النص على بعض العلماء حتى يوافقوا غيرهم على بعض أحكام تلك القاعدة ويتنازعوا فيما لم يبلغهم فيه النص . مثل اتفاقهم على المضاربة ومنازعتهم في المساقاة والمزارعة وهما ثابتان بالنص ، والمضاربة ليس فيها نص ، وإنما فيها عمل الصحابة رضي الله عنهم .

ولهذا كان فقهاء الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ويُقرعون عليه ، لا ينازعون في الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه ، ويتوَلد من ذلك ظهور الحكم المُجمَع عليه لهيبة الاتفاق في القلوب وأنه ليس لأحد خلافه .

وتوقّف بعض الناس في الحكم المنصوص . وقد يكون حكمه أقوى من المتفق عليه . وإن خفى مدركه على بعض العلماء فليس ذلك بمانع من قوته في نفس الأمر حتى يقطع به مَنْ ظهر له مدركه .

• ثبوت وضع الجوائح بالنص وعمل السلف والقياس والقواعد :

ووضع الجوائح من هذا الباب ، فإنها ثابتة بالنص ، وبالعمل القديم الذى لم يُعلم فيه مخالف من الصحابة والتابعين ، وبالقياس الجلى والقواعد المقررة ، بل عند التأمل الصحيح ليس فى العلماء مَنْ يخالف هذا الحديث على التحقيق .

وذلك أَنَّ القول به هو مذهب أهل المدينة قديماً وحديثاً ، وعليه العمل عندهم من لدن رسول الله ﷺ إلى زمن مالك وغيره ، وهو مشهور عن علمائهم كالقاسم ابن محمد ويحيى بن سعيد القاضى ومالك وأصحابه ، وهو مذهب فقهاء الحديث كالإمام أحمد وأصحابه وأبى عبيد والشافعى فى قوله القديم . وأما فى القول الجديد فإنه علق القول به على ثبوته لأنه لم يعلم صحته ، فقال رضى الله عنه : لم يثبت عندى أَنَّ رسول الله ﷺ أمر بوضع الجوائح ، ولو ثبت لم أعده ، ولو كنتُ قائلًا بوضعها لوضعتها فى القليل والكثير .

فقد أخبر أنه إنما لم يجزم به لأنه لم يعلم صحته . وعلق القول به على ثبوته ، فقال : لو ثبت لم أعده . والحديث ثابت عند أهل الحديث لم يقدح فيه أحد من علماء الحديث ، بل صححوه ورووه فى الصحاح والسُّنن ، رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والإمام أحمد . فظهر وجوب القول به على أصل الشافعى أصلاً .

وأما أبو حنيفة فإنه لا يُتصور الخلاف معه فى هذا الأصل على الحقيقة لأنَّ من أصله : أنه لا يُفَرَّق بين ما قبل بدو الصلاح وبعده ، ومطلق العقد عنده وجوب القطع فى الحال ، ولو شرط التبقية بعد بدو الصلاح لم يصح عنده بناء على ما رآه من أَنَّ العقد موجب التقابض فى الحال ، فلا يجوز تأخيره لأنه شرط يخالف مقتضى العقد ، فإذا تلف الثمر عنده بعد البيع والتخلية فقد تلف بعد وجوب قطعه كما لو تلف عند غيره بعد كمال إصلاحه ، وطرده أصله فى الإجارة ، فعنده لا يملك المنافع فيها إلا بالقبض شيئاً فشيئاً لا تملك بمجرد العقد وقبض العين ، ولهذا يفسخها بالموت وغيره .

ومعلوم أن الأحاديث عن النبي ﷺ متواترة في التفريق بين ما بعد بدو الصلاح وقبل بدوها كما عليه جماهير العلماء ، حيث نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، وذلك ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وأبي هريرة ، فلو كان أبو حنيفة ممن يقول ببيع الثمار بعد بدو صلاحها مبقاة إلى كمال الصلاح ظهر النزاع معه .

● النزاع في وضع الجوائح على أصول أبي حنيفة والشافعي :

والذين ينازعون في وضع الجوائح لا ينازعون في أن المبيع إذا تلف قبل التمكن من القبض يكون من ضمان البائع ، بل الشافعي أشد الناس في ذلك قولاً فإنه يقول : إذا تلف قبل القبض كان من ضمان البائع في كل مبيع ، ويترد ذلك في غير البيع ، وأبو حنيفة يقول به في كل منقول . ومالك وأحمد القائلان بوضع الجوائح يفرقان بين ما أمكن قبضه كالعين الحاضرة وما لم يمكن قبضه لما روى البخاري من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : مضت السنة أن ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري .

وأما النزاع في أن تلف الثمر قبل كمال صلاحه تلف قبل التمكن من القبض أم لا ؟ فإنهم يقولون : هذا تلف بعد قبضه لأن قبضه حصل بالتخلية بين المشتري وبينه ، فإن هذا قبض العقار وما يتصل به بالاتفاق ، ولأن المشتري يجوز تصرفه فيه بالبيع وغيره ، وجواز التصرف يدل على حصول القبض لأن التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ، فهذا سر قولهم .

وقد احتجوا بظاهر من أحاديث معتضدين بها ، مثل ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » ، ومثل ما روى في الصحيحين أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : إن ابني اشترى ثمرة من فلان فأذهبتها الجائحة فسأله أن يضع عنه فتألى أن لا يفعل ، فقال النبي ﷺ : « تألى أن لا يفعل خيراً » .

• رد ما أوردوه على حديث وضع الجوائح :

ولا دلالة في واحد من الحديثين ، أما الأول : فكلام مجمل فإنه حكى أن رجلاً اشترى ثماراً فكثرت ديونه فيمكن أن السعر كان رخيصاً فكثرت دينه لذلك ، ويُحتمل أنها تلفت أو بعضها بعد كمال الصلاح أو حوزها إلى الجرين أو إلى البيت أو السوق ، ويُحتمل أن يكون هذا قبل نهيه أن تُباع الثمار قبل بدو صلاحها . ولو قُرِضَ أن هذا كان مخالفاً لكان منسوخاً ، لأنه باق على حكم الأصل وذاك ناقل عنه ، وفيه سُنَّةٌ جديدة فلو خولفت لوقع التغيير مرتين .

وأما الحديث الثانى .. فليس فيه إلا قول النبى ﷺ : « تألى أن لا يفعل خيراً » والخير قد يكون واجباً وقد يكون مُستَحَبّاً ، ولم يحكم عليه لعدم مطالبة الخصم وحضور البيّنة أو الإقرار ، ولعل التلف كان بعد كمال الصلاح .

وقد اعترض بعضهم على حديث الجوائح بأنه محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه كما فى حديث أنس . وهذا باطل لعدة أوجه :

أحدها : أن النبى ﷺ قال : « إذا بعتَ من أخيك ثمرة فأصابتها جائحة » والبيع المطلق لا ينصرف إلا إلى البيع الصحيح .

والثانى : أنه أطلق بيع الثمرة ولم يقل : « قبل بدو صلاحها » فأما تقييده ببيعها قبل بدو صلاحها فلا وجه له .

الثالث : أنه قيّد ذلك بحال الجائحة ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحها لا يجب فيه ثمن بحال .

الرابع : أن المقبوض بالعقد الفاسد مضمون ، فلو كان الثمر على الشجر مقبوضاً لوجب أن يكون مضموناً على المشتري فى العقد الفاسد . وهذا الوجه يوجب أن يُحتج بحديث أنس على وضع الجوائح فى البيع الصحيح . كما توضع فى البيع الفاسد ، لأن ما ضُمِّنَ فى الصحيح ضُمِّنَ فى الفاسد ، وما لا يُضْمَنُ فى الصحيح لا يُضْمَنُ فى الفاسد .

● وجوب وقوع القبض بما يقتضيه العقد لفظاً وعرفاً :

وأما قولهم : إنه تلف بعد القبض فممنوع ، بل نقول : ذلك تلف قبل تمام القبض وكماله ، بل وقبل التمكن من القبض ، لأن البائع عليه تمام التريية من سقى الثمر ، حتى لو ترك ذلك لكان مُفَرِّطاً ، ولو فُرِضَ أَنَّ البائع فعل ما يقدر عليه من التخلية فالمشتري إنما عليه أن يقبضه على الوجه المعروف المعتاد ، فقد وَجِدَ التسليم دون تمام التسلم . وذلك أحد طرفي القبض . ولم يقدر المشتري إلا على ذلك . وإنما على المشتري أن يقبض المبيع على الوجه المعروف المعتاد الذي اقتضاه العقد ، سواء أكان القبض مستعقباً للعقد أو مستأخراً ، وسواء أكان جملة أو شيئاً فشيئاً .

ونحن نطرد هذا الأصل في جميع العقود ، فليس من شرط القبض أن يستعقب العقد ، بل القبض يجب وقوعه على حسب ما اقتضاه العقد لفظاً وعرفاً ، ولهذا يجوز استثناء بعض منفعة المبيع مدة معينة وإن تأخر بها القبض على الصحيح ، كما يجوز بيع العين المؤجرة ، ويجوز بيع الشجر واستثناء ثمره للبائع ، وإن تأخر معه كمال القبض . ويجوز عقد الإجارة لمدة لا تلي العقد .

وسر ذلك أَنَّ القبض هو موجب العقد فيجب في ذلك ما أوجبه العاقدان بحسب قصدهما الذي يظهر بلفظهما وعرفهما . ولهذا قلنا : إن شرطاً تعجيل القطع جاز إذا لم يكن فيه فساد يحظره الشرع ، فإن المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، وإن أطلقا فالعرف تأخير الجداد والحصاد إلى كمال الصلاح .

● القبض بالتخلية مرجعه العرف :

وأما استدلالهم بأن القبض هو التخلية .. فالقبض مرجعه إلى عرف الناس ، حيث لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع . وقبض ثمر الشجر لا بد فيه من

الخدمة والتخلية المستمرة إلى كمال الصلاح ، بخلاف قبض مجرد الأصول ،
وتخلية كل شيء بحسبه ، ودليل ذلك المنافع في العين المؤجرة .

وأما استدلالهم بجواز التصرف فيه بالبيع ، فعن أحمد في هذه المسألة
روایتان ، إحداهما : لا يجوز بيعه ما دام مضموناً على البائع لأنه بيع ما لم
يقبض فلا يجوز ، وعلى هذا يمنع الحكم في الأصل ، والرواية الثانية : يجوز
التصرف ، وعلى هذه الرواية فذلك بمنزلة منافع الإجارة بأنها لو تلفت قبل
الاستيفاء كانت من ضمان المؤجر بالاتفاق ، ومع هذا فيجوز التصرف فيها قبل
القبض ، وذلك لأنه في الموضعين حصل الإقباض الممكن فجاز التصرف فيه
باعتبار التمكن ، ولم يدخل في الضمان لانتفاء كماله وقمامه الذي به يقدر
المشتري والمستأجر على الاستيفاء ، وعلى هذا : فعندنا لا ملازمة بين جواز
التصرف والضمان ، بل يجوز التصرف بلا ضمان كما هنا ، وقد يحصل الضمان
بلا جواز تصرف كما في المقبوض قبضاً فاسداً ، كما لو اشترى قفيزاً من صبرة
فقبض الصبرة كلها ، وكما في الصبرة قبل نقلها على إحدى الروایتين . اختارها
الحرقى . وقد يحصلان جميعاً وقد لا يحصلان جميعاً .

ولنا في جواز إيجار العين المؤجرة بأكثر من أجرتها روايتان ، لما في ذلك من
ربح ما لم يضمن ، ورواية ثالثة : إن زاد فيها عمارة جازت زيادة الأجرة فتكون
الزيادة في مقابلة الزيادة . فالروایتان في بيع الثمار المشتراة نظير الروایتين في
إيجار العين المؤجرة ، ولو قيل في الثمار : « إنما يمنع من الزيادة على الثمن
كرواية المنع في الإجارة » لتوجه ذلك .

وبهذا الكلام يظهر المعنى في المسألة وأن ذلك تلف قبل التمكن من القبض
المقصود بالعقد ، فيكون مضموناً على البائع كتلف المنافع قبل التمكن من
قبضها . وذلك لأن التخلية ليست مقصودة لذاتها وإنما مقصودها تمكن المشتري
من قبض المبيع ، والثمر على الشجر ليس بمحرز ولا مقبوض ، ولهذا لا قطع

فيه ، ولا المقصود بالعقد كونه على الشجر . وإنما المقصود حصاده وجداده ، ولهذا وجب على البائع ما به يتمكن من جداده وسقيه ، والأجزاء الحادثة بعد البيع داخلة فيه وإن كانت معدومة كما تدخل المنافع فى الإجارة وإن كانت معدومة ، فكيف يكون المعدوم مقبوضاً قبضاً مستقراً موجباً لانتقال الضمان ؟



فصل

فى أن الجائحة هى الآفة السماوية

والخلاف فيما أتلفه من لا يمكن تضمينه

وعلى هذا الأصل تتفرع المسائل ، فالجائحة هى الآفات السماوية التى لا يمكن معها تضمين أحد ، مثل الريح والبرد والحر والمطر والجليد والصاعقة ... ونحو ذلك ، كما لو تلف بها غير هذا المبيع . فإن أتلفها آدمى يمكن تضمينه ، أو غصبها غاصب ، فقال أصحابنا كالقاضى وغيره : هى بمنزلة إتلاف المبيع قبل التمكن من قبضه ، يخير المشتري بين الإمضاء والفسخ كما تقدم ، وإن أتلفها من الآدميين من لا يمكن ضمانه كالجيوش التى تنهبها والصوص الذين يخبونها ، فخرجوا فيه وجهين ، أحدهما : ليست جائحة لأنها من فعل آدمى ، والثانى : وهو قياس أصول المذهب أنها جائحة وهو مذهب مالك كما قلنا مثل ذلك فى منافع الإجارة ، لأن المأخذ إنما هو إمكان الضمان ، ولهذا لو كان المتلف جيوش الكفار أو أهل الحرب كان ذلك كالآفة السماوية ، والجيوش والصوص وإن فعلوا ذلك ظلماً ولم يمكن تضمينهم فهم بمنزلة البرد فى المعنى ، ولو كانت الجائحة فد عيبته ولم تتلفه فهو كالعيب الحادث قبل التمكن من القبض ، وهو كالعيب القديم يملك به الفسخ ، أو الأرض حيث يقول به ، وإذا كان ذلك بمنزلة تلف المبيع قبل التمكن من قبضه فلا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها فى أشهر الروايتين ، وهى قول الشافعى وأبى عبيدة وغيرهما من

ففيها الحديث لعمرم الحديث والمعنى ، والثانية : أن الجائحة الثلث فما زاد كقول مالك ، لأنه لا بد من تلف بعض الثمر في العادة ، فيحتاج إلى تقدير الجائحة فتقدر بالثلث ، كما قُدِّرَ به الوصية والنذر ومواضع في الجراح وغير ذلك ، لأن النبي ﷺ قال : « الثلث ، والثلث كثير » وعلى الرواية الأولى يُقال : الفرق مرجعه إلى العادة ، فما جرت العادة بسقوطه أو أكل الطير أو غيره له فهو مشروط في العقد ، والجائحة ما زاد على ذلك ، وإذا زادت على العادة وضعت جميعها ، وكذلك إذا زادت على الثلث وقلنا بتقديره فإنها توضع جميعها ، وهل الثلث مقدَّر بثُلث القيمة أو ثُلث المقدار ؟ على وجهين ، وهما قولان في مذهب مالك .

* * *

فصل

في أن الجوائح موضوعة في جميع الشجر والخلاف في الزرع

والجوائح موضوعة في جميع الشجر عند أصحابنا ، وهو مذهب مالك . وقد نُقِلَ عن أحمد أنه قال : إنما الجوائح في النخل ، وقد تأوَّله القاضي على أنه أراد إخراج الزرع والخضر من ذلك ، ويمكن أنه أراد أن لفظ الجوائح الذي جاء به الحديث هو في النخل وبافي الشجر ثابتة بالقياس لا بالنص ، فإن شجر المدينة كان النخل . وأما الجوائح فيما يُبتاع من الزرع ففيه وجهان ذكرهما القاضي وغيره ، أحدهما : لا جائحة فيها ، قال القاضي : وهذا أشبه ، لأنها لا تُباع إلا بعد تكامل صلاحها وأوان جدادها ، بخلاف الثمرة فإن بيعها جائز بمجرد بدو الصلاح ومدته تطول . وعلى هذا الوجه حمل القاضي كلام أحمد : إنما الجوائح في النخل - يعني لما كان ببغداد - وقد سئل عن جوائح الزرع فقال : إنما

الجوائح فى النخل . وكذلك مذهب مالك : أنه لا جائحة فى الثمرة إذا يبست ،
والزراع لا جائحة فيه كذلك ، لأنه إنما يُباع يابساً ، وهذا قول من لا يضع
الجوائح فى الثمر كأبى حنيفة والشافعى فى القول الجديد المعلق (١) .

● حكم ما تكرر حمله من البقول والخضر والقثاء والبطيخ :

والوجه الثانى : فيها الجائحة كالثمرة . وهذا هو الذى قطع به غير واحد
من أصحابنا كأبى محمد لم يذكروا فيه خلافاً ولم يُفرّقوا بين ذلك وبين الثمرة ،
لأنّ النبى ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وبيع الحب حتى يشتد ، فبيع
هذا بعد اسوداده كبيع هذا بعد اشتداده . ومن حين يشتد إلى حين يُستحصد مدة
قد تصيبه فيها جائحة ، ومن أصحابنا من قال : ما تكرر حمله كالقثاء والخيار
ونحوهما من الخضر والبقول وغيرهما فهو كالشجر ، وثمره كثمره فى ذلك
لصحة بيع أصوله صفاراً كانت أو كباراً ، مثمرة أو غير مثمرة .



فصل

فى أن التلف يكون قبل كمال صلاحها ووقت جذاذها

هذا إذا تلفت قبل كمال صلاحها ووقت جذاذها ، فإن تركها إلى حين الجداد
فتلفت حينئذ فكذلك عند أصحابنا . ونُقِلَ عن مالك أنها تكون من ضمان
المشتري . وللشافعى قولان ، وذلك لأنه لم يبق على البائع شيء من التسليم ،
والمشتري لم يحصل منه تفريط ، لا خاص ولا عام ، فإن تأخيرها إلى هذا الحين
من موجب العقد . فأصحابنا راعوا عدم تمكن المشتري وعدم تفريطه ، والمنازع
راعى تسليم البائع وتمكينه .

(١) أى المعلق على عدم صحة الحديث ، وقد صح ، فوجب العمل به على قاعدته .

وأما إن تركها حتى يجاوز (١) نقلها وتكامل بلوغها ثم تلفت ففيها لأصحابنا ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون من ضمان البائع أيضاً لعدم كمال قبض المشتري وهو الذى قطع به القاضى فى « المجرى » وابن عقيل وأكثر الأصحاب وهو مذهب مالك والشافعى ، لكن القاضى فى « المجرى » علله بما إذا لم يكن له عذر دون ما إذا عاقه مرض أو مانع ، وأما غيره فذهبوا إلى الوجه الثالث وهو عدم اعتبار إمكان الرفع والجد . قال ابن عقيل : هذا هو الذى يقتضيه مذهبنا وهو كما قال ، فإن هذه الشجرة بمنزلة المنفعة فى الإجارة . ولو حال بين المستأجر الحائل وبينها حائل يخصه مثل مرضه ونحوه لم تسقط عنه الأجرة . بخلاف الحائل العام فإنه يسقط أجرة ما ذهب به من المنفعة .

* * *

فصل

فيما إذا اشترى الشجرة والزرع

هذا إذا اشترى الشجرة والزرع ، فإن اشترى الأصل بعد ظهور الشجر أو قبل التأخير واشترط الشجر فلا جائحة فى ذلك عند أصحابنا ومالك وغيرهما . ولذلك احترز الخرقى من هذه الصورة فقال : وإذا اشترى الشجرة دون الأصل فتلفت بجائحة من السماء رجع بها على البائع ، وذلك لأنه هنا حصل القبض الكامل بقبض الأصل ، ولهذا لا يجب على البائع سقى ولا مؤونة أصلاً ، فإن المبيع عقار والعقار قبض بالتخلية ، والشجر دخل ضمناً وتبعاً ، فإذا جاز بيعه قبل صلاحه جاز هنا تبعاً ، ولو بيع مقصوداً لم يجز بيعه قبل صلاحه .

* * *

(١) بياض بالأصل .

فصل

فى أن الكلام فى البيع المحض للثمر والزرع

هذا الكلام فى البيع المحض للثمر والزرع ، وأما الضمان والقبالة وهو أن يضمن الأرض والشجر جميعاً بعوض واحد لمن يقوم على الشجر والأرض ويكون الثمر والزرع له ، فهذا العقد فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه باطل - وهذا القول منصوص عن أحمد ، وهو قول أبى حنيفة والشافعى ، بناء على أن الشجر فى ذلك تبعاً للثمر قبل بدو صلاحه .

والثانى : يجوز إذا كانت الأرض هى المقصودة والشجر تابع لها بأن يكون شجراً قليلاً ، وهذا قول مالك .

والثالث : جواز ذلك مطلقاً ، قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم ، منهم ابن عقيل ، وهذا هو الصواب لأن إجارة الأرض جائزة ولا يمكن ذلك إلا بإدخال الشجر فى العقد فجاز للحاجة تبعاً ، وإن كان فى ذلك بيع ثمر قبل بدو صلاحه إذا بيع مع الأصل ، ولأن ذلك ليس ببيع للثمر . لأن الضامن هنا هو الذى يسقى الشجر ويزرع الأرض ، فهو فى الشجر بمنزلة المستأجر فى الأرض ، والمبتاع للثمر بمنزلة المشتري للزرع ، فلا يصح إلحاق أحدهما بالآخر ، ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قبل حديقة أسيد بن الحضير ثلاث سنين بعد موته وأخذ القبالة فوقى بها دينه ، رواه حرب الكرماني فى مسائله وأبو زرعة الدمشقى فى تاريخه بإسناد صحيح ، ولأن عمر بن الخطاب ضرب الخراج باتفاق الصحابة على الأرض التى فيها شجر نخل وعنب ، وجعل للأرض قسطاً وللشجر قسطاً ، وذلك إجارة عند أكثر من ينازعنا فى هذه المسألة ، وهو ضمان لأرض وشجر . وقد بسطت الكلام فى هذه المسألة فى القواعد الفقهية .

• ترجيح صحة عقد الضمان والقبالة وإبطال الحيل :

والغرض هنا مسألة وضع الجوائح ، فإذا قلنا : لا يصح هذا العقد فكيف الطريق في المعاملة ؟ قيل : إنه يؤجر الأرض ويساقى على الشجر والزرع منها ، وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم ، وهو قول القاضي أبي يعلى في كتاب « إبطال الحيل » ، والمنصوص عن أحمد إبطال هذه الحيلة وهو الصواب ، كما قررنا في كتاب « إبطال الحيل » فساد ذلك من وجوه كثيرة .

منها : أنه إن جعل أحد العقدين شرطاً في الآخر لم يصح ، وإن عقدهما عقدين مفردين لم تجز له هذه المحاباة في مال موليه كالوقف ومال اليتيم ونحوهما ، ولا مال موكله الغائب ونحوه .

ومنها : أنه قد عُلِمَ أن إعطاء العوض العظيم من الضامن لم يكن لأجل منفعة الأرض التي قد لا تساوي عُشر العوض ، وإنما هو لأجل الثمرة ، وكذلك المالك قد عُلِمَ أنه لم يشترط لنفسه من الثمرة شيئاً ، وهو لا يطالب بذلك القدر النذر الذي لا قيمة له ، وإنما جعل الثمرة جميعها للضامن .

وفي الجملة .. فهذا العقد إما أن يصح على الوجه المعروف بين الناس ، وإما أن لا يصح بحال ، لكن الثاني فيه فساد عظيم لا تحتمله الشريعة فتعين الأول . وأما هذه الحيلة فيُعرف بطلانها بأدنى نظر .

• حكم حصول الجائحة في عقد الضمان على القول بفساده :

فعلى هذا : إذا حصلت جائحة في هذا الضمان ، فإن قلنا : العقد فاسد فيكون قد اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها وقد خلى بينه وبينها وتلفت قبل كمال الصلاح أو لم تطلع . وقد تقدم أن النبي ﷺ إنما نهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه لقوله : « أرأيت إن منع الله الثمرة » ، أو قال : « أرأيت إن لم يثمرها الله ، فيم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق » ؟ وإذا أصابتهما جائحة منعت كمال صلاحها وأفسدتها فقد منع الله الثمرة فيجب أن لا يأخذ مال أخيه بغير حق .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الشَّيْءَ تُضْمَنُ بِالْقَبْضِ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ ، فَيُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا تُضْمَنُ بِالْقَبْضِ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ ، فَإِذَا تَلَفَتْ هُنَا يَكُونُ مِنْ ضَمَانِهِ لِأَنَّ الْمَقْبُوضَ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُشْتَرِي ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَضْمِنُوا قِيَمَتَهَا حِينَ تَلَفَتْ ، وَقَدْ يَكُونُ تَلْفُهَا فِي أَوَائِلِ ظَهْوَرِهَا وَقِيَمَتُهَا قَلِيلَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَ بَدْوِ صِلَاحِهَا وَهَذَا مِمَّا يُلْزِمُهُمْ فِيهِ إِلْزَامٌ قَوِيٌّ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا بَعْدَ بَدْوِ صِلَاحِهَا مُسْتَحَقَّةُ التَّبْقِيَةِ فَكَثِيرٌ مِنْ أَجْزَائِهَا وَصِفَاتِهَا لَمْ يُخْلَقْ بَعْدَ ، فَإِذَا تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ وَلَمْ نَضَعْ عَنْهُ الْجَائِحَةَ ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَضْمِنَ إِلَّا مَا قَبِضَهُ دُونَ مَا لَمْ يُخْلَقْ بَعْدَ وَلَمْ يَقْبِضْهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ قِيَمَتَهَا حِينَ أَصَابَتْهَا الْجَائِحَةُ فَيَنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى قِيَمَتِهَا وَقَدْ بَدَوِ الصِّلَاحُ ، فَيَضْمِنُ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَبِضَ بَعْضَ الْمَبِيعِ وَبَعْضَ مَنْفَعَةِ الْإِجَارَةِ دُونَ بَعْضٍ ، فَإِنَّهُ يَضْمِنُ مَا قَبِضَهُ دُونَ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ بَعْدَ . فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْأَجْزَاءَ وَالصِّفَاتَ الْمَعْدُومَةَ الَّتِي لَمْ تُخْلَقْ بَعْدَ مِنْ ضَمَانِهِ - وَهِيَ لَمْ تَوْجَدْ - فَهَذَا خِلَافُ أَصُولِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ ظُلْمٌ بَيِّنٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، وَمَنْ قَالَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ إِذَا اشْتَرَى الشَّيْءَ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا وَقَبِضَ أَصْلَهَا وَلَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ لَأَفَّةٍ مَنَعَتْ الطَّلَعَ أَنْ يَضْمِنَ الثَّمَنَ جَمِيعَهُ لِلْبَائِعِ ، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ لَوْ بَدَأَ صِلَاحُهَا فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ وَتَلَفَتْ بِأَفَّةٍ سَمَاوِيَّةٍ أَنْ يَضْمِنَ جَمِيعَ الثَّمَنِ كَمَا يَضْمِنُهَا عِنْدَهُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ ، فَإِنْ مَا ضُمِّنَ بِالْقَبْضِ فِي أَحَدِهِمَا ضُمِّنَ بِالْقَبْضِ فِي الْآخَرِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُضْمَنُ هُنَا بِالْمُسَمًّى وَهَنَّاكَ بِالْبَدْلِ . وَهَذِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ لَا مَحِيصَ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ إِنْ جَعَلَ مَا لَمْ يُخْلَقْ مِنَ الْأَجْزَاءِ مَقْبُوضاً لَزِمَهُ أَنْ يَضْمِنَ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ ، وَإِنْ جَعَلَهُ غَيْرَ مَقْبُوضٍ لَزِمَهُ أَنْ لَا يَضْمِنَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ . وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ قَطْعاً مُخَالَفٌ لِلنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ .

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ هُوَ مَا وَجِدَ فَقَطْ وَهُوَ الْمَقْبُوضُ ، فَقَدْ سَلِمَ مِنْ هَذَا التَّنَاقُضِ ، لَكِنْ لَزِمَهُ مُخَالَفَةُ النُّصُوصِ الْمُسْتَفِيضَةِ ، وَمُخَالَفَةُ عَمَلِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيماً وَحَدِيثاً ، وَمُخَالَفَةُ الْأَصُولِ الْمُسْتَقَرَّةِ ، وَمُخَالَفَةُ الْعَدْلِ الَّذِي بِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ .

وهذا كالحُجج القاطعة على وجوب وضع الجوائح فى العقود الصحيحة .
والفاسدة ، ووضعها فى العقد الفاسد أقوى ، وأما إذا جعلنا الضمان صحيحاً
فإننا نقول بوضع الجوائح فيه ، كما نقوله فى الشراء وأولى أيضاً ، وأما مَنْ
يصحح هذه الحيلة ويرى العقد صحيحاً فقد نقول : أنت مساق ، والمساواة ليس
فيها جائحة ، فيبنى هذا على وضع الجوائح فى المساواة .

* * *

فصل

فى الجوائح فى الإجارة وتحقيق القول فيها

وأما الجوائح فى الإجارة فنقول : لا نزاع بين الأئمة أن منافع الإجارة إذا
تعطلت قبل التمكن من استيفائها سقطت الأجرة ، لم يتنازعا فى ذلك كما
تنازعوا فى تلف الثمرة المبعة ، لأن الثمرة هناك قد يقولون قبضت بالتخلية ،
وأما المنفعة التى لم توجد فلم تُقبض بحال . ولهذا نُقل الإجماع على أن العين
المؤجرة إذا تلفت قبل قبضها بطلت الإجارة ، وكذلك إذا تلفت عقب قبضها وقبل
التمكن من الانتفاع ، إلا خلافاً شاذاً حكوه عن أبى ثور . لأن المعقود عليه تلف
قبل قبضه فأشبه تلف المبيع بعد القبض جعلاً لقبض العين قبضاً للمنفعة .

وقد يُقال : هو قياس قول مَنْ يقول بعدم وضع الجوائح ، لكن يقولون :
المعقود عليه هنا المنافع وهى معدومة لم تُقبض ، وإنما قبضها باستيفائها
أو التمكن من استيفائها ، وإنما جعل قبض العين قبضاً لها فى انتقال الملك
والاستحقاق ، وجواز التصرف . فإذا تلفت العين فقد تلفت قبل التمكن من
استيفاء المنفعة فتبطل الإجارة .

وهذا يلزمهم مثله فى الثمرة باعتبار ما لم يوجد من أجزائها . والأصول فى
الثمره كالعين فى المنفعة ، وعدم التمكن من استيفاء المقصود بالعقد موجود فى
الموضعين . فأبو ثور طرد القياس الفاسد كما طرد الجمهور القياس الصحيح فى
وضع الجوائح وإبطال الإجارة .

● حكم تلف العين المستأجرة فى أثناء المدة :

وإن تلفت العين فى أثناء المدة انفسخت الإجارة فيمابقى من المدة دون ما مضى . وفى انفساخها فى الماضى خلاف شاذ ، وتعطل بعض الأعيان المستأجرة يسقط نصيبه من الأجرة كتلف بعض الأعيان المبعة ، مثل موت بعض الدواب المستأجرة وانهدام بعض الدور .

وتعطل المنفعة يكون بوجهين ، أحدهما : تلف العين كموت العبد والدابة المستأجرة ، والثانى : زوال نفعها بأن يحدث عليها ما يمنع نفعها كدار انهدمت وأرض للزراع غرقت أو انقطع ماءها ، فهذه إذا لم يبق فيها نفع فهى كالتالفة سواء لا فرق بينهما عند أحد من العلماء ، وإن زال بعض نفعها المقصود وبقي بعضه مثل أن يمكنه زرع الأرض بغير ماء ويكون زرعاً ناقصاً وكان الماء ينحسر عن الأرض التى غرقت على وجه يمنع بعض الزراعة أو نشوء الزرع ، ملك فسخ الإجارة فإن ذلك كالعيب فى البيع - ولم تبطل به الإجارة . وفى إمساكه بالأرض قولان فى المذهب . وإن تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الأجرة بقدر ما انتفع به كما قال الخرقي .

فإن جاء أمر غالب يحجر المستأجر عن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الأجرة بمقدار مدة انتفاعه . وإذا بقي من المنفعة ما ليس هو المقصود بالعقد ، مثل أن ينقطع الماء عن الأرض المستأجرة للزراع ويمكن الانتفاع بها بوضع حطب ونصب خيمة ، وكذلك الدار المتهدمة يمكن نصب خيمة فيها ، والأرض التى غرقت يمكن صيد السمك منها ، فهل تبطل الإجارة هنا أو يكون هذا كالنقص الذى يملك به الفسخ ؟ على وجهين ، أحدهما : تبطل ، وهو قول أكثر العلماء ، كأبى حنيفة ومالك والشافعى فى صورة الهدم ، لأن هذه المنفعة لما لم تكن هى المقصودة بالعقد كان وجودها وعدمها سواء ، والثانى : يملك الفسخ ، وهو نص الشافعى فى صورة انقطاع الماء . وقد اختاره القاضى وابن عقيل فى بعض المواضع . والأول اختاره غيرهما من الأصحاب .



فصل

فى حكم الأرض المستأجرة تغرق أو ينقطع الماء عنها

إذا تبينَ هذا .. فإذا استأجر أرضاً للزراع فقد ينقطع الماء عنها أو تغرق قبل الزرع ، وقد ينقطع الماء عنها أو تغرق أو يصيب الزرع آفة بعد زرعها وقبل وقت الحصاد ، فما الحكم فى هذه المسائل ؟

المنصوص عن أحمد والأصحاب وغيرهم فى انقطاع الماء - أن انقطاعه بعد الزرع كانقطاعه قبله ، إن حصل معه بعض المنفعة وجب من الأجرة بقسط ذلك ، وإن تعطلت المنفعة كلها فلا أجرة ، قال أحمد بن القاسم : سألت أبا عبد الله : عن رجل اكرى أرضاً يزرعها وانقطع الماء عنها قبل تمام الوقت ؟ قال : يحط عنه من الأجرة بقدر ما لم ينتفع بها أو بقدر انقطاع الماء عنها .

فصرح بأن انقطاع الماء بعد الزرع يوجب أن يحط عنه من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ، وعلى هذا أصحابنا من غير خلاف أعلمه .

وذكر القاضى وغيره : أنه إذا اكرى أرضاً للزراع فزرعها ثم أصابها غرق أو آفة من غير الشرب فلم ينبت لزومه الكراء ، وذكر أن أحمد نص^(١) على ذلك ، وأنها لو غرقت فى وقت زرعها فلم يمكنه الزراعة لم تلزمه الأجرة لتعذر التسليم ، وكذلك ذكر صاحب التفریع مذهب مالك فى الصورتين ، فالقاضى يُفرّق بين الصورتين كالنصين المفترقين : يُفرّق بين انقطاع الماء وبين حدوث الغرق وغيره من الآفات ، بأن انقطاع الماء فوات نفس المنفعة المعقود عليها لأن المعقود عليه أرض لها ماء ، فانقطاع الماء المعتاد بمنزلة عدم التسليم المستحق كموت الدابة ، والأجرة إنما تُستحق بدوام التسليم المستحق ، وأما الغرق وغيره من الآفات التى تفسد الزرع فهو إتلاف لعين ملك المستأجر ، فهو كما لو استأجر داراً فتلف له فيها ثوب .

(١) بهامش الأصل وجدت بخطه : « لعل لفظ أحمد فى نفى ضمان الزرع » .

وحقيقة الفرق أنه مع انقطاع الماء لم تسلم المنفعة ، ومع تلف الزرع تسلم المنفعة ، لكن حصل ما أتلّف ملك المستأجر فهو كما لو تلف بعد الحصاد .

● امتناع المنفعة من الأرض أو نقصها يُسقط الأجرة أو بعضها :

وسوى طائفة من أصحابنا - كالشيخ أبى محمد - فى الإجارة بين انقطاع الماء وحدوث الغرق الذى يمنع الزرع أو يضر الزرع ، أن ذلك إن عطل المنفعة أسقط الأجرة وإن أمكن الانتفاع معه على تعب من القصور ، مثل أن يكون الغرق يمنع بعض الزراعة أو يسوء الزرع ثبت به الفسخ ، وإن كان ذلك لا يضر كغرق بماء ينحسر فى قرب من الزمان لا يمنع الزرع ولا يضره وانقطاع الماء عنها إذا ساق المؤجر إليها الماء من مكان آخر أو كان انقطاعه فى زمن لا يحتاج إليه فيه لم يكن له الفسخ .

وعلى هذه الطريقة يُنقل جواب أحمد من مسألة انقطاع الماء إلى مسألة غرق الزرع ، ومن مسألة غرق الزرع إلى مسألة انقطاع الماء ، لأن المعنى فى الجميع واحد ، وذلك أن غرق الزرع الحادث قبل الزرع إذا منع من الزرع فالحادث بعده يمنع من نبات الزرع ، كما أن انقطاع الماء يمنع من نبات الزرع ، والمعقود عليه المقصود بالعقد هو التمكن من الانتفاع إلى حين الحصاد ليس إلقاء البذر هو جميع المعقود عليه ، ولو كان ذلك وحده هو المعقود عليه لوجب إذا انقطع الماء بعد ذلك أن لا يملك الفسخ ولا يسقط شيء من الأجرة ، ولم يقولوا به ولا يجوز أن يُقال به ، لأننا نعلم يقيناً أن مقصود المستأجر الذى عقد عليه العقد هو تمكنه من الانتفاع بتربة الأرض وهوائها ومائها وشمسها إلى أن يكمل صلاح زرعه ، فمتى زالت منفعة التراب أو الماء أو الهواء أو الشمس لم ينبت الزرع ولم يستوف المنفعة المقصودة بالعقد ، كما لو استأجر داراً للسكنى فتعذرت السكنى بها لبعض الأسباب ، مثل خراب حائط أو انقطاع ماء أو انهدام سقف ... ونحو ذلك .

● الإجماع على أن تعذر المنفعة بأمر سماوى يُسقط الأجرة :

ولا خلاف بين الأمة أن تعطل المنفعة بأمر سماوى يوجب سقوط الأجرة أو نقصها أو الفسخ ، وإن لم يكن للمستأجر فيه صنع ، كموت الدابة وانهدام الدار وانقطاع ماء السماء ، فكذلك حدوث الفرق وغيره من الآفات المانعة من كمال الانتفاع بالزراع .

يوضح ذلك أن المقصود المعقود عليه ليس هو مجرد فعل المستأجر الذى هو شق الأرض وإلقاء البذر حتى يقال : إذا تمكن من ذلك فقد تمكن من المنفعة جميعها وإن حصل بعده ما يفسد الزرع ويمنع الانتفاع به ، لأن ذلك منتقض بانقطاع الماء بعد ذلك ، ولأن المعقود عليه نفس منفعة الأرض ، وانتفاعه بها ليس هو فعله ، فإن فعله ليس هو منفعة له ولا فيه انتفاع له ، بل هو كلفة عليه وتعب ونصب يذهب فيه نفعه وماله ، وهذا بخلاف سكنى الدار وركوب الدابة ، فإن نفس السكنى والركوب انتفاع وبذلك قد نفعته العين المؤجرة .

وأما شق الأرض فتعب ونصب وإلقاء البذر وإخراج مال ، وإنما يفعل ذلك لما يرجوه من انتفاعه بالنفع الذى يخلقه الله فى الأرض من الإنبات ، كما قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِى خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا * وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴾ (٣) .

وليس لقائل أن يقول : إن إنبات الأرض ليس مقدوراً للمستأجر ولا للمؤجر والمعقود عليه يجب أن يكون مقدوراً عليه ، لأن هذا خلاف إجماع المسلمين بل وسائر العقلاء ، فإن المعقود عليه المقصود بالإجارة لا يجب أن يكون من فعل

(٣) عبس : ٢٧ - ٢٩

(٢) النحل : ١١

(١) يس : ٣٦

أحد المتأجرين ، بل يجوز أن يجعل غيرهما من حيوان أو جماد وإن كانا عاجزين عن تلك المنفعة مثل أن يؤجره عبداً أو دابة ونفعها هو باختيارها ، ومثل أن يؤجره داراً للسكنى ونفس الانتفاع بها هو بما خلق الله فيها من البقاء على تلك الصورة ليس ذلك من فعل المؤجر ، وكذلك جريان الماء من السماء ونبعه من الأرض هو داخل فى المعقود عليه وليس هو من مقدور أحدهما .

● تلف المنفعة المقصودة من العقد تُبطله أو تُجيز فسخه :

وكذلك إذا آجره منقولاً من سلاح أو كتب أو ثياب أو آلة صناعة أو غير ذلك فإنَّ المنفعة التى فيه ليست من فعل المؤجر ونظائر ذلك كثيرة ، فكذلك نفع الأرض الذى يخلقه الله فيها حتى ينبت الزرع بترابها ومائها وهوائها وشمسها ، وإن كان أكثره لا يدخل فى مقدور البشر - هو المعقود عليه المقصود بالعقد ، فإذا تلف هذا المعقود عليه بطل العقد ، وإن بطل بعضه كان كما لو تعطل منفعة غيره من الأعيان المؤجرة ، بل بطلان الإجارة أو نقص الأجرة هنا أولى منه فى جوائح الثمر .

فإنَّ الذين تنازعوا هناك من أصحاب أبى حنيفة والشافعى حُجَّتْهم أنَّ الثمرة تلفت بعد القبض ، فهو كما لو تلفت بعد الجذاذ أو بعد وقته ، وأما هنا فقد اتفق الأئمة على أنَّ المنفعة إنما تقبض - القبض المضمون على المستأجر - شيئاً فشيئاً . ولهذا اتفقوا على أنه إذا تلفت العين أو تعطلت المنفعة أو بعضها فى أثناء المدة سقطت الأجرة أو بعضها أو ملك الفسخ ، وإنما دخلت الشبهة على مَنْ دخلت عليه حيث ظن أن المنفعة المقصودة بالعقد إثارة الأرض والبذر فيها ، وظن أن تلف الزرع بعد ذلك يغرق أو غيره بمنزلة تلف زرع الزارع بعد الحصاد وبمنزلة تلف ثوب له فى الدار المستأجرة . وهذه غفلة بيّنة لمن تدبر .

ولهذا ينكر كل ذى فطرة سليمة ذلك حتى مَنْ لم يمارس علم الفقه من الفلاحين وشذاذ المتفكّهة ونحوهم ، فإنهم يعلمون أنَّ المعقود عليه هو انتفاع المستأجر

منفعة العين المؤجرة لا مجرد تعبته ونفقته الذى هو طريق إلى الانتفاع ، فإن ذلك بمنزلة إسراجه وإجامه واقتياده للفرس المستأجرة ، وذلك طريق إلى الانتفاع بالركوب لا أنه المعقود عليه وإن كان داخلاً فيه ، وكذلك شد الأحمال وعقد الحبال ونحو ذلك هو طريق إلى الانتفاع بالحمل على الدابة وهو داخل فى المعقود عليه بطريق التبع ، وإلا فالمعقود عليه المقصود هو نفس حمل الدابة للحمل والركوب ، وإن كان الحمل نفع الدابة والإسراج والشد فعل المستأجر فكذلك هنا الشق والبذر ، وإن كان فعله فهو داخل فى الإجارة بطريق التبع لأنه طريق إلى النفع المعقود عليه المقصود بالعقد وهو نفع الأرض بما يخلقه فيها من ماء وهواء وشمس .

● المعقود عليه فى الإجارة الانتفاع من العين المستأجرة لا عمل المستأجر :

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مجرد فعله هو المعقود عليه فقد غلط غلطاً بيئناً باليقين الذى لا شبهة فيه ، وسبب غلظه كون فعله أمراً محسوساً لحركته ، وكون نفع الأرض أمراً معقولاً لعدم حركتها ، فالذهن لما أدرك الحركة المحسوسة توهم أنها هى المعقود عليه وهذا غلط منقوض بسائر صور الإجارة ، فإن المعقود عليه هو نفع الأعيان المؤجرة سواء أكانت جامدة كالأرض والدار والثياب ، أو متحركة كالأناسى والدواب ، لا عمل الشخص المستأجر ، وإنما عمل الشخص المستأجر طريق إلى استيفاء المنفعة ، فتارة يقترب به الاستيفاء بالركوب واللبس ، وتارة يتأخر عنه الاستيفاء كالبناء والغراس والزرع . فإن المعقود عليه حصول منفعة الأرض للبناء والغراس والزرع لا مجرد عمل البانى الغراس الزارع الذى هو حق نفسه ، كيف يكون حق نفسه هو الذى بذل الأجرة فى مقابلته ؟ وإنما يبذل الأجرة فيما يصل إليه من منفعة العين المؤجرة لا فيما هو له من عمل نفسه ، فإن شراء حقه بحقه محال ، وَمَنْ تصور هذه قطع بما ذكرناه ولم يبق عنده فيه شبهة إن شاء الله .

وإذا كان المعقود عليه نفس منفعة العين من أول المدة إلى آخرها ، فأى وقت نقصت فيه هذه المنفعة بنقص ماء وانقطاعه أو بزيادته وتغريقه أو حدوث جراد أو برد أو حر أو ثلج ... ونحو ذلك مما يكون خارجاً عن العادة ومانعاً من المنفعة المعتادة ، فإن ذلك يمنع المنفعة المستحقة المعقود عليها ، فيجب أن يملك الفسخ أو يسقط من الأجرة بقدر ما فات من المنفعة كانقطاع الماء ، وليس بين انقطاع الماء وزيادته وسائر الموانع فرق يصلح لافتراق الحكم .

* * *

فصل

فى أن المستحق من الأجرة بقدر الانتفاع من العين المستأجرة
إذا تبين ذلك .. فقد تقدم نص أحمد والخرقى وغيرهما على أنه عليه من
الأجرة بقدر ما حصل له من المنفعة وهذا نوعان :

أحدهما : حصول المنفعة فى بعض زمن الإجارة أو بعض أجزاء العين
المستأجرة ، فهذا تسقط فيه الأجرة على قدر ذلك ويجب بقسط ما حصل من
المنفعة ، وتكون الأجرة مقسومة على قدر قيمة الأمكنة والأزمنة ، فإن كلاً منهما
قد يكون متماثلاً وقد يكون مختلفاً بأن يكون بعض الأرض خيراً من بعض ،
وكرى بعض فصول السنة أغلى من بعض . وقد صرح بذلك أصحابنا وغيرهم .

والثانى : نقص المنفعة فى نفس المكان الواحد والزمان الواحد ، مثل أن يقل
ماء السماء عن الوجه المعتاد ، أو يحصل غرق ينقص الزرع ... ونحو ذلك ،
فهنا لأصحابنا وجهان ، أحدهما : أنه لا يملك إلا الفسخ ، والثانى : وهو
مقتضى المنصوص وقياس المذهب أنه يُخَيَّر بين الفسخ وبين الأرش كالبيع ، بل
هو فى الإجارة أوكد ، لأنه فى البيع يمكنه الرد والمطالبة بالثمن ، وهنا لا يمكنه
رد جميع المنفعة ، فإنه لا يردّها إلا متغيرة .

فلو قيل هنا : إنه ليس له إلا المطالبة بالأرث كما نقول على إحدى الروايتين : أن تعيب المبيع عند المشتري يمنع الرد بالعيب القديم ويوجب الأرث - لكان ذلك أوجه وأقيس من قول من يقول : ليس له إذا تعقب المنفعة إلا الرد دون المطالبة بالأرث . فهذا قول ضعيف جداً بعيد عن أصول الشريعة وقواعد المذهب وخلاف ما نص عليه أحمد وأئمة أصحابه ، وإن كان القاضي قد يقوله في « المجرى » ويتبعه عليه ابن عقيل أو غيره ، فالقاضي رضى الله عنه صنف « المجرى » قديماً بعد أن صنف « شرح المذهب » وقبل أن يحكم « التعليق والجامع الكبير » وهو يأخذ المسائل التي وضعها الناس وأجابوا فيها على أصولهم فيجيب فيها بما نص عليه أحمد وأصحابه وبما تقتضيه أصوله عنده . فربما حصل في بعض المسائل التي تتفرع وتتشعب ذهول للمفرع في بعض فروعها عن رعاية الأصول والنصوص في نحو ذلك .

وعلى هذا .. فإذا حصل من الضرر - كالبرد الشديد والفرق والهواء المؤذى والجراد والجليد والفأر ونحو ذلك - ما نقص المنفعة المقصودة المعتادة المستحقة بالعقد ، فيصنع في ذلك كما يصنع في أرث المبيع المعيب : تُنظر قيمة الأرض بدون تلك الآفة وقيمتها مع تلك الآفة ، ويُنسب النقص إلى القيمة الكاملة ويحط من الأجرة المسماة بقدر النقص ، كأن تكون أجزتها مع السلامة تساوى ألفاً ، ومع الآفة تساوى ثمانمائة ، فالآفة قد نُقصت خمس القيمة فيحط خمس الأجرة المسماة ، وكذلك في جائحة الثمر : ينظر كم نُقصته الجائحة ، هل نُقصه ثلث قيمته ، أو ربعها ، أو خمسها ؟ يحط عنه من الثمن بقدره . وكذلك لو تغير الثمر وعاب ، نظر كم نُقصه ذلك العيب من قيمته ؟ وحط من الثمن بنسبته .

● قياس جائحة الزرع في الأرض المستأجرة على جائحة المبيع غلط :

وأما ما قد يتوهمه بعض الناس أن جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع من رب الأرض ، أو يوضع من رب الأرض بعض الزرع قياساً على جائحة المبيع في الثمر والزرع - فهذا غلط . فإن المشتري للثمر والزرع ملك بالعقد نفس

الثمر والزرع . فإذا تلفت قبل التمكن من القبض تلفت من ملك البائع . وأما المستأجر فإنما استحق بالعقد الانتفاع بالأرض . وأما الزرع نفسه فهو ملكه الحادث على ملكه ، لم يملكه بعقد الإجارة ، وإنما ملك بعقد الإجارة المنفعة التي تنبته إلى حين كمال صلاحه .

فيجب الفرق بين جائحة الزرع والثمر المشتري وبين الجائحة في منفعة الأرض المستأجرة المزروعة . فإن هذا مزلة أقدام ومضلة أفهام ، غلط فيها خلائق من الحكام والمقومين والمجيبين والملأك والمستأجرين ، حتى إن بعضهم يظنون أن جائحة الإجارة للأرض المزروعة بمنزلة جائحة الزرع المشتري . وبعض المتفقهة يظن أن الأرض المزروعة إذا حصل بها آفة منعت من كمال الزرع لم تنقص المنفعة ولم يتلف شيء منها ، وكلا الأمرين غلط لمن تدبر .

● الأرض المستأجرة للبناء والغراس كالمستأجرة للزرع :

ونظير الأرض المستأجرة للازدراع الأرض المستأجرة للغراس والبناء ، فإن المؤجر لا يضمن قيمة الغراس والبناء إذا تلف ، ولكن لو حصلت آفة منعت كمال المنفعة المستحقة بالعقد ، مثل أن يستولى عدو يمنع الانتفاع بالغراس والبناء ، أو تحصل آفة من جراد أو آفة تفسد الشجر المغروس ، أو حصل ريح يهدم الأبنية ... ونحو ذلك ، فهنا نقصت المنفعة المستحقة بالعقد نظير نقص المنفعة في الأرض المزروعة .

ولما كان كثير من الناس يتوهم أن المستأجر توضع عنه الجائحة في نفس الزرع والبناء والغراس كالمشتري - نفى ذلك العلماء ، ويشبه أن يكون هذا معنى ما نص عليه أحمد ونقله أصحابنا كالقاضي وأبي محمد حيث قالوا - واللفظ لأبي محمد - : إذا استأجر أرضاً فزرعها فتلف الزرع فلا شيء على المؤجر ، نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً . لأن المعقود عليه منافع الأرض ولم يتلف ، إنما تلف مال المستأجر فيها فصار كدار استأجرها ليقصر فيها ثياباً فتلفت الثياب فيها .

فهذا الكلام يقتضى أن المؤجر لا يضمن شيئاً من زرع المستأجر كما يضمن البائع بزرع المشتري ، ولذلك ذكر ذلك فى باب جوائح الأعيان وعلل ذلك بأن التالف إنما هو عين ملك المستأجر لا المنفعة ، وهذا حسن فى نفى ضمان نفس الزرع ، ويظهر ذلك فيما إذا تلف الزرع بعد كماله . وقد بينا فيما تقدم أن نفس المنفعة المعقود عليها تنقص وتتعطل بما يصيب الزرع من الآفة فيحط من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة .

فما نفى فيه الشيخ الخلاف ضمان نفس العين ولم يذكر ضمان نقص المنفعة هنا ، لكن ذكره فى كتاب الإجارة ، والموضع موضع اشتباه ، وفى كلام أكثر العلماء فيها إجمال ، وبما حققناه يتضح الصواب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

« انتهت رسالة الجوائح »

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب « عرش الرحمن » ، وما ورد فيه من الآيات والأحاديث
وكونه فوق العالم كله ، ومعنى التوجه فى الدعاء إلى جهة العلو ،
وبطلان ما قيل من أن العرش هو الفلك التاسع عند
علماء الهيئة اليونانية (١)

سُئِلَ شيخنا وسيدنا شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية أعاد الله تعالى
من بركته .. آمين : ما تقول فى العرش ، هل هو كرى أم لا ؟ فإذا كان كرىاً
والله من ورائه محيط بائن عنه ، فما فائدة أن العبد يتوجه إلى الله حين دعائه
وعبادته فيقصد العلو دون غيره ؟ فلا فرق حينئذ - وقت الدعاء - بين قصد
جهة العلو وغيرها من الجهات التى تحيط بالداعى ، ومع هذا نجد فى قلوبنا
قصداً بطلب العلو لا يلتفت يمينه ولا يساره ، فأخبرنا عن هذه الضرورة التى
نجدها فى قلوبنا وقد قُطِرْنَا عليها ، وابسطوا لنا الجواب فى ذلك .
أجاب رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين ، الجواب عن هذا بثلاث مقامات :

● المقام الأول : أنه لم يثبت أن العرش هو الفلك التاسع ، وأن
الحوادث ناشئة عن حركة الأفلاك :

أحدها : إن لقائل أن يقول : لم يثبت بدليل يُعتمد عليه أن العرش فلك من
الأفلاك المستديرة الكرية الشكل ، لا بدليل شرعى ولا دليل عقلى ، وإنما ذكر
طائفة من المتأخرين الذين نظروا فى علم الهيئة وغيره من أجزاء الفلسفة فرأوا
أن الأفلاك تسعة ، وأن التاسع - وهو الأطلس - محيط بها مستدير كاستدارتها ،
وهو الذى يحركها الحركة المشرقية وإن كان لكل فلك حركة تخصه غير هذه
الحركة العامة ، ثم سمعوا فى أخبار الأنبياء ذكر عرش الله وذكر كرسىه وذكر
السموات السبع ، فقالوا بطريق الظن : إن العرش هو الفلك التاسع ، لاعتقادهم

(١) كان موضع هذا الكتاب - فى الطبعة الأولى - نهاية الجزء الرابع ، ولكننا رأينا نقله إلى
نهاية الجزء الخامس لاتساقه مع موضوعاته (البلتاجى) .

أن ليس وراء ذلك التاسع شئ ، إما مطلقاً وإما أنه ليس وراءه مخلوق ، ثم إنَّ منهم مَنْ رأى أنَّ التاسع هو الذى يحرك الأفلاك كلها فجعلوه مبدأ الحوادث ، وزعموا أنَّ الله تعالى يحدث فيه ما يُقدِّره فى الأرض أو يُحدثه فى النفس التى زعموا أنها متعلقة به ، أو فى العقل الذى زعموا أنه صدر عنه هذا الفلك ، وربما سماه بعضهم « الروح » ، وربما جعل بعضهم ذلك النفس هو اللوح المحفوظ ، كما جعل العقل هو العلم ، وتارة يجعلون اللوح هو العقل الفعَّال العاشر الذى لفلك القمر والنفس المتعلقة به . وربما جعلوا ذلك بالنسبة إلى الحق كالدماع بالنسبة إلى الإنسان يُقدَّر فيه ما يفعله قبل أن يكون ... إلى غير ذلك من المقالات التى قد شرحناها وبيننا فسادها فى غير هذا الموضع . ومنهم مَنْ يدعى أنه علِمَ ذلك بطريق الكشف والمشاهدة ويكون كاذباً فيما يدعيه ، وإنما أخذ ذلك عن هؤلاء المتفلسفة تقليداً لهم أو موافقة لهم على طرقهم الفاسدة ، كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا ^(١) وأمثالهم .

وقد ينتحل المرء فى نفسه ما تقلده عن غيره فيظنه كشفاً كما ينتحل النصرانى التثليث الذى يعتقده ، وقد يرى ذلك فى منامه فيظنه كشفاً ، وإنما يخيل لما اعتقده ^(٢) ، وكثير من أرباب الاعتقادات الفاسدة إذا ارتاضوا صقلت الرياضة نفوسهم فتتمثل لهم اعتقاداتهم فيظنونها كشفاً ، وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

(١) إخوان الصفا : جماعة سرية مزجت الدين والسياسة بالفلسفة ، ظهرت بالبصرة فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ، ألقت رسائل تربو على الخمسين ، وتكوَّن ما يشبه دائرة معارف . شمل التآلف والصفاء هذه الجماعة ، ومن ثمَّ كان اسمها ، وهى وثيقة الصلة بالشيعة وبالإسماعيلية الباطنية ، ولذا بدا مذهبها تلفيقياً يأخذ من كل علم بطرف . وتقع رسائلها فى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعيات ، والعقليات ، والإلهيات ، بالإضافة إلى الرسالة الجامعة لكل ما جاء بالرسائل ، أهم أعلامها : محمد بن مشير البستى ، وأبو الحسن على بن هارون الزنجانى ، ومحمد ابن أحمد النهرجورى ، والعوضى ، وزيد بن رفاعة (البلتاجى) .

(٢) لعل أصله : يخيل إليه ما اعتقده ، وأنَّ بعض النصرانى يرون فى المنام وفى حال تغلب الخيال عند أولى المزاج العصبى فى اليقظة السيد المسيح أو السيدة مريم عليهما السلام أو غيرهما من الخواريين ومن دونهم ، ويسمعون منهم ما يوافق عقائدهم كما يقع لكثير من المسلمين فيفترون بهذه الخيالات .

● خطأ القائلين بأن العرش هو الفلك التاسع :

والمقصود هنا أن ما ذكروه من أن العرش هو الفلك التاسع قد يقال إنه ليس لهم عليه دليل لا عقلى ولا شرعى ، أما العقلى .. فإن أئمة الفلسفة مصرّحون بأنه لم يقم عندهم دليل على أن الأفلاك هى تسعة فقط ، بل يجوز أن تكون أكثر من ذلك ، ولكن دلتهم الحركات المختلفة والكسوفات ونحو ذلك على ما ذكروه . وما لم يكن لهم دليل على ثبوته فهم لا يعلمون لا ثبوته ولا انتفاءه .

مثال ذلك : أنهم علموا أن هذا الكوكب تحت هذا بأن السفلى يكشف العلوى من غير عكس ، فاستدلوا بذلك على أنه من فلك فوقه ، كما استدلوا بالحركات المختلفة على أفلاك مختلفة ، حتى جعلوا فى الفلك الواحد عدة أفلاك كفلك التدوير وغيره ، فأما ما كان موجوداً فوق هذا ولم يكن لهم ما يستدلون به على ثبوته فهم لا يعلمون نفيه ولا إثباته بطريقه . وكذلك قول القائل : « إن حركة التاسع مبدأ الحوادث » خطأ وضلال على أصولهم ، فإنهم يقولون : إن الثامن له حركة تخصه بما فيه من الثوابت ، ولتلك الحركة قطبان غير قطبى التاسع ، وكذلك السابع والسادس .

● بطلان قولهم بما يترتب على حركات الأفلاك وأشكالها :

وإذا كان لكل فلك حركة تخصه ، والحركات المختلفة هى سبب الأشكال الحادثة المختلفة الفلكية ، وتلك الاشكال سبب الحوادث السفلية ، كانت حركة التاسع جزء السبب كحركته ، فالأشكال الحادثة فى الفلك كمقارنة الكوكب للكوكب فى درجة واحدة ، ومقابلته له إذا كان بينهما نصف الفلك وهو مائة وثمانون درجة ، وتثليثه إذا كان بينهما ثلث الفلك مائة وعشرون درجة ، وتربيعه له إذا كان بينهما رُبعه تسعون درجة ، وتسديسه له إذا كان بينهما سدس الفلك ستون درجة - وأمثال ذلك من الأشكال - إنما حدثت بحركات مختلفة ، وكل حركة ليست عن الأخرى ، إذ حركة الثامن التى تخصه ليست عن

حركة التاسع وإن كان تابعاً له فى الحركة الكلية كالإنسان المتحرك فى السفينة إلى خلاف حركتها . وكذلك حركة السابع التى تخصه ليست عن التاسع ولا عن الثامن ، وكذلك سائر الأفلاك فإن حركة كل واحد التى تخصه ليست عما فوقه من الأفلاك ، فكيف يجوز أن يجعل مبدأ الحوادث كلها مجرد حركة التاسع كما زعمه من ظن أنه العرش ؟ كيف والفلك التاسع عندهم بسيط متشابه الأجزاء لا اختلاف فيه أصلاً ، فكيف يكون سبباً لأمر مختلف لا باعتبار القوابل وأسباب أخر ، ولكن هم قوم ضالون يجعلونه مع هذا ثلثمائة وستين درجة ، ويجعلون لكل درجة من الأثر ما يخالف الأخرى لا باختلاف القوابل ، كمن يجيء إلى ماء واحد فيجعل لبعض أجزائه من الأثر ما يخالف الآخر لا بحسب القوابل بل يجعل أحد جزئيه مسخناً والآخر مبرداً ، والآخر مسعداً ، والآخر مشقياً ، وهذا مما يعلمونهم وكل عاقل أنه باطل وضلال ، وإذا كان هؤلاء ليس عندهم ما ينفى وجود شئ آخر فوق الأفلاك التسعة كان يجزم (١) أن ما أخبرت به الرسل من العرش هو الفلك التاسع رحماً بالغيب وقولاً بلا علم .

هذا كله على تقدير ثبوت الأفلاك التسعة على المشهور عند أهل الهيئة ، إذ فى ذلك النزاع والاضطراب ، وفى أدلة ذلك ما ليس هذا موضعه ، وإنما تشكل على هذا التقدير أيضاً (٢) فالأفلاك فى أشكالها وإحاطة بعضها ببعض من جنس واحد فنسبة السابع إلى السادس كنسبة السادس إلى الخامس . وإذا كان هناك فلك تاسع فنسبته إلى الثامن كنسبة الثامن إلى السابع .

(١) لعل أصله : كان جزمه أو جزمهم بأن ما أخبرت الرسل ... إلخ .

(٢) يعنى الشيخ رحمه الله أنه يبنى إبطال قولهم على تقدير ثبوت الأفلاك التسعة جدلاً وهى غير ثابتة بدليل صحيح ، ونقول : إنه قد تبين بعده بما ارتقى إليه علم الهيئة الفلكية بالآلات الحديثة المقررة للأبعاد بطلان القول بالأفلاك التسعة التى تخيلها اليونان وتبعهم فيها علماء العرب .

● الآيات والأحاديث في العرش تنفى كونه الفلك التاسع :

وأما العرش .. فالأخبار تدل على مباينته لغيره من المخلوقات ، وأنه ليس نسبته إلى بعضها كنسبة بعضها إلى بعض ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ (٢) فأخبر أن للعرش حملة اليوم ويوم القيامة ، وأن حملته ومن حوله يُسَبِّحُونَ ويستغفرون للمؤمنين ، والمعلوم أن قيام فلك من الأفلاك بقدرة الله تعالى كقيام سائر الأفلاك لا فرق في ذلك بين كرة وكرة ، وإن قُدِّرَ لبعضها في نفس الأمر ملائكة تحملها فحكمه حكم نظيره .

قال الله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ، وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) فذكر هنا أن الملائكة تحف من حوله ، وذكر في موضع آخر أن له حملة ، وجمع في موضع ثالث بين حملته ومن حوله ، فقال : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ (٤) وأيضاً فقد أخبر أن عرشه كان على الماء قبل أن يخلق السموات والأرض كما قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (٥) .

وقد ثبت في صحيح البخارى وغيره عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال : « كان الله ولم يكن شئ غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شئ ، وخلق السموات والأرض » ، وفي رواية له : « كان الله ولم يكن

(٣) الزمر : ٧٥

(٢) الحاقة : ١٧

(١) غافر : ٧

(٥) هود : ٧

(٤) غافر : ٧٥

شئ قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السموات والأرض ، وكتب في الذكر كل شئ » ، وفي رواية لغيره صحيحة : « كان الله ولم يكن شئ معه ، وكان عرشه على الماء ، ثم كتب في الذكر كل شئ » .

وثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله قَدَّرُ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .. فهذا التقدير بعد وجود العرش وقبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وهو سبحانه وتعالى يُتَمَدِّحُ بأنه ذو العرش المجيد كقوله سبحانه : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَيَّ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ، لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ، لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ، لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ (٢) .

وقال سبحانه : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ (٣) - وقد قرئ : « المجيد » بالرفع صفة لله ، وقرئ بالخفض صفة للعرش - وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (٤) فوصف العرش بأنه مجيد ، وأنه عظيم .

وقال تعالى : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾ (٥) فوصفه بأنه كريم أيضاً ، وكذلك في الصحيحين عن ابن عباس

(١) الإسراء : ٤٢

(٢) غافر : ١٥

(٣) البروج : ١٤ - ١٦

(٤) المؤمنون : ٨٦ - ٨٧

(٥) المؤمنون : ١١٦

رضى الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم » فوصفه في الحديث بأنه عظيم وكريم أيضاً .

فيقول القائل المنازع : إن نسبة الفلك الأعلى إلى ما دونه كنسبة الآخر إلى ما دونه ، فلو كان العرش من جنس الأفلاك لكانت نسبته إلى ما دونه كنسبة الآخر إلى ما دونه ، وهذا لا يوجب خروجه عن الجنس وتخصيصه بالذكر كما لم يوجب ذلك تخصيص سماء دون سماء ، وإن كانت العليا بالنسبة إلى السفلى كالفلك على قول هؤلاء .

وإنما امتاز عما دونه بكونه أكبر كما تمتاز السماء العليا على الدنيا ، بل نسبة السماء إلى الهواء ونسبة الهواء إلى الماء والأرض كنسبة فلك إلى فلك . ومع هذا فلا يخص واحد من هذه الأجناس عما يليه بالذكر ولا بوصفه بالكرم والمجد والعظمة ، وقد عُلِمَ أنه ليس سبباً لذاتها ولا لحركاتها ، بل لها حركات تخصها فلا يجوز أن يُقال إن حركته هي سبب الحوادث ، بل إن كانت حركة الأفلاك سبباً للحوادث فحركات غيره التي تخصه أكثر ، ولا يلزم من كونه محيطاً بها أن يكون أعظم من مجموعها ، إلا إذا كان له من الغلظ ما يقاوم ذلك ، وإلا فمن المعلوم أن الغليظ إذا كان متقارباً مجموع الداخل أعظم من المحيط ، بل قد يكون بقدره أضعافاً ، بل الحركات المختلفة التي ليست عن حركته أكثر لكن حركته تشملها كلها .

● أحاديث ذكر فيها صفات العرش :

وقد ثبت في صحيح مسلم عن جويرية بنت الحارث أن النبي ﷺ دخل عليها وكانت تُسَبِّح بالحصى إلى الضحى فقال : « لقد قلت كلمة تعدل كلمات لو وُزِنَتْ بما قلتيه لوزنتهن : سبحان الله زينة عرشه ، سبحان الله رضا نفسه ، سبحان

اللَّهُ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ « (١) ، فهذا يبيِّن أنَّ زينة العرش أثقل الأوزان ، وهم يقولون : إنَّ الفلك التاسع لا خفيف ولا ثَقِيل ، بل يدل على أنه وحده أثقل ما يُمثَّل به ، كما أنَّ عدد المخلوقات أكثر ما يُمثَّل به .

وفى الصحيحين عن أبي سعيد قال : جاء رجل من اليهود إلى النبي ﷺ قد لُطِمَ وجهه فقال : يا محمد ، رجل من أصحابك لطم وجهي . فقال النبي ﷺ : « ادعوه » فقال : « لِمَ لَطَمْتَ وجهه » ؟ فقال : يا رسول الله ، إنى مررتُ بالسوق وهو يقول : والذي اصطفى موسى على البشر ، فقلت : يا خبيث ، وعلى محمد ؟ فأخذتني غصبة فلطمته ، فقال النبي ﷺ : « لا تُخَيِّرُوا بين الأنبياء ، فإنَّ الناس يُصعقون يوم القيامة فأكون أول مَنْ يَفِيق ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلى أم جوزى بصعقته » ، فهذا فيه بيان أنَّ للعرش قوائم ، وجاء ذكر القائمة بلفظ الساق ، والأفلاك متشابهة فى هذا الباب .

● زينة العرش وقوائمه واهتزازه وكونه فوق الجنة :

وقد أخرجنا فى الصحيحين عن جابر قال : سمعتَ النبي ﷺ يقول : « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » قال : فقال رجل لجابر : إنَّ البراء يقول : اهتز السرير قال : إنه كان بين هذين الحيين - الأوسى والخزرج - ضغائن .

(١) لهذه الحديث فى مسلم وكذا فى السنن لفظان عن جويرية رضى الله عنها ، أحدهما أنَّ النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهى فى مسجدها ، ثم رجع بعد أن أضحى وهى جالسة فقال : « ما زلت على الحال التى فارقتك عليها » ؟ قالت : نعم . قال النبي ﷺ : « لقد قلتُ بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وُزِنَتْ بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله وبحمده ، عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزينة عرشه ، ومِدادَ كلماته » .

واللفظ الآخر أنه قال : « سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله رضا نفسه ، سبحان الله زينة عرشه ، سبحان الله مِدادَ كلماته » ، وليس فى الرواية أنها كانت تُسَبِّح بالحصى ، ولعله قد ثبت عنها فى رواية أخرى كما ثبت عن صفية رضى الله عنها ، والحديث ذكره أبو داود فى باب التسبيح بالحصى ، ولكنه ذكر التسبيح بالحصى عن غيرها .

سمعتُ نبي الله ﷺ يقول : « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » ،
ورواه مسلم في صحيحه من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال - وجنازة سعد موضوعة : « اهتز لها عرش الرحمن » .

وعندهم أن حركة الفلك التاسع دائمة متشابهة ، ومن تأوّل ذلك على أن المراد
به استبشار حملة العرش وفرحهم فلا بد له من دليل على ما قال .

كما ذكر أبو الحسين الطبري وغيره أن سياق الحديث ولفظه ينفي هذا الاحتمال .

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من آمن
بالله ورسوله وأقام الصلاة وآتى الزكاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن
يدخله الجنة ، هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها » ، قالوا :
يا رسول الله ، أفلا نبشّر الناس بذلك ؟ قال : « إن في الجنة مائة درجة أعدها
الله للمجاهدين في سبيله ، كل درجتين بينهما كما بين السماء والأرض . فإذا
سألتهم الله فسلوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ،
ومنه تُفجّر أنهار الجنة » .

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد : أن رسول الله ﷺ قال : « يا أبا سعيد ،
من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وجبت له الجنة » فعجب لها
أبو سعيد فقال : أعدها على يا رسول الله ، ففعل قال : « وأخرى يُرفع بها
العبد مائة درجة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض » قال : وما هي
يا رسول الله ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » .

وفي صحيح البخاري أن أم ربيع بنت البراء وهي أم حارثة بن سراقة أتت
النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ألا تحدثني عن حارثة - وكان قُتِلَ يوم بدر
أصابه سهم غرّب (١) - فإن كان في الجنة صبرت ، وإن كان غير ذلك اجتهدتُ

(١) بفتح الراء وسكونها ، أي لا يُعرف راميّه .

عليه في البكاء . قال : « يا أم حارثة ، إنها جنان في الجنة ، وإن ابنك أصاب الفردوس الأعلى » .

فهذا قد بين أن العرش فوق الفردوس الذي هو أوسط الجنة وأعلاها ، وأن الجنة مائة درجة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض والفردوس أعلاها . والحديث الثاني يوافقه في وصف الدرج المائة ، والثالث يوافقه في أن الفردوس أعلاها .

وإذا كان العرش فوقه فلقاتل أن يقول : إذا كان كذلك كان في هذا من العلو والارتفاع ما لم يُعلم بالهيئة ، إذ لا يُعلم بالحساب أن بين التاسع والأول كما بين السماء والأرض مائة مرة ، بل عندهم أن التاسع ملاصق للثامن . فهذا قد بين أن العرش فوق الفردوس الذي هو أوسط الجنة وأعلاها . وفي حديث أبي ذر المشهور قال : قلت : يا رسول الله ، أيما أنزل عليك أعظم ؟ قال : « آية الكرسي » ، ثم قال : « يا أبا ذر ، ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة » .. والحديث له طرق وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه وأحمد في المسند وغيرها .

● تشبيه العرش بالقبة لا يدل كونه فلكاً :

وقد استدل من استدل على أن العرش مقبب بالحديث الذي في سنن أبي داود وغيره عن جبير بن مطعم قال : أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال : يا رسول الله ، جهدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال ، فادع الله لنا . فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك . فسبح رسول الله ﷺ حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه وقال : « ويحك ، أتدرى ما تقول ؟ إن الله لا يُستشفع به على أحد من خلقه . شأن الله أعظم من ذلك . إن الله على عرشه ، وإن عرشه على سماواته وأرضه لهكذا - وقال بأصابعه - مثل القبة » ، وفي لفظ : « وإن عرشه فوق

سماواته ، وسماواته فوق أرضه ، لهكذا » وقال بأصابعه مثل القبة (١) ، وهذا الحديث وإن دل على التقبب ، وكذلك قوله عن الفردوس : « إنها أوسط الجنة وأعلاها » مع قوله : « وإن سقفتها عرش الرحمن » أو « إن فوقها عرش الرحمن » ، والأوسط لا يكون الأعلى إلا في المستدير ، فهذا لا يدل على أنه فلك من الأفلاك ، بل إذا قُدِّر أنه فوق الأفلاك كلها أمكن هذا فيه ، سواء قال القائل : إنه محيط بالأفلاك أو قال : إنه فوقها . وليس يحيط بها ، كما أن وجه الأرض فوق النصف الأعلى من الأرض وإن لم يكن محيطاً بذلك . وقد قال إياس بن معاوية : السماء على الأرض مثل القبة . ومعلوم أن الفلك مستدير مثل ذلك ، لكن لفظ القبة يستلزم استدارة من العلو لا يستلزم استدارة من جميع الجوانب إلا بدليل منفصل ، ولفظ الفلك يستدل به على الاستدارة مطلقاً ، فقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٣) يقتضى أنها في

(١) لهذا الحديث بقية وألفاظ مختلفة ، قال البيهقي بعد إيرادِهِ في الأسماء والصفات عن أبي داود : وهذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب بن عتبة ، وصاحبها الصحيح لم يحتج به ، إنما استشهد مسلم بن الحجاج بمحمد بن إسحاق في أحاديث معدودة أظنهن خمسة قد رواهن غيره . وذكره البخاري في الشواهد ذكراً من غير رواية ، وكان مالك بن أنس لا يرضاه ، ويحيى بن سعيد القطان لا يروى عنه ، ويحيى بن معين يقول : ليس هو بحجة ، وأحمد بن حنبل يقول : يكتب عنه هذه الأحاديث - يعنى المغازى ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - يريد أقوى منه - فإذا كان لا يُحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يُحتج به في صفات الله سبحانه . وإنما نقموا عليه في روايته عن أهل الكتاب ثم عن ضعفاء الناس وتدليسهم أساميهم . فإذا روى عن ثقة وبين سماعه منه فجماعة من الأئمة لم يروا به بأساً . وهو إنما روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة ، وبعضهم يقول : عن عتبة وعن محمد بن جبير ولم يبين سماعه منهما . واختلف عليه في لفظه كما ترى . أهـ . فجملة القول أن هذا الحديث لا يصح ، ولعل الشيخ أورده استيفاءً للروايات النافية لأقوال أهل الهيئة .

(٣) يس : ٤٠

(٢) الأنبياء : ٣٣

فلك مستديرة مطلقاً كما قال ابن عباس رضى الله عنه : فى فلكة مثل فلكة المغزل . وأما لفظ القبة فإنه لا يعترض هذا المعنى لا بنفى ولا إثبات ، لكن يدل على الاستدارة من العلو كالقبة الموضوعة على الأرض ، وقد قال بعضهم : إن الأفلاك غير السموات ، لكن رد عليه غيره هذا القول بأن الله تعالى قال : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً * وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجاً ﴾ (١) فأخبر أنه جعل القمر فيهن ، وقد أخبر أنه فى الفلك (٢) .

● علم البشر بالأسباب والسُنَن فى الكون قليل بالنسبة إلى ما يجهلون :

وليس هذا موضع بسط الكلام فى ذلك ، وتحقيق الأمر فيه وبيان أن ما عُلِمَ بالحساب علماً صحيحاً لا ينافى ما جاء به السمع ، وأن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافى معقولاً صحيحاً ، إذ قد بسطنا الكلام على هذا وأمثاله فى غير هذا الموضع ، فإن ذلك يُحتاج إليه فى هذا ونظائره مما قد أشكل على كثير من الناس حيث يرون ما يُقال إنه معلوم بالعقل مخالفاً لما يقال إنه معلوم بالسمع ، وأوجب ذلك أن كذبت كل طائفة بما لم تحط بعلمه . حتى آل الأمر بقوم من أهل الكلام أن تكلموا فى معارضة الفلاسفة فى الأفلاك بكلام ليس معهم به حجة لا من شرع ولا من عقل ، وظنوا أن ذلك من نصر الشريعة ، وكان ما جحدوه معلوماً بالأدلة الشرعية أيضاً .

(١) نوح : ١٥ - ١٦

(٢) الذى يفهمه أهل اللغة من الفلك هنا أنه مدار الكواكب ، وعبارة القاموس : مدار النجوم ، قال : ومن كل شيء مستداره ومعظمه ، وهذا غير المراد من الفلك عند علماء الهيئة اليونانية فهو عندهم جسم مستدير صلب شفاف لا يقبل الخرق والالتئام ، وكل فلك من الأول إلى السابع فيه كوكب من الدارارى السبع يدور فيه ، والثامن للنجوم الثابتة كلها ، والتاسع أطلس ليس فيه شيء .

● الكلام فى العرش على تقدير أن الفلك التاسع وكل تقدير

محتمل :

وأما المتفلسفة وأتباعهم فغايتهم أن يستدلوا بما شاهدوه من الحسيات ولا يعلمون ما وراء ذلك ، مثل أن يعلموا أن البخار المتصاعد ينعقد سحاباً ، وأن السحاب إذا اصطك حدث عنه صوت به (١) ... ونحو ذلك ، لكن علمهم بهذا كعلمهم بأن المنى يصير فى الرحم جنيناً ، لكن ما الموجب للمنى المتشابه الأجزاء أن يُخلق منه الأعضاء المختلفة والمنافع المختلفة على هذا الترتيب المحكم المتقن الذى فيه من الحكمة والرحمة ما بهر الألباب ، وكذلك ما الموجب لأن يكون الهواء أو البخار ينعقد سحاباً مقدراً بقدر مخصوص فى وقت مخصوص على مكان يختص به ، وينزل على قوم عند حاجتهم اليه فيسقيهم بقدر الحاجة لا يزيد فيهلكوا ولا ينقص فيعوزوا . وما الموجب لأن يساق إلى الأرض الجرّز التى لا تطر أو تطر مطراً لا يغنيها كأرض مصر ، أو كان المطر القليل لا يكفيها والكثير يهدم أبنيتها ؟ (٢) قال تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ ، أَفَلَا يَنْصُرُونَ ﴾ (٣) .

(١) يعنون بهذا الصوت : الرعد ، وهو قول باطل لم يجدوا ما يعللون به صوت الرعد غيره .
وأما علماء الكون فى هذا العصر فقد ثبت عندهم أن البرق والرعد يحدثان من اشتعال الكهربائية بالتقاء الإيجابى منها بالسلبى ، وبهذا الاشتعال يحدث تفريغ فى الهواء يكون له صوت بقدره كما يحدث بإطلاق المدفع وهو صوت الرعد والصواعق .

(٢) إن كون نزول المطر فى كل أرض بقدر حاجة أهلها لا يزيد ولا ينقص غير مسلم والمعلوم بالمشاهدة خلافه ، فكثيراً ما يزيد فيحدث ضرراً عظيماً . أو ينقص فتهلك الزروع وتقل الغلال وتحدث المجاعات ، وقد علم البشر من سنن الله فى ذلك فى عصرنا أكثر مما كان يعلم من قبلهم ولا يزالون يجهلون منها أضعاف ما علموا .

(٣) السجدة : ٢٧

وكذلك السحاب المتحرك وقد عُلِمَ أنَّ كل حركة فإما أن تكون قسرية وهي تابعة للقاسر ، أو طبيعية ، وإنما تكون إذا خرج المطبوع من مركزه فيطلب عوده إليه أو إرادته وهي الأصل ، فجميع الحركات تابعة للحركة الإرادية التي تصدر عن ملائكة الله تعالى التي هي المدبّرات أمراً والمقسمات أمراً ، وغير ذلك مما أخبر الله تعالى به عن الملائكة . وفي المعقول ما يصدق ذلك . فالكلام في هذا وأمثاله له موضع غير هذا .

والمقصود هنا أن نبين أنَّ ما ذكر في السؤال زائل على كل تقدير ، فيكون الكلام في الجواب مبنياً على حُجَج علمية لا تقليدية ولا مسلّمة ، وإذا بيّنا حصول الجواب على كل تقدير - كما سنوضحه - لم يضرنا بعد ذلك أن يكون بعض التقديرات هو الواقع وإن كنا نعلم ذلك ، لكن تحرير الجواب على تقدير دون تقدير وإثبات ذلك فيه طول لا يُحتاج إليه هنا ، فإن الجواب إذا كان حاصلًا على تقدير كان أحسن وأوجز .

* * *

المقام الثاني : في صغر العالم كله بالنسبة إلى عظمة خالقه

أن يقال : العرش سواء أكان هذا الفلك التاسع ، أو جسماً محيطاً بالفلك التاسع ، أو كان فوقه من جهة وجه الأرض محيطاً به ، أو قيل فيه غير ذلك ، فيجب أن يُعلم أن العالم العلوى والسفلى بالنسبة إلى الخالق تعالى في غاية الصغر كما قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١) ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال :

(١) الزمر : ٦٧

« يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ، ويطوى السماء بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك .. أين ملوك الأرض » ؟ .

وفى الصحيحين - واللفظ لمسلم - عن عبد الله بن عمر : قال : قال رسول الله ﷺ : « يطوى الله السموات يوم القيامة ، ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون » ؟

وفى لفظ فى الصحيح عن عبد الله بن مقسم أنه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يحكى النبی ﷺ قال : « يأخذ الله سماوته وأرضه بيده ويقول : أنا الملك ، ويقبض أصابعه ويبسطها ، أنا الملك » حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شئ منه حتى إنى أقول أساقط هو برسول الله ﷺ .

وفى لفظ قال : « رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول : يأخذ الجبار سمواته وأرضه - وقبض بيده وجعل يقبضها ويبسطها - ويقول : أنا الرحمن ، أنا الملك ، أنا السلام ، أنا المؤمن ، أنا المهيمن ، أنا العزيز ، أنا الجبار المتكبر ، أنا الذى بدأت الدنيا ولم تكن شيئاً ، أنا الذى أعدتها ، أين الملوك ؟ أين الجبارون ؟ أين المتكبرون » ؟ ويتميل رسول الله ﷺ على يمينه وعلى شماله ، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شئ منه حتى إنى لأقول : أساقط هو برسول الله ﷺ ؟

والحديث مروي فى الصحيح والمسانيد وغيرها بألفاظ يصدق بعضها بعضاً ، وفى بعض ألفاظه قال : قرأ على المنبر : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ... الآية (١) ، قال : « مطوية فى كفه يرمى بها كما يرمى الغلام بالكرة » .

وفى لفظ : « يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيده فيجعلها فى كفه ثم يقول بها هكذا كما يقول الصبيان بالكرة : أنا الله الواحد » .

وقال ابن عباس : « يقبض عليهما فما يرى طرفاهما بيده » .

وفى لفظ عنه : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن بيد الرحمن إلا كخردلة فى يد أحدكم » ... وهذه الآثار معروفة فى كتب الحديث .

وفى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال : أتى النبى ﷺ رجل يهودى ، فقال : يا محمد ، إن الله يجعل السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع ، فيهنهن فيقول : أنا الملك ، أنا الملك ، قال : فضحك النبى ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقا لقول الخبر (١) ثم قال : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) ... إلى آخر الآية .

● صغر السموات والأرض بالنسبة إلى عظمة الله تعالى :

ففى هذه الآية والأحاديث الصحيحة المفسرة لها المستفيضة التى اتفق أهل العلم على صحتها وتلقيها بالقبول ما يبين أن السموات والأرض وما بينهما بالنسبة إلى عظمة الله تعالى أصغر من أن يكون مع قبضه لها إلا كالشئ الصغير فى يد أحدنا حتى يدحوها كما تدحى الكرة (٣) .

(١) قوله : « تصديقا لقول الخبر » قال بعض شراح الصحيحين : إن هذه زيادة من الراوى قالها بحسب فهمه ، وهى ليست فى كل الروايات ، وأنكروا أن يكون ﷺ صدق اليهودى بل قالوا : إنه أراد الإنكار عليه وتلا الآية الدالة على ذلك . وخالفهم آخرون ، فراجع الأقوال فى شرح الحديث من كتاب التوحيد فى فتح البارى .

(٣) دحا الكرة يدحوها : دحرجها .

(٢) الزمر : ٦٧

● كلام ابن الماجشون فى الصفات رداً على الجهمية :

قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون الإمام - نظير مالك - فى كلامه المشهور الذى رد فيه على الجهمية ومَن خلفها ^(١) قال : فأما الذى جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً قد استهوته الشياطين فى الأرض حيران ، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال : لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فعصى عن البين بالخفى ، فجحد ما سمي الرب من نفسه فصمت الرب عما لم يسم منها فلم يزل يمثل له الشيطان حتى جحد قول الله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٢) فقال : لا يراه أحد يوم القيامة ، فجحدوا الله أفضل كرامته التى أكرم الله أوليائه يوم القيامة من النظر إلى وجهه ونظرته له إياهم ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٣) ، وقد قضى أنهم لا يموتون ، فهم بالنظر إليه ينضرون - إلى أن قال : وإنما جحدوا رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة ، لأنه قد عُرف إذا تجلّى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين وكان له جاحداً .

وقال المسلمون : يا رسول الله ، هل نرى ربنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : «- هل تضارون ^(٤) فى رؤية الشمس ليس دونها سحاب » ؟ قالوا لا ، قال : « فهل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب » ؟ قالوا : لا ، قال : « فإنكم ترون ربكم كذلك » ، وقال رسول الله ﷺ : « لا تملئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول : قط قط ، وينزوى بعضها إلى بعض » .

(١) أى من جاء بعد الجهمية ممن يقول قولهم .

(٢) القيامة : ٢٢ - ٢٣ (٣) القمر : ٥٥

(٤) يروى بتشديد الراء وتخفيفها . فالتشديد بمعنى : لا تتخالفون ولا تتجادلون فى صحة النظر إليه لوضوحه وظهوره . وقال الجوهري : أراد بالمضارة الاجتماع والازدحام عند النظر إليه . وأما التخفيف فهو من الضير وهو لغة فى الضر .

وقال لثابت بن قيس : « قد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة » ، وقال فيما بلغنا عنه : « إن الله يضحك من أزلكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم » (١) ، وقال له رجل من العرب : إن ربنا يضحك ؟ قال : « نعم » قال : لن نعدم من رب يضحك خيراً . وفي أشباه لهذا مما لم نحصه . وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٢) ، ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٣) .. وقال : ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٦) .. فوالله ما دلهم على عظم ما وصف به نفسه وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم أن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفة قلوبهم . فما وصف الله من نفسه وسماءه على لسان رسوله سميناه كما سماه ، ولم نتكلف منه علم ما سواه لا هذا ولا هذا ، لا نجحد ما وصف ، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف ... انتهى .

● صغر المخلوقات بالنسبة إلى عظمة الخالق وتصرفه تعالى بها :
 وإذا كان كذلك فإذا قُدِّرَ أن المخلوقات كالكرة فهذا قبضه لها ورميه بها .
 وإنما بين لنا من عظمته وصغر المخلوقات بالنسبة إليه ما يعقل نظيره منا .
 ثم الذي في القرآن والحديث يبين أنه إن شاء قبضها وفعل بها ما ذكر كما يفعل ذلك يوم القيامة ، وإن شاء لم يفعل ذلك ، فهو قادر على أن يقبضها

(١) قال في النهاية : هكذا يروى في بعض الطرق . والمعروف : « من إلكم » والإل والأزل - بالفتح : الشدة والضيق ، كأنه أراد : من شدة يأسكم وقنوطكم .

(٤) طه : ٣٩

(٣) الطور : ٤٨

(٢) الشورى : ١١

(٦) الزمر : ٦٧

(٥) سورة ص : ٧٥

ويدحوها كالكرة ، وفى ذلك من الإحاطة بها ما لا يخفى ، وإن شاء لم يفعل ذلك ، وبكل حال فهو مباين لها ليس بمحايت لها .

ومن المعلوم أن الواحد منا - ولله المثل الأعلى - إذا كان عنده خردلة إن شاء قبضها فأحاطت بها قبضته ، وإن شاء لم يقبضها بل حولها تحته فهو فى الحالتين مباين لها ، وسواء قُدِّر أن العرش هو محيط بالمخلوقات كإحاطة الكرة بما فيها ، أو قيل إنه فوقها وليس محيطاً بها كوجه الأرض الذى نحن عليه بالنسبة إلى جوفها ، وكالقبة بالنسبة إلى ما تحتها ... أو غير ذلك ، فعلى التقديرين يكون العرش فوق المخلوقات ، والخالق سبحانه وتعالى فوقه ، والعبد فى توجهه إلى الله يقصد العلو دون التحت .

* * *

المقام الثالث : فى الكلام عن العرش

وقام هذا ببيان « المقام الثالث » وهو أن يقول : لا يخلو إما أن يكون العرش كرياً كالأفلاك ويكون محيطاً بها ، وإما أن يكون فوقها وليس هو كرياً ، فإن كان الأول فمن المعلوم باتفاق من يعلم هذا أن الأفلاك مستديرة كرية الشكل ، وأن الجهة العليا هى جهة المحيط وهو المحدث ، وأن الجهة السفلى هى المركز ^(١) ، وليس للأفلاك إلا جهتان : العلو والسفل فقط .

وأما الجهات الست فهى للحيوان فإن له ستة جوانب يؤم جهة فتكون أمامه ويخلف أخرى فتكون خلفه ، وجهة تحاذى يمينه وجهة تحاذى شماله ، وجهة تحاذى رأسه ، وجهة تحاذى رجليه . وليس لهذه الجهات الست فى نفسها صفة

(١) أى لمركز الوسط من الداخل وهو المقعر الذى تكون جوانب المحيط بالنسبة إليه متساوية إذا كان المحيط متساوياً كمحيط الفلك عندهم لأنه كرة تامة ، وأما الأرض فهى كرة غير تامة لأن فى محيطها تسطيحاً وانبطاحاً من جانبى قطبيها الشمالى والجنوبى ، فمركزها أقرب إليهما منه إلى سطح الأقاليم الاستوائية ، وناهيك بما فيها من الجبال ، ولكن المركز هو جهة السفلى لها من كل جانب ، والسطح محيطها وهو جهة العلو من كل جانب ، وأما جهة العلو لمن على سطحها كالإنسان فهو ما فوق رأسه من السماء أينما كان .

لازمة ، بل هى بحسب النسبة والإضافة ، فيكون يمين هذا ما يكون يسار هذا ، ويكون أمام هذا ما يكون خلف هذا ، ويكون فوق هذا ما يكون تحت هذا . لكن جهة العلو والسفل للأفلاك لا تتغير ، فالمحيط هو العلو ، والمركز هو السفلى ، مع أن وجه الأرض التى وضعها الله للأنام وأرساها بالجبال هو الذى عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنهار الجارية .

● مسألة كون الأرض « كرة » قطعية لا ظنية :

فأما الناحية الأخرى من الأرض فالبحر محيط بها وليس هناك شىء من الآدميين وما يتبعهم . ولو قُدِّرَ أن هناك أحد لكان على ظهر الأرض ولم يكن من فى هذه الجهة تحت من فى هذه الجهة ، ولا من فى هذه تحت من فى هذه ، كما أن الأفلاك محيطة بالمركز وليس أحد جانبي الفلك تحت الآخر ، ولا القطب الشمالى تحت الجنوبي ولا بالعكس ، وإن كان الشمالى هو الظاهر لنا فوق الأرض وارتفاعه بحسب بُعد الناس عن خط الاستواء ، فما كان بُعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة مثلاً كان ارتفاع القطب عنده ثلاثين درجة وهو الذى يسمى عرض البلد . فكما أن جوانب الأرض المحيطة بها وجوانب الفلك المستدير ليس بعضها فوق بعض ولا تحته ، فكذلك من يكون على الأرض من الحيوان والنبات لا يُقال إنه تحت أولئك ، وإنما هذا خيال يتخيله الإنسان ، وهو تحت إضافى ، كما لو كانت نملة تمشى تحت سقف فالسقف فوقها وإن كانت رجلاها تحاذيه ، وكذلك من علّق منكوساً فإنه تحت السماء ، وإن كانت رجلاه على السماء ، وكذلك قد يتوهم الإنسان إذا كان فى أحد جانبي الأرض أو الفلك أن الجانب الآخر تحته (١) .

(١) كل ما قاله شيخ الإسلام فى الأرض فهو مبنى على كونها كرة كما جزم به علماء الهيئة المتقدمون والمتأخرون ومن اطلع على هذا العلم وفهمه من علماء الإسلام الأعلام . وهذه مسألة قطعية لا ظنية ، وصرّح بها ابن القيم من علماء الحديث بالتبع لأستاذه المؤلف والإمام ابن حزم وإقتناعاً بأدلتها ويدل عليه قوله تعالى : « يُكْوَرُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ » ... الآية (الزمر : ٥) ، فإن التكوير هو اللف على الجسم الكرى المستدير كتكوير العمامة على الرأس ، وكذا قوله تعالى : =

● العلو والسفل فى كرة الأرض والفلك فيها :

وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان ممن يقول إن الأفلاك مستديرة ، واستدارة الأفلاك كما أنه قول أهل الهيئة والحساب فهو الذى عليه علماء المسلمين كما ذكره أبو الحسين بن النادى وأبو محمد بن حزم وأبو الفرج بن الجوزى وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين ، وقد قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (١) قَالَ ابن عباس : فى فلكة مثل فلكة المغزل ، والفلك فى اللغة هو المستدير (٢) ومنه قولهم : تفلك ثدى الجارية : إذا استدار . وكل من جعل الأفلاك مستديرة يعلم أن المحيط هو العالى على المركز فى كل جانب . ومن توهم أن من يكون فى الفلك من ناحيته يكون تحته من فى الفلك من الناحية الأخرى فى نفس الأمر فهو منوهم عندهم .

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قُدِّرَ أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاه وسقفها وهو فوقها مطلقاً فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهته الباقية أصلاً .

ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلاً باتفاق العقلاء ، فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوقه ، وغاية

= ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ (النازعات : ٣٠) ، فإن الدحو فى أصل اللغة دحرجة الكرة وما فى معناها . ولا يعارضه قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِّحَتْ ﴾ (الغاشية : ٢٠) كما توهم الجلال وغيره ، لأن وجه الكرة سطح لها ، والسطح فى اللغة أعم منه فى عرف أهل الهندسة وكذلك الخط .

(١) الأنبياء : ٣٣

(٢) هذا معناه العام . وأما معناه الخاص بالكواكب فهو مدار الكوكب كما تقدم فى حاشية (ص ٢٨٩) وهو مستدير على كل حال سواء أكان كما قال المتقدمون من اليونان والعرب أم كان فضاء ، فما نقله شيخ الإسلام من اتفاق علماء المسلمين على استدارة الأفلاك صحيح على كل حال ، فإن الكواكب كلها مستديرة كرية الشكل وأفلاكها التى تدور فيها كذلك ، والعالم كله كرى الشكل ، وكل جرم من أجرامه يسبح دائراً فى فلك له مستدير بنظام حسابى مطرد كما قال تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (الرحمن : ٥) .

ما يقدر أن يكون كرى الشكل ، والله تعالى محيط بالمخلوقات كلها إحاطة تليق بجلاله ^(١) فإن السموات السبع فى يده أصغر من الحمصة فى يد أحدنا .

● العلو والسفل فى كرة الأرض والفلك فوقها :

وأما قول القائل : « إذا كان كرياً والله من ورائه محيط به بائن عنه ، فما فائدة أن العبد يتوجه إلى الله حين دعائه وعبادته فيقصد العلو دون التحت ، فلا فرق حينئذ وقت الدعاء بين قصد جهة العلو وغيرها من الجهات التى تحيط بالداعى ؟ ومع هذا نجد فى قلوبنا قصداً بطلب العلو ، لا نلتفت بمنة ولا يسرة ، فأخبرونا عن هذه الضرورة التى نجدها فى قلوبنا وقد فطرنا عليها » ؟

فيقال له : هذا السؤال إنما ورد لتوهم المتوهم أن نصف الفلك يكون تحت الأرض وتحت ما على وجه الأرض من الآدميين والبهائم ، وهذا غلط عظيم ، فلو كان الفلك تحت الأرض من جهة لكان تحتها من كل جهة ، فكان يلزم أن يكون الفلك تحت الأرض مطلقاً ، وهذا قلب للحقائق ، إذ الفلك هو فوق الأرض مطلقاً ، وأهل الهيئة يقولون : لو أن الأرض مخروقة إلى ناحية أرجلنا وألقى فى الخرق شئ ثقيل كالحجر ونحوه لكان ينتهى إلى المركز ، حتى لو ألقى من تلك الناحية حجر آخر لالتقى جميعاً فى المركز ^(٢) ، ولو قدر أن إنسانين التقيا فى المركز بدل الحجر لالتقت رجلاهما ولم يكن أحدهما تحت الآخر ، بل كلاهما فوق المركز ، وكلاهما تحت الفلك كالمشرق والمغرب ، فإنه لو قدر أن رجلاً بالمشرق فى السماء أو الأرض ، ورجلاً بالمغرب فى السماء أو الأرض لم يكن أحدهما تحت الآخر ، وسواء أكان رأسه أو رجلاه أو بطنه أو ظهره أو جنبه مما يلى السماء أو مما يلى الأرض ، وإذا كان مطلوب أحدهما ما فوق الفلك لم يطلبه الآخر إلا من الجهة العليا ، لم يطلبه من جهة رجليه أو يمينه أو يساره . لوجهين :

(١) أما دليل إحاطته فقولُه عزَّ وجلَّ : ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ ﴾ (البروج : ٢٠) ، وأما قوله : « إحاطة تليق بجلاله » فلنفى التشبيه بإحاطة الأجسام بعضها ببعض ، على قاعدة السلف التى قررها شيخ الإسلام مراراً وهى الإيمان بالنصوص من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل .

(٢) هذا متفق عليه بين المتقدمين والمتأخرين من علماء الفلك ويعلمون به جاذبية الثقل فهى تختلف بقدر بُعد المحيط عن المركز ، وهو يختلف فى المنطقة الاستوائية عن منطقتى القطبين كما أشرنا إليه فى حاشية (ص ٢٩٦) .

● توجه الذى يدعو الله إلى جهة العلو بفطرته وعلو الفلك :

أحدهما : أن مطلوبه من الجهة العليا أقرب إليه من جميع الجهات ، فلو قُدِّرَ رجل أو ملك يصعد إلى السماء أو إلى ما فوق كان صعوده مما يلي رأسه إذا أمكنه ذلك ، ولا يقول عاقل إنه يخرق الأرض ثم يصعد من تلك الناحية ، ولا أنه يذهب يمينا أو شمالاً أو أماماً أو خلفاً إلى حيث أمكن من الأرض ثم يصعد ، لأن أى مكان ذهب إليه كان بمنزلة مكانه أو هو دونه ، وكان الفلك هناك فوقه ، فيكون ذهابه إلى الجهات الخمس تطويلاً وتعباً من غير فائدة ، ولو أن رجلاً أراد أن يخاطب الشمس والقمر فإنه لا يخاطبه إلا من الجهة العليا ، مع أن الشمس والقمر قد تشرق وقد تغرب فتتحرف عن سمت الرأس ، فكيف بما هو فوق كل شئ دائماً لا يأفل ولا يغيب سبحانه وتعالى ؟ وكما أن الحركة كحركة الحجر تطلب مركزها بأقصر طريق وهو الخط المستقيم ، فالطلب الإرادى الذى يقوم بقلوب العباد كيف يعدل عن الصراط المستقيم القريب ؟ ويعدل إلى طريق منحرف طويل ؟ والله فطر عباده على الصحة والاستقامة إلا من اجتالته الشياطين فأخرجته عن فطرته التى فطر عليها .

● مقتضى الفطرة والعقل « طلب الشئ من طريقه المستقيم الأقرب » :

الوجه الثانى : أنه إذا قصد السفلى بلا علو كان منتهى قصده المركز ، وإن قصده أمامه أو ورائه أو يمينه أو يساره من غير قصد العلو كان منتهى قصده أجزاء الهواء ، فلا بد له من قصد العلو ضرورة ، سواء قصد مع ذلك هذه الجهات أو لم يقصدها ، ولو فرض أنه قال : أقصده من اليمين مع العلو ، أو من السفلى مع العلو كان هذا بمنزلة من يقول : أريد أن أحج من الغرب فأذهب إلى خراسان ^(١) ثم أذهب إلى مكة ، بل بمنزلة من يقول : أصعد إلى الأفلاك

(١) أى من الشام - حيث كان المؤلف - إلى خراسان ، ومعلوم أن مكة فى الجهة الجنوبية للشام وخراسان فى الجهة الشرقية ، فالذهاب من الشام غرباً إلى خراسان فى الشرق ثم إلى مكة ممكن لأن الأرض كرة ولكن هذا عمل لا يعمل من لا يريد بطواف أكثر محيط الأرض إلا مكة للحج إلا أن يكون مجنوناً . وإنما يفعل العاقل إذا كانت الرحلة إلى هذه الأقطار مقصودة لذاتها .

فأنزل في الأرض لأصعد إلى الفلك من الناحية الأخرى ، فهذا وإن كان ممكناً في المقدار ، لكنه يستحيل من جهة امتناع إرادة القاصد له ، وهو مخالف للفطرة ، فإن القاصد يطلب مقصوده بأقرب طريق لا سيما إذا كان مقصوده معبوده الذي يعبد ويتوكل عليه . وإذا توجه إليه على غير الصراط المستقيم كان مسيره منكوساً معكوساً .

وأيضاً فإن هذا الجمع في سيره وقصده بين النفي والإثبات ، بين أن يتقرب إلى المقصود ويتباعد عنه ، ويريده وينفر منه ، فإنه إذا توجه إليه من الوجه الذي هو عنه أبعد وأقصى ، وعدل عن الوجه الأقرب الأدنى ، كان جامعاً بين قصدين متناقضين ، فلا يكون قصده له تاماً ، إذ القصد التام ينفي نقيضه وضده ، وهذا معلوم بالفطرة ، فإن الشخص إذا كان يحب النبي ﷺ محبة تامة ويقصده ، أو يحب غيره مما يحب - سواء أكانت محبة محمودة أو مذمومة - ومتى كانت المحبة تامة ، وطلب المحبوب طلبه من أقرب طريق يصل إليه (١) بخلاف ما إذا كانت المحبة مترددة مثل أن يحب ما يكره محبته في الدين فتبقى شهوته تدعوه إلى قصده وعقله ينهيه عن ذلك فتراه يقصده من بعيد ، كما يقول العامة : « رجل إلى قدام ، ورجل إلى خلف » (٢) ، وكذلك إذا كان في دينه نقص وعقله يأمره بقصد المسجد أو الجهاد أو غير ذلك من المقصودات التي تحب في الدين ، وتكرهها النفس ، فإنه يبقى قاصداً لذلك من طريق بعيد .. متباطئاً في السير ، وهذا كله معلوم بالفطرة .

وكذلك إذا لم يكن القاصد يريد الذهاب بنفسه ، بل يريد خطاب المقصود ودعائه ونحو ذلك . فإنه يخاطبه من أقرب جهة يسمع دعاءه منها وينال به

(١) قوله : « طلبه من أقرب طريق » ... إلخ جواب « إذا » و « متى » - أي إذا كان يجب ما ذكر ، ومتى كانت محبته له تامة وطلبه بمقتضاها طلبه من أقرب طريق ، وفيه ما ترى من التعقيد .

(٢) مأخوذ من المثل العربي : « مالى أراك تُقَدِّم رجلاً وتؤخر أخرى » .

مقصوده إذا كان القصد تاماً ، ولو كان رجلاً فى مكان عال ، وآخر يناديه لتوجه إليه وناداه ولو حَطَّ رأسه فى بئر وناداه بحيث يسمع صوته لكان هذا ممكناً ، لكن ليس فى الفِطْرَةِ أن يفعل ذلك مَنْ يكون قصده إسماعه من غير مصلحة راجحة ولا يفعل نحو ذلك إلا عند ضعف القصد ونحوه .

● معنى حديث : « لو أدلى أحدكم بحبل لسقط على الله » -

على فرض صحته :

وحديث الإدلاء الذى رُوِيَ من حديث أبى هريرة وأبى ذر قد رواه الترمذى وغيره من حديث الحسن عن أبى هريرة وهو منقطع ، فإنَّ الحسن لم يسمع من أبى هريرة ، ولكن يقويه حديث أبى ذر المرفوع ، فإن كان ثابتاً فمعناه موافق لهذا (١) ، فإنَّ قوله : « لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله » إنما هو تقدير مفروض : لو وقع الإدلاء لوقع عليه ، لكنه لا يمكن أن يدلى أحد على الله شيئاً لأنه عال بالذات ، وإذا هبط شئ إلى جهة الأرض وقف فى المركز ولم يصعد إلى الجهة الأخرى ، لكن بتقدير فرض الإدلاء ، لا يكون ما ذُكِرَ من الجزاء .

فهكذا ما ذكره السائل - إذا قُدِّرَ أنَّ العبد يقصده من تلك الجهة - كان هو سبحانه يسمع كلامه ، وإن كان متوجهاً إليه بقلبه ، لكن هذا ما يمتنع من الفِطْرَةِ لأنَّ قصده للشئ التام ينافى قصد ضده ، فكما أنَّ الجهة العليا بالذات تنافى الجهة السفلى ، فكذلك قصد الأعلى بالذات ينافى قصده من أسفل ، فكما أنَّ ما يهبط إلى جوف الأرض يمتنع صعوده إلى تلك الناحية لأنها عالية فتزد

(١) إنَّ شيخ الإسلام يعلم أنَّ الحديث غير ثابت وتقوية الضعيف للضعيف لا يُعْتَدُ بها فى ثبوت حكم شرعى ، فعدم الاعتداد بها فى صفات الله أولى ولا سيما هذه المتشابهات . ولكنه يجيب عن الإشكال فيه بفرض وقوعه وعبر عنه بقوله : « إن كان ثابتاً » لأنَّ الأصل فى شرط « إن » عدم الوقوع لامتناعه أو لتنزيله منزلة الممتنع كما حققناه فى تفسير : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (البقرة : ٢٣) من جزء التفسير الأول .

الهابط بعلوها ، كما أن الجهة العليا من عندنا ترد ما يصعد إليها من الثقيل فلا يصعد الثقيل إلا برافع يرفعه يدافع به ما فى قوته من الهبوط ، فكذلك ما يهبط من أعلى الأرض إلى أسفلها وهو المركز ، لا يصعد من هناك إلى ذلك الوجه إلا برافع يرفعه يدافع به ما فى قوته من الهبوط إلى المركز ، فإن قُدر أن الرافع أقوى كان صاعداً به إلى الفلك من تلك الناحية ، وصعد به إلى الله .

وإنما يسمى هبوطاً باعتبار ما فى أذهان المخاطبين أن ما يحاذى أرجلهم يكون هابطاً ويسمى هبوطاً مع تسمية إهباطه إدلاءً ، وهو إنما يكون إدلاءً حقيقياً إلى المركز ، ومن هناك إنما يكون مدخلاً للحبل والدلو لا إدلاءً له ^(١) .

● الجزء والشرط فى الحديث مقدّران لا محققان :

لكن الجزء والشرط مقدّران لا محققان ، فإنه قال : لو أدلى لهبط ، أى لو فرض أن هناك هبوطاً ، وهو يكون إدلاءً وهبوطاً إذا قُدر أن السموات تحت الأرض ، وهذا التقدير منتف ولكن فائدته بيان الإحاطة والعلو من كل جانب .

وهذا المفروض ممتنع فى حقنا لا نقدر عليه ، فلا يُتصور أن يهبط على الله شئ ، لكن الله قادر على أن يخرق من هنا إلى هناك بحبل ، ولكن لا يكون فى حقه إدلاءً فلا يكون فى حقه هبوطاً عليه ، كما لو خرق بحبل من القطب أو من مشرق الشمس إلى مغربها ، وقدّرنا أن الحبل مرّ فى وسط الأرض فإن الله قادر على ذلك كله ، ولا فرق بالنسبة إليه - على هذا التقدير - بين أن يخرق من جانب اليمين منا إلى جانب اليسار ، أو من جهة أمامنا الى جهة خلفنا ، ومن جهة رءوسنا إلى جهة أرجلنا إذا مر الحبل بالأرض . فعلى كل تقدير :

(١) كذا فى الأصل والمدح لا يظهر معناه هنا ، والذى يقتضيه المقام أن يُقال : إن ما يد أو يدفع من مركز الكرة إلى أى جانب من المحيط يكون مده أو دفعه رفعاً وإعلاءً له لا إدلاءً ، لأن المركز هو الأسفل والمحيط هو الأعلى كما تقدم .

قد خرق بالحبل من جانب المحيط إلى جانبه الآخر مع خرق المركز وتقدير إحاطة قبضته بالسموات والأرض . فالحبل الذى قُدِّر أنه خرق به العالم وصل إليه ، ولا يسمى شئ من ذلك بالنسبة إليه لا إدلاء ولا هبوطاً .

● الجهات الست نسبية ليس لها حقيقة ثابتة :

وأما بالنسبة إلينا .. فإن ما تحت أرجلنا تحت لنا ، وما فوق رؤسنا فوق لنا ، وما ندليه من ناحية رؤسنا إلى ناحية أرجلنا نتخيل أنه هابط ^(١) ، فإذا قُدِّر أن أحدنا أدلى بحبل كان هابطاً على ما هناك ، لكن هذا تقدير ممتنع فى حقنا .

والمقصود به بيان إحاطة الخالق تعالى كما بيّن أنه يقبض السموات ويطوى الأرض .. ونحو ذلك مما فيه بيان إحاطته بالمخلوقات ، ولهذا قرأ فى تمام هذا الحديث : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٢) .

وهذا كله كلام - على تقدير صحته - فإن الترمذى لما رواه قال : وفسره بعض أهل العلم بأنه هبط على علم الله .

وبعض الحلولية والاتحادية يظن أن فى هذا الحديث ما يدل على قولهم الباطل وهو أنه حال بذاته فى كل مكان ، أو أن وجوده وجود الأمكنة .. ونحو ذلك .

والتحقيق أن الحديث لا يدل على شئ من ذلك إن كان ثابتاً ، فإن قوله : « لو دلى بحبل لهبط » يدل على أنه ^(٣) ليس فى المدلى ولا فى الحبل ولا فى الدلو ولا فى غير ذلك . وإنما يقتضى أنه من تلك الناحية .

(١) قوله : « نتخيل أنه هابط » - إنما سمي هذا تخيلاً لأن الجهات الست المذكورة أمور نسبية لا حقيقة ثابتة فى نفسها .
(٢) الحديد : ٣

(٣) الضمير راجع إلى الله تعالى يعنى : أنه لو كان تعالى فى هذه الأشياء أو لو كان عينها لما صح التعبير الذى بُنى على أن هنالك حبلاً ودلواً وإنساناً مدلياً للدلو المعلق بالحبل ، وأن غاية فعله وصول الحبل إلى الله الذى هو غير ما ذكر .

وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهره الفساد من جنس تأويلات الجهمية .
بل تقدير ثبوته يكون دالاً على الإحاطة ، والإحاطة قد عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَيْهَا ،
وعُلِمَ أَنَّهَا تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (١) ، فليس في إثباتها في الجملة
ما يخالف العقل ولا الشرع ، لكن لا نتكلم إلا بما نعلم ، وما لم نعلمه أمسكنا
عنه ، وما كان مقدمة دليله مشكوكاً فيها عند بعض الناس ، كان حقه أن يشك
فيه حتى يتبين له الحق وإلا فليسكت عما لا يعلم .

● الإرادة الجازمة توجب فعل المرید بقدر ما عليه :

وإذا تبين هذا ، فكذلك قصده بقصده إلى تلك الناحية ، ولو فرض أننا فعلناه
لكننا قاصدين له على هذا التقدير ، لكن قصدنا له بالقصد إلى تلك الجهة ممتنع
في حقنا لأن القصد التام الجازم يوجب طلب المقصود بحسب الإمكان .

ولهذا قد بينا في غير هذا الموضع لما تكلمنا على تنازع الناس في النية
المجردة عن الفعل هل يعاقب عليها أم لا يعاقب ؟ بينا أن الإرادة الجازمة توجب
أن يفعل المرید ما يقدر عليه من المراد . ومتى لم يفعل مقدوره لم تكن إرادته
جازمة بل يكون هماً ، « وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَرَكَهَا
لِلَّهِ كُتِبَ لَهُ حَسَنَةٌ » ولهذا وقع الفرق بين هَمَّ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَمَّ امْرَأَةٍ
الْعَزِيزِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : « الْهَمُّ هَمَانٌ : هَمُّ خَطَرَاتٍ ، وَهَمُّ إِصْرَارٍ ،
فِيَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَمٌّ هَمًّا تَرَكَهُ لِلَّهِ فَاتَّيَبَ عَلَيْهِ ، وَتِلْكَ هُمَّتْ هَمُّ إِصْرَارٍ فَفَعَلَتْ
مَا قَدَرَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَحْصِيلِ مَرَادِهَا وَإِنْ لَمْ يَحْصِلْ لَهَا الْمَطْلُوبُ » .

والذين قالوا : « يعاقب بالإرادة » احتجوا بقوله ﷺ : « إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ
بَسِيفَتَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » قالوا : يا رسول الله ، هذا القاتل فما بال
المقتول ؟ قال : « إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ » ، وفي لفظ : « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى
قَتْلِ صَاحِبِهِ » .. فهذا أراد إرادة جازمة وفعل ما يقدر عليه وإن لم يدرك

(١) قوله : « بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ » متعلق : بـ « عُلِمَ » .

مطلوبه ، فهو بمنزلة امرأة العزيز ، فمتى كان القصد جازماً لزم أن يفعل القاصد ما يقدر عليه فى حصول المقصود ، وإذا كان قادراً على حصول مقصوده بطريق مستقيم امتنع مع القصد التام أن يحصله بطريق معكوس بعبد .

ولهذا امتنع فى فطر العبد عند ضرورتهم ودعائهم لله تعالى وتمايم قصدهم له أن يتوجهوا إليه إلا توجهاً مستقيماً ، فيتوجهون إلى العلو دون سائر الجهات ، لأنه الصراط المستقيم القريب ، وما سواه فيه من البعد والانحراف والطول ما فيه ، فمع القصد التام الذى هو حال الداعى العابد والسائر المضطر يمتنع أن يتوجه إليه إلا إلى العلو ، ويمتنع أن يتوجه إليه إلى جهة أخرى ، كما يمتنع أن يدلى بحبل يهبط عليه ، فهذا هذا .. والله أعلم .

● شُرعت الشريعة لتكميل الفطرة :

وأما من جهة الشريعة .. فإن الرسل صلوات الله عليهم بُعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها ، لا بتبديل الفطرة وتغييرها . قال ﷺ فى الحديث المتفق عليه : « كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » - أى مجتمعة الخلق سوية الأطراف ليس فيها نقص كجذع وغيره - « هل ترون فيها من نقص ؟ هل تحسون فيها من جدعاء ؟ »

وقال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً ، فطَرَ اللَّهُ الْتَى فطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) . فجاءت الشريعة بالعبادة والدعاء بما يوافق الفطرة ، بخلاف ما عليه أهل الضلال من المشركين والصابئين المتفلسفة وغيرهم ، فإنهم غيروا الفطرة فى العلم والإرادة جميعاً ، وخالفوا العقل والنقل ، كما قد بسطناه فى غير هذا الموضع .

(١) الروم : ٣٠

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي ﷺ قال : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه ، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً ، ولكن ليبصق عن يساره أو تحت رجله » ، وفي رواية : « أنه أذن أن يبصق في ثوبه » .

● اقتضاء الفطرة التوجه إليه تعالى بالدعاء في جهة العلو كالشريعة :

وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ لما أخبر النبي ﷺ : « أنه ما من أحد إلا سيخلو به ربه » فقال له أبو رزين : كيف يسمعنا يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع ؟ فقال : « سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخلياً به ، فالله أكبر » ، ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه إذا قُدر أن يخاطبه لا يتوجه إليه إلا بوجهه مع كونه فوقه . ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده التام له وإن كان ذلك ممكناً ، وإنما يفعل ذلك من ليس مقصوده مخاطبته كما يفعل من ليس مقصوده التوجه إلى شخص بخطاب فيعرض عنه بوجهه أو يخاطب غيره ليسمع هو الخطاب ، فأما مع زوال المانع فإنما يتوجه إليه ، فكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه وهو فوقه فيدعوه من تلقائه لا من يمينه ولا من شماله ، ويدعوه من العلو لا من السفلى ، كما إذا قُدر أنه يخاطب القمر .

وقد ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - في الصحيحين أنه قال : « لينتهين أقوام عن رفع أبصارهم في الصلاة أو لا ترجع إليهم أبصارهم » ، واتفق العلماء على أن رفع المصلي بصره إلى السماء منهي عنه ، وروى أحمد عن محمد بن سيرين أن النبي ﷺ كان يرفع بصره في الصلاة إلى السماء حتى أنزل الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (١) فكان بصره لا يجاوز موضع سجوده .

(١) المؤمنون : ١ - ٢

● مخالفة الجهمية للكتاب والسنة والسلف في إنكار علو الله :

فهذا مما جاءت به الشريعة تكميلاً للفترة ، لأن الداعى السائل الذى يؤمر بالخشوع - وهو الذل والسكون - لا يناسب حاله أن ينظر إلى ناحية من يدعو ويسأله ، بل يناسب حاله الإطراق وغيض البصر أمامه . وليس نهى المصلى عن رفع بصره فى الصلاة رداً على أهل الإثبات الذين يقولون : إنه على العرش - كما يظنه بعض جهال الجهمية - فإن الجهمية عندهم لا فرق بين العرش وقعر البحر فالجميع سواء ، ولو كان كذلك لم يثب عنه رفع البصر إلى جهة ويؤمر برده إلى أخرى لأن هذه وهذه عند الجهمية سواء .

وأيضاً فلو كان الأمر كذلك ، لكان النهى عن رفع البصر شاملاً لجميع أحوال العبد . وقد قال تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ (١) فليس العبد بمنهى عن رفع بصره مطلقاً ، وإنما نُهيى فى الوقت الذى يؤمر فيه بالخشوع لأن خفض البصر من تمام الخشوع ، كما قال تعالى : ﴿ خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (٣) .

وأيضاً فلو كان النهى عن رفع البصر إلى السماء وليس فى السماء إله ، لكان لا فرق بين رفعه إلى السماء ورده إلى جميع الجهات .

● لم يثبت حرف واحد عن الرسل بنفى العلو :

ولو كان مقصوده أن ينهى الناس أن يعتقدوا أن الله فى السماء أو يقصدوا بقلوبهم التوجه إلى العلو ، لبيّن لهم ذلك كما بيّن لهم سائر الأحكام ، فكيف وليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله ولا فى قول سلف الأمة حرف واحد يذكر فيه أنه ليس الله فوق العرش ، أو أنه ليس فوق السماء ، أو أنه لا داخل

(١) البقرة : ١٤٤

(٢) القمر : ٧

(٣) الشورى : ٤٥

العالم ولا خارجه ، ولا محايث له ، ولا مباين له ، أو أنه لا يقصد العبد إذا دعاه العلو دون سائر الجهات ؟؟ بل جميع مايقوله الجهمية من النفي ويزعمون أنه الحق ليس معهم به حرف من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة مملوءة بما يدل على نقض قولهم ، وهم يقولون : إن ظاهر ذلك كفر فنزول أو نفوض .

فعلى قولهم ليس فى الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة فى هذا الباب إلا ما ظاهره كفر ، وليس فيها من الإيمان فى هذا الباب شيء .

والسلب الذى يزعمون أنه الحق الذى يجب على المؤمن أو خواص المؤمنين اعتقاده عندهم ، لم ينطق به رسول ولا نبي ولا أحد من ورثة الأنبياء والمرسلين ، والذى نطقت به الأنبياء وورثتهم ليس عندهم هو الحق بل هو مخالف للحق فى الظاهر ، بل حذأقهم يعلمون ^(١) أنه مخالف للحق فى الظاهر والباطن ، لكن هؤلاء منهم من يزعم أن الأنبياء لم يمكنهم أن يخاطبوا الناس إلا بخلاف الحق الباطن فلبسوا أو كذبوا لمصلحة العامة .

فيقال لهم : فهلا نطقوا بالباطن لخواصهم الأذكىاء الفضلاء إن كان ما تزعمونه حقاً ؟ وقد علم أن خواص الرسل هم على الإثبات أيضاً ، وأنه لم ينطق بالنفى أحد منهم إلا أن يكذب على أحدهم كما يقال عن عمر : إن النبي ﷺ وأبا بكر كانا يتحدثان وكنتم كالزنجى بينهما . وهذا مختلف باتفاق أهل العلم ، وكذلك ما نُقل عن عليّ وأهل بيته أن عندهم علماً باطناً يختلف عن الظاهر الذى عند جمهور الأمة .

(١) لعل أصل هذه الكلمة : « يعتقدون » لأنه ليس للجهمية علم بذلك بل ظن ولدته نظرياتهم الباطلة التى بين الشيخ بطلانها فى عدة مواضع فى كتبه .

وقد ثبت فى الصحاح وغيرها عن على رضى الله تعالى عنه أنه لم يكن عندهم عن النبى ﷺ شئ ليس عند الناس ، ولا كتاب مكتوب إلا ما كان فى الصحيفة ، وفيها الديات وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر (١) .

ثم إنه من المعلوم أن من جعله الله هادياً مبلغاً بلسان عربى مبين إذا كان لا يتكلم أبداً قط إلا بما يخالف الحق الباطن الحقيقى فهو إلى الضلال والتدليس أقرب منه إلى الهدى والبيان ، ويسط الرد عليهم له موضع غير هذا .

● كل ما ثبت عن الرسول فى صفات الله وغيرها حق لا يعارضه

الفعل الصحيح :

والمقصود أن ما جاء عن النبى ﷺ فى هذا الباب وغيره كله حق يصدق بعضه بعضاً وهو موافق لفطرة الخلاق وما جعل فيهم من العقول الصريحة ، وليس العقل الصحيح ولا الفطرة المستقيمة بمعارضة النقل الثابت عن رسول الله ﷺ ، فإنما يظن تعارضهما من صدق بباطل من المنقول وفهم منه ما لم يدل عليه ، أو إذا اعتقد شيئاً ظنه من العقليات وهو من الجهليات ، أو من المكشوفات وهو من المكسوفات ، إذا كان ذلك معارضاً لمنقول صحيح ، وإلا عارض بالعقل الصريح ، أو الكشف الصحيح ، ما يظنه منقولاً عن النبى ﷺ ويكون كذباً عليه ، أو ما يظنه لفظاً دالاً على معنى ولا يكون دالاً عليه ، كما ذكره فى قوله ﷺ : « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض ، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » حيث ظنوا أن هذا وأمثاله محتاج إلى التأويل ، وهذا غلط منهم لو كان هذا اللفظ ثابتاً عن النبى ﷺ فإن هذا اللفظ صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو من صفات الله إذ قال هو : « يمين الله فى الأرض » فتقييده بالأرض يدل على أنه ليس هو يده على الإطلاق ، فلا يكون اليد الحقيقية . وقوله : « فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن مصافحه ومقبله ليس مصافحاً لله ولا مقبلاً ليمينه ، لأن المشبه ليس هو

(١) وتحريم المدينة كمكة . وهذه الصحيفة كتب بها هذه المسائل التى سمعها من النبى صلى الله عليه وسلم وكانت معلقة فى سيفه ، وقد ذكر البخارى حديثه فى عدة من كتبه أولها « العلم » .

المشبه به ، وقد أتى بقوله : « فكأنما » وهي صريحة في التشبيه . وإذا كان اللفظ صريحاً في أنه جعله بمنزلة اليمين لا أنه نفس اليمين ، كان من اعتقد أن ظاهره أنه حقيقة اليمين ، قائلاً للكذب المبين .

فهذا كله بتقدير أن يكون العرش كرى الشكل سواء أكان هو الفلك التاسع أو غير الفلك التاسع . وقد تبين أن سطحه هو سقف المخلوقات وهو العالى عليها من جميع الجوانب ، وأنه لا يجوز أن يكون شيء مما في السماء والأرض فوقه ، وأن القاصد إلى ما فوق العرش بهذا التقدير إنما يقصد إلى العلو لا يجوز في الفطرة ولا في الشريعة مع تمام قصده أن يقصد جهة أخرى من جهاته الست ، بل هو أيضاً يستقبله بوجهه مع كونه أعلى منه كما ضربه النبي ﷺ من المثل بالقمر - ولله المثل الأعلى - وبين أن مثل هذا إذا جاز في القمر - وهو آية من آيات الله - فالخالق أعلى وأعظم .

* * *

● ضلال من يشبه الله تعالى بالفلك في إحاطته أو بغير ذلك :

وأما إذا قُدِّرَ أن العرش ليس كرى الشكل بل هو فوق العالم من الجهة التي هي وجهه ، وأنه فوق الأفلاك الكرية ، كما أن وجه الأرض الموضوع للأنام فوق نصف الأرض الكرى ، أو غير ذلك من المقادير التي يُقَدَّرُ فيها أن العرش فوق ما سواه وليس كرى الشكل ، فعلى كل تقدير لا يتوجه إلى الله إلا إلى العلو لا إلى غير ذلك من الجهات .

فقد ظهر أنه على كل تقدير لا يجوز أن يكون التوجه إلى الله إلا إلى العلو مع كونه على عرشه مبايناً لخلقه ، وسواء قُدِّرَ مع ذلك أنه محيط بالمخلوقات كما يحيط بها إذا كانت في قبضته ، أو قُدِّرَ مع ذلك أنه فوقها من غير أن يقبضها ويحيط بها ، فهو على التقديرين يكون فوقها مبايناً لها .

فقد تبين أنه على هذا التقدير فى الخالق ، وهذا التقدير فى العرش ، لا يلزم شىء من المحذور والتناقض ، وهذا يزيل كل شبهة . وإنما تنشأ الشبهة من اعتقادين فاسدين .. أحدهما : أن يظن أن العرش إذا كان كرياً واللّه فوقه وجب أن يكون اللّه كرياً ، ثم يعتقد أنه إذا كان كرياً فيصح التوجه إلى ما هو كرى كالفلك التاسع من جميع الجهات .

وكل من هذين الاعتقادين خطأ وضلال ، فإن اللّه تعالى مع كونه فوق العرش ، ومع القول بأن العرش كرى ، سواء أكان هو التاسع أو غيره ، لا يجوز أن يُظن أنه مشابه للأفلاك فى أشكالها ، كما لا يجوز أن يُظن أنه مشابه لها فى أقدارها ، ولا فى صفاتها ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ (١).

بل قد تبين أنه أعظم وأكبر من أن تكون المخلوقات عنده بمنزلة داخل الفلك فى الفلك ، وأنها أصغر عنده من الحمصة والفلقة ... ونحو ذلك فى يد أحدنا ، فإذا كانت الحمصة أو الفلقة ، بل الدرهم والدينار ، أو الكرة التى يلعب بها الصبيان ... ونحو ذلك فى يد الإنسان أو تحته أو نحو ذلك ، هل يتصور عاقل إذا استشعر علو الإنسان على ذلك وإحاطته ، هل يكون الإنسان كالفلك ؟ فالله - وله المثل الأعلى - أعظم من أن يُظن ذلك به ، وإنما يظنه الذين لم يُقدِّروا الله حق قدره : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) .

وكذلك اعتقادهم الثانى - وهو أن ما كان فلکاً فإنه يصح التوجه إليه من الجهات الست - خطأ باتفاق أهل العقل الذين يعلمون الهيئة ، وأهل العقل الذين يعلمون أن القصد الجازم يوجب فعل المقصود بحسب الإمكان .

(١) الإسراء : ٤٣

(٢) الزمر : ٦٧

فقد تبين أن كل واحدة من المقدمتين خطأ في العقل والشرع ، وأنه لا يجوز أن تتوجه القلوب إليه إلا إلى العلو لا إلى غيره من الجهات على كل تقدير يفرض من التقديرات ، سواء أكان العرش هو الفلك التاسع أو غيره ، وسواء أكان محيطاً بالفلك كرى الشكل أو كان فوقه من غير أن يكون كرياً ، وسواء أكان الخالق سبحانه محيطاً بالمخلوقات كما يحيط بها في قبضته ، أو كان فوقها من جهة العلو منا التي تلى رؤوسنا دون الجهة الأخرى .

فعلى أى تقدير فُرض به كان كل من مقدمتى السؤال باطلة ، وكان الله تعالى إذا دعونه إنما ندعوه بقصد العلو دون غيره كما فطرنا على ذلك ، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال من وجوه متعددة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

« تم كتاب العرش بحمد الله تعالى »

* * *

تذيل

يقول الشيخ محمد رشيد رضا - صاحب منار الإسلام (١) - ومحقق الطبعة الأولى :

« رحم الله شيخ الإسلام ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه في بيان حقيقة هذا الدين وحقيقة عقائده ، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، بل لا نعرف أحداً منهم أوتيَ مثل ما أوتي من الجمع بين علوم النقل وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق ، دون المحاكاة والتقليد ، وغرضه من هذا الكتاب - أو الفتوى - تفنيد ما زعمه المتأولون للعرش بأنه الفلك التاسع ، من أن ذلك يعارض ما ثبت في الكتاب والسنة وأقوال أئمة الأمة من أن الله تعالى على عرشه فوق سماواته ، ومن أن الفطرة مؤيدة للشريعة في أن جهة العلو قبلة الدعاء ، فهو يثبت هذه الحقيقة

(١) رأينا أن من حق فضيلة الشيخ محمد رشيد رضا - محقق الكتاب في طبعته الأولى - أن نترجم له في هذه السطور القليلة ، عسى أن تفيد بعض حقه - كما ترجمنا في صدر الكتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى - حتى يعرف الجيل المعاصر - من القراء - بعض قدره وأفضاله ، وتقديراً منا له ، وتذكيراً للناس بمآثره .

ولم نقصد من هذه النبذة الموجزة التعريف بالشيخ رحمه الله ، فالشيخ أشهر من أن يُعرف ، وأكبر من أن يُترجم له .

وإذا كان الرجال يُعرفون بأعمالهم ، فإن أعمال الشيخ الجليل أكثر من أن تُعد ، ومآثره أكبر من أن تُحصى .. وعند الله وحده الجزاء الأوفى .

ولد السيد / محمد رشيد رضا ونشأ في القلمون بطرابلس الشام عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م) ، ورحل إلى مصر عام ١٣٤٥ هـ (١٨٩٧ م) حيث تتلمذ على الشيخ محمد عبده ، وكان رحمه الله يعد من رجال الإصلاح الإسلامي .

على كل احتمال يمكن أن يكون عليه العرش ككونه كرياً أو قبة أو غير ذلك ، ولكنه لم يتكلم فى حقيقة شكل العرش بأكثر مما ورد فى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ، لأنه من عالم الغيب الذى يجب الإيمان بما ورد فيه من النصوص بغير زيادة ولا نقصان ، ولا تأويل ولا تعطيل ، ولا تشبيه لله فى علوه واستوائه عليه ولا تمثيل .. ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (١) .

* * *

= أصدر مجلة « المنار » لبث آرائه فى الإصلاح الدينى والاجتماعى ، ثم قصد سوريا - فى أيام حكم الملك فيصل - وانتخب رئيساً للمؤتمر السورى ، غير أنه غادرها على أثر دخول الفرنسيين إليها عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠ م) وأقام فى مصر .

ومن آثاره - رحمه الله - « تفسير القرآن الحكيم » المعروف بتفسير المنار فى ١٢ مجلداً ولم يكمله حيث وقف به عند قوله تعالى فى الآية (٥٢) من سورة يوسف : ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ ﴾ ، وكان ذلك فى أواخر شهر المحرم من سنة ١٣٥٤ هـ . وبدأه رحمه الله - فى شهر صفر سنة ١٣٥٣ هـ .

وكان رحمه الله تعالى يأمل فى أن يطول به العمر حتى ينجز تفسير القرآن كله ، ولكنه لقي ربه فى يوم الخميس ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ هـ (٢٢ أغسطس ١٩٣٥ م) أى بعد إنجاز الجزء الثانى عشر بحوالى أربعة شهور .

ويمتاز تفسيره بأنه يكاد يكون التفسير الوحيد الجامع بين صحيح المأثور وصريح المعقول الذى يبين حكم التشريع ، وسنن الله فى الإنسان ، وكون القرآن هداية للبشر فى كل زمان ومكان ، ويوازن بين هدايته وما عليه المسلمون فى هذا العصر وقد أعرضوا عنها ، وما كان عليه سلفهم المعتصمون بحبلها ، مراعى فيه السهولة فى التعبير ، مجتنباً مزج الكلام باصطلاحات العلوم والفنون ، بحيث يفهمه العامة ، ولا يستغنى عنه الخاصة ، وهذه هى الطريقة التى جرى عليها فى دروسه فى الأزهر أستاذه الشيخ محمد عبده رحمه الله .

نسأل الله الكريم : أن يتغمده الشيخ الجليل برحمته ، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، وأن يسكنه فسيح جناته ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ .

كما نسأله تعالى : أن يتقبل عملنا فى هذا الكتاب ، وأن يجعله فى الميزان ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنَ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ .. إنه تعالى محقق الرجاء ، ومجيب الدعاء ، وهو على كل شئ قدير . (البلتاجى) .

(١) الأحزاب : ٤

محتويات الجزء الخامس

الرسالة الأولى : قاعدة فى المعجزات والكرامات ، وأنواع خوارق
العادات ومنافعها ومضارها
(٣ - ٤٢)

الصفحة

٣	قاعدة شريفة فى المعجزات والكرامات
٥	أنواع الخوارق العلمية والعملية
٦	جُمعَ لنبينا ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق
٧	أنواع الخوارق بالقدرة والتأثير الربانى
٨	فصل : فى أن الخارق يكون نعمة من الله ، ويكون سبباً للعذاب
١٠	فصل : فى كشف كلمات الله الكونية ، وكلماته الدينية
١١	كلمات الله قدرية كونية - منها الخوارق - وشرعية ، وأقسام الناس فيهما
١٢	بيان الأقسام الثلاثة فى الخوارق العلمية والعملية والدين
١٣	ما يكون من الخوارق كمالاً وما يكون نقصاً
١٤	الكشف والتأثير الروحانى قد يكونان مفاسد فى الدين والدنيا
١٥	المنافع الدينية والدينية بأسبابهما أعم وأعظم منها بالخوارق
١٦	أسباب الكشف والتأثير الخارق للعادة ومضارهما
١٨	الخوارق تكون مع الدين ومع عدمه ، وحق كل منهما
١٩	الخوارق فى نفعها بالدين وله ، وصورها فى سواء كالرياسة والمال
٢٠	فصل : فى طرق العلم بالكائنات وكشفها والعلم بالدين بقسميه : الخبر والإنشاء
٢١	المتفق عليه والمختلف فيه من طرق العلم بالدين
٢٢	الدلائل العقلية والنقلية والكشفية وغلو الفرق فى كل منها
٢٣	أدلة الشرع المجمع عليها والمختلف فيها وأقسامها
٢٤	الخلاف فى السنن المتلقاة بالقبول وفى الإجماع والقياس
٢٦	الخلاف فى دلالة المصالح المرسله وعد أذواق الصوفية منها
٢٧	تحقيق القول فى المصالح المرسله والاستحسان وما فى معناها

٢٧	اختلاف أهواء الناس فى المنافع والمضار والمصالح والمفاسد دنيا وديناً
٢٩	ما اتفق عليه واختلف فيه من الحسن والقبح والنفع والضرر ... إلخ
٢٩	المنفعة المطلقة والراجحة ، والعبادات الصحيحة والباطلة
٣٣	الاختلاف فى أفعال الله وأفعال العباد من حيث الحسن وعدمه
٣٤	مقدمات مسلمة لتحقيق مسألة الحسن والقبح
٣٥	الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية والمحبة والرضا
٣٦	الفرق بين أمر الرب ونهي عباده ، وأمرهم ونهيهم لعبيدهم وخدمهم
٣٨	ما تقتضيه المحبة والرضا من الملازمة وضدهما من المناقضة
٣٩	لا يقال : « إنه تعالى غنى عن نفسه ، أو أن احتياجه إلى نفسه نقص »
٤١	نصوص الكتاب والسنة مشتملة على تقديس الله وإنبات كل كمال له
٤٢	المعطلة .. كذبوا بحق كثير جاء به الرسل

الرسالة الثانية : تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال ..
والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملل والنحل والمذاهب منها
باختلاف الدلائل العقلية والنقلية فيها
(٤٣ - ٩٥)

٤٣	الاستثناء فى صفات الكمال لله تعالى
٤٥	فتوى شيخ الإسلام
٤٥	دلالة القرآن فرعان « شرعية » و « عقلية »
٤٦	وصفه تعالى بالكمال وما يدل عليه لفظ « الصمد » من معانى الكمال له
٤٧	فساد نظريات منكرو صفات الله تعالى وتناقضها
٤٩	ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه
٤٩	وجوب وجوده وقيوميته وقدمه
٤٩	الاستدلال بالممكن والكمال فيه على كمال الواجب بالأولى
٥٠	الكمال فى الوجود الممكن يستلزم الكمال للواجب الموجد له ولكماله
٥٢	ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه
٥٢	ضرب الله الأمثال والدلائل على كونه أحق بكل كمال ، والتنزه عن كل نقص

٥٤	إثبات القرآن للصفات رد على المعطلين والمشركون
٥٥	للتوحيد أصلاً ، والحمد لله نوعان
٥٦	فصل : فى أن الثابت بالعقل : « الكمال الممكن السليم من النقص »
٥٨	فصل : فى شبهة نفاة الصفات : « تكمله بها أو افتقاره إليها »
٥٩	إمتناع وجود ذات فى الخارج لا صفة لها كعكسه
٦٠	فصل : فى طرق المثبتة فى إطلاق لفظ العَرَض والجسم
٦١	ألفاظ « الجسم » ، و « الجوهر » و « العَرَض » اصطلاحية مجملة
٦٢	فصل: فى ما يرد على مَنْ وصفوه بصفات الأفعال دون صفات الذات
٦٤	إشتراط كون الكمال الواجب له يتضمن نقصاً
	فصل : فى نتيجة ما تقدم وهو كون ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق ، وكون أولى الناس
٦٥	به سلك هذه الأمة
٦٦	دحض الشبهات على نفى الصفات من ثلاثة وجوه
٦٧	بيان أن صفات الأفعال الاختيارية له أكمل من عدمها
٦٩	تفنيد قولهم إن الكمال بصفات الأفعال يستلزم نقص الذات
٦٩	فصل : فى الرد على نفاة الأفعال الاختيارية من خمسة وجوه
٧١	فصل : فى نفى النافى للصفات الخيرية لاستلزامها التركيب
٧٢	غلطهم فى أنهم حملوا ألفاظ الصفات ما يوافق مذهبهم
٧٣	التلبيس بإطلاق الألفاظ العربية على المعانى الاصطلاحية
٧٦	فصل : فى المناسبة بين الخالق والكملة من المخلوقين منها نقص ومنها كمال
٧٧	قول القدرية والمثبتة فى محبة الله ومشيتته
٧٨	فصل : فى تفنيد قول مَنْ زعم أن الرحمة ضعف فى الطبيعة وتألم يستحيل على الخالق ..
٧٩	فصل فى تفنيد قول مَنْ زعموا أن الغضب غليان دم القلب فيستحيل على الخالق
٨٠	فصل : فى تفنيد تأويلهم لضحك الرب تعالى بزعمهم أنه فى آدمى خفة روح
٨٢	فصل : فى تفنيد زعمهم فى التعجب أنه استعظام للمتعجب منه
٨٣	فصل : فى أن القدرية لا يجعلونه خالقاً لكل شئ ولا قادراً
٨٤	امتناع وقوع الظلم من الله لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته

٨٥	علمنا بحكمة الله في أفعاله وأحكامه إجمالاً يدلنا على إفرادها تفصيلاً
٨٧	فصل : في الرد على منكري النبوات بالعقل
٨٨	فصل : في تنفيذ قول المشركين بالتقرب إلى الرب بالواسطة كالمملوك
٨٩	فصل : في الخلاف في وصفه تعالى بالذوق والشم واللمس
٩١	فصل : في مسألة كون الكمال والنقص من الأمور النسبية
٩٢	إمتناع الظلم من الله تعالى لذاته أو بمقتضى حكمته
٩٣	كون بعض الصفات « كمال لذات » و « نقص لأخرى » خاص بالخلق

الرسالة الثالثة : في العبادات الشرعية

والفرق بينها وبين البدعية

(٩٦ - ١٢٨)

٩٦	فصل في الفرق بين شرعى العبادات وبدعيها
٩٧	العبادات المقرية إلى الله المحبوبة له : « فرض » و « تافلة »
٩٨	أنواع العبادات المشروعة وهى طريق التصوف الحق
٩٩	النهى عن الغلو في العبادات المشروعة كالخوارج
١٠١	خلوة الصوفية واحتجاجهم عليها بتعبد النبي ﷺ في الغار ، وبأربعين موسى عليه السلام
١٠٣	الذكر بأسماء الله المفردة بدعة غير مشروع
١٠٤	بطلان قول مبتدعة أهل الطريقة في ثمراتها
١٠٧	تفريغ القلب من الخواطر والتخلية المشروعة وغير المشروعة
١٠٨	تحامل الشيخ على الغزالي وعدم تثبته فيما نقله عنه
١١٠	العزلة المشروعة وغير المشروعة
١١١	فصل : في تمثل الشياطين لأهل الخلوات وغيرهم بصورة الصالحين
١١٣	فصل : في أن الاتباع للرسول ﷺ إنما يكون فيما كان مقصوداً من فعله للقرية لا العادة
١١٥	أماكن الأنبياء في إقامتهم وسفرهم لا تُقصد بعبادة ولا زيارة
١١٦	فصل : في النهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد
١١٨	شرط التأسى به صلى الله عليه وسلم : « التفرقة بين قرب العبادات ومباح العادات » ...
١١٨	فصل : في نفور المتصوفة من العلم والعلماء ، ونفور هؤلاء منهم

١٢٠	دعوى الصوفية الأخذ عن الله بلا واسطة
١٢٢	وحى الشياطين والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان
١٢٣	سماع المعارف كالسكر يُفضى إلى الفسق والقتل
١٢٥	تلاعب الشياطين بمبتدعة الصوفية ونذورهم الشركية
١٢٦	نذر الطاعة لا ينفع ويجب الوفاء به ، ونذر المعصية يضر ولا يجب

الرسالة الرابعة : فتيا شيخ الإسلام فى مسألة الغيبة (١٢٧ - ١٣٧)

١٢٨	الغيبة .. تحقيق معناها ، والكذب والمعارض
١٢٩	مدح ما مدح الله ورسوله ، وذم ما ذم الله
١٣١	الموالة والمعاداة لله ، وفى الله ، بقدر طاعة الله
١٣٢	المعصية لا تنفى إخوة الإلام وولايته ، ومتى يذكر شره وعيبه
١٣٣	جرح رواية الحديث بالحق وبدع المبتدعة واجب شرعاً
١٣٥	التحذير من المنافقين والمبتدعين وبيان حالهم مشروع لا غيبة
١٣٥	شروط غيبة المنافق والمبتدع : « العلم » و « حسن النية »

الرسالة الخامسة : أقوم ما قيل فى المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل (١٣٨ - ٢١٠)

١٤٠	حجج نفاة تعليل أفعال الله وأحكامه كالأشعرية
١٤١	تعليل وجود العالم بالعلّة الفاعلية والعلّة الغائية القديمتين
١٤٢	قولهم : « إن الواجب موجب بالذات لا فاعل بالاختيار »
١٤٣	بطلان القول بالعلّة القديمة من ثلاثة وجوه
١٤٤	إثبات الحكمة المرادة لله من أفعاله وأحكامه
١٤٧	من أثبت التحسين والتقييع العقليين من أهل السنّة
١٤٧	خطأ المعتزلة فى مسألة التحسين والتقييع والعدل والحكمة

١٤٩ قول المعتزلة والشيعة بوجوب الأصلح على الله والعجز عن غيره
١٥٠ كون رسالة محمد ﷺ نعمة ورحمة عامة ، وأفعال الله خيراً لا شراً ، فضلاً أو عدلاً
١٥١ شواهد أنواع النصوص الثلاثة في مخلوقية الشر أو الضرر
١٥٣ الانتقام من أفعال الله ، والمنتقم ليس من أسمائه الحسنی
١٥٤ مذهب جمهور السكف - ومنهم الأئمة الأربعة - إثبات الحكمة لا نفيها كالأشعرية
١٥٦ الضلال في القدر بإنكار عمومه في الخير والشر ، أو بالجبر وتعطيل التكليف
١٥٧ تسوية بعض الصوفية بين الإيمان والكفر والخير والشر بكونها منه تعالى
١٥٨ الآيات في إثبات إيمان المشركين بتوحيد الربوبية دون الألوهية
١٥٩ المعتزلة والشيعة خير من جبرية الصوفية
١٦٠ الفرق بين معنى « جَبَلٌ » و « جَبَرٌ »
١٦٢ إسقاط الأمر والنهي بحجة القدر كفر باتفاق الملل
١٦٣ تقسيم الناس في الشرع والقدر إلى أربعة أصناف
١٦٣ حديث محاجة آدم وموسى ليس من الاحتجاج بالقدر
١٦٤ سيرته صلى الله عليه وسلم في العفو عن حقوقه والعقوبة لحق الشرع
١٦٥ الصنف الثالث : « الذين لا ينظرون إلى القدر في أفعال العباد »
١٦٧ إطلاق الحسنة والسيئة بمعنى النعمة والمصيبة ، وبمعنى الطاعة والمعصية
١٦٨ ليس فيما بعث الله به رسوله ما يكون سبباً للشر ، وإنما هو بذنوب العباد
١٧٠ القدر يؤمن به ولا يُحتج به ، وصفات المخالفين لذلك
١٧١ الآية حجة على من احتج بالقدر على الجبر وعلى من أنكره
١٧٣ حجة آيات الحسنة والسيئة على القدرية
١٧٤ الجبر وكسب الأشعرية وما استشكل به
١٧٤ إبطال الشرع والعقل لقول القائل : « إن العبد لا فعل له »
١٧٦ إطلاق الفعل على المعنى المصدرى وعلى متعلقه الحاصل بالمصدر
١٧٨ أفعال العباد القائمة بهم مفعولة للرب لا نفس فعله القائم به
١٧٩ حكمة الله فيما يخلقه مما يضر الناس ويُستقبح منهم
١٨٠ المعتزلة مشبهة في الأفعال معطلة للصفات

١٨٢ صفات الله القائمة بنفسه كأفعاله هي غير متعلقة وأثرها في خلقه
١٨٣ إلزام أهل الضلال لأهل الهدى بعض الباطل كالمعتزلة والأشعرية
١٨٥ التنازع في الألفاظ المجملة كالقدرة والتأثير والجبر والإرادة
١٨٦ تفصيل معنى القدرة والإرادة ، والأمران : الشرعى والتكويني
١٨٧ تفصيل الإجمال لمعنى الإرادة والجبر والرزق والتأثير
١٨٩ الأسباب والعلل التامة والناقصة والواحد العقلى والكللى المجرى
١٨٩ تفصيل الإجمال في لفظ التأثير .. أى بالذات والسبب
١٩٠ امتناع الترجيح بلا مرجح تام ، ومنه إرادة القادر المختار
١٩١ بطلان نظرية خلق الله عند وجود الأسباب لا بها
١٩٣ الأسباب في الخلق والتقدير وفى التشريع
١٩٤ مذهب السكف والأئمة فى القدر والصفات
١٩٥ العبادة لله والاستعانة به وحده
١٩٦ حب الله لعباده ، وحب عباده له
١٩٧ المؤمنون يحبون الله وهو يحبهم ، ورؤيتهم له فى الآخرة
١٩٨ حب المؤمنين لله وحبهم له وحبهم لنفسه ، وحمد العباد له وحمده لنفسه
٢٠٠ إبطال شبهة منكرى تعليل أفعاله تعالى
٢٠١ تعليل أفعال الله بحكمة له فيها كمال ، والفرق القائلة بتقديمها وقدم رضاه وسخطه
٢٠٢ الفرقة القائلة أن حكمته المتعلقة بأفعاله تحصل له بمشيئته كأفعاله
٢٠٣ كماله تعالى وتفسير اسم « الصمد » بالذى كمل فى كل صفات الكمال
٢٠٣ ظاهر مذهب المعتزلة « التنزيه » وحقيقته « التعطيل »
٢٠٤ قول الفريق الثالث : « الدور والتسلسل قسمان » ممتنع وجائز
٢٠٥ حصر الأقوال فى التعليل وعدمه
٢٠٦ التسلسل فى العلل والمؤثرات ممتنع دون التسلسل فى الشروط والآثار
٢٠٨ الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، والتسلسل على هذا غير ممتنع
٢٠٩ الجواب عن أصل السؤال بمنع مقدماته الست

الرسالة السادسة : شرح حديث عمران بن حصين المرفوع :

« كان الله ولم يكن شئ قبله »

(٢١١ - ٢٣٧)

الصفحة

٢١١ فصل : خلق الله هذا العالم .. وأول شئ خلقه وكتابتة المقادير
٢١٣ معنى الحديث : بيان بدء خلق هذا العالم المشاهد لا الخلق مطلقاً
٢١٥ المراد بالأمر متعلقه وهو العالم المأمور لا كلمة التكوين « كن »
٢١٦ الرواية الصحيحة : « ولم يكن شئ قبله » ومعناها
٢١٧ خلق السموات والأرض بعد خلق العرش وكونه على الماء
٢١٧ ما يصح من وجوه الحديث المحتملة وما لا يصح
٢٢٠ قاعدة : « حدوث العالم وسبق الحوادث بالعدم » لا أصل لها من النقل
٢٢٠ كثير من الناس يجهل الحق لأنه يكتفى بالمذاهب الخلافية عن قول الرسل
٢٢٢ تسلط الدهرية على جهلة المتكلمين النفاة
٢٢٣ الرد على نظريات الفلاسفة في الخلق وعِلته
٢٢٤ وجوب كون كلام الحى وفعله بمشيئته كليهما شيئاً بعد شئ
٢٢٦ بطلان قول الفلاسفة في الإله لأنه تعطيل للصفات
٢٢٧ وجوب الاجتماع في كل أسبوع للعبادة شكراً لله على خلق السموات والأرض
٢٢٩ كمال الله بذاته لذاته وحده عليه أزلاً وأبداً
٢٣٠ إبطال قول الفلاسفة بقديم العالم
٢٣٠ تقدير الأيام التي خلق الله فيها السموات والأرض
٢٣١ معنى قوله : « أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ »
٢٣٣ عبارة الإمام أحمد في كلام الله وتكلمه بمشيئته مع التنزيه
٢٣٤ إثبات كونه تعالى قادراً في الأزل ، ومعنى كلمة الأزل
٢٣٥ غلط الفلاسفة بعدم التفريق بين القدم بالنوع والقدم بالعين
٢٣٦ غلط الفلاسفة والمتكلمين في نظريات الحركة والحدوث
٢٣٧ سبب ضلال المبتدعين : جهلهم بهدى الرسول وأصحابه والتابعين

الرسالة السابعة : قاعدة جمع كلمة المسلمين ، ووجوب
اعتصامهم بحبل الله المتين ، وخطر تفرقهم ، وأفظعه تكفير
أحد من أهل القبلة ، وترك صلاة الجماعة مع أهل البدعة
وهي قاعدة أهل السنة والجماعة
(٢٣٨ - ٢٤٩)

الصفحة

٢٣٩ فصل : فى أن الصلاة خلف مستور الحال جائزة بإجماع أهل السنة
٢٤١ فصل : فى أن أهل السنة لا يكفرون مسلماً بذنب وبدعة ولا يمنعون الصلاة خلفه
٢٤٢ الأحاديث فى المسلم الذى له حقوق فى الإسلام وحُرْمَتُهُ
٢٤٢ المسلم المتأول فى تكفير غيره أو قتاله لا يكفر وأدلة ذلك
٢٤٤ وجوب اتفاق المسلمين وحظر تفرقهم بالإختلاف والذنوب
٢٤٥ المصلّى خلف الفاجر والمبتدع لا يعبد كأصحاب الأعذار والجاهلين
٢٤٦ فصل : فى الإجماع على قطع المسلم بالشهادتين وما يجوز الاستثناء فيه
٢٤٧ جهل مَنْ كرهوا القطع فى كل شئ وقبول التوبة من كل كفر وذنب
٢٤٨ قبول توبة مَنْ سب الصحابة

الرسالة الثامنة : المذهب الصحيح الواضح فيما جاء
من النصوص فى وضع الجوائح فى المبيعات
والضمانات والمؤاجرات
(٢٥٠ - ٢٧٧)

٢٥٠ فصل : فى وضع الجوائح فى المبيعات والضمانات والمؤاجرات مما تمس الحاجة إليه ، وذلك داخل فى قاعدة تلف المقصود المعقود عليه قبل التمكن من قبضه
٢٥١ النهى عن بيع الكالئ بالكالئ ، والثمرة حتى يبدو صلاحها
٢٥١ أحكام تلف المعقود عليه كالمبيع والمؤجر قبل التمكن من قبضه
٢٥٣ فصل فى أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من القبض يبطل العقد

٢٥٥	ثبوت وضع الجوائح بالنص وعمل السلف والقياس والقواعد
٢٥٦	النزاع فى وضع الجوائح على أصول أبى حنيفة والشافعى
٢٥٧	رد ما أوردوه على حديث وضع الجوائح
٢٥٨	وجوب وقوع القبض بما يقتضيه العقد لفظاً وعرفاً
٢٥٨	القبض بالتخلية مرجعه العرف
٢٦٠	فصل : فى أن الجائحة هى الآفة السماوية والخلاف فيما أتلفه من لا يمكن تضمينه
٢٦١	فصل : فى أن الجوائح فى جميع الشجر والخلاف فى الزرع
٢٦٢	حكم ما تكرر حمله من البقول والخضر والقشأ والبطيخ
٢٦٢	فصل : فى أن التلف يكون قبل كمال صلاحها ووقت جذاذها
٢٦٣	فصل : فيما إذا اشترى الشجرة والزرع
٢٦٤	فصل : فى أن الكلام فى البيع المحض للشجر والزرع
٢٦٥	ترجيح صحة عقد الضمان والقبالة وإبطال الحيل
٢٦٥	حكم حصول الجائحة فى عقد الضمان على القول بفساده
٢٦٧	فصل : فى الجوائح فى الإجارة وتحقيق القول فيها
٢٦٨	حكم تلف العين المستأجرة فى أثناء المدة
٢٦٩	فصل : فى حكم الأرض المستأجرة تفرق أو ينتقطع الماء عنها
٢٧٠	امتناع المنفعة من الأرض أو نقصها يُسقط الأجرة أو بعضها
٢٧١	الإجماع على أن تعذر المنفعة بأمر سماوى يسقط الأجرة
٢٧٢	تلف المنفعة المقصودة من العقد تبطله أو تجيز فسخه
٢٧٣	المعقود عليه فى الإجارة : الانتفاع من العين المستأجرة لا عمل المستأجر
٢٧٤	فصل : فى أن المستحق من الأجرة بقدر الانتفاع من العين المستأجرة
٢٧٥	قياس جائحة الزرع فى الأرض المستأجرة على جائحة المبيع غلط
٢٧٦	الأرض المستأجرة للبناء والفراس كالمستأجرة للزرع

كتاب « عرش الرحمن » وما ورد فيه من الآيات والأحاديث
وكونه فوق العالم كله ، ومعنى التوجه في الدعاء إلى
جهة العلو ، وبطلان ما قيل من أن العرش هو الفلك التاسع
عند علماء الهيئة اليونانية
(٢٧٨ - ٣١٣)

الصفحة

المقام الأول : أنه لم يثبت أن العرش هو الفلك التاسع ، وأن الحوادث ناشئة عن حركة	
الأفلاك	٢٧٨
خطأ القائلين بأن العرش هو الفلك التاسع	٢٨٠
بطلان قولهم بما يترتب على حركات الأفلاك وأشكالها	٢٨٠
الآيات والأحاديث في العرش تنفي كونه الفلك التاسع	٢٨٢
أحاديث ذكر فيها صفات العرش	٢٨٤
زنة العرش وقوائمه واهتزازاه وكونه فوق الجنة	٢٨٥
تشبيه العرش بالقبة لا يدل كونه فلكاً	٢٨٧
علم البشر بالأسباب والسنن في الكون قليل بالنسبة إلى ما يجهلون	٢٨٩
الكلام في العرش على تقدير أن الفلك التاسع وكل تقدير محتمل	٢٩٠
المقام الثاني : في صغر العالم كله بالنسبة إلى عظمة خالقه	٢٩١
صغر السموات والأرض بالنسبة إلى عظمة الله تعالى	٢٩٣
كلام ابن الماجشون في الصفات رداً على الجهمية	٢٩٤
صغر المخلوقات بالنسبة إلى عظمة الخالق وتصرفه تعالى بها	٢٩٥
المقام الثالث : في الكلام عن العرش	٢٩٦
مسألة كون الأرض « كرة » قطعية لا ظنية	٢٩٧
العلو والسفل في كرة الأرض والفلك فيها	٢٩٨
العلو والسفل في كرة الأرض والفلك فوقها	٢٩٩
توجه الذي يدعو الله إلى جهة العلو بفطرته وعلو الفلك	٣٠٠
مقتضى الفطرة والعقل « طلب الشيء من طريقه المستقيم الأقرب »	٣٠٠
معنى حديث : « لو أدلى أحدكم بحبل لسقط على الله » - على فرض صحته	٣٠٢

الصفحة

الجزء والشرط في الحديث مقدّران لا محققان	٣.٣
الجهات الست نسبية ليس لها حقيقة ثابتة	٣.٤
الإرادة الحازمة توجب فعل المرید بقدر ما عليه	٣.٥
شرعت الشريعة لتكميل الفطرة	٣.٦
اقتضاء الفطرة التوجه إليه تعالى بالدعاء في جهة العلو كالشريعة	٣.٧
مخالفة الجهمية للكتاب والسنة والسلف في إنكار علو الله	٣.٨
لم يثبت حرف واحد عن الرسل بنفى العلو	٣.٨
كل ما ثبت عن الرسول في صفات الله وغيرها حق لا يعارضه الفعل الصحيح	٣١٠
ضلال من يشبه الله تعالى بالفلك في إحاطته أو بغير ذلك	٣١١
تذييل بقلم الشيخ محمد رشيد رضا صاحب منار الإسلام - ومحقق الطبعة الأولى	٣١٤
محتويات الجزء الخامس	٣١٦



الفهارس الكاملة للكتاب

محتويات الجزء الأول

الصفحة

تقديم : بقلم الأستاذ محمد الأنور أحمد البلتاجي ٥

الرسالة الأولى : فى الهجر الجميل ، والصفح الجميل ،
والصبر الجميل ، وأقسام الناس فى التقوى والصبر
(٣١ - ٤٠)

٣٢	التقوى مع الصبر ، والخلق والأمر ، والجمع والفرق
٣٤	الإقرار بالقضاء والقدر وبالأمر والنهى
٣٥	الشرع والقدر ، والحقيقتان الكونية والشرعية
٣٦	أقسام الناس فى التقوى والصبر
٣٧	أخلاق الإيمان وأخلاق الكفر
٣٨	قرن الصبر بالتقوى وبالصلاة وبالنصر
٤٠	قرن الصبر بالرحمة

الرسالة الثانية : فى الشفاعة الشرعية
والتوسل إلى الله بالأعمال ، وبالذوات والأشخاص
(٤١ - ٥٨)

٤٢	الشفاعة .. ما يسوغ منها وما يحظر
٤٤	الاحتجاج بفعل عمر ومعاوية رضى الله عنهما فى الاستسقاء
٤٥	حديث الأعمى ووجوه التأويل فيه
٤٧	دعاء الناس بعضهم لبعض
٤٧	الاستعانة لا تكون إلا بالله

٤٨	الفرق بين حال الغيبة والحضور ، والحياة والموت
٥٠	أقوال العلماء فى اليمين بالنبي ﷺ
٥٢	حديث الأعمى ووجه التأويل فيه
٥٢	سؤال الله بحق عابديه عليه
٥٤	الحلف والإقسام بغير الله على الله وسؤاله بحقهم عليه
٥٥	حديث السؤال بجاء الرسول موضوع
٥٦	دعاء غير الله وطلب الدعاء من الميت
٥٧	سؤال الموتى والاستغاثة بهم بدعة ضلالة
٥٨	تغظيم موتى الصالحين سبب عبادة الأصنام

الرسالة الثالثة : فى أهل الصُّفَّة وأباطيل بعض المتصوفة فيهم ، وفى الأولياء وأصنافهم والدعاوى فيهم (٥٩ - ١٠٧)

٦٣	الصُّفَّة وأهلها والمهاجرون وأحكامهم
٦٥	عدد أهل الصُّفَّة وتاريخهم
٦٥	أبو عبد الرحمن السلمى مصنف الصوفية
٦٧	فصل : فى حال أهل الصُّفَّة
٦٧	الاكتساب ومتى يباح السؤال
٦٧	تحريم السؤال (الشحاذة)
٦٩	فصل : فى تبرئة الصحابة من قتال المؤمنين مع الكفار
٧٠	أهل الصُّفَّة وضلالات المتصوفة فيهم
٧١	كون توحيد الربوبية يجتمع مع الشرك وتعطيل الشرع

٧٣ التوحيد الذى جاء به الرسل
٧٤ كثرة العبادة تجتمع مع الكفر ومع البدعة
٧٥ كفر الباطنية
٧٧ فصل : فى خطأ تفضيل أهل الصُّفَّة على العشرة
٧٨ فصل : فى سماع المتصوفة والروايات المكذوبة له
٧٩ فصل : فى الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي
٨٠ فصل : فى أكاذيب المتصوفة عن الأولياء
٨٠ فصل : فى معنى الولي والولاية لله
٨١ تفسير الولي والولاية لله
٨٣ شرط الإيمان والولاية « حسن الخاتمة »
٨٤ الولاية لا تقتضى العصمة من الخطأ والذنب
٨٦ فصل : فى أصناف الفقراء والأغنياء وأحكامهم
٨٨ فصل : فى الكلام على الأوتاد والأبدال والنجباء والدليل على بطلانه ..
٩٠ لفظ الغوث ، وامتناع الاستغاثة بغير الله
٩١ التشابه بين الرافضة والباطنية والصوفية
٩١ الأوتاد والقطب والأبدال
٩٢ فصل : فى تفصيل القول فى القطب والأبدال
٩٤ فصل : فى رجال الغيب والغوث وخاتم الأولياء
٩٥ فصل : فى بطلان اسم الغوث مطلقاً
٩٦ فصل : فى القلندرية والملاطمية
٩٧ شروط تكفير مرتكب المكفرات
٩٨ فصل : فى تحريم اتخاذ القبور مساجد وأعياداً

١٠٠	عدم فائدة النذر ، ومنه ما هو كفر
١٠١	فصل : فى حكم سماع الغناء للمتصوفة
١٠٢	أصحاب الأحوال وحكم ضررهم
١٠٤	فصل : فى المشاهد والقبور المشهورة
١٠٦	ما يحرم عند القبور وما يُسن
١٠٦	تعظيم المساجد وما ورد فيها

الرسالة الرابعة : إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها (١٠٨ - ١٦٩)

١١٤	...	الأصل الأول : الحلول والاتحاد وما يقارب ذلك كالقول بوحدة الوجود
١١٥	الوجود والثبوت والإطلاق والتعيين
١١٦	تناقض أهل الوحدة وتصحيحهم للشرك
١١٧	معنى مباينة الله لخلقه
١١٨	المعطلة والحلولية من الجهمية والمتصوفة
١١٩	تحذير الجنيد من الحلول والوحدة
١٢٠	..	الأصل الثانى : الاحتجاج بالقَدَر على المعاصى على المأمور والمحظور
١٢١	مفاسد الاحتجاج بالقَدَر وبطلانه
١٢٢	الفرق بين معصيتى آدم وإبليس
١٢٣	المخاصمون لربهم فى القَدَر وأضدادهم
١٢٤	بدء الجواب عن كلمات أهل الوحدة
١٢٤	عدم التفرقة بين الحق والخلق
١٢٥	تناقض ابن سبئين وابن عربى

الصفحة

١٢٥	تناقض ابن عربى فى الوحدة
١٢٧	الحلول العام والخاص
١٢٨	بطلان ما عزى إلى رابعة العدوية
١٢٩	تجوير أهل الوحدة للجمع بين التقيضين
١٣٠	الفناء ثلاثة أقسام
١٣١	الفناء الشرعى الحق وأباطيل أهل الوحدة
١٣٣	كذب أهل الوحدة على المسيح
١٣٣	قولهم : « خلق آدم كالمرأة لنوره ونور المسيح »
١٣٤	تمثيلهم لظهور الحق فى الخلق بالمرأة
١٣٥	فصل : فى أمر التشريع وأمر التكوين والواسطة فيهما
١٣٦	ليس فى التشريع أمر باطن غير الظاهر
١٣٧	الاحتجاج بالقدر
١٣٨	بطلان الاحتجاج بالقدر شرعاً وطبعاً
١٣٩	محااجة آدم وموسى والقدر
١٤٠	الاحتجاج بالقدر قلب للدين
١٤٣	معنى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾
١٤٥	معنى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾
١٤٦	الحلول الخاص
١٤٧	لا يرى أحد ربه فى الدنيا
١٤٨	الأقوال فى رؤية الرب
١٤٩	تناقض أقوال أهل الوحدة
١٥٠	استحالة اتحاد الخلق بالخالق وهو بائن منه

١٥١ حديث تقرب العبد إلى الرب حتى يحبه
١٥٢ قول أهل الوحدة في التجلي في الصور
١٥٤ الفناء الحق .. والفناء الكفر
١٥٤ شهود أهل الوحدة الفاسد الباطل
١٥٦ بطلان أمثال الحلوليين من النصارى والصوفية
١٥٦ آيات المسيح وأمثالها آيات الرسل
١٥٩ قولهم : « لا يعرف التوحيد إلا واحد »
١٦٠ نفهم التعبير عن التوحيد
١٦١ وجوب « عبد ورب »
١٦٢ حب الله وتوحيده لنفسه
١٦٣ تناقض الاتحاديين
١٦٤ خلاصة الرد على الاتحادية
١٦٦ احتمال توبة الملحد وموته على الإسلام
١٦٦ اتحاد الصوفية أشر من كفر أهل الكتاب
١٦٧ امتناع التأويل للاتحادية

الرسالة الخامسة : مناظرة ابن تيمية العلنية

لدجاجة البطائحية الرفاعية

(١٧٠ - ١٩٤)

١٧١ مخاريق أهل الطريق وخوارقهم
١٧٣ وضع أهل الطريق أغلال الحديد في أعناقهم
١٧٤ جعل المباح عبادة تشريع محظور وكفر

١٧٤ لا عبادة ولا قربة إلا ما شرعه الله
١٧٥ ضلال أهل الطريق بالتعبد بأهوائهم
١٧٦ فصل : فى وقائع المناظرة
١٧٧ ضجيج أهل الطريق وخزعبلاتهم المؤثرة
١٧٨ رفق ابن تيمية وإخلاصه فى الأمر والنهى
١٧٩ دعاوى الرفاعية وتلبيساتهم
١٨١ تلبيس الرفاعية كغيرهم بدعوى الكرامات
١٨٢ عزم ابن تيمية على دخول النار لإقامة الحجة عليهم
١٨٣ حرص أمير دمشق على فضيحة مدعى الكرامات
١٨٤ عدم جواز تعبدنا بشرع من قبلنا
١٨٥ مسألة الباطن وكونه غير الظاهر
١٨٦ تعجيز شيخ الإسلام لشيخ الرفاعية
١٨٨ شرط ابن تيمية فى توبة دجاجة الرفاعية
١٨٩ كلام دجاجة الطريق فى الصلاة
١٩٠ الأحوال الشيطانية لأهل الطريق
١٩٠ إقرار أهل الذمة على دينهم دون أهل البدع
١٩١ المبتدع شر من الفاسق
١٩٣ دعوى الرفاعية القدرة على الإيذاء بقلوبهم وكذبهم على شيخهم

الرسالة السادسة : لباس الفتوة والخِرقة
عند المتصوفة .. ومسائل أخرى فشت فيهم
(١٩٥ - ٢٠٧)

١٩٦	لباس خِرقة الفتوة مبتدع
١٩٧	فصل : فى شروط لباس خِرقة الفتوة
١٩٩	فصل : فى الفتى والفتوة والزعيم والحزب والدسكرة وما قالوه فيها
٢٠٠	لفظتا الزعيم ، ورأس الحزب ومعناهما
٢٠٠	ذم الشرع للتفرق وأمره بالاتفاق والوحدة
٢٠٢	فصل : فى مِمَّ خُلِقَ النبى ﷺ ويم تتفاضل المخلوقات
٢٠٤	منع الغلو فى الرسول وما وهو خاص بالرب
٢٠٥	فصل : فى إخوة الإيمان والمؤاخاة بين الصحابة
٢٠٧	شروط السماع والإخاء عند الصوفية

الرسالة السابعة : كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية
إلى العارف بالله الشيخ نصر المنجبى
(٢٠٨ - ٢٣١)

٢٠٨	محبة الإيمان ومحبة الصوفية
٢١٠	علامة محبة الإيمان
٢١١	سورة الفاتحة بين الرب والعبد
٢١٢	التوحيد وشوائب الشرك والقدر والإباحة فيه
٢١٣	مقاومة المفتر غير المشروع
٢١٤	التوحيد بنوعيه ومقاماته ووحدة دين الأنبياء

أصحاب الأحوال والسُّكر من الصوفية	٢١٦
مذهب الاتحاد من الصوفية	٢١٨
رأى ابن تيمية فى ابن عربى	٢١٩
الاتحاد والحلول المطلق والمعيّن	٢١٩
متحدة الصوفية على دين فرعون	٢٢٢
الفرق بين ابن عربى وغيره فى الوحدة	٢٢٤
الصدر الرومى والعفيف التلمسانى	٢٢٥
ابن سبعين وابن الفارض والبلباني	٢٢٦
تكفير مشايخ الصوفية المهديين للاتحادية	٢٢٧
حكمة نفى العور عن الله تعالى	٢٢٨
كفر قداماء الجهمية كالاتحادية	٢٢٩
المعطلون والاتحاديون	٢٣٠

الرسالة الثامنة : مسألة صفات الله تعالى وعلوّه على خلقه بين النفى والإثبات (٢٣٢ - ٢٦٢)

جملة التصديق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم	٢٣٣
تصديق الرسول فيما جاء به من صفات البارى	٢٣٤
وجوب فهم القرآن وتدبره	٢٣٥
ذم من لم يفهم القرآن ولم يعقله	٢٣٦
أسباب الاختلاف فى التفسير المأثور	٢٣٧
فصل : فى الآيات والأحاديث والآثار فى علو الرب على خلقه	٢٤٠

الصفحة

٢٤٢ دعوى مخالفة النصوص لظواهرها
٢٤٣ مذاهب متفلسفة القرامطة فى الصفات
٢٤٤ تمسك المتأولين بالمجمل دون المبين
٢٤٥ مذهب الجهمية فى الصفات
٢٤٦ موافقة العقل للنصوص ومذهب فرعون
٢٤٧ مسألة علو الخالق على خلقه
٢٤٨ نصوص الكتاب والسنة : الإثبات لا النفى
٢٥٠ إن الله لا يحب لنا الجهل ولا الحيرة
٢٥١ الرد على الواقعة فى مسألة الصفات
٢٥٢ كلام مالك فى الاستواء والعلو
٢٥٣ كلام أئمة السلف فى الإثبات
٢٥٤ إنكار الجهمية وحدهم أن الله فى السماء
٢٥٥ صفة العلو على الخلق
٢٥٦ كلام الأشعرى فى الاستواء
٢٥٨ الاتفاق على أن الله فوق العرش
٢٥٩ استواء الله على العرش ، وكلام الله غير مخلوق

الرسالة التاسعة : فتاوى أخلاقية تصوفية

(٢٦٣ - ٢٧٩)

٢٦٣ ١- استلحاق مَنْ وُلِدَ لستة أشهر
٢٦٤ ٢- الفقر والتصوف
٢٦٤ العلم والعمل لا بد منهما

الصفحة

٢٦٦	الفقر المحمود والمذموم
٢٦٦	التصوف مع احترام الأمر والنهى
٢٦٧	الاعتراف بالذنب وشهود النعمة
٢٦٨	أقسام الناس فى التقوى والطاعة
٢٦٩	شر الأقسام من أولئك
٢٧١	فوائد الصبر
٢٧٣	فصل : فى أن الصحابة لا يجتمعون على ضلالة
٢٧٣	شروط عمر رضى الله عنه على أهل الذمة
٢٧٤	زى أهل الذمة
٢٧٥	تحريم الوقف على معابد أهل الكتاب
٢٧٧	لا تحمل مشاركة الكتابيين فى أعيادهم
٢٨٠	محتويات الجزء الأول

* * *

محتويات الجزء الثانى

الصفحة

قاعدة جلييلة فيما يتعلق بأحكام السفر والإقامة مثل قصر الصلاة ، والفطر	
فى شهر رمضان .. وغير ذلك	٣
المقام الأول : الفرق بين السفر الطويل والقصير	٧
نوط الشارع الرخص بالسفر مطلقاً	١٠
الجمع بين الصلاتين فى الحَضَر	١٣
المقام الثانى : حد السفر الذى علق الشارع به الفطر والقصر	١٧
الأقوال فى حد السفر للفطر والقصر	١٧
الشارع لم يحدد مسافة السفر	١٨
أقل ما قيل فى سفر الرُّخْص	١٩
قصر النبى ﷺ فى أيام الحج بأهل مكة	٢٠
الأقوال فى قصر الصلاة	٢١
الأقوال فى الجمع بين الصلاتين	٢٢
أدلة قصر الصلاة فى كل سفر	٢٨
ترجيح رواية القصر فى بريد ، وتضعيف أثر القصر فى ميل	٣٠
لا تُشترط المقارنة لمن يجمع	٣٣
مذاهب العلماء فى اقتران صلاتى الجمع	٣٤
حكم الموالاة بين صلاتى الجمع	٣٥
أغلاط للفقهاء فى الجمع بين الصلاتين	٣٦
الجمع فى المطر ، والتقديم والتأخير فيه	٣٦
الأحاديث فى الجمع تقديماً وتأخيراً	٣٧

٣٨ حديث ابن عمر فى جمع التأخير
٤٠ حديث أنس فى جمع التقديم
٤١ جواز جمع الصلاتين للحاجة لا للسفر
٤٣ الجمع بين أحاديث الجمع بين الصلاتين
٤٤ ما روى من السنة فى صفة الجمع
٤٦ تأخير المغرب إلى مغيب الشفق
٤٧ جمع التقديم ومن فعله من السلف
٤٨ جمع النبى ﷺ بين الصلاتين بالمدينة ترخيصاً لأئمة
٥٠ الجمع بين الصلاتين رخصة لا تتقيد بالمطر ولا غيره
٥٠ الجمع بين الصلاتين رخصة لا للسفر ولا للنسك
٥١ نفى احتمال أن يكون الجمع لأجل المطر
٥٢ بطلان كل ما تأولوا به حديث الجمع بالمدينة
٥٤ الجمع من غير خوف ولا علة
٥٥ آثار الجمع وما تدل عليه
٥٦ الجمع من غير عذر من الكبائر
٥٧ فصل : فى تمام الكلام فى القصر وسبب إتمام عثمان الصلاة بمنى
٦٠ الرد على الطحاوى فيما تأول به إتمام عثمان
٦١ استبعاد أن يكون عثمان أتم لمجرد الترخص
٦٢ موافقة السلف لعثمان ، ومخالفة بعض الصحابة له
٦٣ تعليل كراهية سلمان للإتمام
٦٤ أقوال الأئمة فى من أتم الصلاة المقصورة
٦٥ مذهب عثمان رضى الله عنه فى قصر الصلاة

٦٨ مذهب عائشة في القصر
٦٩ الخلاف في جواز إتمام الرباعية في السفر
٧٠ تخطئة مَنْ جَوَّزَ إتمام الرباعية في السفر
٧١ صلاة الخوف ركعة ، والسفر ركعتان ، والإقامة أربع
٧١ صلاة المسافر ركعتان من غير قصر
٧٣ النهي عن وصل صلاة بأخرى
٧٤ لا يُشترط نية المسافر لقصر الرباعية
٧٥ فصل : في سفر القصر والفطر
٧٥ الخلاف في السفر الشرعي وحكمه
٧٦ الصواب صلاة القصر في كل سفر
٧٧ خلاف الأئمة في سفر القصر
٧٨ الآيات والأحاديث في أحكام السفر
٧٩ الصحيح في تفسير : الباغي ، والعادي ، والخوف ، والإثم
٨١ عموم أنواع الرُّخص للطائع والعاصي
٨٢ النوع الثاني من موارد النزاع
٨٣ مَنْ قال إن السفر ما يُحمل فيه الزاد مطلقاً
٨٤ تخطئة كل جعل توابع المصر كالمصر في السفر
٨٥ تحقيق معنى السفر
٨٦ المدائن المسورة وغير المسورة وما يلحق بها
٨٨ الحجة في سفر عمل النبي في حجة الوداع
٨٨ سبب اختلاف الصحابة في تحديد السفر
٩٣ عذر مَنْ جعل مسافة القصر ستة عشر فرسخاً

٩٤ مسافة القصر عند مالك والشافعي وأحمد
٩٥ الروايات عن ابن عمر في مسافة القصر
٩٦ تعارض الروايات عن ابن عمر في القصر
٩٦ الروايات عن أنس في القصر
٩٧ أقوال الظاهرية في مسافة القصر وأقلها ميل
٩٨ تحقيق شيخ الإسلام لمعنى السفر وروايات القصر
٩٩ تحقيق أن السفر يُعرف بالعرف لا الزمان
١٠٠ فصل : في أن الإقامة خلاف السفر ولا يخلو حال أحد عنهما
١٠١ غلط تقسيم المقيم إلى مستوطن وغيره في صلاة الجمعة
١٠٢ تحريم الإقامة بمكة على المهاجرين
١٠٢ غلط مَنْ قطع معنى السفر بإقامة أربعة أيام
١٠٣ قصر علماء الصحابة الصلاة مدة أشهر وسنين
١٠٥ فصل : في الذين لم يكرهوا أن يصلى المسافر أربعاً
١٠٥ القصر في السفر صدقة من الله
١٠٦ حديث إتمام عائشة ضعيف
١٠٧ حديث عائشة في الإتمام غير متصل بل خطأ
١٠٩ حديث عائشة في الإتمام باطل
١١٢ المحدثون المتعصبون للمذهب
١١٢ ما كانت عائشة أعلم به من الرجال وعكسه
١١٤ خبر الواحد فيما تتوافر الدواعي على نقله
١١٥ الغلط في حديث أمر أهل مكة بإتمام الصلاة أربعاً
١١٦ إغذار عثمان في إتمامه الصلاة بمنى
١١٨ محتويات الجزء الثانى



محتويات الجزء الثالث

الصفحة

المسألة الأولى : مذهب السلف القويم فى تحقيق مسألة كلام الله الكريم (٣ - ٤٦)

- ٤ كلام البشر مخلوق وما يقرأونه من القرآن غير مخلوق
- ٥ من البدعة أن يقال : « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق »
- ٦ فضل أحمد على سائر أئمة السنة ومكانة أهل الحديث من علماء الأمة ..
- ٧ حكاية الكلام وتبليغه لا يخرج عن إسناده إلى من صدر عنه
- ١٠ أول بدعة من الإسلام وتكفير المؤمن بالذنوب
- ١٤ تفسير قول السلف : « الإيمان قول وعمل » ، وبيان إجماله
- ١٥ الإيمان كالصلاة والحج ، يبطل ببعض متعلقاته دون بعض
- ١٦ الإيمان الكامل والإيمان الناقص وزيادة الإيمان
- ١٨ لا يكفر جميع السيئات إلا التوبة ، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الردة ..
- ١٩ تكفير أحمد وعامة أئمة السنة للجهمية دون غيرهم من المبتدعة
- ٢٠ الخطأ المعفو عنه فى أمور الإيمان بالقطعيات
- ٢١ التكفير بالخطأ فى الاعتقادات والاجتهاد فى العمليات
- ٢٢ ما كل ما هو كفر يكفر به الشخص المعين
- ٢٣ الجزاء فى الآخرة

فصل : فى مسألة القرآن العزيز وذكر دلالة الكتاب والسنة على
ما اتفق عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن
بعدهم من أئمة المسلمين (الأئمة الأربعة وغيرهم) ، والتنبيه على

٢٣	الأقوال التي حدثت بعد السكف الصالح كقول السكف : « إن القرآن كلام الله »
٢٥	الشواهد والنصوص في كون القرآن كلام الله تعالى حقيقة
٢٧	تكليم الله لعباده ثلاثة أنواع
	أول من قال : « القرآن مخلوق » ، ومن قال : « قديم » ، ومن قال :
٢٨	« معنى واحد »
٣٠	قراءتنا للقرآن ، وأصواتنا بها مخلوقة ، والقرآن غير مخلوق
٣١	إخبار الله تعالى عن نفسه بالنداء والحديث في ندائه بصوت
٣٢	تكليمه تعالى بصوت ، وتكفير الشافعي وغيره من يقول : القرآن مخلوق
٣٣	القراءة بالمعنى المصدري وبالخاص بالمصدر - أى المقروء
٣٥	جهل المتكلمين بأقوال السكف فهم لا يذكرونها في كتبهم
٣٦	بطلان تأويل نداء الله بنداء ملك بأمره
٣٧	مذهب الجهمية والمعتزلة والكلابية في كلام الله تعالى
٣٨	الخلاف بين السكف وفرق المتكلمين في صفات الله تعالى
٣٩	بيان كل فرقة من المبتدعين فساد مذهب الأخرى والحق عند غيرهم
٤٠	استدلال المتكلمين باصطلاحات باطلة جعلوها مسلمة
	نقض أدلة المتكلمين المبنية على اصطلاحاتهم في الجسم والجوهر ،
٤٢	والعرض
٤٣	بطلان قولهم : « العرض لا يبقى زمانين وما يقبل الحوادث حادث » ...
٤٤	نظريات مذاهب المتكلمين المتعارضة في القرآن

المسألة الثانية : الأحرف التي أنزلها الله على آدم عليه السلام (٤٧ - ١٣٨)

الصفحة

٤٩	تكليم الله ومناداته وكون النداء صوتاً والكلام حروفاً
	صفة الله ما قام بنفسه لا ما يخلقه في غيره ، والطوائف المتنازعة في
٤٩	كلامه
٥١	مذهب الفلاسفة والمتكلمين في كلام الله وفي الخلق والتكوين
٥٢	نظريات الفرق في القدم بالذات والزمان والحدوث والتسلسل
٥٤	معنى الحدوث وإخبار الرسل بأن الله خلق كل شيء
٥٤	تعارض نظريات الفلاسفة وتناقضهم
٥٥	نقض نظريات الجهمية والمعتزلة والكلابية في صفة الكلام
٥٦	بطلان قول الكلابية وغيرهم أن الله لا يتكلم بمشيئة
٥٨	مذهب السلف في كلام الله القائم بذاته وتكليمه بالعربية وغيرها
٥٩	فصل : في سبب نزاع المتأخرين في الحروف التي في الكلام
٦٠	الأقوال في قدم الحروف وخلقها وكلام الله وصفاته
٦١	فصل : في أن إنزال الحروف على آدم من الإسرائيليات
٦٢	لا يجوز الاعتماد على الإسرائيليات إلا ما ثبت بنص مرفوع متواتر
	ما روى في نزول الحروف على آدم وتفسير « أبجد هوز » ... إلخ ،
٦٣	كذب باطل
٦٥	جرح رواية أحاديث أبي جاد
٦٥	التنازع في معنى « أبجد هوز » والصواب فيه
٦٧	الحروف المفردة وأسماء الأعلام في القرآن وفي كلام الناس

٦٨ ما أطلق على الله وعلى عباده من الصفات
٦٨ اشتراك صفات الله وصفات عباده بالأسماء للضرورة
٧٠ المحكم على الكلام الواحد باعتبار كونه كلام العبد أو كلام الرب
٧٢	أصل مسمى الكلام : « اللفظ مع المعنى » ، « أم أحدهما باعتبار الآخر » ؟
٧٢ البحث فى قِدم الحروف وحدوثها والمراد منها وخطوطها
٧٤ التفرقة بين كلام الرب وكلام العبد فى أنفسهما وفى النطق
٧٤ الجهمية المعطلة كاليهود ، والحلولية كالنصارى ، والمسلمون وسط
٧٥ منع أحمد من قول : « لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق »
٧٦ القرآن - نظمه ولفظه ومعناه وحروفه - كلام الله غير مخلوق
٧٧ الجملة أو الجمل قد تكون قرآناً غير مخلوق ، وغير قرآن
	شبهة مَنْ قال : « كلام الله مخلوق » ومن قال : « كلام الناس غير
٧٩ مخلوق »
٨٠ إمامة أحمد المتفق عليها عند أهل السنة بعد الفتنة
٨١ حجج النقل والعقل الصحيحة ، وحجج الملاحدة والمبتدعة الداحضة
٨٣ قول بعض الحنابلة : « الحروف قسمان : قديم ومخلوق » ورده الأكثرون ..
٨٣ اختلاف أفهامهم فى كلام أحمد فى المسألة
٨٤ نصوص أحمد فى الكلام وأشهر من قالها من أصحابه وأصحابهم
٨٦ مَنْ يعظمون السلف والأئمة ويجهلون كلامهم فيخالفونه
٨٧ الشُّبهات على قِدم الحروف بكلام الله وصفاته وأسمائه
٨٩ أجوبة ابن عقيل عن شُّبهات القاضى يعقوب وكلاهما من الحنابلة
٩٠ فصل شيخ الإسلام فى الخلاف
٩١ تخطئة لابن عقيل فيما وافق فيه ابن كلاب كالأشعرى

٩٢	الجواب الحق التفصيلي في كلام الخالق وكلام المخلوق
٩٣	كلام الخالق وكلام المخلوق مشتركان في التسمية لا في الحقيقة
٩٤	ما يقوم من الكلام بنفس المتكلم وما يقوم بنفس المبلغ له
٩٥	شبهة الجهمية والمعتزلة في ﴿ يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ ﴾
٩٦		سبب ترك الصحابة لنقط المصحف ، ونقط التابعين له وشكله ، وكيف كان
٩٨	ما ينبغي لمن تبين له الحق في المسألة ولمن خفى عليه
٩٩	معنى الحرف في اللغة وفي اصطلاح النحاة
١٠٠	اصطلاحات المتكلمين والفقهاء المخالفة للغة ومنها القديم والمحدث
١٠١	الغلط في فهم كلام الله ورسوله بتفسيرهما باصطلاحات العلماء
١٠٢	اصطلاح النحاة في تقسيم الكلمة ومن اعترض عليه
١٠٣	فصل : في تقسيم النحاة والمقرئين للحروف ومعنى الحرف في اللغة
١٠٥	تعليم الإنسان بالقلم ، وأول ما أنزل الله تعالى من القرآن
١٠٦	تنازع الناس : هل الوجود عين الموجود
١٠٧	وجوب الاتفاق على ألفاظ الكتاب والسنة وتحكيم الأدلة في غيرها
		فصل : في أن القرآن كله كلام الله وحده ليس فيه شيء من كلام الملوك
١٠٩	أو الرسول
١١٠	فرق الجهمية القائلين بخلق القرآن
١١٤	إبطال قوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسُ مِنْ رَبِّكَ ﴾ لما يخالف مذهب السلف
١١٥	بطلان التفريق بين كلام الله وكتاب الله والقرآن
١١٦	نصوص الآيات في أن القرآن العربي كلام الله أنزله كتاباً مفصلاً
١١٧	تلقى جبريل القرآن العربي عن الله تعالى لا معناه
١١٨	انقسام كل من التكليم والوحي إلى عام وخاص

- توقيت نداء الله عباده يوم القيامة وخطابه للملائكة ١٢٠
- موافقة الأشعرية والمعتزلة للسلف من وجه ومخالفتها من وجه ١٢١
- معنى قوله : « إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ » أنه بلغه لا أنه أنشأه ١٢٢
- المبلغون يبلغون كلام الرسول بحركاتهم وأصواتهم ١٢٣
- شبهة القائلين بخلق القرآن والقائلين أن صوت العبد به غير مخلوق ١٢٤
- فصل : في اختلاف أدلة المتكلمين على إثبات الصانع وما ترتب عليه من البدع ١٢٦
- الاستدلال على حدوث العالم بملازمة الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها ١٢٧
- نظريتا « حوادث لا أول لها » و« حدوث ما لازم الحوادث » ١٢٨
- مأخذ خلق القرآن من نظرية امتناع قيام الحوادث به تعالى ١٢٩
- فصل : في نظرية الأشعرية والكلابية في قديم الكلام النفسى دون اللفظى ١٣٠
- اختلاف العلماء في قديم حروف القرآن والأصوات به ١٣١
- مذهب القائلين بحدوث لا أول لها وقديم العالم ١٣٣
- مذهب الذين فرقوا بين الواجب والممكن في كلام الله ١٣٥
- الحروف المفردة وأسماء الأعلام في القرآن وفي كلام الناس ١٣٦
- أصل رواية سجود الحروف لآدم إلا الألف ومعناها ١٣٦
- مذهب السلف والأئمة كالشافعى وأحمد في القرآن ١٣٨

المسألة الثالثة : مسألة كلام الله تعالى في كتاب

« منهاج السنة » ومذاهب الشيعة فيها

(١٣٩ - ١٥٠)

- السبعة الأقوال للناس في كلام الله تعالى ١٣٩
- مذهب أئمة آل البيت هو مذهب أهل السنة والحديث ١٤٠

١٤١ نقض مذهب الشيعة الاعتزالي في مسألة الكلام
١٤٣ تفنيد قول اتحادية الصوفية والمعتزلة في كلام الله
١٤٤ الكلام صفة ذات وصفة فعل لمن قام به ، والفعل غير المفعول
١٤٥ أقوال الشيعة في كلام الله فيه حق يوافق أهل الحديث وباطل
١٤٦	قيام الحوادث بالرب بمعنى « أفعاله » حق ، وبمعنى « مخلوقاته » باطل
١٤٨ مذهب الشيعة الملق ومذهب أهل السنة في كلام الله

المسألة الرابعة : مسألة كلام الله تعالى في كتاب

« موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول »

(١٥٠ - ١٩٨)

فصل : فيما قاله الإمام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مسألة

١٥٠ اللفظ كما في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول »
١٥٠ القرآن كلام الله بلغه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتهم
١٥١ أصوات القارئ المبلغين كلام الله مخلوقة وهو غير مخلوق
١٥٣ أقوال فرق الجهمية الثلاث في القرآن
١٥٣ سبب اختلاف أئمة الحديث في لفظ القارئ للقرآن
١٥٥ قراءة القرآن بمعنى المصدر : فعل العبد ، وبمعنى المقروء : كلام الرب ...
١٥٦ غرض المبتدعة من قولهم : « تلاوة القرآن وألفاظه مخلوقة »
١٥٧ بدعة ابن كلاب في الكلام ومسألة اللفظ في القرآن
١٥٨ أصح قول المتبعين لقول أحمد من المحدثين والنظار
١٥٩ فصل آخر - أو فتوى - في مسألة الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله
١٥٩ حكم من أنكر تكليم الله لموسى وأخذ جبريل القرآن عن الله تعالى
١٦٠ مذهب الجهمية في نفى الصفات والتكليم وما كان عليه أئمة الدين

- ١٦١ تصريح خمسمائة وخمسون من التابعين وأئمة الأمصار بعدم خلق القرآن
- ١٦٢ النقول عن الأئمة الأربعة وأمثالهم « أن القرآن غير مخلوق »
- ١٦٤ محنة القول بخلق القرآن ونصر الله الحق بأحمد بن حنبل
- ١٦٥ نقول البخارى فى تكفير السلف للجهمية فى خلق القرآن
- ١٦٦ تفنيد قولهم : « إن الله خلق كلامه فى الشجرة فسمعه موسى منها » .
- ١٦٨ ما خلقه الله فى مخلوقاته من الصفات والأعراض فهى المتصفة به لا هو
- ١٦٨ الأسماء المشتقة من المصدر يسمى بها من قام به مسمى المصدر
- ١٦٩ الرد على الجهمية فى مسألة الكلام من وجوه آخر
- ١٧١ مذهب غلاة الجهمية تعطيل للرسالة
- ١٧٢ تفسير قول السلف فى القرآن : « منه بدأ ومنه خرج »
- ١٧٤ القرآن منزل من الله لا من اللوح المحفوظ ، واستعمال لفظ الإنزال فيه ..
- ١٧٥ القرآن كلام الله بلغه جبريل لمحمد ، ومحمد للناس برسالتيهما
- ١٧٦ القرآن منه قديم محدث بالنسبة إلى تنزيله
- فتوى أخرى لشيخ الإسلام فى تكليم الله لموسى عليه السلام ، وهل
- ١٧٨ هو بحرف وصوت أم لا ؟ ، ومن أنكره
- ١٧٨ تكفير من أنكر تكليم الله لموسى مع العلم بالنص فيه
- ١٧٩ الكفر جحود قطعى فى الشرع لا العقل
- ١٨٠ الكلام هل يكون بغير حرف ولا صوت ، وهل يكونان غير حادثين
- ١٨٢ حدوث الحرف والصوت لا يقتضى كونه مخلوقا
- ١٨٢ مذاهب المسلمين فى كلام الله وكونه بحرف وصوت أم لا
- فتوى أخرى لشيخ الإسلام رحمه الله فى القرآن هل هو بحرف وصوت أم
- لا ؟ وفى نقط المصحف وشكله ، هل هما منه أم لا ؟
- ١٨٥

١٨٥ تخطئة قول ابن كلاب والأشعرى فى كلام الله تعالى
١٨٧ خطأ عدم التمييز بين صوت العبد وصوت الرب نفيًا وإثباتًا
١٨٨	حروف المصاحف ونقطها وشكلها مخلوقة ، وكلام الله فيها غير مخلوق .
١٨٩ الآيات الدالة على أنه تعالى يتكلم بما شاء شيئاً بعد شيء
١٩١ مَنْ أنكر تكليمه تعالى ونداءه لموسى بمشيئته واختياره حقيقة
١٩٢ المعلول تقارن علته إذا جرت مجرى الشروط
١٩٣	أصل الاضطراب فى كلام الله « المناظرة فى مسألة حدوث العالم » ...
١٩٤ مذهب طوائف المبتدعة المخالفة للنصوص فى كلام الله وأفعاله
١٩٥ شر المبتدعة « الصابئة والمتفلسفة » وإبطال قولهم
١٩٦ اللوازم الباطلة ديناً وعقلاً للنظريات فى كلامه تعالى
	فتوى أخرى لشيخ الإسلام فى إثبات أن الكلام صفة المتكلم لا عينه
١٩٨ ولا غيره
١٩٨ قول السلف : « القرآن كلام الله ، منه بدأ وإليه يعود »
١٩٩ الضلال فى الألفاظ المجملة إذا لم يبين المراد منها
٢٠١ تذييل .. للشيخ محمد رشيد رضا
٢٠٣ محتويات الجزء الثالث



محتويات الجزء الرابع
حقيقة مذهب الاتحاديين - أو وحدة الوجود -
وبيان بطلانه بالبراهين النقلية والعقلية
(٥ - ١٣٢)

الصفحة

٥	رسالة شيخ الإسلام إلى مَنْ سألَه عن حقيقة مذهب الاتحاديين ..
٥	أى القائلين بوحدة الوجود
٧	مذهب الاتحاديين حديث مفترى وشعر مفتعل
٨	فصل : فى حقيقة مذهب الوحدة التى لا يفهمها أكثر منتحليه .
٩	فصل: فى حقيقة قولهم : « إن وجود الكائنات هو عين وجود الله »
٩	فصل : فى أن مذهب الاتحادية واضطرابهم فيه على ثلاث
١٦	مقالات
١٧	المقالة الأولى : مقالة ابن عربى صاحب « فصوص الحكم »
١٧	الأصل الأول لمذهب ابن عربى : « أن المعدوم شئ ثابت فى العدم »
١٨	رد شبه القائلين بقدَم العالم ومادته
٢٠	أحاديث كتابة المقادير وكتابة محمد نبياً وآدم بين الروح والجسد .
٢١	روايات حديث : « كنتُ نبياً وإنَّ آدم لكذا » وتفسيره الحق
٢٣	حديثاً استشفاع آدم بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهما لا يصحان
٢٣	ذكر الوجوديين « العلمى » و « العينى » فى سورة العلق ،
٢٥	وإثبات القَدَر وكتابتَه
٢٦	أحاديث القَدَر وكونه يقتضى العمل لا تركه
٢٧	تعليق العلم بالمحال والممكن الذى لا يوجد لا يقتضى وجودهما فيه

٢٩	حقيقة الشئ وماهيته ووجوده الذهني والخارجي واللفظي
	ذكر الله جميع المخلوقات بوجودها العيني عموماً ثم خصوصاً في
٣٠	سورة العلق
	فصل : في أن الأصل الثاني لمذهب ابن عربي : وجود الخلق نفس
٣١	وجود الحق
٣٢	فصل : في مذهب الصدر الرومي وما خالف فيه ابن عربي
٣٤	معاني العموم والخصوص والإطلاق والتقييد
٣٥	المطلق والمقيّد في اللفظ أو المعنى
٣٦	الفرق بين اللفظ والمعنى في الإطلاق والتقييد
٣٨	الحق ليس له وجود معين ، بل هو كالكلّي في الجزئي
	فصل : في أن مذهب التلمساني في الوحدة مخالف لابن عربي
٣٨	والرومي
٤٠	فصل : في أن الحلول والاتحاد أربعة أقسام
٤٢	كفر القائلين بالاتحاد العام أعظم من كفر النصاري
	فصل : في أن مذهب الاتحادية مركّب من ثلاث مواد وشبههم
٤٤	بالنصاري
٤٥	فصل : في ما كان به الاتحادية أكفر من النصاري
٥١	حيرة الاتحادية وتناقضهم في الاتحاد كالنصاري في التثليث
٥٣	بيان بطلان أقوال الاتحادية بالعقل والنقل
٥٨	رد قول بعض طواغيتهم : « إن العالم حدقة عين الله »
٦٢	مدحهم للكفر والضلال وجعلهم الكفار أعلم بالله من الأنبياء
٦٤	زعمهم أن كلامهم وحى من الله لهم أو من النبي مناماً

- ٦٥ زعمهم أن القرآن كله شرك ، وذمهم للصراط المستقيم
- فصل : فى ذكر بعض ألفاظ ابن عربى التى تبين ما ذكرنا من
 ٦٦ مذهبه ، فإن أكثر الناس قد لا يفهمونه
- ٦٨ قول ابن عربى فى الأعطائيات الذاتية والأسمائية
- تفضيل ابن عربى نفسه على الصديق مطلقاً ، وعلى النبى صلى الله
 ٦٩ عليه وسلم مقيداً
- بيان ما فى هذا الفصل من الكفر بالألوهية والربوبية والإزاء
 ٧٠ بالرسالة
- ٧١ رد مذهب ابن عربى من وجوه
- ٧٣ ما تضمنه كلامه من جحود قدرة الرب وتسميته بسر القدر
- ٧٣ ما انفرد به ابن عربى من الكفر الذى لم يسبق إليه
- ٧٤ ملخص مذهب ابن عربى مع بيان كفره وبطلانه
- ٧٥ دعوى ابن عربى أن المرسلين يأخذون من مشكاته
- ٧٦ كذب الجاهلين على آل البيت والصحابة فى النقل
- ٧٨ كان سر النبى صلى الله عليه وسلم كعلائته ، وما أخبر به حذيفة
 ٧٨ كلام ابن عربى فى خاتم النبوة وخاتم الولاية
- ٨٠ ما أخطأ فيه الحكيم الترمذى فى فرية خاتم الأولياء
- ٨٣ بيان كلام الله ورسوله لأولياء الله ودرجاتهم
- أبو بكر فعمر رضى الله عنهما أفضل الأولياء ، وإلهام عمر وعدم
 ٨٤ عصمته
- ٨٦ إدعاء مرتبة خاتم الأولياء الوهمية كثير من المضلين
- ٨٦ بطلان زعمهم أن الولي يأخذ عن الله بلا واسطة

٨٧	إثبات أهل السنّة رؤية الرب في الآخرة ، ومخالفة الجهمية والاتحادية
٨٨	تفنيد كفرهم بتفضيل الأولياء على الأنبياء كالفلاسفة
٩٠	بطلان الاحتجاج بقصة موسى والخضر على مخالفة الشريعة
٩١	قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة
٩٢	بطلان زعمه أنّ الحقيقة من حيث يأخذ ملك الوحي
٩٣	بطلان زعمه أخذ كل من الأنبياء والأولياء عن خاتمهم
٩٤	الأحاديث الموضوعة في سبق خلقه - صلى الله عليه وسلم - لولادته في الدنيا
٩٥	بعض من كفر ابن عربي وجعله ملحداً معطلاً
٩٦	جماع أمر ابن عربي وذويه هدم أصل الإيمان
٩٧	زعم الاتحادية أنّ العابد والمعبود واحد
١٠٠	كبار العلماء الذين طعنوا في ابن عربي
١٠٣	فصل : في بيان كفر الاتحادية وفساد قولهم بالأدلة النظرية
١٠٣	بعض ما يظهر به كفرهم ، وفساد قولهم
١٠٥	تحريف الفصوص القرآن بقصة نوح وموسى لتأييد المشركين
١٠٦	زعمه أنّ عبادة العجل والأصنام والهوى أعلى المعرفة
١٠٧	فلسفته وثرثرته في تسمية الشرك معرفة
١٠٩	رد الشيخ على إلحاد ابن عربي وشركه بأنه خلاف دين الله وسائر الأديان
١١٠	تفنيد شركهم بآيات القرآن في أخبار الرسل

١١.	تصحيحهم لعبادة اللات والعزى وغيرها وعبادة الشيطان
١١٢	فى توحيد خليل الرحمن وتنقيص ابن عربى له ولسائر الرسل
١١٤	بيان كفر الاتحاديين بحجة الله التى آتاها إبراهيم على قومه
١١٥	جعلهم الشرك الذى لم ينزل به سلطاناً أكمل الإيمان
١١٦	تحريفهم لآية : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ بحمل القضاء على التكوين القدرى
١١٧	زعمهم أن الدعوة إلى عبادة الله مكر بالعباد
١١٩	جعلهم متبع الصراط المستقيم صاحب خيال
١٢٠	حال ابن الفارض والتلمسانى عند الموت ، وتصحيح ابن عربى لدعوى فرعون
١٢١	تحريف ابن عربى آيات مراجعه فرعون لموسى واعترافه بربوبيته ..
١٢٣	فصل : فى تحريفهم وزيادتهم فى حديث : « كان الله ولم يكن شئ قبله »
١٢٣	كلام الجهمية وأهل السنة فى حديث : « كان الله ... » إلخ ..
١٢٥	حديث : « أول ما خلق الله القلم » ، وحديث : « كان فى عماء »
١٢٥	بطلان زيادة : « وهو الآن على ما عليه كان »
١٢٨	فصل : فى قولهم بإيمان فرعون وأنه لا يدخل النار وتحريفهم الآيات فيه
١٢٩	النصوص فى أن الرجل يدخل فى آله وأهل بيته وهو منهم
١٣١	بقية الآيات فى كفر فرعون وعذابه مع آله وهو منهم
١٣٣	محتويات الجزء الرابع



محتويات الجزء الخامس

الرسالة الأولى : قاعدة فى المعجزات والكرامات ،
 وأنواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها
(٣ - ٤٢)

الصفحة

٣	قاعدة شريفة فى المعجزات والكرامات
٥	أنواع الخوارق العلمية والعملية
٦	جُمعَ لنبينا ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق
٧	أنواع الخوارق بالقدرة والتأثير الربانى
٨	فصل : فى أن الخارق يكون نعمة من الله ، ويكون سبباً للعذاب
١٠	فصل : فى كشف كلمات الله الكونية ، وكلماته الدينية
	كلمات الله قَدَرية كونية - منها الخوارق - وشرعية ، وأقسام الناس
١١	فيهما
١٢	بيان الأقسام الثلاثة فى الخوارق العلمية والعملية والدين
١٣	ما يكون من الخوارق كمالاً وما يكون نقصاً
١٤	الكشف والتأثير الروحانى قد يكونان مفاسد فى الدين والدنيا
١٥	المنافع الدينية والدينية بأسبابهما أعم وأعظم منها بالخوارق
١٦	أسباب الكشف والتأثير الخارق للعادة ومضارهما
١٨	الخوارق تكون مع الدين ومع عدمه ، وحق كل منهما
١٩	الخوارق فى نفعها بالدين وله ، وصورها فى سواه كالرياسة والمال
	فصل : فى طرق العلم بالكائنات وكشفها والعلم بالدين بقسميه : الخير
٢٠	والإنشاء

٢١ المتفق عليه والمختلف فيه من طرق العلم بالدين
٢٢ الدلائل العقلية والنقلية والكشفية وغلو الفرق في كل منها
٢٣ أدلة الشرع المجمع عليها والمختلف فيها وأقسامها
٢٤ الخلاف في السنن المتلقاة بالقبول وفي الإجماع والقياس
٢٦ الخلاف في دلالة المصالح المرسله وعد أذواق الصوفية منها
٢٧ تحقيق القول في المصالح المرسله والاستحسان وما في معناه
٢٧ اختلاف أهواء الناس في المنافع والمضار والمصالح والمفاسد دنيا وديناً ..
٢٩ ما اتفق عليه واختلف فيه من الحسن والقبح والنفع والضرر ... إلخ
٢٩ المنفعة المطلقة والراجعة ، والعبادات الصحيحة والباطلة
٣٣ الاختلاف في أفعال الله وأفعال العباد من حيث الحسن وعدمه
٣٤ مقدمات مسلمات لتحقيق مسألة الحسن والقبح
٣٥ الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية والمحبة والرضا
٣٦ الفرق بين أمر الرب ونهيه لعباده ، وأمرهم ونهيهم لعبيدهم وخدمهم
٣٨ ما تقتضيه المحبة والرضا من الملاءمة وضدهما من المنافرة
٣٩ لا يقال : « إنه تعالى غنى عن نفسه ، أو أن احتياجه إلى نفسه نقص »
٤١ نصوص الكتاب والسنة مشتملة على تقديس الله وإثبات كل كمال له ...
٤٢ المعطلة .. كذبوا بحق كثير جاء به الرسل

الرسالة الثانية : تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال
والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملل والنحل والمذاهب منها
باختلاف الدلائل العقلية والنقلية فيها

(٤٣ - ٩٥)

٤٣ الاستفتاء في صفات الكمال لله تعالى
----	--

٤٥ فتوى شيخ الإسلام
٤٥ دلالة القرآن نوعان « شرعية » و « عقلية »
٤٦	وصفه تعالى بالكمال وما يدل عليه لفظ « الصمد » من معانى الكمال له
٤٧ فساد نظريات منكرى صفات الله تعالى وتناقضها
٤٩ ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل من وجوه
٤٩ وجوب وجوده وقيوميته وقدمه
٤٩ الاستدلال بالممكن والكمال فيه على كمال الواجب بالأولى
٥٠ الكمال فى الوجود الممكن يستلزم الكمال للواجب الموجد له ولكماله ...
٥٢ ثبوت الكمال لله تعالى بالنقل من كتابه
	ضرب الله الأمثال والدلائل على كونه أحق بكل كمال ، والتنزه عن كل
٥٢ نقص
٥٤ إثبات القرآن للصفات رد على المعطلين والمشركين
٥٥ للتوحيد أصلان ، والحمد لله نوعان
٥٦ فصل : فى أن الثابت بالعقل : « الكمال الممكن السليم من النقص » .
٥٨ فصل : فى شبهة نفاة الصفات : « تكمله بها أو افتقاره إليها »
٥٩ إمتناع وجود ذات فى الخارج لا صفة لها كعكسه
٦٠ فصل : فى طرق المثبتة فى إطلاق لفظ العَرَض والجسم
٦١ ألفاظ « الجسم » ، و « الجوهر » و « العَرَض » اصطلاحية مجملة ...
٦٢ فصل: فى ما يرد على مَنْ وصفوه بصفات الأفعال دون صفات الذات ..
٦٤ إشتراط كون الكمال الواجب له يتضمن نقصاً
	فصل : فى نتيجة ما تقدم وهو كون ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق ،
٦٥ وكون أولى الناس به سَلَف هذه الأمة

٦٦	دحض الشبهات على نفى الصفات من ثلاثة وجوه
٦٧	بيان أن صفات الأفعال الاختيارية له أكمل من عدمها
٦٩	تفنيد قولهم إن الكمال بصفات الأفعال يستلزم نقص الذات
٦٩	فصل : فى الرد على نفاة الأفعال الاختيارية من خمسة وجوه
٧١	فصل : فى نفى النافى للصفات الخبرية لاستلزامها التركيب
٧٢	غلطهم فى أنهم حملوا ألفاظ الصفات ما يوافق مذهبهم
٧٣	التلبس بإطلاق الألفاظ العربية على المعانى الاصطلاحية
	فصل : فى المناسبة بين الخالق والكلمة من المخلوقين منها نقص ومنها
٧٦	كمال
٧٧	قول القدرية والمثبتة فى محبة الله ومشيتته
	فصل : فى تفنيد قول من زعم أن الرحمة ضعف فى الطبيعة وتألم
٧٨	يستحيل على الخالق
	فصل : فى تفنيد قول من زعموا أن الغضب غليان دم القلب فيستحيل
٧٩	على الخالق
	فصل : فى تفنيد تأويلهم لضحك الرب تعالى بزعمهم أنه فى الآدمى خفة
٨٠	روح
٨٢	فصل : فى تفنيد زعمهم فى التعجب أنه استعظام للمتعجب منه
٨٣	فصل : فى أن القدرية لا يجعلونه خالقاً لكل شئ ولا قادراً
٨٤	امتناع وقوع الظلم من الله لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته
٨٥	علمنا بحكمة الله فى أفعاله وأحكامه إجمالاً يدلنا على إطرادها تفصيلاً
٨٧	فصل : فى الرد على منكرى النبوات بالعقل
٨٨	فصل : فى تفنيد قول المشركين بالتقرب إلى الرب بالواسطة كالمملوك ...

فصل : فى الخلاف فى وصفه تعالى بالذوق والشم واللمس	٨٩
فصل : فى مسألة كون الكمال والنقص من الأمور النسبية	٩١
إمتناع الظلم من الله تعالى لذاته أو بمقتضى حكمته	٩٢
كون بعض الصفات « كمال لذات » و « نقص لأخرى » خاص بالخلق ..	٩٣

الرسالة الثالثة : فى العبادات الشرعية

والفرق بينها وبين البدعية

(٩٦ - ١٢٨)

فصل : فى الفرق بين شرعى العبادات وبدعيها	٩٦
العبادات المقربة إلى الله المحبوبة له : « فرض » و « نافلة »	٩٧
أنواع العبادات المشروعة وهى طريق التصوف الحق	٩٨
النهى عن الغلو فى العبادات المشروعة كالخوارج	٩٩
خلوة الصوفية واحتجاجهم عليها بتعبد النبى ﷺ فى الغار ، وبأربعين	
موسى عليه السلام	١٠١
الذكر بأسماء الله المفردة بدعة غير مشروع	١٠٣
بطلان قول مبتدعة أهل الطريقة فى ثمراتها	١٠٤
تفريغ القلب من الخواطر والتخلية المشروعة وغير المشروعين	١٠٧
تحامل الشيخ على الغزالي وعدم تثبته فيما نقله عنه	١٠٨
العزلة المشروعة وغير المشروعة	١١٠
فصل : فى تمثل الشياطين لأهل الخلوات وغيرهم بصورة الصالحين	١١١
فصل : فى أن الاتباع للرسول ﷺ إنما يكون فيما كان مقصوداً من فعله	
للقربة لا العادة	١١٣

أماكن الأنبياء فى إقامتهم وسفرهم لا تُقصد بعبادة ولا زيارة	١١٥
فصل : فى النهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد	١١٦
شرط التأسى به صلى الله عليه وسلم : « التفرقة بين قرب العبادات ومباح العادات »	١١٨
فصل : فى نفور المتصوفة من العلم والعلماء ، ونفور هؤلاء منهم	١١٨
دعوى الصوفية الأخذ عن الله بلا واسطة	١٢٠
وحى الشياطين والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان	١٢٢
سماع المعازف كالسكر يُفضى إلى الفسق والقتل	١٢٣
تلاعب الشياطين بمبتدعة الصوفية ونذورهم الشركية	١٢٥
نذر الطاعة لا ينفع ويجب الوفاء به ، ونذر المعصية يضر ولا يجب	١٢٦

الرسالة الرابعة : فتيا شيخ الإسلام فى مسألة الغيبة (١٢٧ - ١٣٧)

الغيبة .. تحقيق معناها ، والكذب والمعارض	١٢٨
مدح ما مدح الله ورسوله ، وذم ما ذمها	١٢٩
الموالاة والمعاداة لله ، وفى الله ، بقدر طاعة الله	١٣١
المعصية لا تنفى إخوة الإسلام وولايته ، ومتى يذكر شره وعيبه	١٣٢
جرح رواية الحديث بالحق وبدع المبتدعة واجب شرعاً	١٣٣
التحذير من المنافقين والمبتدعين وبيان حالهم مشروع لا غيبة	١٣٥
شروط غيبة المنافق والمبتدع : « العلم » و « حسن النية »	١٣٥

الرسالة الخامسة : أقوم ما قيل فى المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل

الصفحة

(١٣٨ - ٢١٠)

- ١٤٠ حجج نفاة تعليل أفعال الله وأحكامه كالأشعرية
- ١٤١ تعليل وجود العالم بالعلّة الفاعلية والعلّة الغائية القديمتين
- ١٤٢ قولهم : « إن الواجب موجب بالذات لا فاعل بالاختيار »
- ١٤٣ بطلان القول بالعلّة القديمة من ثلاثة وجوه
- ١٤٤ إثبات الحكمة المرادة لله من أفعاله وأحكامه
- ١٤٧ من أثبت التحسين والتقبيح العقلين من أهل السنة
- ١٤٧ خطأ المعتزلة فى مسألة التحسين والتقبيح والعدل والحكمة
- ١٤٩ قول المعتزلة والشيعة بوجوب الأصلح على الله والعجز عن غيره
- كون رسالة محمد ﷺ نعمة ورحمة عامة ، وأفعال الله خيراً لا شراً ،
فضلاً أو عدلاً
- ١٥٠ شواهد أنواع النصوص الثلاثة فى مخلوقية الشر أو الضرر
- ١٥١ الانتقام من أفعال الله ، والمنتقم ليس من أسمائه الحسنى
- ١٥٣ مذهب جمهور السلف - ومنهم الأئمة الأربعة - إثبات الحكمة لا نفيها
كالأشعرية
- ١٥٤ الضلال فى القدر بإنكار عمومه فى الخير والشر ، أو بالجبر وتعطيل
التكليف
- ١٥٦ تسوية بعض الصوفية بين الإيمان والكفر والخير والشر بكونها منه تعالى
- ١٥٧ الآيات فى إثبات إيمان المشركين بتوحيد الربوبية دون الألوهية
- ١٥٨ المعتزلة والشيعة خير من جبرية الصوفية
- ١٥٩

الصفحة	
الفرق بين معنى « جَبَل » و « جَبَر »	١٦٠
إسقاط الأمر والنهى بحجة القَدَر كفر باتفاق الملل	١٦٢
تقسيم الناس فى الشرع والقَدَر إلى أربعة أصناف	١٦٣
حديث محاجة آدم وموسى ليس من الاحتجاج بالقَدَر	١٦٣
سيرته صلى الله عليه وسلم فى العفو عن حقوقه والعقوبة لحق الشرع ..	١٦٤
الصنف الثالث : « الذين لا ينظرون إلى القَدَر فى أفعال العباد »	١٦٥
إطلاق الحسنه والسيئه بمعنى النعمه والمصيبة ، وبمعنى الطاعة والمعصية .	١٦٧
ليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباً للشر ، وإنما هو بذنوب العباد	١٦٨
القَدَر يؤمن به ولا يُحتج به ، وصفات المخالفين لذلك	١٧٠
الآية حُجَّة على مَنْ احتج بالقَدَر على الجبر وعلى مَنْ أنكره	١٧١
حُجَّة آيات الحسنه والسيئه على القدرية	١٧٣
الجبر وكسب الأشعرية وما استشكل به	١٧٤
إبطال الشرع والعقل لقول القائل : « إن العبد لا فعل له »	١٧٤
إطلاق الفعل على المعنى المصدري وعلى متعلقه الحاصل بالمصدر	١٧٦
أفعال العباد القائمة بهم مفعولة للرب لا نفس فعله القائم به	١٧٨
حكمة الله فيما يخلقه مما يضر الناس ويُستقبح منهم	١٧٩
المعتزلة مشبهة فى الأفعال معطلة للصفات	١٨٠
صفات الله القائمة بنفسه كأفعاله هى غير متعلقها وأثرها فى خلقه	١٨٢
إلزام أهل الضلال لأهل الهدى بعض الباطل كالمعتزلة والأشعرية	١٨٣
التنازع فى الألفاظ المجملة كالقُدرة والتأثير والجبر والإرادة	١٨٥
تفصيل معنى القُدرة والإرادة ، والأمران : الشرعى والتكوينى	١٨٦
تفصيل الإجمال لمعنى الإرادة والجبر والرزق والتأثير	١٨٧
الأسباب والعلل التامة والناقصة والواحد العقلى والكلى المجرد	١٨٩

١٨٩ تفصيل الإجمال فى لفظ التأثير .. أى بالذات والسبب
١٩٠ امتناع الترجيح بلا مرجح تام ، ومنه إرادة القادر المختار
١٩١ بطلان نظرية خلق الله عند وجود الأسباب لا بها
١٩٣ الأسباب فى الخلق والتقدير وفى التشريع
١٩٤ مذهب السلف والأئمة فى القدر والصفات
١٩٥ العبادة لله والاستعانة به وحده
١٩٦ حب الله لعباده ، وحب عباده له
١٩٧ المؤمنون يحبون الله وهو يحبهم ، ورؤيتهم له فى الآخرة
١٩٨ حب المؤمنين لله وحبهم له وحبهم لنفسه ، وحمد العباد له وحمده لنفسه ...
٢٠٠ إبطال شبهة منكرى تعليل أفعاله تعالى
	تعليل أفعال الله بحكمة له فيها كمال ، والفرق القائلة بتقديمها وقدم رضا
٢٠١ وسخطه
٢٠٢ الفرقة القائلة أن حكمته المتعلقة بأفعاله تحصل له بمشيئته كأفعاله
٢٠٣ كماله تعالى وتفسير اسم « الصمد » بالذى كمل فى كل صفات الكمال
٢٠٣ ظاهر مذهب المعتزلة « التنزيه » وحقيقته « التعطيل »
٢٠٤ قول الفريق الثالث : « الدور والتسلسل قسمان » ممتنع وجائز
٢٠٥ حصر الأقوال فى التعليل وعدمه
٢٠٦ التسلسل فى العلل والمؤثرات ممتنع دون التسلسل فى الشروط والآثار ..
٢٠٨ الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، والتسلسل على هذا غير ممتنع
٢٠٩ الجواب عن أصل السؤال بمنع مقدماته الست

الرسالة السادسة : شرح حديث عمران بن حصين المرفوع :

« كان الله ولم يكن شئ قبله »

الصفحة

(٢١١ - ٢٣٧)

- فصل : خلق الله هذا العالم .. وأول شئ خلقه وكتابته المقادير ٢١١
- معنى الحديث : بيان بدء خلق هذا العالم المشاهد لا الخلق مطلقاً ٢١٣
- المراد بالأمر متعلقه وهو العالم المأمور لا كلمة التكوين « كن » ٢١٥
- الرواية الصحيحة : « ولم يكن شئ قبله » ومعناها ٢١٦
- خلق السموات والأرض بعد خلق العرش وكونه على الماء ٢١٧
- ما يصح من وجوه الحديث المحتملة وما لا يصح ٢١٧
- قاعدة : « حدوث العالم وسبق الحوادث بالعدم » لا أصل لها من النقل . ٢٢٠
- كثير من الناس يجهل الحق لأنه يكتفى بالمذاهب الخلافية عن قول الرسل ٢٢٠
- تسلط الدهرية على جهلة المتكلمين النفاة ٢٢٢
- الرد على نظريات الفلاسفة فى الخلق وعِلته ٢٢٣
- وجوب كون كلام الحى وفعله بمشيئته كليهما شيئاً بعد شئ ٢٢٤
- بطلان قول الفلاسفة فى الإله لأنه تعطيل للصفات ٢٢٦
- وجوب الاجتماع فى كل أسبوع للعبادة شكراً لله على خلق السموات والأرض ٢٢٧
- كمال الله بذاته لذاته وحده عليه أزلاً وأبداً ٢٢٩
- إبطال قول الفلاسفة بقدّم العالم ٢٣٠
- تقدير الأيام التى خلق الله فيها السموات والأرض ٢٣٠
- معنى قوله : « أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ » ٢٣١
- عبارة الإمام أحمد فى كلام الله وتكلمه بمشيئته مع التنزيه ٢٣٣

٢٣٤ إثبات كونه تعالى قادراً في الأزل ، ومعنى كلمة الأزل
٢٣٥ غلط الفلاسفة بعدم التفريق بين القدم بالنوع والقدم بالعين
٢٣٦ غلط الفلاسفة والمتكلمين في نظريات الحركة والحدوث
٢٣٧ سبب ضلال المبتدعين : جهلهم بهدى الرسول وأصحابه والتابعين

الرسالة السابعة : قاعدة جمع كلمة المسلمين ، ووجوب
اعتصامهم بحبل الله المتين ، وحظر تفرقهم ، وأفطعه تكفير
أحد من أهل القبلة ، وترك صلاة الجماعة مع أهل البدعة
وهي قاعدة أهل السنة والجماعة
(٢٣٨ - ٢٤٩)

٢٣٩ فصل : في أن الصلاة خلف مستور الحال جائزة بإجماع أهل السنة
	فصل : في أن أهل السنة لا يكفرون مسلماً بذنب وبدعة ولا يمنعون
٢٤١ الصلاة خلفه
٢٤٢ الأحاديث في المسلم الذي له حقوق في الإسلام وحُرْمَتُهُ
٢٤٢ المسلم المتأول في تكفير غيره أو قتاله لا يكفر وأدلة ذلك
٢٤٤ وجوب اتفاق المسلمين وحظر تفرقهم بالإختلاف والذنوب
٢٤٥ المصلى خلف الفاجر والمبتدع لا يعيد كأصحاب الأعذار والجاهلين
٢٤٦ فصل : في الإجماع على قطع المسلم بالشهادتين وما يجوز الاستثناء فيه
٢٤٧ جهل مَنْ كرهوا القطع في كل شيء وقبول التوبة من كل كفر وذنب
٢٤٨ قبول توبة مَنْ سب الصحابة

الرسالة الثامنة : المذهب الصحيح الواضح فيما جاء
من النصوص في وضع الجوائح في المبايعات
والضمانات والمؤاجرات
(٢٥٠ - ٢٧٧)

٢٥٠ فصل : في وضع الجوائح في المبايعات والضمانات والمؤاجرات مما تمس الحاجة إليه ، وذلك داخل في قاعدة تلف المقصود المعقود عليه قبل التمكن من قبضه
-----	---

٢٥١ النهى عن بيع الكالئ بالكالئ ، والثمرة حتى يبدو صلاحها
٢٥١ أحكام تلف المعقود عليه كالمبيع والمؤجر قبل التمكن من قبضه
٢٥٣ فصل فى أن تلف المبيع والمستأجر قبل التمكن من القبض يبطل العقد ..
٢٥٥ ثبوت وضع الجوائح بالنص وعمل السلف والقياس والقواعد
٢٥٦ النزاع فى وضع الجوائح على أصول أبى حنيفة والشافعى
٢٥٧ رد ما أورده على حديث وضع الجوائح
٢٥٨ وجوب وقوع القبض بما يقتضيه العقد لفظاً وعرفاً
٢٥٨ القبض بالتخلية مرجعه العرف
	فصل : فى أن الجائحة هى الآفة السماوية والخلاف فيما أتلّفه من
٢٦٠ لا يمكن تضمينه
٢٦١ فصل : فى أن الجوائح فى جميع الشجر والخلاف فى الزرع
٢٦٢ حكم ما تكرر حمله من البقول والخضر والقشأ والبطيخ
٢٦٢ فصل : فى أن التلف يكون قبل كمال صلاحها ووقت جذاذها
٢٦٣ فصل : فيما إذا اشترى الثمرة والزرع
٢٦٤ فصل : فى أن الكلام فى البيع المحض للثمر والزرع
٢٦٥ ترجيع صحة عقد الضمان والقبالة وإبطال الحيل
٢٦٥ حكم حصول الجائحة فى عقد الضمان على القول بفساده
٢٦٧ فصل : فى الجوائح فى الإجارة وتحقيق القول فيها
٢٦٨ حكم تلف العين المستأجرة فى أثناء المدة
٢٦٩ فصل : فى حكم الأرض المستأجرة تغرق أو ينقطع الماء عنها
٢٧٠ امتناع المنفعة من الأرض أو نقصها يسقط الأجرة أو بعضها
٢٧١ الإجماع على أن تعذر المنفعة بأمر سماوى يسقط الأجرة

٢٧٢ تلف المنفعة المقصودة من العقد تبطله أو تجيز فسخه
٢٧٣	المعتود عليه في الإجارة : الانتفاع من العين المستأجرة لا عمل المستأجر
٢٧٤	فصل : في أن المستحق من الأجرة بقدر الانتفاع من العين المستأجرة ..
٢٧٥ قياس جائحة الزرع في الأرض المستأجرة على جائحة المبيع غلط
٢٧٦ الأرض المستأجرة للبناء والغراس كالمستأجرة للزرع

كتاب « عرش الرحمن » وما ورد فيه من الآيات والأحاديث
وكونه فوق العالم كله ، ومعنى التوجه في الدعاء إلى
جهة العلو ، وبطلان ما قيل من أن العرش هو الفلك التاسع
عند علماء الهيئة اليونانية

(٢٧٨ - ٣١٣)

المقام الأول : أنه لم يثبت أن العرش هو الفلك التاسع ، وأن الحوادث	
٢٧٨ ناشئة عن حركة الأفلاك
٢٨٠ خطأ القائلين بأن العرش هو الفلك التاسع
٢٨٠ بطلان قولهم بما يترتب على حركات الأفلاك وأشكالها
٢٨٢ الآيات والأحاديث في العرش تنفي كونه الفلك التاسع
٢٨٤ أحاديث ذكر فيها صفات العرش
٢٨٥ زنة العرش وقوائمه واهتزازاه وكونه فوق الجنة
٢٨٧ تشبيه العرش بالقبة لا يدل كونه فلكاً
٢٨٩ علم البشر بالأسباب والسنن في الكون قليل بالنسبة إلى ما يجهلون
٢٩٠ الكلام في العرش على تقدير أن الفلك التاسع وكل تقدير محتمل
٢٩١ المقام الثاني : في صغر العالم كله بالنسبة إلى عظمة خالقه

٢٩٣	صغر السموات والأرض بالنسبة إلى عظمة الله تعالى
٢٩٤	كلام ابن الماجشون في الصفات رداً على الجهمية
٢٩٥	صغر المخلوقات بالنسبة إلى عظمة الخالق وتصرفه تعالى بها
٢٩٦	المقام الثالث : في الكلام عن العرش
٢٩٧	مسألة كون الأرض « كرة » قطعية لا ظنية
٢٩٨	العلو والسفل في كرة الأرض والفلك فيها
٢٩٩	العلو والسفل في كرة الأرض والفلك فوقها
٣٠٠	توجه الذي يدعو الله إلى جهة العلو بفطرته وعلو الفلك
٣٠٠	مقتضى الفطرة والعقل : « طلب الشيء من طريقه المستقيم الأقرب »
		معنى حديث : « لو أدلى أحدكم بحبل لسقط على الله » - على فرض
٣٠٢	صحته
٣٠٣	الجزاء والشرط في الحديث مقدران لا محققان
٣٠٤	الجهات الست نسبية ليس لها حقيقة ثابتة
٣٠٥	الإرادة الحازمة توجب فعل المرید بقدر ما عليه
٣٠٦	شرعت الشريعة لتكميل الفطرة
٣٠٧	اقتضاء الفطرة التوجه إليه تعالى بالدعاء في جهة العلو كالشريعة
٣٠٨	مخالفة الجهمية للكتاب والسنة والسلف في إنكار علو الله
٣٠٨	لم يثبت حرف واحد عن الرسل بنفى العلو
		كل ما ثبت عن الرسول في صفات الله وغيرها حق لا يعارضه الفعل
٣١٠	الصحيح
٣١١	ضلال من يشبه الله تعالى بالفلك في إحاطته أو بغير ذلك
		تذييل بقلم الشيخ محمد رشيد رضا صاحب منار الإسلام - ومحقق
٣١٤	الطبعة الأولى
٣١٦	محتويات الجزء الخامس
٣٢٩	الفهارس الكاملة للكتاب



فهرس التعليقات والحواشي (أ)

- الإباضية ج ٣ ص ١١
الأبدال عند الصوفية ج ١ ص ٦١
ابن أبي ج ٥ ص ١٣٦
ابن إسرائيل ج ١ ص ١١١
ابن حزم ج ٥ ص ١٤٠
ابن سبأ ج ٥ ص ١٣٦
ابن سبعين ج ١ ص ١١٤ ، ج ٤ ص ٤٤
ابن سينا ج ٥ ص ١٠٤
ابن عبد البر ج ٥ ص ١١٢
ابن عربى ج ١ ص ١٠٩ ، ج ٤ ص ١٠ ، ج ٥ ص ١٨١ ، ٢١٩
ابن الفارض ج ١ ص ١١٤ ، ج ٤ ص ٩٨
ابن كلاب ج ٥ ص ١٧١
ابن منده ج ٥ ص ١١٢
أبو طالب المكى ج ٥ ص ١٠٩
أبو الهذيل العلاف ج ٥ ص ٢٠٦
الاتحادية ج ١ ص ٤٢
الأحمدية ج ٥ ص ١٦

إخوان الصفا ج ٥ ص ٢٧٩

أرسطو ج ٤ ص ٤٠

الأزارقة ج ٣ ص ١١

الإسماعيلية ج ١ ص ٧٥ ، ١٧٩

الأشعرى ج ٥ ص ١٤٠ ، ١٨٣

الأشعرية ج ١ ص ٢٥٣ ، ج ٣ ص ١٢ ، ج ٥ ص ١٤

إفطار المسافر ج ٢ ص ٤

أهل الكلام ج ٥ ص ٢٠٧

الأوتاد عند الصوفية ج ١ ص ٦١

أيام التشريق ج ٥ ص ١٠٠

(ب)

الباطنية ج ١ ص ٧٦ ، ٩١ ، ١٧٩

البحيرة ج ٥ ص ٩٧

البسطامي ج ١ ص ١٨٧

بقراط ج ٥ ص ٧٤

بلعام بن باعوراء ج ٥ ص ٨

البيهسية ج ٣ ص ١١

(ت)

تجاوز محل الإقامة ج ٢ ، ص ٦٥

التجليات عند ابن عربي ج ٤ ص ١٢

التحنت ج ٥ ص ١.١

الترمذی ج ٤ ص ٨١

التستري ج ١ ص ٢.٩

التصديّة ج ١ ص ٦٢

الثلسماني ج ٤ ص ٣٨

التيّم ج ٢ ص ٥

(ج)

الجعد بن درهم ج ٣ ص ٢٨ ، ١١١ ، ج ٥ ص ١٩٦

الجمع بين الصلاتين ج ٢ ص ٢٢ ، ٨٤

الجمع والفرق عند الصوفية ج ١ ص ٣٢

الجنيد ج ٥ ص ١١٩

الجهم بن صفوان ج ٣ ص ٢٨ ، ج ٥ ص ١٩٦

الجهمية ج ١ ص ١١٧ ، ج ٣ ص ١٢ ، ج ٥ ص ١٨١

(ح)

الحاكم ج ٤ ص ٤١

الحروية ج ٣ ص ١٠

الحريري ج ١ ص ١١٣

الحسن البصري ج ١ ص ٢١٠

الحلاج ج ١ ص ١.٩ ، ج ٤ ص ٤١

الحلول ج ١ ص ٤٢

(خ)

خاتم الأولياء ج ١ ص ٦١

خلق القرآن ج ٣ ص ٢٨

الخوارج ج ٣ ص ١٠

(ر)

رابعة العدوية ج ١ ص ١٠٩

الرافضة ج ١ ص ٩١

الرجعة عند الشيعة ج ٥ ص ١٤٩

الرفاعي ج ١ ص ١٧١

(س)

السالمية ج ٣ ص ٤٤

السائبة ج ٥ ص ٩٧

سرى السقطى ج ٥ ص ١١٩

السهروردي ج ١ ص ١١٠

سهل التستري ج ٥ ص ١١٩

السوفسطائيون ج ١ ص ١٦٥

سيبويه ج ٥ ص ٧٤

(ش)

الششتري ج ١ ص ١١٥

الشهرستاني ج ٥ ص ١٧٠

شروط الجمعة ج ٢- ص ١١

الشيعة ج ٥ ص ١٤٩

(ص)

الصابئة ج ١ ص ١٧٩

صحة القصر ج ٢ ص ١٧ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٧٧

الصدر الرومي ج ٤ ص ٣٢

الصفاتية ج ٥ ص ١٧٥

الصفرية ج ٣ ص ١١

الصلاة على الراحلة ج ٢ ص ١٣

(ط)

طليحة بن خويلد ج ٤ ص ٧

(ع)

العجاردة ج ٣ ص ١١

العفيف التلمساني ج ١ ص ١١٢

(غ)

الغزالي ج ٥ ص ١٠٢

(ف)

الغناء عند الصوفية ج ٥ ص ١٥٧

(ق)

القدرية ج ١ ص ٣٥ ، ١٧٩

القرامطة ج ١ ص ٧٦ ، ١٧٩

القسرى ج ١ ص ١٦٢

قصر الصلاة ج ٢ ص ٣ ، ٨٩

القطب عند الصوفية ج ١ ص ٦٠

القلندرية ج ١ ص ٦٢

(ك)

كتبغا ج ١ ص ١٨١

الكرامية ج ٣ ص ١٣ ، ٤٠

الكلابية ج ٣ ص ٣٨

الكلمة عند ابن عربى ج ٤ ص ١٣

(ل)

الليث بن سعد ج ١ ص ١٨٧

(م)

المجوس ج ٥ ص ١٥٦

محمد رشيد رضا ج ٥ ص ٣١٤

المختار بن أبى عبيد ج ٤ ص ٦٥

المرجئة ج ٣ ص ١٢ ، ١٤٥

المسح على الخفين ج ٢ ص ٧

مسيلمة ج ٤ ص ٧

المعتزلة ج ١ ص ٢١٣ ، ج ٣ ص ١١ ، ١١١ ، ج ٥ ص ١٤٤

المكاء والتصذية ج ١ ص ١٠١

الملاشية ج ١ ص ٩٦

الملكانية ج ١ ص ٢٢٠

موانع القصر ج ٢ ص ٥٧

(ن)

النجارية ج ١ ص ١١٨

النجادات ج ٣ ص ١١

النسطورية ج ١ ص ٢٢٠

النصيرية ج ١ ص ٧٥ ، ١٧٩

النظام ج ٥ ص ١٨٤

النغرى ج ١ ص ١١٥

(هـ)

الهشامية ج ٣ ص ١٢٧

(و)

وحدة الوجود عند ابن عربى ج ٤ ص ١٠

الوعيدية ج ١ ص ٤١

(ى)

اليعقوبية ج ١ ص ٢١٩

* * *

رقم الإيداع : ٤٣٧٧ / ٩٢

I.S.B.N 977 - 225 - 019 - 5

